المملكة العربية السعودية
وزارة التعليم العالي
جامعة أم القرى
كلية الدعوة وأصول الدين
قسم الكتاب والسنة
شعبة الحديث وعلومه

الدِّيبَاجَةُ عَلَى سُنَنِ ابْنِ مَاجَهْ

تأليف
كمال الدين، أبي البقاء، محمد بن موسى بن عيسى الشافعي
المعروف بالدميري
(٧٤٢-٨٠٨هـ)

دراسة وتحقيق
من أول باب: «من سن سنة حسنة أو سيئة»
إلــى نهــاية باب: «المحافظة على الوضوء»

رسالة مقدمة من الطالب

خالد بن محمد بن فهد الحسن

لنيل درجة الماجستير
الرقم الجامعي: ٤٢٦٨٨١٤٣

تحت إشراف فضيلة الدكتور

عبد الودود مقبول حنيف

حفظه ا تعالى وبارك فيه

العام الجامعي
١٤٢٨-١٤٢٩هـ
٢٠٠٧-٢٠٠٨م

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله، والصلاةُ والسلام على رسول ا ، نبينا محمد، وعلى آله وأصحابه ومن والاه، أما بعد:

فإني ألخص هذه الرسالة، المعنونة بـ **«الديباجة على سنن ابن ماجه»** لمحمد بن موسى الدميري (ت٨٠٨هـ)، بما يلي:

أن الرسالة تكمن أهميتها في تعلقها بالمصدر الثاني للتشريع الإسلامي، وهو السنةُ النبويةُ، الشارحةُ والمفسرةُ والمبينةُ للقرآن العظيم.

وكذلك أن هذه الرسالة إنما هي شرح لأحد الكتب الستة،ألا وهو السنن لمحمد بن يزيد ابن ماجه.

وكذلك أن مصنفه الإمام الدميري يعد أحد العلماء الذين تصدوا للتدريس والإفتاء والتصنيف في القرن الثامن الهجري.

وقد كتبت بحثي هذا في مقدمة، وتمهيد، وقسمين، أحدهما يشتملُ على دراسة ابن ماجه والدميري، وكتابيهما، والقسم الثاني يشملُ النص المحققَ، ثم خاتمةً وكشافات علميةً.

ومن خلال بحثي هذا توصلتُ إلى نتائج كثيرة، من أبرزها :

أولاً: أن هذا الشرح يعد من أهم شروح السنن لابن ماجه، وبسبب أهميته اعتمد عليه من جاء بعده من الأئمة: كالمناوي، وملا علي القاري، وشمس الحق العظيم آبادي، وغيرهم.

ثانيا: أنّه جمع بين شرح الحديث، وبيان مراتب الرواة في الجرح والتعديل.

ثالثا: أن الدميري اتبع في تأليفه هذا طريقةَ الجمع لأقوال من سبقوه، حيث كان هذا هو السائد في ذلك العصر.

رابعا: أن مصر في القرن الثامن الهجري شهدتْ ازدهاراً علميا قوياً، تمثلَ في كثرة علمائها، ومدارسها.

الطَّالِبُ

خالد بن محمد بن فهد الحسن

ملخص الرسالة بالإنجليزية

الْمُقَدِّمَةُ

بسم الله الرحمن الرحيم

قَالَ الدميري رحمه الله تَعالَى في مقَدمة كتَابِه الديباجة[1]:

الْفَتاح الْعليم، صلى الله علَى سيد الْمرسلين، محمد وآله وسلم.

الْحمد لله ميسر الْعسير، وجابر الْكسير، الْفَتاح بِالْخَير الْكثير، في الزمن الْيسير، تَبارك الذي بِيده الْملْك، وهو علَى كُل شَيء قَدير، أَحمده، وهو الْعلي الْكَبير، وأَشْهد أَن لاَ إِلَه إِلا الله، وحده لاَ شَرِيك لَه، اللطيفُ الْخبير، وأَشْهد أَن محمدا عبده ورسولُه، الْبشير النذير، السراج الْمنير، صلى الله علَيه، وعلَى آلِه وصحبِه الذين اصطَفَاهم الله السميع الْبصير، وسلم تَسليما كَثيرا، لاَ قُصور فيه ولاَ تَقْصير، ورضي الله عن الأَئِمة الأَعلاَم، الْمسندين أَحاديثَ نَبِينَا محمد علَيه أَفْضلُ الصلاَة والسلاَم، ما دامت الطروس[2] تُرقَم من أَفْواه الْمحابِر بِأَلْسنَة الأَقْلاَم، وبعد:

فَأَولَى ما يشْتَغلُ بِه طَالِب الْعلْم - بعد إِخْلاَص النية - معرِفَةُ الصحيح والْحسن والضعيف من الأَحاديث النبوية، وضبطُ الْمسنَد، والْمتصل من طُرقها الْمروية، وتَحقيقُ الْمنْقَطع، والْمعضل والْمعلل والْمخْتَلف والْمؤْتَلف، والْمسلْسل، وأَسماء الصحابة والتابِعين لَهم بِإِحسانٍ، وطَبقَات الرواة، وتَرجمة كُل إِنْسانٍ، وما يتصلُ بِذَلِك من أَنْواع الأَثَر وفُنُونه، وحفْظ أَحكَامه، وتَحرِير متُونه.

فَمن عرفَ السنةَ، وعملَ بِها، استَنَار قَلْبه وفَهمه، ومن لَم يصن نَفْسه لَم ينْفَعه علْمه.

ولاَبد لِلْحديثي من معرِفَة ما تَمس إِلَيه الْحاجةُ، من الْكُتُبِ الستة، التي فَتَح الله بِها من علْم السنة رِتَاجه[3]، وأَلْبس كُلا من مصنفيها حلةَ الإِكْرام وتَاجه.

---

(١) لقد استفتحت بمقدمة المصنف الدميري على سنن ابن ماجه، حيث رأَيتُ أَن من جميل الاستهلاَل أن أستَهل بِكلاَمه، لما فيه من حسن الْبيان، وبيان غَرضه في تَصنيفه، وأنه سوفَ يسير في الشرح علَى طريقة الإِمام النووي في شرحه علَى صحيح مسلم، وسأُنَبه عنْد نهايته.

(٢) الطروس: جمع طُرس، وهو الصحيفَةُ التي محيتْ ثُم كُتبتْ، يقَالُ: طَرستُ الصحيفَةَ، إِذَا أَنْعمتُ محوها. انْظُر: «النهاية في غريب الحديث والأثر» لابن الأثير (١١٩/٣)، «مقاييس اللغة» لابن فارس (٤٤٧/٣)، «لسان العرب» لابن منظور (١٢١/٦).

(٣) يقَالُ: أُرتج علَى فُلاَنٍ في منْطقه: إِذَا انْغَلَقَ علَيه الْكلاَم، وهو من أَرتَجتُ الْباب، أَي: أَغْلَقْتُه. انظر: «النهاية في غريب الحديث والأثر» لابن الأثير (١٩٣/٢)، «مقاييس اللغة» لابن فارس=

وكُلها مشْروحةٌ، سوى كتَابِ أَبِي عبد الله محمد بنِ يزِيد ابنِ ماجه، فَهـو كمـا قَـالَ الْقَاضي ابن الْعربِي: «قَد خُلقَتْ من معرِفَته النساجةُ[1]، ونُور مصباحِ فَهمه مفْتَقر إِلَى زجاجة».

فَاستَخَرتُ الله، وكَتَبتُ علَيه هذه الديباجةَ[2]، وهي إِن شَاء الله شَافيةٌ لِما في الصدورِ من كلماته، كَافيةٌ بِمعاني أَحاديثه وتَفْسيرِ آياته، وافيةٌ بِبيانِ أَحكامه وطُرق رِواياته.

حذَوتُ فيه حذْو شَرحِ مسلمٍ لِشَيخِ الإِسلامِ النووِي، مـع بيـانِ الصـحيحِ والْحسـنِ والضعيف، والْقَوِي، والله أَسأَلُ أَن يعين علَى إِكْمالِه، وأَن يجعلَه خَالِصا لِوجهه، بِمنه وإِفْضالِه.

قَالَ الْقَاضي أَبو بكْرٍ ابن الْعربِي[3] رحمه الله تَعالَى: «لاَ ينْبغي لِحصيف إِذَا تَصدى لِلتَصنيف أَن يعدلَ عن غَرضين:

إِما أَن يخْتَرِع معنًى، أَو يبتَدع وصفًا ومبنًى، وما سوى ذَلِك، فَهـو تَسـوِيد الْـورق، والتحلي بِحلْية السرق.

وأَما إِبداع الْمعاني، فَإِن الْعلَماء قَد استَوفَوا فيه الْكَلاَم، ونَصبوا علَى بيـانِ مشْـكلاَته الأَعلاَم، ولَم يبقَ إِلاَ خَبايا في زوايا، لاَ يتَولجها إِلا من تَبصر معاطفَهـا، واسـتَظْهر لَواطفَها».

قَالَ: «ولَم يكُن في الأُممِ من انْتَهى إِلَى حد هذه الأُمة، في التصـنيف والتحقيـق، ولاَ جاراها في مداها، في التفْرِيع والتدقيق، فَإِن الله صانَها من الاخْتلاَف فـي كتَابِهـا، وجاء بِها إِلَى الْحقَائِق من أَبوابِها، وسائِر الأُممِ غَمـرتْهم الآفَـاتُ، وتَوالَـتْ علَـيهم

=(٤٨٥/٢)، «لسان العرب» لابن منظور (٢٧٩/٢).

(١) النساجة: حرفة النساج، ونسج الثوب، وينسجه فهو نساج، والنسج معروف، قال ابن الأثير: النساجة: ضرب من الملاحف منسوجة، كأنها سميت بالمصدر، يقال: نسجتُ أنسج نسجا ونساجة. انظر: النهاية (٤٣٢/٢)، لسان العرب (٣٧٦/٢).

(٢) «الدبج: النقْشُ والتزيين، والْمدبج: الْمزين، وهو فَارِسي معرب، وديباجةُ الْوجه، وديباجه: حسن بشَرته، وديباجةُ الْكتَابِ فَاتحتُه». انظر: «لسان العرب» (٢٦٢/٢)، «تاج العروس» (٥٤٦/٥)، «القاموس المحيط» (ص١٨٧).

(٣) «عارضة الأحوذي» (٤/١).

الْحادثَاتُ، فَحرفُوا وبدلُوا، واستَطَالُوا، وهموا بِما لَم ينَالُوا»[1].

وبعد فَأقُولُ - بعد سؤَال الله تَعالَى التوفيقَ والسداد: لَقَد تَكَفلَ الله عز وجل بِحفْظ كتَابِه الْكَرِيمِ، فَقَالَ: ﴿إِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنَا الذِّكْرَ وَإِنَّا لَهُ لَحَافِظُونَ﴾[2]، وحفْظُ الذكرِ، وهو شريعةُ الله: أَن يحفَظَ كتَاب الله، وأَن يحفَظَ السنةَ، لأَنَها هي الشارِحةَ لِلْقُرآنِ، والمبينة له، قالَ الله تَعالَى: ﴿وَأَنْزَلْنَا إِلَيْكَ الذِّكْرَ لِتُبَيِّنَ لِلنَّاسِ مَا نُزِّلَ إِلَيْهِمْ وَلَعَلَّهُمْ يَتَفَكَّرُونَ﴾[3].

إِذَن فالقُرآن محفُوظ في المصَاحفَ وفي الصدورِ، وهذا واضح من خلال الأجيال التي تَتَسابق علَى حفْظ القُرآن الْكَرِيم وعلى تَدبره الإقْبال عليه .

وكذلك سنةُ المصطَفَى صلى الله عليه وسلَم، فَقَد هيأَ الله لها علَماء حاذقين، وصيارِفَةً نَاقدين، يميزون الصحيح من الضعيف، والمرفُوع من الموقُوف، وغَير ذَلك من علُوم الْحديث، فَقَاموا بالتحصيل، والجمع، والتَأليف، والاستنْباط، كَما قَاموا بالدفَاع والذَود عن سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم، حتى وصلَتْ إلى ما وصلَتْ إليه الآن ،وهكذا حفظتْ بِهِم الشرِيعةُ والسنةُ، وصدقَ الله وعده، فَجزاهم الله عن الإِسلامِ والْمسلمين خَيراً .

ولقَد كثرت المصنفَاتُ التي تَخْدم السنة الْمطَهرة، فَصنفَت الْجوامع، والْمسانيد، والصحاح، والسنَن، وغَيرها، وكَان من ضمنِ مصنفَاتهم: جمع حديث النبي صلى الله عليه وسلم في كُتُبٍ جوامع، مرتبةً علَى الأَبوابِ الْفقْهية.

فكانَ من هؤُلاَء الذين قَاموا بِجمع السنَنِ ذَلكُم الإِمام الْمفَسر الْمحدثُ الْحافظُ: محمد بن يزِيد، أَبو عبد الله الربعي، ابن ماجه الْقَزوِيني، صاحب السنَنِ، التي عدها كثير من الْعلَماء سادس الكُتُب الخَمسة التي هي من أُصول الْحديث النبوي كما هو معلُوم وممن صنَع ذالك محمد بن طَاهرِ الْمقْدسي (ت٥٠٧) في «أَطْرافه»، وكَذَلك الْحافظُ ابن عساكر (ت٥٧١)، وعبد الْغَني الْمقْدسي (ت٦٠٠).

ولمكَانَة «سنَنِ ابنِ ماجه» بين كُتُبِ الْحديث، فَقَد حظي بِاهتمامِ الْعلَماء، فَلَه شُروح وحواشٍ عديدةٌ، ومن هذه الشروح: شَرح الْعلامة أَبِي الْبقَاء كَمال الدينِ الدميرِي،

---

(١) هنا ينتهي ما نقلته من مقدمة الدميري على الديباجة.

(٢) سورة الحجر، الآية (٩).

(٣) سورة النحل، الآية (٤٤).

المسمى بـ

«الدِّيبَاجَةُ عَلَى سُنَنِ ابْنِ مَاجَهْ»

وإني أحمد الله تعالى أن جعلني في عداد الدارسين لسنة رسوله صلى ا عليه وسلم، حيثُ وفقني الله تعالى بمنه وكرمه أن كُنْتُ من طلبة الدراسـات العليـا بجامعـة أم القُرى، أنْهلُ من علمِ أساتذتها ومشايخها، وأتعلم منْهم الأدب قبلَ العلمِ، فأحمـد اللـه تعالى على ذلك وأسأله أن يتم علينا نعمته في الدنيا والآخرة، وأن يجعلنا مـن الـذين يستمعون القولَ فيتبعون أحسنه.

ولقد أنْعم الله علي أن كُنْتُ من المساهمين في تحقيق هذا الكتاب، حيثُ إني طالب في قسمِ الكتابِ والسنة، ومن ثم يسر الله لي الانْضمام إلى الطلبة الذين يقُومون بتحقيـق هذا الكتابِ النافع.

وإن أنْس فلا أنْسى من أشار علي بالدخُول ضمن هؤُلاء الطلبة، أعني فضيلة شـيخي ومعلمي الدكْتُور: **سعدي بن مهدي الهاشـمي** - سدد الله خُطاه وبلغه مناه - فقرِحتُ بإشارته، واستخَرتُ الله سبحانه وتعالى، وشرعتُ في العمل.

وأتوجه بالشكْرِ والتقْديرِ إلى فضيلة الدكْتُورِ: **عبد الودود مقْبول حنيف**، حفظـه اللـه تعالى، وبارك فيه، ووفقه إلى كُل خيرٍ، على قبول فضيلته تولي إرشادي فـي عمـل هذه الرسالة، وأشكُره على معروفه وإحسانه، فإنه لم يدخر جهدا في ذلك، فأسألُ الله تعالى أن يجزيه عني وعن إخْواني خير الجزاء، إنه سميع مجيب.

* * *

أسبابُ اخْتِيارِ المَوْضُوعِ:

١- إشارةُ شيخنَا الفاضل، فضيلة الدكتور: سعدي الهاشمي.

٢- المساهمةُ في إخراجِ كتابٍ يشْرح أصلاً من أصول كُتُب السنة النبوية الستة.

٣- أن الشرح لا يزالُ مخْطُوطًا لم يحقق.

٤- خدمةُ السنةُ النبويةُ بما أستطيع.

أهميةُ الموضوعِ:

١- أن هذا الشرح متعلقٌ بأصلٍ من أُصول السنة الستة، وهو سنن ابن ماجه.

٢- ما يمتاز به هذا الشرح من بيانِ الحكْمِ على الحديث بالقبول أو الرد.

٣- ما تضمنه هذا الشرح من بيانِ أحوال الرجال.

٤- ما تميز به شَرح الدميري من الجمع الجيد للفوائد الحسنة خلال شرحه للسنن.

٥- أن مؤَلفَه الإمام الدميري يمتَاز بطُول النفَس والتوسع في الشرح، وهذا مما يعطي الكتَاب أهمية بالغَة .

٦- أن مؤَلفَه يروي الكتَاب بإسناد عال .

٧- أن المؤَلفَ يعد من الحفاظ المحدثين .

* * *

خطَّةُ الرِّسالة

اتبعتُ الخُطُواتِ التاليةَ في هذا البحث:

جعلتُ البحثَ في تَمهيد وقسمين:

التمهيد: وفيه: بيان حفْظ الله لسنة نَبِيه صلى ا   عليه وسلم.

القسم الأولُ: الدراسةُ.

القسم الثاني: التحقيقُ.

القسمُ الأوَّلُ: الدِّراسَةُ:

وتشْتَملُ على ثلاثَة فُصولٍ:

الفصْلُ الأوَّلُ: ترجمةُ الإمَامِ ابْنِ مَاجَهْ القزْوِينـي:

وفيه ثلاثَةُ مباحثَ:

المبحثُ الأولُ: الحالةُ السياسيةُ، والاجتماعيةُ، والحركَةُ العلْميةُ، في عصرِ ابنِ ماجه:

وفيه ثلاثَةُ مطالب:

المطلب الأولُ: الحالَةُ السياسيةُ وأثرها في شَخْصية ابنِ ماجه.

المطلب الثاني: الحالَةُ الاجتماعيةُ وأثرها في شخْصية ابنِ ماجه.

المطلب الثالِثُ: الحركَةُ العلْمية وأثرها في شخْصية ابنِ ماجه.

المبحثُ الثاني: حياةُ ابنِ ماجه الشخْصيةُ:

وفيه ثلاثَةُ مطَالِب:

المطلب الأولُ: اسمه وكنْيتُه وشُهرته:

المطلب الثاني: نسبتُه.

المطلب الثالِثُ: مولِده ووفاتُه.

المبحثُ الثالِثُ: حياةُ ابنِ ماجه العلميةُ:

وفيه خَمسةُ مطَالِب:

المطلب الأولُ: نشأتُه العلميةُ.

المطلب الثاني: شُيوخُه.

المطلب الثالثُ: الرواةُ عنْه.

المطلب الرابع: أقوالُ العلماء فيه.

المطلب الخَامس: آثَاره العلْميةُ.

الفصْلُ الثَّاني: **ترجمةُ الدَّميري**:

وفيه ثلاثَةُ مباحثَ:

المبحثُ الأوَّلُ: **الحالةُ السياسيةُ، والاجتماعيةُ، والحركةُ العلْميةُ، في عصر الدميري**.

وفيه ثلاثَةُ مطالِب:

المطلب الأولُ: الحالةُ السياسيةُ.

المطلب الثاني: الحالةُ الاجتماعيةُ.

المطلب الثالثُ: الحركةُ العلميةُ وأثَرها في شخصية الدميري.

المبحثُ الثَّانِي: **حياةُ الدميري الشخْصيةُ.**

وفيه أربعةُ مطَالِب:

المطلب الأولُ: اسمه وكنْيتُه ولقَبه:

المطلب الثاني: نسبتُه.

المطلب الثالثُ: أسرتُه.

المطلب الرابع: مولِده ووفَاتُه.

المبحَثُ الثَّالِثُ: **حياةُ الدميري العلْميةُ.**

وفيه ستةُ مطَالب:

المطلب الأولُ: نشأَتُه.

المطْلب الثاني: شُيوخُه.

المطلب الثالثُ: تلامذَتُه.

المطلب الرابع: أقوالُ العلماء فيه.

المطلب الخَامس: آثَاره العلْميةُ.

المطْلب السادس: رحلاتُه العلْميةُ.

الفصلُ الثَّالثُ: **التَّعرِيفُ بِالسُّنَنِ وشَرْحُهَا للدَّميرِي**:

وفيه مبحثَان:

المبحثُ الأوَّلُ: **السُّنَنُ لابنِ مَاجَهْ**.

وفيه أربعةُ مطالِب:

المطلب الأولُ: اسم الكتَابِ.

المطلب الثاني: منْزِلةُ سنَنِ ابنِ ماجه بين الكتُبِ الستة.

المطلب الثالثُ: منهج ابنِ ماجه في السنَنِ.

المطلب الرابع: شُروحِ السنَنِ لابنِ ماجه.

المبحَثُ الثانِي: **الدِّيبَاجَةُ علَى سننِ ابْنِ مَاجَهْ**.

وفيه أربعةُ مطالِب:

المطلب الأولُ: مكانَةُ شَرحِ الدميرِي العلْمية.

المطلب الثاني: موارِده في شَرحه.

المطلب الثالِثُ: منْهجه في شَرحه.

المطلب الرابع: وصفُ النسخِ الخَطية للْكتَابِ.

* * *

القسمُ الثانِي: التَّحْقيقُ

وهو يشْملُ النص محققًا ومعلقًا عليه، وهو عبارةٌ عن تحقيق الجزء المخصص من لوحة (٢٣٦/أ) من أول بابِ: «من سن سنةً حسنَةً أو سيئَةً»، من حديث جريرٍ، إلى نهاية بابِ: «الْمحافَظَة علَى الْوضوء» من حديث أَبِي أُمامةَ، لوحة (٢٧٥/أ).

مع تَوثيق نُصوصه، وضبطها، والتعليق عليها كُلما اقْتَضت الحاجةُ.

الخاتمَةُ والنَّتَائجُ

وقد ذكرتُ فيها أهم النتائِجِ والتوصيات التي ظَهرتْ لِي خلالَ البحث.

الكشَّافَاتُ

ثم ذيلْتُ الرسالَةَ بكشافَات شاملَة لِما يأْتي:

١- كشافُ الآيات.

٢- كشّافُ الأحاديث.

٣- كشافُ الآثارِ.

٤- كشاف الأعلامِ.

٥- كشافُ الأَشْعارِ.

٦- كشافُ الأماكنِ.

٧- كشافُ الغَرِيبِ.

٨- كشافُ المصادرِ والمراجع.

٩- كشافُ الموضوعات.

* * *

منهَجِي في التَّحقيقِ

١- قمتُ بنسخِ المخْطُوط حسب قَواعد الرسمِ الْحديث، مع مراعاة علامات الترقيم.

٢- مقابلَةُ ما نَسختُ مقابلَةً كاملةً على النسخَة الأصل، مع بيانِ التحريف والسقْط، والتصحيف، وما أشْبه ذلك بالرجوعِ إلى المصادرِ التي نَقَل منْها المصنفُ.

٣- بيان بداية الصفْحة بالأصل المخْطُوط، وبيان الوجه إن كان (أ) أو (ب)، لِتَيسيرِ الرجوع إليه عنْد الحاجة.

٤- أثْبت في المتْنِ ما ورد في نُسخة الأصل، إلا إن كان خَطَأً، فأُثبِتُ الصواب في المتن، وأُبين في الحاشية من أين أثْبته.

٥- أجعلُ المعقُوفَتينِ للساقط من الأصل هكذَا: [ ]، وجعلْتُ القَوسينِ لتَوضيحِ الاختلاف بين الأصل وبين المصادرِ هكَذَا: ( ).

- وأُحب أن أذكر هنَا أن عدم وجود أصلٍ ثانٍ - للْجزء المخَصص لي من المخْطُوط- قد أعياني كثيرا في تَحريرِ ألفاظه، خاصةً إن كان المصدر الذي ينقلُ عنه الدميري غير مطْبوعٍ، أو مفْقود، وقد كثر ذلك من بداية (ص٢٥٩) من المخطوط، حيثُ تغير خط الناسخ، وكثُر التصحيفُ والتحريفُ والسقطُ.

٦- عزوتُ الآيات القُرآنية إلى سورِها مع كتَابة رقمِ الآية.

٧- قمتُ بِعزوِ النصوصِ الوارِدة في الكتَابِ إلَى قائليها، بِالرجوع إلى كُتُبهم، فَإن كانتْ كُتبهم مفقُودةً فأعزو إلى من أشار إليها، وأُوثقُ النصوص التي لَم يشر إلى قائليها من قالَ بها من المتقدمين.

٨- شرحتُ الكلمات الغريبةَ الوارِدةَ في المتنِ.

٩- قمتُ بعزوِ الأشعارِ إلى قائليها.

١٠- تَرجمتُ للأعلامِ وأئمة الجرح والتعديل الوارِد ذكرهم في الشرحِ بما يبين حالَهم،ويعرف بهم وبوفياتهم- إلا إن كان مغمورا لايحتاج إلى الترجمة له، وهذا قليل- فإن كان من رجال التقريب اكتفيت به، وإلا فمن سير أعلام النبلاء، وإلا فمن المصدر الذي أقف عليه فيه. ولم أترجم للصحابة، لشهرتهم، وقلما ترجمت لأحدهم.

١١- عزوتُ الأحاديثَ المشْروحةَ إلَى «السننِ» لابنِ ماجه، وزينْتُ ذلك برقَمِ

الحديث، ورقم الباب، كما في «سننِ ابنِ ماجه» المطْبوع، من النسخة المحققة للدكتورِ بشار عواد معروف.

١٢- قمتُ بتخريجِ الأحاديث التي ذَكَرها الشارح علَى النحوِ التالِي:

- إن كان الحديثُ في «الصحيحين»، أو في أحدهما اكْتفيتُ بذِلِك، وإن لم يكن فيهما اجتهدت في ذكر مصادرِ تخريجِه، ولم أستقص في ذكر مصادر التخريج إن صح الحديث من المصادر التي ذكرها المصنف.

- وإن كان إسناده ضعيفًا أَذْكُر شواهده ومتابعاته.

١٣- قمتُ بدراسة أحوال الرجال علَى النحوِ التالِي:

أ- إن كان الراوي وثقَه الحافظُ ابن حجر أو ضعفه في التقريبِ، اكتفَيت بقولِه، وإن كان غير ذلك ذكرت أقوال النقاد فيه مرجحا - في أغْلَبِ الأحوال - بينَها.

ب- عزوتُ أقوالَ أئمة الجرحِ والتعديل إلى مصادرِها بدلالة الجزء والصفْحة، فإن كان المصدر مرقما علَى التراجِمِ أشَرتُ إلَى رقَمِ الترجمة بالحرف (ت).

ت- قمتُ ببيانِ درجة إسنَاد ابنِ ماجه، فإن كان إسنَاده صحيحا، أو ضعيفًا ومداره علَى راوٍ واحد اكتفيتُ بالحكمِ علَى ذلك الإسنَاد، وإن كان إسناد ابنِ ماجه ضعيفًا، وليس مدار الحديث علَى راوٍ واحد فأخرج المتابعات والشواهد، ثُم أحكُم علَى الحديث من خلالِها. وقد كان عمدتي فيما انفرد به ابن ماجه على «مصباح الزجاجة» للبوصيري.

ث- قُمتُ بالحكمِ علَى الحديث بمجموعِ أسانيد المتابعات والشواهد الوارِدة فيه مع الرجوعِ إلَى أقوال النقاد وأئمة الجرحِ والتعديل، وكُتبِ التخريجِ المشهورة.

١٤- وأما تَخرِيجِ الآثارِ وما دونَها من المقطوعات فَقَد اكتَفَيتُ بعزوِها إلى مصادرها، إلا إنِ استَلزم الأمر أن أُبين درجتَه من حيثُ الصحة أو الضعف.

١٥- عزوتُ الآراء والمذَاهب الفقْهية، والأصولِيةَ مع بيانِ الراجحِ في تلك المسائل.

١٦- قمتُ بالتعليق علَى الشرحِ حسب ما يتَطلبه المقَام لتوضيحِ المراد، وبيانِ الغَرضِ، مع التنبيه علَى الآراء المخالِفة للصوابِ، ولا سيما ما كان منها في مسائل الاعتقاد، وتَدعيمِ ذلك بالأدلة.

١٧- قُمتُ بضبط كلامِ الدميري بالشكل ضبطًا تَاما لتَسهلَ علَى القارئ قراءتُه والاستفادةُ منْه.

الدِّراساتُ التِي وَقَفْتُ عليهَا حَوْلَ سننِ ابْنِ مَاجَهْ

سجلَ عدد من الباحثين رسائلَهم الجامعيةَ عن السنن، وعن مؤلفها، وممن قـدم هـذه الرسائلَ والأطْروحات:

١- عبد الله مراد علي، له: «الْمتروكُون الذين انْفَرد بِهم ابن ماجه»[١].

٢- محمد بن ناصر القَرني، لَه: «دراسةُ رجال ابنِ ماجه الذين انفرد بِهم عن بقيـة الستة»[٢].

٣- هشَام فارس يعقوب حسونة، له: «محمد بن يزيـد ابـن ماجـه ومنْهجـه فـي سننه»[٣].

٤- التمسماني محمد الفقير، له: «الإمام ابن ماجه وكتَابه السنن»[٤].

٥- حسين قاسم محمد، له: «الإمام ابن ماجه في سنَنه»[٥].

٦- وليد بن خَالد بسيوني أحمد، وطارِقُ بن عبد الرحمن بنِ محمد الحـواس، لهمـا: «مسائِلُ العقيدة في سننِ ابنِ ماجه»[٦].

٧- موضي عبد الله القعدي، لَها:«وكيع بن الجراح ومروياتُه في سنَنِ ابنِ ماجه»[٧].
ماجه»[٧].

٨- محمد عيسى إبراهيم الشريفين، له: «الرواةُ الذين انْفرد بِهم ابن ماجه»[٨].

٩- محمد ببن سالم الحارثي له:تحقيق الديباجة على سنن ابن ماجه للدميري.رسـالة

---

(١) رسالة ماجستير في جامعة أم القرى - مكة المكرمة - (١٣٩٣هـ).

(٢) رسالة ماجستير في جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية - كلية أصول الدين - قسم السنة وعلومها - الرياض، (١٤٠٧هـ).

(٣) رسالة ماجستير في جامعة آل البيت - أربد - المملكة الأردنية الهاشمية، عام (٢٠٠٠م).

(٤) رسالة ماجستير في جامعة محمد الخامس، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، الدراسات الإسلامية.

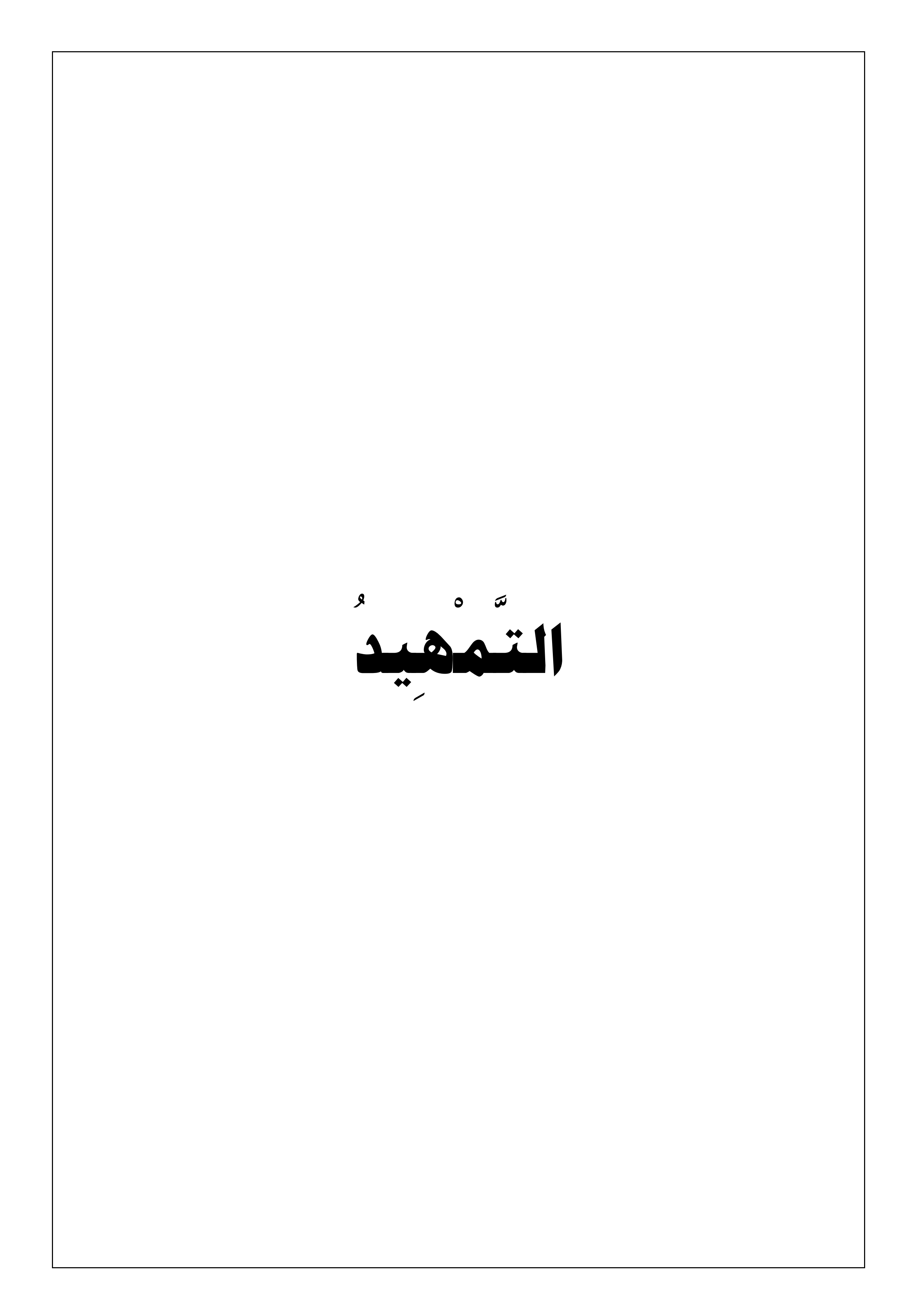
(٥) رسالة دكتوراه في جامعة الأزهر - كلية أصول الدين - عام (١٩٧٤م).

(٦) رسالتان للماجستير في جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية - كلية أصول الدين - قسم العقيدة، (١٤١٦هـ)، (١٤١٨هـ).

(٧) رسالة ماجستير في الرئاسة العامة لتعليم البنات - كليـة الآداب للبنـات بالـدمام - الدراسـات الإسلامية، عام (١٤١١هـ).

(٨) رسالة ماجستير في جامعة آل البيت - أربد - المملكة الأردنية الهاشمية، عام (١٩٩٨م).

ماجستير في جامعة أم القرى في مكة المكرمة (١٤٢٨هـ).



التَّمْهِيدُ

بَيَانُ حفْظ اللَّه لسُنَّة نَبيِّه صلى اللّه عليه وسلم

لقَد اقْتضتْ حكمةُ الله أن يحفَظَ دينَه، فَحفظَ كتَابه، وسنةَ نَبِيه، لِئَلا يكُون لِلناسِ علَى الله حجةٌ بعد الرسل، فَما أَن انْتَهى الْقَرن الثالِثُ الْهجرِي إلا وقَد حفظَ الله سنةَ نَبِيه، وأَقَر عيون أَوليائِه بحفظ شَرِيعته، فَاختَار من خَلْقه أَفْضلَهم، ممن آثَروا الآخْرة علَى الأُولى، فَكانُوا يبذلون الْغَالي والنَفيس من أَجل أَن يميزوا الصحيح من السقيمِ، والْغَث من السمين، ومن أَجل أَن يفْضحوا الْكَذابين والدجالين، فَأَناروا الطريقَ لمن بعدهم، ونَصر ا ُ بهم الدين، وحفظَ بهم السنة، حتى قالَ ابن حزمٍ رحمه ا : «لاَ سبِيلَ الْبتةَ إِلَى ضياعِ شَيء قَالَه رسولُ الله صلى ا عليه وسلم في الدينِ، ولاَ سبِيلَ الْبتةَ إِلَى أَن يختَلطَ بِه باطلٌ موضوع اخْتلاَطًا لاَ يتَميز عن أَحد من الناسِ بِيقينٍ، إِذْ لَو جاز ذَلك لَكان الذكْر غَير محفُوظ، ولَكان قَولُ الله تَعالَى: ﴿إِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنَا الذِّكْرَ وَإِنَّا لَهُ لَحَافِظُونَ﴾ [1]، كَذبا، ووعدا مخْلَفًا، وهذَا لاَ يقُولُه مسلم»[2].

ولقد سخر ا سبحانه وتعالى أمورا من خلالها حفظ سنة نبيه صلى ا عليه وسلم فمن ذلك ما يلي :

أَولاً: الإِسنَاد، وهو مما اخْتَص الله بِه هذه الأُمةَ:

قَالَ محمد بن حاتمِ بنِ الْمظَفرِ: «إِن الله أَكْرم هذه الأُمة وشَرفَها وفَضلَها بِالإِسنَاد، ولَيس لأَحد من الأُممِ كُلها قَديمها وحديثها إِسنَاد، وإِنما هي صحفٌ في أَيديهم، وقَد خَلَطُوا بِكُتُبِهم أَخْبارهم، ولَيس عنْدهم تَمييز بين ما نَزلَ من التوراة والإِنْجِيل، مما جاءهم بِه أَنْبِياؤُهم، وتَمييز بين ما أَلْحقُوه بِكُتُبِهم من الأَخْبارِ التي أَخَذُوا عن غَيرِ الثقَات.

وهذه الأُمةُ إِنما تَنَص الْحديثَ من الثقَة الْمعروف في زمانه، الْمشْهورِ بِالصدق والأَمانَة عن مثْله، حتى تَتَنَاهى أَخْبارهم، ثُم يبحثُون أَشَد الْبحث حتى يعرِفُوا الأَحفَظَ فَالأَحفَظَ، والأَضبطَ فَالأَضبطَ، والأَطْولَ مجالَسة لِمن فَوقَه، ممن كَان أَقَل مجالَسةً.

ثُم يكْتُبون الْحديثَ من عشْرِين وجها، أَو أَكْثَر، حتى يهذبوه من الْغَلط والزلَل، ويضبِطُون حروفَه، ويعدوه عدا، فَهذَا من أَعظَمِ نعمِ الله علَى هذه الأُمة، نَستَوزِع الله

(١) سورة الحجر، الآية (٩).

(٢) انظر: «إحكام الإحكام» لابن حزم (١/١١٥).

شُكْر هذه النعمة»[1].

وقَالَ أَبو حاتِمٍ الرازِي (ت٢٧٧): «لَم يكُن في أُمة من الأُممِ - منْذُ خَلَقَ اللـه آدم - أُمنَاء يحفَظُون آثَار الرسل إِلا في هذه الأُمة»[2].

ولِذَا فَلَم يقْبل الْعلَماء حديثًا إِلا مسنَدا، بلْ عدوا الإِسنَاد من الدينِ؛ لأنـه بِـه تُحفَـظُ الشرِيعةُ وتُصان.

قَالَ ابن الْمبارك (ت١٨١): «الإِسنَاد من الدينِ، ولَولاَ الإِسنَاد، لَقَالَ مـن شَـاء مـا شاء»[3].

وفي رِواية عنْه: «مثَلُ الذي يطْلُب أَمر دينه بِلاَ إِسنَاد، كَمثَل الذي يرتَقي السطْح بِلاَ سلمٍ»[4].

وفي رِواية عنْه: «بيننَا وبين الْقَومِ الْقَوائِم» يعني: الإِسنَاد[5].

وقَالَ الشافعي (ت٢٠٤): «مثَلُ الذي يطْلُب الْحديثَ بِلاَ إِسنَاد، كَمثَل حاطبِ لَيلٍ»[6].

وروى الْبيهقي في «شُعبِ الإِيمانِ»[7] أَن سفْيان بن عيينَةَ قَالَ: حدثَني الزهرِي يوما بِحديث، فَقُلْتُ: «هاته بِلاَ إِسنَاد»، فَقَالَ الزهرِي: «أَتَرقَى السطْح بِلاَ سلمٍ».

الثاني: دراسةُ أَحوال الرواة، ومن أَجل ذَلِك نَشأَ علْم الْجرحِ والتعديل.

أَخْرج الْخَطيب بِسنَده عن عبد الله بنِ أَحمد بنِ حنْبلٍ، قَالَ: جاء أَبو تُرابٍ النخْشَـبِي إِلَى أَبِي، فَجعلَ أَبِي يقُولُ: «فُلاَن ضعيفٌ، فُلاَن ثقَةٌ»، قَالَ أَبو تُرابٍ: «يـا شَـيخُ، لاَ تَغْتَاب الْعلَماء»، فَالْتَفَتَ أَبِي إِلَيه، فَقَالَ لَه: «ويحك؛ هذه نَصيحةٌ، لَيس هذَا غيبةً»[8].

غيبةً»[8].

وروى مسلم في «مقَدمة صحيحه» عنِ ابنِ سيرِين (ت١١٠) أَنه قَالَ: «لَـم يكُونُـوا يسأَلُون عنِ الإِسنَاد، فَلَما وقَعت الْفتْنَةُ، قَالُوا: سموا لَنَا رِجالَكُم، فَينْظَر إِلَى أَهل السـنة

---

(١) انظر: شرف أصحاب الحديث (رقم:٧١)، فتح المغيث (٣/٣)، توضيح الأفكار (٣٩٩/٢).

(٢) انظر: شرف أصحاب الحديث (رقم:٧٧)، تاريخ دمشق (٣٠/٣٨)، فتح المغيث (٣/٣).

(٣) مقدمة صحيح مسلم (١٥/١).

(٤) انظر: شرف أصحاب الحديث (رقم:٧٤)، الكفاية في علم الرواية (ص٣٩٣)، أدب الإملاء والاستملاء (ص٦).

(٥) مقدمة صحيح مسلم (١٥/١).

(٦) المدخل إلى السنن الكبري للبيهقي (٢١١).

(٧) «شعب الإيمان» (٢٩/١).

(٨) تاريخ بغداد (٣١٦/١٢).

فَيؤْخَذُ حديثُهم، وينْظَر إلَى أَهل الْبِدعِ فَلاَ يؤْخَذُ حديثُهم»[1].

قيلَ لِيحيى بنِ سعيد الْقَطانِ (ت١٩٨): «أَما تَخْشَى أَن يكُون هـؤُلاَءِ الـذين تَركْـتَ حديثَهم خُصماءك يوم الْقيامة؟»، فَقَالَ: «لأَن يكُون هؤُلاَءِ خُصمائِي، أَحب إِلَي من أَن يكُون رسولُ الله صلى ا عليه وسلم خَصمي يومئِذ»[2].

الثالِثُ: تَدوين السنة.

في عهد النبي صلى ا عليه وسلم بدأ التدوين،وقد دلت النصوص على أن الصحابةَ كَانُوا يكْتُبون الْحديثَ، فمن ذَلك : ما جاء في الصحيحين، من أَمرِه صلى ا عليه وسلم أَصحابه أَن يكْتُبوا لأَبِي شَاه حين حضر خُطْبتَه في تَحرِيمِ مكةَ[3].

قَالَ النووِي في شرح هذا الحديث: «قَولُه صلى ا عليه وسلم: **«اكْتُبوا لأَبِي شَاه»** هذَا تَصرِيح بِجوازِ كتَابة الْعلْمِ غَيرِ الْقُرآنِ.

وكذلك حديثُ علي رضي ا عنه: «ما عنْده إلا ما في هذه الصحيفَة»[4].

وأيضا حديثُ أَبِي هريرة: «كَان عبد الله بن عمرٍو يكْتُب ولا أَكْتُب»[5].

فَعلم أَن كتَابةَ الْحديث قَد بدأَتْ من الْعهد النبوِي، ثُم لَما تَولى الْخَليفَةُ الراشد عمر بـن عبد الْعزِيزِ (ت١٠٢) أَرسلَ إِلَى أَبِي بكْرِ بنِ حزمٍ - عامله وقَاضيه علَى الْمدينَـة - وإِلَى أَهل الآفَاق والأَمصارِ: «انْظُروا حديثَ رسول الله صلى ا عليه وسلم فَاجمعوه واحفَظُوه، فَإِني أَخَافُ دروس الْعلْمِ وذَهاب الْعلَماء»[6].

فقام الزهرِي رحمه ا (ت١٢٥) وجمع حديثَ رسول الله صلى ا عليه وسلم ثُم شَاع

---

(١) صحيح مسلم (١٥/١).

(٢) مستخرج أبي نعيم على صحيح مسلم (٥٣/١)، تاريخ دمشق (٣٩٣/٥٤)، معرفة أنواع علوم علوم الحديث لابن الصلاح (ص٣٨٧).

(٣) أخرجه البخاري (١٢٥/٣-١٢٦) برقم (٢٤٣٤)، كتاب في اللقطة، باب كيف تُعرفُ لُقَطَةُ أهل مكة، ومسلم (١٨٢/٩-١٨٣) برقم (١٣٥٥)، كتاب الحج، باب تحريم مكة وصيدها وخلاها وشجرها ولقتطها إلا لمنشد على الدوام.

(٤) أخرج البزار في «مسنده» (١٢٨/٢) برقم (٤٨٦) عن أبي جحيفة، قال: قلت لعلي بن أبي طالب: هل عهد إليك رسول ا صلى ا عليه وسلم شيئًا لم يعهده إلى الناس؟ قال: «لا، إلا ما في هذه الصحيفة»، فإذا فيها: فكاك الأسير، ولا يقتل مسلم بكافر، المسلمون تتكافؤ دماؤهم.

(٥) البخاري (٣٤/١) برقم (١١٣) كتاب العلم، باب كتابة العلم.

(٦) تاريخ أصبهان لأبي نعيم (ص٣٦٦).

التدوين بعد الزهري، فكان أولُ من جمع الحديثَ بمكةَ ابن جريجٍ (ت١٥٠)، وابن إسحاق (ت١٥١)، وبالمدينة سعيد بن أبي عروبةَ (ت١٥٦)، والربيع بن صبيحٍ (ت١٦٠)، وغيرهم. وكان هذا الجمع مشتملاً على الأحاديث النبوية، وأقوال الصحابة رضي الله عنهم[1].

الرابع: الجمع في مصنفات مستقلة.

فقد كانَتْ الأحاديثُ مفرقةً في الأجزاء،ْثم أخذ العلماء رحمهم الله بتجريد حديث رسول الله صلى الله عليه وسلم من غيره، فصنفت **«المسانيد»** التي جمعتْ أحاديثَ كُل صحابي على حدة، كمسنَد أبي داود الطيالسي (ت٢٠٤) ـ مع أن الحافظ العراقي ذكركما في تدريب الراوي (١/ ٢٥٥) أنه من جمع بعض الحفاظ الخراسانيين وليس من تصنيف الطيالسي ـ والحميدي (ت٢١٩)، ومسدد (ت٢٢٨)، وأحمد (ت٢٤١) وغيرهم.

وتصدى بعض العلماء إلى جمع **«الصحيح»** من حديث رسول الله صلى الله عليه وسلم، فجمع الإمام البخاري (ت٢٥٦)، والإمام مسلم (ت٢٦١) الصحيح من الحديث في صحيحيهما، ثُم تتابعتْ كُتُب السنة التي جمعت الصحيح وغيره.

فحفظَ الله سبحانَه سنةَ رسوله صلى الله عليه وسلم، بتسخير الثقات العدول لحفْظها وصيانتها، فوصلَتْ إلينا كاملةَ المعالِم، وافيةَ الطرق، لا لَبس فيها، ولاَ غُموض، فنَحمد الله حمدا كثيرا طيبا مباركًا فيه.

* * *

---

(١) انظر: السنة ومكانتها في التشريع للسباعي (ص١٠٥).

القِسمُ الأوَّلُ: الدِّرَاسةُ

ويشتَمِلُ على ثلاثَة فُصولٍ:

الفصْلُ الأوَّلُ: **ترجمةُ الإمامِ ابنِ ماجه القَزويني.**

الفصْلُ الثَّانِي: **ترجمةُ الدميري.**

الفصْلُ الثَّالثُ: **التعريفُ بالسننِ وشَرحها للدميري.**

الفصْلُ الأوَّلُ: ترجمةُ الإِمامِ ابْنِ مَاجَهْ القزوينيِّ

وفيه ثلاثَةُ مباحثَ:

المبحثُ الأولُ: الحالةُ السياسيةُ، والاجتماعيةُ، والحركَةُ العلميةُ، في عصرِ ابنِ ماجه:

وفيه ثَلاثَةُ مطالِب:

المطلب الأولُ: الحالَةُ السياسيةُ وأثرها في شخصية ابنِ ماجه.

المطلب الثاني: الحالَةُ الاجتماعيةُ وأثرها في شخصية ابنِ ماجه.

المطلب الثالِثُ: الحركَةُ العلْميةُ وأثرها في شخصية ابنِ ماجه.

المبحثُ الثاني: حياةُ ابنِ ماجه الشخصية:

وفيه ثَلاثَةُ مطالِب:

المطلب الأولُ: اسمه وكنْيتُه وشُهرتُه:

المطلب الثاني: نسبتُه.

المطلب الثالثُ: مولِده ووفَاتُه.

المبحثُ الثالِثُ: حياةُ ابنِ ماجه العلْمية:

وفيه خَمسةُ مطالِب:

المطلب الأولُ: نشأَتُه العلميةُ.

المطلب الثاني: شيوخُه.

المطلب الثالِثُ: الرواةُ عنه.

المطلب الرابع: أقوالُ العلماء فيه.

المطلب الخامس: آثاره العلميةُ.

المبحَثُ الأوَّلُ: الحالَةُ السياسِيةُ، والاجتماَعيةُ، والحرَكَةُ العلمِيَّةُ، في عصْرِ ابنِ ماجَهْ

وفيه ثلاثَةُ مطالِب:

المطلب الأولُ: الحالةُ السياسيةُ وأثرها في شخصية ابنِ ماجه:

في عهد الخليفَة الراشد عثمان بنِ عفان رضي الله عنه فُتحتْ قَزوِين، وتَولى فَتْحها الصحابي الجليلُ البراء بن عازِبٍ رضي الله عنه سنَةَ أربعٍ وعشْرِين لِلْهجرة[1].

وقد نقَلَ ابن أبِي حاتِمٍ عن أبِي زرعةَ[2]، وابنِ عساكر[3] أن الذي تولى فَتْحها كثير ابن شهابِ بنِ الحصين، أبو عبد الرحمن الحارثي[4]، ومنْذُ ذلك الْحينِ دخَلَها الإِسلام، واستَوطَنَها المسلمون الفَاتحون، وأَصبح اللسان العربي معروفا بين أهلها. حتى صارتْ قَزوِين تَحتَ حكْمِ الدولَة العباسية، وهي من أهم الثغُورِ التي وقفت في وجه الغُزاة، حيثُ كان المسلمون يرابِطُون فيها بِأعداد كبيرة؛ لِلْحفَاظ على الثغُورِ.

ونقلَ الرافعي عن محمد بنِ إسماعيلَ المكي قوله فيها: «أَما قَزوِين فإنها أَبين فضـلاً، وأشرفُ أهلاً، ثَغْر من ثُغُور المسلمين، وأهلُها من الْعربِ الْمشْهورِين»[5].

عاشَ ابن ماجه في القرنِ الثالث الهجرِي (٢٠٩–٢٧٣) حيثُ ضعفَتْ في هذَا العصرِ الخلافَةُ الْعباسيةُ، وسيطر الأتراك على الخلافة، مما أَدى إلى تَجرؤ بعضِ الولاة على

---

(١) الكامل في التاريخ لابن الأثير (٤٢٦/٢)، تاريخ ابن خلدون (٥٦٠/٢)، فتوح البلدان للبلاذُري (ص٤٤٨)، التدوين في أخبار قزوين للرافعي (٤٤/١).

(٢) الجرح والتعديل (١٥٣/٧) ت (٨٥٢).

(٣) تاريخ دمشق (٢٨/٥٠).

(٤) هو: كثير بن شهاب بن الحصين بن ذي الغصة، ويقال: الحصين ذو الغصة بن يزيد بن شداد بن قنان بن سلمة بن وهب بن عبد الله بن ربيعة بن الحارث بن كعب بن مذحج، أبو عبد الرحمن الحارثي المذحجي، يقال: إن له صحبة، ولا يصح، سمع من عمر بن الخطاب، وهو تابعي ثقة.

انظر: الطبقات لابن سعد (١٤٩/٦)، معرفة الثقات (٢٢٤/٢) ت (١٥٤٢)، الثقات (٣٣٠/٥) ت (٥٠٧٧)، تاريخ دمشق (٢٨/٥٠) ت (٥٧٩١).

وذكر الرافعي أن كثيرا فتحها في المرة الثانية، عندما خرجوا عن الطاعة. انظر: التدوين في أخبار قزوين (٤٥/١).

(٥) التدوين في أخبار قزوين (٣٥/١).

الخُلَفَاء، واستقلالِهم بالأمرِ في ولاياتهم، ولَم يبقَ تحتَ سيطرة الْخلاَفَة إلا العراقَ، وما حولَها من بِلاد فارسٍ.

وبعد ذلك قامتْ دولٌ مستقلةٌ تحكم أقاليم مختلفةً في ظل حكْمِ الدولة العباسية، وقد سيطر على بلاد قزوين دولٌ نَالَت الاستقلالَ التام عنِ الخلافَة العباسية مثل:

الدولةُ الطاهريةُ (٢٠٥-٢٥٩):

نسبةً إلى طاهرِ بن الحسين، أحد قادة الْخَليفة المأْمون.

وكذلك:

الدولةُ الزياريةُ (٢٥٥-٣١٦):

نسبة إلى أول ملوكها: مرداويج بن زيارٍ.

وقد حكمتْ هذه الدولةُ مدينَةَ جرجان، تلك المدينةُ العظيمةُ بين طَبرِستَان وخُراسان، وقد عدها البعض من طبرستان، وعدها البعض الآخَر من خُراسان، ثم خَرِبت في القرنَين السابعِ والثامن، ثُم أُعيد بناؤُها، وتُعرفُ الآن باسمِ: «جرجان»، أو «كُركان»، شَرقَ إيران.

قال السمعاني: «وهي بلْدةٌ حسنَةٌ، فَتَحها يزيد بن الْمهلبِ، أيام سليمان بنِ عبد الْملك»[1].

وكذلك حكمت الدولَةُ الزياريةُ طَبرِستَان، التي تُعرفُ الآن باسمِ: «آملُ» شَمالَ دولَة إيران، قريبا من بحرِ قزوين[2].

* * *

المطْلب الثاني: الحالةُ الاجتماعيةُ وأَثَرها في شخصية ابنِ ماجه:

لقَد قدر الله أن يكون عصر ابنِ ماجه خَليطًا من الأجناسِ والطوائف والمذَاهبِ، مما أعطَى الدولَةَ العباسيةَ لَونًا مميزا من الحياة الاجتماعية حيثُ تَكَون المجتَمع من عدة عناصر كَما يلي:

---

(١) انظر: كتاب البلدان لليعقوبي (ص٢٧٧)، والأنساب (٤٠/٢)، ومعجم البلدان (١١٩/٢)، و«نزهة المشتاق في اختراق الآفاق» للشريف الإدريسي (٦٨٨/٢).

(٢) انظر: فتوح البلدان للبلاذري (ص٣٣)، و«صورة الأرض» لابن حوقل (٣٨١/٢)، والبلدان لليعقوبي (ص ٢٧٦)، و«تكملة الإكمال» لابن نقطة (٤٦/٤).

أ- الفرس: وكان لهم مكانتُهم في الْمجتَمع بسببِ قيامِ الخلافَة علَى أكْتَافهم، ولقد تَركُوا أثَرا واضحا في المجتَمع خاصةً ما يتعلقُ بمظَاهرِ الترف والثراء كبِنَاء القُصورِ وتَعدد الأزياء وغَيرِ ذلك.

ب- الترك: لقَد تكاثَر عدد الأتْراك، منْذُ بدء خلافَة الْمعتَصمِ بالله سنَةَ (٢١٨)، والتي استَمرتْ إلى سنَة (٢٢٧)، وقد عرِفَ عنْهم القوةُ الْبدنيةُ والشجاعةُ، حيثُ تغلبوا على بقية عنَاصرِ الْمجتَمع الْعباسي، وعاثُوا فيه فَسادا، وَأَخَذُوا أموالَ الناسِ، وَأَشَاعوا الْفَوضى بينَهم[1].

ج- العرب: على الرغْمِ من نُفُوذ الْفُرسِ والترك، إلا أن العنْصر العربِي في الْمجتمع العباسي كان حاضرا، حيثُ انتَشَرت القَبائِلُ العربيةُ في أنْحاء الدولَة، وأخذت القبائلُ تُهاجِر إلى الْعراق، وتَكاثر البدو الذين تَركُوا أثرا سيئًا في المجتَمعِ، وذلك لنَشرهم الفتَنِ وتمسكهم بالعصبِية القبلية، وفي الجانبِ الآخَرِ كان منهم فئاتٌ متحضرةٌ لَهم الأثر الطيب في المجتَمعِ، وذِلك من نَاحية استقْرارِ الدولَة والتنمية العمرانية[2].

* * *

المطلب الثالثُ: الحركةُ العلْميةُ وأثَرها في شَخصية ابنِ ماجه:

لقد كان لِقَزوين شُهرةٌ كبيرةٌ في علْمِ الحديث، وذِلك منذُ بداية القرنِ الثالث، حيثُ برز فيها عدد من المحدثين أمثَال:

الحافظ محمد بن سعيد بنِ سابِق القَزويني (ت٢١٦).

والحافظ علي بنِ محمد بنِ إسحاقَ الطنافسي (ت٢٣٣).

والحافظ عمرِو بنِ رافع بنِ الفُرات البجلي (ت٢٣٧).

والحافظ إسماعيلَ بنِ توبةَ بنِ سليمان الثقفي (ت٢٤٧).

والحافظ يحيى بنِ عبد الأعظَمِ أبي زكَريا، المعروف بيحيى بنِ عبدك (ت٢٧١).

والحافظ كثيرِ بن شهابِ بن عاصم بن مالِك، أبي الحسن القزويني (ت٢٧٢).

والإمامِ ابنِ ماجه (ت٢٧٣) صاحبِ السنن.

ومما يدل على الحركة العلْمية الهائلَة في قزوين في القرنِ الثالث الذي عاشَ فيه ابن

---

(١) «مروج الذهب» للمسعودي (٥٤/٤).

(٢) التاريخ العباسي للدكتور إبراهيم أيوب (ص٢٥٠).

ماجه: تواجد كبارِ المحدثين وأئمة الجرحِ والتعديل، أمثال: يحيى بن معينٍ، وعلي بن المْديني، وأحمد بن حنبلٍ، ومحمد بن إسماعيلَ البخَاري، وأَبي زرعةَ الرازي، وغيرهم.

وبهذَا انتَشَر العلْم في هذَا القرن انتشَارا واسعا، واتسعتْ حركةُ التأليف، فشهد هذَا القرن قمةَ ما بدأه الصحابةُ رضي ا عنهم، ومن بعدهم من الأئمة؛ من أجل المحافَظَة علَى السنة من حيثُ التدوين والنقد والتأْليفُ في سائِرِ علومها(١).

* * *

(١) «المدخل إلى توثيق السنة» لرفعت فوزي عبد المطلب (ص٦٢).

الْمَبْحَثُ الثَّاني: حياةُ ابنِ ماجَهْ[1] الشخصيَّةُ

وفيه ثلاثَةُ مطالِب:

المطلب الأولُ: اسمه وكنْيتُه وشهرتُه:

هو: الإمام الحافظُ المفسر أبو عبد الله محمد بن يزيد ابن ماجه، الربعي، مولاهم، الْقَزويني.

اشْتُهر بابنِ ماجه، بِالتخْفيف وسكُونِ الْهاء.

واخْتُلفَ في «ماجه» هلْ هو اسم ُأمه؟ َأو لقَب لِأبِيه؟ َأو لِجده؟

فذهب الفيروزآبادي (ت٨١٧) إلى َأن ماجه لقب لأبِيه[2] حيثُ قَالَ: «وماجه لَقَب والِد محمد بنِ يزيد الْقَزويني صاحب السنن، لا جده».

وتابعه الشيخُ أبو الْحسنِ السندي (ت١١٣٨)[3].

وقَالَ القاضي َأبو يعلَى الْخَليلي (ت٤٤٦): «كَان َأبوه يزيد يعرفُ بِماجه وولاؤُه لِربِيعةَ»[4].

وكَذَا قالَ أبو الْفَضل محمد بن طاهرٍ (ت٥٠٧)[5].

وكذا ذَكَر الرافعي (ت٦٢٣) َأن «ماجه» لقب يزيد والد َأبِي عبد الله، حيثُ قَالَ:

---

(١) انظر ترجمته في: الإكمال لابن ماكولا (١٩٩/٧)، المنتظم لابن الجوزي (٩٠/٥)، تاريخ مدينة دمشق لابن عساكر (٢٧٠/٥٦) ت (٧١١٣)، التدوين في أخبار قزوين للرافعي (٤٩/٢)، تكملة الإكمال لابن نقطة (٥٢٩/٤)، التقييد لمعرفة الرواة والسنن والمسانيد لابن نقطة (١٢٢/١)، وفيات الأعيان لابن خلكان (٢٧٩/٤) ت (٦١٤)، تهذيب الكمال (٤٠/٢٧) ت (٥٧١٠)، تذكرة الحفاظ (٦٣٦/٢)، سير أعلام النبلاء (٢٧٧/١٣) ت (١٣٣)، العبر (٣٤٩/١)، تاريخ الإسلام (٦٢٥/٦) ت (٤٢٢)، الوافي بالوفيات للصفدي (٢٢٠/٥)، البداية والنهاية لابن كثير (٥٢/١١)، تهذيب التهذيب (٥٣٠/٩)، المقفى الكبير للمقريزي (٤٨١/٧)، مرآة الجنان لليافعي (١٨٨/٢)، النجوم الزاهرة لابن تغري بردي (٧٠/٣)، طبقات الحفاظ للسيوطي (ص٢٧٨)، شذرات الذهب لابن العماد (١٦٤/٢)، طبقات المفسرين للداوودي (٣٥/١) ت (٥٥).

(٢) القاموس المحيط (ص٢٠٦).

(٣) تعليق السندي على سنن ابن ماجه (٢/١).

(٤) تاريخ الإسلام (٦٢٥/٦) ت (٤٢٢)، سير أعلام النبلاء (٢٧٨/١٣) ت (١٣٣).

(٥) شروط الأئمة الستة (ص١٠٢).

«كذلك رأيتُه بخط أبي الْحسن القَطان، وهبة الله بن زاذَان، وقد يقَالُ: محمد بن يزِيد بن ماجه، والأولُ أثْبتُ»(١).

وذَهب شَاه عبد العزيزِ الدهلَوي (ت١٢٣٩) إلَى أَن ماجه اسم لأمه حيثُ قَالَ: «وماجه بِفَتْحِ الْميمِ والْجِيمِ، وبينَهما أَلِفٌ وفي الآخرِ هاء ساكنَةٌ، اسم لأمه»(٢).

وتَبِعه على ذَلك صديق حسن خان (ت١٣٠٧)(٣)، وهو قَولٌ ضعيفٌ، كما سأبينه.

والراجح: أَن ماجه لقَب لأَبِيه يزِيد، والذي يرجح هذَا القَولَ أَنه قَولُ تلميذه أَبِي الْحسن الْقَطان، وهو أَعرفُ الناس بِشيَخه.

وهو الذي اعتَمده أَيضا علَماء بلاده قزوِين، كأَبِي يعلَى الْخَليلي الحافظ، والرافعي في كتَابِه: «التدوين في أَخْبارِ قَزوِين».

و«ماجه»: هلْ هو بِالْهاء وصلاً وقَطْعا؟ أَم بِالْهاء عنْد الْقَطْع، وبِتَاء التَّأنيث عنْد الْوصل؟

الصحيح: أَنها هاء سكْت، تُنْطَقُ هاء، وصلاً وقَطْعا، وهو النطْقُ الأَعجمي لها.

قَالَ ابن خَلكان (ت٦٨١): «وماجه – بِفَتْحِ الْميمِ والجِيمِ، وبينَهما أَلِفٌ، وفي الآخرِ هاء ساكنَةٌ»(٤)، وكذا قَالَ الكتاني(٥).

* * *

المطْلَب الثاني: نسبتُه:

الربعي، القَزوِيني:

فينْسب إلَى: الْقَبيلَة، وإلى الْبلاد الذَي عاشَ فيه، فأما نسبتُه إلَى القَبِيلَة، فيقَالُ له:

«الربعي»: بفتح الراء والباء الموحدة، وبعدها عين مهملَةٌ(٦)، بِالولاء، أعني: ولاء النسبة والانْتماء، لا ولاء العتْق.

وهذه النسبة إلَى ربيعةَ بن نزارِ بن معد بن عدنَان.

---

(١) التدوين في أخبار قزوين (٤٩/٢).

(٢) بستان المحدثين (ص١٦٩).

(٣) الحطة بذكر الصحاح الستة (ص١٢٨).

(٤) وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان (٢٧٩/٤).

(٥) الرسالة المستطرفة للكتاني (ص١٢).

(٦) انظر: الإكمال لابن ماكولا (١٤٧/٤)، توضيح المشتبه لابن ناصر الدين (١٢٩/٤).

وربِيعةُ: اسم لِعدة قبائِلَ:

مثْلُ: ربِيعةَ بنِ نزارٍ، وربِيعةَ الأزد، وربيعة الجوع، وربعة بن رشْدان، وربِيع بن مالِك، وربِيعة بن حصن بن ضمضم[1].

وأما نسبتُه إِلى البْلد الذي نَشأ بِه، فيقَالُ له:

«القَزوِيني»: بفتحِ القَاف، وسكُونِ الزاي، وكَسر الْواوِ، وسكُون الياء المثَناة من تَحتها، وفي آخرِها النون[2].

هذه النسبةُ إِلَى **«قَزوِين»** وهي: مدينةٌ إِيرانيةٌ مشْهورةٌ، كَبيرةٌ، بينَها وبين الري سبعةٌ وعشرون فَرسخًا، وإِلى أَبهر اثْنَا عشَر فَرسخًا، وتَقَع في الوقت الحاضرِ علَى نحوِ (١٠٠) ميلٍ شمالَ غَربِي طهران – (١٥٠) بالكيلُو مترات تَقْرِيبا – وتَقَع علَى السفوحِ الغَربِية الجنُوبِية من جِبال البرز.

قَالَ ابن الفَقيه: «أولُ من استَحدثَها سابور ذُو الأَكْتَاف»[3].

وكان عثمان بن عفانٍ رضي ا عنه قَد ولى البراء بن عازبٍ رضي ا عنه الري في سنَة أربعٍ وعشرين لِلْهجرة، فَسار منْها إلى أَبهر[4] فَفَتَحها، وسار منْها إلى قَزوِين، فأناخَ عليها، وطَلَب أهلُها الصلْح، فعرض عليهم ما أَعطَى أهلَ أَبهر من الشرائط، فقَبِلُوا جميع ذِلك، إِلا الجزيةَ، فإنهم نَفَروا منْها، فقال: «لاَ بد منها»، فَلما رأوا ذِلك أسلَموا، وأقَاموا مكَانَهم، فَصارتْ أَرضهم عشْرِيةً، يدفَعون عشرةَ آلاف دينارٍ كُل سنة[5].

* * *

المطْلب الثالِثُ: مولِده ووفَاتُه:

مولِده: وِلد أبو عبد الله ابن ماجه سنَةَ تسعٍ ومئَتَينِ.

قَالَ الحافظُ أبو الْفَضل محمد بن طاهرٍ المقدسي: قَالَ أَبو زرعةَ: سمعتُه يقولُ: «وِلدتُ

(١) انظر: الأنساب (٧٦/٦) برقم (١٧٤٨)، واللباب في تهذيب الأنساب (١٦/٢).

(٢) انظر: الأنساب (٤١١/١٠) رقم (٣٢٣٩)، معجم البلدان (٣٤٢/٤).

(٣) التدوين في أخبار قزوين (٤١/١)، المنتظم (١٣٦/١)، معجم البلدان (٣٤٢/٤).

(٤) انظر: معجم البلدان (٨٢/١).

(٥) انظر: «تهذيب الأسماء» للنووي (٤٠٦/٢)، معجم البلدان (٣٤٢/٤)، بلدان الخلافة الشرقية (٢٥٣/٢).

في سنَة تسعٍ ومئَتَين»[1].

وأَما وفَاتُه: فقد تُوفي يوم الاثْنَين، ودفن يوم الثلاثَاء لثمانٍ بقين من شَهرٍ رمضان سنَةَ (٢٧٣)، وكان عمره أربعا وستين، وصلى علَيه أخوه أبو بكْرٍ، وتولى دفْنَه كل من أبي بكرٍ وأبي عبد الله أخَويه، وابنه عبد الله[2]، وقيلَ: تُوفي سنَةَ (٢٧٥)، وقّد رجح الذهبي الأولَ.

* * *

(١) شروط الأئمة الستة (ص١٠٢)، التدوين في أخبار قزوين (٥٠/٢).

(٢) شروط الأئمة الستة (ص١٠٢)، والمنتظم لابن الجوزي (٢٥٨/١٢)، وتاريخ دمشق لابن عساكر (٢٧٢/٥٦)، التدوين (٥٠/٢)، تهذيب الكمال (٤١/٢٧)، تذكرة الحفاظ (٦٣٦/٢).

المبحثُ الثَّالِثُ: حيَاةُ ابنِ مَاجَهْ العِلْمِيَّةُ

وفيه خمسةُ مطَالِب:

المطلب الأولُ: نَشْأتُه العلميةُ:

بدأ الإمام ابن ماجه بحفْظ القرآنِ الكريمِ، إذْ هو مفْتَاح العلُومِ، والطريق إلى شتى المعارف والفُنُونِ، ثُم تردد علَى حلقات المحدثين التي امتَلأتْ بها مساجِد قَزوين، فأُحضر للسماع من كبارِ شيوخِ بلده وهو صغير، ثُم واصلَ الطلب والتلقي عن شُيوخِ بلَده، فلما أخذَ ما عندهم، تَطَلع إلى الرحلة في طَلَبِ الحديث، والتي كَانَتْ سمةً بارِزةً من سمات المحدثين في ذلك العصرِ.

لقد ارتَحلَ بعد وفَاة شيخه علي بنِ محمد الطنَافسي سنةَ (٢٣٣)، وقد تَجاوز العشْرين من عمرِه، فَارتَحلَ إلى خُراسان، ونَيسابور، والبصرة، والكوفَة، وبغْداد، وواسطَ، ودمشقَ، وحمص، ومصر، والمدينة، ومكةَ، وغَيرِها.

فَأكْسبتْه هذه الرحلةُ التعرفَ علَى مدارِس مختلفة، ومنَاهج متَباينة، فَصار بذلك من أئمة الحديث المعتبرين، ورواته الموثُوقين، وصاحب أحد الكتبِ الستة التي هي أصولُ الحديث النبوي.

عاد ابن ماجه إلى بلده قَزوين، بعد رحلة دامتْ سنَوات عدة، واستقر بها، منْصرفًا إلَى التأْلِيف والتصنيف، ورواية الحديث بعد أن عمتْ شُهرتُه، وذَاع صيتُه، فَقَصده طُلاب الحديث من كُل مكان. انظر:الإكمال (١٩٩/٧)،التدوين (٤٩/٢)،السير(٢٧٧/١٣).

المطلب الثاني: شُيوخُه:

لقد أَخَذَ ابن ماجه العلْم عن عدد كبيرٍ من الْعلماء، ومعظَمهم مذْكُورون في السننِ، وسأَذْكر هنَا بعضا من شيوخه الذين سمع منهم حسب البلْدانِ:

فممن سمع منه في قَزوين:

١- علي بن محمد بنِ إسحاقَ، أبو الحسن الطنَافسي الكوفي الحافظُ، نزيلُ قَزوِين (ت٢٣٥)، ثقَةٌ عابِد[١].

(١) «التقريب» ت (٤٧٩١).

٢- عمرو بن رافع بن الفُرات البجلي القزويني، أبو حجرٍ الحافظُ - بضم المهملة، وسكُون الجيمِ - (ت٢٣٧)، ثقَةٌ ثَبتٌ[(١)].

٣- إسماعيلُ بن توبةَ بن سليمان بن زيد الثقفي أبو سلَيمان، أو أبو سهلٍ الرازيِ، (ت٢٤٧)، أصلُه من الطائِف، ثم نَزل قَزوين، صدوقٌ صاحب حديث[(٢)].

وممن سمع في نَيسابور:

٤- عبد الله بن الجراحِ بن سعيد التميمي، أَبو محمد القُهستاني، نزيلُ نَيسابور (ت٢٣٧)، صدوقٌ يخْطئُ[(٣)].

٥- أَحمد بن الأزهرِ بن منيعٍ، أَبو الأزهرِ العبدي، مولاهم النيسابوري الحافظُ (ت٢٦١)، صدوقٌ، كان يحفَظُ، ثُم كَبر فَصار كتَابه أَثْبتَ من حفْظه[(٤)].

وممن سمع في العراق:

٦- زهير بن حربِ بن شَداد، أَبو خَيثَمةَ النسائِي الحافظُ الكَبِير، محدثُ بغداد (ت٢٣٤)، ثقَةٌ ثَبتٌ[(٥)].

٧- مصعب بن عبد الله بن مصعبِ بن ثَابِت بن عبد الله بن الزبيرِ بن العوامِ الأَسدي، أبو عبد الله الزبيرِي المدني، نزيلَ بغْداد (ت٢٣٦)، ثقَةٌ، عالِم بِالنسبِ، روى عنْه حديثًا واحدا[(٦)].

٨- عثْمان بن محمد بن إبراهيم بن عثْمان العبسي، أَبو الحسن بن أبي شَيبةَ الكُوفي (ت٢٣٩)، ثقَةٌ حافظٌ شَهير، ولَه أَوهام[(٧)].

٩- مسروقُ بن المرزبان الكنْدي، أَبو سعيد الكُوفي (ت٢٤٠)، صدوقٌ لَه أَوهام[(٨)].

١٠- هارون بن عبد الله بن مروان البغْدادي، أَبو موسى الحمالُ (ت٢٤٣)، ثقَةٌ[(٩)].

---

(١) «التقريب» ت (٥٠٢٨).

(٢) «التقريب» ت (٤٣٠).

(٣) «التقريب» ت (٣٢٤٨).

(٤) «التقريب» ت (٥).

(٥) «تذكرة الحفاظ» (٤٣٧/٢) ت (٤٤٣)، «التقريب» ت (٢٠٤٢).

(٦) «تهذيب الكمال» (٣٥/٢٨) ت (٥٩٨٧).

(٧) «التقريب» ت (٤٥١٣).

(٨) «التقريب» ت (٦٦٠٣).

ثِقَةٌ[1].

١١- أحمد بن عبدةَ الضبي، البصري (ت٢٤٥)، ثِقَةٌ رمي بالنصب[2].

١٢- أحمد بن إبراهيم بن كثيرِ بن زيد الدورقي النكري البغْدادي (ت٢٤٦)، ثِقَةٌ حافظٌ[3].

١٣- عباس بن عبد العظيم، أبو الفَضل العنْبري (ت٢٤٦)، ثِقَةٌ حافظٌ من حفاظ البصرة[4].

١٤- محمد بن العلاء بن كُريبٍ الهمداني، أبو كُريبٍ الكُوفي (ت٢٤٧)، ثِقَةٌ حافظٌ[5].

١٥- نَصر بن علي بن نَصرِ بن علي الكبير الجهضمي، أبو عمرو الحافظُ (ت٢٥٠)، ثِقَةٌ حافظٌ[6].

١٦- محمد بن بشارِ بن عثْمان العبدي، أبو بكْرٍ، بنْدار (ت٢٥٢)، ثِقَةٌ[7].

وممن سمع في واسط:

١٧- تَميم بن المنتَصرِ بن تميم بن الصلت الهاشمي، مولاهم الواسطي (ت٢٤٤)، ثِقَةٌ ضابطٌ[8].

١٨- أحمد بن سنَان بن أسد بن حبان، أبو جعفَرٍ القَطان الواسطي (ت٢٥٩)، ثِقَةٌ حافظٌ[9].

وممن سمع في الشام:

١٩- عباس بن عثْمان بن محمد البجلي، أبو الفَضل الدمشْقي (ت٢٣٩)، صدوقٌ

---

(١) «التقريب» ت (٧٢٣٥).

(٢) «التقريب» ت (٧٤).

(٣) «التقريب» ت (٣).

(٤) «التقريب» ت (٣١٧٦).

(٥) «التقريب» ت (٦٢٠٤).

(٦) «التقريب» ت (٤٨٠٨).

(٧) «التقريب» ت (٥٧٥٤).

(٨) «التقريب» ت (٨٠٥).

(٩) «التقريب» ت (٤٤).

يخْطئُ[1].

٢٠- عبد الله بن أحمد بن بشيرٍ بن ذَكْوان البهراني الدمشْقي (ت٢٤٢)، صدوقٌ متَقَدم في القراءة[2].

٢١- عبد الرحمن بن إبراهيم، أبو سعيد الدمشْقي، الملَقب بدحيمٍ (ت٢٤٥)، قاضي فَلسطين والأردن، ثقَةٌ، حافظٌ، متْقن[3].

٢٢- أحمد بن أبي الحواري عبد الله بن ميمون أبو الحسن (ت٢٤٦)، ثقَةٌ زاهد[4].

٢٣- محمد بن مصفى بن بهلُولٍ الحمصي القُرشي (ت٢٤٦)، صدوقٌ له أوهام، وكان يدلس[5].

٢٤- عمرو بن عثمان بن سعيد بن كثيرٍ بن دينارٍ القُرشي، أبو حفْصٍ الحمصي، محدثُ حمص (ت٢٥٠)، ثقَةٌ[6].

٢٥- هشَام بن عبد الملك، أبو التقي اليزني، الحمصي (ت٢٥١)، صدوقٌ ربما وهم[7].

٢٦- يحيى بن عثْمان بن سعيد بن كثيرٍ بن دينارٍ القُرشي الحمصي (ت٢٥٥)، صدوقٌ عابِد[8].

٢٧- زهير بن محمد بن قُميرٍ (ت٢٥٧)، الإمام الحافظُ القُدوةُ[9].

وممن سمع في مصر:

٢٨- محمد بن الحارث بن راشد المصري (ت٢٤١)، صدوقٌ، يغْرب[10].

٢٩- حرملةُ بن يحيى بن عبد الله بن حرملةَ بن عمران التجِيبي، الفَقيه، تلْميذُ

(١) «التقريب» ت (٣١٨٠).

(٢) «التقريب» ت (٣٢٠٣).

(٣) «التقريب» ت (٣٧٩٣).

(٤) «التقريب» ت (٦١).

(٥) «التقريب» ت (٦٣٠٤).

(٦) «تذكرة الحفاظ» (٥٠٩/٢) ت (٥٢٤)، «التقريب» ت (٥٠٧٣).

(٧) «التقريب» ت (٧٣٠٠).

(٨) «التقريب» ت (٧٦٠٤).

(٩) «تذكرة الحفاظ» (٥٥١/٢)، «التقريب» ت (٢٠٤٨).

(١٠) «التقريب» ت (٥٧٩٦).

الشافعي (ت٢٤٣)، صدوقٌ من أوعية العلمِ، وكان يغْرِب[١].

٣٠- أحمد بن عمرِو بنِ عبد الله بنِ عمرِو بنِ السرحِ، أبو الطاهرِ المصري (ت٢٥٠)، ثقَةٌ[٢].

٣١- يونُس بن عبد الأعلى، أبو موسى الصدفي (ت٢٦٤)، عالِم الديارِ المصرية، ثقَةٌ، فقيه، محدثٌ مقْرِئٌ، من العقَلاءِ النبلاءِ[٣].

وممن سمع في مكةَ:

٣٢- يعقُوب بن حميد بنِ كاسبٍ المدني، نَزِيلُ مكةَ، وقد ينْسب لِجده (ت٢٤١)، صدوقٌ ربما وهم[٤].

٣٣- هديةُ بن عبد الوهابِ المروزِي، أبو صالِحٍ (ت٢٤١)، صدوقٌ[٥].

٣٤- محمد بن عثمان بنِ خالد، أبو مروان الأُموِي العثْماني (ت٢٤١)، صدوقٌ يخْطِئُ[٦].

٣٥- الحسن بن علي بنِ محمد الهذَلي، أبو علي الخَلالُ الحلْواني (ت٢٤٢)، ثقَةٌ حافظٌ، له تَصانيفُ[٧].

٣٦- محمد بن يحيى بنِ أبِي عمر العدني (ت٢٤٣)، صدوقٌ، صنفَ المسنَد[٨].

٣٧- سلَمةُ بن شَبيبٍ المسمعي النيسابورِي، أبو عبد الرحمنِ الحافظُ (ت٢٤٧)، ثقَةٌ[٩].

وممن سمع في المدينة:

٣٨- أحمد بن أبِي بكرِ بنِ الحارث بنِ زرارةَ بنِ مصعبِ بنِ عبد الرحمنِ بنِ عوف

---

(١) «تذكرة الحفاظ» (٤٨٦/٢)، «التقريب» ت (١١٧٥).

(٢) «التقريب» ت (٨٥).

(٣) «التقريب» ت (٧٩٠٧).

(٤) «التقريب» ت (٧٨١٥).

(٥) «التقريب» ت (٧٢٧٠).

(٦) «التقريب» ت (٦١٢٨).

(٧) «التقريب» ت (١٢٦٢).

(٨) «التقريب» ت (٦٣٩١).

(٩) «تذكرة الحفاظ» (٥٤٣/٢) ت (٥٦٣)، «التقريب» ت (٢٤٩٤).

القُرشي، أبو مصعبٍ الزهري (ت٢٤٢). قاضي مدينَة رسول الله صلى ا عليه وسلم، وأحد أشهرِ رواة الموطأ، صدوقٌ، عابه أبو خَيثَمةَ لِلْفَتْوى بِالرأي[١].

٣٩- أحمد بن إسماعيلَ بنِ محمد بنِ نَبِيه السهمي القُرشي، أبو حذَافَةَ الْمدني (ت٢٥٩)، سماعه لِلْموطأ صحيح، وخَلَطَ في غَيرِه[٢].

* * *

الْمطلَب الثالثُ: الرواةُ عنْه:

لقَد روى عن ابنِ ماجه خَلْقٌ كثير، أكْتَفي هنَا بِذكرِ من رووا عنْه السنَن فَقَطْ:

١- أبو بكْرٍ حامد الأبهرِي.

٢- سليمان بن يزيد بنِ سليمان بن سلْمان بنِ يزيد بنِ أسد، مولى علي بنِ أبي طالِبٍ رضي ا عنه، أبو داود الفَامي القَزوِيني (ت٣٣٩).

قال الخَليلي: «ثقَةٌ كبِير عارِفٌ بِالْحديث»[٣].

٣- علي بن إبراهيم بنِ سلمةَ بنِ بحرٍ القَطان، أبو الْحسنِ الْقَزوِيني (ت٣٤٥)[٤].

٤- محمد بن عيسى الْمطَوعي أبو جعفَرٍ الأبهرِي.

هؤُلاء الذين ذَكرهم الرافعي[٥].

وزاد عليه الحافظُ ابن حجرٍ، فَقَالَ: «ومن الرواة عنْه: سعدون، وإبراهيم بن دينَارٍ الْحوشَبِي»[٦].

ولكن من المعلُومِ أن الروايةَ التي اشْتُهر تداولها للسننِ هي رِوايةُ أبِي الْحسنِ الْقَطانِ.

حيثُ يقُولُ الدكتور مصطَفى الأعظَمي في مقَدمة تحقيقه للسنَنِ: «لَكنه يبدو أن الكتَاب لَم يشتهر إلا من طَرِيق الحافظ أبِي الْحسنِ القَطانِ، وبقيةُ الراويات لِهذَا الكتابِ

---

(١) ميزان الاعتدال (٨٤/١) ت (٣٠٣)، «التقريب» ت (١٧).

(٢) «التقريب» ت (٩).

(٣) انظر: التدوين للرافعي (٥٧/٣)، سير أعلام النبلاء (٤٠٥/١٥) ت (٢٢٧).

(٤) انظر: التدوين (٣١٨/٣)، معجم الأدباء (٥٣٧/٣) ت (٥٣٤)، التقييد لابن نقطة (١٨٥/٢) ت ت (٥٣٠)، تذكرة الحفاظ (٨٥٦/٣) ت (٨٣٣)، العبر (٢٧٣/٢)، النجوم الزاهرة (٣١٥/٣)، طبقات الحفاظ (ت٨٠١)، شذرات الذهب (٢٤١/٣).

(٥) التدوين للرافعي (٥٠/٢).

(٦) تهذيب التهذيب (٤٦٩/٩).

انْدثَرتْ في وقْت مبكرٍ، وكُتُب الأَثْبات، والْفَهارِس المتَداولَةُ، لاَ تَذْكُر رِوايةَ هذَا الكتابِ إلا عن طريق أبِي الْحسنِ القَطانِ فَقَطْ»[1].

ورِوايةُ إِبراهيم بنِ دينَارٍ ذَكَرها الْمزي في «تُحفَة الأَشْراف»، وأَحالَ علَيها[2].

* * *

المطْلب الرابع: أَقْوالُ العلماء فيه:

لقد تَنَوعتْ عباراتُ الثنَاء علَى ابنِ ماجه كَما يلي:

١- قالَ الحافظُ أَبو يعلَى الخليلُ بن عبد الله الخَليلي الْقَزويني (ت٤٤٦): «هو ثقَةٌ، كَبِير، متفَقٌ علَيه، محتَج بِه، لَه معرِفةٌ بِالحديث وحفْظه، ارتَحلَ إِلَى العراقَين[3]، ومكةَ، والشامِ، ومصر، والري لِكَتْبِ الْحديث».

قَالَ: «وكان عارفًا بِهذَا الشأنِ»[4].

٢- وقالَ الرافعي (ت٦٢٣): «هو إِمام من أَئِمة المسلمين، كَبير، متقن، مقْبولٌ بِالاتفَاق»[5].

---

(١) السنن لابن ماجه (١/١٨)، تحقيق: د. مصطفى الأعظمي.

(٢) ذكر المزي هذه الرواية في عدة مواضع من «التحفة»، ذكرها:

في (١/٣٨٢) رقم (١٥٠٤): في حديث: «وضعتُ لِرسول الله صلى ا عليه وسلم غُسلاً...» قال: هذا الحديث ليس من رواية أبي الحسن القطان، ولا في رواية إبراهيم بن دينار.

وفي (٣/٥٣) رقم (٣٣٨٣): في حديث «أَخَذَ رسولُ الله صلى ا عليه وسلم بِعضلَة ساقي أَو ساقه...» قال: وكذلك وقع في راوية إبراهيم بن دينار عن ابن ماجه.

وفي (٤/١٩٧) رقم (٤٩٦٣): في حديث: **«ثلاثَةٌ فيهن الْبركَةُ: الْبيع إِلَى أَجلٍ...»** قال: وفي رواية إبراهيم بن دينار: عبد الرحمن بن داود.

وفي (٦/٣٧٨) رقم (٨٩٢٣) حديث: **«استَقيموا ولَن تُحصوا....»** قال: وكذا رواه إبراهيم بن دينار عن ابن ماجه.

وفي (١١/٣٧٤) رقم (١٦٠٠١) حديث: **«ما رأَيتُ رسولَ الله صائِما الْعشْر قَط»**، قال: وفي رواية إبراهيم بن دينار: عن هناد بن السري بدل أبي بكر.

(٣) البصرة والكوفة.

(٤) شروط الأئمة الستة (١٠٢)، تاريخ دمشق (٥٦/٢٧١)، التقييد لابن نقطة (١/١٢١)، تهذيب الكمال (٢٧/٤١)، تهذيب التهذيب (٩/٤٦٨).

(٥) التدوين في أخبار قزوين (٢/٤٩).

٣- وقَالَ ابن الأثيرِ (ت٦٣٠): «كَان عاقلاً، إمِاما، عالِما»[١].

٤- وقَالَ ابن خَلكان (ت٦٨١): «كَان إمِاما في الْحديث، عارِفًا بِعلُومه، وجِميعِ ما يتَعلقُ بِه»[٢].

٥- وقَالَ المزي (ت٧٤٢): «أبو عبد الله ابن ماجه، صاحب كتَابِ السنَنِ، ذُو التصانيف النافعة، والرحلَة الواسعة»[٣].

٦- وقَالَ الذهبِي (ت٧٤٨): «وكَان ابن ماجه حافظًا، نَاقدا، صادقًا، واسع الْعلْمِ»[٤].

وقَالَ أَيضا: «ابن ماجه الْحافظُ، الْكَبِير، الْحجةُ، الْمفَسر»[٥].

٧- وقَالَ ابن كَثيرِ (ت٧٧٤): «محمد بن يزِيد ابن ماجه، صاحب كتابِ السنَنِ المشْهورة، وهي دالةٌ علَى عمله، وعلْمه، وتَبحرِه، واطلاَعه، واتباعه للسنة في الْأُصول والْفُروعِ»[٦].

٨- وقَالَ الحافظُ ابن حجرِ (ت٨٥٢): «أَحد الأَئِمة، حافظٌ»[٧].

٩- وقَالَ جمالُ الدينِ أبو الْمحاسنِ ابن تَغْرِي بردي (ت٨٧٤): «الإمام، الحافظُ، الحجةُ، الناقد، أَبو عبد الله القَزوِيني، سمع الكثير، وكان صاحب فُنُونٍ»[٨].

* * *

المطْلب الخامس: آثاره العلميةُ:

لقَد خَلَفَ الإمام ابن ماجه آثَارا علْميةً تَدل علَى سعة علْمه، وطُول باعه في الْحديث، والفقْه، والتفْسيرِ، والتارِيخِ وغيرِها من العلُومِ، إلا أن معظَمها قَد فُقد مع أحداث التاريخِ، فَضاع كَما ضاع غَيره من تُراث علَمائِنَا الْكَثير.

آثاره العلمية:

١- السنن، وهي أَشْهر كُتُبِه، التي وصلَتْ إلينَا.

---

(١) الكامل في التاريخ (٣٥٠/٦).

(٢) «وفيات الأعيان» لابن خلكان (٢٧٩/٤) ت (٦١٤).

(٣) «تهذيب الكمال» (٤٠/٢٧) ت (٥٧١٠).

(٤) «سير أعلام النبلاء» (٢٧٨/١٣).

(٥) «تذكرة الحفاظ» (٦٣٦/٢).

(٦) «البداية والنهاية» (٥٢/١١).

(٧) «التقريب» ت (٦٤٠٩).

(٨) «النجوم الزاهرة» (٧٠/٣).

٢- تَفْسير القُرآن، كما قالَ الذهبي[١] (ت٧٤٨) في تَرجمته: «مصنفُ السنَن، والتاريخ، والتفْسير».

وقالَ ابن كثيرٍ (ت٧٧٤): «لابنِ ماجه تَفْسير حافلٌ»[٢].

وقالَ ابن حجرٍ (ت٨٥٢): «صنفَ السنَن، والتفسير، والتاريخَ»[٣].

وقالَ السيوطي (ت٩١١) بعد أن ذكَر المفسرين من الصحابة، والتابعين، ومن بعدهم: «وبعدهم ابن جريرٍ الطبري، وكتَابه أجل التفَاسيرِ وأعظَمها، ثُم ابن أَبي حاتمٍ، وابن ماجه، والحاكم...» إلى آخرِ ما قالَ[٤].

وذكَره الداوودي (ت٩٤٥) في «طبقَات المفَسرِين»[٥].

٣- له كتاب في التاريخ، ظَل موجودا بعد وفَاته، مدة طويلةً، فَقد شَاهده الحافظُ أبو الفَضل محمد بن طاهرٍ المقْدسي (ت٥٠٧)، ورأى علَيه تَعليقًا بخَط جعفَر بنِ إدرِيس تلْميذ ابنِ ماجه[٦].

ووصفَه ابن خَلكان (ت٦٨١) بِأَنه: «تَارِيخٌ مليح»[٧].

وقالَ عنْه ابن كثيرٍ (ت٧٧٤): «بِأَنه تَارِيخٌ كاملٌ، من لَدنِ الصحابة إلى عصرِه»[٨].

عصرِه»[٨].

وقالَ الكتاني: «وتَاريخُ قَزوِين، وهي مدينةٌ عظيمةٌ مشْهورةٌ، بينَها وبين الري سبعةٌ وعشْرون فَرسخًا لابنِ ماجه القَزوِيني»[٩].

* * *

---

(١) « السير(٢٧٧/١٣ت١٣٣) .

(٢) «البداية والنهاية» (٥٢/١١).

(٣) «التقريب» ت (٦٤٠٩).

(٤) «الإتقان في علوم القرآن» (١٢٣٥/٢).

(٥) «طبقات المفسرين» للداوودي (٣٥/١) ت (٥٥).

(٦) «شروط الأئمة الستة» (١٠٢)، وانظر: «كشف الظنون» (٣٠٠/١).

(٧) «وفيات الأعيان» لابن خلكان (٢٧٩/٤) ت (٦١٤).

(٨) «البداية والنهاية» (٥٢/١١).

(٩) «الرسالة المستطرفة» (١٣٣).

الفصلُ الثَّانِي: تَرْجمةُ الدَّميرِي

وفيه ثلاثةُ مباحثَ:

المبحَثُ الأوَّلُ: الحالةُ السياسيةُ، والاجتماعيةُ، والحركةُ العلميةُ، في عصرِ الدميري.

وفيه ثلاثةُ مطالِب:

المطلب الأولُ: الحالةُ السياسيةُ.

المطلب الثاني: الحالةُ الاجتماعيةُ.

المطلب الثالِثُ: الحركةُ العلميةُ وأثرها في شخصية الدميرِي.

المبحَثُ الثانِي: حياةُ الدميري الشخصيةُ.

وفيه أربعةُ مطالِب:

المطلب الأولُ: اسمه وكنيتُه ولقبه:

المطلب الثاني: نسبتُه.

المطلب الثالِثُ: أسرتُه.

المطلب الرابِع: مولِده ووفَاتُه.

المبحَثُ الثَّالِثُ: حياةُ الدميري العلْميةُ.

وفيه ستةُ مطالِب:

المطلب الأولُ: نشأَتُه.

المطلب الثاني: شُيوخُه.

المطلب الثالِثُ: تَلَامذته.

المطلب الرابِع: أقوالُ العلماء فيه.

المطلب الخَامس: آثاره العلْميةُ.

المطلب السادس: رحلاَتُه العلْميةُ.

المبحثُ الأوَّلُ: الحَالَةُ السِّيَاسيَّةُ، والاجْتِمَاعيَّةُ، والحَركة العِلمية، فِي عَصْر الدّمِيْرِيّ

وفيه ثَلاَثةُ مطَالِب:

المطْلب الأولُ: الحالةُ السياسيةُ:

عاشَ الإمام الدميري رحمه ا فَتْرةَ حياته في عصرِ المماليك الذين حكموا مصر من سنَة (٦٤٨) إلى سنة (٩٢٣) حيثُ عاشَ ستا وستين سنَةً تَقْرِيبا، ابتداء من عامِ (٧٤٢)، حيثُ ولد بدميرةَ، إحدى قُرى مصر البْحرِية (ت٨٠٨) بالقاهرةِ، وقَد قَضى معظَم حياته في القاهرة، وتَنَقلَ ما بين مكةَ والمدينَةَ.

وقد كَانَت الحروب الخارجِيةُ والفتَن والمنَازعاتُ في الداخل، هي الحالَةَ السائِدةَ في الْعصرِ الذي عاشَ فيه الدميرِي، ولاَ يخْفَى علَى الناظرِ ما تَجره الفتَن والنزاعاتُ من أضرارِ في الدينِ والدنْيا.

ولقَد كان عهد السلْطَانِ محمد الناصرِ قلاوون الذي استَمر قَرابةَ اثنتَينِ وثَلاثين سنَةً - أي: قبلَ ولادة الدميري بسنة تَقْرِيبا – كَان عهدا متَميزا بِالاستقْرار، والرخَاء، والازدهارِ الْعمراني، ومع ذَلِك عادتْ الاضطراباتُ والفتَن بعد موت الناصرِ؛ لأنه كان يوجد من يتَطَلع للانفرادِ بالحكْمِ، حتى إِن أولَ أبناء الناصرِ لَم يدم حكْمه ثلاثةَ أشْهرِ، وقُتلَ منفيا، وكذَا عدد من إِخوته.

وفي هذه الفَتْرة، لما ضعفَتْ دولَةُ المماليك، تَجرأَ الصليبيون علَى غزوِ مصر، سنَةَ (٧٦٧)، في عهد الأشْرف شعبان، ثَاني أَحفَاد الناصرِ، ودخلُوا القَاهرةَ في غيابِ الأميرِ للحج، واحتَلوا المدينةَ واستَباحوها.

هذَا ما يتَعلقُ بِعهد المماليك البحرية - الذين اشْتَراهم الملك الصالِح نَجم الدينِ أَيوب، وتَربوا في «قَلْعة الروضة» علَى نَهرِ النيل–[1] هذا العهد عاشَ الدميري في آخرِه، حيثُ انْتَهى ملْكُهم عام أربعة وثَمانين وسبع مئَة، حيثُ كان عمر الدميرِي (٤٢) سنةً تَقْرِيبا.

---

(١) انظر: «النجوم الزاهرة» لابن تغري بردي (٣١٩/٦)، «حسن المحاضرة» للسيوطي (٢٨٣/٢).

وبعد ذلك أتى عهد دولة المماليك البرجية: نسبةً إلى مكان تربيتهم بمصر، وهو أبراج قلعة صلاح الدين[1]، وقد قويتْ شوكتُهم، وتعزز ملكُهم، وكان أولُ سلاطينهم «الظاهر برقُوق»، وخلَفَه ابنُه الناصر فَرج، الذي تُوفي الدميري في عهده سنَةَ (٨٠٨).

ولم تختلفْ هذه المرحلةُ عن سابِقتها، فقد اشتعلَت الحروب الداخليةُ، والنزاعاتُ بين أمراء المماليك وطَوائفهم، وثار العرب بمصر والشام على برقُوق لانْتزاع ملكه، حتى شُغلَ العرب في بلاد الشام بهجوم التتار عليهم على يد تَيمورلنك سنَةَ ثلاث وثمان مئة، الذي خَرب الديار، وأحرقَ دمشْقَ، ومدينةَ السلام.

تلك هي أبرز ملامح الأحوال السياسية في عصر الدميري رحمه ا .

أثر الحالة السياسية في حياة الإمام الدميري:

كان للأوضاع السياسة التي مرتْ بها مصر في ذَلِك العصر أثَر في شَخْصية الدميري رحمه الله وحياته.

ولعل ما ورد في تَرجمة الدميري من أنه لازم مجاورةَ الحرمين سنَوات متَفرقَة، كان نتيجةً للاضطربات والفتن التي وقَعتْ في عصره.

ويؤَيد هذَا ما ورد في كتابِ «المختَصر في تاريخ مصر» (ص٢١٥): «وقَد كان لِكثير من ملوك هذه الدولة وأمرائِها ولَع بالعلُوم، واشتُهروا بالتنافُس في بِنَاء القُصور الفَخْمة والأربِطة والجوامع والمدارس والسبل وغير ذلك من المعاهد الخَيرية.

وأكثر ما نَراه اليوم في القاهرة من المباني العظيمة من آثارهم، إلا أنهم كانُوا يميلون إِلى الظلم والعسف، فأثْقَلُوا كاهلَ الأمة بالضرائِبِ، وتسرب الخَلَلُ في عهدهم إِلى جميع فُروع الحكُومة، فَأصبح العدلُ فيها يشْتَرى ويباع، وكَثُرت الثوراتُ والفتَن في البِلاَد حتى ضج الناس من شر الجنُود وعبثهم بالأمن».

وقَد حكَم في فَتْرة حياة الدميري رحمه ا ستةَ عشَر سلطانًا؛ أربعةَ عشَر منْهم حكموا خلالَ أربعين عاما تَقْريبا، والاثْنَان الباقيان حكَما خلالَ العشْرين عاما الباقيةَ.

فَكُل هذه الأوضاع أثرت على شخصية الدميري رحمه ا تَأثيرا واضحا وبالِغًا.

---

(١) انظر: «النجوم الزاهرة» (٣٣٠/٧)، «السلوك لمعرفة دول الملوك» للمقريزي (٧٥٦/١).

* * *

المطلب الثاني: الحالةُ الاجتماعيةُ:

لقد انْقَسم الْمجتمع في عهد الْمماليك إلى طَبقات كما يلي:

منها طبقَةُ: السلطَانِ وأمراء المماليك، وطوائِفُهم التي يتَكون منْها الجيشُ، وهؤُلاء كان اختلاطُهم بالناسِ محدودا، ونظرتُهم متعالِيةً، وقد كان لهم النصيب الأكبر من خَيرات البِلاد، إِذ كانُوا يحتكرون المعادن، ومعظم التجارة الداخلية والخارجِية، وكانُوا يجمعون الزكاةَ والخَراج، والضرائب من الناسِ(١).

ومنها طَبقةُ: العلماء، وكان الدميري واحدا من أبرزِهم، وكان يطلَقُ علَيهم الْمعممون، أو أهلُ العمامة وأرباب الأقْلامِ(٢)، فكان منْهم من تَمتع بنفُوذ واسعٍ في الدولة كالقُضاة كالقُضاة الذين كان حكْمهم ينْفُذُ، ومطالَبتُهم بِمصالِحِ الناس لا تُرد، ومنْهم موظفُو الدواوِين والحسبة، والفُقَهاء، والمحدثون، والوعاظُ، كُل هؤُلاء كانُوا محل احترامٍ من الحكامِ والمحكومين، ومرجع ذَلك إلى أن مبادئَ الإسلاَمِ كانتْ هي السائِدةَ في ذَلك العصرِ، والْعلماء هم حملَتُها، ومعلموها، والقَدوةُ في التمسك بِها.

وقد وضح المقْرِيزي ذَلك بِقوله: «كانُوا يرون السلطان، وأكابِر الأُمراء، يبالِغُون في إِجلال القُضاة، والفقهاء، ويرون أَن بِهم عرفُوا دين الإِسلاَمِ، وفي بركتهم يعيشُون، وحسب أعظَمهم قَدرا أَن يقبل يد الفَقيه والقَاضي»(٣).

ومنْها طبقَةُ: التجارِ، حيثُ كان للتجارة المقَام الأولُ في نشاط أهل ذَلك العصرِ، ولَكن بسببِ الْغَزوِ المغُولي تَعطلتْ معظَم طُرق التجارة في أرضِ المشْرق، مما جعلَ مصر تَقُوم بِدورِ الْوسيط التجارِي، بين الشرق والغَربِ فازدهرت التجارةُ، وأمن سلاطين الْمماليك السبلَ وطُرقَ التَجارة، وأَمر السلطَان قَلاَوون نُوابه في الثغورِ بِحسنِ معاملة التجارِ، وملاَطفَتهم، والتودد إليهم فاستَطَاعوا أن يحتَفظُوا لأَنْفُسهم بِمكانَة مرموقَة، ومستوى لائِق من المعيشَة في المجتمعِ المصرِي في عهد أمراء المماليك(٤).

---

(١) «إغاثة الأمة» للمقريزي (ص٣١).

(٢) «المجتمع المصري في عصر سلاطين المماليك» للدكتور سعيد عاشور (ص٣١).

(٣) «السلوك» للمقريزي (١٢٤/٥).

(٤) «مصر والشام في عصر الأيوبيين والمماليك» للدكتور سعيد عاشور (ص٢٨٨).

ومنها طبقةُ: العوام والفَلاحين، وهم أدنَى طبقَات ذَلك الْمجتمع، فَهم أرباب الحـرف والصنَاعات، وُأطْلقَ عليهم **«العامةُ»** لكونهم غَالِبيةُ الشعبِ، وقَد قَامتْ علَى أَكْتَـافهم الزراعةُ، والصنَاعةُ الحربِيةُ، والمدنيةُ، وارتبطتْ حياتُهم بِفلاحـة الأرضِ وحرثهـا، وهؤُلاء كانتْ حياتُهم أقرب للفَقرِ والحرمانِ(١)، وقد عـانَوا مـن الظلْـمِ والجهـل والاحتقارِ وضيق العيشِ(٢).

إلى جانبِ أن القاهرةَ والمدن الكبرى كانَتْ تَفيض بالنشاط في عصرِ المماِليك، إذ عني سلاطين المماِليك بتجميلها، ونَظَافتها، وامتَازتْ بِأسواقها العديدة، المليئة بأنْواعِ البضائع، والتي كانتْ تَخضع لرقَابة المحتسبِ، وهو ذُو رأْيٍ وقُوة، وصلابة في الدينِ(٣).

كذِلك اهتَم سلاطين المماِليك بِإنْشاء المنشآت الاجتماعية، التي يحتَاجها الناس كالبيوت التي تُؤجر للْمسافرِين، والوكالات، والأسبلة، والحمامات وغَيرِها.

ومع أنه لَم يكُن هناك استقْرار سياسي في عهد سلاَطينِ المماليك، كما سبقَ بيانُه في الحالة السياسية، ِإلا أن المجتمع المصري عاشَ عيشةً مرِحةً، ِإذْ حرِصوا علَى الإِقْبال علَى وسائل التسلية، والخُروجِ ِإلَى الحدائق العامة، وغَيرِها.

وكذَِلك امتازت الحياةُ الاجتماعيةُ في مصر، في عهد سلاَطينِ المماِليك، بِكثْرة الأعياد الدينية، والقَومية، والمبالَغَة في ِإحياء تلْك الأعياد(٤).

* * *

المطْلب الثاِلثُ: الحركةُ العلميةُ وأثَرها في شَخْصية الدميري:

لَقَد بلغَت الحركةُ العلْميةُ في عصرِ الدميري رحمه ا غَايةً في الازدهارِ والنهضة، سواء كَان ذِلك في الْعلومِ الشرعية عامةً، أو في السنة وعلُومها خَاصةً، والسبب في هذا التطَورِ، أن دولةَ المماليك كانَتْ ثاني دولة تَقُوم في منطقة مصر والشامِ والجزيرة

---

(١) «المجتمع المصري في عصر سلاطين المماليك» (ص٣٧).

(٢) «الناصر محمد بن قلاوون»، للدكتور محمد عبد العزيز (ص٣٢٠).

(٣) «معالم القربة في أحكام الحسبة» لابن الأخوة (ص٨).

(٤) «التبر المسبوك» للسخاوي (ص١٣).

العربِية علَى نَشْرِ عقيدة السنة وعلُومها، بعد القَضاء علَى الفَاطميين الباطنية[1]، الّذين دام حكْمهم مئتَي سنَة تَقْرِيبا، فتَربى علَى مذهبِهم المنْحرف جِيلانِ من المسلمين، فَاهتم المماِلِيك، ومن قَبلهم الأَيوبِيون بِنَشْرِ المذْهبِ السني، والقَضاء على المذْهبِ الباطني، فَفي القَضاء أَحلوا مذْهب الإمامِ الشافعي محل المذهبِ الباطني، وفي التعليمِ أَنَشئُوا المدارس الفقْهية، والحديثية، وأَنْفَقَ المماِلِيك بسخَاء علَى العامِ والعلَماء، وبخَاصة في عهد الناصرِ قَلاَوون، وقَد كان يتَميز بالرخاء والاستقرارِ كما أسلفتُ في الحالة السياسية، ولَم تَقتَصر همةُ المماِلِيك على دعمِ العامِ وأهله في مصرِ فَقَطْ، بلْ جاوز ذَلِك إلَى باقي أَرجاء دولَتهم، فَفي الشامِ تكاثَرت المنْشآتُ العلْميةُ بِأَنْواعها حتى بلَغَتْ مدارِس دمشْقَ في عصرِ الدميري ثَلاَثَ مئَة وخَمسين مدرسة، منْها ثَمان عشْرةَ دارا ِللْحديث[2].

أَما مكةُ والمدينةُ فَقَد كانَتَا محلَ اهتمامِ سلاَطين المماِلِيك، وخَاصةً الناصر محمد بن قَلاوون، فَأَقَاموا فيهما المنْشَآت العلْمية والخَيرِية، وقَد رحلَ الدميرِي ِلمكةَ دارِسا ومدرسا، وجاور بها سنين متفرقةً، ورحلَ إلَى الْمدينة النبوية، وسمع بِها من العفيف المطَرِي وغَيرِه.

ومع هذه النهضة الشاملَة في علُومِ الشرِيعة، فَقَد كان ِلمصرِ المقام الأَولُ في هذه

(١) **«الباطنية»:** هم فرقة من الفرق التي تركت طريق السنة، وهـم الـذين يعتقـدون الحلـول والتناسخ، وأن نصوص الدين لها معنى باطن يخالفُ المعنى الظاهر الذي بينه رسول ا صـلى=
=ا عليه وسلم، وأجمع عليه المسلمون، وهذا المعنى الباطن هم الذين يضعونه حسب أهوائهم.

وأصل نشأة الباطنية: أن جماعة من اليهود والمجوس وملاحدة الفلاسفة في بلاد الفرس لما قهرهم انتشار الإسلام اجتمعوا وتشاوروا لوضع مذهب القصد منه تشتيت المسلمين، وبلبلة الأفكار حول معاني القرآن العظيم، حتى يفرقوا بين المسلمين، فوضعوا هذا المذهب الهدام، ودعوا إليه، وانتسبوا إلى آل البيت، وادعوا أنهم من شيعتهم، ليكون أبلغ في إغواء العوام، فاقتنصوا خلقًا كثيرا من الجهال، فأضلوهم عن الحق.

وللباطنية ألقاب كثيرة، ويفترقون إلى عدة فرق منتشرة في الهند والشام وإيران والعراق وكثير من البلدان، بينها بالتفصيل عدد من المتقدمين منهم: الشهرستاني في كتاب «الملل والنحل»، كما بينها عدد من المتأخرين، وبينوا فرقا جديدة منها: القاديانية والبهائية وغيرها، ومن هؤلاء الذين بينوا تلك الفرق محمد سعيد كيلاني في «ذيل الملل والنحل»، والشيخ عبد القادر شيبة الحمد رحمه ا في كتاب «الأديان والفرق والمذاهب المعاصرة» (ص١٥٧-١٦٣).

(٢) «خطط الشام» لمحمد كرد علي (٦/٧١).

النهضة، والنصيبِ الأوفَرِ في هذه الحركة العِلْمية، فَقد قَصدها العلماء من كُل مكانٍ، وغَدتْ ساحةً لأفذَاذ العلَماء، وأَساطينِ المحدثين، ورحلَ إِلَيها العلَماء ومحبو العلْمِ من كُل فَج، من أقصى الأَنْدلُسِ، وأَنْحاء أفْرِيقيا، والشامِ، والْحجازِ، والعراق.

قَالَ ابن خَلْدون: «فَكَثُرت الأوقَافُ لِذلك، وعظُمت الغلاتُ والفَوائد، وكثُر طَالِب العلْمِ، ومعلمه... وارتحلَ إليها الناس في طَلَبِ العلْمِ من العراق، والمغْربِ، ونَفَقَتْ بِها أسواقُ العلُومِ، وزخَرتْ بِحارها، والله يخْلُقُ ما يشَاء»[1].

ومما يدل علَى كَثْرة الإِقْبال علَى الْحديث إِضافَةً إِلَى ما سبقَ فقد كان هذَا الْعصر حافلاً بِظُهورِ كثيرٍ من الحفاظ الذين أَنْجبهم ذَلِك العصر:

كابنِ الملَقن (ت٨٠٤).

والعراقي (ت٨٠٦).

والْهيثَمي (ت٨٠٧).

والبوصيرِي (ت٨٤٠).

وابنِ حجرٍ (ت٨٥٢).

وغَيرِهم، رحمةُ الله على الجميع.

تلْك هي أهم الملامحِ العامة عنِ الحالَة العلْمية في عصرِ الدميرِي.

وقَد تَأَثرتْ شَخْصيةُ الدميرِي العلميةُ بأحوال ذَلِك الْعصرِ حيثُ تَميزتْ مصنفَاتُه بالنقْل عنِ السابقين، أكْثَر من حرصه علَى إِظْهارِ رأْيه، فَرحمه الله رحمةً واسعةً.

ولما كَانتْ سمةُ حركة التَأْلِيف والتصنيف هي كثرةُ النقُول عنِ السابِقين أَكْثَر من حرصهم علَى إِبداء آرائِهم تَأثر الإمام الدميري بِذَلك؛ فَأَكْثَر من النقول، وذلك يبدو واضحا في مؤَلفَاته.

* * *

---

(١) «مقدمة ابن خلدون» (ص٤٣٥).

الْمَبْحَثُ الثَّانِي: حياةُ الدَّمِيْرِيّ[1] الشخصية

وفيه أربعةُ مطَالب:

المطلب الأولُ: اسمه وكنيتُه ولقبه:

اسمه: محمد بن موسى بن عيسى بن علي[2].

كُنْيتُه: أَبو الْبقَاء.

لقبه: «كمالُ الدينِ»، وكان اسمه أولاً «كمال» بِغَيرِ إِضافَة، وكان يكْتُبه كَذَلك بِخَطه في كُتُبِه، فَهجره لتضمنه نَوعا من التزكية، وتَسمى محمدا فَصار يكْشُطُ الأولَ.

وقَد لُقب أيضا «بِالصوابِي»؛ لأنه كان مصيبا في فَتَاوِيه وآرائِه في أغْلَبِ الأَحيانِ[3].

* * *

المطلب الثاني: نسبتُه:

الدميري: – بِفَتحِ الدال المهملَة، وكَسرِ الميمِ، وسكُونِ الياء المنْقُوطَة بِاثْنَتَينِ من تحتها، وفي آخرِها الراء – نسبةً إِلَى **«دميرةَ»** وهي قَريةٌ بأسفَلَ أَرضِ مصر، وهي قَريةٌ كبيرةٌ قُرب دمياط.

ودميرةُ: تُطْلَقُ علَى قَريتينِ: إِحداهما تُقابلُ الأُخرى علَى شاطئ النيل، في طَرِيق

---

(١) انظر ترجمته في: «العقد الثمين» للفاسي (٣٧٢/٢)، «المقفى الكبير» (٢١٥/٧) ت (٣٢٧٥)، و«درر العقود الفريدة» (٤٣٦/٣) ت (١٣٧٦)، و«السلوك لمعرفة دول الملوك» للمقريزي (١٦٢/٦)، «إنباء الغمر» لابن حجر (٣٤٧/٥)، «المجمع المؤسس» (٣٤١/٣) ت (٧٠٦)، «ذيل الدرر الكامنة» (ص١٧٦)، «الدليل الشافي على المنهل الصافي» لابن تغري بردي (٧٠٨/٢)، «الضوء اللامع لأهل القرن التاسع» للسخاوي (٥٩/١٠)، «الذيل التام على دول الإسلام» للسخاوي (٤٤٢/١)، «طبقات الشافعية» لابن قاضي شهبة (٣٩٠/٣) ت (٧٥١)، «حسن المحاضرة» (٢٤٩/١)، «شذرات الذهب» لابن العماد الحنبلي (٧٩/٧)، «هدية العارفين» لإسماعيل البغدادي (١٧٨/٢)، «الفوائد البهية في تراجم الحنفية» لأبي الحسنات اللكنوي (ص٢٠٣)، «كشف الظنون» لحاجي خليفة (٦٩٦/١)، «الأعلام» للزركلي (٣٤٠/٧)، «معجم المؤلفين» (٦٥/١٢).

(٢) من مقدمة «النجم الوهاج» (٥١/١) عن مقال في مجلة «تراث» العدد (٢٤) بعنوان: «حياة الحيوان الكبرى في سياق الثقافة العلمية» للدكتور صلاح الراوي، ولم أقف عليها.

(٣) «الضوء اللامع لأهل القرن التاسع» للسخاوي (٥٩/١٠).

دمياط، وهما: دميرةُ البحرية، ودميرةُ القبليةُ.

فأما دميرةُ البحريةُ: فهي التي تُقْصد عنْدما يطْلَقُ اسم دميرةَ، وكانَتْ تُعرفُ قديما باسم «الأوسية».

وأما دميرةُ القبليةُ: فتُعرفُ اليوم باسمِ «كفْر دميرةَ»، وكلاهما قريتَانِ من قُرى الدلْتَا، تقَعانِ بالْقُربِ من «سمنود» التابِعة الآن لِمحافَظَة الْغَربِية.

ودميرةُ البحريةُ الشمالِيةُ: هي التي ينْسب إليها الدميري عليه رحمة ا تعالى[1].

* * *

المطْلب الثالثُ: أسرتُه:

تزوج الدميري بفَاطمةَ بنت يحيى بن عياد الصنْهاجِية، أُم أحمد الْمكية، وولدتْ له عدةَ أولاد، وتوجهتْ إليه إلى الْقاهرة، فمكثتْ بها عنْده ثلاثَ سنين، أو قريبا منْها، وعادتْ إلى مكةَ بعد سنة تسعين بقليلٍ، وتُوفيتْ بها، بعد أن أضرتْ في سنة ست عشْرةَ، ودفنت بالمعلاة، وفيها دين وخَير[2]، وقد ولدتْ له من الأبنَاء:

١- عبد الرحمن.

٢- أم حبيبةَ.

٣- أم سلَمةَ.

* * *

المطْلب الرابع: مولده ووفَاتُه:

وِلد في القاهرة في أوائل سنَة اثْنَتَينِ وأربعين وسبع مئة تَقْريبا.

قَالَ الفَاسي: «كذَا وجدتُ في بعضِ السماعات التي أجاز فيها بِخَطه»[3].

وقَالَ السخَاوي: «إنه رأى ذَلِك بِخَطه»[4].

وقَالَ ابن قَاضي شُهبةَ: «وِلد في حدود الْخَمسين»[5].

---

(١) انظر: «نزهة المشتاق في اختراق الآفاق» (٣٣٩/١)، «الأنساب» للسمعاني (٤٩٤/٢)، «معجم البلدان» (٣١٤/٤)، «القاموس الجغرافي للبلاد المصرية» (٢٧/١)، (٨٧/٢).

(٢) «العقد الثمين» للفاسي (٣٠٦/٨) ت (٣٤٥٨)، «الضوء اللامع» (١١٣/١٢) ت (٦٨٢).

(٣) «العقد الثمين» (٣٧٢/٢).

(٤) «الضوء اللامع» (٩٥/١٠).

(٥) «طبقات الشافعية» (٣٩٠/٣) ت (٧٥١).

وفَاتُه:

تُوفي رحمه ا   في الثالث من جمادى الأُولَى سنَةَ (٨٠٨)، وكان عمره ستةً وستين عاما، ثُم صلى علَيه ودفن في مقَابِرِ الصوفية بِسعيد السعداء[1].

* * *

(١) «العقد الثمين» (٣٧٤/٢)، «المجمع المؤسس» لابن حجر (٣٤١/٣)، «الضوء اللامع» (٦٢/١٠).

الْمَبْحَثُ الثَّالِثُ: حَيَاةُ الدَّمِيرِيِّ الْعِلْمِيَّةُ

وفيه خمسةُ مطَالِب:

المطلب الأولُ: نَشأتُه:

نشأ الدميرِي بِالْقَاهرة، فتَكسب بِالخياطَة، ثُم أقبلَ على الْعلْمِ وَأَخْذه.

وقَد كَان في صباه أكُولاً نَهما، ثُم صار يطيقُ سرد الصيامِ، ولَه أذْكار يواظب علَيها، وعنْده خُشوع وخشيةٌ وبكاء عنْد ذكرِ الله تعالى[1].

وقَد بدأتْ نشأَتُه العلميةُ بالقراءة علَى أشْياخِ بلَده، ثُم رحلَ إِلى مكةَ المكَرمة، وجاور بِها فأقام سنين متفرقةً وسمع علَى بعضِ الأشْياخِ هناك.

قَالَ طاش كبرى زاده: «كَان كَثير العبادة، عديم النظيرِ في وقْته، وكان يتَكسب بالخياطَة أولاً ثُم تَركها، ولم يتقلد القَضاء أصلاً، ولا لَبِس ثيابا فاخرةً تَواضعا، وما رؤي راكبا قَط»[2].

* * *

المطلب الثاني: شُيوخُه:

لقد أَخَذَ الدميرِي رحمه ا الْعلم عن كبارِ الشيوخِ في عصرِه في مصر ومكةَ والمدينة مثل:

١- مظَفر الدينِ الْعطار (ت٧٦١):

ذَكر الفَاسي[3]، وابن حجرٍ[4]، والسخاوِي[5]، أن الدميرِي سمع منْه «جامع الترمذي» بِقراءة الزيلعي، سنَةَ نَيف وخَمسين.

٢- علي بن أحمد العرضي (ت٧٦٤):

سمع منْه الدميرِي جميع الْمسند للإِمامِ أَحمد بِقراءة الحافظ زينِ الدينِ العراقي، وجامع

---

(١) «الضوء اللامع» (٦٢/١٠).

(٢) «مفتاح السعادة» (٢٣١/١).

(٣) «ذيل التقييد» (٤٥٧/١).

(٤) «المجمع المؤسس» (٣٣٩/٣).

(٥) «الضوء اللامع» (٦١/١٠).

الترمذي، وجزء الأنْصاري[1].

٣- محمد بن أحمد بن خَليف العفيف الْمطَري (ت٧٦٥)[2].

٤- عبد الله بن عبد الرحمن بهاء الدين ابن عقيلٍ (ت٧٦٩)[3].

٥- عبد الرحيم بن الحسن أبو محمد جمالُ الدين الإسنَوي (ت٧٧٢)[4].

٦- أحمد بن علي أبو حامد بهاء الدين السبكي (ت٧٧٣):

قالَ الفَاسي (ت٨٣٢): «أخَذَ عنْه – أي: الدميري – فُنُونًا من الْعلْم، ولازمه كثيرا، وانْتَفَع بِه، ولما رآه الشيخُ بهاء الدين السبكي أهلاً لِلتدريس والْفَتْوى، تَكلم له مع جدي القَاضي كمال الدين أبِي الْفَضل النويري في أن يجِيز له ذَلِك، فَفَعلَ»[5].

٧- عبد الرحمن بن علي الثعلَبِي (ت٧٧٦): أبو الْفَرج الْمعروف بِابن القَارِئ. ذَكر الفَاسي[6] أنه من شُيوخ الدميري.

٨- محمد بن أحمد بن عبد الْمعطي (ت٧٧٦):

قَالَ الفَاسي: «سمع بِمكةَ من مسندها الجمال محمد بن أحمد بن عبد الْمعطي صحيح ابن حبان، وغَير ذَلِك»[7].

٩- كمالُ الدين محمد بن عمر بن حبِيبٍ (ت٧٧٧):

قَالَ الفَاسي: «وسمع بمكةَ أيضا علَى مسند حلَب كمال الدين محمد بن عمر بن حبِيبٍ الْحلَبِي: سنَن ابن ماجه، ومسنَد الطيالِسي، ومسنَد الشافعي، ومعجم ابن قَانعٍ، وأسباب النزول لِلْواحدي، والْمقَامات الْحرِيرِيةَ، وغَير ذَلِك»[8].

١٠- برهان الدين إبراهيم بن شَرف الدين عبد الله بن محمد الْقيراطي (ت٧٨١):

(١) «ذيل التقييد» (٤٥٦/١)، «العقد الثمين» (٣٧٢/٢)، «المجمع المؤسس» (٣٣٩/٣).

(٢)«طبقات الحفاظ» ت (١١٦٢).

(٣) انظر: «بغية الوعاة» (٤٧/٢) ت (١٣٩٨)، «طبقات المفسرين» للداوودي (٢٤٥/١)، «النجوم الزاهرة» (١٠٠/١١)، «حسن المحاضرة» (٣١٠/١)، «البدر الطالع» (٣٨٦/١) ت (١٧١).

(٤) انظر: «معجم البلدان» (١٨٩/١)، «مراصد الاطلاع» (٧٦/١).

(٥) «العقد الثمين» (٣٧٢/٢) ت (٤٦٧).

(٦) «العقد الثمين» (٣٧٢/٢).

(٧) «العقد الثمين» (٣٧٢/٢).

(٨) «العقد الثمين» (٣٧٢/٢).

أخَذَ عنْه الدميري الأدب(1).

١١- محمد بن علي الحراوي (ت٧٨٨):

قَالَ الْفَاسي: «وسمع بِالْقَاهرة كثيرا من محمد بنِ علي الْحراوي كتَاب الْخَيل لِلْحافظ شَرف الدينِ الدمياطي»(2).

١٢- سراج الدينِ عمر بن علي بنِ أحمد الْمعروفُ بِابنِ الْملَقنِ (ت٨٠٤):

ذَكَر الشوكَاني أَنه من جملَة شُيوخِ الدميرِي(3).

١٣- سراج الدينِ عمر بن رسلاَن الْبلْقَيني (ت٨٠٥):

وذَكَره الشوكَاني من جملَة شُيوخِ الدميرِي(4).

١٤- الْحافظُ الْعراقي زين الدينِ أَبو الْفَضل عبد الرحيمِ بن الْحسينِ (ت٨٠٦)(5).

* * *

المطْلَب الثالِثُ: تَلامذَتُه:

لقَد تَتَلْمذَ علَى الدميرِي عدد من الطلابِ منْهم:

١- صلاَح الدينِ، أَبو الصفَا، خَليلُ بن محمد بنِ عبد الرحيمِ الأَقْفَهسي، المصرِي (ت٨٢١).

قَالَ الْفَاسي: «سمع من الدميرِي في جوف الْكَعبة الْمعظَمة»(6).

٢- محمد بن أحمد بنِ علي – الْملَقب بِـ: تَقي الدينِ الْفَاسي – الْمكي، الْمالِكي، قاضي الْمالِكية بِمكةَ، مفيد الْبِلاَد الْحجازِية، وعالِمها (ت٨٣٢).

قَالَ الْفَاسي عن شَيخه الدميرِي: «سمعتُ منْه بِالْقَاهرة حديثًا من سنَنِ ابنِ ماجه»(7).

٣- محمد بن بدرِ الدينِ محمد بنِ سراجِ الدينِ عمر الْبلْقَيني الشافعي (ت٨٣٨)(8).

---

(١) «شذرات الذهب» (٧٩/٧).

(٢) «العقد الثمين» (٣٢٧/٢).

(٣) البدر الطالع (٢٧٢/٢).

(٤) البدر الطالع (٢٧٢/٢).

(٥) طبقات الحفاظ (١١٧٥).

(٦) «العقد الثمين» (٣٧٤/٢).

(٧) «العقد الثمين» (٣٧٤/٢).

(٨) شذرات الذهب (٢٢٩/٧).

٤- شهاب الدين، أبو الْفَضل، أَحمد بن علي بن محمد بن محمد بن علي بن محمود بن أَحمد الْكنَاني الْعسقَلاَني ثُم الْمصري الشافعي، الْمشْهور بِابن حجر، وهو لَقَب لِبعض آبائِه (ت٨٥٢)(١).

٥- محمد بن أَبِي بكر بن الحسين بن عمر بن محمد بن يونُس بن أَبِي الْفَخْر عبد الرحمن الْقُرشي، الْعثْماني، الْمراغي، الْقَاهري الأَصل، الْمدني (ت٨٥٩)(٢).

* * *

المطلب الرابع: أقوالُ العلماء فيه:

لقد أَكْثَر العلَماء من الثناء علَى الدميري، لِعلُو منْزِلته وفضله، وتبحره في الْعلُوم، ومن أقوال العلَماء فيه: قولُ الْمقْرِيزي: «وكَان لَه نَظْم جيد، ومحفُوظَاتٌ كَثيرةٌ، سيما في الْحديث، وأَخْبارِ الرواة، وبِالْجملَة فَلَم يخَافْ بعده مثْلَه في معنَاه»(٣).

وقَالَ الْمقْرِيزِي أَيضا: «وكَان عالِما صالِحا»(٤).

وقَالَ الْمقْرِيزي: «صحبتُه سنين، وحضرتُ مجالس وعظه مرارا لإِعجابِي بِه، وأَنْشَدني وأَفَادني، وكُنْتُ أُحبه ويحبني في الله لِسمته، وحسن هديه، وجميل طَرِيقَته، ومداومته علَى الْعبادة»(٥).

وقَالَ ابن حجر: «مهر في الْفقْه، والأَدبِ، والْحديث، وشَارك في الْفُنُون، ودرس لِلْمحدثين بِقُبة بِيبرس، وفي عدة أَماكن ووعظَ فَأَفَاد، وخَطَب فَأَجاد، وكَان ذَا حظ من الْعبادة، تلاَوةً، وصياما، ومجاورةً بِالْحرمين، وتُذْكَر عنْه كَراماتٌ كَان يخْفيها، وربما أَظْهرها، وأَحالَها علَى غَيرِه»(٦).

وقَالَ أيضا: «كَان لَه حظ من الْعبادة، تلاَوةً، وصياما، وقياما ومجاورةً بِمكةَ وبِالْمدينَة، واشْتُهِرتْ عنْه كَراماتٌ، وأَخْبار بِأُمورٍ مغَيبات، يسندها إِلَى الْمنَامات تَارةً،

(١) انظر: لحظ الألحـاظ (ص٣٢٦)، الضـوء اللامـع (٣٦/٢) ت (١٠٤)، طبقـات الحفـاظ (رقم١١٩٠)، شذرات الذهب (٢٧٠/٧).
(٢) التحفة اللاطيفة في تاريخ المدينة الشريفة (٤٥٣/٢) ت (٣٦٨٤)، البدر الطالع (١٤٦/٢).
(٣) المقفى الكبير (٢١٦/٧) ت (٣٢٧٥).
(٤) السلوك (١٦٢/٦).
(٥) درر العقود الفريدة في تراجم الأعيان المفيدة (٤٣٦/٣) ت (١٣٧٦).
(٦) إنباء الغمر (٣٤٧/٥).

وإلى بعض الشيوخ أخرى، وغالب الناس يعتقد أنه يقصد بذلك الستر»، إلى أن قال: «سمعتُ من فوائده، ومن نظمه، واجتمعتُ به مرارا، وكنتُ أحب سمتَه»(١).

وقال الشوكاني: «برع في التفسير، والحديث، والفقه وأصوله، والعربية، والأدب وغير ذلك»(٢).

* * *

المطلب الخامس: آثاره العلميةُ:

إن كل من ينظر في مؤلفات الدميري ليتأكد له لأول وهلة ما تمتع به من القوة العلمية وسعة الاطلاع والتبحر في شتى العلوم، كما شهد له بذلك كل من ترجم له، فإذا تكلم في فن ظننْتَ أنه لا يحسن غيره، وإليك ما وقفْتُ عليه من مؤلفاته، مرتبا على الحروف:

١- «إرشاد الحيارى في ردع من مارى، ومعرفةُ اختلاف النصارى».

وهو في التوحيد.

٢- «التذكرةُ».

قال السخاوي في ترجمته: «وله تذكرةٌ مفيدةٌ»(٣).

٣- «الجوهر الفريد في علم التوحيد»(٤).

٤- «حياةُ الحيوان الصغرى والوسطى والكبرى»(٥):

---

(١) المجمع المؤسس (٣/٣٤٠) ت (٧٠٥).

(٢) البدر الطالع (٢/٢٧٢).

(٣) الضوء اللامع (١٠/٦٠)، وانظر: كشف الظنون (١/٣٨٦).

(٤) كشف الظنون (١/٦١٩)، وذكره الدميري في حياة الحيوان، ونقل منه مرارا. انظر: حياة الحيوان الكبرى (١/٧١).

(٥) طبع الكتاب عدة طبعات أقدمها عام (١٢٧٢) بالأستانة، وطبع في القاهرة عام (١٢٧٤)، (١٢٧٥)، (١٢٩٢)، وطبع في بولاق عام (١٢٧٥)، وطبع في طهران عام (١٢٨٥) مع صور ورسوم، وطبع بالمطبعة الميمنية بالقاهرة عام (١٣٠٥)، (١٣٣٠)، وطبع في مطبعة شرف بالقاهرة، عام (١٣٠٦)، وطبع في ليدن عام (١٣٢٤)، وعام (١٣٢٦)، وقام الكولونيل جايكار الأستاذ بكلية بومباي بالهند بترجمته إلى الإنجيزية، وطبع القسم الأول منه في لندن عام (١٣٢٤)، والقسم الثاني (١٣٢٦)، وطبع بمطبعة محمد علي صبيح بالقاهرة عام (١٣٥٣)، وطبع بالمكتبة التجارية الكبرى بالقاهرة عام (١٣٥٦)، وصورته دار إحياء التراث العربي في بيروت من=

وهو كتَاب مشْهور متَداولٌ، كثير الفَوائِد، يخْتَص بِالْكَلام عنِ الْحيوانَات، مع استطْراد كَبِيرٍ فيه، ضمنَه جملاً من الْفَوائِد اللاطيفَة الطبية، والأدبية، والْحديثية، والْفقْهية.

قَالَ ابن حجرٍ: «أَجاد فيه وأَفَاد»[1].

وقَالَ ابن قَاضي شُهبةَ: «جمع كتَابا سماه: «حياةَ الْحيوان» أَجاد فيه، ذَكَر فيه جملاً من الْفَوائِد الطبية، والْخَواص الأدبِية، والْحديثية، وغَيرِ ذَلِك»[2].

وقَالَ صديقُ حسن خَان الْقَنُوجِي: «وهو كتَاب مشْهور في هذَا الْفَن، جامع بين الْغَث والسمينِ؛ لأن الْمصنفَ فَقيه فَاضلٌ، محققٌ في الْعلُومِ الدينية، لَكنه لَيس من أَهل هذَا الْفَن كَالْجاحظ، وإِنما مقْصده تَصحيح الألْفَاظ، وتَفْسير الأسماء الْمبهمة، كَما أَشَار إِلَيه في أَول كتَابِه هذَا، وذَكَر أَنه جمعه من خَمسِ مئَة وستين كتَابا، أَو مئَة وتسعة وتسعين ديوانًا من دواوِينِ شُعراء الْعربِ، وجعلَه نُسخَتَينِ صغْرى وكُبرى»[3].

٥- خُطَب مدونَةٌ جمعيةٌ ووعظيةٌ[4].

٦- «الديباجةُ على سنَنِ ابنِ ماجه»:

وهو الْكتَاب الذي بين أَيدينَا يقَع في نَحوِ خَمسِ مجلدات، ماتَ قَبلَ تَحرِيرِه وتَبيِيضه[5].

قَالَ الْفَاسي: «وشَرح ابن ماجه، وماتَ عنْه مسودةً، بيض بعضه»[6].

وقَالَ ابن حجرٍ: «وكَان شَرع في شَرحِ ابنِ ماجه، فَماتَ عنْه مسودةً، وقَد بيض

=طبعة المكتبة التجارية الكبرى، وصورته دار الفكر ببيروت من طبعة صبيح، وآخر طبعة للكتاب بتحقيق: إبراهيم صالح، من طبع دار البشائر في أربع مجلدات.

(١) المجمع المؤسس (٣/٣٤٠).

(٢) طبقات الشافعية (٣٩١/٣) ت (٧٥١).

(٣) أبجد العلوم (٢/٢٦٠).

(٤) ذيل الدرر الكامنة (ص١٧٧).

(٥) الضوء اللامع (١٠/٦٠).

(٦) ذيل التقييد (٢٦٩/١).

بعضه، على ما فيه من إعواز»[1].

٧- «رموز الكنوز الذي برز إبريزه أحسن بروز»، أو «در المقال»، أو «منظومة الكمال»:

وهي أرجوزةٌ طويلةٌ في الفقه، فيها فُروع غريبةٌ، وفوائد حسنةٌ، نظم فيها كتابه «النجم الوهاج».

٨- «شرح المعلقات السبع»:

ذكر هذا الشرح حاجي خليفة عند حديثه على المعلقات، وقال: «وشرحها الإمام الدميري رحمه ا صاحب كتابِ حياة الحيوان»[2].

٩- كتاب في **«الشطرنج والنرد».**

في نحو عشرين كراسةً[3].

١٠- «غايةُ الأربِ في كلام حكماء العربِ».

ذكره حاجي خليفة في «كشف الظنون»، وذكر أن للدميري شرحا عليه[4].

١١- «فوائد الدميري».

قال ابن حجر: «سمعتُ من فوائده»[5].

١٢- «مختصر الغيث الذي انسجم شرح لامية العجم»:

وهو مختصر لشرح الصفدي على «لامية العجم».

قال السخاوي: «فأجاده»[6].

١٣- «النجم الوهاج في شرح المنهاج»:

لخصه من السبكي والإسنوي وغيرهما، وعظم الانتفاع به، خصوصا بما طرزه به من التتمات، والخاتمات، والنكت البديعة.

---

(١) المجمع المؤسس (٣٤١/٣).

(٢) كشف الظنون (١٧٤٠/٢).

(٣) ذكره في «حياة الحيوان الكبرى» (١٧٧/٣).

(٤) كشف الظنون (١١٩٠/٢)، هدية العارفين (١٧٨/٢).

(٥) المجمع المؤسس (٣٤١/٣) ت (٧٠٥).

(٦) الضوء اللامع (٦٠/١٠).

وهذَا الشرح طُبِع في عشْرِ مجلدات[1]، وهو مجمع لِنُصوصِ الشافعية، وأَصلٌ من أُصول الْمذْهبِ.

* * *

المطْلب السادس: رحلاتُه العلْميةُ:

ارتَحل الدميرِي إلَى مكة، وجاور بِها مرات:

١- في موسم حج سنَةَ (٧٦٢)، وأقَام مجاوِرا بِها حتى حج في السنَة التي بعدها، ثُم رجع إلَى مصر.

٢- ثُم عاد ثانيةً إلى مكةَ في سنَة (٧٦٨)، وجاور بِها حتى حج.

٣- ثم قَدمها أيضا في سنة (٧٧٢)، فأقَام بِها حتى حج في السنة التي بعدها.

٤- ثم قدمها في موسم حج سنة (٧٧٥)، فأقَام بِها حتى حج في السنة التي بعدها.

٥- ثم قدمها في سنة (٧٨٠)، فأقام بِها حتى حج في السنة التي بعدها

٦- ثم قدمها في سنة (٧٩٩)، فأقام بِها حتى حج في السنة التي بعدها، وكان هذَا آخر قُدومه إلى مكةَ[2].

وارتَحل إلَى المدينة، وسمع بِها من الْعفيف المطَرِي[3].

* * *

---

(١) وهو مطبوع بدار المنهاج للنشر والتوزيع بجدة.

(٢) العقد الثمين (٣٧٣/٢) ت (٤٦٧)، الضوء اللامع (٦١/١٠).

(٣) الضوء اللامع (٦١/١٠).

الفصْلُ الثَّالِثُ: **التَّعْرِيفُ بِالسُّنَنِ وَشَرْحِهَا لِلدَّمِيرِيِّ**:

وفيه مبحثان:

المبحثُ الأوَّلُ: **السُّنَنُ لابنِ مَاجَهْ**.

وفيه أربعةُ مطَالب:

المطلب الأولُ: اسم الكتَابِ.

المطلب الثاني: منزلَةُ سننِ ابنِ ماجه بين الكتُبِ الستة.

المطلب الثالِثُ: منهج ابنِ ماجه في السنَنِ.

المطلب الرابع: شروحِ السننِ لابنِ ماجه.

المبحَثُ الثانِي: **الدِّيبَاجَةُ علَى سُنَنِ ابْنِ مَاجَهْ**.

وفيه أربعةُ مطالِب:

المطلب الأولُ: مكانَةُ شرحِ الدميرِي العلمية.

المطلب الثاني: مواردِه في شَرحه.

المطلب الثالِثُ: منْهجه في شَرحه.

المطلب الرابع: وصفُ النسخِ الخَطية للكتَابِ.

المبحَثُ الأوَّلُ: السُّنَنُ لابنِ مَاجَهْ

وفيه أربعةُ مطَالِب:

المطلب الأولُ: اسم الكتَاب:

إِن كتاب السنَن لأبِي عبد الله يعتَبر أحد دواوين السنة، بلْ هو سادس الكُتُبِ الستة، ولقَد ذُكر أكْثَر من اسمٍ لهذَا الكتَابِ، فَمن ذَلِك: -

أولا: «سنَن ابن ماجه» وهذَا هو المشْهور، وقد طبع بِهذا الاسمِ.

ثانيا: ذَكر الدكْتُور الشريفُ حاتم في كتابِه: «العنْوان الصحيح لِلْكتابِ» أَنه سمي **«سنَن الْمصطَفَى لابن ماجه»** وطُبِع طَبعةً قَديمةً بِمصر، وقَالَ: «وهذَا لاَ دِلِيلَ علَيه، تَفَردتْ بِه هذه الْمطْبوعةُ، ولاَ سلَفَ لَها في هذه التسمية»[1].

ثَالِثًا: ذَكَر محمد بن جابِرِ الْوادي آَشي التونُسي (ت٧٤٩) في برنَامجِه أَن اسمه **«الْمصنفُ»** فَقَالَ: «مصنفُ أَبِي عبد الله محمد بن يزيد ابن ماجه الْقَزوِيني»[2].

رابِعا: «الصحيح» حيثُ قالَ البنورِي: «إِلا أنه وجِد مكْتُوبا علَى ظَهرِ سنَن ابن ماجه: «صحيح ابن ماجه»، بِخَط الحافظ البارِع المتْقن علاء الدين مغْلَطَاي بن قليج الْحنَفي»[3].

خَامسا: «السنَن» وهو الاسم الذي كُتب علَى النسخَة التي نُسخَتْ سنَةَ (٦٠١)[4]، والتي علَيها سماعاتُ جماعة من أَهل الْعلْمِ، كموفق الدينِ ابن قدامةَ (ت٦٢٦)، والْمزي (ت٧٤٢)، وغَيرِهما.

وهي النسخَةُ التي اعتَمد علَيها الدكْتُور محمد مصطَفَى الأَعظَمي.

وهذَا هو الاسم الصحيح لِلسنَن لِشُهرته، ولاعتماد الْعلَماء علَيه.

* * *

---

(١) «العنوان الصحيح للكتاب»، للدكتور: الشريف حاتم العوني (ص٥٧).

(٢) برنامج الوادي آشي (ص٢٠٢).

(٣) معارف السنن لمحمد يوسف البنوري (١/١٧)، والحافظ علاء الدين مغْلَطَاي بن قُلَيج بن عبد ا الحنفي، صاحب التصانيف، توفي في (١٤) شعبان، سنة (٧٦٢). انظر ترجمته في: شذرات الذهب (٦/١٩٧)، هدية العارفين في أسماء المؤلفين وآثار المصنفين لإسماعيل باشا (٦/٤٦٧).

(٤) وهي: النسخة المحفوظة بمكتبة ولي الدين جار ا أفندي، باسطنبول، رقم (١٨) - (٢٩٠). (سز- ١/١٤٧)، انظر: الفهرس الشامل (٢/٩١٩).

المطلب الثاني: منزلةُ السنَن لابن ماجه بين الكُتُبِ الستة:

كتاب السنَن لابن ماجه له منْزِلةٌ كبيرةٌ، فَقَد أَثْنَى علَيه العلماء وعدوه سادس الكتُبِ الستة، ووصفُوه بعبارات مخْتلفة، حيثُ قالَ ابن ماجه: «عرضتُ هذه السنن علَى أبِي زرعةَ، فَنَظَر فيها وقَالَ: أظن إن وقَع هذَا في أيدي الناسِ تَعطلتْ هذه الجوامع أو أكْثَرها»، ثم قالَ: «لَعل لا يكُون فيه تمام ثلاثين حديثًا مما في إِسنَاده ضعفٌ»[(١)].

وقالَ الحافظُ ابن حجرٍ: «كتابه في السنَنِ – أي: ابن ماجه – جامع جيد، كثير الأبوابِ والغرائبِ، وفيه أحاديثُ ضعيفةٌ جدا، حتى بلغَني أَن السري كان يقُولُ: مهما انْفَرد بِخبرٍ فيه هو ضعيفٌ غَالبا، وليس الأمر في ذلِك علَى إِطْلاَقه بِاستقْرائِي، وفي الجملَة فَفيه أحاديثُ منْكَرةٌ، والله تَعالَى الْمستَعان»[(٢)].

وقَالَ صديقُ حسن خَان عنْد كلاَمه عنِ السننِ لابنِ ماجه: «وفي الواقع، الذي فيه من حسنِ الترتيبِ وسرد الأحاديث بالاخْتصارٍ من غَيرِ تكرارٍ لَيس في أحد من الكُتُبِ، وقد شَهِد أبو زرعةَ على صحته»[(٣)].

قَالَ أبو الْقَاسمِ عبد الكريمِ بن محمد القَزويني الرافعي (ت٦٢٣) في تَرجمة ابنِ ماجه من تَارِيخه: «وسمعتُ وَالِدي رحمه ا يقُولُ: عرضتُ كتاب السنَنِ لابنِ ماجه علَى أَبِي زرعةَ الرازِي فَاستَحسنَه، وقَالَ: لَم يخْطئْ إِلا في ثَلاَثَة أَحاديثَ»[(٤)].

وقَالَ النعماني أَيضا: «ويوجد في كتَابِ ابنِ ماجه أَحاديثُ أُخَر، قَد حكَم علَيها بعض الْحفاظ بِالْوضعِ أَوِ البطْلاَنِ منْها...» وذَكَر سبعةَ أَحاديثَ[(٥)].

قَالَ الحافظُ أبو الفَضل الســلَفي (ت٥٧٦): «اتفَــقَ علَــى صــحتها – أَي: الْكُتُــبِ

---

(١) انظر: تذكرة الحفاظ (٦٣٦/٢)، وفي تاريخ دمشق (٢٧٢/٥٦): قال ابن عساكر: قرأت بخط علي بن عبد ا بن الحسن الرازي فيما نقله من خط غيره، قال أبو عبد ا ابن ماجه رحمه ا : «عرضت هذه النسخة – يعني: كتابه في السنن – على أبي زرعة...»، وزاد في الخبر بعد قوله: في إسناده ضعف: «أو قال عشرين، أو نحو هذا الكلام، وحكي أنه نظر في جزء من أجزائه، وكان عند في خمسة أجزاء».

(٢) تهذيب التهذيب (٤٦٨/٩)، «البحر الذي زخر» للسيوطي (١١٦٧/٣).

(٣) الحطة في ذكر الصحاح الستة لصديق حسن خان (ص٢٢١).

(٤) التدوين في أخبار قزوين للرافعي (٤٩/٢).

(٥) ما تمس إليه الحاجة للنعماني (ص٢٢٢).

الخمسة[1]– علماء الشرق والغَربِ، ولم يضموا إِليها سنَن ابنِ ماجه لِتأخرِ مرتَبتهـا عنْها، وأولُ من جعلَها سادس الْكُتُبِ الستة، الْحافظُ أَبو الفَضل محمد بن طَـاهرِ بـن علي بنِ أَحمد الْقَيسراني الْمقْدسي (ت٥٠٧)، في كتَابِه: «أَطْـراف الْكُتُـبِ السـتة»، ورِسالَته «شُروطُ الأَئِمة الستة»[2].

ثُم تَابعهُ الْحافظُ عبد الْغَني بن عبد الْواحد الْمقْدسي (ت٦٠٠) في كتَابِه «الإِكْمال في أَسماء الرجال».

ثُم تَابعهما أَصحاب كُتُبِ الأَطْراف وأَسماء الرجال، والمتأَخرون في تَصانيفهم.

قَالَ الرافعي: «والْحفاظُ يقْرِنُون كتَابه بِالصحيحين، وسنَنِ أَبِي داود، والنسائِي ويحتَجون بِما فيه»[3].

قَالَ ابن رشَيد (ت٥٧٦): «فَإِنه – أَي: ابن ماجه – تَفَرد بِإِخْراجِ أحاديثَ عن رِجالٍ متهمين بِالْكَذبِ، وسرِقَة الأَحاديث، وبعض تلْك الأحاديث لاَ تُعرفُ إِلا من جِهتهم، مثْلُ: حبيبِ بنِ أبِي حبِيبٍ كاتبِ مالك، والعلاء بنِ زيد، وداود بنِ المحبرِ، وعبد الوهابِ بنِ الضحاك، وإسماعيلَ بنِ زِياد السكُوني، وعبد السلامِ بنِ يحيى أبِي الْجنوب، وغيرِهم»[4].

ومن الحفاظ من عد سادس الكُتُبِ كتاب الدارمي.

قَالَ طاهر الجزائري (ت١٣٣٨): «ولما كان ابن ماجه قد أخْرج أحاديثَ عن رِجالٍ متهمين بالكَذبِ، وسرِقة الأحاديث، قَالَ بعضهم: ينْبغي أن يجعلَ السادس كتاب الدارمي، فَإِنه قليلُ الرجال الضعفاء، نادر الأحاديث المنْكَرة والشاذة، وإن كانتْ فيه

(١) المراد بها: صحيح البخاري، وصحيح مسلم، وسنن أبـي داود، وسـنن النسـائي، وجـامع الترمذي. والمراد بالصحة، صحة أصولها.
وانظر: التقييد والإيضاح (٦٢)، الشذا الفياح من علوم ابن الصلاح للأبناسي (١٢٧/١)، النكت على ابن الصلاح لابن حجر (٤٨٨/١).

(٢) انظر: البحر الذي زخر في شرح ألفية الأثر (١١٥٩/٣)، حيث نسب ابن عساكر الدمشقي لأبي الفضل محمد بن طاهر إضافة السنن للكتب الستة.

(٣) التدوين في أخبار قزوين (٧/١).

(٤) سنن النسائي بشرح زهر الربى (١١/١).

أحاديثُ مرسلةٌ وموقُوفةٌ، فَهو مع ذَلك أَولَى منْه»[1].

وقَالَ الذهبي: «سنَن أبِي عبد الله كتاب حسن، لَولا ما كدره أحاديثُ واهيةٌ لَيستْ بِالكَثيرة»[2].

وقَالَ الحافظُ ابن رجبٍ الحنْبلي (ت٧٩٥) عند كلامه عن طبقَات الرواة عن الزهري في الطبقة الخَامسة: «قوم من المتْروكين والمجهولين كالحكَمِ الأَيلي[3]، وعبد القُدوسِ بن حبِيبٍ[4]، ومحمد بنِ سعيد المصلُوبِ[5]، وبحرِ السقاء[6]، ونَحوهم، فَلَم يخَرج لَهم الترمذي، ولاَ أبو داود ولا النسائي، ويخرج ابن ماجه لِبعضهم، ومن هنَا نزلَتْ درجةُ كتابِه عن بقية الكتُبِ، ولَم يعده من الكُتُبِ المعتَبرة سوى طائِفَةٌ من المتَأخرين»[7].

* * *

المطْلَب الثالِثُ: منْهج ابنِ ماجه في السنَنِ:

يتضح لمن يقرأُ كتاب ابنِ ماجه، أَنه رتبه علَى الأبوابِ، التي تَشْتَملُ علَى السنَنِ

---

(١) انظر: توجيه النظر (٣٧٢/١)، ومقدمة ابن الصلاح (٣٤-٣٥) حيث ذكر السبب في تأخر المسانيد عن مرتبة الكتب الخمسة، ومنها: مسند الدارمي.

(٢) تذكرة الحفاظ (٦٣٦/٢).

(٣) هو: الحكم بن عبد ا بن سعد بن عبد ا الأيلي.

قال الدارقطني: «متروك».

وقال ابن عدي: «وضعفه بين على حديثه».

انظر: «الضعفاء والمتروكين» للدارقطني (رقم:١٦١)، الكامل لابن عدي (٢٠٢/٢) ت (٣٨٩)، «الضعفاء والمتروكين» لابن الجوزي (٢٢٧/١) ت (٩٥٨).

(٤) هو: عبد القدوس بن حبيب، أبو سعيد الشامي.

انظر: الضعفاء والمتروكون للدارقطني (رقم ٣٦٥).

(٥) هو: محمد بن سعيد بن حسان بن قيس الأسدي الشامي المصلوب.

قال ابن حجر: «كذبوه». «التقريب» ت (٥٩٠٧).

(٦) هو: بحر - بفتح أوله وسكون المهملة - ابن كنيز السقاء، أبو الفضل البصري.

قال ابن حجر: **«ضعيف»** كما في «التقريب» ت (٦٣٧).

(٧) شرح علل الترمذي (٦١٥/٢). ومحمد بن سعيد المصلوب لم ينفرد ابن ماجه بإخراج حديثه في «السنن» بل شاركه أيضا الترمذي في «الجامع».

انظر: ميزان الاعتدال (٥٦١/٣)، وتهذيب الكمال (٢٦٤/٢٥) ت (٥٢٤).

والأحكام، وأخْرج فيها الحديثَ الصحيح، والحسن، والضعيفَ، وبعض المنَاكيرِ والموضوعات، لكنها قَليلةٌ.

قَال الذهبي: «قَد كان ابن ماجه حافظًا، نَاقدا، صادقًا، واسع العلمِ، وإنما غَض من رتبة سننه ما في الكتَابِ من المنَاكيرِ، وقَليلٌ من الموضوعات»(١).

ومما يجدر التنبيه إليه:

أولاً: أن ابن ماجه رحمه ا اعتَنَى عنَايةً فائقَةً بجمعِ الأحاديث الدالة علَى المسائِل الفقْهية الدقيقة، ولأجل ذَاك جاء الثناء علَى كتَابِه، قَالَ ابن كثيرٍ (ت٧٧٤): «كتَاب مفيد، قَوي التبويبِ في الفقْه»(٢).

وقَالَ محمد عبد الرشيد النعماني: «كتاب ابنِ ماجه قوي الترتيبِ في الفقْه»(٣).

ولأجل هذَا تَوسع رحمه ا فيما يخرجه من الأحاديث، فَلَم يشترط الصحةَ في كتَابِه، ولَعل فقهاء عصرِ ابنِ ماجه كانُوا يحتَجون ببعضِ تلك الأحاديث، فَأراد ابن ماجه إبراز أسانيد تلْك الأحاديث.

ثانيا: الأحاديثُ الزائدةُ في «السنَنِ» لابنِ ماجه علَى الكُتُبِ الخَمسة كثيرةٌ جِدا.

فَقد بلغَ عدد زوائِد السنَنِ لابنِ ماجه بحسبِ جمعِ الإمامِ البوصيرِي رحمه ا (١٥٥٣) حديثًا، كما في المطْبوعِ من «مصباحِ الزجاجة».

وسبب ذَلِك: أن ابن ماجه رحمه ا عني في تَصنيفه بإبرازِ أسانيد الأحاديثِ لأدلة الأحكامِ، سواء كانَتْ هذه الأسانيد صحيحةً، أو حسنَةً، أو ضعيفَةً، أو حتى موضوعةً، لذلِك لابد قبلَ العمل بها أن يتبين أولاً هلْ هذه الأحاديثُ صالحةٌ للاحتجاجِ أم لا؟

قَالَ أبو الحسنِ السنْدي في حاشيته: «أَخْرج المصنفُ من المتُونِ في كثيرٍ من الأبوابِ، ما ليس في الكُتُبِ الخَمسة المشْهورة، وإن كانتْ ضعيفةً»(٤).

* * *

---

(١) سير أعلام النبلاء (٢٧٩/١٣).

(٢) اختصار علوم الحديث (٦٦٠/٢).

(٣) ما تمس إليه الحاجة (ص٩٥).

(٤) حاشية السندي على السنن (١٣٧/١).

المطلب الرابع: شُروح السنن لابن ماجه:

لقد اهتَم العلماء بسنن ابن ماجه شَرحا، وتَعليقًا، وخدمةً لِهذا الْكتابِ العظيمِ، وكان ممن اعتَنَى بالسنن، وخَدمها:

١- أبو الحسن علي بن عبد الله بن خاف الأنْصاري الأنْدلسي المالكي المعروفُ بابن النعمة (ت٥٦٧)، له شَرح للسنن[١].

٢- العلامةُ موفقُ الدين أبو محمد، عبد اللطيف البغْدادي الشافعي (ت٦٢٩)، شَرح سنَن ابن ماجه بشرحٍ كبير[٢].

٣- سعد الدين أبو محمد، مسعود بن أحمد العراقي، الحارثي، المصري الحنْبلي (ت٧١١) له شَرح للسنن[٣].

٤- علاء الدين مغْلطاي بن قُلَيج الحنَفي (ت٧٦٢)، له شَرح علَى السنن سماه: «الإعلام بسنته عليه السلام» ولم يكملْه[٤].

٥- عمر بن علي ابن الملَقن (ت٨٠٤)، كتب زوائد ابن ماجه علَى الكُتُبِ الخَمسة وشَرحها في: «ما تَمس إليه الحاجةُ علَى سنن ابن ماجه»[٥].

قَالَ السخاوي (ت٩٠٢): «وزوائد ابن ماجه على الْخَمسة، في ثَلاث مجلدات، وسماه: «ما تَمس إليه الحاجةُ علَى سنن ابن ماجه»، وقالَ في خُطْبته: إنه لَم ير من كَتب عليه شيئًا، وإنه يبين من وافَقَه من باقي الأَئِمة الستة، وضبطَ المشْكَلَ في الأسماء والكُنَى، وما يحتاج إليه من الغَريبِ والغَرائبِ، مما لَم يوافقْه الباقون، وابتَدأَه في ذي القَعدة سنَةَ (٨٠٠)، وفرغَه في شوالٍ، من التي بعدها، وقَد وقَفْتُ علَيه...»[٦].

---

(١) «إيضاح المكنون في الذيل على كشف الظنون» لإسماعيل باشا (٢٨/٢).

(٢) ذكر هذا الشرح محمد عبد الرشيد النعماني: «ما تمس إليه الحاجة» (ص٢٣١).

(٣) إيضاح المكنون في الذيل على كشف الظنون (٢٨/٢).

(٤) وهو مخطوط في فيض ا باستانبول، والآصفية، ودار الكتب المصرية، ثم طبع في مكتبة نزار مصطفى الباز بمكة، وهي طبعة مليئة بالأخطاء والتصحيفات، وحقق جزءا منه الدكتور عبد العزيز بن محمد الماجد رحمه ا في رسالة دكتوراه بقسم السنة في جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، وأشرف عليها فضيلة الأستاذ الدكتور أحمد معبد عبد الكريم.

(٥) منه نسخة في جامعة قاريونس بليبيا في (٣٢٣) ورقة، كتب سنة (١٠٦١)، انظر: الفهرس الشامل (١٣٤٧/٣).

(٦) الضوء اللامع (١٠٢/٦).

٦- محمد بن موسى بن عيسى الدميري (ت٨٠٨)، شَرح السنَن وسماه: «الديباجة» وهو الْكتَاب موضع الدراسة والتحقيق.

٧- إبراهيم بن محمد بن خَليلِ الْحلبِي، الْمعروفُ بِسبط ابن الْعجمي (ت٨٤١) قَالَ السخاوي: «واشْتَغَلَ بِالتصنيف، فَكَتَب تَعليقًا لَطيفًا علَى السنَنِ لابن ماجه»[١].

٨- محمد بن عمارِ بن محمد بن أحمد الْمعروفُ «بِابنِ عمارٍ» (ت٨٤٤)، اخْتَصر السنَن في: «الغُيوثُ الثجاجةُ في منتَخَبِ ابن ماجه»[٢]، وشَرحه في: «الديباجة لِتوضيح منْتخبِ ابن ماجه»[٣].

٩- الحافظُ جلالُ الدين السيوطي، أبو الفَضل، عبد الرحمن بن محمد بن أبي بكرٍ بن خليل بن نَصرِ بن الخضرِ بن الهمامِ (ت٩١١). لَه حاشيةٌ سماها: «مصباح الزجاجة علَى سنَن ابن ماجه»[٤].

١٠- محمد بن رجبِ بن عبد العال بن موسى الزبيرِي القَاهري الشافعي (ت٩١٣)، لَه «ما تَدعو إليه الحاجةُ علَى سنن ابن ماجه»[٥].

١١- نُور الدين محمد بن عبد الهادي السنْدي، أَبو الحسن الْحنَفي (ت١٠٣٨)، لَه حاشيةٌ سماها: «كفَايةُ الحاجة في شرح ابن ماجه»[٦].

١٢- محمد بن علي العمراني (ت١٢٦٤)، له حاشيةٌ على السنن[٧].

١٣- الشيخُ المحدثُ عبد الغَني الدهلوي ابن الشيخِ أبِي سعيد بن صفي القَدرِ بن عزيزِ القَدرِ بن محمد بن عيسى بن سيف الدين (ت١٢٩٦)، لَه حاشيةٌ سماها: «إنجاح الحاجة شَرح سنن ابن ماجه»[٨].

---

(١) وهو مخطوط. انظر: الضوء اللامع (١٤١/١).

(٢) توشيح الديباج للقرافي (٢١٣).

(٣) المرجع السابق.

(٤) مطبوعة في الهند، ومصر.

(٥) مخطوط، توجد منه نسخة في دار الكتب المصرية، القاهرة ١٤٢/١ (١٦٥١) ضمن مجموع، مجموع، وأخرى في مكتبة الدولة، برلين (١٩٥/٢). انظر: الفهرس الشامل (١٣٤٧/٣).

(٦) طبع بمصر، وبيروت – دار الجيل.

(٧) ذكرها الضمدي في حدائق الزهر (ص١٠٤).

(٨) وهو مختصر مطبوع في دلهي، على هامش السنن، جمع فيه فوائد درس الشيخ محمد بن إسحاق مع زيادات مفيدة. انظر: جهود مخلصة (ص٢٢٢).

١٤- محمد أحسن بن لُطف علي بن محمد حسن الصديقي، الحنَفي النانوتوي، (ت١٣٠١)، ترجم أحاديثَ السنن إلى اللغة الفارسية، وشرحها[١].

١٥- علي بن سليمان الدمنتي البجمعوي، أبو الحسن، ولي ا ـ (ت١٣٠٦)، له «نُور مصباح الزجاجة على سنن ابن ماجه»[٢]، وهو مختصر لكتابِ السيوطي.

١٦- فَخر الحسن بن عبد الرحمن الحنفي الكَنْكُوهي (ت١٣١٥)، له حاشيةٌ مختصرةٌ على السنن لابن ماجه[٣].

١٧- وحيد الزمان بن مسيح الزمان اللكْنَوي (ت١٣٣٨)، ترجم السنن إلى اللغَة الأوردية، ثُم شَرحه وسماه: «رفْع العجاجة عن سنَن ابن ماجه»[٤].

١٨- الشيخُ محمد أنْور الكشْميري ابن معظم شاه الحنَفي (ت١٣٥٢)، له حاشيةٌ على ابن ماجه[٥].

١٩- الشيخُ محمد بن يوسفَ السورتي الهِنْدي (ت١٣٦١)، له شَرح على سنَن ابن ماجه[٦].

٢٠- الشيخُ محمد بن عبد الله العلَوي المعروفُ بجيون بن نُورِ الدين الهزاروي (ت١٣٦٦)، له: «مفْتَاح الحاجة بشرح سنن ابن ماجه»[٧].

٢١- الشيخُ عبد الصمد الحسين آبادي الأعظَمي (ت١٣٦٧)، له: «شَرح سنن ابن ماجه»، لم يتمه.

٢٢- الشيخُ شرفُ الدين ابن إمامِ الدين، أبي سعيد الدهلَوي (ت١٣٨١)، شَرح بعض سنَن ابن ماجه[٨].

---

(١) ونسخة كتابه هذا مخطوطة، محفوظة في خزانة الكتب بتونك (٣٩٩حديث)، انظر: «ما تمس إليه الحاجة» للنعماني (ص٢٧٥).

(٢) مطبوع في مطبعة الوهبي – القاهرة (١٢٩٩).

(٣) جمعها من «إنجاح الحاجة» للشيخ عبد الغني الدهلوي، و«مصباح الزجاجة» للسيوطي، وأضاف إليها أشياء، طبعت بهامش الكتاب، مع السنن في الهند.

(٤) طبع في الهند، بمطبعة صديقي. انظر: «ما تمس إليه الحاجة» للنعماني (ص٢٧٥).

(٥) نزهة الخواطر (٨٢/٨)، جهود مخلصة (ص٢٣٦).

(٦) نزهة الخواطر (٤٠٦/٨)، جهود مخلصة (ص١٩٥).

(٧) طبع على هامش السنن بلكنو – الهند.

(٨) حياة المحدث شمس الحق (ص٢٧٣)، جهود مخلصة (ص١٥٦)، وهو مفقود.

٢٣- عبد السلامِ بخْش البِستَوي (ت١٣٩٤)، لَه شَرح علَى ابنِ ماجه[١].
٢٤- إِشْفَاقُ الرحمنِ الحنفي الكاندهلَوي، لَه: «شَرح سنَنِ ابنِ ماجه»[٢].
٢٥- محمد المنْتَقى الكشنَاوِي الكُوماسي، لَه: «الكَواكب الوهاجةُ بِشَرحِ سنَنِ ابنِ ماجه»[٣].
٢٦- محمد الحفيد بن عبد الصمد الحسيني، لَه: «إتْحافُ ذَوِي التشْوِيق والْحاجة»[٤].
والْحاجة»[٤].
٢٧- صفَاء الضوي أَحمد العدوِي، لَه: «إِهداء الديباجة بِشَرحِ سنَنِ ابنِ ماجه»[٥].
٢٨- الشيخُ المحدثُ محمد بن علي بنِ آدم بنِ موسى الأَثْيوبِي الولوي لَه: «مشَارِقُ الأَنْوارِ الوهاجة، ومطَالِع الأَسرارِ الْبهاجة»[٦].
٢٩- الشيخُ محمد علي جان باز، لَه: «إِنْجاز الْحاجة شَرح سنَنِ ابنِ ماجه»[٧].

* * *

وممن كتب حولَ السنَنِ:

١- محمد بن أَحمد الذهبِي الْحافظُ (ت٧٤٨)، لَه: «الْمجرد في أَسـماء رِجـال ابـن ماجه»، وهم الذين تَفَرد بِهم عن الْبخَارِي ومسلمٍ[٨]، ولَه: «ثُلاثياتُ ابنِ ماجه»[٩].
ماجه»[٩].
٢- أحمد بن أبِي بكْرٍ الْكنَاني البوصيرِي (ت٨٤٠)، لَه: «مصباح الزجاجة في زوائِد

---

(١) جهود مخلصة (ص٢١٣)، وهو مفقود أيضا.
(٢) جهود مخلصة (ص٢٣٦).
(٣) ط: دار الكتب العربية – بيروت – الأولى: (١٤٠٩هـ).
(٤) مطبوع بوزارة الأوقاف والشئون الإسلامية بالمملكة المغربية عام (١٤٢٢هـ)، تصحيح: عبد الصمد العشاب.
(٥) مطبوع، ط: مكتبة دار اليقين – المنامة – البحرين، عام (١٤٢٢هـ)، (٢٠٠١م)، في خمسة مجلدات، وقد أكثر فيه من النقل من كتب الشروح المشهورة.
(٦) طبع في دار المغني – الرياض – في أربعة مجلدات، ولم يتم بعد.
(٧) شرح فيه المؤلف الأحاديث بإسهاب، مع تخريج الأحاديث، وتراجم الرواة، وتحقيق الأقوال، وقد طبع منه مجلدان.
(٨) مطبوع، ط: دار الراية – الرياض، تحقيق: د. باسم الجوابرة.
(٩) نسخته في الظاهرية مجموع (٥٩ ل٣٨/أ-٤٠/أ)، وانظر: مقدمة سير أعلام النبلاء (٩٠/١).
(٩٠/١).

ابن ماجه»[1].

٤- محمد عبد الرشيد النعماني، له: «ما تَمس إِليه الْحاجةُ لِمن يطَالِع سنَن ابن ماجه»[2].

٥- محمد فُؤَاد بن عبد الْباقي له «ابن ماجه وسنَنُه»[3].

٦- محمد ناصر الدين الألباني، له: «صحيح ابن ماجه»، وله: «ضعيفُ ابن ماجه».

٧- «الْمنْتَقَى من غَرائِبِ السنَنِ لابن ماجه» لاَ يعرفُ مؤَلفُه[4].

٨- سعد بن نَاصرِ بنِ عبد العزيزِ الشثْرِي، له: «آراء الإمامِ ابنِ ماجه الأصوليةُ من خلال تَراجِمِ أبوابِ سنَنه»[5].

٩- عبد العزيز عزت عبد الْجليل، له: «الإمام ابن ماجه صاحب السنَن»[6].

* * *

---

(١) مطبوع بتحقيق: محمد المنتقى الكشناوي، دار الكتب العربية، بيروت (١٤٠٤)، وأخرى= =بتحقيق: موسى محمد، وعزت علي، دار الكتب الحديثة، مصر. وأخرى بتحقيق الدكتور عوض بن أحمد الشهري، ط: الجامعة الإسلامية.

(٢) مطبوع في الهند ودمشق.

(٣) طبع مع السنن، وطبع كذلك مستقلا، بدار الفكر، بيروت، لبنان.

(٤) انظر: الفهرس الشامل (١٦٠٠/٣). وانظر أيضا: تحقيق الدكتور بدر بن محمد العماش لـ «ختم سنن الحافظ ابن ماجه» للعلامة عبد ا بن سالم بن محمد البصري (ت١١٣٤) مجلة الحكمة العدد (٣١)، (ص٤٨٦-٤٨٩).

(٥) بحث في مجلة البحوث الإسلامية، العدد (٦٣)، عام (١٤٢٢).

(٦) بحث في مجمع البحوث الإسلامية، القاهرة عام (١٤١٠).

الْمَبْحَثُ الثَّانِي: **الدِّيبَاجَةُ عَلَى سُنَنِ ابْنِ مَاجَهْ**

وفيه أربعةُ مطالِب:

المطلب الأولُ: مكانَةُ شَرح الدميري العلْمِيةُ:

بِسببِ الغَزارة العلْمِية في شرحِ الدميري، وبِسببِ ما يملكُه من علمٍ في كثيرٍ من الفُنُونِ من فقْه ولغَة إضافةً إلى الحديث، بِسببِ هذَا وذَاك اهتَم العلماء بِشَرحِ الدميرِي لِسننِ ابنِ ماجه اهتماما بالِغًا، ولَولاَ أنه ماتَ قَبلَ تَبييضه لَكان الاهتمام أكْثَر وأشَد، لِدرجة أن كثيرا من العلَماء استَفَاد من هذَا الشرحِ، ونَقَل عنْه، ومنهم:

- علاء الدينِ علي المتقي بن حسام الدين الْهِنْدي (ت٩٧٥)[١].
- نُور الدينِ علي بن محمد بنِ سلْطَانِ، الْمشْهور بِالْملا علي الْقَارِي (ت١٠١٤)[٢].
- عبد الرؤُوف الْمنَاوي (ت١٠٣١)[٣].
- إِبراهيم بن محمد الْحسيني (ت١١٢٠)[٤].
- محمد شمس الحق العظيم آبادي (ت١١٣٤)[٥].
- الحافظُ ابن حجرٍ، حيثُ أشَار إلَيه في «الإمتَاع»، وذَكر عنِ الشيخِ شَمس الدينِ بن محمد بنِ الْخَضرِ بنِ داود الْحلَبِي الأَصل، الْمعروف بِابنِ الْمصرِي: أَنه راجع شَرح ابنِ ماجه لِلْكَمال الدميرِي بعد أن تطَلبه بِالْقَاهرة، ثم بلَغَه أنه بِدمشْق، وذَلِك لِمعرِفة كيفية النطق بهذه اللفْظَة: **«إِزاغَةً إِلا هيه»** الْواقعة في السنَنِ من حديث أَبِي الدرداء رضي ا عنه قَالَ: «خَرَج علَينَا رسولُ الله صلى ا عليه وسلم ونَحن نَذْكُر الْفَقْر ونَتَخَوفُه...» إِلَى آخرِه[٦].

---

(١) كما في كنز العمال (١٧٩/٣).

(٢) كما في الأسرار المرفوعة في الأخبار الموضوعة (٢٤٧)، وفي: المصـنوع فـي معرفـة الحديث الموضوع (٢٣).

(٣) كما في فيض القدير (٤٧٣/١).

(٤) كما في «البيان والتعريف في أسباب ورود الحديث الشريف» (١٢٧/١).

(٥) كما في «عون المعبود» (٨٥/١)، (١١٨/١٤).

(٦) الإمتاع بالأربعين المتباينة السماع (ص٩٥).

والحديث المذكور أخرجه ابن ماجه (٤٤/١) برقم (٥) في المقدمة، باب اتباع سنة رسول ا =

المطلب الثاني: موارده في شَرحه:

تَبين لِي من خلال تَحقيقي لِهذَا الجزء من هذا الشرح القَيم أن لِلدميري رحمه ا مصادر اعتَمدها في شَرحه لِلسنَن لابن ماجه، ونَقَل منْها مادتَها العلْمية، وهذه المصادر هي:

١- شَرح صحيح مسلمٍ، واسمه: «المنْهاج في شَرح صحيح مسلم بن الحجاج» للإمام النووي رحمه ا . وقَد أكثَر من الأخْذ عنْه.

٢- «المجموع شَرح المهذبِ» له أيضا.

٣- «المفْهم لما أشْكَلَ تلْخيصه من كتَابِ مسلمٍ» لِلقُرطُبِي، وقَد نَقَلَ عنْه في عدة مواضع من شَرحه، ويصرح بِنَقْله عنْه بِقَوله: «قَالَ القُرطُبِي».

٤- «تَهذيب الكمال في أسماء الرجال» لِلحافظ المزي، لَم يصرح الدميري بِنقْله عن المزي، لَكن من خلاَل تَتَبعي لِلتراجِم التي يذْكُرها الدميري وجدتُ أنه في بعضها ينْقُلُها بِالنص من تَهذيبِ الكمال.

٥- «تَذْكرةُ الحفاظ لِلذهبِي».

٦- «شَرح عمدة الأحكَام» لِتَقي الدين ابن دقيق العيد، نَقَلَ عنْه.

٧- ونقَلَ عن «وفَيات الأعيان، وأنْباء أبنَاء الزمان»، لابن خَلكان.

٨- ونقلَ عن «تَاريخ بغْداد»، للخَطيبِ البغدادي.

٩- اقْتَبس من «حلية الأولياء» لأبِي نُعيمٍ الأصبهاني.

١٠- نَقلَ في شَرحه هذا من «الجامع لأحكامِ القُرآن» للقُرطُبِي.

١١- ونقل عن الغَزالِي في «إِحياء علوم الدين».

١٢- نقَلَ عن ابن العربي من «عارِضة الأحوذي».

١٣- نَقَلَ عن ابن الأثير من «النهاية في غريبِ الحديث والأثَر».

=صلى ا عليه وسلم. بإسناده عن أبِي الدرداء قَالَ: خَرج علَينَا رسولُ الله صلى ا عليه وسلم ونَحن نَذْكُر الفَقْر ونَتَخَوفُه، فَقَالَ: **«آلفَقْر تَخَافُون! والذي نَفْسي بِيده لتُصبن علَيكُم الدنْيا صبا حتى لا يزيغَ قَلب أحدكُم إِزاغَةً إِلا هيه، وايم الله لقَد تَركْتُكُم على مثْل البيضاء، ليلُها ونَهارها سواء»** قَالَ أبو الدرداء: صدقَ والله رسولُ الله صلى ا عليه وسلم تَركنَا والله على مثْل البيضاء لَيلُها ونَهارها سواء.

والمعنى: أي: لا يميلُ قلب أحدكم إلا الدنيا.

١٤- نقلَ عن «معالمِ السننِ» للخَطابي.

١٥- نقل عن ابن عبد البر في «جامع بيان العلم وفضله».

١٦- ميزان الاعتدال للذهبي.

١٧- المغني في الضعفاء للذهبي.

* * *

المطلب الثالثُ: منْهج الدميري في شَرحه:

سلك الدميري في شَرحه هذَا منْهجا علْميا دقيقًا، دل بكل وضوحٍ على تَمكنه، وطُول باعه، وسعة اطلاعه رحمه ا .

وقد بينْتُ فيما سبقَ أن السمةَ البارِزةَ في العصرِ الذي عاشَ فيه الدميري لأغلَبِ أهل العلْمِ والتصنيف هي النقْلُ، والانْتقاء، وهذه هي السمةُ البارِزةُ في هذَا الشرحِ، إِذْ أَكثَر الشارِح رحمه ا من النقول عمن تَقَدمه من العلَماء، ولا تَكاد تَقرأُ إِلا نقلاً عنِ النووي، أو القُرطُبي، أو ابنِ خَلكان، أو السبكي، أو ابنِ دقيق العيد، وغيرِهم، ولا عيب في ذلك؛ إذ إِن جمع المادة العلمية، بأُسلوبٍ رصينٍ، وبيانٍ بديعٍ، لا يتَسنى لكل أحد.

ويتلخص منْهج الدميرِي في هذَا الشرحِ بما يلي:

أولاً: يذْكُر الْحديثَ في السننِ بِسند ابنِ ماجه في أَول شَرحه لِلْحديث غَالبا.

ثانيا: يبين بعد ذكْرِ الحديث هلْ هو من أفراد ابنِ ماجه أَم لاَ؟

فإِن كان من أفراده قَالَ: انفرد به المصنفُ.

وإِن لم يكُن من أَفْراده بين من خَرجه من أصحابِ الْكُتُب الستة أولاً، ثُم إِن وجد فَائِدةً في تَخرِيجِه من مصدرٍ آخَر ذَكَر ذَلِك.

ثالثًا: يترجِم لِرجال سند ابنِ ماجه، وأَحيانًا لاَ يترجِم، إذَا سبقتْ لَهم تَراجم في الْغَالِبِ.

رابعا: يحكُم علَى الأَحاديثَ، بالصحة أوِ الضعف، وقد يتْرك الحكْم علَى الحديث.

خامسا: يتَرجِم لِرِجال الإِسنَاد في أول موطنٍ يذكر فيه الراوِي، ثُم لا يكرره في موطنٍ آخر إِلا لِزيادة فائِدة.

سادسا: رمز لبعضِ رجال ابنِ ماجه بِرموزٍ في أول الترجمة وهي:

(ع): لِمن روى لَه الْجماعةُ.

(خ): لِمن روى لَه البخَارِي.

(بخ): لمن روى له البخَاري في الأدبِ المفْرد.

(م): لمن روى له مسلم.

(د) لمن روى له أبو داود.

(ت): لمن روى له الترمذي.

(س): لمن روى له النسائِي.

(ق): لِمن روى له ابن ماجه.

(عو): لِمن روى له أبو عوانةَ.

(حب): لمن روى له ابن حبان.

سابعا: يبين معنَى بعضِ الكلمات الغَريبة، ويشرح الحديثَ بنقْل كلامٍ من سبقَه ممن شَرح ذَلك الحديثَ، وقَد يذْكُر بعض المعاني المستَنْبطة من الحديث، ويذْكُر بعض النكت اللطيفة، ويهتم بِالمعاني اللغَوية، ويطيلُ فيها، في بعضِ الْمواضع.

ثامنًا: يذْكُر بعض المسائِل الفقْهية والأُصولية والعقدية خلالَ شَرحه.

تاسعا: قَد تَقَع بعض الأَخْطَاء، والتصحيفَات، وتَكْثُر في بعضِ المواضع، ولَعل مرد كُل ذِلك أَنه ماتَ رحمه ا قبلَ تحريرِه وتَبييضه، كما سبق بيان ذَلك، وبعض هذه التصحيفات من النساخِ، والوراقين، وإلا فَالدميري إِمام متْقن حافظٌ.

* * *

المطْلَب الرابع: وصفُ النسخِ الخَطية لِلْكتابِ:

١- النسخَةُ المغْرِبيةُ:

وهي الْمحفُوظَةُ في الْخَزانَة العامة بِالرباط.

مقْدار ما فيها من الشرح: من أَول الْكتَابِ إِلَى نهاية بابِ «فيما أَنْكَرت الْجهميةُ»، حديث أَبِي الدرداء رضي ا عنه عن النبي صلى ا عليه وسلم، في قَوله تَعالَى: كُلَّ يَوْمٍ هُوَ فِي شَأْنٍ [1] قَالَ: **«من شَأْنه أَن يغْفر ذَنْبا، ويفَرج كَربا، ويرفَع قَوما، ويضع آخَرين»**.[2]

نَاسخُها: كَتَب في آخرِ صفْحة منْها: «نَجز على يد الْعبد الفَقيرِ، الْمعتَرِف بِالذنْبِ

---

(١) سورة الرحمن، آية (٢٩).

(٢) ابن ماجه(١٩٨/١)برقم(٢٠٢)قال البوصيري في مصباح الزجاجة(١٩٣/١):اسناد حسن.

والتقصير، الراجي عفْو ربه الْقَدير: شُعيبِ بنِ أَحمد بنِ شُعيبٍ الْخَانْكي بلَدا، الشافعي مذْهبا الأَشْعري عقيدةً، إمام الخَانْقَاه».

تَاريخُ نَسخها: كُتَب في آخرِ سطْرٍ منها أَنه تَم الانْتهاء منْها في نصف شَهرِ رجبٍ الحرامِ سنَةَ (١٠١٣).

نوع الخَط الذي كُتبتْ به: خَط نَسخٍ مغْربِي.

عدد الأسطُر: سبعةَ عشَر سطْرا في الصفْحة.

عدد الأوراق: (٣٦٠) ورقة، من وجهين (أ)، (ب).

٢- نُسخَةُ تُونك:

تونك – راجِستهان – الهنْد – برقم (١٣٨/١)، (٣٢٢) ت (٢٨٨) – مج (٥٢٥ و) - ق ١٣ - ناقص.

مقْدار ما فيها من الشرح: الْجزء الأولُ فَقَطْ.

نوع الخط الذي كُتبتْ به: مشْرِقي.

عدد الأسطُر: (٢١) سطْرا في الصفحة.

عدد الأوراق: (٥٢٥)، من وجهين: (أ) و(ب).

وللكتابِ نُسخَةٌ أُخرى لَم نَستَطعِ الوقوفَ عليها وهي:

٣-النسخَةُ السعيدية:

مكان الْحفْظ: السعيديةُ – حيدرأباد – الهند، رقم ٢١٢/١ (١٠) حديث (٤١٨) – مج ١/(٢٨٨و) – ٨٩٧.

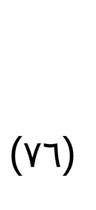
ولَم نَستَطعِ الْحصولَ علَى هذه النسخَةَ لِصعوبة التصويرِ من الْمكْتَبة الْمحفُوظَة بِها، أَسأَلُ الله أن ييسر خُروج كُنُوزِها إلَينا.

النسخَةُ التي اعتَمدتُ علَيها في تَحقيق هذَا الْجزء:

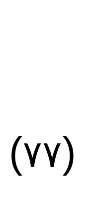
وأَما الجزء الذي أقوم بِتَحقيقه فَلَم أَجِده إلا في نُسخَة واحدة من هذه النسخ، وهي: نُسخَةُ تُونك. وقَد تَقَدم وصفُها.

* * *

صورة الغلاف من النسخة الهندية



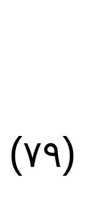
الورقة الأولى من النسخة الهندية



الورقة الأولي من الجزء المحقق



الورقة الأخير من الجزء المحقق



الورقة الأولى من النسخة المغربية



الورقة الأخيرة من النسخة المغربية



القِسْمُ الثاني: النَصُ المُحَقَق

الدِيْباجة على سنن ابن ماجه

تأليف

كمال الدين، أبي البقاء، محمد بن موسى بن عيسى بن علي الصوابي، القاهري، الشافعي، المعروف بالدميري

(٧٤٢-٨٠٨هـ)

من باب (١٤) «من سن سنة حسنة أو سيئة»، من «المقدمة»

إلى باب (٤) «المحافظة على الوضوء»، كتاب «الطهارة وسننها»

وهي من أول الحديث (٢٠٣) إلى الحديث (٢٧٩)

(١٤) بَابُ[1] مَنْ سَنَّ سُنَّةً حَسَنَةً أَوْ سَيِّئَةً

٢٠٣- حدثَنَا محمد بن عبد الْملك بن أَبِي الشوارِبِ، حدثَنَا أَبو عوانَةَ، حدثَنَا عبدالْملك بن عميرٍ، عن الْمنْذرِ بن جريرٍ، عن أَبِيه رفَعه: **«من سن سنةً حسنَةً فَعملَ بِها كَان لَه أَجرها، ومثْلُ أَجرِ من عملَ بِها لا ينْقُص من أُجورِهم شَيئًا، ومن سن سنةً سيئَةً فَعملَ بِها كَان علَيه وزرها، ووزر من عملَ بِها من بعده لا ينْقُص من أَوزارِهم شَيئًا»**[2].

---

(١) في الصفحة (٢٣٦/أ) من المخطوط، بعد كلمتين من السطر السادس.

(٢) «سنن ابن ماجه» (١٩٩/١) برقم (٢٠٣)، في المقدمة، باب: من سن سنة حسنة أو سيئة.

رجال إسناد ابن ماجه:

- محمد بن عبد الملك بن أبي الشوارب، الأموي البصري، واسم أبي الشوارب: محمد بن عبد ا بن أبي عثمان.

قال النسائي: «لا بأس به».

وقال ابن خاقان عن أحمد: «ما بلغني عنه إلا خيرا».

وقال ابن حجر: «صدوق»، مات سنة (٢٤٤).

انظر: تهذيب التهذيب (١٨٩/٥) برقم (٧٢١٥)، «التقريب» ت (٦٠٩٨).

- أبو عوانة، وضاح اليشكري الواسطي البزاز، مشهور بكنيته، ثقة ثبت، مات سنة (١٧٥) أو (١٧٦). «التقريب» ت (٧٤٠٧). وقد ترجم له المصنف في هذا الحديث.

- عبد الملك بن عمير بن سويد اللخمي الكوفي، ثقة فصيح عالم، تغير حفظه، وربما دلس، مات سنة (١٣٦)، وله (١٠٣) سنين. «التقريب» ت (٤٢٠٠).

- المنذر بن جرير بن عبد ا البجلي الكوفي.

ذكره ابن حبان في الثقات.

قال ابن حجر: «مقبول، من الثالثة».

انظر: الثقات لابن حبان (٤٢٠/٥)، تهذيب التهذيب (٥١٨/٥)، «التقريب» ت (٦٨٨٦).

- جرير بن عبد البجلي الصحابي الجليل. «الإصابة» (١٥٦/١).

الحكم على الحديث:

إسناده حسن لغيره، والمتن رواه مسلم بإسناد آخر.

هذا بعض حديث رواه مسلم في كتاب: «الزكاة»[1]، وكذلك النسائي[2].

ولفظ مسلم: عن المنذر بن جرير، [عن أبيه][3] قال: كنا عند النبي صلى ا عليه وسلم في صدر النهار، فجاءه قوم حفاةٌ عراةٌ، مجتابي النمار، أو العباء، متقلدي السيوف، عامتهم من مضر، بل كلهم من مضر، (فتمعر)[4] وجه النبي صلى ا عليه وسلم لما رأى بهم من الفاقة، فدخل، ثم خرج، فأمر بلالاً فأذن وأقام، فصلى الظهر، ثم صعد منبرا صغيرا، فحمد ا وأثنى عليه، ثم قال: **«أما بعد فإن الله أنزل في كتابه:** يَا أَيُّهَا النَّاسُ اتَّقُوا رَبَّكُمُ الَّذِي خَلَقَكُمْ مِنْ نَفْسٍ وَاحِدَةٍ **إلى قوله:** رَقِيبًا **[5]، والآية التي في الحشر:** اتَّقُوا اللهَ وَلْتَنْظُرْ نَفْسٌ مَا قَدَّمَتْ لِغَدٍ **[6] تصدق رجلٌ من ديناره، من درهمه، من ثوبه، من صاع بره»**، حتى قال: **«ولو بشق تمرة»**.

قال: فجاء رجلٌ من الأنصار بصرة[7] كادت كفه تعجز عنها، بل قد عجزت، ثم تتابع الناس حتى رأيتُ كومين من طعامٍ وثيابٍ حتى رأيتُ وجه رسول الله صلى ا عليه (٢٣٦/ب) وسلم يتهللُ كأنه مذهبةٌ، فقال رسولُ الله صلى ا عليه وسلم: **«من سن [في الإسلام][8] سنةً حسنةً فله أجرها، وأجر من عمل بها بعده من غير أن ينقص من أجورهم شيئًا، ومن سن في الإسلام سنةً سيئةً كان عليه وزرها[9]، ووزر من عمل بها من بعده من غير أن ينقص من (أوزارهم)[10] شيئًا»**.

- (م ت س ق) محمد بن عبد الملك بن أبي الشوارب.

---

(١) «صحيح مسلم» (١٤٢/٧) برقم (١٠١٧) كتاب الزكاة، باب: الحث على الصدقة ولو بشق تمرة.

(٢) «سنن النسائي» (٧٥/٥) برقم (٢٥٥٤) كتاب الزكاة، باب: التحريض على الصدقة.

(٣) سقطت من الناسخ، واستدركتها من صحيح مسلم.

(٤) في الأصل: **«فتعمر»**، وكتب في الحاشية بدله: **«فتمعر»**.وسيأتي معناها في ص(٨٧).

(٥) سورة النساء، آية (١).

(٦) سورة الحشر، آية (١٨).

(٧) «الصرة: بالضم، شرج الدراهم ونحوها كالدنانير، وصررت الصرة شددتها». قاله الزبيدي في «تاج العروس» (٣٠٢/١٢).

(٨) ليست في الأصل، واستدركتها من «صحيح مسلم».

(٩) في الأصل: **«وزره»**، والصواب ما أثبته من «صحيح مسلم».

(١٠) في الأصل: **«أجورهم»**، والصواب ما أثبته من «صحيح مسلم».

روى [عنْه][1] مسلم والترمذي والنسائي والْمصنفُ.
شَيخٌ جليلٌ صدوقٌ.
قَالَ أَحمد: «ما بلَغَني عنْه إلا خَيرا»[2].
وقَالَ النسائِي: «لاَ بأْس بِه»[3].
تُوفي سنَةَ (٢٤٤)[4].

- (ع) أَبو عوانَةَ: الْوضاح بن عبد الله اليشكُري، ويقَالُ: الْكنْدي.

رأَى الحسن وابن سيرين. وروى عن: أُممٍ. وعنْه: أُمم.
كان صحيح الْكتَابة، كثير الْعجمِ والنقْط، ثَبتًا، فَلذَلك قَالُوا: إذَا حدثَ من كتَابِه فَهو أَثْبتُ، وإذَا حدثَ من غَيرِ كتَابِه ربما وهم.
وهو مولَى يزِيد بنِ عطَاء.
وكَان مولاَه قَد خَيره بين الْحرية وبين كتَابة الْحديث، فَاخْتَار كتَابةَ الْحديث علَى الْحرية.
وكَان مولاَه قَد فَوض إلَيه التجارةَ، فَجاءه سائِلٌ، فَقَالَ: أَعطني درهمينِ فَإني أَنْفَعك.
قَالَ: وما الذي تَنْفَعني بِه؟
قَالَ: سيبلُغُك[5].
فَأَعطَاه، فَدار السائِلُ علَى رؤَساء أَهل الْبصرة، وقَالَ: بكروا إلَى يزيد بنِ عطَاء فَإنه قَد أَعتَقَ أَبا عوانَةَ، فَاجتَمع الناس إلَيه، فَأَنف أَن ينْكر حديثَه، فَأَعتَقَه حقيقَةً.
ماتَ سنَةَ (١٧٣)[6].

أَبو عوانَةَ: بزاز.

لاَ نَعلَم في **«الصحيحين»** البزار بِالراء الْمهملَة في آخرِه إلا خَلَفَ بن هشَامٍ الْبزار[7]،

(١) سقطت من الأصل، وأثبتها ليستقيم المعنى.
(٢) أخرجه الخطيب في «تاريخ بغداد» (٣٤٥/٢).
(٣) السابق نفسه.
(٤) انظر: «تهذيب التهذيب» (١٨٩/٥) ت (٧٢١٥).
(٥) زاد بعده في الأصل من أول قوله الآتي قريبا: **«فإنه قد أعتق»** إلى قوله: **«فأعتقه»** وضرب وضرب عليه الناسخ، وهو تكرار.
(٦) انظر: «الكامل» لابن عدي (٨٨/٧)، و«تهذيب التهذيب» (٧٥/٦)، و«التقريب» ت (٧٤٠٧). (٧٤٠٧).

الْبزار[١]، (والْحسن)[٢] بن صباحِ الْبزار[٣].

وأما غَيرهما فَهو بِزاييِن.

- (ع) عبد الْملك /ابن (عمير)[٤] بن سويد (القَرسي)[٥]. (٢٣٧/أ)

كان من أَوعية الْعلْمِ، وولي قَضاء الْكُوفَة بعد الشعبِي[٦]، لَكنه طَالَ عمره، وساء حفْظُه، تَجاوز الْمئَةَ.

رأَى علي بن أَبِي طَالِبٍ، وأَبا موسى الأَشْعرِي.

روى لَه الْجماعةُ.

قَالَ أَحمد: «مضطَرِب الْحديث، كَثير الْغَلَط»[٧].

وكَان (سفْيان)[٨] الثورِي يثْني علَيه.

---

(١) هو: خلف بن هشام بن ثعلبة، بالمثلثة والمهملة، البزار بالراء في آخره، المقرئ، البغدادي: ثقة، له اختيار في القراءات، مات سنة (٢٢٩). انظر: «التقريب» ت (١٧٣٧).

(٢) في الأصل: **«والحسين»**، والصواب المثبت.

(٣) هو: الحسن بن الصباح البزار آخره راء، أبو علي الواسطي، نزيل بغداد.

قال أحمد: «ثقة صاحب سنة».

وقال أبو حاتم: «صدوق».

وقال النسائي: «بغدادي صالح».

وقال في الكنى: «ليس بالقوي».

وذكره ابن حبان في «الثقات».

وقال ابن حجر: «صدوق يهم، وكان عابدا فاضلا». مات سنة (٢٤٩).

انظر: «تهذيب التهذيب» (٥٥٦/١) ت (١٤٨٠)، و«التقريب» ت (١٢٥١).

(٤) في الأصل: **«عمر»**، والمثبت هو الصواب كما في التقريب ت(٤٢٠٠).

(٥) في الأصل: **«القرشي»**، والصواب المثبت كما في التقريب ت (٤٢٠٠).

والفرسي: بفتح الفاء والراء، ثم مهملة، نسبة إلى فرسٍ له سابق، كان يقال له: القبطي، بكسر القاف، وسكون الموحدة، وربما قيل ذلك أيضا لعبد الملك، يعني: ينسب عبد الملك نفسه: القبطي أيضا. «التقريب» ت (٤٢٠٠).

(٦) هو: عامر بن شراحيل الشعبي، أبو عمرو، ثقة مشهور، فقيه فاضل، قال مكحول: ما رأيت أفقه منه، مات بعد المئة. القريب ت (٣٠٩٢).

(٧) «الجرح والتعديل» (٣٦٠/٥) ت (١٧٠٠).

(٨) في الأصل: **«سفايان»**، وكتبها في الحاشية على الصواب.

ونص الكلام كما في «الجرح والتعديل» لابن أبي حاتم (٣٦٠/٥) ت (١٧٠٠): «نا عبد الرحمن،

وقَالَ (س)[1]: «لاَ بأْس بِه».

تُوفي سنَةَ (١٣٦)[2].

- (م د س ق) الْمنْذر بن جرير، الْكُوفي.

روى عن: أَبِيه.

وعنْه: عبد الملك بن عميرٍ، وغَيره.

وذَكَره ابن حبانٍ[3] في «الثقَات»[4].

روى لَه مسلم، وأَبو داود ، والنسائِي، والْمصنفُ[5].

- وأَبوه[6]: جرير بن عبد الله، الصحابِي، البجلي الأَحمسي الْكُوفي[7].

تَقَدم في «الْفَضائِل»[8].

الشَّرْحُ:

«النمار»[9]: جمع نَمرة، وهي ثياب من صوف فيها تَنْمير.

حدثني صالح بن أحمد بن حنبل، نا علي بن المديني، سمعت عبد الرحمن بن مهدي يقول: كان سفيان الثوري يعجب من حفظ عبد الملك، قال صالح: فقلت لأبي: فهو عبد الملك بن عمير؟ قال: نعم».

(١) يعني: الإمام النسائي.

(٢) انظر ترجمته في: «تهذيب التهذيب» (٤٨١/٣) ت (٤٩٠٩).

(٣) هو: محمد بن حبان بن أحمد بن حبان، أبو حاتم التميمي البستي، الإمام الحافظ، توفي سنة (٣٥٤). انظر: الأنساب (٢٠٩/٢)، سير أعلام النبلاء (٩٢/١٦-١٠٤)، تذكرة الحفاظ (٩٢٠/٣).

(٤) انظر: «الثقات» (٤٢٠/٥).

(٥) انظر ترجمته في: «تهذيب التهذيب» (٥١٨/٥) ت (٨١٠٣).

(٦) زاد بعدها في الأصل: **«الكوفي»**، وضرب عليها الناسخ.

(٧) انظر ترجمته في: «الاستيعاب» (٧٠/١)، «الإصابة» (١٥٦/١).

(٨) «سنن ابن ماجه» (١٦٥/١-١٦٦) برقم (١٥٩) في المقدمة، باب: فضل جرير بن عبد ا البجلي.

(٩) «كل شملة مخططة من مآزر الأعراب فهي نمرة، وجمعها نمار، كأنها أخذت من لون النمر، لما فيها من السواد والبياض، وهي من الصفات الغالبة، أراد أنه جاءه قوم لابسي أزر مخططة من صوف». انظر: «النهاية في غريب الحديث والأثر» لابن الأثير (١١٨/٥)، «لسان العرب» لابن منظور (٢٣٦/٥).

و«الْعباء»: بِالْمد وفَتْحِ الْعينِ، جمع عباءة، وعباية، لُغَتَانِ.

ومعنَى «مجتَابِيها»[1]: لابِسيها، قَد خَرقُوها في رؤُسهم.

و«الْجوب»: القَطْع، ومنْه قَولُه تَعالَى: ﴿وَثَمُودَ الَّذِينَ جَابُوا الصَّخْرَ بِالْوَادِ﴾[2] أي: نَحتُوه وقَطَعوه، وإِنما يفْعلُ ذَلِك أَهلُ الْحاجة[3].

و«تَمعر الْوجه»[4] - بِالْعينِ (الْمهملَة)[5]: تَغَير.

وفي خُطْبته صلى الله عليه وسلم دلِيلٌ علَى جمعِ الناسِ لِلْأمورِ الْمهمة، ووعظهِم، وحثهِم علَى مصالِحهِم، وتَحذيرِهم من الْقَبائِحِ.

وأَما قراءةُ آية النساء؛ لأَنها أَبلَغُ في الْحث علَى الصدقَة؛ لِما فيها من تَأْكيد الْحق؛ لِكَونهِم إِخْوةً.

و«الْكوم»: بِفَتْحِ الْكاف وضمها.

قَالَ الْقَاضي[6]: والْفَتْح هنَا أَولَى؛ لأَن مقْصوده الْكَثْرةُ، والتشْبِيه بِالرابِية[7].

و«تَهلَلُ الْوجه»: استنَارتُه فَرحا وسرورا.

و«الْمذْهبةُ»: بذالٍ معجمة، وفَتْحِ الْهاء، وبعدها باء موحدةٌ .

---

(١) وقد وضح ذلك أيضا ابن منظور، قال: «وفي الحديث: «أَتَاه قَوم مجتَابِي النمارِ»، أي: لابسيها، يقال: اجتبت القميص والظلام، أي دخلت فيهما، قال: وكل شيء قطع وسطه فهو مجيوب ومجوب، ومنه سمي جيب القميص». انظر: «لسان العرب» (٢٨٦/١).

(٢) سورة الفجر آية (٩).

(٣) زاد بعده في الأصل: **«ومنه قوله تعالى»** وضرب عليه.

(٤) «غضب فلان، فتمعر لونه ووجهه: تغير وعلَتْه صفرةٌ، وفي الحديث «فَتَمعر وجهه» أي: تغير، وأصله قلة النضارة وعدم إشراق اللون من قولهم: مكان أمعر وهو الجدب الذي لا خصب فيه. قاله ابن منظور في «لسان العرب» (١٨١/٥).وانظر النهاية لابن الأثير(١١٨/٥).

(٥) زاد كلمة: **«المهملة»** في الحاشية، ولها علامة لحق في المتن.

(٦) هو: القاضي عياض بن موسى بن عياض، أبو الفضل اليحصبي عالم المغرب، له شرح مسلم، والمشارق في الغريب (ت٥٤٤) بمراكش، انظر: «الديباج المذهب» (١٦٨/١)، و«طبقات الحفاظ» (٤٧٠/١).

(٧) انظر: «حاشية سنن النسائي» للسندي (٧٦/٥).

هذَا هو الْمشْهور.

والثاني: وعلَيه اقْتَصر الْحميدي[1] في **«الْجمع بين الصحيحين»**[2]: بِدالٍ مهملة، وضم الْهاء، /وبعدها نُون، وهي الإِنَاء الذي يدهن فيه، فَشَبه وجهه الْكَرِيم بِصفَاء الدهن. (٢٣٧/ب)

قَالَ الْقَاضي عياض وغَيره: «هذَا تَصحيفٌ، والصواب الأَولُ».

ومعنَاه: «كَأَنه فضةٌ مذْهبةٌ، فَهو أَبلَغُ في حسنِ الْوجه وإِشْراقه»[3].

وسبب سرورِه صلى ا عليه وسلم لِما رأَى مبادرةَ أَصحابِه إِلَى طَاعة الله، وبذْل أَموالِهم لله، وامتثَالِهم أَمر رسول الله صلى ا عليه وسلم، ولِدفْع حاجة هؤُلاء الْمحتَاجِين، وشَفَقَة الْمسلمين بعضهم علَى بعضٍ، وتَعاونهم علَى الْبِر والتقْوى.

وينْبغي لِلإِنْسانِ إِذَا رأَى شَيئًا من هذَا الْقَبِيل أَن يفْرح، ويظْهِر السرور بِذَلِك.

وقَولُه: **«من سن سنةً حسنَةً...»** إِلَى آخرِه، فيه: الْحث علَى الابتداء بِالْخَيرات، وسن السنَنِ الْحسنَات، والتحذير من اخْتراعِ الأَباطيل والْمستَقْبحات.

وسبب هذَا الْكَلامِ في هذَا الْحديث: أَنه قَالَ في أَوله: «فَجاء رجلٌ بِصرة كَادتْ كَفه تَعجِز عنْها» إِلَى قَوله: «فَتَتَابع الناس» فَكَان الْفَضلُ الْعظيم لِلْبادئ بِذَلِك الْخَيرِ، والْفَاتح

---

(١) هو: أبو عبد ا محمد بن أبي نصر فُتوح بن عبد ا الحميدي، أصله من قرطبة، ولد في جزيرة ميورقة بالأندلس قبل سنة عشرين وأربع مئة للهجرة، وسمع علماء عصره في الأندلس، وكان ظاهري المذهب، وهو صاحب ابن حزم وتلميذه، رحل إلى مصر ودمشق ومكة، ألف كتبا كثيرة في الحديث والأدب والتاريخ والتراجم، وأثنى عليه العلماء ونعتوه بنعوت كثيرة طيبة تتعلق بدينه وسلوكه وخلقه وعلمه وعمله، وبعد حياة حافلة بالعلم والعمل انتقل إلى رحمة ا بإذن ا في ذي الحجة عام ثمانية وثمانين وأربع مئة.

انظر: «تكملة الصلة» لابن الأبار (٢٦٥)، و«الأعلام» للزركلي (٣٢٧/٦)، و«معجم المؤلفين» لعمر رضا كحالة (١٢١/١١).

(٢) انظر: «الجمع بين الصحيحين» للحميدي (٣٢٨/١).

(٣) مشارق الأنوار ،«شرح النووي» على مسلم (١٠٣/٧).

لباب هذا الإحسان.

وفي هذا الحديث: تخصيص لقوله صلى ا عليه وسلم: **«كل محدثة بدعة، وكل بدعة ضلالة»**[1] فإن المراد به المحدثات الباطلة، والبدع المذمومة.

وقد تقدمت الإشارة إلى هذا في باب: «اجتناب البدع»[2].

* * *

---

(١) أخرجه مسلم (٢١٩/٦) برقم (٨٦٧) في كتاب الجمعة، باب تخفيف الصلاة والخطبة، بلفظ: **«أما بعد؛ فإن خير الحديث كتاب الله، وخير الهدى هدى محمد، وشر الأمور محدثاتها، وكل بدعة ضلالة...»** من حديث جابر بن عبد ا رضي ا عنه.

واللفظ المذكور أخرجه النسائي (١٨٨/٣-١٨٩) برقم (١٥٧٨) كتاب صلاة العيدين، باب كيف الخطبة.

(٢) يعني: عند شرحه لما رواه ابن ماجه (٧٣/١-٧٤) برقم (٤٥) في المقدمة، باب اجتناب البدع والجدل.

٢٠٤- قَالَ: حدثَنَا عبد الْوارِث بن عبد الصمد بنِ عبد الْوارِث، حدثَني أَبِي، عن أَبِيه، عن أَيوب، عن محمد بنِ سيرِين، عن أَبِي هريرةَ قَالَ: جاء رجلٌ إِلَى النبِي صلى ا عليه وسلم (فَحث)[1] علَيه، فَقَالَ رجلٌ: عنْدي كَذَا وكَذَا، قَالَ: فَما بقي في الْمجالسِ رجلٌ إِلا تَصدقَ علَيه بِما قَلَّ أَو كَثُر، فَقَالَ رسولُ الله صلى ا عليه وسلم: **«من استَن خَيرا فَاستُن بِه فَإِن لَه أَجره /كَاملاً، ومن أُجورِ من استَن بِه، ولا ينْقُص من أُجورِهم شَيئًا، ومن استَن سنةً سيئَةً فَاستُن بِه فَعلَيه وِزره كَاملاً، ومن أَوزارِ الذي استَن بِه، ولا ينْقُص من أَوزارِهم شَيئًا».**

(٢٣٨/أ)

انْفَرد بِه الْمصنفُ[2].

---

(١) في الأصل: **«فجئنا»**، والصواب المثبت، من سنن ابن ماجه المطبوع.

وقال الزبيدي في «تاج العروس» (٢٠١/٥) (مادة حثث): «حثه يحثه حثا، إذا أعجله، وحثه عليه واستحثه استحثاثًا، وأحثه إحثاثًا، واحتثه احتثاثًا، وحثثه تحثيثًا، كل ذلك بمعنى: حضه عليه، وندبه له وإليه. وهذا ظاهر في كون الحث والحض مترادفين».

(٢) «سنن ابن ماجه» (٢٠٠/١)، برقم (٢٠٤) في المقدمة، باب: من سن سنة حسنة أو سيئة.

رجال إسناد ابن ماجه:

- عبد الوارث بن عبد الصمد بن عبد الوارث، أبو عبيدة.

قال أبو حاتم: «صدوق».

وقال النسائي: «لا بأس به».

وذكره ابن حبان في الثقات.

وقال ابن حجر: «صدوق»، مات سنة (٢٥٢).

انظر: الجرح والتعديل (٧٦/٦)، الثقات (٤١٦/٨)، تهذيب التهذيب (٥٠٠/٣) ت (٤٩٧١)، «التقريب» ت (٤٢٥٢).

- عبد الصمد بن عبد الوارث بن سعيد العنْبري، أبو سهل البصري.

قال أبو أحمد: «صدوق، صالح الحديث».

وذكره ابن حبان في الثقات.

وقال ابن سعد: «كان ثقة».

وقال ابن حجر: «صدوق ثبت في شعبة»، مات سنة (٢٠٧).

انظر: الثقات (٤١٤/٨)، الطبقات الكبرى (٣٠٠/٧)، تهذيب التهذيب (٤٣٢/٣) ت (٤٧٧٨)، «التقريب» ت (٤٠٨٠).

- عبد الوارث بن سعيد بن ذكوان العنبري، أبو عبيدة التنوري، البصري، ثقة ثبت، رمي بالقدر ولم يثبت عنه، مات سنة (١٨٠). «التقريب» ت (٤٢٥١). =

٢٠٥- وحديثُ أَنَسٍ مرفُوعا: **«أَيما داعٍ دعا إلى ضلالة، فَاتبع كان له مثْلُ أَوزارِ من اتبعه، ولا ينْقُص من أَوزارهم شَيئًا[1]، وأَيما داعٍ دعا إلى هدى فَاتبع كان له مثْلُ أُجورِ من اتبعه، ولا ينْقُص من أُجورهم شَيئًا».**

انْفَرد به الْمصنفُ أَيضا[2].

=- أيوب بن أبي تميمة، كيسان السخْتياني، أبو بكر البصري، ثقة ثبت حجة، من كبار الفقهاء العباد، مات سنة (١٣١). «التقريب» ت (٦٠٥).

- محمد بن سيرين الأنصاري، أبو بكر بن أبي عمرة، البصري، ثقة ثبت عابد، مات سنة (١١٠). «التقريب» ت (٥٩٤٧).

الحكم على الحديث:

إسناده صحيح، كما قال البوصيري في «مصباح الزجاجة» (١٩٥/١) برقم (٧٣): «هذا إسناد صحيح، رواه مسلم والترمذي من حديث جرير بن عبد ا » قلت: وأخرجه أحمد في مسنده (٥٢٠/٢) من حديث أبي هريرة. وقد سبق تخريج حديث جرير من مسلم والترمذي في رقم (٢٠٣).

(١) زاد هنا في الأصل: **«انفرد به المصنف»** وضرب عليه.

(٢) «سنن ابن ماجه» (٢٠١/١)، برقم (٢٠٥) في المقدمة، باب: من سن سنة حسنة أو سيئة، قال: حدثنا عيسى بن حماد المصري، قال: أنبأنا الليث بن سعد، عن يزيد بن أبي حبيبٍ، عن سعد بن سنان، عن أنس به.

رجال إسناد ابن ماجه:

- عيسى بن حماد بن مسلم التجيبي، أبو موسى الأنصاري، لقبه: زغْبة، بضم الزاي وسكون الغين وفتح الباء، ثقة، مات سنة (٢٤٨)، وهو آخر من حدث عن الليث من الثقات. «التقريب» ت (٥٢٩١).

- الليث بن سعد بن عبد الرحمن الفهمي، أبو الحارث المصري، ثقة ثبت فقيه إمام مشهور، مات في شعبان سنة (١٧٥). «التقريب» ت (٥٦٨٤).

- يزيد بن أبي حبيب المصري، أبو رجاء، ثقة فقيه، وكان يرسل، مات سنة (١٢٨). «التقريب» ت (٧٧٠١).

- سعد بن سنان، ويقال: سنان بن سعد.

نقل المزي الاختلاف في اسمه فقال: والليث بن سعد يقول: عن يزيد بن أبي حبيب، عن سعد بن سنان، وعمرو بن الحارث وعبد ا بن لهيعة يقولان: عن يزيد بن أبي حبيب، عن سنان بن سعد، قاله أبو أحمد ابن عدي وغيره.

وروى محمد بن إسحاق، عن يزيد بن أبي حبيب عنه عدة أحاديث، سماه في بعضها سعيد بن سنان، وفي بعضها سعد بن سنان، وفي بعضها سعد، قاله أبو بكر الخطيب.

وقال أبو حاتم بن حبان في كتاب **«الثقات»**: حدث عنه المصريون، وهم مختلفون فيه، وأرجو أن يكون الصحيح: سنان بن سعد، وقد اعتبرت حديثه فرأيت ما روي عن سنان بن سعد يشبه=

هذَانِ الْحديثَانِ، في معنَى الْحديث الْمتقَدمِ.

(وهذه)[1] الأَحاديثُ تَدخُلُ في عمومِ الدلاَلَة علَى الْخَيرِ.

قَالَ تَعالَى: ﴿ادْعُ إِلَى سَبِيلِ رَبِّكَ بِالْحِكْمَةِ وَالْمَوْعِظَةِ الْحَسَنَةِ﴾ (٢).

وقَالَ: ﴿وَتَعَاوَنُوا عَلَى الْبِرِّ وَالتَّقْوَى﴾ (٣).

=أحاديث الثقات، وما روي عن سعد بن سنان وسعيد بن سنان فيه مناكير، كأنهما اثنان، والله أعلم. تهذيب الكمال (٢٦٦/١٠).

وقال الحافظ في تهذيب التهذيب (٤٧٢/٣): وحكى البخاري الخلاف في اسمه، ثم قال: «والصحيح سنان، وكذا صوبه ابن يونس».

أقوال العلماء في توثيقه وتجريحه:

قال أبو عبيد الآجري: سألت أبا داود عن سنان بن سعد فقال: كان أحمد لا يكتب حديثه.

قال أبو داود: قلت لأحمد بن صالح: سنان بن سعد سمع أنسا؟ فغضب من إجلاله له.

وقال عبد الله بن أحمد بن حنبل عن أبيه: تركت حديثه لأن حديثه مضطرب غير محفوظ.

وقال أحمد بن أبي يحيى عن أحمد بن حنبل: «لم أكتب أحاديث سنان بن سعد لأنهم اضطربوا فيها فقال بعضهم: سعد بن سنان، وبعضهم سنان بن سعد».

وقال الْجوزجاني: «أحاديثه واهية لا تشبه أحاديث الناس عن أنس».

وقال النسائي: «منكر الحديث».

وقال أبو بكر بن أبي خيثمة: سألت يحيى بن معين عن سعد بن سنان الذي روى عنه يزيد بن أبي حبيب، فقال: «ثقة».

وقال العجلي: «مصري تابعي ثقة».

وقال الحافظ في «تهذيب التهذيب» (٤٧٢/٣): «وقال ابن سعد: سنان بن سعد منكر الحديث. وقال المزي: روى له البخاري في الأدب، وأبو داود، والترمذي، وابن ماجه».

قلت: فهو أقرب إلى الضعف إلا أن يتابع.

الحكم على الحديث:

إسناده ضعيف،لكنه يرتقي إلى الحسن لغيره،والمتن صحيح فقد أخرجه مسلم وسيأتي. وقال البوصيري في «مصباح الزجاجة» (١٩٧/١) برقم (٧٤): «هذا إسناد ضعيف لضعف سعد بن سنان، وله شاهد من حديث أبي هريرة، رواه ابن ماجه والترمذي، وقال: حديث حسن صحيح».

قلت: وهو الحديث الآتي عند ابن ماجه (٢٠٦)، وهو في «صحيح مسلم»، وسيأتي تخريجه، وأخرجه الترمذي (٤٣/٥) برقم (٢٦٧٤) كتاب العلم، باب: ما جاء فيمن دعا إلى هدى فاتبع، أو إلى ضلالة. وقال: «هذا حديث حسن صحيح».

(١) في الأصل: **«وهذ»**، من غير هاء في آخرها.

(٢) سورة النحل، آية (١٢٥).

(٣) سورة المائدة، آية (٢).

وقال: ﴿وَلْتَكُن مِّنكُمْ أُمَّةٌ يَدْعُونَ إِلَى الْخَيْرِ﴾ الآية[1].

في هذه الأحاديث: الحث على استحباب الدعاء إلى الخير والطاعة، وتحريم الدعاء إلى الضلالة والبدعة، وأنه من دعا إلى هدى كان له مثل أجور[2] تابعيه، أو إلى ضلالة كان عليه مثل آثام تابعيه، سواء كان ذلك الهدى والضلالة هو الذي ابتدأه أم كان مسبوقًا إليه، وسواء كان ذلك تعليم علم، أو عبادة، أو أدب، أو غير ذلك.

وهو مثل قوله: **«من سن سنة حسنة...»** إلى آخره، ولما كانا في معنًى واحد عقبه المصنف به.

* * *

(١) سورة آل عمران، آية (١٠٤).

(٢) زاد في الأصل هنا: **«من»**، وضرب عليها الناسخ.

٢٠٦- وحديثُ: أَبِي مروان محمد بن عثْمان الْعثْماني، حدثَنَا عبد الْعزِيزِ بن أَبِي حازِمٍ، عن الْعلاء بنِ عبد الرحمنِ، [عن أَبِيه][1]، عن أَبِي هريرةَ رفَعه: **«من دعا إِلَى هدى كَان لَه من الأَجرِ مثْلُ أُجورِ من اتبعه، لا ينْقُص ذَلك من أُجورِهم شيئًا، ومن دعا إِلَى ضلالَة فَعلَيه من الإِثْمِ مثْلُ آثَامِ من اتبعه، لا ينْقُص ذَلك من آثَامهم شيئًا»**[2].

---

(١) سقطت من الأصل، واستدركتها من سنن ابن ماجه المطبوع.

(٢) سنن ابن ماجه (٢٠١/١-٢٠٢)، رقم (٢٠٦)، في المقدمة، باب: من سن سنة حسنة أو سيئة.

رجال إسناد ابن ماجه:

- محمد بن عثمان بن خالد الأموي، أبو مروان العثماني، المدني، نزيل مكة.

قال أبو حاتم: «ثقة».

وذكره ابن حبان في الثقات، وقال: «يخطئ ويخالف».

وقال ابن حجر: «صدوق يخطئ»، مات سنة (٢٤١).

انظر: الجرح والتعديل (٢٥/٨)، الثقات (٩٤/٩)، تهذيب التهذيب (٢٠١/٥) ت (٧٢٤٨)، «التقريب» ت (٦١٢٨).

- عبد العزيز بن أبي حازم: سلمة بن دينار المدني.

قال ابن معين: «ثقة صدوق، ليس به بأس».

وقال النسائي: «ثقة»، وقال مرة: «ليس به بأس».

وقال ابن حجر: «صدوق فقيه»، مات (١٨٤)، وقيل: قبل ذلك.

انظر: تهذيب التهذيب (٤٣٦/٣) ت (٤٧٨٩)، «التقريب» ت (٤٠٨٨).

- العلاء بن عبد الرحمن بن يعقوب الحرقي، بضم المهملة وفتح الراء بعدها قاف، أبو شبل، بكسر المعجمة وسكون الموحدة، المدني.

وقال عبد ا بن أحمد عن أبيه: «ثقة، لم أسمع أحدا ذكره بسوء».

وقال الدوري عن ابن معين: «ليس حديثه بحجة».

وقال أبو زرعة: «ليس هو بأقوى ما يكون».

وقال أبو حاتم: «صالح روى عنه الثقات، ولكنه أنكر من حديثه أشياء».

وقال النسائي: «ليس به بأس».

وقال الحافظ ابن حجر: «صدوق ربما وهم، مات سنة بضع وثلاثين ومئة».

قلت: هو صدوق.

انظر: تهذيب الكمال (٥٢٠/٢٢) ت (٤٥٧٧)، تهذيب التهذيب (٤١٥/٤) ت (٦١٨٤)، «التقريب» ت (٥٢٤٧).

- عبد الرحمن بن يعقوب الجهني المدني، مولى الحرقة، ثقة. «التقريب» ت (٤٠٤٦).

الحكم على الحديث: اسناده حسن ، وأما المتن فقد رواه مسلم من طريق أخرى.

رواه مسلم[1] والترمذي في كتَابِ «الْعلْمِ»[2]، /وأَبو داود في «السنة»[3]، أَربعـتُهم (٢٣٨/ب) عن أَبِي هريرةَ، ولَم يخَرجه الْبخَارِي.

وروى الْمصنفُ بِهذَا السنَد في «الْحج»: **«إِن إِبراهيم خَليلك ونَبِيك حرم مكةَ، وإِني حرمتُ الْمدينَةَ...»** الْحديثَ[4].

وبِه في «الزكَاة»: **«تأْتي الإِبِلُ التي لَم يعطَ حقها تَطأُ صاحبها...»** الْحديثَ[5].

وبِه في «الرؤْيا»: **«من رآني في الْمنَامِ فَقَد رآني، فَإِن الشيطَان لا يتَمثلُ بِي»**[6].

وبِه في «الْوصايا»: أَن رجلاً سأَلَ النبِي صلى ا عليه وسلم فَقَالَ: إِن أَبِي ماتَ وتَرك مالاً، ولَم يوصِ، فَهلْ يكَفر عنْه أَن تَصدقْتُ عنْه؟[7].

(١) «صحيح مسلم» (٣٤٧/١٦)، برقم (٢٦٧٤)، كتاب العلم، باب: من سن سنة حسنة أو سيئة ومن دعا إلى هدى.

(٢) الترمذي (٤٣/٥)، برقم (٢٦٧٤)، كتاب العلم، باب: ما جاء فيمن دعا إلى هدى فاتبع أو إلى ضلالة، وقال الترمذي: «هذا حديث حسن صحيح».

(٣) «سنن أبي داود» (١٤/٥)، برقم (٤٦٠٩)، كتاب السنة، باب: لزوم السنة.

(٤) «سنن ابن ماجه» (٥٤٥/٤)، برقم (٣١١٣)، كتاب الحج، باب: فضل المدينة، بالإسناد المذكور، بلفظ: **«اللهم إِن إِبراهيم خَليلُك ونَبِيك، وإِنك حرمتَ مكةَ على لِسانِ إِبراهيم، اللهم وأَنَا عبدك ونَبِيك، وإِني أُحرم ما بين لابتَيها»** قَالَ أَبو مروان: لابتَيها: حرتَي الْمدينَة.

والحديث متفق عليه، أخرجه البخاري (١٤٦/٤) برقم (٣٣٦٧) كتاب أحاديث الأنبياء، باب قول ا تعالى: ﴿وَاتَّخَذَ اللَّهُ إِبْرَاهِيمَ خَلِيلاً﴾، ومسلم (١٩٧/٩) برقم (١٣٦٥) كتاب الحج، باب فضل المدينة ودعاء النبي، كلاهما من حديث أنس بن مالك به.

(٥) «سنن ابن ماجه» (٢٥٣/٣)، برقم (١٧٨٦)، كتاب الزكاة، باب: ما جاء في منع الزكاة. بلفظ: **«تأْتي الإِبِلُ التي لَم تُعط الْحق منْها تَطأُ صاحبها بِأَخْفَافها»**.

وأخرجه البخاري (١٠٦/٢) برقم (١٤٠٢) كتاب الزكاة، باب إثم مانع الزكاة. من حديث أبي هريرة به.

(٦) «سنن ابن ماجه» (٤٠٦/٥)، برقم (٣٩٠١) كتاب تعبير الرؤيا، باب: رؤية النبي صلى ا عليه وسلم.

وأخرجه البخاري (٣٣/١) برقم (١١٠) كتاب العلم، باب إثم من كذب على النبي، ومسلم (٣٦/١٥) برقم (٢٢٦٦) كتاب الرؤيا، باب قول النبي: من رآني، من حديث أبي هريرة به.

(٧) «سنن ابن ماجه» (٢٨٠/٤)، برقم (٢٧١٦)، كتاب الوصايا، باب: من مات ولم يوص، هل يتصدق عنه.

وأخرجه مسلم (١٢٠/١١) برقم (١٦٣٠) كتاب الوصية، باب وصول ثواب الصدقات إلى الميت، من حديث العلاء عن أبيه عن أبي هريرة.

ويه في «الْفتَن»: **«لا تَقُوم الساعةُ حتى يفيض المالُ وتَظْهر الْفتَن»**[1].

ويه في «أَبوابِ التسبِيح»: قَالَ الله تَعالَى: **«قَسمتُ الصلاةَ بيني وبين عبدي شَطْرين...»** الْحديثَ[2].

ويه في الزهد: **«الدنْيا سجن الْمؤْمن وجنةُ الْكافر»**[3].

ويه فيه: قَالَ تَعالَى: **«أَنَا أَغْنَى الشركاء عن الشرك...»** الْحديثَ[4].

ويه فيه: **«قَلْب الشيخ شاَب في [حب]**[5] **اثْنَتَين: في حب (الْجاه)**[6]**، وكَثْرة الْمال»**[7]. **الْمال»**[7].

ويه فيه: **«لو أَن لابن آدم واديين (من ذَهبٍ)**[8]**...»** الْحديثَ[9].

---

(١) «سنن ابن ماجه» (٥٠٩/٥)، برقم (٤٠٤٧) كتاب الفتن، باب: أشراط الساعة.
وأخرجه ابن حبان في «صحيحه» (٢٧/١٥-٢٨) برقم (٦٦٥١) من حديث أبي هريرة مطولا، وإسناده صحيح على شرط مسلم.

(٢) «سنن ابن ماجه» (٣٢٦/٥)، برقم (٣٧٨٤) كتاب الأدب، باب: ثواب القرآن.
وأخرجه مسلم (١٣٤/٤) برقم (٣٩٥) كتاب الصلاة، باب وجوب قراءة الفاتحة في كل ركعة، من حديث أبي هريرة به.

(٣) «سنن ابن ماجه» (٥٥٩/٥)، برقم (٤١١٣) كتاب الزهد، باب: مثل الدنيا.
وأخرجه مسلم (١٢٤/١٨) برقم (٢٩٥٦) وهو أول أحاديث كتاب الزهد والرقائق، من حديث أبي هريرة به.

(٤) «سنن ابن ماجه» (٦١٢/٥)، برقم (٤٢٠٢) كتاب الزهد، باب: الرياء والسمعة.
وأخرجه مسلم (١٥٦/١٨) برقم (٢٩٨٥) كتاب الزهد والرقائق، باب من أشرك في عمله غير ا ، من حديث أبي هريرة به.

(٥) الزيادة من سنن ابن ماجه.

(٦) في «سنن ابن ماجه» المطبوع: **«الحياة»**.

(٧) «سنن ابن ماجه» (٦٣٠/٥)، برقم (٤٢٣٣) كتاب الزهد، باب: الأمل والأجل.
وأخرجه البخاري (٨٩/٨) برقم (٦٤٢٠) كتاب الرقاق، باب من بلغ ستين سنة فقد أعذر ا إليه في العمر، ومسلم (١٩٤/٧) برقم (١٠٤٦) كتاب الزكاة، باب كراهة الحرص على الدنيا. من حديث أبي هريرة

(٨) في «سنن ابن ماجه» المطبوع: **«من مال»**.

(٩) «سنن ابن ماجه» (٦٣١/٥)، برقم (٤٢٣٥) كتاب الزهد، باب: الأمل والأجل.
وأخرجه البخاري (٩٣/٨) برقم (٦٤٣٦) كتاب الرقاق، باب ما يتقى من فتنة المال، ومسلم (١٩٧/٧) برقم (١٠٤٩) كتاب الزكاة، باب لو أن لابن آدم واديين، كلاهما من حديث ابن عباس مرفوعا به.

٢٠٧- قَالَ: حديثُ أَبِي جحيفَةَ رفَعه: «من (سن)[١] سنةً حسنَةً، (فَعملَ)[٢] بِها بعده، كَان له أَجره، ومثْلُ أُجورِهم، من غَيرِ أَن ينْقُص من أُجورِهم شَيئًا، ومن سن سنةً سيئَةً، فَعملَ بِها (من)[٣] بعده، كَان علَيه وزره، ومثْلُ أَوزارِهم، من غَيرِ أَن ينْقُص من أَوزارِهم شَيئًا».

انْفَرد بِه الْمصنفُ[٤].

---

(١) كلمة: **«سن»** زادها الناسخ في الحاشية، ولها علامة لحق في المتن.

(٢) في الأصل: **«عمل»**، والمثبت من سنن ابن ماجه المطبوع.

(٣) قوله: **«من»** ليس في سنن ابن ماجه.

(٤) «سنن ابن ماجه» (٢٠٢/١-٢٠٣)، برقم (٢٠٧) في المقدمة، باب: من سن سنة حسنة أو سيئة. قال: حدثنا محمد بن يحيى، ثنا أبو نعيم، ثنا أبو إسرائيل، عن الحكم، عن أبي جحيفة... فذكره.

رجال إسناد ابن ماجه:

- محمد بن يحيى: هو الذُهلي، ثقة حافظ جليل. «التقريب» ت (٦٣٨٧).

- أبو نعيم: هو الفضل بن دكين، ثقة ثبت. «التقريب» ت (٥٤٠١).

- أبو إسرائيل: هو إسماعيل بن خليفة العبسي، ذكر المزي في تهذيب الكمال (٧٧/٣) من مشايخه: الحكم بن عتيبة، ومن تلاميذه: أبو نعيم الفضل بن دكين.

قال عبد ا بن الإمام أحمد: «سألت أبي عن أبي إسرائيل الملائي، فقال: هو كذا، قلت: ما شأنه؟ قال: خالف الناس في أحاديث».

وقال إسحاق بن منصور عن يحيى بن معين: «صالح الحديث».

وقال معاوية بن صالح عن يحيى: «ضعيف».

وقال في موضع آخر: «أصحاب الحديث لا يكتبون حديثه».

وقال محمد بن المثنى: «ما سمعت عبد الرحمن حدث عنه شيئا قط».

وقال عمرو بن علي: «ليس من أهل الكذب».

وقال أيضا: «سألت عبد الرحمن عن حديث أبي إسرائيل فأبى أن يحدثني به، وقال: كان يشتم عثمان رضي ا عنه».

وقال البخاري: «تركه ابن مهدي، وكان يشتم عثمان». وقال أيضا: «يضعفه أبو الوليد».

وقال أبو زرعة: «صدوق إلا أن في رأيه غلوا».

وقال أبو حاتم: «حسن الحديث، جيد اللقاء، وله أغاليط، لا يحتج بحديثه، ويكتب حديثه، وهو سيئ الحفظ».

وقال ابن المبارك: «لقد من ا على المسلمين بسوء حفظ أبي إسرائيل».

وقال الجوزجاني: «مفتر زائغ». =

٢٠٨- حدثَنَا أَبو بكْرِ بن أَبِي شَيبةَ، حدثَنَا أَبو معاوِيةَ، عن لَيث، عن بشيرِ بنِ نَهيك، عن أَبِي هريرةَ رفعه: **«ما من داعٍ يدعو إِلى شَيء إِلاَ وقفَ يوم الْقيامة لازما لِدعوته، ما دعا إِليه، وإِن دعا رجلٌ رجلاً»**.

انْفَرد بِه الْمصنفُ أَيضا(١).

=وقال النسائي: «ليس بثقة»، وقال مرة: «ضعيف».

وقال العقيلي: «في حديثه وهم واضطراب، وله مع ذلك مذهب سوء».

وقال ابن عدي: «عامة ما يرويه يخالف الثقات، وهو في جملة من يكتب حديثه».

وقال الترمذي: «ليس بالقوي عند أصحاب الحديث».

وقال ابن سعد: «يقولون إنه صدوق».

وقال أبو داود: «لم يكن يكذب، حديثه ليس من حديث الشيعة، وليس فيه نكارة».

وقال الحافظ في «التقريب»: «صدوق سيئ الحفظ».

- الحكم: هو ابن عتيبة الكندي الكوفي، قال عنه الحافظ ابن حجر: ثقة ثبت فقيه ربما دلس. «التقريب» ت (١٤٥٣).

الحكم على الحديث:

قال البوصيري في «مصباح الزجاجة» (١٩٧/١-١٩٨) برقم (٧٥): «هذا إسناد ضعيف؛ لضعف إسماعيل بن خليفة أبو إسرائيل الملائي، وله شاهد في الصحيح من حديث جرير بن عبدا ».

قلت: والشاهد المذكور أخرجه مسلم (١٤٢/٧)، برقم (١٠١٧) في كتاب العلم، باب: من سن سنة حسنة أو سيئة ومن دعا إلى ضلالة، من حديث جرير، وبهذا يكون حسن لغيره.

(١) «سنن ابن ماجه» (٢٠٣/١)، برقم (٢٠٨)، في المقدمة، باب: من سن سنة حسنة أو سيئة.

رجال إسناد ابن ماجه:

- أبو بكر بن أبي شيبة، واسمه: عبد ا بن محمد بن أبي شيبة، إبراهيم بن عثمان الواسطي الأصل، الكوفي، ثقة حافظ، صاحب تصانيف، مات سنة (٢٣٥). «التقريب» ت (٣٥٧٥).

- أبو معاوية، محمد بن خازم، بالمعجمتين، الضرير، الكوفي، عمي وهو صغير، ثقة، أحفظ الناس لحديث الأعمش، وقد يهم في حديث غيره، مات سنة (١٩٥)، وقد رمي بالإرجاء. «التقريب» ت (٥٨٤١).

- ليث بن أبي سليم بن زنَيم، بالزاي والنون مصغر.

قال عبد ا بن أحمد عن أبيه: «مضطرب الحديث».

وقال أبو حاتم: «ليث أحب إلي من يزيد، كان أبرأ ساحة، وكان ضعيف الحديث».

وقال أبو حاتم وأبو زرعة: «ليث لا يشتغل به، هو مضطرب الحديث».

وقال أبو معمر القطيعي: «كان ابن عيينة يضعف ليث بن أبي سليم».

وقال أبو داود: وسألت يحيى عن ليث فقال: «لا بأس به». =

=وقال ابن عدي: «له أحاديث صالحة».
وقال الحاكم أبو أحمد: «ليس بالقوي عندهم».
وقال الحاكم أبو عبد ا : «مجمع على سوء حفظه».
وقال الجوزجاني: «يضعف حديثه».
واستشهد به البخاري في «الصحيح»، وأخرج له في «جزء رفع اليدين»، وروى له مسلم مقرونًا بأبي إسحاق الشيباني.
وقال الحافظ ابن حجر: «صدوق اختلط جدا، ولم يتميز حديثه فترك».
قلت: فالظاهر أنه ضعيف، إلا ما ثبت أنه حفظه.
مات سنة (١٤٨).
انظر: تهذيب الكمال (٢٧٩/٢٤) ت (٥٠١٧)، تهذيب التهذيب (٥٨٥/٤) ت (٦٦٩٠)، «التقريب» ت (٥٦٨٥).
- بشير بن نَهيك، بفتح النون وكسر الهاء وآخره كاف، السدوسي، ويقال: السلولي، أبو الشعثاء البصري، ثقة. «التقريب» ت (٧٢٦).
الحكم على الحديث:
إسناده ضعيف، لضعف ليث بن أبي سليم. قال البوصيري في «مصباح الزجاجة» (١٩٨/١) برقم (٧٦): «هذا إسناد ضعيف، ليث بن أبي سليم ضعفه الجمهور».
وفي إسناده اختلاف:
فقد رواه الترمذي (٣٦٤/٥)، برقم (٣٢٢٨)، كتاب التفسير، باب: ومن سورة الصافات، من طريق المعتمر بن سليمان، أخبرنا الليث بن أبي سليم، عن بشر، عن أنس... فذكره، وقال: «هذا حديث غريب».
ورواه الدارمي في «سننه» (١٤١/١)، برقم (٥١٦)، باب: من سن سنة حسنة أو سيئة، من طريق عبد السلام عن الليث به.
قلت: وبشر مجهول، كما قال الحافظ في «التقريب»، وقال الذهبي في «الكاشف»: عن أنس، وعنه ليث بن أبي سليم، لا شيء.
ورواه الحاكم (٤٦٧/٢)، برقم (٣٦١١) كتاب التفسير، تفسير سورة الصافات، من طريق الحسن بن أحمد التستري، حدثنا عبيد ا بن معاذ العنبري، حدثنا المعتمر بن سليمان، عن أبيه، عن أنس.. فذكره.
قال الحاكم: هكذا حدث به الحسن بن أحمد التستري عن عبيد ا بن معاذ عنه، ولو جاز لنا قبوله منه لكنا نصححه على شرط الشيخين، ولكنا نقول: إن صوابه: ما أخبرناه أبو زكريا العنبري، حدثنا محمد بن عبد السلام، حدثنا إسحاق بن إبراهيم، أنبأنا المعتمر بن سليمان قال: سمعت ليث بن أبي سليم يحدث عن بشر عن أنس بن مالك رضي ا عنه... فذكره.
قال الحاكم: «فقد بان برواية إمام عصره أبي يعقوب الحنظلي أن للحديث أصلا بإسناد ما».
قلت: والعلة نفسها جهالة بشر، مع اضطراب ليث بن أبي سليم في الرواية، فمرة روى الحديث=

قَالَ النووي في «شَرحِ مسلمٍ»[1] - في الْكَلامِ /علَى الْحديث الثابِت في **«الصحيحين»** (٢٣٩/أ)
مِن قَولِه صلى ا عليه وسلم: **«لاَ تُقْتَلُ نَفْس ظُلْما إلاَ كَان على ابنِ آدم الأول كفْلٌ منْها؛ لأنه كَان أولَ من سن الْقَتْلَ»**[2]:

«هذَا الْحديثُ من قَواعد الإِسلامِ، وهو (أن)[3] منِ ابتَدع شَيَئًا من الشر كَان عليه مثْلُ وزرِ كل منِ اقْتَدى بِه في ذَلِك إِلَى يومِ الْقيامة، ومثْلُه: منِ ابتَدع شَيَئًا من الْخَيرِ كَان لَه مثْلُ أَجرِ كُل من عملَ بِه إِلَى يومِ الْقيامة.

وهو موافقٌ لِلْحديث الصحيحِ: **«من سن سنةً حسنَةً... ومن سن سنةً سيئَةً»**[4].

والْحديث الصحيحِ: **«من دل علَى خَيرٍ فَلَه مثْلُ أَجرِ فَاعله»**[5].

والْحديث الصحيحِ: **«ما من داعٍ يدعو إِلَى هدى... وما من داعٍ يدعو إِلَى ضلالَة»**[6].

ويدل لِذَلِك منِ الْكتَابِ الْعزِيزِ قَولُه تَعالَى: ﴿وَالَّذِينَ يَقُولُونَ رَبَّنَا هَبْ لَنَا مِنْ أَزْوَاجِنَا وَذُرِّيَّاتِنَا قُرَّةَ أَعْيُنٍ وَاجْعَلْنَا لِلْمُتَّقِينَ إِمَامًا﴾[7].

وقَولُه تَعالَى: ﴿وَجَعَلْنَاهُمْ أَئِمَّةً يَهْدُونَ بِأَمْرِنَا﴾[8]».

* * *

=عن بشير بن نهيك عن أبي هريرة كما عند ابن ماجه، ومرة رواه عن بشر عن أنس كما عند الترمذي والحاكم، مما يدل على عدم ضبطه لهذه الرواية، وبالتالي ضعفها.

وقد قال البوصيري في «مصباح الزجاجة» (١٩٨/١) برقم (٧٦): «هذا إسناد ضعيف، ليث هو ابن أبي سليم، ضعفه الجمهور».

(١) «شرح صحيح مسلم» (١٦٦/١١).

(٢) رواه البخاري (١٣٣/٤)، برقم (٣٣٣٦) كتاب الأنبياء، باب: خلق آدم، ومسلم (٢٣٨/١١) برقم (١٦٧٧) كتاب القسامة والمحاربين والقصاص والديات، باب: بيان إثم من سن القتل، من حديث عبد ا بن مسعود رضي ا عنه.

(٣) كلمة: **«أن»** زادها الناسخ في الحاشية، ولها علامة لحق في المتن.

(٤) سبق تخريجه (ص٨٢).

(٥) رواه مسلم (٥٨/١٣)، برقم (١٨٩٣) كتاب الإمارة، باب: فضل إعانة الغازي في سبيل ا بمركوب وغيره، من حديث أبي مسعود الأنصاري رضي ا عنه.

(٦) سبق تخريجه (ص٩١).

(٧) سورة الفرقان، آية (٧٤).

(٨) سورة الأنبياء، آية (٧٣).

(١٥) بَابُ مَنْ أَحْيَا سُنَّةً قَدْ أُمِيتَتْ

٢٠٩، ٢١٠- حديثُ: كثيرِ بنِ عبد الله بنِ عمرِو بنِ عوف المزني: عن جده[1] مرفوعا: **«من أحيا سنةً من سنتي فعملَ بها الناس كان له مثْلُ أجرِ من عملَ بها لا ينْقُص من أجورِهم شيئًا، ومن ابتَدع بِدعةً فعملَ بها كان عليه أوزار من عملَ بها لا ينْقُص من (أوزار)[2] من عملَ بها شيئًا».**

رواه المصنفُ من طريقَين عنْه[3].

(١) كذا بالأصل، وإنما رواه كثير عن أبيه عن جده.

(٢) في الأصل: **«أوزارهم»**، وضرب على **«هم»**، وكتب فوقها **«لا»**.

(٣) «سنن ابن ماجه» (٢٠٣/١) برقم (٢٠٩) في المقدمة، باب: من أحيا سنة قد أميتت. قال: حدثنا أبو بكر بن أبي شيبة، قال: حدثنا زيد بن الحباب، وبرقم (٢١٠)، قال: حدثنا محمد بن يحيى، قال: حدثنا إسماعيل بن أبي أويس، كلاهما (زيد، وإسماعيل) عن كثير بن عبد ا بن عمرو به.

رجال طريقي إسناد ابن ماجه إلى كثير بن عبد ا :

الطريق الأول:

- أبو بكر بن أبي شيبة، سبقت ترجمته (ص٩٨). وهو ثقة حافظ.

- زيد بن الحباب، بضم المهملة وموحدتين، أبو الحسين العكْلي بضم المهملة وسكون الكاف.

قال ابن المديني والعجلي: ثقة.

وقال أبو حاتم: صدوق صالح.

وذكره ابن حبان في الثقات.

وقال ابن ماكولا: ثقة.

وقال ابن حجر: صدوق يخطئ في حديث الثوري، مات سنة (٢٣٠).

انظر: الجرح والتعديل (٥٦١/٣)، الثقات (٢٥٠/٨)، تهذيب التهذيب (٢٤٠/٢) ت (٢٤٩١)، «التقريب» ت (٢١٢٤).

الطريق الثاني:

- محمد بن يحيى بن عبد ا بن خالد بن فارس بن ذؤيب الذهلي النيسابوري، ثقة حافظ جليل، مات سنة (٢٥٨) على الصحيح، وله ست وثمانون سنة. «التقريب» ت (٦٣٨٧).

- إسماعيل بن أبي أويس: هو: إسماعيل بن عبد ا بن أويس بن مالك بن أبي عامر الأصبحي، أبو عبد ا المدني.

قال أبو حاتم: محله الصدق، وكان مغفلا. =

ورواه الترمذي في «الْعِلْمِ»[1] بِلَفْظ: أَن النبي صلى ا عليه وسلم قَالَ لِبِلَال بن الْحارِث: **«اعلَم»**. قَالَ: [ما][2] أَعلَم يا رسولَ الله؟ قَالَ: **«اعلَم يا بِلالُ»** قَالَ: [ما][3] أَعلَم يا رسولَ الله؟ قَالَ: **«إِنه من أَحيا سنةً قَد أُميتَتْ...»** إِلَى آخرِه.

=وقال النسائي: ضعيف.

وذكره ابن حبان في الثقات.

وقال ابن حجر: صدوق أخطأ في أحاديث من حفظه، مات سنة (٢٢٦).

انظر: الجرح والتعديل (١٨٠/٢)، الثقات (٣٩/٦)، تهذيب التهذيب (٢٥٥/١) ت (٥٦٨)، «التقريب» ت (٤٦٠).

- كثير بن عبد ا بن عمرو بن عوف المزني، المدني، ضعيف، أفرط من نسبه إلى الكذب، من السابعة. «التقريب» ت (٥٦١٧).

- عبد ا بن عمرو بن عوف بن زيد المزني، المدني، والد كثير، مقبول. «التقريب» ت (٣٥٠٣).

الحكم على الحديث:

إسناده ضعيف، لضعف كثير بن عبد ا المزني. كما قال الحافظ، وأما متن الحديث فإنه صحيح؛ لأن له شواهد كثيرة كما سبق، ولذلك حسنه الترمذي، كما سيأتي في الحاشية التالية.

(١) «جامع الترمذي» (٤٥/٥)، برقم (٢٦٧٧) باب: ما جاء في الأخذ بالسنة واجتناب البدعة، قال: حدثنا عبد ا بن عبد الرحمن، أخبرنا محمد بن عيينة، عن مروان بن معاوية عن كثير به. وقال الترمذي: «حسن».

رجال إسناد الترمذي:

- عبد ا بن عبد الرحمن بن الفضل بن بهرام السمرقندي، أبو محمد الدارمي، الحافظ، صاحب المسند، ثقة فاضل متقن، مات سنة (٢٥٥). «التقريب» ت (٣٤٣٤).

- محمد بن عيينة الفزاري المصيصي.

ذكره ابن حبان في الثقات.

وقال ابن حجر: مقبول، من العاشرة.

انظر: الثقات (٥٤/٩)، تهذيب التهذيب (٢٣٥/٥) ت (٧٣٣٥)، «التقريب» ت (٦٢١٢).

- مروان بن معاوية بن الحارث بن أسماء الفزاري، أبو عبد ا الكوفي، ثقة حافظ، وكان يدلس أسماء الشيوخ، مات سنة (١٩٣). «التقريب» ت (٦٥٧٥).

- كثير بن عبد ا ، سبقت ترجمته (ص١٠٢)، وهو ضعيف.

الحكم على الحديث:

إسناده ضعيف، لضعف كثير بن عبد ا المزني. كما قال الحافظ، ومتنه صحيح كما في الحاشية التي قبل هذه.

(٢) الزيادة من سنن الترمذي.

(٣) الزيادة من سنن الترمذي.

ثُم قَالَ: «وهذَا حديثٌ حسن».

وقَولُه: «حسن» معتَرض، فَإِن كثير بن عبد الله واه.

وقَالَ أَبو داود : /«كَذاب»[١]. (٢٣٩/ب)

وضرب (الإِمام)[٢] أحمد علَى حديثه في «المسنَد»، ولم يحدثْ بِه.

وروى الترمذي[٣] عن سعيد بنِ الْمسيبِ قَالَ: قَالَ أَنَس بن مالِك: قَالَ لِي رسولُ الله

(١) وقال أبو عبيد الآجري: «سئل أبو داود عن كثير بن عبد ا   المزني فقال: كان أحد الكذابين».

وقال أبو طالب: «سألت أحمد عنه فقال: منكر الحديث، وليس بشيء».

وقال أبو خيثمة: «قال لي أحمد بن حنبل: لا تحدث عنه شيئًا».

انظر: «تهذيب الكمال» (١٣٦/٢٤).

(٢) كُتبتْ كلمة: **«الإمام»** فوق كلمة: **«وضرب»**.

قال عبد ا   بن أحمد بن حنبل: «ضرب أبي على حديث كثير بن عبد ا   في «المسند»، ولم يحدثنا عنه». انظر: «العلل ومعرفة الرجال» (٢١١/٢).

(٣) «سنن الترمذي» (٤٦/٥) برقم (٢٦٧٨) كتاب العلم، باب: ما جاء في الأخذ بالسنة واجتناب البدع. قال: حدثنا مسلم بن حاتم الأنصاري البصري، حدثنا محمد بن عبد ا   الأنصاري، عن أبيه، عن علي بن زيد، عن سعيد بن المسيب به.

رجال إسناد الترمذي:

- مسلم بن حاتم الأنصاري، أبو حاتم البصري.

قال الترمذي وأبو القاسم الطبراني: كان ثقة.

وذكره ابن حبان في الثقات، وقال: ربما أخطأ.

وقال ابن حجر: صدوق ربما وهم.

انظر: الثقات (١٥٨/٩)، تهذيب التهذيب (٤٠٦/٥) ت (٧٨٠٦)، «التقريب» ت (٦٦٢٧).

- محمد بن عبد ا   بن المثنى بن عبد ا   بن أنس بن مالك الأنصاري، البصري، القاضي، ثقة، مات سنة (٢١٥). «التقريب» ت (٦٠٤٦).

- عبد ا   بن المثنى بن أنس بن مالك الأنصاري، أبو المثنى البصري.

قال ابن معين وأبو زرعة وأبو حاتم: صالح.

وقال النسائي: ليس بالقوي.

وذكره ابن حبان في الثقات، وقال: ربما أخطأ.

وقال العجلي: ثقة.

وقال الدارقطني: ثقة. وقال مرة: ضعيف.

وقال ابن حجر: صدوق كثير الغلط.

انظر: الجرح والتعديل (١٧٧/٥)، ثقات العجلي (٢٧٦)، ضعفاء العقيلي (٣٠٤/٢)، تهذيب التهذيب (٢٣٥/٣) ت (٤١٣٩)، «التقريب» ت (٣٥٧١). =

صلى ا عليه وسلم: **«يا بنَي إِن قَدرتَ أَن تُصبح وتُمسي لَيس في قَلْبِك غش (لأحد)**[1] **فَافْعلْ»**. ثُم قَالَ: **«يا بنَي، وذَلك من سنتي، ومن أَحيا سنتي فَقَد (أَحبني)**[2]**، ومن (أَحبني)**[3] **كَان معي في الْجنة»**. قَالَ: وفي الْحديث قصةٌ طَوِيلَةٌ.

قَالَ أَبو عيسى: «هذَا حديثٌ حسن غَرِيب من هذَا الْوجه، ولاَ يعرفُ لِسعيد بنِ الْمسيبِ عن أَنَسٍ رِوايةٌ إِلا هذَا الْحديثَ بِطُولِه».

قَالَ: «وذَاكَرتُ بِه محمد بن إِسماعيلَ فَلَم يعرِفْه، ولَم يعرِفْ لِسعيد بنِ الْمسيبِ عن أَنَسٍ[4] هذَا الْحديثَ، ولاَ غَيره، وماتَ أَنَس بن مالِك سنَةَ ثَلاَث وتسعين، وماتَ سعيد بن الْمسيبِ بعده بِسنَتَينِ، سنَةَ خَمسٍ وتسعين»[5].

* * *

=- علي بن زيد بن عبد ا بن زهير بن عبد ا بن جدعان بضم الجيم وسكون الدال، التيمي، البصري، أصله حجازي، وهو المعروف بعلي بن زيد جدعان، ينسب أبوه الى جد جده، ضعيف. مات سنة (١٣١). «التقريب» ت (٤٧٣٤).

- سعيد بن المسيب بن حزن بن أبي وهب.. القرشي المخزومي، أحد العلماء الأثبات، الفقهاء الكبار، قال ابن المديني: لا أعلم في التابعين أوسع علما منه، مات بعد التسعين، وقد ناهز الثمانين. «التقريب» ت (٢٣٩٦).

الحكم على الحديث:

إسناده ضعيف، لضعف علي بن زيد بن جدعان.

(١) في الأصل: **«عن أحد»** وضرب على **«عن»**، وكتب مقابلها في الحاشية: **«لا»**.

(٢) في الأصل: **«أحياني»** والصواب المثبت من «سنن الترمذي».

(٣) في الأصل: **«أحياني»** والصواب المثبت من «سنن الترمذي».

(٤) زاد هنا في الأصل: **«إلا»** وضرب عليها.

(٥) «سنن الترمذي» (٤٦/٥).

(١٦) بَابُ فَضْلِ مَنْ تَعَلَّمَ الْقُرْآنَ وَعَلَّمَهُ

قَالَ تَعالَى: ﴿شَهِدَ اللَّهُ أَنَّهُ لا إِلَهَ إِلا هُوَ وَالْمَلائِكَةُ وَأُولُو الْعِلْمِ قَائِمًا بِالْقِسْطِ﴾ [(١)]، فَقَرن اسم الْعلَماء بِاسمِ الْملائِكَة، كَما قَرن اسم ملائِكَته بِاسمه، وكَما وجب الفَضلُ لِلْملائِكَة بِما أَكْرمهم بِه، فَكَذَلِك يجِب الفَضلُ لِلْعلَماء بِما أَكْرمهم بِه.

وقالَ: ﴿إِنَّمَا يَخْشَى اللَّهَ مِنْ عِبَادِهِ الْعُلَمَاءُ﴾ [(٢)]، فَأَبان أَن خَشْيَته إِنما تَكُون بِالْعلْمِ.

وقالَ: ﴿هَلْ يَسْتَوِي الَّذِينَ يَعْلَمُونَ وَالَّذِينَ لا يَعْلَمُونَ﴾ [(٣)].

وقالَ لِرسولِ اللهِ صلى ا عليه وسلم: ﴿وَأَنْزَلَ اللَّهُ عَلَيْكَ الْكِتَابَ وَالْحِكْمَةَ وَعَلَّمَكَ مَا لَمْ تَكُنْ تَعْلَمُ وَكَانَ فَضْلُ اللَّهِ عَلَيْكَ عَظِيمًا﴾ [(٤)].

وقالَ: ﴿نَرْفَعُ دَرَجَاتٍ مَنْ نَشَاءُ﴾ [(٥)]، قالَ زيد بن أَسلَم[(٦)]: «بِالْعلْمِ»[(٧)].

وقالَ تَعالَى: ﴿يَرْفَعِ اللَّهُ الَّذِينَ آمَنُوا [مِنْكُمْ][(٨)] وَالَّذِينَ أُوتُوا الْعِلْمَ دَرَجَاتٍ﴾ [(٩)].

* * *

---

(١) سورة آل عمران، آية (١٨).

(٢) سورة فاطر، آية (٢٨).

(٣) سورة الزمر، آية (٩).

(٤) سورة النساء، آية (١١٣).

(٥) سورة الأنعام، آية (٨٣)، سورة يوسف، آية (٧٦).

(٦) هو: زيد بن أسلم العدوي، مولى عمر، أبو عبد ا ، ثقة عالم، وكان يرسل، مات سنة (١٣٦). «التقريب» ت (٢١١٧).

(٧) رواه أحمد في «المسند» (٦٣/١)، برقم (٤٤٩)، وعنه ابنه عبد ا في «العلل» (١٩٠/٢)، برقم (١٩٦٤) عن عبيد بن أبي قرة قال: «سمعت مالك بن أنس يقول: ﴿نَرْفَعُ دَرَجَاتٍ مَنْ نَشَاءُ﴾ قال: بالعلم، قلت: من حدثك؟ قال: زعم ذاك زيد بن أسلم». قلت: وعبيد بن أبي قُرة، ترجم له الذهبي في «تاريخ الإسلام» (١٥٥/١)، برقم (٢٦٩)، وذكر من مشايخه مالكًا، ومن تلاميذه أحمد بن حنبل، وذكر أن ابن معين قال: «ما به بأس». وأخرجه ابن عبد البر في «جامع بيان العلم وفضله» (٥٠١/١) برقم (١٠٦٩). وانظر: «سؤالات السلفي» (١٢٦/١).

(٨) سقطت من الأصل.

(٩) سورة المجادلة، آية (١١).

٢١١، ٢١٢ - قَالَ: حدثَنَا محمد بن بشارٍ، حدثَنَا يحيى بن سعيد الْقَطان، حدثَنَا شُعبةُ وسفْيان، عن علْقَمةَ بنِ مرثَد، عن سعد بنِ عبيدةَ، عن أَبِي عبد الرحمنِ السلَمي، عن عثْمان بنِ عفان مرفُوعا، /قَالَ شُعبةُ: **«خَيركُم»**، وقَالَ سفْيان: **«أَفْضلُكُم من تَعلم الْقُرآن وعلمه»**[1]. (٢٤٠/أ)

وفي رِواية: **«خياركُم»**[2]. (رواهـا)[3] الْبخَـارِي[4] والترمـذي فـي «فَضـائِل

---

(١) «سنن ابن ماجه» (٢٠٤/١-٢٠٥)، برقم (٢١١) في المقدمة، باب فضل من تعلم القرآن وعلمه.

رجال إسناد ابن ماجه:

- محمد بن بشار بن عثمان العبدي، البصري، أبو بكر **«بندار»**: ثقة، مات سنة (٢٥٢). «التقريب» ت (٥٧٥٤).

- يحيى بن سعيد بن فروخ - بفتح الفاء وتشديد الراء المضمومة وسكون الواو ثم معجمة، التميمي، أبو سعيد القطان البصري، ثقة متقن حافظ، إمام قدوة، مات سنة (١٩٨). «التقريب» ت (٧٥٥٧).

- شعبة بن الحجاج بن الورد، العتكي بفتح المهملة، أبو بسطام الواسطي، ثم البصري، ثقة حافظ متقن، كان الثوري يقول: هو أمير المؤمنين في الحديث، وهو أول من فتش بالعراق عن الرجال، وذب عن السنة، وكان عابدا، مات سنة (١٦٠). «التقريب» ت (٢٧٩٠).

- سفيان بن سعيد بن مسروق، الثوري، أبو عبد ا الكوفي، ثقة حافظ فقيه عابد إمام حجة، وكان ربما دلس، مات سنة (١٦١). «التقريب» ت (٢٤٤٥).

- علقمة بن مرثد، بفتح الميم وسكون الراء بعدها مثلثة، الحضرمي، أبو الحارث الكوفي، ثقة. «التقريب» ت (٤٦٨٢).

- سعد بن عبيدة السلمي، أبو حمزة الكوفي، ثقة، مات في ولاية عمر بن هبيرة على العراق. «التقريب» ت (٢٢٤٩).

- أبو عبد الرحمن السلمي، عبد ا بن حبيب - بفتح المهملة - ابن ربيعة بضم الراء وتشديد الياء مع كسرها، الكوفي المقرئ، مشهور بكنيته، ولأبيه صحبة، ثقة ثبت، مات بعد السبعين. «التقريب» ت (٣٢٧١).

الحكم على الحديث:

الإسناد رجاله رجال الصحيح. إلا أن إسناده فيه وهم من يحيى القطان، كما سيأتي نقله من «فتح الباري» لابن حجر في الصفحة التالية.

(٢) ستأتي هذه الرواية في الحديث التالي عند ابن ماجه أيضا.

(٣) في الأصل: **«رواه»**، والصواب المثبت.

(٤) «صحيح البخاري» (١٩٢/٦)، برقم (٥٠٢٧)، (٥٠٢٨) كتاب: فضائل القرآن، باب:**=**

القُرآن»[1]، وأبو داود في «الصلاة»[2]، إلا أن في البُخَاري: **«خَيـركُم مـن تَعلـم القُرآن أو علمه»**[3].

وعنْد الترمذي والمصنف بالواو لا بأو.

وقال الترمذي بعد روايته: «قالَ أبو عبد الرحمن: فَذَاك الذي أقْعدني مقْعدي هذَا[4]،

=خيركم من تعلم القرآن وعلمه.

قال الحافظ في الفتح (٦٩١/٨): «قوله : «عن سعد بن عبيدة» كذا يقول شعبة، يدخل بين علقمة بن مرثد وأبي عبد الرحمن سعد بن عبيدة.

وخالفه سفيان الثوري فقال: «عن علْقَمةَ عن أبي عبد الرحمن» ولم يذكر سعد بن عبيدةَ. وقد أطنَب الحافظ أبو العَلاء العَطار في كتابه «الهادي في القُرآن» في تخريج طرقه، فذكر ممن تابع شعبة ومن تابع سفْيان جمعا كثيرا.

وأخرجه أبو بكر بن أبي داود في أول «الشريعة» له، وأكثر من تخريج طرقه أيضا، ورجح الحفاظ رواية الثوري، وعدوا رواية شُعبة من المزيد في متصل الأسانيد.

وقال الترمذي: كأن رواية سفْيان أصح من رواية شُعبة.

وأما البُخَاري فأخرج الطريقين، فكأنه ترجح عنْده أنهما جميعا محفوظان، فيحمل على أن علْقَمة سمعه أولاً من سعد، ثم لقي أبا عبد الرحمن فحدثَه به، أو سمعه مع سعد من أبي عبد الرحمن فثَبتَه فيه سعد.

ويؤَيد ذلك ما في رواية سعد بن عبيدة من الزيادة الموقوفة، وهي قول أبي عبد الرحمن: فذَلك الذي أقعدني هذا المقْعد... وقد شَذتْ رواية عن الثوري بذكْر سعد بن عبيدة فيه:

قال الترمذي: حدثنا محمد بن بشار، حدثَنَا يحيى القَطان، حدثنا سفْيان وشُعبة، عن علْقَمة، عن سعد بن عبيدة به. [قلت: وهو نفس إسناد ابن ماجه أيضا].

وقال النسائي: أنْبأَنَا عبيد الله بن سعيد، حدثنا يحيى، عن شُعبة وسفْيان، أن علْقَمة حدثهما، عن سعد.

قال الترمذي: قال محمد بن بشار: أصحاب سفْيان لا يذْكُرون فيه سعد بن عبيدةَ، وهو الصحيح. انتهى. وهكذا حكم علي بن المديني على يحيى القَطان فيه بالْوهم.

وقال ابن عدي: جمع يحيى القَطان بين شُعبة وسفْيان، فالثوري لا يذكُر في إسناده سعد بن عبيدة. وهذا مما عد في خطأ يحيى القَطان علَى الثوري». انتهى من «فتح الباري».

(١) «سنن الترمذي» (١٧٨/٥) برقم (٢٩٠٧) أبواب: فضائل القرآن، باب: ما جاء فـي تعلـيم القرآن، وقال الترمذي: «هذا حديث حسن صحيح».

(٢) «سنن أبي داود» (٩٩/٢)، برقم (١٤٥٢)، كتاب الصلاة، باب: في ثواب قراءة القرآن.

(٣) قال الحافظ في «الفتح» (٧٦/٩): «قوله: **«خَيركُم من تَعلم القُرآن وعلمـه»**، كـذا للأكثـر وللسرخسي: **«أو علمه»**، وهي للتنويع لا للشك».

(٤) قال الحافظ في «الفتح» (٦٩٤/٨): «أي أن الحديث الذي حدث به عثمان في أفضلية من تعلم القرآن وعلمه: حمل أبا عبد الرحمن أن قعد يعلم الناس القرآن لتحصيل تلك الفضيلة».

وعلم الْقُرآن في زمانِ عثْمان حتى بلَغَ حجاج بن يوسفَ(١)»(٢).

- (ع) يحيى بن سعيد بنِ فَروخٍ الْقَطان(٣).

تَقَدمتْ تَرجمتُه مستوفَاةً، في بابِ: «تَعظيمِ حديث رسول الله صلى ا عليه وسلم»، في الْحديث الثامنِ(٤).

- (ع) علْقَمةُ بن مرثَد.

روى عنْه: أَبو حنيفةَ النعمان(٥).

وهو من أَوعية الْعلْمِ.

---

(١) هو: حجاج بن يوسف بن أبي عقيل الثقفي الأمير الشهير، الظالم المبير، وقع ذكره وكلامه في «الصحيحين» وغيرهما، وليس بأهل أن يروى عنه، ولي إمرة العراق عشرين سنة، ومات سنة خمس وتسعين. التقريب ت (١١٤٤).

(٢) انظر: «تحفة الأحوذي» (١٧٩/٨) فقد قال: «قوله: «قال أَبو عبد الرحمن: فذاك الذي أَقْعدني مقْعدي هذا» أَي هذا الحديث الذي حدثني به عثمان هو الذي أَجلَسني مجلسي هذا. يعني: هو الذي حملَني علَى جلُوسي مجلسي هذا لِلإِقْراء. «وعلم» أَي: أَبو عبد الرحمنِ «في زمانِ عثمان حتى بلَغَ الْحجاج» وفي رِواية البخارِي : «وأَقْرأَ أَبو عبد الرحمنِ في إِمرة عثمان حتى كان الْحجاج» قال الحافظُ: أَي: حتى ولي الْحجاج على العراق، قال: بين أَول خلافة عثمان وآخرِ ولاية الْحجاجِ اثنتانِ وسبعون سنة إِلا ثلاثة أَشهرٍ، وبين آخرِ خلافة عثمان وأَول ولاية الْحجاجِ العراق ثمانٍ وثلاثون سنة، ولم أَقفْ على تَعيينِ ابتداء إِقْراء أَبِي عبد الرحمنِ وآخرِه، فالله أَعلم بِمقدارِ ذلِك، ويعرفُ من الذي ذَكرته أَقْصى المدة وأَدناها. والقائِلُ: «وأَقْرأَ...» إِلَخْ، هو سعد بن عبيدةَ. انتهى كلام الحافظ». قلت: وقد نقله بتصرف.

(٣) انظر: «الطبقات الكبرى» لابن سعد (٢٩٣/٧)، و«الجرح والتعديل» (١٥٠/٩) ت (٦٢٤)، «طبقات الحفاظ» للذهبي (١٣١/١) ت (٢٦٨)، «تهذيب الكمال» (٣٢٩/٣١) ت (٦٨٣٤)، «تهذيب التهذيب» (١٩٠/١١) ت (٨٨٢٩).

(٤) «سنن ابن ماجه» (٥٦/١) برقم (١٩) قال: حدثنا أَبو بكرِ بن الْخَلاد الْباهلي، حدثنا يحيى بن سعيد، عن ابنِ عجلان، أَنْبأَنَا عون بن عبد الله، عن عبد الله بنِ مسعود قال: «إِذا حدثْتُكُم عن رسول الله صلى ا عليه وسلم فظُنوا بِرسول الله صلى ا عليه وسلم الذي هو أَهنَاه وأَهداه وأَتْقَاه».

(٥) هو: النعمان بن ثابت التيمي أبو حنيفة الكوفي الإمام، مولى بني تيم ا بن ثعلبة، فقيه أهل العراق، وقيل: إنه من أبناء فارس، ولد سنة (٨٠)، وتوفي سنة (١٥٠) ببغداد، روى له الترمذي والنسائي، قال ابن حجر: «فقيه مشهور»، وقال الذهبي: «الإمام، فقيه العراق، أفردت سيرته في مؤلف». التقريب ت (٧١٥٣)، الكاشف ت (٥٨٤٥).

ذَكَره ابن حبان في «الثقَات»[١].

روى لَه (الْجماعةُ)[٢].

- (ع) سعد بن عبيدةَ السلَمي، أَبو حمزةَ الْكُوفي.

روى عن: الْبراء بنِ عازِبٍ، (وعبد)[٣] الله بنِ عمر بنِ الْخَطَّابِ، وأَبِي عبدالرحمنِ السلَمي، وغَيرِهم. وعنْه: أُمم.

ثقَةٌ، روى لَه الْجماعةُ[٤].

- وأَبو عبد الرحمنِ، اسمه: عبد الله بن حبِيبِ بنِ ربِيعةَ، بِالتصغيرِ، الْكُوفي، الْقَارِئُ.

روى عن: جماعة من الصحابة.

كَان يقْرِئُ الْقُرآن بِالْكُوفَة [من][٥] خلاَفَة عثْمان إِلَى إِمرة الْحجاج[٦].

قَالَ أَبو إِسحاقَ السبِيعي: «أَقْرأَ الْقُرآن أَبو عبد الرحمنِ السلَمي بالْكُوفَة أَربعين سنَةً»[٧].

سنَةً»[٧].

وصام لِله ثَمانين (رمضان)[٨]، وكَان ضرِيرا.

---

(١) «الثقات» (٢٩٠/٧)، في طبقة أتباع التابعين، وسبقت ترجمته من «التقريب»، وانظر: «التاريخ الكبير» (٤١/٧) ت (١٨٠)، «الجرح والتعديل» (٤٠٦/٦) ت (٢٢٦٩)، «تهذيب الكمال» (٣٠٨/٢٠) ت (٤٠١٨)، «تهذيب التهذيب» (٢٤٦/٧) ت (٥٤٨١).

(٢) في الأصل: **«الجماعات»**، وكتب بدله في الحاشية: **«الجماعة»**.

(٣) في الأصل: **«وعبيد»**، والصواب المثبت، كما في مصادر الترجمة.

(٤) انظر: «تهذيب الكمال» (٢٩٠/٢٠) ت (٢٢٢٠)، «تهذيب التهذيب» (٤١٥/٣) ت (٢٦٤٢).

(٥) ليست بالأصل، وزدتها من مصادر الترجمة.

(٦) قال الحافظ في «الفتح» (٦٩٣/٨): «أي: حتى ولي الحجاج على العراق».

(٧) أخرجه أبو نعيم في «حلية الأولياء» (١٩٢/٤).

(٨) في الأصل: **«رمضانا»**. والصواب: **«رمضان»**، فإنه ممنوع من الصرف، للعلمية وزيادة الألف واللام.

وفي «حلية الأولياء» (١٩٢/٤): «عن عطاء بن السائب قال: ذهبنا نُرجي أبا عبد الرحمن السلمي عند موته، فقال: إني لأرجو ربي، وقد صمت له ثمانين رمضانا».

مقْرِئٌ، كُوفي، تَابِعي، ثقةٌ.

قَالَ عبد الْباقي بن قَانعٍ[1]: ماتَ سنَةَ خَمسٍ ومئَة (١٠٥)، وهو ابن تسعين سنَةً (٩٠)[2].

* * *

(١) هو: أبو الحسين عبد الباقي بن مرزوق بن واثق الأموي، مولاهم. قال الذهبي: الإمام الحافظ البارع الصدوق، صاحب كتاب معجم الصحابة. توفي سنة (٣٥١). انظر: سير أعلام النبلاء (٥٢٦/١٥) ت (٣٠٣)، تاريخ بغداد (٨٨/١١)، تذكرة الحفاظ (٨٨٣/٣).

(٢) انظر: «التاريخ الكبير» (٧٢/٥) ت (١٨٨)، «تاريخ بغداد» للخطيب (٤٣١/٩)، «الجرح والتعديل» (٣٧/٥) ت (١٦٤)، «تهذيب الكمال» (٤٠٨/١٤) ت (٣٢٢٢)، «تهذيب التهذيب» (١٦١/٥) ت (٣٧٩٦).

٢١٣- قَالَ: حدثَنَا أَزهر بن مروان، حدثَنَا الْحَارِثُ بن نَبهان، حدثَنَا (عاصم)[١] بن بهدلَةَ، عن مصعبِ بن سعد، عن أَبِيه قَالَ: قَالَ رسولُ الله صلى ا عليه وسلم: **«خياركُم من تَعلم الْقُرآن وعلمه»** قَالَ: (وأَخَذَنِي)[٢] بِيدي، فَأَقْعدنِي مقْعدي هذَا أُقْرِئُ[٣].

(١) في الأصل: **«عام»**، والتصويب من «سنن ابن ماجه» المطبوع.

(٢) في المطبوع من «سنن ابن ماجه» و«سنن الدارمي»: **«وأخذ»**.

(٣) «سنن ابن ماجه» (٢٠٥/١-٢٠٦) برقم (٢١٣) في المقدمة، باب في فضل من تعلم القرآن وعلمه.

رجال إسناد ابن ماجه:

- أزهر بن مروان الرقاشي: بتخفيف القاف، وشين معجمة، النواء، بنون وواو مثقلة، لقبه: فريخ، بالخاء المعجمة، صدوق، مات سنة (٢٤٣). «التقريب» ت (٣١٢).

وقال ابن حبان: «مستقيم الحديث».

وقال مسلمة الأندلسي: «ثقة».

وأخرج له الحاكم في «المستدرك».

انظر: تهذيب التهذيب (١٩٣/١) ت (٣٨٧).

- الحارث بن نبهان الجرمي: بفتح الجيم، أبو محمد البصري، متروك، مات بعد الستين. «التقريب» ت (١٠٥١).

- عاصم بن أبي النجود: قال ابن سعد في «الطبقات»: «كان ثقة إلا أنه كان كثير الخطأ في حديثه». ووثقه أحمد وابن معين والعجلي.

وقال يعقوب بن سفيان: «في حديثه اضطراب، وهو ثقة».

وقال أبو حاتم الرازي: «صالح».

وقال أيضا: «محله الصدق صالح الحديث، وليس محله أن يقال ثقة، ولم يكن بالحافظ».

وقال النسائي: «لم يكن فيه إلا سوء الحفظ».

وقد تكلم فيه ابن علية فقال: «كأن كل من اسمه عاصم سيئ الحفظ».

وقال الدارقطني: «في حفظه شيء».

وقال البزار: «لم يكن بالحافظ، ولا نعلم أحدا ترك حديثه على ذلك، وهو مشهور».

وقال حماد بن سلمة: «خلط عاصم في آخر عمره».

وقال الآجري: «سألت أبا داود عن عاصم، وعمرو بن مرة؟ فقال: عمرو فوقه».

وذكره ابن حبان في «الثقات».

وقال الحافظ ابن حجر: «صدوق له أوهام».

انظر: «تهذيب الكمال» (٤٧٣/١٣) ت (٣٠٠٢)، و«تهذيب التهذيب» (٣٥/٥) ت (٣٥٤٥)، و«التقريب» ت (٣٠٥٤). =

(٢٤٠/ب) /أيضا الْحديثُ الثاني: في بابِ: «الْقراءة في (صلاة)[1] الْفَجرِ يوم الْجمعة»، وهـو: أن النبي صلى ا عليه وسلم كـان يقْـرأُ فيهـا الم تَنْزِيلُ السـجدة، و هَلْ أَتَى عَلَى الْإِنْسَانِ [2].

الشَّرْحُ:

قَالَ في «شَرحِ مسلمٍ»[3]: «قَد يشْكلُ الْجمع بين هذَا الْحديث، وبين ما جاء في معنَاه في **«الصحيحين»** من حديث أَبِي هريرةَ، وأَبِي ذَر، وعبد الله بنِ مسعود من حيثُ إِنه جعلَ:

في حديث أبِي هريرةَ: أَن النبي صلى ا عليه وسلم سئِلَ: أَي الأَعمال أَفْضلُ؟ فَقَالَ: **«إِيمان بِالله، ثُم الْجِهاد، ثُم الْحج»**[4].

=- مصعب بن سعد بن أبي وقاص الزهري، أبو زرارة المدني، ثقة، أرسل عن عكرمة بن أبي جهل، مات سنة (١٠٣). «التقريب» ت (٦٦٨٨).

الحكم على الحديث:

إسناده ضعيف جدا؛ لأن الحارث بن نبهان متروك، كما قال الحافظ.

ورواه سعيد بن منصور في «سننه» (١٠٢/١) برقم (٢٠)، والدارمي (٤٣٧/٢) برقم (٣٣٤٢)، كتاب فضائل القرآن، باب خياركم من تعلم القرآن، وأبو يعلى (١٣٦/٢) برقم (٨١٤) عن الحارث بن نبهان فذكره.

وقال البوصيري في «مصباح الزجاجة» (١٩٩/١) برقم (٧٧): «هذا إسناد ضعيف؛ لضعف الحارث بن نبهان، رواه الدارمي عن المعلى بن راشد، عن الحارث بن نبهان به، والجملة الأولى في الصحيح من حديث عثمان». انتهى.

قلت: والجملة الأولى في «صحيح البخاري» (١٩٢/٦)، برقم (٥٠٢٧)، (٥٠٢٨) كتاب فضائل القرآن، باب خيركم من تعلم القرآن وعلمه.

(١) في الأصل: **«الصلاة»**، وضرب على الألف واللام.

(٢) أخرجه ابن ماجه (١١٦/٢) برقم (٨٢٢) كتاب إقامة الصلاة والسنة فيها، باب القراءة في صلاة الفجر يوم الجمعة. بإسناد حديث الباب، ومناسبة ذكر هذا الحديث هنا هو أنه بإسناد ابن ماجه السابق نفسه.

وأخرج هذا الحديث أيضا البخاري (٥/٢) برقم (٨٩١) كتاب الجمعة، باب ما يقرأ في صلاة الفجر يوم الجمعة، من حديث أبي هريرة رضي ا عنه، وأخرجه مسلم (٢٣٨/٦) برقم (٨٧٩) كتاب الجمعة، باب ما يقرأ في يوم الجمعة، من حديث ابن عباس رضي ا عنهما.

(٣) «شرح صحيح مسلم» للنووي (١٠٢/٢-١٠٤).

(٤) أخرجه البخاري (١٤/١) برقم (٢٦) كتاب الإيمان، باب من قال: إن الإيمان هو العمل،=

وفي حديث أبي ذر: **«الإيمان والجهاد»**[1].

وفي حديث ابن مسعود: **«الصلاةُ، ثم بر الوالدين، ثم الجهاد»**[2].

وفي حديث عبد الله بن عمرو: أي الإسلام خير؟ قال: **«تُطْعم الطعام، وتَقْرأُ السلام، على من عرفْتَ، ومن لم تعرفْ»**[3].

وفي حديث أبي موسى[4] وعبد الله بن عمرو[5]: أي الإسلام خير؟ قال: **«من سلم المسلمون من لسانه ويده»**.

وأمثَالُ هذَا في الصحيح كثيرةٌ.

واخْتَلفَ العلماء في الجمع (بينَها)[6]:

فذكر الإمام الجليلُ أبو عبد الله الحليمي الشافعي[7]، عن شيخه الإمامِ العلامة المتْقنِ أبي بكْرٍ القَفال الشاشي الكَبيرِ[8]، وهو غير القفال الصغيرِ المروزي المتكررِ في

=ومسلم (٩٥/٢) برقم (٨٣) كتاب الإيمان، باب كون الإيمان با أفضل الأعمال.

(١) أخرجه البخاري (١٤٤/٣) برقم (٢٥١٨) كتاب العتق، باب أي الرقاب أفضل، ومسلم (٩٦/٢) برقم (٨٤) كتاب الإيمان، باب كون الإيمان با أفضل الأعمال.

(٢) أخرجه البخاري (١٥٦/٩) برقم (٧٥٣٤) كتاب التوحيد، باب سمى النبي الصلاة عملا، ومسلم (٩٧/٢) برقم (٨٥) كتاب الإيمان، باب كون الإيمان با أفضل الأعمال.

(٣) أخرجه البخاري (١٢/١) برقم (١٢) كتاب الإيمان، باب إطعام الطعام من الإسلام، ومسلم (١٣/٢) برقم (٣٩) كتاب الإيمان، باب جامع أوصاف الإسلام.

(٤) أخرجه البخاري (١١/١) برقم (١١) كتاب الإيمان، باب أي الإسلام أفضل، ومسلم (١٥/٢) برقم (٤٢) كتاب الإيمان، باب بيان تفاضل الإسلام.

(٥) أخرجه البخاري (١٣/١) برقم (١٠) كتاب الإيمان، باب المسلم من سلم المسلمون من لسانه ويده، ومسلم (١٣/٢) برقم (٤٠) كتاب الإيمان، باب بيان تفاضل الإسلام.

(٦) في الأصل: **«بينهما»**، والمثبت هو الصواب كما في شرح النووي.

(٧) هو: أبو عبد ا الحسين بن الحسن بن محمد بن حليم البخاري الشافعي، ولد بجرجان سنة (٣٣٨)، له تصانيف مفيدة. أخذ عنه القفال وغيره، حدث عنه أبو عبد ا الحاكم، مع تقدمه ونبله، (ت٤٠٣).

انظر: «تذكرة الحفاظ» للذهبي (١٠٣٠/٣) ت (٩٥٨)، و«طبقات الشافعية» (١٧٨/١) ت (١٤٠)، و«تاريخ جرجان» للسهمي (١٩٨/١) ت (٢٨٦)، و«طبقات الحفاظ» للسيوطي (٤٠٨/١) ت (٩٢٣).

(٨) هو: محمد بن إسماعيل الإمام أبو بكر الشاشي الفقيه الشافعي المعروف بالقفال الكبير، كان إمام عصره بما وراء النهر، فقيها محدثًا مفسرا أصوليا لغويا شاعرا، لم يكن للشافعية بما وراء النهر=

كُتُبِ متأخرِي أَصحابِنَا (الْخُراسانيين)[1].

قَالَ الْحليمي: «وكَان الْقَفالُ أَعلَم من لَقيتُه من علَماء عصرِه.

أَنه جمع (بينَها)[2] بِوجهين:

أَحدهما:

أَن ذَلِك: اخْتلاَفُ جوابٍ (جرى)[3] علَى حسبِ اخْتلاَف الأَحوال والأَشْخَاص، فَإِنه قَد يقَالُ: خَير الأَشْياء كَذَا، ولاَ يراد أَنه خَير جميعِ الأَشْياء من جميعِ الْوجوه، وفي جميعِ الأَحوال والأَشْخَاص، بلْ في حالٍ دون حالٍ، أَو نَحوِ ذَلِك.

(واستَشْهد)[4] في ذَلِك بِأَخْبارٍ:

منْها: عنِ ابنِ عباسٍ /رضي ا عنهما أَن رسولَ الله صلى ا عليه وسلم قَالَ: (٢٤١/أ)

«حجةٌ لِمن لم يحج أَفْضلُ من أَربعين غَزوة، وغَزوةٌ لِمن حج أَفْضلُ من أَربعين حجة»[5].

=مثله في وقته. صنف في التفسير والأصول والفقه، سمع من ابن خزيمة وابن جرير وغيرهما.

وقال النووي: «القفال هذا هو الكبير يتكرر في الفقه خاصة».

روى عنه الحاكم وابن مندة والحليمي وجماعة. مولده سنة (٢٩١)، ووفاته سنة (٣٦٥).

انظر: «طبقات الشافعية» لأبي بكر بن قاضي شُهبة (١٤٨/١) ت (١٠٧)، «طبقات المفسرين» للسيوطي (١٠٩/١) ت (١٠٩)، «طبقات الفقهاء» للشيرازي (١٢٠/١).

(١) في الأصل: **«الخراساني»**، وكتب على آخرها بدله، وكتـب فـي الحاشـية: **«نيـين»**، أي: الخراسانيين.

(٢) في الأصل: **«بينهما»**، والمثبت هو الصواب كما في شرح النووي.

(٣) في الأصل: **«جرير»**، والمثبت هو الأنسب للسياق.

(٤) في الأصل: **«واستنهد»**، وكتب في الحاشية بدله: **«واستشهد»**.

(٥) لم أجده من حديث ابن عباس مسندا، وعزاه السيوطي في «الدر المنثور» (٥٩٦/١) للبزار عن ابن عباس، وكذلك المنذري في «الترغيب والترهيب» (١٨٨/٢) بلفظ: **«حجةٌ خَير من أَربعين غَزوة، وغَزوةٌ خَير من أَربعين حجة»** يقول: إذا حج الرجل حجة الإسلام فغزوة خير له من أربعين حجة، وحجة الإسلام خير له من أربعين غزوة.

وقال المنذري: «رواه البزار، ورواته ثقات معروفون. وعنبسة بن هبيرة وثقه ابن حبان ولم أقف فيه على جرح».

وأخرجه الطبراني في «الكبير» كما في «مجمع الزوائد» (٢٨١/٥)، وفي «الأوسط» (٢٨٠/٣) برقم (٣١٤٤)، والبيهقي في «السنن الكبرى» (٣٣٤/٤)، وفي «شعب الإيمان» (٢٥٠/٩) برقم (٤٢٢١)، والفاكهي في «أخبار مكة» (٣٨١/١) برقم (٣٠٨) من طريق عبد ا بن صالح، عن=

=يحيى بن أيوب، عن يحيى بن سعيد الأنصاري، عن عطاء بن يسار، عن عبد ا بن عمرو رضي ا عنهما قال: قال رسول ا صلى ا عليه وسلم: **«حجةٌ لِمن لم يحج خَير من عشْرِ غَزوات، وغَزوةٌ لِمن حج خَير من عشْرِ حججٍ»**.

قال البيهقي: كذا رواه يحيى بن أيوب عن يحيى بن سعيد بهذا الإسناد عنه. ورواه سفيان الثوري عن يحيى بن سعيد قال: أخبرني مخبر عن عطاء بن يسار عن عبد ا بن عمرو قال: «غَزوةٌ في الْبحرِ كعشْرِ غَزوات في الْبر، ومن أَجاز الْبحر فَكأَنما أَجاز الأودية كُلها، والْمائِد في السفينة كالْمتَشَحط في دمه» هكذا موقوفًا.

وقال ابن حبان في «المجروحين» (٤١/٢): سمعت عمر بن محمد يقول: سمعت محمد بن عيسى، سمعت زياد بن أيوب يقول: نهاني أحمد بن حنبل أن أروي حديث عبد ا بن صالح.

قال أبو حاتم: وقد روى عبد ا بن صالح عن يحيى بن أيوب عن يحيى بن سعيد الأنصاري عن عطاء بن يسار عن عبد ا بن عمرو بن العاص قال: قال رسول ا صلى ا عليه وسلم... فذكره.

وقال الطبراني في «الأوسط»: «لم يرو هذا الحديث عن يحيى بن سعيد إلا يحيى بن أيوب».

رجال السند:

- عبد ا بن صالح بن محمد بن مسلم الجهني، أبو صالح المصري، كاتب الليث، صدوق كثير الغلط، ثبت في كتابه، وكانت فيه غفلة.

قال أبو أحمد بن عدي: «يروي عن يحيى بن أيوب صدرا صالحا».

وقال ابن حبان في المجروحين: «منكر الحديث جدا».

انظر: «تهذيب الكمال» (١٠٧/١٥)، تهذيب التهذيب (١٥٩/٣) ت (٣٩٢٨)، «التقريب» ت (٣٣٨٨).

- يحيى بن أيوب، هو الغافقي.

قال الإمام أحمد: «سيئ الحفظ».

وقال أبو حاتم: «محله الصدق، يكتب حديثه ولا يحتج به».

وقال النسائي: «ليس بالقوي». وقال أيضا: «ليس به بأس».

وقال يحيى بن معين: «صالح». وقال أيضا: «ثقة».

وقال أبو داود: «هو صالح».

وذكره ابن حبان في «الثقات».

وقال ابن سعد: «منكر الحديث».

وقال الدارقطني: «في بعض حديثه اضطراب».

وقال الترمذي عن البخاري: «ثقة».

وقال إبراهيم الحربي: «ثقة».

وقال أبو أحمد الحاكم: «إذا حدث من حفظه يخطئ، وما حدث من كتاب فليس به بأس».

وذكره العقيلي في «الضعفاء». =

الوجه الثاني:

أنه يجوز أن يكون المراد: «من أَفْضل الأعمال» كذَا، أو: «من خَيرِها»، أو: «من خَيرِكُم» من فَعلَ كذَا، وحذفَتْ «من» وهي مرادةٌ، كما يقَالُ: فُلَان أَعقَلُ الناس وأَفْضلهم، ويراد أنه: من أعقَلهم وأفْضلهم.

ومن ذَلِك قَولُ الرسول صلى ا عليه وسلم: **«خَيركُم خَيركُم لأهله»**[1]، ومعلُوم أنه

=وقال ابن عدي: «ولا أرى في حديثه إذا روى عن ثقة حديثًا منكرا، وهو عندي صدوق، لا بأس به».

وقال الحافظ في التقريب: «صدوق ربما أخطأ».

انظر: «تهذيب الكمال» (٢٣٣/٣١) ت (٦٧٩٢)، و«تهذيب التهذيب» (١١٧/٦) ت (٨٧٨٤)، و«التقريب» ت (٧٥١١).

- يحيى بن سعيد بن قيس الأنصاري المدني، أبو سعيد القاضي، ثقة ثبت، مات سنة (١٤٤) أو بعدها. «التقريب» ت (٧٥٥٩).

- عطاء بن يسار الهلالي، أبو محمد المدني، مولى ميمونة، ثقة فاضل، صاحب مواعظ وعبادة من صغار الثانية، مات سنة (٩٤) وقيل: بعد ذلك. «التقريب» ت (٤٦٠٥).

الحكم على الحديث:

إسناده ضعيف: فقد نهى الإمام أحمد عن كتابة حديث عبد ا بن صالح، وبين ابن حبان في «المجروحين» أنه أراد هذا الحديث، وذكره بإسناد عبد ا بن صالح عن يحيى بن أيوب، ويحيى بن أيوب أقل أحواله أنه لا يحتج به إذا انفرد، ولم يتابعه على هذا الحديث أحد، بل خالفه الثوري، فرواه عن يحيى بن سعيد الأنصاري قال: أخبرني مخبر عن عطاء بن يسار عن عبد ا بن عمرو موقوفًا. وفي الإسناد راو مبهم، وهو من أنواع الضعيف. كما أنه جاء بعطاء بن يسار بدلا من سعيد بن يسار. فالإسناد إذًا ضعيف مرفوعا وموقوفًا.

وسعيد بن يسار كنيته أبو الحباب بضم المهملة وموحدتين، المدني، ثقة متقن، مات سنة (١١٧)، وقيل: قبلها بسنة. «التقريب» ت (٢٤٢٣)

(١) أخرجه الدارمي (٢١٢/٢) برقم (٢٢٦٠)، كتاب النكاح، باب في حسـن معاشـرة النسـاء، والترمذي (٧٠٩/٥) برقم (٣٨٩٥)، والطبري في «تهذيب الآثار» بـرقم (٦٧٩)، وابـن حبـان (٤٨٤/٩) برقم (٤١٧٧-إحسان)، والبيهقي في «السنن الكبرى» (٤٦٨/٧) برقم (١٥٤٧٧)، وفي «شعب الإيمان» برقم (٨٤٦١) عن محمد بن يوسف الفريابي، حدثنا سفيان، عن هشام بن عروة، عن أبيه عن عائشة مرفوعا.

رجال السند:

- محمد بن يوسف بن واقد بن عثمان الضبي الفريابي، ثقة فاضل، يقال: أخطأ في شيء من حديث سفيان، وهو مقدم فيه مع ذلك عندهم على عبد الرزاق، مات سنة (٢١٢). «التقريب» ت (٦٤١٥). =

لا يصير بِذَلِك خَير الناس مطْلَقًا.

ومن ذَلِك قَولُهم: «أَزهد (الناسِ)[1] في الْعالِمِ (أَهلُه)[2]»، وقَد يوجد في غَيرِهم من هو أَزهد منْهم فيه، هذَا (كَلام)[3] الْقَفال رحمه الله.

وعلَى الْوجه الثاني يكُون الإِيمان أَفْضلَها مطْلَقًا، والْباقياتُ (متَساوِيةٌ)[4]، في كَونها من أَفْضل الأَعمال أَوِ الأَحوال، ثُم يعرفُ فَضلُ بعضها علَى بعضٍ بِدلائِلَ تَدل علَيها، وتَخْتَلفُ بِاخْتلاف الأَحوال والأَشْخَاص.

فَإِن قيلَ: فَقَد جاء في بعضِ الروايات: «أَفْضلُها كَذَا ثُم كَذَا»، بِحرف «ثُم»، وهي موضوعةٌ لِلترتيبِ؟

فَالْجواب: أَن «ثُم» هنَا لِلترتيبِ في الذكْرِ، كَما قَالَ الله تَعالَى: ﴿وَمَا أَدْرَاكَ مَا الْعَقَبَةُ فَكُّ رَقَبَةٍ أَوْ إِطْعَامٌ فِي يَوْمٍ ذِي مَسْغَبَةٍ يَتِيمًا ذَا مَقْرَبَةٍ أَوْ مِسْكِينًا ذَا مَتْرَبَةٍ ثُمَّ كَانَ مِنَ الَّذِينَ آمَنُوا﴾[5]، ومعلُوم

=- سفيان هو الثوري، وسبقت ترجمته (ص١٠٦)، وهو ثقة حافظ.

- هشام بن عروة بن الزبير بن العوام الأسدي، ثقة فقيه، ربما دلّس، مات سنة (١٤٥)، وقيل: (١٤٦). «التقريب» ت (٧٣٠٢).

- عروة بن الزبير بن العوام الأسدي، ثقة فقيه مشهور، مات سنة (٢٩٤). «التقريب» ت (٤٥٦١).

الحكم على الحديث:

إسناده صحيح، من حديث الثوري متصلا مرفوعا، إلا أن الترمذي قال: «هذا حديث حسن صحيح غريب من حديث الثوري، ما أقل من رواه عن الثوري، وروي هذا عن هشام بن عروة عن أبيه عن النبي صلى ا عليه وسلم مرسلا».

قلت: وقد تابع الثوري على الرواية المتصلة روح بن القاسم عند الطبراني في «الأوسط» (١٨٧/٦) برقم (٦١٦٣).

وروح ثقة حافظ، كما قال الحافظ في «التقريب» ت (١٩٧٠).

وتابعه أيضا: محمد بن عبد الرحمن الطفاوي عند الطبري في «تهذيب الآثار» (٤٠٨/١) برقم (٤٧٨).

والطفاوي: صدوق يهم كما في «التقريب» ت (٦٠٨٧).

وبهاتين المتابعتين تصح الرواية، وا أعلم.

(١) في الأصل: **«الدنيا»**، وكتب في الحاشية بدله: **«الناس»**.

(٢) في شرح النووي: **«جيرانه»**.

(٣) في الأصل: **«كلم»**، وكتب في الحاشية بدله: **«كلام»**.

(٤) في الأصل: **«متساويات»**، وكتب في الحاشية بدله: **«متساوية»**.

(٥) سورة البلد، الآيات (١٢-١٧).

أنه ليس [المراد][1] هنَا الترتيب في الفعل.

وكما قالَ تعالَى: ﴿قُلْ تَعَالَوْا أَتْلُ مَا حَرَّمَ (رَبُّكُمْ)[2] عَلَيْكُمْ أَلَّا تُشْرِكُوا بِهِ شَيْئًا وَبِالْوَالِدَيْنِ إِحْسَانًا وَلَا تَقْتُلُوا﴾ إلَى قولِه: ﴿ثُمَّ آتَيْنَا مُوسَى الْكِتَابَ﴾[3].

وقولُه تعالَى: ﴿وَلَقَدْ خَلَقْنَاكُمْ ثُمَّ صَوَّرْنَاكُمْ ثُمَّ قُلْنَا لِلْمَلَائِكَةِ اسْجُدُوا لِآدَمَ﴾[4].

ونظَائِر /ذَلِك كثيرةٌ. (٢٤١/ب)

وأنْشَدوا في ذَلِك:

قُلْ لِمن ســاد ثُم (ساد)[5] أبوه ... ثُم قد ســاد قبلَ ذَلِك جده[6]

وذَكَر القَاضي (عياض)[7] في الجمع بينَهما[8] وجهينِ[9]:

أحدهما: نَحو الأول من الوجهينِ اللذَينِ حكيناهما.

قالَ: قيلَ: اختَلَفَ الجواب باختْلاف الأحوال، فأعلَم كُل قومٍ بما (بِهِم)[10] حاجةٌ إليه، أو بما [لَم][11] يكْملُوه بعد من دعائِمِ الإسلامِ، ولاَ (بلَغَهم)[12] علْمه.

والثاني: أنه قدم الجِهاد علَى الحج؛ لأنه كان أولَ الإسلامِ، ومحاربة أعدائِه، والجد في إظْهارِه.

وذَكَر صاحب «التحريرِ»[13] هذَا الوجه الثاني، ووجها آخَر: أن «ثُم» لاَ تَقْتَضي

---

(١) ليست في الأصل، وزدتها من شرح النووي.

(٢) كتبها الناسخ في الحاشية.

(٣) سورة الأنعام، آية (١٥١-١٥٤).

(٤) سورة الأعراف، آية (١١).

(٥) كتبها الناسخ في الحاشية، ولها علامة لحق في المتن.

(٦) انظر: «خزانة الأدب» (٤٢/١١)، وهو أول أبيات سبعة لأبي نُواس الحسن بن هانئ، مدح بها العباس بن عبد ا بن أبي جعفر.

(٧) في الأصل: **«العياض»**.

(٨) كذا في الأصل، وشرح النووي.

(٩) اكمال المعلم، و«شرح النووي على صحيح مسلم» (١٠٣/٢-١٠٤).

(١٠) كأنها في الأصل: **«هم»**، وهي غير واضحة، والمثبت من شرح النووي.

(١١) سقطت من الأصل، واستدركتها من شرح النووي.

(١٢) في الأصل: **«يبلغهم»**، والتصويب من شرح النووي على مسلم.

(١٣) هو: الإمام أبو عبد الله محمد بن إسماعيل بن محمد بن الفَضل التميمي الأصبهاني الشافعي رحمه الله، وكتابه «التحرير في شَرح صحيح مسلم» .

ترتيبا. وهذا قولٌ شاذ عند أهل العربية والأصول.

ثُم قال صاحب «التحرير»: «الصحيح أنه محمولٌ على الجِهاد في وقت الزحف المُلجئ، والنفير العام، فإنه حينئذ يجِب الجِهاد على الجميع، وإذا كان (هكذا)[1] فالجِهاد أولى (بالتحريض)[2] والتقديم من الحج، لِما في الجِهاد من المصلحة العامة لِلمسلمين، مع أنه متعين متضيقٌ في هذا الحال بِخلاف الحج، والله أعلم»[3].

* * *

(١) غير واضحة بالأصل، وكتب بدله في الحاشية: **«هكذا»**.

(٢) في الأصل: **«بالتحرض»**، والتصويب من «شرح النووي على صحيح مسلم».

(٣) انتهى الكلام من «شرح النووي على صحيح مسلم» (٢/١٠٢-١٠٤).

٢١٤- قَالَ: حديثُ أَبِي موسى الأشْعري: **«مثَلُ المُؤْمِن الذي يقْرأُ القُرآن كمثَل الأتْرجة، طَعمها طيب، وريحها طيب. ومثَلُ المُؤْمِن الذي لا يقْرأُ القُرآن كمثَل التمرة، طَعمها طيب، ولا ريح لها. ومثَلُ المنَافق الذي يقْرأُ القُرآن كمثَل الريحانَة، ريحها طيب، وطَعمها مر. ومثَلُ المنَافق الذي لا يقْرأُ القُرآن كمثَل الحنْظَلة، طَعمها مر، ولا ريح لها»**[1].

أَخْرجه (خ) في «التوحيد»[2]، ومسلم في «الصلاة»[3]، وأَبو داود في «الأدبِ»[4]، والترمذي في «الأَمثَال»[5]، والنسائِي في «الْوليمة»[6].

---

(١) ابن ماجه (٢٠٦/١) برقم (٢١٤) في المقدمة، باب فضل من تعلم القرآن وعلمه، قال: حدثنا محمد بن بشار، ومحمد بن المثنى، قالا: حدثنا يحيى بن سعيد، عن شعبة، عن قتادة، عن أنس بن مالك، عن أبي موسى الأشعري... فذكره مرفوعا.

رجال إسناد ابن ماجه:

- محمد بن بشار، سبقت ترجمته (ص١٠٦)، وهو ثقة.
- محمد بن المثنى بن عبيد العنَزي، أبو موسى البصري، المعروف بالزمن، مشهور بكنيته وباسمه، ثقة ثبت، وكان هو وبندار فَرسي رِهانٍ، وماتا في سنة واحدة. «التقريب» ت (٦٢٦٤).
- يحيى بن سعيد، هو القطان، سبقت ترجمته (ص١٠٦)، وهو ثقة متقن.
- شعبة، سبقت ترجمته (ص١٠٦)، وهو ثقة حافظ.
- قتادة بن دعامة بن قتادة السدوسي، أبو الخَطاب البصري، ثقة ثبت، يقال: ولد أكمه، مات سنة بضع عشرة ومئة. «التقريب» ت (٥٥١٨).
- أنس بن مالك، هو الصحابي المعروف.

الحكم على الحديث:

إسناده صحيح، والحديث متفق عليه.

(٢) البخاري (١٦٢/٩) برقم (٧٥٦٠)، كتاب التوحيد، باب قراءة الفاجر والمنافق وأصواتهم وتلاوتهم لا تجاوز حناجرهم.

(٣) مسلم (١٢٠/٦) برقم (٧٩٧) كتاب صلاة المسافرين وقصرها، باب فضيلة حافظ القرآن.

(٤) أبو داود (١٠٧/٥) برقم (٤٨٢٩) كتاب الأدب، باب من يؤمر أن يجالس. من حديث أنس.

(٥) الترمذي (١٥٠/٥) برقم (٢٨٦٥) كتاب الأمثال، باب ما جاء في مثل المؤمن القارئ للقرآن وغير القارئ.

(٦) كذا بالأصل **«الوليمة»**، والحديث أخرجه النسائي في «المجتبى» (١٢٤/٨) برقم (٥٠٣٨) كتاب الإيمان وشرائعه، باب مثل الذي يقرأ القرآن من مؤمن ومنافق، وفي «الكبرى» (١٦٨/٤) برقم (٦٧٣٣) أبواب الأطعمة، قسم المأكول إذا قل.

هذَا الْحديثُ: فيه فَضيلَةُ حافظ الْقُرآنِ، واستحبابِ ضربِ الأمثَال لإِيضاحِ الْمقَاصد.

وقَولُه صلى ا عليه وسلم: **«مثَلُ الْمؤْمنِ الذي يقْرأُ الْقُرآن...»** إِلى آخرِه: ضرب (٢٤٢/أ) النبي صلى ا عليه وسلم الْمثَلَ لِلْمؤْمنِ بِالأُتْرجة لِطيبِ طَعمها وريحها، عبارةٌ عن طيبِ الظاهرِ بِالذكْرِ، والْباطنِ بِالاعتقَاد.

وضرب لِلْمنَافق مثَلاً بِالريحانَة؛ لأَن ظَاهره طَيب الريح، وإِذَا اخْتَبرتَ باطنَه وجدتَه مرا.

وضرب الْمثَلَ لِلْكَافرِ بِالْحنْظَلَة، لِخُبث ظَاهرِه وباطنه.

وقَالَ عبد الله بن عمرِو بنِ الْعاصِ: «حفظْتُ من رسول ا صلى ا عليه وسلم أَلْفَ مثَلٍ»(١).

---

(١) أخرجه ابن عساكر في «تاريخ دمشق» (٢٥٧/٣١) من طريق أبي يعلى الموصـلي: نبأنـا كامل بن طلحة، نا ابن لهيعة، عن يزيد بن عمرو، عن شفي، عن عبد ا بن عمرو... فذكره.

وأخرجه الرامهرمزي في «أمثال الحديث» برقم (١) من طريق ابن لهيعة به.

رجال إسناد أبي يعلى:

- كامل بن طلحة، هو الجحدري أبو يحيى البصري، قال الحافظ: «لا بأس به». «التقريب» ت (٥٦٠٣).

قال العقيلي عن أحمد بن أصرم: «سمعت أحمد سئل عن كامل فقال: كان مقارب الحديث».

وقال الآجري: «سألت أبا داود عن كامل فقال: رميت بكتبه».

وقال الميموني: «سألت أبا عبد ا عنه فقال: هو عندي ثقة».

وقال الدوري عن ابن معين: «ليس بشيء».

وقال ابن أبي حاتم: «سألت أبي عنه فقال: لا بأس به ما كان له عيب إلا أن يحدث في المسجد الجامع».

وقال الدارقطني: «ثقة».

وذكره ابن حبان في الثقات.

انظر: «تهذيب الكمال» (٩٥/٢٤) ت (٤٩٣٣)، و«تهذيب التهذيب» (٥٥١/٤) ت (٦٥٩٠).

- عبد ا بن لَهيعةَ، أبو عبد الرحمن الحضرمي الفقيه، قاضي مصر، قال أبو داود: «سمعت أحمد يقول: من كان مثل ابن لهيعة بمصر في كثرة حديثه وإتقانه وضبطه». وقال الذهبي: «العمل على تضعيف حديثه». (ت١٧٤). «الكاشف» (٥٩٠/١) ت (٢٩٣٤).

وقال الحافظ في «التقريب» ت (٣٥٦٣): «صدوق، خلط بعد احتراق كتبه، ورواية ابن المبارك وابن وهب عنه أعدل من غيرهما، وله في مسلم بعض شيء مقرون».

- يزيد بن عمرو، هو المعافري المصري، قال الحافظ: صدوق. «التقريب» ت (٧٧٥٨).

- شُفَي - بالفاء مصغرا - ابن ماتع، بمثناة، الأصبحي، ثقة. «التقريب» ت (٢٨١٣). =

ولِذَلِكَ جمعَ أَبو أَحمد الْحسن بن عبد الله بنِ سعيد الْعسكَرِي(١) في كتَابِه «الْحكَم من الأَمثَال»(٢) من كلَامِ النبِي صلى ا عليه وسلم أَلْفَ مثَلٍ.

وروى الطبراني عن حبِيبِ بنِ عبد الله بنِ أَبِي كَبشَةَ، عن أَبِيه، عن جده، قَالَ: «كَان النبِي صلى ا عليه وسلم يعجِبه النظَر في الأُتْرجة والْحمامِ الأَحمرِ»(٣).

=الحكم على الحديث:

إسناده ضعيف؛ لضعف ابن لَهيعة، كما بينت ذلك في ترجمته.

وأخرجه أحمد في المسند (٢٠٣/٤) برقم (١٧٨٣٩) قال: حدثَنَا إِسحاقُ بن عيسى قَالَ: حدثَني ابن لَهِيعةَ، عن أَبِي قَبِيلٍ، عن عمرِو بنِ الْعاصِ قَالَ: عقَلْتُ عن رسول الله صلى ا عليه وسلم أَلْفَ مثَلٍ.

قال الهيثمي في «المجمع» (٢٦٤/٨): «رواه أحمد وإسناده حسن».

قلت: بل ضعيف لضعف ابن لهيعة كما بينا، وأبو قبيل هو حيي بن هانئ، قال الحافظ: «صدوق يهم»، ولعل هذا الحديث من أوهامه.

(١) هو: الحسن بن عبد ا بن سعيد بن زيد بن حكيم العسكري، أبو أحمد اللغوي، كان من الأئمة المذكورين بالتصرف في أنواع الفنون والتبحر في فنون الفهوم، ومن المشهورين بجودة التأليف، وحسن التصنيف، ومن مصنفاته: صناعة الشعر، والحكم والأمثال، وراحة الأرواح، والزواجر والمواعظ، وتصحيح الوجوه والنظائر. مولده سنة (٢٩٣)، ووفاته سنة (٣٨٢).

انظر: «معجم الأدباء» لياقوت الحموي (٥٤٨/٢) ت (٣١٨)، «الأنساب» للسمعاني (١٩٣/٤)، «معجم المطبوعات» (١٣٢٧/٢).

(٢) واسمه: «جمهرة الأمثال»، كما في «معجم المطبوعات» (١٣٢٨/٢).

(٣) رواه الطبراني في «المعجم الكبير» (٣٣٩/٢٢) برقم (٨٥٠) قال: حدثنا الحسن بن السميدع الأنطاكي، حدثنا موسى بن أيوب النصيبي، حدثنا بقية بن الوليد، عن أبي سفيان الأنماري، عن حبيب بن عبد ا بن أبي كبشة الأنماري به.

رجال إسناد الطبراني:

- الحسن بن السميدع بن إبراهيم أبو بكر البجلي، من أهل أنطاكيا، قدم بغداد وحدث بها، وذكر الخطيب من مشايخه موسى بن أيوب النصيبي، وقال عنه: «وكان ثقة». انظر: «تاريخ بغداد» (٥١/٨) ت (٤١١١).

- موسى بن أيوب بن عيسى النصيبي أبو عمران الأنطاكي، صدوق. «التقريب» ت (٦٩٤٧).

وقال أبو حاتم: «صدوق».

وقال العجلي: «ثقة».

وذكره ابن حبان في «الثقات». =

=انظر: «تهذيب الكمال» (٣٣/٢٩) ت (٦٢٣٩)، «تهذيب التهذيب» (٥٤١/٥) ت (٨١٧٠).

- بقية بن الوليد بن صائد بن كعب الكلاعي، أبو يحمد، صدوق كثير التدليس عن الضعفاء، مات سنة (١٩٧). «التقريب» ت (٧٣٤).

وقال ابن المبارك: «كان صدوقًا، ولكنه كان يكتب عمن أقبل وأدبر».

وقال ابن عيينة: «لا تسمعوا من بقية ما كان في سنة واسمعوا منه ما كان في ثواب وغيره».

وقال ابن معين: «كان شعبة مبجلا لبقية».

وقال عبدا بن أحمد: «سئل أبي عن بقية وإسماعيل، فقال: بقية أحب إلي وإذا حدث عن قوم ليسوا بمعروفين فلا تقبلوه».

وقال ابن أبي خيثمة: «سئل يحيى عن بقية، فقال: إذا حدث عن الثقات مثل صفوان بن عمرو وغيره فاقبلوه، أما إذا حدث عن أولئك المجهولين فلا، وإذا كنى الرجل ولم يسمه فليس يساوي شيئًا، فقيل له: أيما أثبت: بقية أو إسماعيل فقال: كلاهما صالح».

وقال ابن سعد: «كان ثقة في روايته عن الثقات، ضعيفًا في روايته عن غير الثقات».

وقال العجلي: «ثقة فيما يروي عن المعروفين وما روى عن المجهولين فليس بشيء».

وقال أبو زرعة: «بقية عجب إذا روى عن الثقات فهو ثقة».

انظر: تهذيب الكمال (١٩٢/٤) ت (٧٣٨)، وتهذيب التهذيب (٣٥٧/١) ت (٨٧٩).

- أبو سفيان الأنماري، قال عنه ابن حبان: شيخ يروي الطامات من الروايات. لا يجوز الاحتجاج به إذا انفرد. ثم ذكر له هذا الحديث عن حبيب بن عبد ا . «المجروحين» (١٤٨/٣) ت (١٢٥٨).

- حبيب بن عبد ا بن أبي كبشة، الأنماري، ذكره ابن أبي حاتم في «الجرح والتعديل» ولم يذكر فيه جرحا ولا تعديلا. قال الحافظ في «التهذيب»: «حدث عن أبيه عن جده حديث: كان يعجبه النظر في الأترجة والحمام الأحمر. وذكره ابن حبان في «الضعفاء»، بهذا الحديث، ذكرته للتمييز».

انظر: «الجرح والتعديل» (١٠٤/٣) ت (٤٨٣)، و«تهذيب التهذيب» (٤٩٦/١) ت (١٣٠٥).

- عبد ا بن أبي كبشة الأنماري، ذكره ابن حبان في الثقات، وقال: يروي عن أبيه، واسم أبي كبشة: سعيد بن عمرو وله صحبة، روى عنه حبيب بن عبد ا بن أبي كبشة. انظر: الثقات (٣٦/٥) ت (٣٧٢٣).

الحكم على الحديث:

إسناده ضعيف جدا؛ لكلام ابن حبان في أبي سفيان الأنماري.

وقال ابن الجوزي في «الموضوعات» (٢١٢/٢) عن طريق بقية: «وأما حديث أبي كبشة، ففيه: أبو سفيان الأنماري، قال ابن حبان: يروي الطامات، وقال أبو حاتم الرازي: مجهول». =

٢١٥- قَالَ: عن أَنَسٍ أن النبي صلى ا عليه وسلم قَالَ: **«إن لِله أَهلين من الناس»** قَالُوا: يا رسولَ الله من هم؟ قَالَ: **«هم أَهلُ القُرآن، [أهلُ الله]**[1] **وخَاصتُه»**[2].

=وذكره الهيثمي في «المجمع» (٦٧/٤) وقال: «رواه الطبراني في «الكبير»، وفيه أبو سفيان الأنماري، وهو ضعيف».

وقوله: **«الحمام الأحمر»** قال المناوي في «فيض القدير» (٢٩٥/٥): «**وكان يعجبه النظر إلى الحمام الأحمر»** ذكر ابن قانع في «معجمه» عن بعضهم أن الحمام الأحمر المراد به في هذا الحديث: التفاح، وتبعه ابن الأثير، فقال: قال أبو موسى: قال هلال بن العلاء: هو التفاح. قال: وهذا التفسير لم أره لغيره». انتهى.

وفي «معجم الصحابة» لابن قانع (٢٢٢/٢)، ترجمة عمرو بن سعد أبي كبشة الأنماري ت (٧٢٩)، قال: «التفاح الأحمر».

وانظر: «النهاية في غريب الحديث والأثر» لابن الأثير (٤٤٦/١).

(١) سقطت من الأصل، واستدركتها من «سنن ابن ماجه» المطبوع.

(٢) «سنن ابن ماجه» (٢٠٦/١-٢٠٧) برقم (٢١٥) في المقدمة، باب فضل من تعلم القرآن وعلمه. قال: حدثنا بكر بن خلف أبو بشر، ثنا عبد الرحمن بن مهدي، ثنا عبد الرحمن بن بديل، عن أبيه عن أنس بن مالك... فذكره.

رجال إسناد ابن ماجه:

- بكر بن خلف البصري، أبو بشر، صدوق، مات بعد سنة (٢٤٠). «التقريب» ت (٧٣٨).

قال ابن أبي خيثمة: عن يحيى: «ما به بأس».

وقال أبو حاتم: «ثقة».

وذكره ابن حبان في الثقات.

وقال أبو داود: «أمرني أحمد بن حنبل أن أكتب عنه».

انظر: تهذيب الكمال (٢٠٥/٤) ت (٧٤٢)، وتهذيب التهذيب (٣٦١/١) ت (٨٨٥).

- عبد الرحمن بن مهدي بن حسان العنبري، أبو سعيد البصري، ثقة ثبت حافظ، عارف بالرجال والحديث، قال ابن المديني: «ما رأيت أعلم منه». مات سنة (١٩٨)، وهو ابن ثلاث وسبعين سنة. «التقريب» ت (٤٠١٨).

- عبد الرحمن بن بديل بن ميسرة العقَيلي البصري، لا بأس به. «التقريب» ت (٣٨٠٩).

وقال ابن أبي خيثمة عن ابن معين وأبو داود: «ليس به بأس».

وقال أبو داود الطيالسي: «ثنا عبد الرحمن بن بديل وكان ثقة صدوقًا».

وذكره ابن حبان في الثقات. =

رواه (س) في «فَضائِل القُرآن»[1].

* * *

=وقال أبو الفتح الأزدي: «فيه لين».

تهذيب الكمال (٥٤٣/١٦) ت (٣٧٦٤)، تهذيب التهذيب (٣٢٤/٣) ت (٤٤٣٩).

- بديل مصغر، العقيلي بن ميسرة البصري، ثقة، مات سنة (١٢٥)، وقيل: (١٣٠). «التقريب» ت (٦٤٦).

الحكم على الحديث:

قال البوصيري في مصباح الزجاجة (٢٠٠/١) برقم (٧٨): «هذا إسناد صحيح، رجاله موثقون، رواه النسائي في «الكبرى» في «فضائل القرآن» عن أبي قدامة، عن عبيد ا بن سعيد، عن ابن مهدي به. ورواه أبو داود الطيالسي في «مسنده» (ص٢٨٣، برقم٢١٢٤) عن عبد الرحمن بن بديل بإسناده ومتنه». قلت : بل اسناده حسن لغيره .

وانظر: تخريجه من النسائي في الحاشية التالية.

(١) رواه النسائي في «الكبرى» (١٧/٥) برقم (٨٠٣١) كتاب فضائل القرآن، باب أهل القرآن. قال: حدثني عبيد ا بن سعيد، عن عبد الرحمن بن مهدي به.

٢١٦- وحديثُ علي رفَعه: **«من قَرأَ القُرآن، وحفظَه، أَدخَلَه الله الْجنةَ، وشَفعه في عشَرة من أَهل بيته، كُلهم قَد استَوجب النار»**[1].

---

(١) ابن ماجه (٢٠٧/١) برقم (٢١٦) في المقدمة، باب في فضل من تعلم القرآن وعلمه. قال: حدثَنَا عمرو بن عثْمان بنِ سعيد بنِ كَثيرِ بنِ دينَارٍ الْحمصي، حدثَنَا محمد بن حربٍ، عن أَبِي عمر، عن كَثيرِ بنِ زاذَان، عن عاصمِ بنِ ضمرةَ، عن علي بنِ أَبِي طَالِبٍ قَالَ:... فذكره.

رجال إسناد ابن ماجه:

- عمرو بن عثمان بن سعيد بن كثير بن دينار القرشي مولاهم، أبو حفص الحمصي، صدوق، من العاشرة، مات سنة (٢٥٠). «التقريب» ت (٥٠٧٣).

وقال أبو زرعة: كان أحفظ من أبي مصفى، وأحب إلي منه.

وقال أبو حاتم: صدوق.

وذكره ابن حبان في الثقات.

انظر: تهذيب الكمال (١٤٤/٢٢) ت (٤٤٠٨)، وتهذيب التهذيب (٣٤٧/٤) ت (٥٩٥٩).

- محمد بن حرب الخَولاني الحمصي، الأبرش، ثقة، مات سنة (٢٩٤). «التقريب» ت (٥٨٠٥).

- أبو عمر، حفص بن سليمان الأسدي البزار الكوفي الغاضري، وهو حفص بن أبي داود القارئ، صاحب عاصم، متروك الحديث مع إمامته في القراءة، مات سنة (١٨٠). «التقريب» ت (١٤٠٥).

- كثير بن زاذان النخعي الكوفي، مجهول. «التقريب» ت (٥٦٠٩).

- عاصم بن ضمرة السلولي، الكوفي، صدوق، مات سنة (١٧٤). «التقريب» ت (٣٠٦٣).

وقال يحيى بن سعيد عن الثوري: كنا نعرف فضل حديث عاصم على حديث الحارث.

وقال حرب عن أحمد: عاصم أعلى من الحارث.

وقال علي بن المديني والعجلي: ثقة.

وقال النسائي: ليس به بأس.

وقال البزار: هو صالح الحديث.

انظر: تهذيب الكمال (٤٩٦/١٣) ت (٣٠١٢)، تهذيب التهذيب (٣٢/٣) ت (٣٥٥٥).

الحكم على الحديث:

ضعيف لجهالة كثير بن زاذان، ولأن حفصا متروك الحديث.

رواه الترمذي في «فَضائِل القُرآن»[1]، ولَفْظُه: أَن النبِي صلى ا عليه وسلم قَالَ:

«من قَرأَ القُرآن فاستَظْهره، فَأحل حلاله، وحرم حرامه، أَدخَلَه الله [بِه][2] الجنةَ، وشَفعه في عشْرة من أَهل بيته، كُلهم قَد وجبتْ له النار».

* * *

(١) رواه الترمذي (١٧١/٥) برقم (٢٩٠٥) كتاب فضائل القرآن، باب ما جاء في فضل قارئ القرآن. قال: حدثني علي بن حجر، أخبرني حفص بن سليمان، عن كثير بن زاذان، عن عاصم بن ضمرة، عن علي بن أبي طالب... فذكره.

رجال إسناد الترمذي:

- علي بن حجر بن إياس السعدي المروزي، أبو الحسن، نزيل بغداد، ثم مرو، ثقة حافظ، مات سنة (٢٤٤)، وقد قارب المئة، أو جاوزها. «التقريب» ت (٤٧٠٠).
- حفص بن سليمان الأسدي، سبقت ترجمته (ص١٢٦)، وهو متروك الحديث.
- كثير بن زاذان النخعي الكوفي، سبقت ترجمته (ص١٢٦)، وهو مجهول.
- عاصم بن ضمرة السلولي، الكوفي، سبقت ترجمته (ص١٢٦)، وهو صدوق.

الحكم على الحديث:

إسناده ضعيف؛ لأن حفص بن سليمان متروك، ولجهالة كثير بن زاذان.

قال الترمذي: «هذا حديث غريب، لا نعرفه إلا من هذا الوجه، وليس إسناده بصحيح، وحفص بن سليمان يضعف في الحديث».

وقال ابن عدي في «الكامل» (٣٨٢/٢) بعد أن روى هذا الحديث: «ولحفصٍ غير ما ذكرتُ من الحديث، وعامةُ حديثه عمن روى عنهم غير محفوظ».

(٢) ليست في الأصل، واستدركتها من سنن الترمذي.

٢١٧- وحديثُ أَبِي هريرةَ رفَعه: **«تَعلموا القُرآن، واقْرءوه، وارقُدوا، فَإن مثَلَ القُرآنِ ومن تَعلمه فقَام به كمثَل جِرابٍ محشُو مسكًا، يفُوح ريحه بكُل مكَانٍ، ومثَلُ من تَعلمه فَرقَد، وهو في جوفه، كمثَل جِرابٍ أُوكي[1] على مسك»**[2].

---

(١) «الوكاء: كل سير أو خيط يشد به فم السقاء، أو الوعاء، وقـد أوكيتـه بالوكـاء إيكـاء: إذا شددته». انظر: «النهاية في غريب الحديث والأثر» لابن الأثيـر (٢٢٢/٥)، «لسـان العـرب» (٤٠٥/١٥).

(٢) ابن ماجه (٢٠٨/١) برقم (٢١٧) في المقدمة، باب فضل من تعلم القرآن وعلمه. قال: حدثنا عمرو بن عبد ا الأودي، حدثنا أبو أسامة، عن عبد الحميد بن جعفر، عن المقبري، عن عطاء مولى أبي أحمد، عن أبي هريرة به.

رجال إسناد ابن ماجه:

- عمرو بن عبد ا بن حنَش، ويقال: ابن محمد بن حنش، الأودي، ثقة مات سنة (٢٥٠). «التقريب» ت (٥٦٠٢).

- أبو أسامة حماد بن أسامة، القرشي الكوفي، مشهور بكنيته، ثقة ثبت، ربما دلس، وكان بِأَخَرة يحدث من كتب غيره، مات سنة (٢٠١). «التقريب» ت (١٤٨٧).

- عبد الحميد بن جعفر بن عبد ا بن الحكم بن رافع الأنصاري، صدوق رمي بالقدر، وربما وهم. مات سنة (١٥٣). «التقريب» ت (٣٧٥٦).

قال أحمد: ثقة ليس به بأس، سمعت يحيى بن سعيد يقول: كان سفيان يضعفه من أجل القدر.

وقال الدوري عن ابن معين: ثقة ليس به بأس.

وقال ابن أبي خيثمة عن ابن معين: كان يحيى بن سعيد يوثقه، وكان الثوري يضعفه، قلت: ما تقول أنت فيه؟ قال: ليس بحديثه بأس وهو صالح.

وقال عثمان الدارمي، عن ابن معين: ثقة.

وقال ابن المديني عن يحيى بن سعيد: كان سفيان يحمل عليه وما أدري ما كان شأنه وشأنه.

وقال أبو حاتم: محله الصدق.

وقال النسائي: ليس به بأس.

وقال ابن عدي: أرجو أنه لا بأس به وهو ممن يكتب حديثه.

وذكره ابن حبان في الثقات.

وقال ابن سعد: كان ثقة كثير الحديث.

انظر: تهذيب الكمال (٤١٦/١٦) ت (٣٧٠٩)، تهذيب التهذيب (٣٠٤/٣) ت (٤٣٦٩).

- سعيد بن أبي سعيد كيسان المقْبري أبو سعيد المدني، ثقة، تغير قبل موته بأربع سنين، وروايته عن عائشة وأم سلمة مرسلة، مات في حدود سنة (١٢٠)، وقيل: قبلها، وقيل: بعدها. «التقريب» ت (٢٣٢١).

- عطاء مولى أبي أحمد بن جحش، مقبول، من الثالثة. «التقريب» ت (٤٦٠٧). =

رواه النسائي في «السير»[1]، والترمذي في «فضائل القرآن»[2] بلفظ: بعثَ النبي صلى ا عليه وسلم بعثًا[3]، [وهم ذُو عدد، فَاستَقْرأهم، فَاستَقْرأَ كُل رجلٍ منْهم ما معه من الْقُرآن، فَأتَى علَى رجلٍ منْهم من أحدثهم سنا. فَقَالَ: **«ما معك يا فُلان؟»**. قَالَ: معي كَذَا وكَذَا، وسورةُ الْبقَرة، قَالَ: **«أَمعك سورةُ الْبقَرة؟»**. فَقَالَ: نَعم. قَالَ: **«فَاذْهب فَأنْتَ أميرهم»**. فَقَالَ رجلٌ من أشْرافهم: والله يا رسولَ الله ما منَعني أن أتَعلم سورةَ الْبقَرة إلا خَشْيةَ ألا أقُوم بها. فَقَالَ رسولُ الله صلى ا عليه وسلم: **«تَعلموا الْقُرآن...»** فذكره][4].

* * *

=وقال الذهبي: «لا يعرف»، وليس له في الكتب الستة سوى هذا الحديث الواحد.

وذكره ابن حبان في الثقات.

انظر: ميزان الاعتدال (٧٧/٣)، تهذيب الكمال (١٢٩/٢٠) ت (٣٩٤٨)، تهذيب التهذيب (١٣٥/٤) ت (٥٣٩٧).

الحكم على الحديث:

إسناده ضعيف؛ لجهالة عطاء مولى أبي أحمد، إذ لم يرو عنه إلا المقبري، ولا يعرف إلا بهذا الحديث.

وقال الترمذي: «ورواه الليث بن سعد، عن سعيد المقبري عن عطاء مولى أبي أحمد، عن النبي صلى ا عليه وسلم مرسلا».

وقال النسائي: «رواه غير عبد الحميد بن جعفر فأرسله، والمشهور مرسل». وتخريجه في الحاشية التالية.

قلت: والمرسل من أنواع الضعيف.

(١) النسائي في «الكبرى» (٢٢٧/٥) برقم (٨٧٤٩) باب من أولى بالإمارة. عن عبد ا بن عبد الصمد، عن إسحاق بن عبد الواحد، عن المعافى بن عمران، عن عبد الحميد بن جعفر، قال: حدثني سعيد المقبري، عن عطاء مولى أبي أحمد، قال: سمعت أبا هريرة فذكره.

قال أبو عبد الرحمن النسائي: «إسحاق بن عبد الواحد لا أعرفه، وعبد ا بن عبد الصمد قد حدثنا عن المعافى بن عمران بغير حديث.

وإنما أخرجناه لإدخاله بينه وبين المعافى.

وقد رواه غير عبد الحميد بن جعفر فأرسله، والمشهور مرسل».

وانظر الحاشية السابقة لهذه.

(٢) الترمذي (١٥٦/٥) برقم (٢٨٧٦) باب ما جاء في فضل سورة البقرة وآية الكرسي، وقال الترمذي: هذا حديث حسن. وقد رواه الليث بن سعد، عن سعيد المقبري عن عطاء مولى أبي أحمد عن النبي مرسلا. ولم يذكر فيه عن أبي هريرة. حدثنا قتيبة عن الليث به.

(٣) في الأصل هنا علامة لحق، واللحق غير ظاهر.

(٤) ما بين المعقوفتين ليس بالأصل، واستدركته من «جامع الترمذي»، وانظر التعليق السابق.

(٢٤٢/ب)

٢١٨- حدثَنَا أَبو مروان محمد بن عثْمان الْعثْماني، حدثَنَا إِبراهيم /بن سعد، عن ابنِ شهابٍ، عن عامرِ بنِ واثلَةَ أَبِي الطفَيل، (عن)[١] نَافعِ بنِ عبد الْحارِث لَقي عمر بن الْخَطابِ بِعسفَان - وكَان قَد استعملَه علَى مكةَ - فَقَالَ عمر: من استَخْلَفْتَ علَى أَهل الْوادي.

قَالَ: استَخْلَفْتُ علَيهِم ابن أَبزى.

قَالَ: ومنِ ابن أَبزى؟

قَالَ: رجلٌ من موالِينَا.

قَالَ عمر: فَاستَخْلَفْتَ علَيهِم مولًى؟

قَالَ: إِنه قَارِئٌ لِكتَابِ الله، عالِم بِالْفَرائِضِ، قَاضٍ.

قَالَ عمر: أَما إِن نَبِيكُم صلى ا عليه وسلم قَالَ: **«إِن الله يرفَع بِهذَا الْكتَابِ أَقْواما، ويضع بِه آخَرِين»**[٢].

رواه مسلم في كتَابِ «الصلاَة»[٣].

---

(١) في «سنن ابن ماجه» المطبوع: **«أن»**.

(٢) ابن ماجه (٢٠٨/١-٢٠٩) برقم (٢١٨) في المقدمة، باب فضل من تعلم القرآن وعلمه.

رجال إسناد ابن ماجه:

- محمد بن عثمان بن خالد الأموي، أبو مروان العثماني المدني، نزيل مكة.

قال أبو حاتم: «ثقة».

وقال صالح بن محمد الأسدي: «ثقة صدوق، إلا أنه يروي عن أبيه المناكير». قيل: ما حاله؟ قال: «لا نعرفه»، يعني: أباه.

وذكره ابن حبان في «الثقات» وقال: «يخطئ ويخالف».

وقال ابن حجر: «صدوق يخطئ»، مات سنة (٢٤١).

انظر: تهذيب الكمال (٨١/٢٦) ت (٥٤٥٤)، تهذيب التهذيب (٢٠١/٥) ت (٧٢٤٩)، «التقريب» ت (٦١٢٨).

- إبراهيم بن سعد بن إبراهيم بن عبد الرحمن بن عوف الزهري، أبو إسحاق المدني، نزيل بغداد، ثقة حجة، تُكُلم فيه بلا قادح. مات سنة (١٨٥). «التقريب» ت (١٧٧).

- محمد بن مسلم بن عبيد ا بن عبد ا بن شهاب الزهري، أبو بكر، الفقيه الحافظ، متفق على جلالته وإتقانه، مات سنة (١٣٢). «التقريب» ت (٦٢٩٦).

الحكم على الحديث:

صحيح، وأخرجه مسلم بسنده من طريق ابراهيم بن سعد به مثله، كما ذكر المصنف.

(٣) مسلم (١٤٢/٦) برقم (٨١٧) كتاب صلاة المسافرين وقصرها، باب فضل من يقوم بالقرآن=

ولَفْظُه: عن أَبِي الطفَيل أَن نَافع بن عبد الْحارِث لَقي عمر بن الخطاب بِعسفَان - وكَان عمر استَعمله علَى مكةَ، فَقَالَ لَه عمر: من استَخْلَفْتَ علَى أَهل الْوادي؟

قَالَ: استَخْلَفْتُ علَيهِم ابن أَبزى.

قَالَ: ومن (ابن)[1] أَبزى؟

قَالَ: رجلٌ من موالِينَا.

فَغَضب عمر حتى قَام في الْغَرزِ، وقَالَ: استَعملْتَ علَيهِم مولًى؟

فقَالَ: يا أَمير الْمؤْمنين، وجدتُه أَقْرأَهم لِكتَابِ الله، وأَفْقَههم في دينِ الله، عالِم[2] بِالْفَرائِض، قَاضٍ.

فَتَواضع عمر، وقَالَ: قَالَ النبِي صلى ا عليه وسلم: **«إِن الله يرفَع بِهذَا القرآن أَقْواما، ويضع بِه آخَرِين»**.

وقَالَ عمر: ابن أَبزى ممن رفَعه الله بِالْقُرآنِ.

وقيلَ: بِهذَا السببِ عزلَ عمر نَافع بن [عبد][3] الْحارِث، وولى خَالِد بن الْعاصِ بنِ هشَامِ بنِ الْمغيرة الْمخْزومي.

- (بخ م د س ق) نَافع بن عبد الْحارِث[4] بن حبالَةَ بنِ عمير بنِ الْحارِث بنِ عمرو الْخُزاعي[5].

روى عنِ: النبِي صلى ا عليه وسلم.

وعنْه: أَبو الطفَيل عامر بن واثلَةَ، وجميلُ بن عبد الرحمنِ، وأَبو سلَمةَ بن

=ويعلمه. قلت: وقد رواه الدميري بالمعنى.

(١) كلمة **«ابن»** كتبها الناسخ في الحاشية، ولها علامة لحق في المتن.

(٢) كذا بالأصل.

(٣) سقطت من الأصل، واستدركتها من مصادر ترجمته.

(٤) قال البخاري: يقال: إن له صحبة. وذكره ابن سعد في الصحابة في طبقة من أسلم في الفتح، وقال ابن عبد البر: كان من كبار الصحابة وفضلائهم، ويقال: إنه أسلم يوم الفتح فأقام بمكة ولم يهاجر، فأنكر الواقدي أن تكون له صحبة، وذكره في الصحابة ابن حبان والعسكري. انظر: «معجم الصحابة» لابن قانع (١٣٩/٣)، و«الإصابة» لابن حجر (٤٠٨/٦) ت (٨٦٦٣).

(٥) سياق اسمه في «تهذيب الكمال» (٢٨٠/٢٩): «نافع بن عبد الحارث بن حبالة بن عمير بن الحارث، وهو غبشان بن عبد عمرو بن عمرو بن بوي بن ملكان بن أفصى ابن حارثة بن عمرو».

(٢٤٣/أ)

عبدالرحمن، [وعبد الرحمن][(١)] بن فَروخ مولى /عمر.

قَالَ ابن عبد الْبر[(٢)]: «كَان من كبارِ الصحابة وفُضلائِهم».

وقيلَ: إِنه أَسلَم يوم الْفَتْح، وأَقَام بِمكةَ، ولَم يهاجِر.

قَالَ: وأَنْكَر الْواقدي[(٣)] أَن يكُون لَه صحبةٌ.

قَالَ الْبخَارِي في «الصحيح»[(٤)]: «واشْتَرى ابن [عبد][(٥)] الْحارِث من صفْوان بنِ أُمية أُميةَ دارا لِلسجنِ بِمكةَ».

- (ع) عبد الرحمنِ بن أَبزى الْخُزاعي، مولَى نَافع بنِ عبد الْحارِث.

مخْتَلَفٌ في صحبته، سكَن الْكُوفَةَ.

وقَالَ (خ)[(٦)]: «لَه صحبةٌ».

وذَكَره غَير واحد من الصحابة[(٧)].

وقَالَ أَبو حاتمٍ[(٨)]: «أَدرك النبِي صلى ا عليه وسلم، وصلى خَلْفَه»[(٩)].

وقَالَ ابن عبد الْبر[(١٠)]: «استَعملَه علي علَى خُراسان[(١١)]».

---

(١) سقطت من الأصل، واستدركتها من تهذيب الكمال (٢٨٠/٢٩).

(٢) «الاستيعاب» لابن عبد البر (١٤٩٠/٤).

(٣) انظر: «تهذيب الكمال» (٢٨٠/٢٩).

(٤) البخاري معلقًا (١٢٣/٤) قبل حديث رقم (٢٤٢٢) كتاب الخصومات، باب الربط والْحبسِ في الْحرمِ، واشْترى نافع بن عبد الحارث دارا لِلسجنِ بِمكة من صفوان بنِ أُمية، علَى أَن عمر إِن رضي فالبيع بيعه، وإِن لم يرض عمر فلصفوان أَربع مئة دينار، وسجن ابن الزبيرِ بِمكة.

(٥) سقطت من الأصل، واستدركتها من «صحيح البخاري».

(٦) «التاريخ الكبير» (٢٤٥/٥) ت (٨٠٠).

(٧) منهم: الدارقطني، كما في «سؤالات البرقاني» (الترجمة ١٨٧).

(٨) هو: محمد بن إدريس بن المنذر بن داود بن مهران الحنظلي، أبو حاتم الرازي، قال الذهبي: الذهبي: الإمام الحافظ، الناقد، شيخ المحدثين. كان من بحور العلم. طوف البلاد، وبرع في المتن والإسناد، وجمع وصنف، وجرح وعدل، وصحح وعلل. مات سنة (٢٧٧).

انظر: «سير أعلام النبلاء» (٢٤٧/١٣) ت (١٢٩)، «الجرح والتعديل» (٣٤٩/١-٣٧٥)، (٢٠٤/٧)، «تذكرة الحفاظ» (٥٦٧/٢-٥٦٩).

(٩) «الجرح والتعديل» لابن أبي حاتم (٢٠٩/٥) ت (٩٨٥).

(١٠) «الاستيعاب» لابن عبد البر (٨٢٢/٢).

(١١) خُراسان: بلاد واسعة أول حدودها مما يلي العراق أزاذوار قصبة جوين وبيهق وآخر=

روى له الْجماعةُ.

الشَّرْحُ:

الْغَرز: رِكاب كُورِ الرحل[1].

قَالَ الْقُرطُبِي[2]: **«إن الله يرفع بهذَا الْقُرآن»** يعني: يشَـرفُ ويكْـرم فـي الـدنْيا والآخرة، وذَلِك بِسببِ الاعتنَاء بِه، والْعلْمِ بِه، والْعمل بِما فيه.

«ويضع» يعني: يحقر ويصغر في الدنْيا والآخرة، وذَلِك بِسببِ تَركه والْجهل بِه، وتَرك الْعمل بِه».

في «شُعبِ الْبيهقي»[3] عن ابنِ مسعود قَالَ: «ينْبغي لِحامل الْقُرآنِ أَن يعرفَ بِلَيله إِذ الناس نَائِمون، وبِنَهارِه إِذ الناس مفَرطُون، وبِحزنه إِذ الناس يفْرحون، وبِبكَائِه إِذ الناس يضحكُون، وبِخُشُوعه إِذ الناس يخْتَالُون».

=حدودها مما يلي الهند طخارستان وغزنة وسجستان وكرمان وليس ذلك منها إنما هو أطراف حدودها وتشتمل على أمهات من البلاد منها نيسابور وهراة ومرو وهي كانت قصبتها وبلخ وطالقان ونَسا وأبيورد وسرخس وما يتخلل ذلك من المدن التي دون نهر جيحون ومن الناس من يدخل أعمال خوارزم فيها ويعد ما وراء النهر منها وليس الأمر كذلك. وقد فتحت أكثر هذه البلاد عنوة وصلحاً ونذكر ما يعرف من ذلك في مواضعها و ذلك في سنة (٣١) في أيام عثمان رضي ا عنه بإمارة عبد ا بن عامر بن كُريز. معجم البلدان (٣٥٠/٢).

(١) «الغرز: ركاب الرحل، وكل ما كان يسمى مساكًا للرجلين في المركب يسمى غرزا». انظر: «النهاية في غريب الحديث والأثر» لابن الأثير (٣٥٩/٣)، و«العين» للخليل بن أحمد (٣٨٢/٤).

(٢) المفهم شرح صحيح مسلم بنصه على حديث رقم (٨١٧).

والقرطبي هو: أبو الحسن عبد الغافر بن إسماعيل بن عبد الغافر بن محمد بن عبد الغافر بن أحمد بن محمد بن سعيد الفارسي الحافظ؛ كان إماما في الحديث والعربية، وقرأ القرآن الكريم، له كتاب «المفهم لشرح غريب صحيح مسلم». وكانت ولادته في شهر ربيع الآخر سنة (٤٥١)؛ وتوفي في سنة (٥٢٩) بنيسابور، رحمه ا تعالى. وفيات الأعيان لابن خلكان (٢٢٥/٣)، تذكرة الحفاظ (١٢٧٥/٤).

(٣) كلمة: «البيهقي» قبلها في الأصل: «الإيمان» وضرب عليها.

والأثر أخرجه البيهقي في **«شعب الإيمان»** (٢٩٠/٢) برقم (١٨٠٧) قال: أخبرنا أبو محمد عبدا بن يوسف، نا أبو بكر عبد ا بن يحيى الطلحي بالكوفة، أنا أبو عمرو عثمان، عن رجل، عن المسيب بن رافع قال: قال عبد ا بن مسعود:... فذكره. وإسناده ضعيف، فيه راوٍ مبهم.

قَالَ الْحارِثُ[1] بن أَسد الْمحاسبِي[2]: «الْعلْم يورِثُ الْخَشْيةَ، والزهد يورِثُ الراحةَ، والْمعرِفَةُ تُورِثُ الإِنَابةَ»[3].

---

(١) «شعب الإيمان» (٢٩٣/٢) برقم (١٨٢١) قال: أخبرنا أبو عبد الرحمن السلمي، سمعت الحسين بن يحيى قال: سمعت جعفر بن محمد يقول: سمعت أبا عثمان النهدي يقول: عن الحارث المحاسبي... فذكره.

(٢) هو: أبو عبد ا الحارث بن أسد المحاسبي، البصري الأصل، الزاهد المشهور، صاحب التصانيف، المتوفى سنة (٢٤٣).

(٣) تنبيه: لم يشرح المصنف حديث (٢١٩). ولتمام الفائدة سأورده هنا وأبين تخريجه ودرجته: ابن ماجه (٢٠٩/١) برقم (٢١٩) في المقدمة، باب فضل من تعلم القرآن وعلمه. قال: حدثَنَا الْعباس بن عبد الله الْواسطي، حدثَنَا عبد الله بن غَالِبٍ الْعباداني، عن عبد الله بن زِياد الْبحراني، عن علي بن زيد، عن سعيد بن الْمسيبِ، عن أَبِي ذَر قَالَ: قَالَ لِي رسولُ الله صلى ا عليه وسلم: **«يا أَبا ذَر، لأَن تَغْدو فَتَعلم آيةً من كتَابِ الله، خَير لَك من أَن تُصلي مئَةَ ركْعة، ولأَن تَغْدو فَتَعلم بابا من الْعلْم عملَ بِه، أَو لم يعملْ، خَير لَك من أَن تُصلي أَلْفَ ركْعة»**.

رجال إسناد ابن ماجه:

- العباس بن عبد ا بن أبي عيسى الواسطي، نزيل بغداد، المعروف بالترقُفي، ثقة عابد، مات سنة (٢٦٧). «التقريب» ت (٣١٧٢).

- عبد ا بن غالب العباداني، مستور، من التاسعة. «التقريب» ت (٣٥٢٧)، تهذيب التهذيب (٢١٦/٣) ت (٤٠٨٨)، تهذيب الكمال (٢١٦/٣) ت (٤٠٨٨).

- عبد ا بن زياد البحراني البصري، مستور، من السادسة. «التقريب» ت (٣٣٢٨)، تهذيب التهذيب (١٣٨/٣) ت (٣٨٦٠)، تهذيب الكمال (٥٣٤/١٤) ت (٣٢٧٨).

- علي بن زيد بن عبد ا بن زهير بن عبد ا بن جدعان التيمي البصري، أصله حجازي، وهو معروف بعلي بن زيد بن جدعان، ينسب أبوه إلى جد جده، ضعيف، من الرابعة، مات سنة (١٣١)، وقيل: قبلها. «التقريب» ت (٤٧٣٤).

- سعيد بن المسيب، سبقت ترجمته (ص١٠٤)، وهو أحد العلماء الأثبات.

الحكم على الحديث:

قال البوصيري في «مصباح الزجاجة» (٢٠٠/١-٢٠١) برقم (٧٩): «هذا إسناد ضعيف؛ لضعف علي بن زيد، وعبد ا بن زياد، وله شاهد في جامع الترمذي من حديث ابن عباس، وقال: غريب، وآخر عنده من حديث أبي أمامة، وقال: حسن غريب».

وإسناد ابن ماجه فيه أيضا عبد ا بن غالب مستور.

قلت: حديث ابن عباس: أخرجه الترمذي (٤٨/٥) برقم (٢٦٨١) كتاب العلم، باب ما جاء في فضل الفقه على العبادة. قال الترمذي: حدثنا محمد بن إِسماعيل، حدثنا إِبراهيم بن موسى، أَخبرنا الوليد بن مسلمٍ، حدثنا روح بن جنَاحٍ، عن مجاهد، عن ابن عباسٍ قال: قال رسول الله صلى ا =

=عليه وسلم: **«فقيه أشَد على الشيطان من ألف عابد»**.

قالَ أبو عيسى: «هذا حديث غَرِيب، ولا نعرفه إلا من هذا الوجه، من حديث الوليد بن مسلم».

قلت: وفي إسناده روح بن جنَاح، قال عنه الحافظ ابن حجر: ضعيف، اتهمه ابن حبان، فالحديث ضعيف لأجله.

وأما حديث أبي أمامة: فأخرجه الترمذي (٥/٥٠) برقم (٢٦٨٥) كتاب العلم، باب ما جاء في فضل الفقه على العبادة. قال الترمذي: حدثنا محمد بن عبد الأعلى الصنْعاني، حدثنا سلَمةُ بن رجاء، حدثنا الْوليد بن جميلٍ، حدثنا القاسم أبو عبد الرحمن، عن أبِي أُمامةَ الْباهلي قال: ذُكر لِرسول الله صلى ا عليه وسلم رجلان، أحدهما عابِد، والآخَر عالِم، فقال رسول الله صلى ا عليه وسلم: **«فَضلُ الْعالِمِ على الْعابِد، كفَضلي على أدنَاكُم»**، ثم قال رسول الله صلى ا عليه وسلم: **«إن الله وملائِكتَه، وأَهلَ السموات والأرضين، حتى النملةَ في جحرِها، وحتى الْحوتَ، ليصلون على معلمِ الناس الْخَير»**.

قال أبو عيسى: «هذا حديث حسن غرِيب صحيح».

قلت: وإسناده يحتمل التحسين، ولكنه لا ينهض شاهدا لحديث ابن ماجه المذكور فإن اختلاف المتن بينهما ظاهر.

(١٧) بَابُ فَضْلِ الْعُلَمَاءِ وَالْحَثِّ عَلَى طَلَبِ الْعِلْمِ

أَكْثَرَ الناس في فَضائِلِ الْعلْمِ، وهو أَفْضَلُ من أَن تَبلَى فَضائِلُه[١].

قَالَ ابن الْعربِي[٢]: «ولاَ خلاَفَ أَن طَرِيقَ الْعلْمِ /طَرِيقٌ (إِلَى)[٣] الْجنة، بلْ هي أَوضح الطرق إِلَيها»[٤]. (٢٤٣/ب)

قَالَ الشيخُ الإِمام السبكي رحمه الله: «مجامع السعادة سبعةُ أَشْياء: الدين، والْعلْم، والْعقْلُ، والأَدب، وحسن السمعة، والتودد إِلَى الناس، ورفْع الْكُلْفَة عنْهم».

وفي حديث أَنَسٍ: **«طلَب [الْعلْمِ][٥] فَرِيضةٌ على كُل مسلمٍ، وواضع الْعلْم عنْد غَيرِ أَهله [كمقَلد الْخَنَازِيرِ الْجوهر واللؤْلؤَ والذهب]»[٦].**

* * *

---

(١) هذه الجملة افتتح بها ابن العربي كتاب العلم في «عارضة الأحوذي» (١١٣/١٠).

(٢) هو: أبو بكر محمد بن عبد ا بن محمد بن عبد ا ابن العربي الأندلسي، الإشبيلي، المالكي، الإمام العلامة الحافظ القاضي، صاحب التصانيف، ومنها: عارضة الأحوذي، بشرح جامع أبي عيسى الترمذي، وأحكام القرآن. ولد سنة (٤٦٨)، وتوفي سنة (٥٤٣)، تفقه بالإمام أبي حامد الغزالي، والفقيه أبي بكر الشاشي، والعلامة الأديب أبي زكريا التبريزي، وجماعة. انظر: سير أعلام النبلاء (١٩٧/٢٠)، الصلة لابن بشكوال (٥٩٠/٢)، وفيات الأعيان (٢٩٦/٤).

(٣) كتبها في الحاشية، ولها علامة لحق في المتن.

(٤) «عارضة الأحوذي» لابن العربي (١١٧/١٠).

(٥) سقطت من الناسخ، والصواب إثباتها، كما في سنن ابن ماجه برقم (٢٢٤).

(٦) سقطت من الأصل، وأثبتها من سنن ابن ماجه برقم (٢٢٤)، وسيأتي تخريجه (ص١٥٢).

٢٢٠- حدثَنَا بكْر بن خَلَف أبو بِشْرٍ، حدثَنَا عبد الأعلَى، عن معمرٍ، عنِ الزهرِي، عن سعيد بنِ الْمسيبِ، عن أَبِي هريرةَ رفَعه: **«من يرد الله بِه خَيرا يفَقهه في الدين»**.

انْفَرد بِه الْمصنفُ(1).

وأَصلُه متفَقٌ علَيه، رواه عنِ النبِي صلى ا عليه وسلم عمر(2)، ومعاوِيةُ(3)، وأَبو هريرةَ(4).

---

(١) ابن ماجه (٢١٠/١) رقم (٢٢٠) في المقدمة، باب فضل العلماء والحث على طلب العلم.

رجال إسناد ابن ماجه:

- بكر بن خلف، ترجم له المصنف، ووثقه، وقال عنه ابن حجر في التقريب (٧٣٨):صدوق .

- عبد الأعلى، ترجم له المصنف أيضا ووثقه، وهو عبد الأعلى بن عبد الأعلى البصري السامي، أبو محمد ، وقد قال عنه ابن حجر في التقريب (٣٧٣٤): ثقة .

- معمر بن راشد الأزدي مولاهم، أبو عروة البصري، نزيل اليمن، ثقة ثبت فاضل، إلا أن في روايته عن ثابت والأعمش وهشام بن عروة شيئًا وكذا فيما حدث به بالبصرة، مات سنة (١٥٤). «التقريب» ت (٦٨٠٩).

- الزهري، تقدمت ترجمته (ص١٣٠)، وهو فقيه الحافظ.

- سعيد بن المسيب بن حزن بن أبي وهب بن عمرو بن عائذ بن عمران بن مخزوم القرشي المخزومي، أحد العلماء الأثبات الفقهاء الكبار... قال ابن المديني: لا أعلم في التابعين أوسع علما منه. مات بعد التسعين، وقد ناهز الثمانين. «التقريب» ت (٢٣٩٦).

الحكم على الحديث:

قال البوصيري في «مصباح الزجاجة» (٢٠٢/١) برقم (٨٠): «هذا إسناد ظاهره الصحة، ولكن اختلف فيه على الزهري: فرواه النسائي من حديث شعيب عن الزهري عن أبي سلمة عن أبي هريرة، وقال: الصواب رواية الزهري عن حميد بن عبد الرحمن عن معاوية كما في الصحيحين». انتهى.

قلت: والحديث رواه النسائي في الكبرى (٤٢٥/٣-٤٢٦) برقم (٥٨٣٩).

والرواية الأخرى في البخاري ومسلم، وسيأتي تخريجها بعد حاشية.

(٢) أخرجه الطبراني في الأوسط (٣٢٢/٣) برقم (٣٢٨٨) من حديث عمر.

(٣) أخرجه البخاري (٢٥/١) برقم (٧١) كتاب العلم، باب من يرد ا به خيرا يفقهه في الدين، ومسلم (١٧٩/٧) برقم (١٠٣٧) كتاب الزكاة، باب النهي عن المسألة.

(٤) هو حديث ابن ماجه المذكور (٢٢٠)، وأخرجه الطبراني في الأوسط (٣١٩/5) رقم (٥٤٢٤).

- (د ق) بكْر بن خَلَف[1]**.**

عنْه (د، ق). ثقَةٌ، تُوفي سنَةَ أربعين ومئَتَينِ (٢٤٠).

- (ع) عبد الأعلَى بن (عبد الأعلَى)[2]**.**

ثقَةٌ، لَكنه كَان قَدريا [غَير][3] داعية إلَيه، ماتَ سنَةَ تسعٍ وثَمانين ومئَة (١٨٩).

- ومعمر، والزهري.

تَقَدما في الْحديث الرابع، في بابِ: «تَعظيمِ حديث رسول الله صلى ا عليه وسلم»[4].

الشَّرْحُ:

«الْفقْه»: الْفَهم والتبصر بِكلَامِ الله، وكَلَامِ رسول الله صلى ا عليه وسلم، فَرب سامعٍ لَم يفْهم، ورب سامعٍ فَهم، ورب فَاهمٍ وغَيره أَفْهم منْه.

فَقَد استُفْتي الْحسن الْبصرِي في مسأَلَة فَأَجاب.

فَقيلَ لَه: إِن فُقَهاءنَا لاَ يقُولُون مثْلَ هذَا.

فَقَالَ: وهلْ رأَيتَ فَقيها قَط؟!

الْفَقيه: الْقَائِم لَيلَه، الْصائِم نَهاره، الزاهد في الدنْيا، الذي لاَ يدارِي ولاَ يمارِي، ينْشُر حكْمةَ الله، فَإِن قُبِلَتْ منْه حمد الله، وإِن ردتْ علَيه حمد الله[5].

وفَقه عنِ الله أَمره ونَهيه، وعلم من صفَاته ما يحبه ويكْرهه. /فَذَاك هو الْعالِم الذي قيلَ فيه: **«من يرد الله بِه خَيرا يفَقهه في الدينِ».** (٢٤٤/أ)

---

(١) تهذيب الكمال (٢٠٥/٤) برقم (٧٤٢).

(٢) في الأصل: «علامة إمام» كذا بالأصل ، والصواب من مصادر ترجمته .

(٣) سقطت من الأصل، وأثبتها من «الثقات» (١٣٠/٧)، وتهذيب الكمال (٣٦٢/١٦).

(٤) ابن ماجه (٥٢/١) برقم (١٦) في المقدمة، باب تعظيم حديث رسول ا صلى ا عليه وسلم. قال: حدثَنَا محمد بن يحيى النيسابورِي، حدثَنَا عبد الرزاق، أَنْبأَنَا معمر، عنِ الزهرِي، عن سالِمٍ، عنِ ابنِ عمر أَن رسولَ الله صلى ا عليه وسلم قَالَ: **«لا تَمنَعوا إِماء الله أَن يصلين في الْمسجِد»** فَقَالَ ابن لَه: إِنا لَنَمنَعهن؛ فَغَضب غَضبا شَديدا، وقَالَ: أُحدثُك عن رسول الله صلى ا عليه وسلم وتَقُولُ: إِنا لَنَمنَعهن.

(٥) لم أقف عليه مسندا بهذا اللفظ، ووجدته مختصرا في «الزهد» لابن المبارك (٣٠) «زيادات نعيم بن حماد»، وفي «إبطال الحيل» لابن بطة (١٥)، (١٦)، و«أخلاق العلماء» للآجري (٤٦)، وعنه الخطيب البغدادي في «الفقيه والمتفقه» (١٠٦٢).

فَإِذَا لَم يكُن بِهذه الصفَة فَهو من الْمغْرورِين.

وقَد تَظَاهرت الآياتُ والأَخْبار والآثَار وتَواتَرتْ، وتَطَابقَت الدلائِلُ الصرِيحةُ وتَوافَقَتْ علَى فَضيلَة الْعلْمِ، والْحث علَى تَحصيله، والاجتهاد في أَسبابِه وتَعليمه.

قَالَ الله تَعالَى: ﴿قُلْ هَلْ يَسْتَوِي الَّذِينَ يَعْلَمُونَ وَالَّذِينَ لَا يَعْلَمُونَ﴾ [1].

وقَالَ تَعالَى: ﴿وَقُل رَّبِّ زِدْنِي عِلْمًا﴾ [2].

وقَالَ: ﴿إِنَّمَا يَخْشَى اللَّهَ مِنْ عِبَادِهِ الْعُلَمَاءُ﴾ [3].

وقَالَ تَعالَى: ﴿يَرْفَعِ اللَّهُ الَّذِينَ (آمَنُوا)[4] مِنكُمْ وَالَّذِينَ أُوتُوا الْعِلْمَ دَرَجَاتٍ﴾ [5].

والأَحاديثُ والآثَار في ذَلِك أَكْثَر من أَن تُحصى، وأَشْهر من أَن تُذْكَر، لَكن نَذْكُر من الآثَارِ طَرفًا يسيرا:

قَالَ علي بن أَبِي طَالِبٍ: «كَفَى بِالْعلْمِ شَرفًا أَن يدعيه من لا يحسنُه، ويفْرح إِذَا نُسب إِلَيه، وكَفَى بِالْجهل ذَما أَن يتَبرأَ منْه من هو فيه»[6].

وعن معاذ رضي الله عنه: «تَعلموا الْعلْم، فَتَعلمه خَشْيةٌ، وطَلَبـه عبـادةٌ، ومذَاكَرتُـه تَسبِيح، والْبحثُ عنْه جِهاد، وتَعليمه من لا يعلَم صدقَةٌ، (وبذْلُه)[7] لأَهله قُربةٌ»[8].

---

(١) سورة الزمر، آية (٩).

(٢) سورة طه، آية (١١٤).

(٣) سورة فاطر، آية (٢٨).

(٤) في الأصل: **«جاهدوا»**، والمثبت هو الصواب.

(٥) سورة المجادلة، آية (١١).

(٦) أخرجه أبو نعيم في «حلية الأولياء» (١٤٦/٩) قال: حدثنا الحسن بن سعيد، ثنا محمد بن زغبة، سمعت يونس بن عبد الأعلى يقول: سمعت الشافعي يقول:... فذكره. ولم أقف عليه عن علي بن أبي طالب رضي الله عنه.

(٧) في الأصل: **«وبذكره»**، وكتب فوقها بدله، وكتب في الحاشية: **«وبذله»**.

(٨) أخرجه ابن عبد البر في «جامع بيان العلم» (٢٢٣/١) رقم (٢٦٨) قال: حدثنا أبو عبد الله عبيد بن محمد، ثنا أبو عبد الله محمد بن عبد الله بن محمد القاضي القَلْزمي، نا محمد بن أيوب بن يحيى القَلْزمي، ثنا عبيد الله بن محمد بن خُنَيس الكلاعي بدمياط، حدثنا موسى بن محمد بن عطاء القرشي، نا عبد الرحيم بن زيد العمي، عن أبيه، عن الحسن، عن معاذ بن جبل قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم:... فذكره مطولا.

قال ابن عبد البر: هكذا حدثنيه أبو عبد الله عبيد الله بن محمد رحمه الله مرفوعا بالإسناد المذكور، وهو حديث حسن جدا، ولكن ليس له إسناد قوي. =

وقَالَ أَبو مسلمٍ الْخَولاني: «مثَلُ الْعلَماء في الأَرضِ مثَلُ النجومِ في السماء، إِذَا بدتْ للناسِ اهتَدوا بِها، وإِذَا خَفيتْ علَيهم تَحيروا»[1].

وعن وهبِ بنِ منَبه قَالَ: «يتَشَعب من الْعلْمِ الشرفُ: وإِن كَان صاحبه دنيئًا، (والْعز)[2]: وإِن كَان مهينًا، والْقُرب: وإِن كَان قَصيا، والْغنَى: وإِن كَان فَقيرا، والنبلُ: وإِن كَان حقيرا، والْمهابةُ: وإِن كَان وضيعا، والسلاَمةُ: وإِن كَان سفيها»[3].

وعنِ الْفُضيل قَالَ: «الْعالِم الْمعلم يدعى كَبِيرا في ملَكُوت السموات»[4]. (٢٤٤/ب)

/وقيلَ: «الْعالِم كَالْعينِ الْعذْبة، نَفْعها دائِم»[5].

وقيلَ: «الْعالِم كَالسراجِ، من مر بِه اقْتَبس»[6].

=ثم قال: ورويناه من طرق شتى موقوفًا، وأورد طريق أبي نعيم هذه.

وأخرجه أبو نعيم في الحلية (٢٣٨/١-٢٣٩) من طريق أخرى عن أبي عصمة عن رجل سماه عن رجاء بن حيوة عن معاذ بن جبل موقوفًا.

وأورد المنذري المرفوع في «الترغيب والترهيب» (٥٢/١) رقم (١٠٧) وقال: «رواه ابن عبد البر النمري في كتاب «العلم»، من رواية موسى بن محمد بن عطاء القرشي»، وذكر إسناده، ثم قال ابن عبد البر: «هو حديث حسن، ولكن ليس له إسناد قوي، وقد رويناه من طرق شتى موقوفًا». قال المنذري: «كذا قال رحمه ا . ورفعه غريب جدا. وا أعلم».

(١) أخرجه أبو نعيم في الحلية (١٢٠/٥) قال: حدثنا محمد بن أحمد أبو أحمد الجرجاني، قال: ثنا أحمد بن موسى العدوي، ثنا إسماعيل بن سعيد ينوي، ثنا عيسى بن خالد عن شريك، عن آدم بن علي، عن الحسن، عن أبي مسلم الخولاني قال:... فذكره.

وأخرجه البيهقي أيضا في «المدخل إلى السنن الكبرى» (٢٧٤/١) رقم (٣٩٢) قال: أخبرنا أبو محمد الحسن بن أحمد بن فراس بمكة، أبنا أحمد بن إبراهيم بن الضحاك أبو عبد ا ، ثنا علي بن عبد العزيز، ثنا مسلم بن إبراهيم، ثنا سهل بن أبي الصلت السراج، قال: سمعت الحسن يقول: قال رسول ا صلى ا عليه وسلم... فذكره مرفوعا. ثم برقم (٣٩٣) قال البيهقي: كان أبو مسلم الخولاني يقول:... فذكره.

(٢) قوله: **«والعز»** كتبه في الحاشية، وله علامة لحق في المتن.

(٣) أورده عنه المناوي في «فيض القدير» (٥٤٢/١) بنحوه.

(٤) الترمذي (٥٠/٥) برقم (٢٦٨٥) كتاب العلم، باب ما جاء في فضل الفقه على العبادة. قَالَ الترمذي: سمعت أَبا عمارٍ الْحسين بن حريث الْخُزاعي يقُولُ: سمعتُ الْفُضيلَ بن عياضٍ يقُولُ: «عالِم عاملٌ معلم يدعى كَبِيرا في ملَكُوت السموات».

(٥) نقله المصنف من مقدمة المجموع للنووي (٢٠/١).

(٦) السابق نفسه.

وقيلَ: «الْعلْم يحرسك، وأَنْتَ تَحرس الْمالَ، وهو يدفَع عنْك، وأَنْتَ تَدفَع عن الْمال»(١).

وقيلَ: «الْعلْم حياةُ الْقلُوبِ من الْجهل، ومصباح الْبصائِرِ في الظلْمِ، به يبلُغُ منَازِلَ الأَبرارِ، ودرجات الأَخْيارِ»(٢).

وقالَ الشافعي رضي ا عنه: «طلَب الْعلْمِ أَفْضلُ من صلاَة النافلَة»(٣).

وقالَ: «لَيس بعد الْفَرائِضِ أَفْضلُ من طلَبِ الْعلْمِ»(٤).

وقالَ: «من أَراد الدنْيا فَعلَيه بِالْعلْمِ، ومن أَراد الآخرةَ فَعلَيه بِالْعلْمِ»(٥).

وقالَ: «من لاَ يحب الْعلْم، لاَ خَير فيه، ولاَ يكُون بينَك وبينَه معرِفَةٌ، ولاَ صداقَةٌ»(٦).

صداقَةٌ»(٦).

وقالَ: «الْعلْم مروءةُ من لاَ مروءةُ لَه»(٧).

وقالَ: «إِن لَم يكُن الْفُقَهاء الْعاملُون أَولياء لِله، فَلَيس لِله ولي»(٨).

وقالَ: «ما أَحد أَورع لِخَالِقه من الْفُقَهاء»(٩).

وقالَ: «من تَعلم الْقُرآن عظُمتْ قيمتُه، ومن نَظَر في الْفقْه نَبلَ قَدره، ومن نَظَر في اللغَة رق طَبعه، ومن نَظَر في الْحسابِ جزلَ رأْيه، ومن كَتَب الْحديثَ قَوِيتْ حجتُه،

---

(١) جاء في جامع بيان العلم نحوه عن علي رضي ا عنه (٢٢٩/١) برقم (٢٨٤).

(٢) جزء من أثر معاذ السابق قريبا.

(٣) مسند الشافعي (١٢٤٦)، والمجالس الخمسة للسلفي (١٨)، والبيهقي في المدخل إلى السنن الكبرى (٣٧١)، والخطيب في شرف أصحاب الحديث (٢٣٧)، وابن المظفر في غرائب مالك (١٣٦)، وأبو نعيم في الحلية (١١٩/٩) كلهم بالإسناد إلى الشافعي به.

(٤) وذكره النووي في «تهذيب الأسماء واللغات» (٦٨/١).

(٥) السابق نفسه.

(٦) أخرجه ابن عساكر في تاريخ دمشق (٤٠٧/٥١-٤٠٨) بإسناده عن الشافعي به.

(٧) أخرجه أبو نعيم في الحلية (١٤٠/٩) بإسناده عن الشافعي به.

(٨) أخرجه الخطيب في الفقيه والمتفقه (١٥٤/١) برقم (١٣٨)، والبيهقي في المدخل (١٨٧/١، ١٢٨) برقم (١٢٦)، (١٢٧) كلاهما بالإسناد إلى الربيع عن الشافعي به.

(٩) أخرج البيهقي في المدخل (١٢٥) قال: أخبرنا أبو عبد ا الحافظ قال: سمعت أبا محمد عبدا بن محمد بن زياد العدل يقول: سمعت أبا بكر محمد بن إسحاق يقول: سمعت محمد بن عبدا بن عبد الحكم يقول: سمعت الشافعي يقول:... فذكره.

ومن لم يصن نَفْسه لم ينْفَعه علْمه»[1].

تَنْبِيهٌ:

روى أبو الشيخ ابن حيان في كتَابِ «الثوابِ»[2]، والْحافظُ أبو عمر بن عبد الْبر في «فَضل الْعلْمِ»[3] عن معاذ بنِ جبلٍ أن النبي صلى الله عليه وسلم قالَ: **«تَعلموا الْعلْم، الْعلْم، فَإِن تَعلمه خَشْيةٌ، وطَلَبه عبادةٌ، ومدارستُه تَسبِيح، والْبحثُ عنْه جِهاد، وتَعليمه لِمن لا يعلمه صدقَةٌ، وبذْله لأَهله قُربةٌ.**

وهو الأَنيس في الْوحدة، والصاحب في الْخَلْوة، والدلِيلُ علَى السراء والضراء، والْوزير عنْد الأَجِلاء، والْقَرِيب عنْد الأَخلاء، ومنَار سبِيل الْخَير، يرفَع الله تَعالى (بِه)[4] أَقْواما، فَيجعلُهم في الْخَير قَادةً، /هداةً يهتَدى بِهِم، أَدلةً في الْخَير، تُقْتَص آثَارهم، وتُرمقُ أَفْعالُهم، وتَرغَب الْملائِكَةُ في (حلْقَتهِم)[5]، ثُم بِأَجنحتها تَمسحهم، كُل رطْبٍ ويابِسٍ لَهم مستَغْفر، حتى حيتَان الْبحر وهوامه، وسباع (الْبر)[6] وأَنْعامه، والسماء ونُجومها. (٢٤٥/أ)

لأَن الْعلْم حياةُ الْقَلْبِ من الْعمى، ونُور الأَبصارِ من الظلَمِ، وقُوةُ الأَبدانِ من الضعف، يبلُغُ بِه الْعبد منَازِلَ الأَبرارِ، والدرجات الْعلَى، التفكر فيه يعدلُ الصيام، ومدارستُه تَعدلُ الْقيام، بِه يطَاع الله، وبِه يعبد، وبِه يوحد، وبِه يتَورع، وبِه تُوصلُ الأَرحام، هو إِمام، والْعملُ تَابِعه، يلْهمه السعداء، ويحرمه الأَشْقياء».

* * *

---

(١) أخرجه ابن عبد البر في «جامع بيان العلم» (٤١٨/١) برقم (٨٢٢)، (٢٨٤/٢) برقم (٢٢٣٣)، والبيهقي في «مناقب الشافعي» (٢٨٢/١)، والخطيب البغدادي في «شرف أصحاب الحديث» (ص٦٩) كلهم عن الشافعي، وألفاظهم متقاربة.

(٢) ذكره أصحاب الفهارس، لكنه من المفقودات.

(٣) جامع بيان العلم وفضله لابن عبد البر (٢٢٣/١) برقم (٢٦٨)، ثم قال ابن عبد البر: وهو حديث حسن جدا، ولكن ليس له إسناد قوي.

(٤) في الأصل: **«بها»**، والصواب ما أثبته.

(٥) في الأصل: **«حلتهم»**، والصواب ما أثبته.

(٦) في الأصل: **«البحر»**، والصواب ما أثبته.

٢٢١- قَالَ: حديثُ: معاويةَ بنِ أَبِي سفْيان أنه سمع النبي صلى ا عليه وسلم يقُولُ: **«الْخَير عادةٌ، والشر لجاجةٌ، ومن يرد الله به خَيرا يفَقهه في الدين»**[1].

---

(١) ابن ماجه (٢١٠/١) برقم (٢٢١) في المقدمة، باب فضل العلماء والحث على طلب العلم.
قال: حدثَنَا هشَام بن عمارٍ، حدثَنَا الْوليد بن مسلمٍ، حدثَنَا مروان بن جنَاحٍ، عن يونُس بنِ ميسرةَ بنِ حلْبسٍ، أنه حدثَه قَالَ: سمعتُ معاويةَ بنِ أَبِي سفْيان... فذكره.

رجال إسناد ابن ماجه:

- هشام بن عمار بن نصير السلمي الدمشقي الخطيب.
قال إبراهيم بن الجنيد عن ابن معين: «ثقة».
وقال أبو حاتم عن يحيى بن معين: «كيس كيس».
وقال العجلي: «ثقة»، وقال مرة: «صدوق».
وقال أحمد بن خالد الخلال عن يحيى بن معين: «حدثنا هشام بن عمار وليس بالكذوب».
وقال النسائي: «لا بأس به».
وقال الدارقطني: «صدوق كبير المحل».
وقال ابن أبي حاتم عن أبيه: «لما كبر هشام تغير، فكلما دفع إليه قرأه من كتابه».
وقال الحافظ في التقريب: «صدوق مقرئ كبر فصار يتلقن، فحديث القديم أصح».
مات سنة (٢٤٥).
انظر: سؤالات ابن الجنيد (٥٥٥)، الجرح والتعديل (٦٦/٩)، الثقات (٤٥٩)، الكامل لابن عدي (١٠٨/٧)، تهذيب الكمال (٢٤٢/٣٠) ت (٦٥٨٦)، تهذيب التهذيب (٣٤/٦) ت (٨٥٥٩)، التقريب ت (٧٣٠٣).
- الوليد بن مسلم القرشي مولاهم، أبو العباس الدمشقي، ثقة، لكنه كثير التدليس والتسوية، مات سنة (١٩٤)، أو (١٩٥). التقريب ت (٧٤٥٦).
- مروان بن جناح الأموي، مولاهم الدمشقي.
قال دحيم وأبو داود: «ثقة».
وقال أبو حاتم: «هو أحب إلي من أخيه روح، وهما شيخان يكتب حديثهما ولا يحتج بهما».
وقال الدارقطني: «لا بأس به».
وقال أبو علي النيسابوري: «مروان ثقة، وروح في أمره نظر».
وذكره ابن حبان في الثقات.
وقال الحافظ في التقريب: «لا بأس به، من السادسة».
انظر: الثقات (٤٨٣/٧)، الجرح والتعديل (٣٧٤/٨)، تهذيب الكمال (٣٨٦/٢٧) ت (٥٨٦٩)، وتهذيب التهذيب (٣٨٣/٥) ت (٧٧٤٧)، التقريب ت (٦٥٦٦).
- يونس بن ميسرة بن حلْبس، وقد ينسب لجده، ثقة عابد معمر، مات سنة (١٣٢). التقريب ت (٤٨٣/٧). =

انْفَرد بِهِ الْمصنفُ من حديث يونُس بن ميسرةَ بن حلْبس، عن معاويةَ.

(وهو)[1] في **«الصحيحين»** من حديث حميد بن عبد الرحمن بن (عوف)[2]، عن الزهري، عن معاويةَ.

رواه (خ) في الْعلْم[3]، و(م) في الزكاة[4].

زاد الطبراني[5] في روايته: **«ويلْهمه رشْده»**.

فيه: فَضيلَةُ الْعلْم، والتفقه في الدين، والْحث علَيه.

وسببه: أَنه قَائِد إلَى (التقْوى)[6]، وتَقْوى الله قَائِد إلَى الْجنة.

=الحكم على الحديث:

إسناده حسن، والجملة الثانية منه في الصحيحين، كما سبق. والجملة الأولي لها شواهد كثيرة كما قرر ذلك البوصيري في مصباح الزجاجة (٢٠٣/١-٢٠٤) برقم (٨١) حيث قال: «رواه ابن حبان في صحيحه من طريق هشام بن عمار... فذكره بإسناده ومتنه سواء، والجملة الثانية في «الصحيح» من حديث معاوية من طريق الزهري عن حميد بن عاد الرحمن عنه. وكذا رواه الدارمي في «مسنده» عن يزيد بن هارون عن حماد بن سلمة عن حنظلة بن عطية عن ابن محيريز عن معاوية.

ورواه صاحب «مسند الشهاب» للقضاعي جميعه، فروى الجملة الأولي منه من طريق الوليد بن مسلم به، وروى الجملة الثانية من طريقين: **أحدهما:** من طريق الربيع بن سليمان المرادي عن عبد ا بن وهب عن محمد بن كعب، عن معاوية به. **والطريق الثانية:** من حديث أبي هريرة. ورواه الطبراني وأبو داود الطيالسي ومسدد وأبو بكر بن أبي شيبة وأحمد بن منيع وأبو يعلى الموصلي كما أوردته في زوائد المسانيد العشرة».

قلت: أخرجه ابن حبان في صحيحه (٨/٢) برقم (٣١٠)، والطبراني في الكبير (١٩/رقم ٩٠٤)، والدارمي (٢٣٢)، والقضاعي في مسند الشهاب (٢٢)، وأبو نعيم في الحلية (٢٥٢/٥)، وأبو الشيخ في الأمثال (٢٠).

(١) في الأصل: **«وهي»**، والصواب ما أثبته، وهو الموافق للسياق.

(٢) في الأصل: **«عون»**، والصواب ما أثبته، وهو: حميد بن عبد الرحمن بن عوف، الزهري، المدني، قال الحافظ في «التقريب» ت (١٥٥٢): ثقة، من الثانية، مات سنة (١٠٥) على الصحيح، وقيل: إن روايته عن عمر مرسلة.

(٣) سبق تخريجه (ص١٣٧).

(٤) سبق تخريجه (ص١٣٧).

(٥) الطبراني في المعجم الكبير (٣٤٠/١٦) برقم (٧٨٦).

(٦) في الأصل: **«تفوى»**، وما أثبته هو الصواب.

وجعلَ الْخَير عادةً: لِعود النفْس إليه، وحرصها (عليه)[1]، إذَا أَلِفَتْه، (لِطيبِ)[2] ثَمرِه، وحسنِ أَثَرِه.

وجعلَ الشر لَجاجةً: لِما فيه من الاعوجاجِ وضيق النفْس.

قَالَ محمد بن كعبٍ الْقَرظي: «إِذَا أَراد الله بِعبد خَيرا فَقهه في الدين، وزهده في الدنْيا، وبصره بِعيوبِ نَفْسه، فَمن أُوتيهن أُوتي خَير الدنْيا والآخرة»[3].

* * *

(١) في الأصل: **«إليه»**، وكتب بدله في الحاشية: **«عليه»**.

(٢) في الأصل: **«يطيب»**، وما أثبته هو الصواب.

(٣) أخرجه ابن أبي شيبة في «المصنف» (٢٤٠/٦) برقم (٣١٠٤٩) بإسناده عنه به.

(٢٤٥/ب)

٢٢٢- قَالَ: حديثُ روحِ بنِ جنَاحٍ، عن مجاهد، عن /ابنِ عباسٍ رفَعه: «**فَقيه واحد أَشَدّ على الشيطانِ من أَلْف عابِدٍ**»[١].

رواه الترمذي[٢] عن محمد بنِ إِسماعيلَ البخَارِي، عن إِبراهيم بنِ موسى[٣]، عن الْولِيد بنِ مسلمٍ.

وقَالَ: «غَرِيب لاَ نَعرِفُه إِلا من هذَا الْوجه».

- (ت ق) روح بن جنَاحٍ الأُموي، مولاَهم، أَبو سعد، ويقَالُ: أَبو سعيد، الدمشْقَي.

روى عن: مجاهد، وعمر بنِ عبد الْعزِيزِ[٤]، والزهرِي، وعطَاء بنِ السائِبِ[٥]،

---

(١) أخرجه ابن ماجه (٢١٢/١) برقم (٢٢٢) في المقدمة، باب فضل العلماء والحث على طلب العلم. قال: حدثنا هشام بن عمار، حدثنا الوليد بن مسلم، ثنا روح بن جناح أبو سعد... فذكره.

رجال إسناد ابن ماجه:

- هشام بن عمار، سبقت ترجمته (ص١٤٣)، وهو صدوق.

- الوليد بن مسلم القرشي، أبو العباس الدمشقي، ثقة لكنه كثير التدليس والتسوية. مات سنة (١٩٤)، أو (١٩٥). «التقريب» ت (٧٤٥٥).

- روح بن جناح، ترجم له المصنف الدميري، وهو ضعيف.

- مجاهد بن جبر، أبو الحجاج المخزومي، مولاهم المكي، ثقة إمام في التفسير وفي العلم. مات سنة (١٠١)، أو (١٠٢)، أو (١٠٣)، أو (١٠٤). «التقريب» ت (٦٤٨١).

الحكم على الحديث:

قال ابن الجوزي في «العلل المتناهية» (١٣٤/١): «هذا الحديث لا يصح عن رسول ا صلى ا عليه وسلم، والمتهم برفعه روح بن جناح، قال أبو حاتم ابن حبان: روح يروي عن الثقات ما إذا سمعه من ليس بمتبحر في صناعة الحديث شهد له بالوضع، ومنه هذا الحديث».

وقال أيضا: «هذا الحديث من كلام ابن عباس إنما رفعه روح إما قصدا أو غلطًا».

وانظر: المجروحين لابن حبان (٣٠٠/١) برقم (٣٤٦).

وقال الألباني في ضعيف الجامع الصغير وزياداته برقم (٣٩٨٧): «موضوع».

(٢) جامع الترمذي (٤٨/٥) برقم (٢٦٨١) كتاب العلم، باب ما جاء في فضل الفقه على العبادة. من طريق الوليد بن مسلم فذكره كما عند ابن ماجه، ثم قال أَبو عيسى: «هذَا حديثٌ غَرِيب ولا نَعرِفُه إِلا من هذَا الْوجه، من حديث الْولِيد بنِ مسلمٍ».

(٣) هو: إبراهيم بن موسى بن يزيد التميمي، أبو إسحاق الفَراء الرازي، يلقب الصغير، ثقة حافظ، مات بعد (٢٢٠). التقريب ت (٢٥٩).

(٤) هو: عمر بن عبد العزيز بن مروان بن الحكم بن أبي العاص الأموي، أمير المؤمنين، أمه أم عاصم بنت عاصم بن عمر بن الخطاب، عد مع الخلفاء الراشدين، مات سنة (١٠١)، وله أربعون سنة. التقريب ت (٤٩٤٠).

(٥) هو: عطاء بن السائب، أبو محمد، ويقال: أبو السائب الثقفي الكوفي، صدوق اختلط، مات=

وغَيرِهِم.

وعنْه: الْوليد بن مسلم، ومحمد بن شُعيبِ بنِ شَابورٍ[1]، وعبد الْمهيمنِ بن عبد الرحمنِ.

قَالَ عثْمان الدارمي[2]، عن دحيمٍ: «ثقَةٌ، إِلا أَن مروان، يعني: أَخَاه، أَوثَقُ منْه»[3].

وقَالَ ابن أَبِي حاتمٍ[4]، عن أَبِيه[5]، وفي نُسخَة: عن أَبِي زرعةَ: «مروان أَحب (إِلَي)[6] منْه، يكْتَب حديثُهما، ولاَ يحتَج بِهِما، وروح لَيس بِالْقَوِي».

وقَالَ الْجوزجاني[7]: «ذَكَر عنِ الزهرِي حديثًا معضلاً فيه ذكْر الْبيت الْمعمورِ، فَإِن كَان قَالَ: سمعتُ الزهرِي أُرجِئَ ونُظر في أَمرِه»[8].

وقَالَ الْحاكم أَبو[9] أَحمد: «لاَ يتَابع في حديثه، حديثُه لَيس بِالْقَائِمِ، وذَكَر حديثَه في الْبيت الْمعمورِ».

=سنة (١٣٦). التقريب ت (٤٥٩٢).

(١) هو: محمد بن شعيب بن شابور الأموي، مولاهم، الدمشقي، صدوق صحيح الكتاب، مات سنة (٢٠٠). التقريب (٥٩٥٨).

(٢) هو: عثمان بن سعيد بن خالد بن سعيد، أبو سعيد، التميمي، الدارمي، السجستاني، الإمام ، العلامة، الحافظ، الناقد، صاحب المسند الكبير والتصانيف. صنف كتابا في الرد على بشر المريسي، وكتابا في الرد على الجهمية. وأخذ علم الحديث وعلله عن علي بن المديني ويحيى بن معين وأحمد بن حنبل، وفاق أهل زمانه، وكان لهجا بالسنة، بصيرا بالمناظرة. توفي سنة (٢٨٠). انظر: سير أعلام النبلاء (٣١٩/١٣-٣٢٥)، الجرح والتعديل (١٥٣/٦)، تذكرة الحفاظ (٦٢١/٢-٦٢٢)، شذرات الذهب (١٧٦/٢).

(٣) تهذيب الكمال (٢٣٤/٩)، وتهذيب التهذيب (٢٥٢/٣).

(٤) هو: عبد الرحمن بن محمد بن إدريس الحنظلي ابن أبي حاتم، حافظ ابـن حـافظ. صـنف التفسير، وكتاب الجرح والتعليل، وكتاب العلل المبوب على أبواب الفقه وغير ذلك، تـوفي سـنة (٣٢٧). طبقات الشافعية (١١٢/١) ت (٥٨)، وطبقات المفسرين للداوودي ت (٨٧).

(٥) الجرح والتعديل (٤٩٤/٣) ت (٢٢٤٣)، وتهذيب الكمال (٢٣٣/٩).

(٦) في الأصل: **«إليه»**، والصواب ما أثبته، وهو الموافق لما في ترجمته في «الجرح والتعديل» (٤٩٤/٣)، وتهذيب الكمال (٢٣٤/٩).

(٧) هو: إبرهيم بن يعقوب بن إسحاق الجوزجاني، نزيل دمشق، ثقة حافظ. مات سنة (٢٥٩). التقريب ت (٢٧٣).

(٨) الشجرة في أحوال الرجال للجوزجاني (ص٢٧١) ت (٢٨٣).

(٩) كتب بعدها في الأصل: **«حاكم»**، وضرب عليها.

ثُم قال: «هذَا حديثٌ منْكَر، لاَ نَعلَم لَه أَصلاً من حديث أَبِي هريرةَ، ولاَ سعيد بنِ الْمسيبِ، ولاَ الزهرِي»[1].

وقَالَ الْعقَيلي[2]: «قصةُ الْبيت لاَ يتَابع علَيه».

وقَالَ النسائِي[3]: «لَيس بِالْقَوِي».

وقَالَ أَبو علي الْحافظُ: «في أَمرِه نَظَر»[4].

وقَالَ أَبو نُعيمٍ[5]: «يروِي عن مجاهد منَاكير، لاَ شَيء».

وذَكَر لَه أَبو أَحمد[6] أَحاديثَ، ثُم قَالَ: «ولِروحِ بنِ جنَاحٍ غَير ما ذَكَرتُ من الْحديث قَليلٌ، وربما أَخْطَأَ في الأَسانيد، ويأْتي بِمتُونٍ لاَ يأْتي بِها غَيره، وهو ممن يكْتَب حديثُه».

روى لَه الترمذي وابن ماجه حديثًا واحدا[7]، متْنُه: **«فَقيه واحد أَشَد علَى الشـيطَانِ من أَلْف عابِد»**[8].

* * *

---

(١) تهذيب الكمال (٢٣٥/٩)، وتهذيب التهذيب (٢٥٢/٣).

(٢) كذا في «الضعفاء الكبير» للعقيلي (٥٩/٢) ت (٤٩٧): «عليه»، يعني: حديث قصة البيت، لا لا يتابع عليه، وا   أعلم.

(٣) الضعفاء للنسائي (٤٠).

(٤) تهذيب الكمال (٢٣٥/٩)، وتهذيب التهذيب (٢٥٢/٣).

(٥) الضعفاء لأبي نعيم ت (٦٧)، وتهذيب الكمال (٢٣٥/٩)، وتهذيب التهذيب (٢٥٢/٣).

(٦) الكامل لابن عدي (١٤٥/٣) ت (٦٦٦).

(٧) انظر: تهذيب الكمال (٢٣٥/٩)، وتهذيب التهذيب (٢٥٢/٣).

(٨) هو الحديث الذي يشرحه المصنف ، وقد سبق تخريجه .

٢٢٣- قَالَ: حدثَنَا نَصر بن علي الْجهضمي، حدثَنَا عبد الله بن داود، عن عاصم (بن)[1] رجاء /بن حيوةَ، عن داود بن جميلٍ، عن كثيرِ بن قَيسٍ قَالَ: كُنْتُ جالِسا عنْد أَبِي الدرداء في مسجِد دمشْقَ، فَأَتَاه رجلٌ فَقَالَ: يا أَبا الدرداء، أَتَيتُك من الْمدينَة: مدينَة الرسول عليه السلام؛ لِحديث بلَغَني أَنك تُحدثُ بِه عن النبي صلى ا عليه وسلم. قَالَ: فَما جاء بِك تجارةٌ؟ قَالَ: لاَ. قَالَ: ولاَ جاء بِك غَيره؟ قَالَ: لاَ.

(٢٤٦/أ)

قَالَ: فَإِني سمعتُ رسولَ الله صلى ا عليه وسلم يقُولُ: **«من سلَك طَرِيقًا يلْتَمس فيه علْما، سهلَ الله له طَرِيقًا إِلَى الْجنة، وإِن الْملائِكَةَ لَتَضع أَجنحتَها رِضا لِطَالِبِ الْعلْمِ، (وإِن طَالِب الْعلْمِ)[2] يستَغْفر له من في السماء والأَرض، حتى الْحيتَان في الْماء، وإِن فَضلَ الْعالِمِ علَى الْعابِد كَفَضلِ الْقَمرِ علَى سائِرِ الْكَواكبِ. إِن الْعلَماء هم ورثَةُ الأَنْبِياء، وإِن الأَنْبِياء لَم يورثُوا دينَارا ولاَ درهما، إِنما ورثُوا الْعلْم، فَمن أَخَذَه أَخَذَ بِحظ وافرٍ»**[3].

---

(١) في الأصل: **«عن»**، والصواب المثبت.

(٢) كتبه الناسخ في الحاشية، وله علامة لحق في المتن.

(٣) ابن ماجه (٢١٣/١) برقم (٢٢٣) في المقدمة، باب فضل العلماء والحث على طلب العلم.

رجال إسناد ابن ماجه:

- نصر بن علي بن نصر بن علي الجهضمي، ثقة ثبت، طُلب للقضاء فامتنع، مات سنة خمسين ومئتين، أو بعدها. «التقريب» ت (٧١٢٠).

- عبد ا بن داود بن عامر الهمداني، أبو عبد الرحمن الخُريبي مصغرا، كوفي الأصل، ثقة عابد، مات سنة (٢١٣)، وله سبع وثمانون سنة، أمسك عن الرواية قبل موته. «التقريب» ت (٣٢٩٧).

- عاصم بن رجاء بن حيوة الكنْدي، الفلسطيني.

قال إسحاق بن منصور عن ابن معين: «صويلح».

وقال أبو زرعة: «لا بأس به».

وذكره ابن حبان في الثقات.

وقال ابن حجر: «صدوق يهم».

انظر: تهذيب الكمال (٤٨٣/١٣) ت (٣٠٠٦)، تهذيب التهذيب (٣٠/٣) ت (٣٥٤٩)، «التقريب» ت (٣٠٥٨).

- داود بن جميل، ويقال: اسمه الوليد، ضعيف، من السابعة. «التقريب» ت (١٧٧٨).

- كثير بن قيس الشامي، يقال: قيس بن كثير، والأول أكثر، ضعيف، من الثالثة. «التقريب» ت (٥٦٢٤). =

=**الحكم على الحديث:**

إسناده حسن لغيره ، فيه داود بن جميل، وقيس بن كثير.

والحديث قد اخْتُلِفَ في إسناده :

فروي مرة من طريق عاصم عن داود عن قيس.

ومرة بإسقاط داود.

- فأخرجه: أبو داود (٣٩/٤) برقم (٣٦٤١) كتاب العلم، باب الحث على طلب العلم. وابن ماجه (٢٢٣)، وابن حبان في «صحيحه» (٢٨٩/١-٢٩٠) برقم (٨٨)، والدارمي (٩٨/١)، وابن عبد البر في «جامع بيان العلم وفضله» (١٧٤/١) برقم (١٧٣)، والطحاوي في «مشكل الآثار» (٤٢٩/١)، والبغوي (١٢٩) كلهم من طريق عبد ا بن داود، عن عاصم عن داود عن قيس به.

بعضهم يقول كثير بن قيس، وبعضهم قيس بن كثير.

- وأخرجه أحمد (١٩٦/٥)، والترمذي (٤٨/٥) برقم (٢٦٨٢) كتاب العلم، باب ما جاء في فضل الفقه على العبادة. كلاهما من طريق عاصم بن رجاء عن قيس بن كثير به.

يعني: بإسقاط داود بن جميل.

قلت: وقد أعله الدارقطني بذلك في «علله» (٢١٦/٦-٢١٧) برقم (١٠٨٣) فقال:

«يرويه عاصم بن رجاء بن حيوة، واختلف عنه:

فرواه عنه أبو نعيم عن عاصم بن رجاء بن حيوة عمن حدثه عن كثير بن قيس.

ورواه عبد ا بن داود الخريبي عن عاصم فقال: عن داود بن جميل، عن كثير بن قيس.

وداود هذا مجهول.

ورواه محمد بن يزيد الواسطي، عن عاصم بن رجاء، عن كثير بن قيس، لم يذكر بينهما أحدا.

وعاصم بن رجاء، ومن فوقه إلى أبي الدرداء ضعفاء، ولا يثبت.

ورواه الأوزاعي، عن كثير بن قيس، عن يزيد بن سمرة، عن أبي الدرداء، وليس بمحفوظ».

وحسنه الحافظ ابن حجر في فتح الباري (١٤٧/١) لشواهده وذلك في التعليق على قول البخاري في كتاب العلم، باب العلم قبل القول والعمل: «وأن العلماء هم ورثة الأنبياء، ورثُوا العلم، من أَخَذَه أَخذ بحظ وافر، ومن سلك طريقا يطلب به علما سهل الله له طريقا إلى الجنة» قال: «طرف من حديث أخرجه أبو داود والترمذي وابن حبان والحاكم مصححا من حديث أبي الدرداء، وحسنه حمزة الكناني، وضعفه غيرهم بالاضطراب في سنده، لكن له شواهد يتقوى بها».

قلت: ويشهد لمتنه: ما رواه أبو داود في سننه (٣٩/٤) برقم (٣٦٤٢) كتاب العلم، باب الحث على طلب العلم، قال: حدثنا محمد بن الوزير الدمشقي، حدثنا الوليد، قال: لقيت شبيب ابن شيبة، فحدثني به عن عثمان بن أبي سودة، عن أبي الدرداء عن النبي صلى ا عليه وسلم بمعناه.

وإسناده حسن في الشواهد.

ويشهد له أيضا ما رواه مسلم (٣٤/١٧) برقم (٢٦٩٩) كتاب الذكر والدعاء والتوبة والاستغفار، باب فضل الاجتماع على تلاوة القرآن وعلى الذكر. عن أبي هريرة بمعناه.

وله شاهد آخر من حديث صفوان بن عسال عند أحمد في المسند (٢٣٩/٤)، وابن حبان في=

رواه أبو داود، والترمذي، وابن حبان في «صحيحه»[1].

فأما أبو داود فرواه كما رواه المصنفُ عن كثيرِ بنِ قيسٍ.

ورواه الترمذي عن (قيسِ بنِ)[2] كثيرٍ، عن أبي الدرداء، ثُم قالَ: «ولا يعرفُ هذَا الْحديثُ إلا من حديث عاصمِ بنِ رجاء بنِ حيوةَ، عن قيسِ بنِ كثيرٍ، وليس إسنَاده عنْدي بمتصلٍ. ويروى عن داود بنِ جميلٍ، عن كثيرِ بنِ قيسٍ، عن أبي الدرداء، وهذَا أصح».

وقالَ الْحافَظُ الْمنْذري[3]: «اخْتَلَفُوا في هذَا الْحديث اخْتلافًا كثيرا:

فقيلَ: قيس بن كثيرٍ، وقيلَ: كثير بن قيسٍ.

وفي بعضها: أنه السائِلُ لأبي الدرداء.

وفي بعضها: أن رجلاً سألَه.

وفي بعضها: جاءه رجلٌ من أهل الْمدينَة، وهو بمصر.

ومنْهم من أَثْبتَ في إسنَاده: داود بنِ جميلٍ، ومنْهم من أسقَطَه»[4].

=صحيحه (٢٨٥/١) برقم (٨٥)، والحاكم (١٨١/١) من طريق عبد الرزاق به.

(١) سبق التخريج ص (١٤٩) .

(٢) ما بين القوسين كتبه في الحاشية، وله علامة لحق في المتن.

(٣) هو: عبد العظيم بن عبد القوي بن عبد ا ، أبو محمد، زكي الدين، المشهور بالمنذري، ولد سنة (٥٨١)، وتوفي سنة (٦٥٦)، عالم بالحديث، والعربية من الحفاظ المؤرخين. له مؤلفات كثير، منها: «الترغيب والترهيب»، و«مختصر سنن أبي داود».

انظر: «سير أعلام النبلاء» (٣١٩/٢٣)، الأعلام للزركلي (٣٠/٤).

(٤) وفي عون المعبود (٥٣/١٠-٥٤): قال المنذري: «وقد اخْتُلفَ في هذا الحديث اختلافا كثيرا، فقيل فيه: كثير بن قيس.

وقيل: قيس بن كثير بن قيس، ذكر أنه جاءه رجل من أهل مدينة رسول الله صلى ا عليه وسلم.

وفي بعضها: عن كثير بن قيس قال: أتيت أبا الدرداء وهو جالس في مسجد دمشق فقات: يا أبا الدرداء إني جئتك من مدينة الرسول صلى ا عليه وسلم في حديث بلغني عنك.

وفي بعضها: جاءه رجل من أهل المدينة وهو بمصر.

ومنهم من أثبت في إسناده داود بن جميل.

ومنهم من أسقطه.

وروي عن كثير بن قيس عن يزيد بن سمرة عن أبي الدرداء.

وروى يزيد بن سمرة وغيره من أهل العلم عن كثير بن قيس قال: أقبل رجل من أهل المدينة إلى أبي الدرداء وذكر ابن سميع في الطبقة الثانية من تابعي أهل الشام، قال: وكثير بن قيس أمره ضعيف أثبته أبو سعيد، يعني: دحيما». انتهى كلام المنذري.

٢٢٤- قَالَ: [حدثَنَا هشَام بن عمار][1]، حدثَنَا حفْص بن سلَيمان، حدثَنَا كَثير بن شنْظير، عن محمد بنِ سيرِين، عن أَنَسِ بنِ مالِك /قَالَ: قَالَ رسولُ الله صلى ا عليه وسلم: **«طَلَب الْعلْمِ فَرِيضةٌ علَى كُلِّ مسلمٍ، وواضع الْعلْمِ عنْد غَيرِ أَهله كَمقَلِّد الْخَنَازِيرِ (الْجوهر واللُّؤْلُؤَ)[2] والذهب»**. (٢٤٦/ب)

انْفَرد بِه الْمصنف[3].

---

(١) ما بين المعقوفتين من سنن ابن ماجه المطبوع.

(٢) ما بين القوسين كتبه في الحاشية، وله علامة لحق بالمتن.

(٣) سنن ابن ماجه (٢١٤/١-٢١٥) برقم (٢٢٤) في المقدمة، باب فضل العلماء والحث على طلب العلم.

رجال إسناد ابن ماجه:

- هشام بن عمار، سبقت ترجمته (ص١٤٣). وهو صدوق.
- حفص بن سليمان، ذكر الدميري أنه متروك، وهو كما قال، وسبقت ترجمته (ص١٢٦).
- كثير بن شنْظير، المازني، ويقال: الأزدي، أبو قرة البصري.

قال عبد ا بن أحمد: سألت أبي عنه فقال: «صالح»، ثم قال: «قد روى عنه الناس واحتملوه»، وقال مرة: «صالح الحديث».

وقال إسحاق بن منصور عن ابن معين: «صالح».

وقال الدوري، عن ابن معين: «ليس بشيء».

وقال أبو زرعة: «لين».

وقال النسائي: «ليس بالقوي».

وقال ابن عدي: «أرجو أن تكون أحاديثه مستقيمة».

وقال ابن سعد: «كان ثقة».

وقال الساجي: «صدوق، وفيه بعض الضعف، ليس بذاك، ويحتمل لصدقه».

وقال ابن حزم: «ضعيف جدا».

وقال الحافظ في التقريب: «صدوق يخطئ».

انظر: تاريخ ابن معين رواية الدوري (٤٩٣/٢)، الضعفاء للنسائي (ص٥٠٨)، الكامل لابن عدي (٦٦/٦)، طبقات ابن سعد (٢٤٣/٧)، تهذيب التهذيب (٥٥٧/٤) ت (٦٦٠٤)، «التقريب» ت (٥٦١٤).

- محمد بن سيرين الأنصاري، أبو بكر ابن أبي عمرة البصري، ثقة ثبت عابد كبير القدر كان لا يرى الرواية بالمعنى، مات سنة (١١٠). «التقريب» ت (٥٩٤٧).

الحكم على الحديث:

إسناده ضعيف؛ لضعف حفص بن سليمان. قال البوصيري في «مصباح الزجاجة» (٢٠٥/١)=

وفي إِسنَاده:

- حفْص بن سليمان[1] ابن امرأة عاصم.

وهو ثَبتٌ في الْقراءة، وفي الْحديث متْروك.

قَالَ الْحافظُ محمد بن طَاهرِ الْمقْدسي[2]: «هذَا الْحديثُ رواه أَحمد بن إِبراهيم بن موسى، عن نَافعٍ، عنِ ابنِ عمر. ولاَ أَصلَ لَه من حديث مالِك، عن نَافعٍ. وإِنما هو من حديث أَنَسِ بنِ مالِك، وضعفَه أَحمد[3] والْبيهقي[4] وغَيرهما[5]».

وقَالَ الشيخُ تَقي الدينِ[6]: «هذَا الْحديثُ رواه ابن ماجه بِإِسنَاد فيه كَثير بن شـنْظيرٍ، وهو مخْتَلَفٌ في تَوثيقه وتَضعيفه، لَكن قَالَ ابن عدي[7]: «أَحاديثُه أَرجـو أَن تَكُـون مستَقيمةً».

وقَالَ النووِي في «الْفَتَاوى»[8]: «حديثُ: **«طَلَب الْعلْمِ فَرِيضةٌ علَى كُلِّ مسلمٍ»** هو حديثٌ ضعيفٌ، رواه أَبو يعلَى الْموصلي في «مسنَده»[9] بِإِسنَاد ضعيف، فيه: حفْص بن سلَيمان، وهو ضعيفٌ». انْتَهى.

=برقم (٨٢): «هذا إسناد ضعيف لضعف حفص بن سليمان البزاز».

قلت: وللجملة الأولى شواهد، سيذكرها المصنف، وسأذكر تخريجها، لا تنزل عن رتبة الحسن.

(١) انظر: تهذيب التهذيب (٦٢٠/١) ت (١٦٦٢)، والتقريب ت (١٤٠٥).

(٢) هو: محمد بن طاهر بن علي بن أحمد، الشيباني، أبو الفضل بن أبي الحسين، المقدسي الأثري الظاهري، الصوفي، يعرف بابن القيسراني، صاحب التصانيف المشهورة، أحد الرحالين في طلب الحديث، وكان من أسرع الناس كتابة وأذكاهم وأعرفهم بالحديث. عاش ستين سنة، (ت٥٠٧).

انظر: «تاريخ دمشق» لابن عساكر (٢٨٠/٥٣) ت (٦٤٧١)، «وفيات الأعيان» لابن خلكان (٢٨٧/٤) ت (٦١٩)، «سير أعلام النبلاء» (٣٦١/١٩) ت (٢١٣).

(٣) نقله الذهبي عنه في «الميزان» (٢٢٩) ترجمة إبراهيم بن موسى المروزي.

(٤) كما في «الشعب» (٢٥٣/٢) برقم (١٦٦٣).

(٥) ومنهم البزار (٥٥/١) برقم (٩٤).

(٦) ابن دقيق العيد.

(٧) «الكامل» لابن عدي (٧١/٦) قال: «ولكثير بن شنظير من الحديث غير ما ذكرت، وليس بالكثير، وليس في حديثه شيء من المنكر، وأحاديثه أرجو أن تكون مستقيمة».

(٨) وكذا قال في «مقدمة المجموع شرح المهذب» (٢٤/١).

(٩) أخرجه أبو يعلى في «مسنده» (٢٢٣/٥) برقم (٢٨٣٧).

وقد روي من حديث علي[1]،

(١) حديث علي له طرق عديدة:
- فأخرجه الخطيب في «الفقيه والمتفقه» (٤٣/١)، و«تلخيص المتشابه» له أيضا (١٠٦/١) من طريق محمد بن عبيدة النافْقاني قال: نا الصباح بن موسى، عن عبد الرحمن بن يزيد عن مكحول فذكره، وفيه زيادة.
قلت: وإسناده ضعيف، فيه: محمد بن عبيدة النافقاني، قال ابن ماكولا في الأنساب: «صاحب مناكير». وفيه: الصباح بن موسى، قال الذهبي: «ليس بذاك القوي، مشاه بعضهم». وفيه: مكحول الشامي مدلس، وقد عنعنه.
- وأخرجه الخطيب في «الفقيه والمتفقه» (٤٤/١)، وابن عدي في «الكامل» (٥/ت١٨٨٣)، وعنه ابن الجوزي في «العلل المتناهية» (٥٢) حدثنا محمد بن الحسين بن حفص، ثنا عباد بن يعقوب، ثنا عيسى بن عبد ا ، أخبرني أبي، عن أبيه، عن جده، عن علي... به.
قلت: وفيه: عيسى بن عبد ا ، قال ابن عدي: «ولعيسى بن عبد ا هذا غير ما ذكرت، وعامة ما يرويه لا يتابع عليه». واسمه: عيسى بن عبد ا بن محمد بن عمر بن علي بن أبي طالب، قال عنه الدارقطني: «متروك»، وقال ابن حبان: «يروي عن آبائه أشياء موضوعة». وفيه: عباد بن يعقوب، قال ابن حبان: «يروي المناكير عن المشاهير، فاستحق الترك».
- وأخرجه الخطيب في «تاريخ بغداد» (٤٠٧/١-٤٠٨)، وعنه ابن الجوزي في «العلل المتناهية» (٥٠) من طريق أبي نصر محمد بن إبراهيم السمرقندي، قال: نا أبو عبد ا محمد بن أيوب، نا جعفر بن محمد، نا سليمان بن عبد العزيز، قال: حدثني أبي، عن محمد بن عبد ا بن الحسين، عن علي بن الحسين، عن أبيه، أن عليا قال... فذكره مرفوعا.
قلت: وإسناده ضعيف، فيه: السمرقندي، قال ابن الجوزي: «السمرقندي يحدث بالمناكير، ومحمد بن أيوب، وجعفر بن محمد هما في غاية الضعف».
وعبد العزيز والد سليمان هو ابن أبي ثابت، اسمه عبد العزيز بن عمران بن عبد العزيز، «متروك» كما قال الحافظ في «التقريب» ت (٤١١٤).
وأخرجه ابن عساكر في «تاريخ دمشق» (٢٢٠/١٢) عن إبراهيم بن محمد المقدسي، قال نا محمد بن عبد الرحمن...
وأخرجه أيضا ابن النجار في «تاريخه» أيضا عن علي بن موسى الرضا، قال: حدثني أبي، قالا: حدثنا جعفر بن محمد، حدثني أبي محمد بن علي، حدثني أبي علي بن الحسين، حدثني أبي، حدثني علي بن أبي طالب به مرفوعا.
وكلاهما ضعيف الإسناد، أما إسناد ابن عساكر ففيه المقدسي: «ضعيف الحديث مجهول»، وابن عبد الرحمن لم أقف على ترجمته، وأما إسناد ابن النجار، ففيه: علي بن موسى الرضا، قال ابن طاهر: «يأتي عن أبيه بعجائب»، وقال ابن حبان: «يروي عن أبيه عجائب، يهم ويخطئ».
وأخرجه الطبراني في «المعجم الأوسط» (٢٩٦/٢-٢٩٧) برقم (٢٠٣٠)، و«الصغير» (٦١الروض)، وعنه الخطيب البغدادي في «تاريخ بغداد» (٢٠٤/٥) وابن الجوزي في «العلل=

وابن مسعود[1]، وأَنَس[2]،

=المتناهية» (51) قال: حدثنا أحمد بن يحيى بن أبي العباس الخوارزمي، قال: ثنا سليمان بن عبدالعزيز بن أبي ثابت المديني، قال: حدثني أبي، قال: حدثنا محمد بن عبد ا بن حسين، عن علي بن حسين بن علي، عن أبيه قال: قال رسول ا صلى ا عليه وسلم:... فذكره. ولم يذكر فيه عليا.

قال الطبراني: «لا يروى هذا الحديث عن الحسين بن علي إلا بهذا الإسناد، تفرد به سليمان، وما كتبناه إلا عن هذا الشيخ».

قلت: وأحمد بن يحيى الخوارزمي لا يحتج به، كما قال الدارقطني في الضعفاء (71).

(1) أخرجه أبو يعلى في «معجمه» (320)، ومن طريقه الطبراني في الكبير (10/240) برقم (10439)، والخطيب في «التلخيص» (1/288)، وفي «موضح أوهام الجمع والتفريق» (2/270)، وتمام في «فوائده» (77)، وابن عدي في الكامل (5/162) ت (1810)، وابن الجوزي في «العلل المتناهية» (57) قال: حدثنا الهذيل بن إبراهيم الجماني، قال: حدثنا عثمان بن عبد الرحمن القرشي، عن حماد بن أبي سليمان، عن شقيق بن سلمة، عن ابن مسعود قال: قال رسول ا صلى ا عليه وسلم... فذكره.

قال ابن الجوزي: «عثمان بن عبد الرحمن لا يحتج به، وهذيل غير معروف، ولا يرويه غيره»، وقال الهيثمي في «المجمع» (1/119-120): «رواه الطبراني في «الكبير» و«الأوسط» وفيه عثمان بن عبد الرحمن القرشي، عن حماد بن أبي سليمان، وعثمان هذا قال البخاري: مجهول، ولا يقبل من حديث حماد إلا ما رواه عنه القدماء: شعبة وسفيان الثوري، والدستوائي، ومن عدا هؤلاء رووا عنه بعد الاختلاط» انتهى.

قلت: وقول البخاري هذا إنما هو في حق عثمان بن عبد الرحمن الجمحي لا القرشي، فإنه قال عن القرشي هذا: «تركوه»، وقال ابن معين: «ليس بشيء»، وقال أيضا: «يكذب»، وضعفه علي جدا، وقال النسائي والدارقطني: «متروك».

وأما هذيل بن إبراهيم، فقد وثقه ابن حبان، وقال : «يعتبر حديثه إذا روى عن الثقات المشاهير». قلت: وشيخه هنا من المتروكين فلا اعتبار بحديثه.

(2) حديث أنس رواه المصنف، وورد من أكثر من عشرين طريقًا عنه، أوردها أبو الأشبال الزهيري في تخريج «جامع بيان العلم وفضله» لابن عبد البر (1/69-82)، وتكلم على طرقها جميعا، وأكتفي هنا بتخريج طريقي قتادة وثابت اللذين قال ابن عبد البر عنهما: إنهما أجود طرق هذا الحديث.

طريق قتادة عن أنس:

أخرجه ابن عساكر (15/461/1)، وابن شاهين في الأفراد، وابن سمعون في «أماليه» كما في المقاصد الحسنة للسخاوي (441)، وابن الجوزي في «العلل المتناهية» (63) من طريق أحمد بن محمد - وعند ابن الجوزي: ابن عبد ا - بن أبي الخناجر، عن موسى بن داود، عن حماد بن سلمة عنه، قال ابن شاهين: «غريب»، وقال السخاوي: «رجاله ثقات». =

وابن عمر[1]،

=قلت: وابن أبي الخناجر لم أعثر له على ترجمة، وقتادة مدلس، وقد عنعنه.
وله طريق أخرى عند أبي يعلى في «مسنده» (٢٩٠٣) قال: حدثنا سريج، حدثنا أبو حفص الأبار، عن رجل من أهل الشام، عن قتادة عن أنس به مرفوعا.
وهذا إسناد ضعيف لجهالة الراوي عن قتادة، وليس هو حماد بن سلمة المصرح به في الطريق الأولى، إذ حماد بصري.
طريق ثابت عن أنس:
أخرجه ابن عدي في الكامل (١١٠٧/٣)، وابن الجوزي في «العلل المتناهية» (٦٥)، وأبو بكر بن أبي داود كما في «المقاصد الحسنة» للسخاوي (٤٤١) من طريق جعفر بن مسافر التنيسي قال: أخبرنا يحيى بن حسان، أخبرنا سليمان بن قَرم الضَبي عنه، ونقل السخاوي في «المقاصد الحسنة» (٢٧٦): «قال أبو بكر بن أبي داود: سمعت أبي يقول: ليس فيه أصح من هذا».
قلت: على ضعف فيه، فإن سليمان وإن كان من رجال مسلم فقد ضعفه ابن معين وأبو حاتم والنسائي وغيرهم وهو مما عيب على مسلم إخراج حديثه، وقد وثقه أحمد وقال مرة: «لا بأس به»، وقال ابن عدي: «له أحاديث حسان أفراد»، ومثل هذا لا ينزل حديثه عن التحسين في المتابعات، وقد تابعه حسان بن سياه، وسلام بن أبي الصهباء، وحماد بن سلمة:
- حسان بن سياه عن ثابت به:
أخرجه ابن عدي (٧٧٩/٢)، ومن طريقه ابن الجوزي في «العلل المتناهية» (٦٦)، والبيهقي في الشعب (٢٥٤/٢) برقم (١٦٦٥) كلهم من طريق حسان بن سياه به، قال ابن عدي: «وحسان بن سياه له أحاديث غير ما ذكرته، وعامتها لا يتابعه غيره عليها، والضعف بين على رواياته وحديثه»، وضعفه ابن حبان والدارقطني.
- سلام بن أبي الصهباء عن ثابت:
أخرجه عبد الرحمن بن نصر الدمشقي في الفوائد (٢٢٥/١) من طريق محمد بن هارون بن شعيب الأنصاري بسنده عنه، وسلام وإن كان ضعيفًا - ضعفه يحيى، وقال البخاري : منكر الحديث، وقال ابن حبان: لا يجوز الاحتجاج به إذا انفرد إلا أن الإمام أحمد حسن حديثه، لكن هذا إسناد واه لأجل ابن هارون فإنه متهم.
- حماد بن سلمة عن ثابت:
أورده الذهبي في الميزان (٢٤٧/١-٢٤٨) في ترجمة إسماعيل بن محمد بن الفضل الشعراني النيسابوري، من شيوخ الحاكم، قال الحاكم: ارتبت في لقيه بعض الشيوخ، ثم قال: حدثنا إسماعيل، حدثنا جدي، حدثنا عبيد ا العيشي، حدثنا حماد بن سلمة عنه، ثم قال: «غريب فرد».
(١) **حديث ابن عمر له طرق:**
- نافع عن ابن عمر:
١- مالك عن نافع عن ابن عمر:
أخرجه ابن حبان في «المجروحين» (١٤١/١)، وتمام في الفوائد (٧٥)، وابن عدي (١٨٣/١)،=

=والدارقطني في «الرواة عن مالك» كما في اللسان (١٣٢/١) وعنه ابن الجوزي في «العلل المتناهية» (٥٤) من طريق مهنا بن يحيى الرملي قال: عن أحمد بن إبراهيم بن موسى عن مالك به، قال ابن عدي: «هذا الحديث منكر عن مالك بهذا الإسناد، ولا يرويه إلا أحمد بن إبراهيم بن موسى وهو غير معروف».

وقال ابن حبان: «هذا حديث لا أصل له من حديث ابن عمر ولا من حديث نافع ولا من حديث مالك، إنما هو من حديث أنس بن مالك وليس بصحيح».

وقال في ترجمة أحمد بن إبراهيم بن موسى: «شيخ يروي عن مالك ما لم يحدث به قط».

قلت: وتابعه الليث بن سعد عن مالك: أخرجه ابن عدي (٢٣٤٧/٦) من طريق موسى بن هارون الحمال قال: سمعت موسى بن إبراهيم قال: ثنا الليث بن سعد به، وقال: «ولموسى بن إبراهيم هذا أحاديث غير ما ذكرت عن ثقات الناس وهو بين الضعف على رواياته وحديثه»، وقال الدارقطني: «أحسب مهنا وهم فيه، وإنما روى هذا عن مالك موسى بن إبراهيم المروزي»، وذكر الخطيب البغدادي أن محمد بن بيان رواه عن مهنا، عن موسى بن إبراهيم أيضا، عن مالك، ثم قال: «ولا يثبت شيء من القولين معا».

قلت: بل كذبه يحيى، وقال الدارقطني وغيره: «متروك».

٢- محمد بن عبد الملك عن نافع عن ابن عمر:

أخرجه ابن جميع في معجمه (ص١٧٧)، وتمام في الفوائد (٧٤)، وابن عدي (٢١٦٧/٦)، وعنه ابن الجوزي في «العلل المتناهية» (٥٣) من طرق عن يحيى بن صالح الوحاظي قال: نا محمد بن عبد الملك به.

قلت: ومحمد بن عبد الملك كان وضاعا، واضطرب في رواية هذا الحديث، فمرة يرويه كما هنا، ومرة يرويه عن محمد بن المنكدر عن جابر.

٣- محمد بن أبي حميد عن نافع عن ابن عمر:

أخرجه ابن عدي (٢٥٢٨/٧)، وعنه ابن الجوزي في «العلل المتناهية» (٥٥) قال: أنا القاسم بن الليث، نا معافى بن سليمان، نا أبو البخْتَري عنه.

قال ابن الجوزي: «وفيه محمد بن أبي حميد: قال يحيى: ليس بشيء، وقال ابن حبان: لا يحتج به».

قلت: وفيه أيضا أبو البختري، وهو وهب بن وهب كذاب وضاع، قاله أحمد وابن معين ووكيع وابن راهويه وغيرهم.

- مجاهد بن جبر عن ابن عمر:

أخرجه العقيلي في الضعفاء (٥٨/٢)، وعنه ابن الجوزي في «العلل المتناهية» (٥٦) قال: حدثناه محمد بن أحمد الأنطاكي، حدثنا روح بن عبد الواحد القرشي، حدثنا موسى بن أعين، عن ليث بن أبي سليم عنه، قال العقيلي في ترجمة روح القرشي: «لا يتابع على حديثه... والرواية في هذا الباب فيها لين» وقال أبو حاتم: «ليس بالمتقن، روى أحاديث فيها صنعة»، فقال المعلمي اليماني في الحاشية (٤٩٩/٣): «يعني: أنه يتصرف فيها ولا يأتي بها على الوجه»، وغفل ابن الجوزي=

وابنِ عباسٍ(١)، وجابرٍ(٢)، وأبي سعيد(٣).

=عن ذكره فضعف الإسناد لأجل ليث فقط فقال: «وفيه ليث بن أبي سليم، قال أبو زرعة: لا أشتغل به. وقال ابن حبان: كان في آخر عمره قد اختلط، وكان يقلب الأسانيد، ويرفع المراسيل، تركه ابن مهدي ويحيى وأحمد».

(١) أخرجه الطبراني في الأوسط (٤٠٩٦)، والعقيلي في الضعفاء (٤١٠/٣)، وعنه ابن الجوزي في «العلل المتناهية» (٥٨)، وتمام في الفوائد (٧٩)، وأبو علي الحداد في «معجم شيوخه» كما في «شرح الإحياء» من طريق عبد الله بن عبد العزيز بن أبي رواد قال: ثنا عائذ بن أيوب رجل من أهل طوس، حدثنا إسماعيل بن أبي خالد، عن الشعبي عنه مرفوعا.

قال العقيلي: «لا يصح إسناده، والرواية في هذا النحو فيها لين، وعبد الله بن عبد العزيز أخطأ في الإسناد والمتن، وقلب اسم أيوب».

وقال الهيثمي في «مجمع الزوائد» (١٢٠/١): «رواه الطبراني في «الأوسط»، وفيه عبد الله بن عبد العزيز بن أبي رواد، ضعيف جدا».

وتابع سعيد بن منصور الخراساني فيه ابن أبي رواد، أخرجه تمام في الفوائد (٧٨) قال: حدثنا أبو علي محمد بن هارون الدمشقي، نا أبو زيد عبد الرحمن بن حاتم المرادي المصري، نا سعيد بن منصور به.

قلت: وهذا إسناد واه، شيخ المصنف قال فيه عبد العزيز الكتاني: «كان يتهم». نقله الذهبي في الميزان (٥٧/٤)، والحافظ في اللسان (٤١١/٥).

وشيخه عبد الرحمن بن حاتم، قال ابن الجوزي: «متروك الحديث»، وقال الذهبي: «ما علمت به بأسا»، ونقل الحافظ في «اللسان» (٤٠٩/٣) عن مسلمة بن القاسم قوله: «ليس عندهم بثقة».

(٢) أخرجه ابن المقرئ في «معجمه» (٥٥٨)، وابن عدي في «الكامل» (٢١٦٧/٦-٢١٦٨)، وعنه ابن الجوزي في «العلل المتناهية» (٥٩) من طريق عباس بن الوليد الخلال قال: ثنا يحيى بن صالح، ثنا محمد بن عبد الملك، ثنا محمد بن المنكدر عنه.

قلت: وهذا إسناد موضوع، محمد بن عبد الملك هو الأنصاري المدني، قال أحمد: «إني قد رأيت هذا، وكان أعمى يضع الحديث، ويكذب»، وقال البخاري: منكر الحديث، وقال النسائي: متروك، وقال ابن حبان: لا يحل ذكره في الكتب إلا على جهة القدح فيه.

وله إسناد آخر عند الطبراني في «الأوسط»، كما في «مجمع البحرين» (٢٠/١) من طريق سليمان بن عبد العزيز بن عمران، عن أبيه، عن محمد بن عبد الله بن الحسن، عن جابر.

قلت: وهذا إسناد واه، عبد العزيز بن عمران متروك الحديث، وولده سليمان إن كان هو المترجم له في اللسان (٩٧/٣) فقد جهله ابن القطان، وإن كان غيره فلا أعرفه.

(٣) أخرجه الطبراني في «الأوسط» كما في «مجمع البحرين» (٢١/١)، والبيهقي في «الشعب» (١٦٦٧)، والخطيب في «تاريخ بغداد» (٤٢٧/٤)، والإسماعيلي في «معجمه» (٦٥٢/٢)، وتمام في «الفوائد» (٧٦)، وابن الأعرابي في «معجمه» (٣١١) من طرق عن يحيى بن هاشم السمسار قال: نا مسعر عن عطية العوفي عنه. =

وفي كُل طُرقه مقَالٌ.

وأَجودها: طَرِيقُ قَتَادةَ، وثَابِت، عن أَنَسٍ.

وطَرِيقُ مجاهد، عنِ ابنِ عمر.

وقَد أَخْرجه الْمصنفُ، وفي إِسنَاده: كَثير بن شنْظير، مخْتَلَفٌ فيه، فَالْحديثُ حسن[1].

قَالَ ابن عبد الْبر في كتَابِ «بيانِ الْعلْمِ»[2]: «روي من وجوه كُلها معلُولَةٌ».

=وقال الهيثمي في «مجمع الزوائد» (١٢٠/١): «رواه الطبراني في «الأوسط»، وفيه يحيى بن هاشم السمسار كذاب».

قلت: وعطية العوفي ضعيف.

وتابع يحيى إسماعيلُ بن عمرو البجلي:

أخرجه القضاعي في مسند الشهاب (١٧٤)، وعنه ابن الجوزي في «العلل المتناهية» (٧٤) قال: أخبرنا أبو مسلم محمد بن أحمد بن علي الكاتب، ثنا عبد الله بن يحيى الأصبهاني، ثنا عبد الله بن محمد بن زكريا الأصبهاني عنه.

وإسماعيل بن عمرو ضعيف، ضعفه الرازي والدارقطني وابن عدي.

وله إسناد آخر عن عطية العوفي:

أخرجه ابن عساكر في تاريخه (١٢٣/١٦) من طريق أبي إسرائيل الملائي عنه.

وأبو إسرائيل صدوق سيئ الحفظ.

(١) وقد حسنه بعض الأئمة، وصححه غيرهم، فقال الزركشي في اللآلئ المنثورة (ص٤٣): «قال المزي: «روي من طرق تبلغ رتبة الحسن». ووافقه الزركشي على تحسينه.

وقال العراقي في تخريج الإحياء: «إن بعض الأئمة صحح بعض طرقه». وقواه السخاوي في «المقاصد» (٦٦٠).

وحسنه السيوطي في «الدرر المنتثرة» (ص١٣٠) بل صنف فيه تصنيفًا، نقل المناوي في «فيض القدير» (٢٦٧/٤) عنه أنه قال: «جمعت له خمسين طريقًا، وحكمت بصحته لغيره، ولم أصحح حديثًا لم أسبق إلى تصحيحه سواه»، وكذا نقل عنه الزبيدي في «شرح الإحياء».

قلت: قد نقل العراقي تصحيح بعض الأئمة الذين سبقوه، ونقل ابن عراق في «تنزيه الشريعة» (٢٥٨/١) عن الحافظ العراقي قوله: «حديث حسن غريب».

وقال الذهبي في «تلخيص العلل المتناهية» (٢٦): «روي عن علي وابن مسعود وابن عمر وابن عباس وجابر وأنس وأبي سعيد، وبعض طرقه أوهى من بعض، وبعضها صالح، والله أعلم».

وذهب المناوي في «التيسير» (١١٥/٢) إلى تقويته بكثرة طرقه، وقال الزرقاني في «مختصر المقاصد» (٦١٤): «حسن، وقيل: صحيح».

(٢) جامع بيان العلم (٦٩/١).

ثُم روى عن إسحاقَ بن راهويه[١] ما معنَاه أن في إسنَاده مقَالٌ، ولَكن معنَاه صحيح عنْدهم.

وقَالَ الْحافظُ جمالُ الدين الْمزي[٢]: «هذَا حديثٌ روي من طُرق تَبلُغُ رتْبةَ الْحسن».

وقَالَ الْبزار في «مسنَده»[٣]: «روِي عن أَنَسٍ بِأَسانيد واهية، وأَحسنُها: ما رواه إبراهيم بن سلامٍ، عن حماد بن /أَبِي سلَيمان، عن إبراهيم (النخَعي)[٤]، عن أَنَسٍ، (٢٤٧/أ) عن النبي صلى ا عليه وسلم». قَالَ: «ولاَ نَعلَم أَسنَده النخَعي، عن أَنَسٍ سواه، وإبراهيم بن سلامٍ لاَ يعلَم روى عنْه إلا أَبو عاصمٍ».

وأَخْرجه ابن الْجوزي[٥] في كتَابِ «منْهاجِ الْقَاصدين»[٦] من جِهة أَبِي بكْرِ بن أَبِي داود[٧]، عن جعفَرِ بن مسافرٍ، عن يحيى بن حسان، عن سلَيمان[١] بن قَرمٍ، عن

---

(١) هو: إسحاق بن إبراهيم بن مخلد بن إبراهيم بن مطر الحنظلي، أبو محمـد وأبـو يعقـوب، المعروف بابن راهويه المروزي، نزيل نيسابور، ولد سنة (١٦٦)، وتوفي سنة (٢٣٨) بنيسابور، روى له الستة إلا ابن ماجه، قال ابن حجر: ثقة حافظ مجتهد، وقال الذهبي: الإمام، عالم خراسان. انظر: التقريب ت (٣٣٢)، الكاشف ت (٢٧٦).

(٢) لم أقف عليه في «التحفة»، ولا في «تهذيب الكمال»، ونقله عنه الزركشي في «اللآلئ المنثورة» (ص٤٣)، ووافقه عليه.

(٣) لم أقف عليه في المطبوع من مسند البزار، وساقه الذهبي في الميزان (٣٦/١).

قلت: وطريق النخعي هذا أخرجه تمَام في الفوائد (٧٣)، والبيهقي في الشعب (٢٥٤/٢) برقم (١٦٦٦)، والخطيب في «تلخيص المتشابه» (٣٤٤/١)، وابن الجوزي من طريق رواد بن الجراح قال: نا عبد القدوس بن حبيب الدمشقي عن حماد بن أبي سليمان عنه به.

وهذا إسناد واه جدا، رواد بن الجراح ضعيف، وعبد القدوس كذبه غير واحد، وقال الفلاس: «أجمعوا على ترك حديثه».

وتابع عبد القدوس فيه إبراهيم بن سلام عن حماد، كما ساقه الذهبي في «الميزان» (٣٦/١) وقال: «ضعفه الأزدي، وهو مقل؛ بل لا يعرف إلا بما رواه البزار: حدثنا محمد بن معمر، حدثنا أبو عاصم، عن إبراهيم بن سلام عن حماد بن أبي سليمان به فذكره مرفوعا»، قال البزار: «لا نعرف عنه راويا سوى أبي عصام».

(٤) كأنها في الأصل: **«النخلعي»**، وكتب بدله في الحاشية: **«النخعي»**.

(٥) هو: عبد الرحمن بن علي بن محمد، الإمام الحافظ، أبو الفرج بن الجوزي، البكري شيخ العراق، وإمام الآفاق، الحافظ المفسر، شيخ الإسلام، الواعظ، صاحب التصانيف، ولد سنة (٥٠٩)، (٥١٠)، وتوفي سنة (٥٩٧). انظر: سير أعلام النبلاء (٣٦٥/٢١) ت (١٩٢)، والعبر (٢٩٧/٤)، وتذكرة الحفاظ (١٣٤٢/٤)، البداية والنهاية (٢٨/١٣).

(٦) لم أقف على هذا الكتاب مطبوعا.

(٧) أورده عن أبي بكر بن أبي داود السخاوي في المقاصد (٤٤١)، وأورد كلام أبيه.

ثابت، عن أنس مرفوعا. ثم قال ابن أبي داود: «سمعت أبي يقول: ليس في: **«طلب العلم فريضة»** أصح من هذا».

قال الغزالي في أول «الإحياء»[٢] في الكلام على قواعد العقائد في القسم الثالث: «لو قال (قائل)[٣]: رأيت فلانا يقلد الدر في أعناق الخنازير، وكنى به عن إفشاء العلم، وبث الحكمة إلى غير أهلها، فالمستمع قد يسبق إلى فهمه ظاهره، والمحقق إذا نظر علم أن ذلك الإنسان لم يكن معه در، ولا كان في موضعه خنازير لذلك السر، فتفاوت الناس لذلك.

ومن ذلك قول الشاعر:

رجـــلان خياط وآخـــر حائك	**متقابلان على السماك الأعزل**
لا يزال ينسج ذاك خـرقة مدبر	**ويخيـط صاحبه ثياب المقبل**

فإنه عبر عن سبب سماوي في الإقبال والإدبار، برجلين صانعين، وهذا النوع يرجع [إلى التعبير][٤] عن المعنى بالصورة التي تتضمن عين المعنى أو مثله».

وقال في كتاب «القربة»[٥]: «جاء رجل إلى ابن سيرين فقال: رأيت كأني أقلد الدر أعناق الخنازير. فقال: أنت تعلم الحكمة غير أهلها، فكان كما قال»[٦].

وقال النووي في مقدمة «شرح المهذب»[٧]: «أقسام العلم الشرعي ثلاثة:

الأول: فرض عين، وهو تعلم المكلف ما لا يتأدى الواجب الذي يتعين عليه فعله إلا به، ككيفية /الوضوء والصلاة (ونحوهما)[٨]، وعليه حمل جماعات الحديث المروي (٢٤٧/ب) في «مسند أبي يعلى الموصلي»[٩] عن أنس عن النبي صلى ا عليه وسلم: **«طلب**

(١) كتب بعدها في الأصل: «عن»، وضرب عليها. وانظر ترجمة سليمان بن قرم في تهذيب الكمال (١٢/٥١وما بعدها) ت (٢٥٥٥).

(٢) إحياء علوم الدين (١/١٩٧).

(٣) في الأصل: **«قائلا»** وهو خطأ، والصواب المثبت.

(٤) الزيادة من «إحياء علوم الدين» (١/١٩٧).

(٥) يعني: من «إحياء علوم الدين».

(٦) «إحياء علوم الدين» (٣/١٢٦).

(٧) مقدمة «المجموع شرح المهذب» (١/٢٤).

(٨) في الأصل: **«ونحوها»**، والصواب المثبت.

(٩) أخرجه أبو يعلى في مسنده (٢٨٣٧، ٢٩٠٣، ٤٠٣٥)، وتقدم الكلام عليه (ص١٥٣).

الْعلْم فَرِيضةٌ على كُل مسلمٍ».

وهذَا الْحديثُ وإِن لَم يكُن ثَابِتًا فَمعنَاه صحيح.

وحملَه آخَرون علَى فَرض الْكفَاية.

وأَما أَصلُ واجِبِ الإِسلاَمِ، وما يتَعلقُ بِالْعقَائِد: فَيكْفي فيه التصديقُ بِكُل ما جاء بِه رسولُ الله صلى ا عليه وسلم، واعتقَاده اعتقَادا جازِما سليما من كُل شَك، ولاَ يتَعين علَى[1] من حصلَ لَه هذَا تَعلم أَدلة الْمتَكلمين.

هذَا هو الصحيح الذي أَطْبقَ علَيه السلَفُ والْفُقَهاء الْمحققُون من الْمتَكلمين من أَصحابِنَا وغَيرِهم، فَإِن النبِي صلى ا عليه وسلم لَم يطَالِب أَحدا بِشَيء سوى ما ذَكَرنَاه.

وكَذَلِك الْخُلَفَاء الراشدون ومن سواهم من الصحابة فَمن بعدهم من الصدرِ الأَول.

بل الصواب لِلْعوام وجماهيرِ الْمتَفَقهين والْفُقَهاء: (الْكَف)[2] عنِ الْخَوضِ في دقَائِق الْكَلاَمِ مخَافَةً من اخْتلاَلٍ[3] يتَطَرقُ إِلَى عقَائِدهم يصعب علَيهِم إِخْراجه.

بل الصواب لَهم الاقْتصار علَى ما ذَكَرنَاه من الاكْتفَاء بِالتصديق الْجازِمِ.

وقَد نَص علَى هذه الْجملَة جماعاتٌ من حذاق أَصحابِنَا وغَيرِهم.

وقَد بالَغَ إِمامنَا الشافعي رحمه الله في تَحرِيمِ الاشْتغَال بِعلمِ الْكَلاَمِ أَشَد مبالَغَة، وأَطْنَب في تَحرِيمه وتَغْليظ الْعقُوبة لِمتَعاطيه، وتَقْبِيح فعله، وتَعظيمِ الإِثْمِ فيه.

فَقَالَ: «لأَن يلْقَى الله الْعبد بِكُل ما خَلاَ الشرك خَير من أَن يلْقَاه بِشَيء من الْكَلاَمِ»[4].

وقَد صنفَ الْغَزالِي في آخرِ أَمرِه كتَابه الْمشْهور الذي سماه «إِلْجام الْعوام عن علْمِ الْكَلاَمِ»[5]. / وذَكَر أَن الناس كُلهم عوام في هذَا الْفَن من الْفُقَهاء (٢٤٨/أ)

---

(١) بعده في الأصل: «كل»، وضرب عليها.

(٢) في الأصل: **«عدم التكاف»**، والمثبت هو الصواب من مقدمة المجموع.

(٣) غير واضحة في المتن، وكتب بدله في الحاشية: **«اختلال»**.

(٤) أخرجه عن الشافعي البيهقي في «الاعتقاد» (٢٣٩/١)، وفي القضاء والقدر (٥٠٧)، وأبو نعيم في الحلية (١١١/٩-١١٢)، وابن عبد البر في «جامع بيان العلم وفضله» (١١٠٢)، وفي الاستذكار (٢٣٩/٩)، واللالكائي في شرح أصول اعتقاد أهل السنة (٨١٠)، وابن بطة في الإبانة (١٨٨١) كلهم من طريق الربيع عن الشافعي به.

(٥) ذكره الذهبي في ترجمته في «السير»(٣٢٢/١٩-٣٤٦)ت(٢٠٤)،وهو مطبوع، ومنسوب له.

الْفُقَهاء وغَيرِهم، اللهم إِلا الشاذ النادر الذي لاَ تَكَاد الأَعصار تَسمح بِواحد منْهم.

فروعٌ:

الأولُ: لاَ يلْزم الإِنْسان تَعلم كَيفية الْوضوء والصلاَة وشبههما إِلا بعد وجوبِ ذَلِك الشيء، فَإِن كَان بِحيثُ لَو صبر إِلَى دخُول الْوقْت لَم يتَمكن من تَمامِ تَعلمها مع الْفعل في الْوقْت، فَهلْ يلْزمه التعلم قَبلَ الْوقْت؟

تَردد فيه الْغَزالِي، والصحيح ما جزم بِه غَيره: أَنه يلْزمه تَقْديم التعلم، كَما يلْزم السعي إِلَى الْجمعة لِمن بعد منْزِلُه قَبلَ الْوقْت.

ثُم إِذَا كَان الْواجِب علَى الْفَورِ، كَان تَعلم الْكَيفية علَى الْفَورِ، وإِن كَان علَى التراخي كَالْحج، فَعلَى التراخي.

ثُم الذي يجِب من ذَلِك كُله ما يتَوقفُ (أَداء)[1] الْواجِبِ علَيه غَالبا دون ما يطْرأُ نَادرا. فَإِن وقَع وجب التعلم حينَئِذ.

الثاني: في وجوبِ تَعلمِ أَدلة الْقبلَة أَوجه:

أَحدها: فَرض عينٍ. **والثاني:** فَرض كفَاية. **وأَصحهما:** فَرض كفَاية، إِلا أَن يرِيد سفَرا فَيتَعين؛ لِعمومِ حاجة الْمسافرِ إِلَى ذَلِك.

الثالِثُ: الْبيع والنكَاح (وشبههما)[2] مما لاَ يجِب أَصلُه.

قَالَ إِمام الْحرمينِ والْغَزالِي وغَيرهما: يتَعين علَى من أَراده تَعلم كَيفيته وشَرطه.

وقيلَ: لاَ يقَالُ: يتَعين، بلْ يقَالُ: يحرم الإِقْدام علَيه إِلا بعد معرِفَة شَرطه.

وهذه الْعبارةُ أَصح، وعبارتُهما محمولَةٌ علَيها.

وكَذَا يقَالُ في صلاَة النافلَة: يحرم التلَبس بِها علَى من لاَ يعرِفُ كَيفيتَها، ولاَ يقَالُ: يجِب تَعلم كَيفيتُها.

الرابِع: يلْزم الْمكَلفُ معرِفَةُ ما يحل ويحرم[3] من الْمأْكُول والْمشْروبِ والْملْبوسِ

له.

(١) تصحفت في الأصل إلى: **«إذ»**، والمثبت هو الصواب من مقدمة المجموع.

(٢) في الأصل: **«وشبهما»**، وكتب بدله في الحاشية: **«وشبههما»**.

(٣) بعده في الأصل: **«ونحو ذلك»**، وضرب عليه.

(ونَحوِها)[1]، مما لاَ غنَى بِهِ عنْه غَالِبًا.

وكذَلِك أحكَام عشْرة النساء إِن كَان لَه زوجةٌ، وحقُوقُ الْممالِيك إِن كَان لَه [مملُوك][2]، ونَحو ذَلِك.

الْخَامس: قَالَ الشافعي والأصحاب[3]: /علَى الآباء والأمهات تَعليم أولاَدهم الصغَار (٢٤٨/ب) ما سيتَعين علَيهِم بعد الْبلُوغِ، فَيعلمه الْولِي الطهارةَ، والصلاَةَ، والصيام ونَحوها.

ويعرفُه تَحرِيم الزنَا واللواطَة والسرِقَة وشُربِ الْخَمرِ الْمسكرِ والْكَذبِ والْغيبة (والنميمة)[4] وشبهها.

ويعرفُه أَن بِالْبلُوغِ يدخُلُ في التكْلِيف.

وقِيلَ: هذَا التعليم مستَحب، والصحيح وجوبه.

ودلِيلُ وجوبِ (تَعليمِ)[5] الْولَد الصغيرِ والْمملُوك قَولُ الله تَعالَى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا قُوا أَنْفُسَكُمْ وَأَهْلِيكُمْ نَارًا﴾[6].

قَالَ علي بن [أبِي][7] طَالِبٍ ومجاهد وقَتَادةُ: «معنَاه: علموهم ما ينْجون بِه من النارِ»[8].

وهذَا ظَاهر.

وثَبتَ في «الصحيحين»[9] عن ابنِ عمر رضي ا عنهما عن رسول الله صلى ا

(١) في الأصل: **«ونحوهما»**، والمثبت هو الصواب.

(٢) الزيادة من مقدمة المجموع.

(٣) كلمة: **«والأصحاب»** تكررت في الأصل، وضرب على الثانية.

(٤) في الأصل: **«والنهيمة»**، وكتب بدله في الحاشية: **«والنميمة»**.

(٥) في الأصل: **«تعلم»**، والمثبت هو الصواب، من مقدمة المجموع.

(٦) سورة التحريم، آية (٦).

(٧) سقطت من الأصل، وأثبتها من مقدمة المجموع.

(٨) أخرجه عنهم جميعا الطبري في تفسيره (٤٩١/٢٣-٤٩٢). وأخرج أثر علي الآجري في أدب النفوس (١٢)، والحسين بن حرب في البر والصلة (١٧٧) وابن أبي الدنيا في النفقة على العيال (٣١٩)، والخطيب في الفقيه والمتفقه (١٧٢).

(٩) أخرجه البخاري (٥/٢) برقم (٨٩٣) كتاب الجمعة، باب الجمعة في القرى والمدن، ومسلم (٢٩٤/١٢) برقم (١٨٢٩) كتاب الإمارة، باب فضيلة الإمام العادل وعقوبة الجائر والحث على الرفق بالرعية والنهي عن إدخال المشقة عليهم.

عليه وسلم قال: **«كلكم راعٍ ومسئولٌ عن رعيته»**.

ثم أجرةُ التعليمِ في مال الصبي؛ لأنه يعود عليه نَفْعه.

السادس: علم القلبِ، وهو معرفةُ أمراضه: كالحسد والعجبِ وشبههما.

فقال الغزالي[1]: «معرفةُ حدودها وأسبابها وطبها وعلاجها فرض عينٍ».

وقال غيره: «إن رزق المكلفُ قلبا سليما من هذه الأمراضِ كفاه ذلك، ولا يلزمه تعلم دوائها، وإن لم يسلم نظر: إن تمكن من تطهيرِ قلبه من ذلك بلا تعلمٍ لزمه التطهير، كما يلزمه ترك الزنا ونحوه، من غيرِ تعلمِ أدلة الترك. فإن لم يتمكن من الترك إلا بتعلمِ العلمِ المذكورِ تعين حينئذ، والله أعلم».

* * *

(١) «إحياء علوم الدين» (٢٤٩/٢)، وذلك بعد قوله: «كتاب رياضة النفس وتهذيب الأخلاق ومعالجة أمراض القلب، وهو الكتاب الثاني من ربع المهلكات» انتهى، وقد قسم الغزالي كتابه هذا إلى أربعة أرباع، وهي: ربع العبادات، وربع العادات، وربع المهلكات، وربع المنجيات، وقد فصل كل ربعٍ منها في عشرة كُتُبٍ، كما بين ذلك في مقدمة كتابه.

٢٢٥- قَالَ: حديثُ أَبِي هريرةَ أَن النبِي صلى ا عليه وسلم قَالَ: **«من نَفس عن مسلمٍ كُربةً من كُربِ الدنْيا، نَفس الله عنْه كُربةً من كُربِ يومِ الْقيامة، ومن ستَر مسلما ستَره الله في الدنْيا والآخرة، ومن يسر على معسرٍ يسر الله علَيه في الدنْيا والآخرة، والله في عونِ الْعبد ما دام الْعبد في عونِ أَخيه ومن/ سلَك طَرِيقًا يلْتَمس فيه علْما سهلَ الله عليه بِه طَرِيقًا إِلى الْجنة، وما اجتَمع قَوم في بيت من بيوت الله يتْلُون كتَاب الله، ويتَدارسونَه بينَهم إِلا حفتْهم الْملائِكَةُ، (وتنَزلَتْ)[1] علَيهِم السكينَةُ، وغَشيتْهم الرحمةُ، وذَكَرهم الله فيمن عنْده، ومن أَبطَأَ بِه عملُه، لم يسرِع بِه نَسبه»**[2]. (٢٤٩/أ)

رواه مسلم في «الدعوات»[3]، والترمذي في «الْقُرآنِ»[4]، ولَم يخَرجه الْبخَارِي.

---

(١) في المطبوع من سنن ابن ماجه: **«ونزلت»**.

(٢) ابن ماجه (٢١٥/١) برقم (٢٢٥) في المقدمة، باب فضل العلماء والحث على طلب العلم.

قال: حدثنا أبو بكر بن أبي شيبة، وعلي بن محمد، قالا: ثنا أبو معاوية، عن الأعمش، عن أبي صالح، عن أبي هريرة... فذكره.

رجال إسناد ابن ماجه:

- أبو بكر بن أبي شيبة، سبقت ترجمته (ص٩٨)، وهو ثقة حافظ.
- علي بن محمد بن إسحاق الطنَافسي، ثقة عابد، مات سنة (٢٣٣)، وقيل: (٢٣٥). «التقريب» ت (٤٧٩١).
- أبو معاوية، محمد بن خازم الضرير، راوية الأعمش، وسبقت ترجمته (ص٩٨)، وهو ثقة.
- الأعمش، سليمان بن مهران الأسدي الكاهلي أبو محمد الكوفي، ثقة، حافظ، عارف بالقراءات ورع، لكنه يدلس. مات سنة (١٤٧)، (١٤٨). «التقريب» ت (٢٦١٥).
- أبو صالح ذكوان السمان الزيات المدني، ثقة ثبت، وكان يجلب الزيت إلى الكوفة، مات سنة (١٠١). «التقريب» ت (١٨٤١).

الحكم على الحديث:

رجاله ثقات ، لكنه معلول بتدليس الأعمش، والمتن رواه مسلم بسنده كما ذكر المصنف.

(٣) رواه مسلم (٣٤/١٧) برقم (٢٦٩٩) كتاب الذكر والدعاء والتوبة والاستغفار، باب فضل الاجتماع على تلاوة القرآن وعلى الذكر.

(٤) رواه الترمذي (٣٤/٤) برقم (١٤٢٥) كتاب الحدود، باب ما جاء في الستر على المسلم مختصرا، ورواه أيضا (٣٢٦/٤) برقم (١٩٣٠) كتاب البر والصلة، باب ما جاء في السترة على المسلم مختصرا، ورواه أيضا (١٩٥/٥) برقم (٢٩٤٥) كتاب القراءات، باب (١٢) بنفس متن ابن ماجه.

لَكنه خَرج الْمعونَةَ والستْر وتَنْفيس الْكُربة، عن النبي صلى ا عليه وسلم[1].

الشَّرْحُ:

هذَا حديثٌ جامع لأَنْواعِ الشرع: الْعلُومِ والْقَواعد والآدابِ.

وقَد أَعاد الْمصنفُ[2] بعضه في «الْحدود»، في بابِ: «الستْرِ علَى الْمؤْمنِ، ودفْع الْحدود بِالشبهات».

ومعنَى تَنْفيسِ الْكُربة: إِزالَتُها.

وفيه: فَضلُ قَضاء حوائِجِ الْمسلمين، ونَفْعهم بِما تَيسر من علْمٍ، أَو مالٍ، أَو معاونَة، أَو إِشَارة بِمصالحة، أَو نَصيحة، أَو غَيرِ ذَلِك[3].

وفَضلُ الستْرِ علَى الْمسلمين، ويدخُلُ في هذَا إِعانَةُ الْمسلمِ، وتَفْرِيج الْكَربِ عنْه، وستْر زلاته.

ويدخُلُ في كَشْف الْكُربة وتَفْرِيجِها: من أَزالَها بِمالِه أَو جاهه أَو مساعدته أَو إِشَارته ورأْيه ودلالَته.

والستْر الْمنْدوب إِلَيه هاهنَا الْمراد بِه الستْر علَى ذَوِي الْهيئَات ونَحوِهم ممن لَيس معروفًا بِالأَذَى والْفَساد.

وأَما الْمعروفُ بِذَلِك فَيستَحب أَن لاَ يستَر علَيه، بلْ تُرفَع قَضيتُه إِلَى ولِي الأَمرِ إِن لَم يخَفْ من ذَلِك مفْسدةً[4].

هذَا كُله في ستْرِ معصيةً وقَعتْ وانْقَضتْ.

أَما معصيةٌ رآه علَيها وهو بعد متَلَبس بِها، فَتَجِب الْمبادرةُ بِإِنْكَارِها علَيه ومنْعه منْها علَى من قَدر علَى ذَلِك، فَلاَ يحل تَأْخيرها، فَإِن عجِز لَزِمه رفْعها إِلَى ولِي الأَمرِ إِذَا

---

(١) وذلك فيما أخرجه البخاري (١٢٨/٣) برقم (٢٤٤٢) كتاب المظالم والغصب، باب لا يظلم المسلم المسلم ولا يسلمه، بإسناده عن ابن عمر رضي ا عنهما أن رسول ا صلى ا عليه وسلم قال: **«المسلم أَخُو المسلم لا يظْلمه ولا يسلمه، ومن كان في حاجة أَخيه كان الله في حاجته، ومن فَرج عن مسلمٍ كُربةً فَرج الله عنْه كُربةً من كُربات يوم القيامة، ومن ستَر مسلما ستَره الله يوم القيامة»**.

(٢) ابن ماجه (١٦٠/٤) برقم (٢٥٤٤) في الكتاب والباب المذكورين.

(٣) انظر: شرح صحيح مسلم للنووي (١٨٨/١٧-١٨٩).

(٤) انظر: شرح صحيح مسلم للنووي (١٣٥/١٦).

لم يترتب على (ذلك)[1] مفسدةٌ.

أما جرح الرواة، والشهود، والأمناء على الصدقات، والأوقاف، والأيتام، ونحوهم: /فيجب جرحهم عند الحاجة، ولا يحل الستر عليهم إذا رأى منهم ما يقدح في أهليتهم. (٢٤٩/ب) وليس هذا من الغيبة المحرمة، بل من النصيحة الواجبة. وهذا مجمع عليه[2].

وقال في «**الإحياء**»[3] في آداب الصحبة:

«ومنها: ستر عورات المسلمين، لقوله عليه السلام: «**من ستر على المسلمين، ستره الله**»[4].

وقال: «**لا يستُر عبد عبدا في الدنيا، إلا ستره الله تعالى يوم القيامة**». رواه مسلم[5].

وقال أبو سعيد الخُدري: قال رسولُ الله صلى الله عليه وسلم: «**لا يرى امرؤٌ من أخيه عورةً فيسترُها عليه إلا دخلَ الجنةَ**». رواه الطبراني في «الأوسط»[6]، و«الصغير»[7]، والخرائطي في «مكارم الأخلاق»[8].

وقال عليه (السلام)[9] لهزالٍ لما أخبره بأمرِ [ماعزٍ][10]: «**لو سترته بثوبك**»، رواه رواه أبو داود والنسائي[11].

فإذن على المسلم أن يستُر عورةَ أخيه، كما يجب عليه أن يستُر عورةَ نفسه.

(١) كتبها الناسخ في الحاشية، ولها علامة لحق في المتن.

(٢) انظر: شرح صحيح مسلم للنووي (١٣٥/١٦).

(٣) إحياء علوم الدين (٤٦/٢).

(٤) جزء من حديث الباب، انظره (ص١٦٦).

(٥) أخرجه مسلم (٢١٦/١٦) برقم (٢٥٩٠) كتاب البر والصلة والآداب، باب بشارة من ستر الله تعالى عيبه في الدنيا بأن يستر عليه في الآخرة.

(٦) أخرجه الطبراني في الأوسط (١٥٣٦، ١٥٣٧، ١١٥٣٦).

(٧) أخرجه الطبراني في «الصغير» (١١١٤)، وقال الهيثمي في «المجمع» (٢٤٦/٦): «رواه الطبراني في «الأوسط» و«الصغير» بنحوه، وإسنادهما ضعيف».

(٨) أخرجه الخرائطي في «مكارم الأخلاق» (٣٩٠).

(٩) كتبها الناسخ في الحاشية، ولها علامة لحق في المتن.

(١٠) زيادة يقتضيها السياق.

(١١) أخرجه أبو داود (٣٥١/٤، ٣٥٢) برقم (٤٣٧٧)، النسائي في الكبرى (٧٢٧٤-٧٢٨٠) وهو ضعيف كما ذكر الألباني في ضعيف أبي داود ص (٣٥٨).

قَالَ أَبو بكْرٍ رضي ا   عنه: «لَو أَخَذْتُ شَارِبا لَأحببتُ أَن يستُره الله، ولَو أَخَذْتُ سارِقًا لَأحببتُ أَن يستُره الله»(١).

وروِي أَن عمر كَان يعس(٢) بِالْمدينَة ذَاتَ لَيلَة، فَرأَى رجلاً وامرأَةً علَى فَاحشَة، فَلَما فَلَما أَصبح قَالَ لِلناس: أَرأَيتُم لَو أَن إِماما رأَى رجلاً وامرأَةً علَى فَاحشَة فَأَقَام علَيهِما الْحد ما كُنْتُم فَاعلين؟

فَقَالُوا: لَه ذَلِك، وإِنما أَنْتَ إِمام.

فَقَالَ علي: لَيس لَك ذَلِك، (إِذَن)(٣) يقَام علَيك الْحد، إِن الله لَم يأْمن علَى هذَا الأَمر أَقَل من أَربعة شُهداء.

ثُم (تَركَهم)(٤) عمر ما شَاء الله أَن يتْركَهم، ثُم سأَلَهم، فَقَالَ لَه الْقَوم مثْلَ مقَالَتهم الأُولَى، وقَالَ علي مثْلَ قَولِه(٥).

وهذَا يشير إِلَى أَن عمر كَان متَرددا في أَن الإِمام هلْ يقْضي بِعلْمه في حدود الله، فَلذَلِك راجعهم في محل الْفَتْوى، ومالَ علي إِلَى أَنه لَيس لَه ذَلِك.

---

(١) أخرجه ابن أبي شيبة في المصنف (٤٧٤/٥) برقم (٢٨٠٢٨) قال: حدثنا عبد الرحمن بن مهدي عن الحارث بن شداد عن يحيى بن أبي كثير عن محمد بن عبد الرحمن بن ثوبان عن زياد بن الصلت قال: سمعت أبا بكر الصديق... فذكره.

وأخرجه الخرائطي في «مكارم الأخلاق» (٤٣٦/١) برقم (٤١١) من طريق يحيى بن كثير به.

وقال الحافظ ابن حجر في «الإصابة» (٦٢٩/٢) ت (٢٩٩٢): «وروى ابن أبي شيبة بإسناد صحيح عن محمد بن عبد الرحمن بن ثوبان به. ثم قال: قلت: «وأخرجه ابن سعد من هذا الوجه، ورواته ثقات، وهو يرد على ابن أبي حاتم، وثبت سماع زبيد من أبي بكر الصديق».

(٢) «يعس في المدينة: أي: يطوف بالليل يحرس الناس، ويكشف أهل الريبة، والعسس اسم منه كالطلب. وقد يكون جمعا لعاس، كحارس وحرس». قاله ابن الأثير في «النهاية في غريب الحديث والأثر» (٤٦٦/٣).

(٣) في الأصل: **«أي أن»**، والمثبت هو الصواب.

(٤) في الأصل: **«تركتم»**، والمثبت هو الصواب.

(٥) أخرجه الخرائطي في «مكارم الأخلاق» (٤٢٢/١) برقم (٣٩٧) قال: حدثنا سعدان بن يزيد، يزيد، حدثنا الهيثم بن جميل، حدثنا حماد بن سلمة، عن جبر بن حبيب، عن أم كلثوم بنت أبي بكر أن عمر بن الخطاب... فذكره.

قلت: وإسناده حسن؛ فإن سعدان بن يزيد: صدوق كما في «الجرح والتعديل» (٢٩٠/٤) ت (١٢٥٥)، وتاريخ بغداد (٢٠٤/٩) ت (٤٧٨٢).

وهذَا من أعظَمِ الأدلة علَى طلَبِ الشارعِ ستْرِ الفَواحش، فَإن أفْحشَها الزنَا، وقَد (نيطَ)[1] بِأربعة من الشهود يشَاهدون/ ذَلِك منْه كالْميل في الْمكْحلَة[2]، فَإن علمه (٢٥٠/أ) الْقَاضي تَحقيقًا لَم يكُن لَه أن يكْشفَ [عنْه][3].

فَانْظُر إِلَى الْحكْمة في حسم بابِ الْفَاحشَة بإِيجابِ الرجمِ الذي هو أعظَم الْعقُوبات، ثُم انْظُر إِلَى سترِ الله كَيفَ أسبلَه علَى الْعصاة من خَلْقه، بِتَضيق الطرِيق في كَشْفه، فَنَرجو ألا نُحرم هذَا الْكَرم يوم تُبلَى السرائِر[4].

فَفي الْحديث: **«إِن الله تَعالَى إِذَا ستَر علَى عبده عورتَه في الدنْيا، هو أكْرم من أن يكْشفَها في الآخرة»**[5].

رواه الترمذي[6]، والْمصنفُ[7]، والْحاكم[8].

وفي هذَا الْحديث: فَضلُ التيسيرِ علَى الْمعسرِ، وفَضلُ السعيِ في طَلَبِ الْعلْمِ.

ويلْزم من ذَلِك فَضلُ الاشْتغَال بِالْعلْمِ، والْمراد: الْعلْم الشرعي، بِشَرط أن يقْصد بِه

---

(١) في الأصل: **«بسط»**، والمثبت هو الصواب، من إحياء علوم الدين.

(٢) «المكْحلةُ» بضم الميم والحاء: التي فيها الكحل، وهو أحد ما جاء على الضم من الأدوات. جاء على مفْعل، وبابه: مفْعل، ونظيره: المدهن، والمسعط. انظر: «لسان العرب» (٥٨٤/١١)، و«مختار الصحاح» (ص٢٣٥).

(٣) ما بين المعقوفتين من الإحياء.

(٤) وانظر: «إحياء علوم الدين» للغزالي (١٩٩/٢).

(٥) كذا لفظه بالأصل، والذي في جميع مصادر التخريج - لفظ الترمذي - عن أبي جحيفَةَ عن علي عن النبي صلى ا عليه وسلم قَالَ: **«من أصاب حدا، فَعجلَ عقُوبتَه في الدنْيا، فَالله أعدلُ من أن يثَني علَى عبده الْعقُوبةَ في الآخرة. ومن أصاب حدا فَستَره الله عليه، وعفَا عنْه، فَالله أكْرم من أن يعود إِلَى شَيء قَد عفَا عنْه»**.

(٦) أخرجه الترمذي (١٥/٥) برقم (٢٦٢٦) كتاب الإيمان، باب ما جاء لا يزني الزاني وهو مؤمن. وقال: «حديث حسن غريب».

(٧) ابن ماجه (٢٠١/٤-٢٠٢) برقم (٢٦٠٤) كتاب الحدود، باب الحد كفارة.

(٨) الحاكم في «المستدرك» (٤٨/٢) برقم (١٣) وقال: «صحيح الإسناد»، وأخرجه أيضا في «المستدرك» (٤٨٣/٢) رقم (٣٦٦٤) وقال: «صحيح على شرط الشيخين، ولم يخرجاه»، وأخرجه أيضا (٢٩١/٤، ٤٢٩) برقم (٧٦٧٨، ٨١٦٦).

وفي «فيض القدير» (٦٥/٦) برقم (٨٤٤٨): «قال الترمذي: «حسن غريب»، وقال الحاكم: «صحيح على شرطهما»، وأقره الذهبي، وقال في المهذب: «إسناده جيد»، وقال في الفتح: «سنده حسن». انتهى من «فيض القدير».

وجه الله - عز وجل - وإن كان هذا شرطًا في كُل عبادة.

وقوله: **«ما اجتَمع (قوم)[1] في بيت من بيوت الله، يتْلُون كتَاب الله ويتَدارسونَه بينَهم، إلا نَزلتْ عليهم السكينَةُ، وغَشيتْهم الرحمةُ»**.

قيلَ: (المراد)[2] بالسكينَة هنَا الرحمةُ، وهو الذي اخْتَاره القَاضي عياض.

قَالَ النووي: «وهو ضعيفٌ لعطْف الرحمة عليها»[3].

وقيلَ: الطمأنينَةُ والوقَار، وهذَا أحسن.

وفيه: دليلٌ لفَضل الاجتماع على تلاوة القُرآن في المسجِد، وهو مذْهب الجمهور[4].

وقَالَ مالِك: يكْره. وتأوله بعض أصحابِه[5].

ويلْتَحقُ بالمسجِد في هذه الفَضيلة، الاجتماع في مدرسة ورباط ونَحوهما، ويكُون الحديثُ خَرج مخْرج الغَالِب.

وقوله: **«من بطأ به عمله، لم يسرع به نَسبه»** معنَاه: من كان عملُه نَاقصا لم يلْحقْه نَسبه (برتْبة)[6] أصحابِ (الأعمال)[1].

---

(١) في الأصل: **«قوما»**، والصواب ما أثبته كما في لفظ الحديث (ص١٦٥).

(٢) في الأصل: **«المر»**.

(٣) قول القاضي عياض كما في مشارق الأنوار، وفي شرح صحيح مسلم للنووي (٢١/١٧).

(٤) في شرح النووي على صحيح مسلم (٢١/١٧): «وهو مذهبنا ومذهب الجمهور».

(٥) قلت: وكراهة ذلك في مذهب مالك إنما هو عند قراءتهم جميعا في وقت واحد، لما فيه من التشويش، وعدم الاستماع لتلاوة القرآن.

وهذا مصرح به في «حاشية الصاوي على الشرح الصغير» (٢٠٩/٢) قال: «قوله: «يجتَمعون فيقْرءون»: إنما كُرهتْ على هذَا الوجه؛ لأنه خلافُ ما عليه العملُ، ولأنه مظنةُ التخْليط، وعدمِ إصغَاء بعضهم لبعضٍ.

وأَما اجتماع جماعة يقْرأُ واحد ربع حزبٍ مثَلاً، وآخَر ما يليه، وهكذَا، فَنُقلَ عن مالِك جوازها، قَالَ البناني: وهو الصواب».

وكذلك في «حاشية الدسوقي على الشرح الكبير» (١٦١/٣) قال: «قوله: «يجتَمعون فَيقْرءون معا» إنما كُرهت القراءةُ على هذَا الوجه؛ لِأنه خلافُ العمل، ولِلُزومِ تَخْليط بعضهم على بعضٍ، وعدمِ إصغَاء بعضهم لبعضٍ وهو مكْروه.

وأَما اجتماع جماعة يقْرأُ واحد ربع حزبٍ مثَلاً، وآخَر ما يليه، وهكذَا، فَذَكر بعضهم الكَراهةَ في هذه الصورة، ونَقَلَ النووي عن مالِك جوازها، قَالَ البناني: وهو الصواب، إذْ لا وجه لِلْكَراهة».

(٦) في الأصل: **«بترتب»**، وكتب بدله في الحاشية: **«برتبة»**.

فَيَنْبغي أن لاَ يتكلَ علَى شَرف النسبِ، وفَضيلَة الآَباء، ويقَصر في الْعمل.

تَنْبِيهٌ:

روى الترمذي[2]: حدثَنَا (محمود)[3] بن غَيلان، حدثَنَا أبو أُسامةَ، عنِ الأَعمش، عن أَبِي صالِحٍ، عن أَبِي هريرةَ مرفوعا: **«من سلَك طَرِيقًا يلْتَمس فيه علْما، سهلَ ا ُ عليه طَرِيقًا إِلَى الْجنة»**. (٢٥٠/ب)

قَالَ الترمذي: «هذَا حديثٌ حسن».

وقَالَ بعضهم: لَم يقُلْ: إِنه صحيح؛ لأَنه يقَالُ: دلس الأَعمشُ في هذَا الْحديث؛ لأَنه رواه بعضهم فَقَالَ: «حدثْتُ عن أَبِي صالِحٍ».

والْحديثُ رواه مسلم في «صحيحه»[4] عنِ الأَعمش، عن أَبِي صالِحٍ.

---

(١) قبلها في الأصل: **«العمل»**، وضرب عليها.

(٢) أخرجه الترمذي (٢٨/٥) برقم (٢٦٤٦) كتاب العلم، باب فضل طلب العلم.

رجال إسناد الترمذي:

- محمود بن غيلان العدوي، مولاهم، أبو أحمد المروزي، نزيل بغداد، ثقة، مات سنة (٢٣٩)، وقيل: بعد ذلك. «التقريب» ت (٦٥١٦).
- أبو أسامة، حماد بن أسامة، سبقت ترجمته (ص١٢٨)، وهو ثقة ثبت.
- الأعمش، سبقت ترجمته (ص١٦٦)، وهو ثقة حافظ.
- أبو صالح، سبقت ترجمته (ص١٦٦)، وهو ثقة ثبت.

الحكم على الحديث:

في إسناده نظر، ومتنه في «صحيح مسلم»، وانظر كلام الدميري على الحديث.

وقال ابن حجر في فتح الباري (٩٢/١): «والأحاديث في فَضل الْعلْم كَثيرة، صحح مسلم منْها حديث أَبِي هريرة رفَعه: «من الْتَمس طَرِيقًا يلْتَمس فيه علْما سهلَ الله لَه طَرِيقًا إِلَى الْجنة». ولَم يخَرجه الْبخَارِي؛ لأَنه اُخْتُلفَ فيه علَى الأَعمش، والراجح أَنه بينه وبين أَبِي صالِح فيه واسطَة. واللَّه أَعلَم». كذا قال في هذا الموضع، ثم قال بعدها (١٠٨/١): «قَوله: «ومن سلَك طَرِيقًا» هو من جملَة الْحديث الْمذْكُور، وقَد أَخْرج هذه الْجملَة أَيضا مسلم من حديث الأَعمش، عن أَبِي صالِح، عن أَبِي هريرة في حديث غَير هذَا، وأَخْرجه الترمذي وقَالَ: حسن. قَالَ: ولَم يقُلْ لَه صحيح؛ لأَنه يقَال: إِن الأَعمش دلس فيه، فَقَالَ: حدثْت عن أَبِي صالِح. قُلْت: لَكن في رِواية مسلم عن أَبِي أُسامة عن الأَعمش: «حدثَنَا أَبو صالِح» فَانْتَفَتْ تُهمة تَدلِيسه».

(٣) في الأصل: **«محمد»**، والصواب المثبت.

(٤) أخرجه مسلم (٣٤/١٧) برقم (٢٦٩٩) كتاب الذكر والدعاء والتوبة والاستغفار، باب فضـل الاجتماع على تلاوة القرآن وعلى الذكر.

وقَالَ الْحاكم في «الْمستَدرك»[1]: «هو صحيح علَى شَرط الشيخَين».

رواه عن الأعمش جماعةٌ، منْهم: زائِدةُ[2]، وأَبو[3] معاويـةَ[4]، وابـن نُميـرٍ[5]، والْحديثُ محفُوظٌ لَه أَصلٌ.

ولاَ شَكَ أَن الْجزاء من جِنْسِ الْعمل، فَكُلما سلَك طَرِيقًا يطْلُب فيه حياةَ قَلْبِه ونَجاتَه من الْهلاَك سلَك الله بِه طَرِيقًا يحصلُ لَه ذَلِك.

وقَد روِي من حديث عائِشَةَ:

رواه ابن (عدي)[6] من حديث محمد بن عبد الْملك الأَنْصارِي، عن الزهرِي، عن عروةَ، عنْها مرفُوعا، ولَفْظُه: **«أَوحى الله إِلي أَنه: من سلَك مسلَكًا يطْلُب الْعلْم، سهلْتُ لَه طَرِيقًا إِلى الْجنة».**

وروى[7] أَبو داود[8] والترمذي[9] من حديث أَبِي الدرداء قَالَ: سمعتُ رسولَ الله

---

(١) الحاكم في «المستدرك» (١/١٢٣) برقم (٣٠٠) وتمام كلامه فيه: ولم يخرجاه، واللفظة التي أسندها زائدة قد وقفها غيره، فأما طلب العلم فلم يختلف على الأعمش في سنده.

(٢) أخرجه الحاكم في «المستدرك» (١/١٦٥) برقم (٢٩٩).

وزائدة، هو: زائدة بن قُدامة الثقفي، أبو الصلْت الكوفي، ثقة ثبت، صاحب سنة. التقريب ت (١٩٨٢).

(٣) زاد هنا في الأصل: «الحاكم»، وضرب عليه.

(٤) أخرجه مسلم في الموضع المذكور (٢٦٩٩) قريبا.

(٥) السابق نفسه.

وابن نُمير، هو: عبد ا بن نُمير الهمداني، أبو هشام الكوفي، ثقة، صاحب حديث، من أهل السنة، مات سنة (١٩٩)، التقريب ت (٣٦٦٨).

(٦) في الأصل: «عربي»، وهو تصحيف، وانظر: ابن عدي في الكامل (٦/١٦٠) قال ابن عدي بعد سرده لهذا الحديث ولأحاديث أخر: «وهذه الأحاديث عن الزهري عن عروة عن عائشة بهذا الإسناد مناكير كلها، لا يرويها عن الزهري غير محمد بن عبد الملك».

(٧) بعده في الأصل: «عن»، وضرب عليه.

(٨) أخرجه أبو داود (٤/٣٩) برقم (٣٦٤١) كتاب العلم، باب الحث على طلب العلم.

(٩) أخرجه الترمذي (٥/٤٧) برقم (٢٦٨٢) كتاب العلم، باب ما جاء في فضل الفقه على العبادة. العبادة. قال الترمذي: ولا نَعرِفُ هذَا الْحديثَ إِلا من حديث عاصمِ بنِ رجاء بنِ حيوةَ، ولَيس هو= =عنْدي بِمتصلٍ، هكَذَا حدثَنَا محمود بن خداشٍ هذَا الْحديثَ، وإِنما يروى هذَا الْحديثُ عن عاصمِ بنِ رجاء بنِ حيوةَ، عن داود بنِ جميلٍ، عن كَثيرِ بنِ قَيسٍ، عن أَبِي الدرداء، عن النبي صلى ا عليه وسلم، وهذَا أَصح من حديث محمود بنِ خداشٍ، ورأْي محمد بنِ إِسماعيلَ هذَا أَصح. انتهى.

الله صلى ا عليه وسلم يقُولُ: **«من سلك طريقًا يبتَغي فيه علمًا، سلك الله به طريقًا إلى الجنة، وإن الْملائِكةَ لتَضع أَجنحتَها رضا لِطالِبِ الْعلْمِ، وإن الْعالِم ليستَغْفر له من في السموات، ومن في الأرض، حتى الحِيتَان في (الْماء)**[1]**، وفَضلُ الْعالِم على الْعابِدِ كفَضل الْقَمر على سائِر الْكواكبِ، وإن الْعلماء ورثَةُ الأنْبِياء عليهم السلام وإن الأنْبِياء لم يورثُوا دينَارا، ولا درهما، وإنما ورثُوا الْعلْم، فَمن أَخَذَه أَخَذَ بِحظ وافر»**.

قَالَ بعض التابِعين: «وجدنَا الْملائِكةَ أَنْصح خَلْق الله لِعباده، ووجدنَا الشياطين أَغَش الْخَلْق لِلْعباد، قَالَ تَعالَى: ﴿الَّذِينَ يَحْمِلُونَ الْعَرْشَ وَمَنْ حَوْلَهُ﴾ الآيةَ»[2].

وقَالَ أَبو حاتِمٍ الرازِي: « سمعتُ ابن أَبِي (أُويسٍ)[3] يقُولُ: سمعتُ مالِك بن أَنَسٍ[4] (٢٥١/أ) يقُولُ: معنَى قَول رسول الله صلى ا عليه وسلم: **«تَضع أَجنحتَها»** تَبسطُها بِالدعاء **«لِطالِبِ الْعلْم»** بدلاً عن الأَيدي».

* * *

وقال الدارقطني في «العلل» (٢١٦/٦): «داود هذا مجهول، ورواه محمد بن يزيد الواسطي، عن عاصم بن رجاء، عن كثير بن قيس لم يذكر بينهما أحدا. قال: وعاصم بن رجاء ومن فوقه إلى أبي الدرداء ضعفاء، ولا يثبت».

وانظر أيضا: «ميزان الاعتدال» (٤/٢-٥) ت (٢٥٩٩) ترجمة داود بن جميل فقد أورد هذا الحديث، وذكر كلام الدارقطني، بعدما قال عن عاصم بن رجاء بن حيوة: «حديثه مضطرب، وضعفه الأزدي، وأما ابن حبان فذكره في «الثقات»، وداود لا يعرف كشيخه».

(١) في الأصل: **«العالم»**، وكتب بدله في الحاشية: **«الماء»**.

(٢) سورة غافر، آية (٧).

(٣) في الأصل: **«أوس»**، والصواب المثبت، وهو: إسماعيل بن أبي أويس، وهو ابن أخت الإمام مالك رحمه ا .

(٤) انظر:مفتاح دار السعادة. ومالك هوابن أنس بن مالك بن عامر الأصبحي، أبو عبد ا المدني، الفقيه، إمام دار الهجرة، رأس المتقنين وكبير المتثبتين، حتى قال البخاري: «أصح الأسانيد كلها: مالك عن نافع عن ابن عمر»، مات سنة (١٧٩). «التقريب» ت (٦٤٢٥).

٢٢٦- قَالَ: حديثُ زِر بن حبيشٍ قَالَ: أَتَيتُ صفْوان بن (عسالٍ)(١) الْمرادي، قَالَ: ما جاء بِك؟ قُلْتُ: أُنْبِطُ الْعِلْم، قَالَ: فَإِني سمعتُ رسولَ الله صلى ا   عليه وسلم يقُولُ: **«ما من خَارِجٍ خَرج من بيته لطَلَبِ الْعلْمِ إِلا وضعتْ له الْملائِكَةُ أَجنحتَها رِضا بِما يصنَع»**(٢).

---

(١) في الأصل: **«غسال»**، والصواب المثبت، قال في «التقريب» ت (٢٩٣٧): صفوان بن عسال بمهملتين المرادي. صحابي معروف نزل بالكوفة.

(٢) ابن ماجه (٢١٦/١) برقم (٢٢٦) في المقدمة، باب فضل العلماء والحث على طلب العلم. قال: حدثنا محمد بن يحيى، ثنا عبد الرزاق، أنبأنا معمر، عن عاصم بن أبي النجود، عن زر بن حبيش به.

رجال إسناد ابن ماجه:

- محمد بن يحيى هو الذهلي، سبقت ترجمته (ص٩٧). وهو ثقة حافظ جليل.

- عبد الرزاق بن همام بن نافع الحميري، أبو بكر الصنعاني، ثقة حافظ، مصنف شهير، عمي في آخر عمره فتغير، مات سنة (٢١١). «التقريب» ت (٤٠٦٤).

- معمر بن راشد الأزدي، أبو عروة البصري، نزيل اليمن، ثقة ثبت فاضل، إلا أن في روايته عن ثابت والأعمش وهشام بن عروة شيئًا، وكذا فيما حدث به بالبصرة، مات سنة (٢٥٤). وهو ابن ثمان وخمسين سنة. «التقريب» ت (٦٨٠٩).

- عاصم بن أبي النجود، سبقت ترجمته (ص١١١)، وهو صدوق له أوهام.

- زر - بكسر أوله وتشديد الراء - ابن حبيش بن حباشة الأسدي الكوفي، أبو مريم، ثقة جليل مخضرم، مات سنة (٨١)، أو (٨٢)، أو (٨٣)، وقد بلغ من العمر (١٢٧) سنة. «التقريب» ت (٢٠٠٨). وقد ترجم له المصنف.

الحكم على الحديث:

إسناده حسن، وقال البوصيري في «مصباح الزجاجة» (٢٠٧/١) برقم (٨٣): «رواه الترمذي من حديث سفيان بن عيينة، عن عاصم، ولم يرفعه.قلت:وذكر ابن رجب كما في رسائله أنه موقوف على صفوان . ومن حديث حماد بن زيد، عن عاصم، عن زر، عن صفوان قال: بلغني... فذكره.

ورواه النسائي من طريق شعبة، عن عاصم مثل رواية سفيان بن عيينة.

ورواه أبو داود الطيالسي في «مسنده» عن همام وحماد بن سلمة وشعبة عن عاصم به.

ورواه الإمام أحمد في «مسنده» مرفوعا من حديث صفوان.

ورواه أبو داود من حديث أبي الدرداء مرفوعا».

انْفَرد بِهِ الْمصنفُ[1].

ورواه أَحمد وابن حبان والْحاكم وصححه[2].

- (ع) (زر)[3] بن حبيش الأسدي، أَبو مريم الْكُوفي.

مخَضرم، أَدرك الْجاهليةَ.

روى عن: أُبي بنِ كَعبٍ، وحذَيفَةَ بنِ الْيمانِ، وصفْوان بنِ عسالٍ، وغَيرِهم.

وعنْه: أُمم.

ذَكَره محمد بن سعد في الطبقَة الْأُولَى[4] من تَابِعي أَهل الْكُوفَة، وقَالَ: كَان ثقَةً كَثير الْحديث، بلَغَ سنه مئَةً واثْنَتَينِ وعشْرِين، وماتَ سنَةَ إِحدى وثَمانين.

- (ت س ق) صفْوان بن عسالٍ الْمرادي[5].

غَزا مع النبِي صلى ا عليه وسلم ثنْتَي عشْرةَ غَزوةً، وسكَن الْكُوفَةَ.

روى عنِ النبِي صلى ا عليه وسلم.

ومن منَاقبِه: أَن عبد الله بن مسعود روى عنْه.

الشَّرْحُ:

إِنْباطُ الْعلم: إِظْهاره وإِفْشَاؤُه، وأَصلُه من نَبطَ الْماء ينْبطُ: إِذَا نَبع، والاستنْباطُ: الاستخْراج[6].

وذَكَر أَبو سلَيمان الْخَطابِي[7] في معنَى وضعِ أَجنحة الْملاَئِكَة ثَلاَثَةَ أَقْوالٍ:

---

(1) أي: بالاقتصار على هذا اللفظ مصرحا برفعه، وانظر كلام البوصيري، والحديث له روايات مطولة ومختصرة، واقتصر ابن ماجه هنا على جملة منه، وفي الروايات الأخرى المسح على الخفين مفصلا، وأمور أخرى، أخرجها أحمد في مسنده مفصلة (٢٣٩/٤).

(2) أحمد في «مسنده» (٢٣٩/٤)، وابن حبان في صحيحه (٢٨٥/١) برقم (٨٥)، والحاكم (١٨١/١) من طريق عبد الرزاق به. وأخرجه أيضا عبد الرزاق في مصنفه (٧٩٥)، ومن طريقه الطبراني (٧٣٥٣)، وابن خزيمة (١٩٣).

(3) تكررت كلمة: **«زر»** بالأصل.

(4) الطبقات الكبرى (١٠٤/٦).

(5) انظر: «تهذيب الكمال» (٢٠٠/١٣) ت (١٩٧٦)، «تهذيب التهذيب» (١٩٣/٢) ت (٢٣٥٠).

(6) كما قاله ابن الأثير في «النهاية» (٧/٥) مادة «ن ب ط».

(7) «معالم السنن» للخطابي بهامش سنن أبي داود (٣٩/٤). قال: «قوله: «إن الملائكة لتضع=

أحدها: بسطُ الأجنحة.

والثاني: أن المراد به التواضع للطالب.

والثالثُ: النزولُ عنْد مجالسِ العْلمِ وترك الطيران، كقَولِه صلى ا عليه وسلم: **«ما من قومٍ يذكُرون الله تَعالى إلا حفتْ بهم الملائكةُ»**[1].

* * *

=أجنحتها لطالب العلم» يتأول على وجوه:

أحدها: أن يكون وضعها الأجنحة بمعنى التواضع والخشوع، تعظيما لحقه، وتوقيرا لعلمه، كقوله تعالى: ﴿وَاخْفِضْ لَهُمَا جَنَاحَ الذُّلِّ مِنَ الرَّحْمَةِ﴾ [الإسراء:٢٤].

وقيل: وضع الجناح معناه: الكف عن الطيران للنزول عنده، كقوله: «ما من قوم يذكرون ا إلا حفت بهم الملائكة، وغشيتهم الرحمة».

وقيل: معناه بسط الجناح وفرشها لطالب العلم لتحمله عليها، فتبلغه حيث يؤم ويقصد من البقاع في طلبه، ومعناه المعونة وتيسير السعي له في طلب العلم. وا أعلم». انتهى.

(١) رواه الترمذي (٤٥٩/٥) برقم (٣٣٧٨) كتاب الدعوات، باب ما جاء في القوم يجلسون فيذكرون ا ما لهم من الفضل. وابن ماجه (٣٣٠/٥-٣٣١) برقم (٤٧٩١) كتاب الأدب، باب فضل الذكر، كلاهما من حديث أبي هريرة وأبي سعيد، وقال الترمذي: «هذا حديث حسن صحيح».

والحديث أخرجه مسلم مطولا (٣٤/١٧) برقم (٢٦٩٩) كتاب الذكر والدعاء والتوبة والاستغفار، باب فضل الاجتماع على تلاوة القرآن وعلى الذكر، من حديث أبي هريرة فقط، وقد سبق تخريجه وبيانه في حديث (٢٢٥) من شرح الدميري.

٢٢٧- قَالَ: حديثُ أَبِي هريرةَ قَالَ: سمعتُ النبي صلى ا عليه وسلم يقُولُ: **«من جاء مسجِدي هذَا لم يأْته إِلا لِخَير يتَعلمه أَو يعلمه، فَهو بِمنْزِلة الْمجاهد في سبِيل الله، ومن جاء[1] بغَير ذَلك، فَهو بِمنْزِلة الرجل ينْظُر إِلى متَاع غَيره».** (٢٥١/ب)

انْفَرد بِه الْمصنفُ[2].

---

(١) زاد بعدها في الأصل: **«مسجدي»**، وضرب عليها، وليست في سنن ابن ماجه.

(٢) ابن ماجه (٢١٦/١-٢١٧) برقم (٢٢٧) في المقدمة، باب فضل العلماء والحث على طلب العلم. قال: حدثنا أبو بكر بن أبي شيبة، ثنا حاتم بن إسماعيل، عن حميد بن صخر، عن المقبري، عن أبي هريرة... فذكره.

رجال إسناد ابن ماجه:

- أبو بكر بن أبي شيبة، سبقت ترجمته (ص٩٨)، وهو ثقة حافظ.

- حاتم بن إسماعيل المدني، أبو إسماعيل الحارثي، أصله من الكوفة، صحيح الكتاب.

قال أحمد: «هو أحب إلي من الدراوردي، وزعموا أن حاتما كان فيه غفلة إلا أن كتابه صالح».

وقال أبو حاتم: «هو أحب إلي من سعيد بن سالم».

وقال النسائي: «ليس به بأس».

وقال ابن سعد: «وكان ثقة مأمونًا كثير الحديث».

وقال العجلي: «ثقة».

وقال الحافظ في التقريب: «صدوق يهم». مات سنة (١٨٧).

انظر: الجرح والتعديل (٢٥٨/٣)، طبقات ابن سعد (٤٢٥/٥)، الثقات لابن حبان (١٠/٨)، تهذيب التهذيب (٤٦٠/١) ت (١١٧١)، «التقريب» ت (٩٩٤).

- حميد بن صخر، هو حميد بن زياد، أبو صخر بن أبي المخَارق الخَراط صاحب العباء، مدني سكن مصر، ويقال: هو حميد بن صخر، أبو مودود الخَراط، وقيل: إنهما اثنان.

قال أحمد: «ليس به بأس».

وقال عثمان الدارمي عن يحيى: «ليس به بأس».

وقال إسحاق بن منصور وابن أبي مريم عن يحيى: «ضعيف»، وكذا قال النسائي.

وقال ابن عدي بعد أن روى له ثلاثة أحاديث: «وهو عندي صالح».

وقال الدارقطني: «ثقة».

وذكره ابن حبان في «الثقات». =

=وقال ابن حجر: «صدوق يهم». مات سنة (١٨٩).

قلت: وهو كما قال.

انظر: «الكامل» لابن عدي (٢٦٩/٢)، «الثقات» (١٨٨/٦)، «تهذيب التهذيب» (٢٨/٢) ت (١٨٢٢)، «التقريب» ت (١٥٤٦).

- المقبري، هو سعيد بن أبي سعيد المقبري، سبقت ترجمته (ص١٢٨)، وهو ثقة.

الحكم على الحديث:

قال البوصيري في «مصباح الزجاجة» (٢٠٨/١-٢١٠) برقم (٨٤): «هذا إسناد صحيح، احتج مسلم بجميع رواته، رواه الحاكم في «المستدرك» (٩١/١) من طريق حميد بن صخر، وقال: «هذا حديث صحيح على شرط الشيخين، فقد احتجا بجميع رواته، ثم لم يخرجاه»، قال: «ولا أعلم له علة».

قلت (الكلام للبوصيري): «قد أعله الدارقطني في «علله» (٣٨٠/١٠/٢٠٦٦) بأنه اختلف فيه على سعيد المقبري، فرواه حميد عنه هكذا، وخالفه عبيد ا بن عمر، فرواه عن المقبري، عن عمر بن أبي بكر بن عبد الرحمن بن الحارث عن كعب الأحبار قوله.

ورواه ابن عجلان عن المقبري، عن أبي بكر بن عبد الرحمن، عن كعب الأحبار قوله.

وقول عبيد ا بن عمر أشبه بالصواب.

وقول الحاكم: «إن الشيخين احتجا بجميع رواته» فيه نظر، فلم يحتج البخاري بحميد، ولا أخرج له في «صحيحه»، وإنما روى له في كتاب «الأدب المفرد» حديثًا، نعم أخرج له مسلم في «صحيحه». رواه محمد بن يحيى بن أبي عمر في «مسنده» عن المقري عن حيوة عن أبي صخر حميد بن صخر به. وأبو يعلى الموصلي، ثنا أبو بكر بن أبي شيبة... فذكره». انتهى بلفظه من «مصباح الزجاجة».

وحميد بن صخر ترجمه ابن عدي في «الكامل» (٢٧٥/٥) وأورد تضعيف النسائي له، وروى له هذا الحديث من طريق حاتم بن إسماعيل عنه، ثم قال: «ولحاتم بن إسماعيل عن حميد بن صخر أحاديث غير ما ذكرته، وفي بعض هذه الأحاديث عن المقبري ويزيد الرقاشي ما لا يتابع عليه».

قلت: وله شاهد من حديث سهل بن سعد عند الطبراني في «الكبير» (٥٩١١) عن النبي صلى ا عليه وسلم قال: **«من دخل مسجدي هذا ليتعلم خيرا، أو يعلمه كان بمنزلة المجاهد في سبيل ا ، ومن دخله لغير ذلك من أحاديث الناس كان بمنزلة من يرى ما يعجبه وهو شيء لغيره».**

ومن حديث أبي أمامة عند الحاكم (٩١/١) من طريق ثور بن يزيد، عن خالد بن معدان، عن=

ورواه البيهقي في (الشعب)[1]، وفي سنده عندهما: حميد بن صخر المدني، ضعفه أحمد[2]، وليس بالقوي، واختلف كلام ابن عدي فيه، إلا أنه قال: حديثه هذا مما لا يتابع عليه.

* * *

=أبي أمامة رضي الله عنه قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: **«من غدا إلى المسجد لا يريد إلا أن يتعلم خيرا أو يعلمه، كان له أجر معتمر تام العمرة ، فمن راح إلى المسجد لا يريد إلا ليتعلم خيرا أو يعلمه فله أجر حاج تام الحجة»**.

قال الحاكم: «وقد احتج البخاري بثور بن يزيد في الأصول، وخرج له مسلم في الشواهد».

ووافقه الذهبي على شرط البخاري.

وأخرجه الطبراني في «الكبير»، وقال الهيثمي في «المجمع» (١٢٣/١): «رواه الطبراني في الكبير، ورجاله موثقون كلهم».

(١) في الأصل: **«العشعب»**، والصواب ما أثبته.

والحديث أخرجه البيهقي في «شعب الإيمان» (٢٦٣/٢) برقم (١٦٩٨). ورواه أيضا أحمد في «مسنده» (٤١٨/٢) برقم (٩٤٠٩)، وابن أبي شيبة في «المصنف» (١٤٨/٢) برقم (٧٥١٧)، (٤١٦/٦) برقم (٣٢٥٢١)، وأبو يعلى في «مسنده» (٣٥٩/١١) برقم (٦٤٧٢) كلهم من طريق حميد بن صخر عن سعيد المقبري عن أبي هريرة.

(٢) هو: أحمد بن شعيب النسائي، كما روى ابن عدي في «الكامل» (٢٧٥/٢)، ونقله عنه المزي في «تهذيب الكمال» (٣٧٠/٧).

٢٢٨- حدثَنَا هشَام بن عمار، حدثَنَا صدقَةُ بن خَالِد، حدثَنَا عثْمان بن أَبِي عاتكَةَ، عن علي بن يزِيد، عن الْقَاسم، عن أَبِي أُمامةَ قَالَ: [قَالَ رسولُ الله صلى ا عليه وسلم](١): **«علَيكُم بِهذَا الْعلْمِ قَبلَ أَن يقْبض، وقَبضه أَن يرفَع»**، وجمع بين إِصبعيه الْوسطَى والتي تَلي الإِبهام هكَذَا، ثُم قَالَ: **«الْعالم والْمتَعلم شَرِيكَان في الأَجرِ، ولا خَير في سائرِ النَّاسِ»**.

انْفَرد بِه الْمصنفُ أَيضا(٢).

---

(١) سقطت من الأصل، واستدركتها من سنن ابن ماجه المطبوع.

(٢) ابن ماجه (٢١٧/١-٢١٨) برقم (٢٢٨) في المقدمة، باب فضل العلماء والحث على طلب العلم.

رجال إسناد ابن ماجه:

- هشام بن عمار، سبقت ترجمته (ص١٤٣)، وهو صدوق.

- صدقة بن خالد الأموي مولاهم، أبو العباس الدمشقي، ثقة، مات سنة (١٧١)، وقيل: (١٨٠) أو بعدها. «التقريب» ت (٢٩١١).

- عثمان بن أبي العاتكة، سليمان الأزدي أبو حفص الدمشقي، القاص.

قال الدوري عن ابن معين: «ليس بالقوي».

وقال في موضع آخر: «ليس بشيء»، وكذا قال الغلابي، وابن الجنيد، وعثمان الدارمي، عن ابن معين.

وقال الجوزجاني: «رأيت يحيى بن معين لا يحمل حديثه».

وقال عثمان الدارمي: «سمعت دحيما يثني عليه، وينسبه إلى الصدق».

وقال إسحاق بن سيار، عن أبي مسهر: «ضعيف الحديث».

وقال أبو حاتم عن دحيم: «لا بأس به».

وقال يعقوب بن سفيان: «ضعيف الحديث».

وقال أبو داود: «صالح».

وقال النسائي: «ليس بالقوي»، وقال في موضع آخر: «ضعيف».

قال ابن عدي: «عامتها (أي: أحاديثه) ليست بمستقيمة». وساق له أحاديث، وذكر هذا الحديث منها.

وقال في آخر ترجمته: «مع ضعفه يكتب حديثه».

وقال أبو أحمد الحاكم: «ليس بالقوي عندهم».

وقال الحافظ في التقريب: «صدوق ضعفوه في روايته عن علي بن يزيد الألهاني».

مات سنة (١٥٢).

انظر: تاريخ الدوري (٣٩٣/٢)، وسؤالات ابن الجنيد (٣٩٦)، الجرح والتعديل (١٦٣/٦)، «الكامل» لابن عدي (١٦٥/٥)، تهذيب التهذيب (٧٩/٤) ت (٥٢٦٣)، «التقريب» ت (٤٤٨٣).

- علي بن يزيد بن أبي زياد الألهاني، أبو عبد الملك الدمشقي، صاحب القاسم بن عبد الرحمن، ضعيف، مات سنة (بضع عشرة ومئة). «التقريب» ت (٤٨١٧). =

وهو بعض حديث رواه أحمد، والطبراني[1].

والْحديثُ ضعيفٌ، فيه: علي بن يزيد الألْهاني، عن الْقَاسم، عن أبِي أُمامةَ.

قَالَ يحيى بن معينٍ[2] وأبو حاتمٍ وابن عدي: «أحاديثُ علي بن يزيد الألْهاني عن الْقَاسم عن أبِي أُمامةَ ضعافٌ كُلها».

والْحديثُ الذي رواه أحمد والطبراني في «الْكَبِير» عن أبِي أُمامةَ قَالَ: لَما كَـان فـي حجة الْوداع قَام رسولُ الله صلى الله عليه وسلم وهو يومئِذ مردفٌ الْفَضلَ بن الْعباس علَى جملٍ أَدمٍ[3] فَقَالَ: **«يا أَيها الناس خُذُوا من الْعلْم قَبلَ أَن يقْبض الْعلْم، وقَبلَ أَن يرفَع»**، وقَد كَان أَنْزلَ الله تَعالَى عز وجل[4]: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لاَ (تَسْأَلُوا)[5] عَنْ أَشْيَاءَ

=- القاسم بن عبد الرحمن الدمشقي، أبو عبد الرحمن، صاحب أبي أمامة.

قال ابن الجنيد عن ابن معين: «القاسم ثقة».

وقال العجلي: «ثقة يكتب حديثه وليس بالقوي».

وقال يعقوب بن سفيان والترمذي: «ثقة».

وقال الجوزجاني: «كان خيارا فاضلاً».

وقال أبو حاتم: «حديث الثقات عنه مستقيم لا بأس به، وإنما ينكر عنه الضعفاء».

وقال الغلابي: «منكر الحديث».

وقال ابن حبان: «كان يروي عن الصحابة المعضلات».

وقال الحافظ ابن حجر: «صدوق يغرب كثيرا».

مات سنة (١١٢).

انظر: «سؤالات ابن الجنيد» (٣٩١)، و«الدوري» (٤٨١/٢)، و«الثقات» (٣٨٦)، و«الجرح والتعديل» (١١٣/٧)، و«تهذيب التهذيب» (٥٠٠/٤) ت (٦٤٣٨)، «التقريب» ت (٥٤٧٠).

الحكم على الحديث:

ضعيف جدا، فيه علي بن يزيد،وعثمان بن أبي العاتكة، والقاسم،قال ابن حبان في المجروحين(٦٢/٢):«وإذا اجتمع في إسناد خبرعبيدا بن زخروعلي بن يزيد والقاسم لايكون متن ذلك الخبر إلا مما عملت أيديهم، فلا يحل الاحتجاج بهذه الصحيفة».

(١) أحمد في «مسنده» (٢٦٦/٥) برقم (٢٢٣٤٤)، والطبراني في «الكبير» (٢١٥/٢) برقم (٧٨٦٧) من طريق معان بن رِفَاعةَ، عن علي بن يزيد به. ومعان بن رفاعة قال عنه الحافظ: «لَين الحديث، كثير الإرسال». «التقريب» ت (٦٧٤٧).

(٢) هو: يحيى بن معين بن عون الغطفاني مولاهم، أبو زكريا البغدادي، ثقة حافظ مشهور، إمام الجرح والتعديل، مات سنة (٢٣٣)، بالمدينة المنورة. التقريب ت (٧٦٥١).

(٣) «الأَدم: جمع آدم، كأحمر وحمر، والأُدمةُ في الإبل: البياض مع سواد المقلتين، وبعير آدم بين الأُدمة، وهي في الناس: السمرة الشديدة». انظر: «النهاية في غريب الحديث والأثر» لابن الأثير (٣٢/١).

(٤) كذا بالأصل: **«تعالى عز وجل»**.

(٥) رسمها في الأصل: **«تسئلوا»**، ثم رسمها في الحاشية: **«تسألوا»**.

﴿إِنْ تُبْدَ لَكُمْ تَسُؤْكُمْ وَإِنْ تَسْأَلُوا عَنْهَا حِينَ يُنَزَّلُ الْقُرْآنُ تُبْدَ لَكُمْ عَفَا اللَّهُ عَنْهَا وَاللَّهُ غَفُورٌ حَلِيمٌ﴾[1]، قَالَ: فَكُنا قَد كَرِهنَا كَثِيرا من مسأَلته واتقينَا، فَأَتينَا أَعرابِيا (فَرشَوناه)[2] بردا فَاعتَم بِهِ، قَالَ: حتى رأَيتُ حاشيتَه خَارِجةً على حاجِبِه الأَيمنِ، قَالَ: ثُم قُلْنَا لَه: سل النبي صلى الله عليه وسلم، قَالَ: فَقَالَ لَه: يا نَبِي الله كَيفَ يرفَع الْعلْم منا وبين أَظْهرِنَا الْمصاحفُ، وقَد تَعلمنَا ما فيها وعلمنَاها نساءنَا وذُرِياتنَا وخَدَمنَا؟ قَالَ: فَرفَع النبِي صلى الله عليه وسلم رأْسه، وقد علَتْ وجهه حمرةٌ من الْغَضبِ، قَالَ: فَقَالَ: **«أَي ثَكلَتْك أُمك[3]، هذه الْيهود والنصارى بين أَظْهرِهم الْمصاحفُ، لم يصبِحوا يتَعلقُون منْها بِحرف مما جاءتْهم بِه أَنْبِياؤُهم، أَلا وإِن ذَهاب الْعلْمِ ذَهاب حملَته»** ثَلاثَ مرات. (252/أ)

وإِسنَاد الطبراني أَصح من إِسنَاد[4] الْمصنف؛ لأَنه عنْد الطبراني من طُرق في بعضها الْحجاج بن أَرطَاةَ[5]، وهو مدلس صدوقٌ، يكْتَب حديثُه، لَيس ممن يتَعمد الْكَذب، والله أَعلَم.

* * *

---

(1) سورة المائدة، آية (101).

(2) في الأصل: **«فرشونا»** دون هاء، والمثبت من المسند المطبوع.

(3) «ثَكلَتْك أمك: أي: فَقَدتْك. والثكْل: فقْد الولَد، كأنه دعا عليه بالموت لسوء فعله أو قوله. والموت يعم كل أحد، فإذَن الدعاء عليه كلا دعاء.

أو أراد: إذا كُنْت هكذا، فالموت خير لك، لئلا تَزداد سوءا.

ويجوز أن يكون من الألفاظ التي تَجري على ألسنة العرب، ولا يراد بها الدعاء، كقولهم: «تَرِبتْ يداك، وقاتَلك اللّه». «النهاية في غريب الحديث والأثر» لابن الأثير (217/1).

(4) في الأصل: «وإسناد الطبراني أصح إسناد من المصنف»، والمثبت أصوب.

(5) الحجاج بن أرطاة بن ثور بن هبيرة النخعي أبو أرطاة الكوفي.

تركه ابن المبارك، ويحيى القطان، وابن مهدي، ويحيى بن معين، وأحمد بن حنبل.

وقال ابن معين: «مجالد والحجاج بن أرطاة لا يحتج بحديثهما».

وسئل يحيى بن معين عنه فقال: «ضعيف ضعيف».

وكان يحيى بن سعيد لا يحدث عن الحجاج بن أرطاة.

وقال الحافظ في «التقريب»: «صدوق كثير الخطأ والتدليس».

انظر: «المجروحين» (225/1)، «تهذيب التهذيب» (501/1) ت (1327)، «التقريب» ت (1119).

٢٢٩- قَالَ: حديثُ عبد الله بنِ عمرٍو قَالَ: خَرج رسولُ الله صلى ا عليـه وسـلم ذَاتَ يومٍ من بعضِ حجرِه، فَدخَلَ الْمسجِد، فَإِذَا هو بِحلْقَتَين، (إحداهما)(١): يقْـرءون الْقُرآن ويدعون الله، (والأخْرى)(٢): يتَعلمون ويعلمون، فَقَالَ صلى ا عليه وسـلم: **«كُلٌّ على خَير، هؤُلاء يقْرءون الْقُرآن، ويدعون الله، فَإن شَاء أَعطَاهم، وإن شَـاء منَعهم، وهؤُلاء يتَعلمون ويعلمون، وإنما بعثْتُ معلما»**، فَجلَس معهم.

انْفَرد بِه الْمصنفُ أَيضا(٣).

وإِسنَاده ضعيفٌ، فيه بكْر بن خُنَيسٍ(٤) الْكُوفي الْعابِد.

---

(١) في الأصل: **«أحدهما»** والتصويب من سنن ابن ماجه المطبوع.

(٢) في الأصل: **«والآخر»**، والصواب المثبت كما في سنن ابن ماجه المطبوع.

(٣) ابن ماجه (٢١٨/١-٢١٩) برقم (٢٢٩) في المقدمة، باب فضل العلماء والحث على طلب العلم. قال: حدثنا بِشْر بن هِلال الصواف، ثنا داود بن الزبرِقان، عن بكر بن خُنَيس، عن عبدالرحمن بن زياد، عن عبد ا بن يزيد، عن عبد ا بن عمرو به.

رجال إسناد ابن ماجه:

- بِشْر بن هلال الصواف، أبو محمد النميري، ثقة، مات سنة (٢٤٧)، «التقريب» ت (٧٠٧).

- داود بن الزبرِقان الرقَاشي البصري، نزيل بغداد، متروك، وكذبه الأزدي. مات بعد الثمانين ومئة. «التقريب» ت (١٧٨٥).

- بكر بن خُنَيس، بالمعجمة والنون، وآخره سين مهملة، مصغر، كوفي عابد، سكن بغداد، صدوق له أغلاط، أفرط فيه ابن حبان من السابعة. «التقريب» ت (٧٣٩). وقد ترجم له المصنف.

- عبد الرحمن بن زياد بن أَنْعم، بفتح أوله وسكون النون وضم المهملة الأفريقي، قاضيها، ضعيف في حفظه. مات سنة (١٥٦)، وقيل: بعدها. «التقريب» ت (٣٨٦٢).

- عبد ا بن يزيد المعافري، أبو عبد الرحمن الحبلي، ثقة، مات سنة (١٠٠) بأفريقية. «التقريب» ت (٣٧١٢).

الحكم على الحديث:

إسناده ضعيف جدا، ضعفه المصنف الدميري ببكر بن خنيس.

وقال البوصيري في «مصباح الزجاجة» (٢١٢/١) برقم (٨٦): «هذا إسناد فيه بكر وداود وعبدالرحمن، وهم ضعفاء».

قلت: وداود قال الحافظ عنه: «متروك»، وهو مما يزيد الإسناد ضعفًا. وأخرجه الدارمي (٣٥٥) من طريق عبد الرحمن بن زياد بن أنعم عن عبد الرحمن بن رافع عن عبد ا بن عمرو. وعبدالرحمن بن رافع ضعيف، كما قال الحافظ في التقريب ت (٣٨٥٦).

(٤) انظر ترجمته في: «تهذيب الكمال» (٢١٠/٤)، «تاريخ بغداد» (٨٩/٧)، «تهذيب التهذيب» (٤٢٢/١)، «المغني في الضعفاء» للذهبي (١١٣/١) ت (٩٧٣)، «الضعفاء والمتروكين» لابن=

قَالَ ابن معين[1]: «هو عابِد صالِح في نَفْسه، لَكنه يروي عن الضعفَاء، وأَكْثَر حديثه من الرقَاق».

وقَالَ أَبو حاتم[2]: «سأَلْتُ علي بن الْمديني عنْه فَقَالَ: لِلْحديث رِجالٌ».

وقَالَ الدارقُطْني[3]: «إِنه متْروك»[4].

وقَالَ النسائِي[5]: «ضعيفٌ».

وقَالَ أَبو داود[6]: «لَيس بِشَيء».

وقَالَ ابن عدي[7]: «هو في نَفْسه رجلٌ صالِح، إِلا أَن الصالِحين يشَبه علَيهم الْحديثُ، وربما (حدثُوا)[8] بِالتوهم، وحديثُه في جملَة حديـث الضعفَاء، ولَيس ممن يحتَج بِحديثه». (٢٥٢/ب)

روى لَه الترمذي والْمصنفُ.

قَالَ عيسى ابن مريم عليه السلام: «من تَعلم وعلم وعملَ، فَذَاك يدعى عظيما في ملَكُوت السماء[9]»[10].

=الجوزي (١٤٨/١).

(١) «تاريخ ابن معين» برواية الدوري (٢٠٦/١) ت (١٣٤١)، «الجرح والتعديل» لابن أبي حاتم (١٣٨٤/١)، و«الكامل» لابن عدي (٢٥/٢).

(٢) انظر: «الجرح والتعديل» لابن أبي حاتم (٣٨٤/٢).

(٣) هو: أبو الحسن علي بن عمر بن أحمد بن مهدي البغدادي. قال الذهبي: الإمام الحافظ المجود، شيخ الإسلام، علم الجهابذة، المقرئ، المحدث. من أهل محلة دار القطن ببغداد. توفي سنة (٣٨٥). انظر: «سير أعلام النبلاء» (٤٤٩/١٦) ت (٣٣٢)، «تاريخ بغداد» (٣٤/١٢)، «تذكرة الحفاظ» (٩٩١/٣).

(٤) انظر: «سنن الدارقطني» (١٢١/٢).

(٥) انظر: «الضعفاء للنسائي» ت (٨٤).

(٦) «سؤالات الآجري لأبي داود» (٢٨٦/٢) ت (١٨٦٨).

(٧) انظر: «الكامل في ضعفاء الرجال» لابن عدي (٢٥/٢).

(٨) قوله: **«حدثوا»**، أضافه الناسخ تحت كلمة: **«وربما»**.

(٩) في الأصل: **«السماوات»**. وكتب في الحاشية بدله: **«السماء»**.

(١٠) أخرجه أحمد في الزهد (ص٥٩)، وأبو خيثمة في العلم (٧)، والخطيب في الجامع (٣٥)، وأبو نعيم في الحلية (٩٣/٦) عن عبد الرحمن بن مهدي، عن بشر بن منصور، عن ثور بن=

وقَالَ يونُس بن عبد الأعلَى: سمعتُ الشافعي يقُولُ: «كتَب حكيم إِلَى حكيمٍ: يا أَخي قَد أُوتيتَ علْما، فَلاَ تُدنس علْمك بِظُلْمة الذنُوبِ، فَتَبقَى في الظلْمة يوم يسعى أَهلُ الْعلْم بِنُورِ علْمهم»[1].

وقَالَ الْمعافَى بن عمران: «كتَابةُ حديث واحد أَحب إِلَي من قيامِ لَيلَة»[2].

قَالَ [ابن][3] الْجوزِي: «وكَيفَ [لاَ][4] يقُولُ هذَا، وقَد قَالَ النبِي صلى ا عليه وسلم: **«يوزن مداد الْعلماء مع دم الشهداء، فَيرجح مداد الْعلماء علَى دم الشهداء»**[5].

=يزيد، عن عبد العزيز بن ظبيان قال: قال المسيح ابن مريم عليه السلام... فذكره.

رجال الإسناد:

- عبد الرحمن بن مهدي، سبقت ترجمته (ص١٢٤)، وهو ثقة ثبت.

- بشر بن منصور السليمي، أبو محمد الأزدي البصري.

قال أبو زرعة: ثقة مأمون.

وقال أبو حاتم: ثقة.

وذكره ابن حبان في الثقات، وقال: وكان من خيار أهل البصرة.

وقال ابن حجر: صدوق عابد زاهد، مات سنة (١٨٠).

انظر: الجرح والتعديل (٣٦٥/٢)، الثقات (١٤٠/٨)، تهذيب التهذيب (٣٤٧/١) ت (٨٤٦)، «التقريب» ت (٧٠٤).

- ثور بن يزيد، أبو خالد الحمصي، ثقة ثبت، إلا أنه يرى القدر، مات سنة (١٥٣)، أو (١٥٥). «التقريب» ت (٨٦١).

- عبد العزيز بن ظَبيان، لم أقف له على ترجمة.

الحكم على الأثر:

إسناده حسن إلى عبد العزيز بن ظَبيان.

(١) أخرجه أبو نعيم في «الحلية» (١٤٦/٩)، وابن عساكر في «تاريخ دمشق» (٢٣١/٥٢) عن يونس بن عبد الأعلى به.

(٢) ذكره ابن الجوزي في «تلبيس إبليس» (ص١٦٥)، وابن القيم في «مفتاح دار السعادة» (١٧٨/١).وهو المعافى بن عمران الفهمي الموصلي ، ثقة عابد(ت٢٨٥).التقريب ت(٦٧٤٥).

(٣) سقطت من الأصل، والكلام لابن الجوزي من «التبصرة».

(٤) ليست في الأصل، وأضفتها من التبصرة لابن الجوزي (٢٠٤/٢).

(٥) روي هذا الحديث عن النعمان بن بشير، وأنس بن مالك، وأبي الدرداء، وابن عمر، وابن عمرو.

أما حديث النعمان:

فأخرجه ابن الجوزي في «العلل المتناهية» (٨١/١) برقم (٨٥) قال: أنا ابن ناصر، قال: أنا=

=محمد بن إبراهيم، قال: أنا محمد بن الفضل، قال: أخبرنا ابن مردويه، قال: أنا عبد ا بن إبراهيم الجرجاني، قال: أنا إبراهيم بن يومرد، قال: أنا أحمد بن بهرام، قال: أنا سهل بن عبد الكريم، عن يعقوب القمي، عن هارون بن عنترة، عن الشعبي، قال: خطبنا النعمان بن بشير، فقال: سمعت رسول ا صلى ا عليه وسلم يقول: **«يوزن مداد العلماء مع دم الشهداء، فيرجح مداد العلماء على دم الشهداء»**.

قَالَ الْمصنفُ: «هذَا لاَ يصح؛ أَما هارون بن عنْتَرةَ، فَقَالَ ابن حبان: «لاَ يجوز الاحتجاج بِه، يروِي الْمنَاكِير التي يسبِقُ إِلَى الْقَلْبِ أَنه الْمتَعمد لَها. ويعقُوب الْقَمي ضعيفٌ». انتهى.

وأما حديث أنس:

فأورده الحافظ ابن حجر في «لسان الميزان» (٢٢٥/٥) في ترجمة محمد بن عبد ا بن القاسم أبي الحسين الحارثي النحوي. قال الشيرازي في «الألقاب»: سمعت محمد بن عبد الواحد الخزاعي يقول: سمعت منه، وكان شيخًا راويا حصنًا، قال: حدثنا أبو حاتم، قال حدثنا شاذان وعفان وعارم قالوا: حدثنا شعيب عن قتادة عن أنس رفعه قال: **«يوزن مداد العلماء، ودم الشهداء، فيرجح مداد العلماء، على دم الشهداء»** فعرضناه على شيخنا أبي علي بن عبد الرحيم فقال: كذب؛ فلم يكن عند أبي حاتم عن شاذان شيء، ولكن قولوا: حدثنا جراب الكذب في راوية الكذب بحديث كذب.

وأما حديث أبي الدرداء:

فأخرجه ابن عبد البر في «جامع بيان العلم» (١٦٠/١) من طريق إسماعيل بن أبي زياد عن أبي يونس القشيري، عن سماك بن حرب، عن أبي الدرداء بنحوه.

وإسناده ضعيف جدا، إسماعيل بن أبي زياد، قال ابن عدي: منكر الحديث، وقال ابن حبان: دجال لا يحل ذكره في الكتب إلا على سبيل القدح فيه.

وأما حديث ابن عمر:

فرواه ابن الجوزي في «العلل المتناهية» (٨٠/١) برقم (٨٣) فقال: أنا عبدالرحمن بن محمد، قال: أنا أحمد بن علي بن ثابت، قال: أخبرني الحسن بن أبي طالب، قال: أنا أبو بكر محمد بن جعفر بن العباس، قال: أنا محمد بن الحسن العسكري، قال: أنا العباس بن يزيد البحراني، قال: أنا إسماعيل ابن علية، قال: أنا أيوب، عن نافع، عن ابن عمر، عن النبي صلى ا عليه وسلم: **«وزن حبر العلماء بدم الشهداء فَرجح عليهم»**.

قال ابن الجوزي: «هذا حديث لا يصح عن رسول ا صلى ا عليه وسلم، قال الخطيب: «رجاله كلهم ثقات، غير محمد بن الحسن، ونراه مما صنعت يداه».

وأما حديث ابن عمرو:

فرواه أيضا ابن الجوزي في العلل المتناهية (٨١/١) برقم (٨٤) فقال: أنا ابن ناصر، قال: أنا نصر بن أحمد، قال: أنا أبو الحسن بن رزقويه، قال: أنا عثمان بن أحمد الدقاق، قال: نا محمد بن أحمد بن المهتدي، قال: أنا أبو عبد الرحمن الزارع، قال أنا محمد بن يزيد الواسطي، عن عبد الرحمن بن زياد بن أنعم الأفريقي، عن عبد ا بن يزيد الحبلي، عن عبد ا بن عمرو بن=

وكان المعافى بن عمران يقال له: «ياقوتة العلماء».
قال: «ومن أدب العلم: أن يترك فضول الدنيا؛ ليتبعه الناس، فإن الاستدلال بالفعل أقوى من الاستدلال بالقول، فإن الطبيب إذا أمر بالحمية، ثم خلط، لم يلتفت إلى قوله»(١).

* * *

=العاص قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: **«لو وزن مداد العلماء على دم الشهداء لرجح مداد العلماء على دم الشهداء»**.
قال ابن الجوزي: «وهذا لا يصح؛ قال أحمد بن حنبل: «محمد بن يزيد الواسطي لا يروي عن عبد الرحمن بن زياد شيئًا»، وقال ابن حبان: «يروي الموضوعات عن الثقات».
وقد رأيت أن أذيل هذا الحديث بما أورده المناوي في «فيض القدير» (٦٠٣/٦) برقم (١٠٠٢٦) على هذا الحديث لما فيه من الفوائد: «قوله: «يوزن يوم القيامة مداد العلماء» أي: الحبر الذي يكتبون به في الإفتاء ونحوه كالتأليف «ودم الشهداء» أي: المهراق في سبيل الله «فيرجح مداد العلماء على دم الشهداء» ومعلوم أن أعلى ما للشهيد دمه، وأدنى ما للعالم مداده، فإذا لم يف دم الشهداء بمداد العلماء كان غير الدم من سائر فنون الجهاد كلا شيء بالنسبة لما فوق المداد من فنون العلم.
وهذا مما احتج به من فضل العالم على الشهيد.
قال ابن الزملكاني: وهو حديثٌ لا تقوم به الحجةُ، وقد أوضح جماعةٌ في تضعيفه المحجةَ، وورد ما يدل على تساويهما في الدرجة.
والإنصاف أن ما ورد للشهيد من الخصائص، وصح فيه من دفع العذاب، وغفران النقائص لم يرد مثله للعالم لمجرد علمه، ولا يمكن أحد أن يقطع له به في حكمه. وقد يكون لمن هو أعلى درجة ما هو أفضل من ذلك.
وينبغي أن يعتبر حالُ العالم وثمرة علمه، وماذا عليه، وحال الشهيد وثمرةُ شهادته، وما أحدث عليه فيقع التفضيل بحسب الأعمال والفوائد. ». انتهى بلفظه من «فيض القدير».
خلاصة القول في هذا الحديث : بناءا على ماسبق تبين لي أنه لايصح عن النبي صلى الله عليه وسلم .
(١) انظر: «التبصرة» لابن الجوزي (٢٠٤/٢).

(١٨) بَابُ مَنْ بَلَّغَ عِلْمًا

٢٣٠- حدثَنَا محمد بن عبد الله بن نُميرٍ، وعلي بن[1] محمد قَالاَ: حدثَنَا محمد بن فُضيلٍ، حدثَنَا لَيثُ بن أَبِي سلَيمٍ، عن يحيى بن عباد أَبِي هبيرةَ الأَنْصارِي، عن أَبِيه، عن زيد بن ثَابِت أن النبي صلى ا عليه وسلم قال: **«نَضر الله امرأً سمع مقَالتي فَبلغَها، فَرب حامل فقْه غَيرِ فَقيه، ورب حامل فقْه إِلى من هو أَفْقَه منْه»**.

زاد فيه علي بن محمد، وقَالَ: **«ثَلاثٌ لا يغل علَيهِن قَلْب امرِئٍ مسلمٍ: إِخْلاص الْعمل لِله، والنصح لأَئِمة الْمسلمين، ولُزوم جماعتهِم»**.

حديثٌ حسن، انْفَرد بِه الْمصنفُ هنَا[2].

---

(١) زاد هنا في الأصل: **«مقاتل»** وضرب عليها.

(٢) ابن ماجه (٢١٩/١) برقم (٢٣٠) في المقدمة، باب من بلغ علما.

رجال إسناد ابن ماجه:

- محمد بن عبد ا بن نمير الهمداني، بسكون الميم، الكوفي، أبو عبد الرحمن، ثقة حافظ فاضل. مات سنة (٢٣٤). «التقريب» ت (٦٠٥٣).

- علي بن محمد بن إسحاق الطنَافسي، سبقت ترجمته (ص١٦٦)، وهو ثقة عابد.

- محمد بن فُضيل بن غَزوان الضبي، أبو عبد الرحمن الكوفي.

قال ابن معين: «ثقة».

وقال أبو زرعة: «صدوق من أهل العلم».

وقال أبو حاتم: «شيخ».

وقال النسائي: «ليس به بأس».

وذكره ابن حبان في الثقات.

وقال ابن حجر: «صدوق عارف، رمي التشيع». مات سنة (١٩٥).

انظر: الجرح والتعديل (٥٧/٨)، الثقات (٤٣٩/٧)، تهذيب التهذيب (٢٤١/٥) ت (٧٣٥٢)، «التقريب» ت (٦٢٢٧).

- ليث بن أبي سليم، سبقت ترجمته (ص٩٨)، ترك لاختلاطه.

- يحيى بن عباد بن شيبان الأنصاري، أبو هبيرة الكوفي، ثقة مات بعد العشرين ومئة. «التقريب» ت (٧٥٧٤).

- عباد بن شيبان الأنصاري، السلَمي، بفتح السين، صحابي. الإصابة (٦١٧/٣) ت (٤٤٧١). =

٢٣١- عن محمد بن عبد الله بن نُمير، عن أبيه.

٢٣١م- وعن علي بن محمد، عن خَالِه يعلَى (بن)(١) عبيد.

- وعن هشَام بن عمار، عن سعيد بن يحيى اللخْمي: ثَلاَثَتُهم(٢) عن محمد بن إِسحاقَ، عن الزهري عنْه به(٣).(٤). (٢٥٣/أ)

=الحكم على الحديث:

حديث صحيح لغيره، ففي إسناد ابن ماجه ليث بن أبي سليم، ترك لاختلاطه، إلا أن الحديث جاء بإسناد آخر عند أحمد في «المسند» (١٨٣/٥) قال: حدثنا يحيى بن سعيد، حدثنا شعبة، حدثنا عمر بن سليمان - من ولد عمر بن الخطاب رضي ا عنه عن عبد الرحمن بن أبان بن عثمان، عن أبيه أن زيد بن ثابت خرج من عند مروان نحوا من نصف النهار فقلنا: ما بعث إليه الساعة إلا لشيء سأله عنه، فقمت إليه فسألته، فقال: أجلْ سألنا عن أشياء سمعتها من رسول ا صلى ا عليه وسلم: سمعت رسول ا صلى ا عليه وسلم يقول:... فذكره مطولا.

قلت: ويحيى بن سعيد وشعبة إمامان معروفان، وعمر بن سليمان هو ابن عاصم بن عمر بن الخطاب، ثقة كما في «التقريب» ت (٤٩١٢).

وعبد الرحمن بن أبان بن عثمان بن عفان الأموي، ثقة. «التقريب» ت (٣٧٩٢).

وأبان بن عثمان بن عفان، ثقة، «التقريب» ت (١٤١).

وزيد بن ثابت الصحابي المشهور، فصح حديث زيد بن ثابت بهذا الإسناد، وله شواهد تأتي بعده عند ابن ماجه.

(١) في الأصل: **«عن»**، وهو تصحيف صوبته من سنن ابن ماجه المطبوع.

(٢) يعني: عبد ا بن نمير، ويعلى بن عبيد، وسعيد بن يحيى اللخمي.

(٣) كذا قال المصنف رحمه ا تعالى!!

وعليه تنبيهان:

الأول: قوله: **«به»** يعني: «بالإسناد السابق» وهذا يحتاج إلى بيان وإيضاح؛ فإن هذا الحديث من رواية الزهري عن محمد بن جبير بن مطعم عن أبيه جبير بن مطعم، وليس من مسند زيد بن ثابت، كما قد يوهم صنيع الدميري رحمه ا تعالى.

والثاني: قوله: «ثلاثتهم عن محمد بن إسحاق، عن الزهري عنه به» يوهم أنهم جميعا اتفقوا في إسناده، ولكن إسناد محمد بن عبد ا بن نمير عن أبيه: وقع فيه زيادة «عبد السلام» بين محمد بن إسحاق والزهري، كما سيأتي، فلينتبه لذلك.

(٤) ابن ماجه (٢٢٠/١) برقم (٢٣١) في المقدمة، باب من بلغ علما.

قال ابن ماجه: حدثَنَا محمد بن عبد الله بن نُمير، حدثَنَا أَبِي، عن محمد بن إِسحاقَ، عن عبد السلامِ، عن الزهرِي، عن محمد بن جبيرِ بن مطْعِمٍ، عن أَبِيه قَالَ: قَام رسولُ الله صلى ا عليه وسلم بِالْخَيف من منًى فَقَالَ: **«نَضر الله امرأً سمع مقَالتي، فَبلغَها، فَرب حامل فقْه غَيرِ فَقيه، ورب حامل فقْه إِلى من هو أَفْقَه منْه».** =

=ثم قال: حدثَنَا علي بن محمد، حدثَنَا خَالِي يعلَى. (ح) وحدثَنَا هشَام بن عمار، حدثَنَا سعيد بن يحيى قَالا: حدثَنَا محمد بن إِسحاقَ، عن الزهرِي، عن محمد بنِ جبيرِ بنِ مطْعمٍ، عن أَبِيه، عن النبِي صلى ا عليه وسلم بِنَحوِه.

رجال إسناد ابن ماجه:

- محمد بن عبد ا بن نمير، سبقت ترجمته (ص١٨٩)، وهو ثقة حافظ فاضل.
- عبد ا بن نمير، الهمداني، أبو هشام الكوفي، ثقة، صاحب حديث، من أهل السنة، مات سنة (١٩٩). «التقريب» ت (٣٦٦٨).
- محمد بن إسحاق بن يسار، أبو بكر المطلبي مولاهم، المدني، نزيل العراق، إمام المغازي.

قال عنه المفضل الغلابي: سألت ابن معين عنه فقال: «كان ثقة وكان حسن الحديث».

وقال ابن المديني: سمعت سفيان قال: قال ابن شهاب وسئل عن مغازيه فقال: «هذا أعلم الناس بها».

وقال الأثرم عن أحمد: «هو حسن الحديث».

وقال مالك: «دجال من الدجاجلة».

وقال البخاري: «رأيت علي بن عبد ا يحتج بحديث ابن إسحاق».

وقال البخاري أيضا: «محمد بن إسحاق ينبغي أن يكون له ألف حديث ينفرد بها».

وقال أبو زرعة الدمشقي: «وابن إسحاق رجل قد أجمع الكبراء من أهل العلم على الأخذ عنه».

وقال يعقوب: وسألت ابن المديني كيف حديث ابن إسحاق عندك؟ فقال: صحيح، قلت له: فكلام مالك فيه؟ قال: «مالك لم يجالسه ولم يعرفه».

وقال يعقوب بن سفيان: قال علي: «لم أجد لابن إسحاق إلا حديثين منكرين».

وقال أبو داود: وسمعت أحمد ذكر محمد بن إسحاق فقال: «كان رجلا يشتهي الحديث فيأخذ كتب الناس فيضعها في كتبه».

وقال عباس الدوري عن ابن معين: «محمد بن إسحاق ثقة وليس بحجة».

وقال النسائي: «ليس بالقوي».

وقال العجلي: «مدني ثقة».

وقال ابن حجر: «صدوق يدلس».

قلت: وهو كما قال الحافظ.

مات سنة (١٥٠). ويقال: بعدها.

انظر: تاريخ الدوري (٥٠٣/٢)، والضعفاء (٥١٣)، الثقات (٤٠٠)، طبقات ابن سعد (٣٢١/٧)، تهذيب التهذيب (٢٦/٥) ت (٦٧٤٣)، «التقريب» ت (٥٧٢٥).

- عبد السلام بن أبي الجنوب، المدني، ضعيف. من الثامنة. «التقريب» ت (٤٠٦٥).
- الزهري، سبقت ترجمته (ص١٣٠)، وهو إمام متفق على إتقانه.
- محمد بن جبير بن مطعم، ثقة عارف بالنسب. مات على رأس المئة. «التقريب» ت (٥٧٨٠).

الحكم على الحديث:

إسناده ضعيف، ويرتقي إلى الحسن لغيره بالمتابعات. =

وهذه الزيادةُ التي ذَكَرها الْمصنفُ، رواها الترمذي[١]، وصححها من حديث ابن مسعود. والطبراني[٢] والْحاكم وصححها[٣] من حديث النعمان بن بشير.

قَولُه صلى ا عليه وسلم: **«نَضر الله»** يروى بِتَخْفيف الضاد، وتَشْديدها، فَأَكْثَر الشيوخ يشَددون، وأَكْثَر أَهلَ الْحديث يخَففُون.

قَالَ النضر بن شُميلٍ: «معنَاه: نَعم الله وجهه وحسنَه»[٤].

وقيلَ: أَوصلَه نَضرةَ النعيم.

وقيلَ: وجهه[٥] في الناس، وحسن حالَه.

=قال البوصيري في «مصباح الزجاجة» (٢١٦/١) برقم (٨٨): «هذا إسناد ضعيف لضعف عبد السلام، وهو ابن أبي الجنوب، لكن لم ينفرد عبد السلام عن الزهري. فقد رواه الحاكم في المستدرك (٨٧/١) عن عبد ا بن إسحاق بن إبراهيم، عن أبي الأحوص محمد بن الهيثم القاضي، عن نعيم بن حماد، عن إبراهيم بن سعيد، عن صالح بن كيسان، عن الزهري به. وقال: هذا حديث صحيح على شرط الشيخين ولم يخرجاه».

قال البوصيري: «إنما خرج البخاري لنعيم مقرونًا بغيره. وإنما روى له مسلم في مقدمة كتابه. والطريق الثانية دلسها ابن إسحاق». انتهى من «مصباح الزجاجة».

ثم أتى البوصيري بمتابعة أخرى لهذا السند رواها أبو يعلى الموصلي، عن أبي حاتم، ثنا يعقوب بن إبراهيم، ثنا أبي، عن ابن إسحاق، حدثني عمرو بن أبي عمرو مولى المطلب، عن عبد الرحمن بن الحويرث، عن محمد بن جبير بن مطعم... فذكره.

- وعمرو بن أبي عمرو ميسرة مولى المطلب، المدني، ثقة ربما وهم، «التقريب» ت (٥٠٨٣).
- وعبد الرحمن بن معاوية بن الحويرث، صدوق سيئ الحفظ، كما في «التقريب» ت (٤٠١١).

وهما يصلحان في المتابعات، فبهذه المتابعة والتي قبلها يصحح الحديث.

(١) الترمذي (٣٤/٥) برقم (٢٦٥٨) كتاب العلم عن رسول ا ، باب ما جاء في الحث على تبليغ السماع.

(٢) الطبراني في «الكبير» (٩١/٢١) برقم (٩٤) من طريق عيسى بن أبي عيسى الحناط، عن الشعبي ومجاهد، قالا: قدم علينا النعمان بن بشير.

(٣) الحاكم في «المستدرك» (١٦٤/١) برقم (٢٩٧) كتاب العلم، قال الحاكم: «وقد احتج مسلم في «المسند الصحيح» بحديث سماك بن حرب عن النعمان بن بشير أنه قال: لقد رأيت نبينا يوما يملأ بطنه من الدقل. والدقل: هو ردئ التمر كما ذكر ابن الأثير في النهاية(١٢٧/٢). وعن سماك عن النعمان قال: كان رسول ا صلى ا عليه وسلم يسوي صفوفنا... الحديث. وحاتم بن أبي صغيرة وعبد ا بن بكر السهمي متفق على إخراجهما».

(٤) «مشارق الأنوار» (١٦/٢).وهو النضر بن شميل بن خرشنة، أبو الحسن المازني البصري ، ثقة، جمع بين النحو والغريب والحديث والفقه، (ت٢٠٤). غاية النهاية في طبقات القراء(٤٢٧/١)

(٥) يعني: صار ذا وجاهة بينهم.

قَالَ ابن الْعربِي[1]: «وهذَا الدعاء من النبِي صلى ا عليه وسلم لاَبد من نَيل بركته. ووعده بِالنضرة لِلْمبلغ حث علَى التبليغ، وحرض[2] علَى الإِنْذَارِ بِه حسب قَوله تَعالَى: ﴿لأُنذِرَكُمْ بِهِ وَمَنْ (بَلَغَ)[3]﴾ [4]، والتبليغُ فَرض علَى الْكفَاية».

قَالَ[5]: «وقَولُه: **«ورب حامل فقْه إِلَى من هو أَفْقَه منْه»** بيان بالِغٌ علَى أَن نَقْلَ الْحديث بِالْمعنَى لاَ يجوز».

وقَولُه: **«يغل»** بِضم الْياء، من الإِغْلاَل، وهو الْخيانَةُ في كُل شَيء.

ويروى: **«يغل»** بِفَتْح الياء، من الْغل، وهو الْحقْد والشحنَاء، أَي: لاَ يدخُلُه حقْد يزِيلُه عن الْحق.

و**«علَيهن»** في موضع الْحال، تَقْديره: لاَ يغل كَائِنًا علَيهن قَلْب مؤْمنٍ[6].

«إِخْلاَص الْعمل لِله» وحقيقَتُه: أَن لاَ يقْصد الْعبد بِعبادته غَير الله تَعالَى؛ لِقَوله تَعالَى: ﴿وَلَا يُشْرِكْ بِعِبَادَةِ رَبِّهِ أَحَدًا﴾ [7].

وقَالَ الله تَعالَى: **«من عملَ عملاً أَشْرك فيه غَيري تَركْتُه وشركَه»**[8].

وقَالَ تَعالَى: ﴿وَمَا أُمِرُوا إِلا لِيَعْبُدُوا اللَّهَ مُخْلِصِينَ لَهُ الدِّينَ حُنَفَاءَ﴾ [9].

وقَالَ: ﴿أَلَا لِلَّهِ الدِّينُ الْخَالِصُ﴾ [10].

---

(١) هذا مختصر كلام ابن العربي في «عارضة الأحوذي» (١٢٥/١٠).

(٢) الذي في «عارضة الأحوذي» (١٢٥/١٠): «وحض».

(٣) في الأصل: **«بلغكم»**، وكتب بدله في الحاشية: **«بلغ»**.

(٤) سورة الأنعام، آية (١٩).

(٥) ابن العربي في «عارضة الأحوذي» (١٢٦/١٠).

(٦) وكل ذلك منقول أيضا عن «النهاية في غريب الحديث والأثر» (٣٨١/٣) وزاد فيها: «والمعنى: أن هذه الخلال الثلاث تُستَصلَح بها القلوب فمن تَمسك بها طَهر قَلْبه من الخيانة والدغَل والشر».

(٧) سورة الكهف، آية (١١٠).

(٨) رواه مسلم (١٥٦/١٨) برقم (٢٩٨٥) كتاب الزهد والرقائق، باب من أشرك في عمله غير ا . من طريق العلاء بن عبد الرحمن، عن أبيه، عن أبي هريرة.

(٩) سورة البينة، آية (٥).

(١٠) سورة الزمر، آية (٣).

وقَالَ: ﴿إِلَّا الَّذِينَ تَابُوا وَأَصْلَحُوا وَاعْتَصَمُوا بِاللَّهِ وَأَخْلَصُوا دِينَهُمْ لِلَّهِ﴾ [1].

وفي الْحَدِيث الصحيح: **أَولُ من تُسعر بِهِم النار وقُودا ثَلَاثَةٌ: عالِم، وذُو مالٍ، ومجاهد، لم يخْلصوا في أَعمالِهم** [2]. (٢٥٣/ب)

وقَالَ صلى ا عليه وسلم: **«يقُولُ الله تَعالى: الإِخْلَاص سر من أَسراري، استَودعتُه قَلْب من أَحببتُ من عبادي»**. رواه الْقَزوِيني في «مسلْسلاتِه» [3]، والْقُشَيرِي في «رِسالتِه» [4]، بِسند ضعيف.

وأَما حديثُ: **«ما من عبد يخْلص الْعملَ لله أَربعين يوما إِلا ظَهرتْ ينَابِيع الْحكْمة من قَلْبِه على لِسانه»** فَرواه ابن عدي [5] بِإِسنَاد ضعيف، وعده ابن الْجوزِي من الْموضوعات [6].

نَقَلَ الزمخْشَرِي في تَفْسِيرِ سورة النحل «عن شَقِيق الْبلْخي أَنه سئِلَ عن الإِخْلَاص،

---

(١) سورة النساء، آية (١٤٦).

(٢)قلت: أورده الدميري بالمعنى، ورواه الترمذي (٥٩١/٤) برقم (٢٣٨٢) كتاب الزهد، باب ما جاء في الرياء والسمعة. وقال: هذا حديث حسن غريب، وابن خزيمة (١١٥/٤) برقم (٢٤٨٢)، وابن حبان (١٣٥/٢) برقم (٤٠٨) وصححاه، ورواه الحاكم (٥٧٩/١) برقم (١٥٢٧) وقال: صحيح الإسناد، ولم يخرجاه. كلهم من حديث أبي هريرة.

(٣) أورده أبو الفيض الفاداني في «العجالة في الأحاديث المسلسلة» (٨٩/١) مسندا من طريق الحسن البصري عن حذيفة بن اليمان وقال: قال ابن الطيب: أخرجه القاسم بن الطيلسان في «مسلسلاته»، وقال: حديث غريب. انتهى.

وقد صرح السخاوي بأن الحسن لم يسمع من حذيفة، بل ما لقيه أصلا، والراوي عنه مجمع على ضعفه، والهجيمي صرح الدارقطني بأنه متروك. انتهى.

وقال العراقي في تخريج الإحياء برقم (٤٢٦٢): رويناه في جزء من مسلسلات القزويني مسلسلا يقول كل واحد من رواته سألت فلانًا عن الإخلاص فقال:... وهو من رواية أحمد بن عطاء الهجيمي عن عبد الواحد بن زيد، عن الحسن عن حذيفة عن النبي عن جبريل عن ا تعالى. وأحمد بن عطاء وعبد الواحد كلاهما متروك، وهما من الزهاد. ورواه أبو القاسم القشيري في الرسالة من حديث علي بن أبي طالب بسند ضعيف.

(٤) القشيري في رسالته (ص٩٥) باب الإخلاص.

(٥) «الكامل» لابن عدي (٣٠٧/٥) وقال: وهذا متنه منكر. وعبد الملك بن مهران له غير ما ذكرت، وهو مجهول ليس بالمعروف.

(٦) ابن الجوزي في «الموضوعات» (٣٣٠/٢) من حديث أبي أيوب وأبي موسى وابن عباس ثم ثم قال: هذا حديث لا يصح عن رسول ا صلى ا عليه وسلم.

[فقال][1]: «هو تَميز الْعمل من الْعيوبِ، كتَميزِ اللبنِ من بينِ فَرث ودمٍ».

كأن الله تَعالَى يخْلُقُ اللبن وسيطًا بين الْفَرث والدمِ، يكْتَنفَانه، وبينَه وبينَهما برزخٌ من قُدرة الله تَعالَى، لاَ يبغي أَحدهما علَيه، بِلَونٍ، ولاَ طَعمٍ، ولاَ رائِحة، بلْ خَالِص من ذَلِك كُله»[2].

قيلَ: «إِذَا أَكلَت الْبهيمةُ الْعلَفَ فَاستَقَر في كَرِشها طَبخَته، فَكَان أَسفَلُه فَرثًا وأَوسطُه لَبنًا، وأَعلاَه دما، والْكَبِد مسلطَةٌ علَى هذه الأَصنَاف الثلاَثَة تَقْسمها فَيجرِي الدم في الْعروق، واللبن في الضروعِ، ويبقَى الْفَرثُ في الْكَرِشِ، سبحان الله ما أَعظَم قُدرتَه، وأَلْطَفَ حكْمتَه لِمن تَفَكر وتَأَملَ».

وفي الإِسرائِيليات[3]: «أَن عابِدا كَان يعبد الله دهرا طَوِيلاً، فَجاءه قَوم فَقَالُوا لَه: إِن

---

(١) سقطت من الأصل.

(٢) الزمخشري في «الكشاف» (٣٧١/٣).

(٣) أورده ابن الجوزي في تلبيس إبليس (ص٤٣). قال: قال القرشي: وسمعت سعيد بن سليمان يحدث عن المبارك بن فضالة، عن الحسن قال: كانت شجرة تعبد من دون ا ... فذكره.

وذكرها أيضا أبو حامد الغزالي في إحياء علوم الدين (٣٧٧/٤) دون إسناد.

رجال إسناد القصة:

- القرشي هو: عبد ا بن محمد بن عبيد ا بن سفيان القرشي مولاهم، أبو بكر بن أبي الدنيا، البغدادي، صدوق، حافظ، صاحب تصانيف، مات سنة (٢٨١). «التقريب» ت (٣٥٩١).

- سعيد بن سليمان - هو الضبي أبو عثمان الواسطي، البزاز المعروف بسعدويه، ذكر المزي من مشايخه المبارك بن فضالة، ومن تلاميذه ابن أبي الدنيا، وهو ثقة حافظ. كما في «التقريب» ت (٢٣٢٩).

- المبارك بن فضالة، أبو فضالة البصري، صدوق يدلس ويسوي، قال أبو بكر المروزي عن أحمد بن حنبل: ما روى عن الحسن يحتج به. تهذيب الكمال (١٨٥/٢٧)، و«التقريب» ت (٦٤٦٤).

- الحسن بن أبي الحسن البصري، اسم أبيه يسار، الأنصاري مولاهم، ثقة فقيه فاضل مشهور، وكان يرسل كثيرا ويدلس. مات سنة (١١٠)، وقد قارب التسعين. «التقريب» ت (١٢٢٧).

الحكم على الإسناد:

إسناد القصة حسن إلى الحسن البصري، والمبارك بن فضالة لم يصرح بالتحديث، ولكن الآثار مما يتساهل فيها، عن المرفوعات، وقد بين الدميري المصنف أن القصة من الإسرائليات، وهي مما أمرنا أن لا نصدقه ولا نكذبه، خاصة فيما لم يخالف شرعنا.

هاهنَا يعبدون[1] شَجرةً من دونِ الله، فَغَضب لِذَلِك، وَأخَذَ فأسه علَى عاتقه، وقَصد الشجرةَ لِيقْطَعها، واستَقْبلَه إبليس في صورة شَيخٍ، فَقَالَ: أَين تُرِيد رحمك الله؟

قَالَ: أُرِيد أَن أَقْطَع هذه الشجرةَ.

(فَقَالَ له)[2]: وما أَنْتَ وما ذَاك، تَركْتَ عبادتَك، واشْتغَالَك بِنَفْسك، وتَفَرغْـ تَ لِغَيـ رِ ذَلِك.

فَقَالَ: إِن هذَا من عبادتي.

فَقَالَ: إِني لاَ أَتْركُك تَقْطَعها، فَقَاتَلَه، فَأخَذَه الْعابِد، وطَرحه علَى الأرضِ وقَعد علَى (صدرِه)[3]، فَقَالَ له إِبليس: أَطْلقْني حتى أُكلمك. (٢٥٤/أ)

(فقَام عنْه)[4] فَقَالَ له إِبليس: يا هذَا إِن الله قَد أَسقَطَ عنْك هذَا، ولَم يفْرِضه علَيك؛ فَأنْتَ لاَ تَعبدها، وما علَيك من غَيرِك، ولله تَعالَى أَنْبِياء في الأرضِ، ولَو شَاء لَبعثَهم إِلَى أَهلها، وَأمرهم بِقَطْعها.

فَقَالَ الْعابِد: لاَبد لِي من قَطْعها. فَقَاتَلَه فَغَلَبه الْعابِد وصرعه وقَعد علَى صدرِه، فَعجز إِبليس وقَالَ له: هلْ لَك في أَمرٍ فَصلٍ بيني وبينك، وهو خَير لَك. قَالَ: ما هو؟ قَالَ: أَنْتَ رجلٌ فَقير لاَ شَيء لَك، وَأنْتَ كَل علَى الناسِ يعولُونَك، ولَعلك تُحب أَن تَتَفَضلَ علَى إِخْوانك، وتُواسي جِيرانَك، وتُشْبِع عيالَك، وتَستَغْني عنِ الناسِ.

قَالَ: نَعم.

قَالَ: فَارجِع عن هذَا الأمرِ ولَك علَي أَن أَجعلَ عنْد رأْسك في كُل لَيلَة دينَارينِ، إِذَا أَصبحتَ أَخَذْتَهما فَأنْفَقْتَ علَى نَفْسك، وتَصدقْتَ علَى إِخْوانك، فَيكُون ذَلِك أَنْفَع لَك ولِلْمسلمين من قَطْعِ الشجرة التي يغْرس في مكانها غَيرها، ولاَ يضرهم قَطْعها شَيئًا، ولاَ ينْفَع إِخْوانَك الْمؤْمنين قَطْعك إِياها.

فَتَفَكر الْعابِد فيما قَالَ، وقَالَ: صدقَ الشيخُ لَستُ بِنَبِي فَيلْزمني قَطْع الشجرة، ولاَ أَمرني الله بِقَطْعها، فَأكُون عاصيا بِتَركها، وما ذَكَر أَكْثَر منْفَعةً، فَعاهده علَى الْوفَاء

---

(١) كذا السياق بالأصل.

(٢) قوله: «**فقال له**» كتبه في الحاشية، وله علامة لحق في المتن.

(٣) كلمة: «**صدره**» كتبها الناسخ تحت كلمة: «**فقال**» التي بعدها.

(٤) غير واضحة بالأصل، وأثبتها من «إحياء علوم الدين» (٣٧٧/٤).

بِذَلِك، وحلَفَ لَه.

فَرجع الْعابِد إِلَى متَعبده فَباتَ، فَلما أَصبح رأَى دينَارينِ عنْد رأْسه، فَأَخذَهما، وكَذَلِك من الْغَد، ثُم أَصبح الْيوم الثالِثَ وما بعده فَلَم ير شَيئًا، فَغَضب وأَخذَ فَأْسه علَى عاتقه وخَرج يرِيد قَطْع الشجرة، فَاستَقْبلَه إِبليس في صورة الشيخ، فَقَالَ: إِلَى أَين؟

فَقَالَ: أَقْطَع تلْك الشجرةَ. فَقَالَ لَه:كَذَبتَ،والله ما أَنْتَ بِقَادرٍعلَى ذَلِك،ولاسبِيلَ لَك إِلَيها.

قَالَ: فَتَنَاولَه الْعابِد لِيأْخُذَه كَما فَعلَ أَولَ مرة.

فَقَالَ:هيهاتَ، فَأَخذَه إِبليس فَصرعه، فَإِذَا هو كَالْعصفُورِ بين (رِجلَيه)[1]،وقَعد إِبليس علَى صدرِه.

فَقَالَ: لَتَنْتَهِين عن هذَا الأَمرِ أَو لأَذْبحنك، فَنَظَر الْعابِد فَإِذَا لاَ طَاقَةَ لَه [بِه][2].

فَقَالَ لَه: يا هذَا غَلَبتَني فَخَل عني، وأَخْبِرني كَيفَ غَلَبتُك أَولاً وغَلَبتَني الآن؟ (٢٥٤/ب)

فَقَالَ: لأَنك أَولَ مرة غَضبتَ لِله، وكَانَتْ نيتُك الآخرةَ، فَسخرني الله لَك، وهذه الْمرةُ غَضبتَ لِنَفْسك ولِلدنْيا فَصرعتُك».

وهذه (الْحكَايةُ)[3] تَصديقُ قَوله تَعالَى: ﴿إِلاَّ عِبَادَكَ مِنْهُمُ الْمُخْلَصِينَ﴾[4] إِذْ لاَ يتَخَلَّص من حبائِل الشيطَانِ إِلا بِالإِخْلاَصِ.

ولِذَلِك كَان معروفٌ الْكَرخي يضرِب نَفْسه، ويقُولُ: «يا نَفْسي أَخْلصي تَتَخَلصي»[5].

ثُم قَالَ الْغَزالِي بعد هذَا: «فَالْعابِد لأَجل تَنَعمِ النفْسِ بِالشهوات في الْجنة معلُولُ الْعمـل بِالْحقيقَة؛ إِذْ لاَ يراد بِالْعمل إِلا وجه الله تَعالَى، (وهـو)[6] إِشَـارةٌ إِلَـى إِخْـلاَصِ الصديقين.

أَما من يعملُ لِرجاء الْجنة وخَوف النارِ فَهو مخْلص بِالإِضافَة إِلَى الْحظُوظ

---

(١) كلمة: **«رجليه»** كتبها في الحاشية، ولها علامة لحق بالمتن.

(٢) ليست في الأصل، وأثبتها من «إحياء علوم الدين» (٣٧٧/٤).

(٣) في الأصل: **«الآية»**، والتصويب من «إحياء علوم الدين» (٣٧٧/٤).

(٤) سورة الحجر، آية (٤٠).

(٥)«إحياء علوم الدين» (٣٧٨/٤).هومعروف بن فيروز، ويقال:علي، الكرخي أبو محفوظ الزاهد، معروف بالورع ، ولد في كرخ بغداد، وتوفي في بغداد سنة (٢٠٠).
انظر:العبر(٦٢/١)،طبقات الحنابلة(٣١/١). الأعلام للزركلي (٢٦٩/٧) .

(٦) في الأصل: **«وهي»**، ثم ضرب على: **«هي»**، وكتب فوقها: **«هو»**.

(الْعاجِلَة)[1]، وإِلا فَهو في طَلَبِ حظ الْبطْنِ والْفَرج، وإِنما الْمطْلُوب الْحق لِذَوِي[2] الأَلْبابِ: وجه الله تَعالَى فَقَطْ.
وقَولُ الْقَائِل: «لاَ يتَحرك الإِنْسان إِلا لِحظ، والْبراءةُ من الْحظُوظ صفَةُ الإِلَهية، ومن ادعى ذَلِك فَهو كَافر».
فَقَد قَضى الْقَاضي أَبو بكْرٍ الْباقلاني بِتَكْفيرِ من يدعي الْبراءةَ من الْحظُوظ.
وقَالَ: «هذَا من صفَة الإِلَهية».
وما ذَكَره حق، ولَكن الْقَوم إِنما أَرادوا بِه الْبراءةَ مما تُسميه الناس حظُوظًا، وهي الشهواتُ الْموصوفَةُ في الْجنة فَقَطْ.
وأَما التلَذذُ بِمجرد الْمعرِفَة [والْمنَاجاة][3] والنظَرِ إِلَى وجه الله الْكَرِيم، فَهذَا حظ هؤُلاء، وهذَا لاَ يعده الناس حظا»[4].
ثُم قَالَ: «قَالَ الْخَواص: «من شَرِب من كَأْسِ الرياسة فَقَد خَرج عن إِخْلاَصِ الْعبودية».
وقَالَ الْفُضيلُ بن عياضٍ: «الْعملُ لأَجل الناسِ شرك، وتَرك الْعمل لأَجل الناسِ رِياء، والإِخْلاَص أَن يعافيك الله منْهما».
وقيلَ: الإِخْلاَص دوام الْمراقَبةُ، ونسيان الْحظُوظ»[5].
وأَما: **«النصح لأئمة المسلمين، ولزوم جماعتهم»**...[6].

---

(1) في الأصل: **«العالجة»**، وصوبتها من «إحياء علوم الدين» (٣٧٨/٤).
(2) في الأصل: **«لذو»**، وصوبتها من «إحياء علوم الدين» (٣٧٨/٤).
(3) ليست في الأصل، وزدتها من «إحياء علوم الدين» (٣٨١/٤).
(4) «إحياء علوم الدين» (٣٨١/٤).
(5) «إحياء علوم الدين» (٣٨٢/٤).
(6) يوجد علامة لحق هنا، وأمامه في الهامش أربع كلمات غير واضحة، كأنها: **«وفي نسخة المصنف بياض»** ولم يشرح المصنف هذا الجزء من الحديث. وإليك بيانه وشرحه إتماما للفائدة:
قال الإمام النووي في «شرح صحيح مسلم» (٤٩/٢): «قَالَ الإِمام أَبو سليمان الْخَطابِي رحمه الله: النصيحةُ كَلمةٌ جامعةٌ معنَاها حيازة الْحظ لِلْمنْصوح لَه.
قَالَ: ويقَال: هو من وجِيز الأَسماء، ومخْتَصر الْكَلاَم، ولَيس في كَلاَم الْعرب كَلمة مفْردة يستَوفَى بِها الْعبارة عن معنَى هذه الْكَلمة. كَما قَالُوا في الْفَلاَح: لَيس في كَلاَم الْعرب كَلمة أَجمع لِخَيرِ الدنْيا والآخرة منْه.
قَالَ: وقيلَ: النصيحة مأْخُوذَة من نَصح الرجل ثَوبه إِذَا خَاطَه. فَشَبهوا فعل الناصح فيما يتَحراه من صلاَح الْمنْصوح لَه بِما يسده من خَلَل الثوب. =

٢٣١- قَالَ: حديثُ جبيرِ بن مطْعِمٍ، قَالَ: قَام رسولُ الله صلى ا   عليه وسلم بِالْخَيف من منًى فَقَالَ: **«نَضر الله امرأً سمع مقَالتي، فَبلغَها، فَرب حامل فقْه غَيرِ فَقيه، ورب حامل فقْه إِلَى من [هو][1] أَفْقَه منْه».**

(٢٥٥/أ)

انْفَرد بِه الْمصنف[2].

ورواه الْحاكم[3]، وقَالَ: «صحيح علَى شَرط الشيخَين».

=قَالَ: وقيلَ: إِنها مأْخُوذَة من نَصحت الْعسلَ إِذَا صفيته من الشمع، شَبهوا تَخْليص الْقَول من الْغش بِتَخْليصِ الْعسل من الْخَلْط.

والنصيحة لأَئِمة الْمسلمين معاونَتهم علَى الْحق، وطَاعتُهم فيه، وأَمرهم بِه، وتَنْبِيههم وتَذْكيرهم بِرِفْق ولُطْف، وإِعلامهم بِما غَفَلُوا عنْه ولَم يبلُغهم من حقُوق الْمسلمين، وتَرك الْخُروج علَيهِم، وتَأَلف قُلُوب الناس لِطَاعتهم.

قَالَ الْخَطابِي رحمه الله: ومن النصيحة لَهم الصلاَة خَلْفهم، والْجِهاد معهم، وأَداء الصدقَات إِلَيهِم، وتَرك الْخُروج بِالسيف علَيهِم إِذَا ظَهر منْهم حيفٌ أَو سوء عشْرة، وأَن لا يغَروا بِالثنَاء الْكَاذب علَيهِم، وأَن يدعى لَهم بِالصلاَح.

وهذَا كُله علَى أَن الْمراد بِأَئِمة الْمسلمين الْخُلَفَاء وغَيرهم ممن يقُوم بِأُمورِ الْمسلمين من أَصحاب الْوِلايات. وهذَا هو الْمشْهور. وحكاه أَيضا الْخَطابِي.

ثُم قَالَ: وقَد يتَأَول ذَلِك علَى الأَئِمة الذين هم علَماء الدين، وأَن من نَصيحتهم قَبولَ ما رووه، وتَقْليدهم في الأَحكَام، وإِحسان الظن بِهِم.

والنصيحة فَرض يجزِي فيه من قَام بِه، ويسقُط عن الْباقين.

قَالَ: والنصيحة لاَزِمة علَى قَدر الطاقَة إِذَا علم الناصح أَنه يقْبل نُصحه، ويطَاع أَمره، وأَمن علَى نَفْسه الْمكْروه. فَإِن خَشي علَى نَفْسه أَذًى فَهو في سعة. والله أَعلَم».

وقال ابن حجر في «فتح الباري» (٤٠/١٣) عن معنى الجماعة والأمر بلزومها: «قَالَ الطبـرِي: اخْتُلفَ في هذَا الأَمر وفي الْجماعة، فَقَالَ قَوم: هو لِلْوجوبِ والْجماعة السواد الأَعظَم، ثُم ساقَ عن محمد بن سيرِين عن أَبِي مسعود أَنه وصى من سأَله لَما قُتلَ عثْمان: علَيك بِالْجماعة فَإِن الله لَـم يكُن لِيجمع أُمة محمد علَى ضلاَلَة.

وقَالَ قَوم: الْمراد بِالْجماعة الصحابة دون من بعدهم.

وقَالَ قَوم: الْمراد بِهِم أَهل الْعلْم لأَن الله جعلَهم حجة علَى الْخَلْق والناس تَبع لَهم في أَمر الدين».

قَالَ الطبرِي: «والصواب أَن الْمراد من الْخَبر لُزوم الْجماعة الذين في طَاعة من اجتَمعـوا علَـى تَأْميره، فَمن نَكَثَ بيعتَه خَرج عن الْجماعة».

(١) سقطت من الأصل، واستدركتها من سنن ابن ماجه المطبوع.

(٢) ابن ماجه (٢٣١) وقد سبق تخريجه، وبيان ما فيه ص (١٨٩) .

(٣) الحاكم في المستدرك (٨٧/١).

ورواه الترمذي[1]، وقالَ: «في الْبابِ عن جماعة من الصحابة، منْهم: عمر وعثْمان وعلي وابن مسعود وابن جبلٍ وابن عمر وابن عباسٍ وأبو هريرةَ وأَنَس».

* * *

(١) الترمذي في السنن (٣٣/٥) برقم (٢٦٥٦) عن زيد بن ثابت مرفوعا: **«نَضر الله امرأً سمع منا حديثًا فَحفظَه حتى يبلغَه غَيره، فَرب حامل فقْه إلى من هو أَفْقَه منْه، ورب حامل فقْه ليس بِفَقيه»** قال الترمذي: «وفي الْباب عن عبد الله بن مسعود ومعاذ بن جبلٍ وجبيرِ بن مطْعمٍ وأَبِي الدرداء وأَنَسٍ». وقالَ: «حديثُ زيد بن ثَابِت حديثٌ حسن».

٢٣٢- وحديثُ ابن مسعود مثْله(١).

رواه الترمذي(٢) أيضا، وقَالَ: «صحيح».

---

(١) ابن ماجه (١/٢٢٠-٢٢١) برقم (٢٣٢) في المقدمة، باب من بلغ علما. قال: حدثَنَا محمد بن بشار، ومحمد بن الْوليد قَالا: حدثَنَا محمد بن جعفَر، حدثَنَا شُعبةُ، عن سماك، عن عبد الرحمنِ بنِ عبد الله، عن أَبِيه عنِ النبي صلى ا عليه وسلم قَالَ: **«نَضر الله امرأً سمع منا حديثًا فَبلغَه، فَرب مبلغٍ أَحفَظُ من سامعٍ»**.

رجال إسناد ابن ماجه:

- محمد بن بشار، سبقت ترجمته (ص١٠٦)، وهو ثقة.

- محمد بن الوليد بن عبد الحميد القرشي البسري، البصري، يلقب حمدان، ثقة، مات سنة (٢٥٠) أو بعدها. «التقريب» ت (٦٣٧٣).

- محمد بن جعفر الهذلي البصري، المعروف بغُنْدر، ثقة، صحيح الكتاب إلا أن فيه غفلة. مات سنة (٢٩٣) أو (٢٩٤). «التقريب» ت (٥٧٨٧).

- شعبة، سبقت ترجمته (ص١٠٦)، وهو ثقة حافظ.

- سِماك بن حرب بن أوس بن خالد الذهلي البكري الكوفي، أبو المغيرة.

قال أبو طالب عن أحمد: «مضطرب الحديث».

وقال ابن أبي مريم عن ابن معين: «ثقة»، قال: «وكان شعبة يضعفه».

وقال العجلي: «بكري جائز الحديث إلا أنه كان في حديث عكرمة ربما وصل الشيء».

وكان الثوري يضعفه بعض الضعف.

وقال أبو حاتم: «صدوق ثقة».

وقال النسائي: «ليس به بأس، وفي حديثه شيء».

وقال صالح جزرة: «يضعف».

وقال ابن حبان في «الثقات»: «يخطئ كثيرا».

وقال ابن حجر: «صدوق، وروايته عن عكرمة خاصة مضطربة، وقد تغير بأَخَرة، فكان ربما تلقن». مات سنة (١٢٣).

انظر: «الثقات» (٤/٣٣٩)، «الجرح والتعديل» (٤/٢٧٩)، «تهذيب التهذيب» (٢/٤٢٨) ت (٣٠٧١)، «التقريب» ت (٢٦٢٤).

- عبد الرحمن بن عبد ا بن مسعود الهذلي الكوفي، ثقة من صغار الثانية، مات سنة (٩٩)، وقد سمع من أبيه لكن شيئًا يسيرا. «التقريب» ت (٣٩٢٤).

الحكم على الحديث:

إسناده ضعيف، لحال سماك بن حرب، وعبد الرحمن لم يسمع من أبيه إلا يسيرا، ولكن المتن صحيح، ورد بأسانيد أخرى صحيحة، كما سبق.

(٢) الترمذي (٥/٣٤) برقم (٢٦٥٨) كتاب العلم، باب ما جاء في الحث على تبليغ السماع.

٢٣٣- وحديثُ عبد الرحمن بن أبي بكْرةَ، عن أبيه أن النبي صلى ا عليه وسلم قَالَ: [**«لِيبلغ الشاهد الْغَائِب، فَإِنه رب مبلغ يبلُغُه أوعى له من سامع»**][1].

ثُم قَالَ الْمصنفُ: وعن رجلٍ آخَر[2]، هو أفْضلُ في نَفْسي من عبد الرحمن[3].

كَذَلِك رواه الْبخَارِي في أبوابِ «الْفتَن»[4]، ومسلم في «الديات»[5]، والنسـائِي فـي

---

(١) الذي في الأصل لفظ حديث ابن مسعود وهو: **«نَضر الله امرأً سمع منا حديثًا، فبلغَه، فَرب مبلغ أوعى من سامع»**. وأثبت الصواب من سنن ابن ماجه.

(٢) كتب في الحاشية: «والرجل الآخر هو: حميد بن عبد الرحمن الحميري، وهذا طرف من حديثه الطويل، الذي رواه البخاري في التفسير، وفي بدء الخلق، وفي الأضاحي، وفي العلم، وفي الفتن».

قلت: رواه في التفسير (٦/٦٦) برقم (٤٦٦٢)، باب قوله ذلك الدين.

ورواه في بدء الخلق (٤/١٠٧) برقم (٣١٩٧)، باب ما جاء في سبع أرضين.

ورواه في الأضاحي (٧/١٠٠) برقم (٥٥٥٠)، باب من قال: الأضحى يوم النحر.

ورواه في العلم (١/٢٤) برقم (٦٧) باب قول النبي رب مبلغ أوعى من سامع.

ورواه في العلم أيضا (١/٣٣) برقم (١٠٥) باب ليبلغ العلم الشاهد الغائب.

(٣) ابن ماجه (١/٢٢١-٢٢٢) برقم (٢٣٣) في المقدمة، باب من بلغ علما. قال: حدثَنَا محمد بن بشارٍ، حدثَنَا يحيى بن سعيد الْقَطان أملاه علَينَا، حدثَنَا قُرةُ بن خَالِد، حدثَنَا محمد بن سيرِين، عن عبد الرحمن بن أبي بكْرةَ، عن أبيه، وعن رجلٍ آخَر - هو أفْضلُ في نَفْسي من عبد الرحمن عن أبي بكْرةَ - قَالَ: خَطَب رسولُ الله صلى ا عليه وسلم يوم النحرِ فَقَالَ: **«لِيبلغْ الشاهد الْغَائِب، فَإِنه رب مبلغ يبلُغُه أوعى له من سامع»**.

رجال إسناد ابن ماجه:

- محمد بن بشار، سبقت ترجمته (ص١٠٦)، وهو ثقة.
- يحيى بن سعيد القطان، سبقت ترجمته (ص١٠٦)، وهو ثقة متقن.
- قُرة بن خالد السدوسي البصري، ثقة ضابط، مات سنة (١٥٥). «التقريب» ت (٥٥٤٠).
- محمد بن سيرين، سبقت ترجمته (ص٩١)، وهو ثقة عابد.
- عبد الرحمن بن أبي بكرة، نفيع بن الحارث الثقفي البصري، ثقة، مات سنة (٩٦). «التقريب» ت (٣٨١٦).

الحكم على الحديث:

إسناده صحيح.

(٤) البخاري (٩/٥٠) برقم (٧٠٧٨) كتاب الفتن، باب قول النبي صلى ا عليه وسلم: «لا تَرجِعوا بعدي كُفارا يضرِب بعضكُم رِقَاب بعضٍ».

(٥) مسلم (١١/٢٤١) برقم (١٦٧٩) كتاب القسامة والمحاربين والقصاص والديات، باب تغليظ تحريم الدماء والأعراض والأموال. وليس فيه: **«نَضر الله امرأً»**.

«الْحج»[1]، ولَفْظُه: **«إن الزمان قَد استَدار كهيئَتِه يوم خَلَق الله السموات والأرض»**.

روى (قاضي)[2] القُضاة شَرفُ الدينِ هبةُ الله الْبارِزِي[3] في كتَابه «تَوثيقُ عرى الإِيمانِ» عنِ الشيخِ أَبي إِسحاقَ الشيرازي[4]، عن شَيخه القَاضي أَبي الطيبِ[5] أَنه رأَى النبي صلى الله عليه وسلم في النومِ، قَالَ: فَقُلْتُ: يا رسولَ الله، نَروِي عنْك أَنك قُلْتَ: **«نَضر الله امرأً سمع مقَالَتي فَوعاها، ثُم أَداها كما سمعها، فَرب حامل فقْه لَيس بِفَقيه، ورب حامل فقْه إِلى من هو أَفْقَه منْه»** أَنْتَ قُلْتَ هذَا؟ قَالَ: نَعم[6].

* * *

---

(١) النسائي في الكبرى (٤٦٩/٢) برقم (٤٢١٥) كتاب الحج، باب الأشهر الحرم.

(٢) في الأصل: **«القاضي»**، وشطب على (أل) الألف واللام.

(٣) هو: شرف الدين أبو القاسم هبة الله بن نجم الدين عبد الرحيم بن شمس الدين إبراهيم بن هبة الله بن مسلم، الحموي، الشافعي، الشهير بالبارزي، له مصنفات: منها: الأحكام على أبواب التنبيه، الأساس في معرفة آلة الناس، أسرار التنزيل، البستان في تفسير القرآن، توثيق عرى الإيمان في تفضيل حبيب الرحمن. ولد سنة (٦٤٥)، وتوفي سنة (٧٣٨).

انظر: العبر في خبر من غبر (٢٩٨/١)، الوافي بالوفيات (٣٥٤/٣)، طبقات الشافعية (١٠٥/١)، هدية العارفين (٢٠٠/٢-٢١١).

(٤) هو: إبراهيم بن علي بن يوسف، أبو إسحاق الشيرازي، الفيروزابادي، شيخ الشافعية في زمانه، لقبه: جمال الدين، من مصنفاته: المهذب، التنبيه، اللمع في أصول الفقه وغيرها. مولده سنة (٣٩٣)، وتوفي سنة (٤٧٦).

انظر ترجمته في: الوافي بالوفيات للصفدي (٢٤١/٢)، وطبقات الشافعية لابن قاضي شهبة (٣٨/١)، وطبقات السبكي (٨٨/٣)، وفيات الأعيان لابن خلكان (٤/١).

(٥) هو: طاهر بن عبد الله الطبري، الفقيه الشافعي، كان ثقة صادقًا عارفًا بالأصول والفروع. مات سنة (٤٥١).

انظر: الوافي بالوفيات (٢٧٠/٥)، والعبر في خبر من غبر (٢٠٧/١)، وطبقات الشافعية (٣٥/١).

(٦) انظر: الوافي بالوفيات (٢٧٠/٥).

٢٣٤- وحديثُ: بهزِ بنِ حكيمٍ، عن أَبيه، عن جده معاويةَ الْقُشَيرِي - وهو معاويةُ بن حيدةَ - أَن النبي صلى ا عليه وسلم قَالَ: «**لِيبلغ**[١] **الشاهد الْغَائِب**».

انْفَرد بِه الْمصنفُ[٢].

---

(١) في المطبوع من «سنن ابن ماجه»: «**ألا ليبلغ**».

(٢) ابن ماجه (٢٢٢/١) برقم (٢٣٤) في المقدمة، باب من كان مفتاحا للخير. قال: حدثَنَا أَبو بكْرِ بن أَبِي شَيبةَ، حدثَنَا أَبو أُسامةَ. (ح) وحدثَنَا إِسحاقُ بن منْصورٍ، أَنْبأَنَا النضر بن شُميلٍ، عن بهزِ بنِ حكيمٍ، عن أَبِيه، عن جده معاويةَ الْقُشَيرِي قَالَ: قَالَ رسولُ الله صلى ا عليه وسلم: «**أَلا لِيبلغْ الشاهد الْغَائِب**».

رجال إسناد ابن ماجه:

- أبو بكر بن أبي شيبة، سبقت ترجمته (ص٩٨)، وهو ثقة حافظ.
- أبو أسامة حماد بن أسامة، سبقت ترجمته (ص١٢٨)، وهو ثقة ثبت.
- إسحاق بن منصور بن بهرام الكوسج أبو يعقوب التميمي المروزي، ثقة ثبت، مات سنة (٢٥١). «التقريب» ت (٣٨٤).
- النضر بن شُميل المازني، أبو الحسن النحوي البصري، نزيل مرو، ثقة ثبت، مات سنة (٢٠٤)، «التقريب» ت (٧١٣٥).
- بهز بن حكيم بن معاوية القشيري، أبو عبد الملك.

قال إسحاق بن منصور، عن يحيى بن معين: «ثقة».

وقال ابن البراء، عن ابن المديني: «ثقة».

وقال أبو زرعة: «صالح ولكنه ليس بالمشهور».

وقال أبو حاتم: «هو شيخ يكتب حديثه ولا يحتج به».

وقال النسائي: «ثقة».

وقال الحاكم: «كان من الثقات ممن يجمع حديث، وإنما أسقط من «الصحيح» روايته عن أبيه، عن جده؛ لأنها شاذة لا متابع له عليها».

وقال ابن عدي: «قد روى عنه ثقات الناس، وقد روى عنه الزهري، وأرجو أن لا يكون به بأس، ولم أر له حديثًا منكرا».

وقال الحافظ في التقريب: «صدوق».

مات قبل (١٦٠).

انظر: الجرح والتعديل (٤٣٠/٢)، الكامل (٦٦/٢)، تهذيب التهذيب (٣٧٢/١)، «التقريب» ت (٧٧٢).

قلت: وهو صدوق.

- حكيم بن معاوية بن حيدة القشيري، والد بهز.

قال العجلي: «ثقة». =

٢٣٥- وحديثُ ابنِ عمر: «**(ألا)**[١] **لِيبلغْ شَاهدكُم غَائِبكُم**»[٢].

=وقال النسائي: «ليس به بأس».
وذكره ابن حبان في الثقات.
وقال الحافظ في «التقريب»: «صدوق، من الثالثة».
انظر: الثقات (١٦١/٤)، تهذيب التهذيب (٦٥١/١) ت (١٧٤٥)، «التقريب» ت (١٤٧٨).
قلت: وهو صدوق.
- معاوية بن حيدة بن معاوية بن كعب القشيري، صحابي، وهو جد بهز. الإصابة (١٤٩/٦) ت (٨٠٧١).

الحكم على الحديث:

إسناده حسن، فيه: بهز بن حكيم، وأبوه. قال البوصيري في مصباح الزجاجة (٢١٨/١) برقم (٨٩): «إسناده حسن». وقد أخرجه أحمد (٤٤٦/٤)، والبخاري في خلق أفعال العباد (٥٢).
مسألة: أيهما أرجح: نسخة بهز بن حكيم عن أبيه عن جده، أم عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده؟
قال في «تدريب الراوي» (٢٥٩/٢): «لبهز بن حكيم عن أبيه عن جده نسخة حسنة صححها ابن معين، واستشهد بها البخاري في الصحيح، وقال الحاكم: إنما أسقط من الصحيح روايته عن أبيه عن جده لأنها شاذة لا متابع له فيها، ورجحها بعضهم على نسخة عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده؛ لأن البخاري استشهد بها في الصحيح دونها، ومنهم من عكس كأبي حاتم؛ لأن البخاري صحح نسخة عمرو، وهو أقوى من استشهاده بنسخة بهز». انتهى.
قلت: وكلا الإسنادين حسن، لا يرتقي إلى الصحيح، وا أعلم.

(١) ليست في المطبوع من «سنن ابن ماجه».
(٢) ابن ماجه (٢٢٢/١-٢٢٣) برقم (٢٣٥) في المقدمة، باب من كان مفتاحا للخير. قال: حدثنا أحمد بن عبدة، أنبأنا عبد العزيز بن محمد الدراوردي، حدثني قدامة بن موسى، عن محمد بن الحصين التميمي، عن أبي علقمة، مولى ابن عباس، عن يسار مولى عمر، عن ابن عمر... فذكره.

رجال إسناد ابن ماجه:

- أحمد بن عبدة بن موسى الضبي أبو عبد ا البصري، ثقة رمي بالنصب، مات سنة (٢٤٥). «التقريب» ت (٧٤).
- عبد العزيز بن محمد بن عبيد الدراوردي، أبو محمد الجهني المدني.
قال ابن أبي خيثمة، عن ابن معين: «ليس به بأس».
وقال أحمد بن أبي مريم، عن ابن معين: «ثقة حجة».
وقال أبو زرعة: «سيئ الحفظ فربما حدث من حفظه الشيء فيخطئ».
وقال ابن أبي حاتم: سئل أبي عن يوسف بن الماجشون، والدراوردي فقال: «عبد العزيز محدث ويوسف شيخ».
وقال النسائي: «ليس بالقوي». وقال في موضع آخر: «ليس به بأس، وحديثه عن عبيد ا بن=

رواه أَبو داود[1] عن يسارٍ مولاه، قَالَ: رآني ابن عمر، وأَنَا أُصلي بعد طُلُوعِ الْفَجرِ، قَالَ: يا يسار، إِن رسولَ الله صلى ا عليه وسلم خَرج علَينَا، ونَحن نُصلي هذه الصلاةَ، فَقَالَ: **«لِيبلغْ شَاهدكُم غَائِبكُم؛ لا تُصلوا بعد الْفَجرِ إِلا ركْعتَينِ»**. رواه أَبو داود في «الصلاَة». (٢٥٥/ب)

والترمذي[2] فيه مخْتَصرا بِلَفْظ: **«لاَ صلاةَ بعد الْفَجرِ إِلاَ سجدتَينِ»**. وقَالَ: «غَرِيب، لا نَعرِفُه إِلا من حديث قُدامةَ بنِ موسى».

ورواه الْمصنفُ هنَا مخْتَصرا: **«لِيبلغْ شَاهدكُم غَائِبكُم»** حسب.

=عمر منكر».

وقال المزي: «روى له البخاري مقرونًا بغيره».

وقال الحافظ ابن حجر: «صدوق، كان يحدث من كتب غيره فيخطئ».

مات سنة (١٨٦)، أو (١٨٧).

انظر: الثقات (١١٦/١)، الجرح والتعديل (٣٩٥/٥)، تهذيب التهذيب (٤٤٧/٣) ت (٤٨٢٥)، «التقريب» ت (٤١١٩).

قلت: وهو صدوق.

- قدامة بن موسى بن عمر بن قدامة بن مظعون الجمحي، المدني، إمام المسجد النبوي، ثقة عمر، مات سنة (١٥٣). «التقريب» ت (٥٥٣٠).

- محمد بن الحصين التميمي، وسماه بعضهم أيوب، وكنية أبيه أبو أيوب، مجهول من السادسة. «التقريب» ت (٥٨٢٣).

- أبو علقمة الفارسي المصري، مولى بني هاشم، ويقال: حليف الأنصار، ثقة، وكان قاضي إفريقية. من كبار الثالثة. «التقريب» ت (٨٢٦٢).

- يسار بن نمير المدني، مولى عمر، ثقة نزل الكوفة من الثانية، «التقريب» ت (٧٨٠٣).

الحكم على الحديث:

إسناده ضعيف، لجهالة محمد بن الحصين، وأما المتن فصحيح للشواهد المذكورة في الباب.

(١) أبو داود (٤٠/٢) برقم (١٢٧٨) كتاب الصلاة، باب من رخص فيهما إذا كانت الشمس مرتفعة. من طريق قدامة بن موسى عن أيوب بن حصين عن أبي علقمة به.

قلت: وسبق الكلام في محمد بن الحصين، وأن بعضهم سماه أيوب، وهو مجهول، فالحديث ضعيف لأجله، كما في الحاشية التي قبل هذه.

(٢) الترمذي (٢٧٨/٢) برقم (٤١٩) كتاب الصلاة، باب ما جاء لا صلاة بعد طلوع الفجر إلا ركعتين. قال الترمذي: «غَرِيب لا نَعرِفُه إِلا من حديث قُدامةَ بنِ موسى».

قلت: والحديث بنفس إسناد ابن ماجه، وقد سبق الحكم بضعفه لجهالة محمد بن الحصين.

قَالَ ابن أَبِي (حاتمٍ)[1]: محمد بن حصينٍ (التميمي)[2].

وقَالَ بعضهم: أَيوب بن حصينٍ. ومحمد أَصح[3].

* * *

(١) في الأصل: **«حازم»**، والمثبت هو الصحيح.

(٢) في الأصل: **«التهيمي»**، وكتب في الحاشية بدله: **«التميمي»**.

(٣) الجرح والتعديل (٢٣٥/٧) ت (١٢٨٥).

٢٣٦- قَالَ: حدثَنَا محمد بن إِبراهيم الدمشْقي، حدثَنَا مبشر بن إِسماعيلَ الْحلَبِي، عن (معان)[1] بن رِفَاعةَ، عن عبد الْوهابِ بن بخْت الْمكي، عن أَنَس بن مالِك قَالَ: قَالَ رسولُ الله صلى ا عليه وسلم: **«نَضر الله عبدا سمع مقَالَتي فَوعاها، ثُم بلغَها عني، فَرب حامل فقْه غَير فَقيه، ورب حامل فقْه إِلَى من هو أَفْقَه منْه».**

انْفَرد بِه الْمصنفُ[2].

---

(١) في الأصل: **«معاذ»**، والتصويب من «سنن ابن ماجه» المطبوع.

(٢) ابن ماجه (٢٢٣/١) برقم (٢٣٦) في المقدمة، باب من بلغ علما.

رجال إسناد ابن ماجه:

- محمد بن إبراهيم الدمشقي، أبو عبد ا الزاهد، نزيل عبادان، قال الحافظ: منكر الحديث. «التقريب» ت (٥٦٩٨).

- مبشر بن إسماعيل الحلبي، أبو إسماعيل الكلبي، مولاهم.

قال النسائي: «ليس به بأس».

وقال ابن سعد: «كان ثقة مأمونًا».

وقال عثمان الدارمي، عن ابن معين: «ثقة»، وكذا قال أحمد بن حنبل.

وقال ابن قانع: «ضعيف».

وقال الذهبي: «تُكُلم فيه بلا حجة».

قال الحافظ: «صدوق». وهو كما قال.

انظر: الطبقات الكبرى لابن سعد (٤٧١/٧)، الثقات (١٩٣/٩)، تهذيب التهذيب (٣٤٣/٥) ت (٧٦٣٢)، «التقريب» ت (٦٤٦٥).

- معان بن رفاعة السلامي الشامي، أبو محمد الدمشقي، ويقال: الحمصي.

قال محمد بن عوف عن أحمد: «لم يكن به بأس».

وقال مهنا عن أحمد: «لا بأس به».

وقال علي ابن المديني: «ثقة».

وقال عثمان الدارمي، عن دحيم: «ثقة».

وقال محمد بن عوف: «لا بأس به».

وقال أبو حاتم: «شيخ حمصي يكتب حديثه، ولا يحتج به».

وقال الآجري عن أبي داود: «ليس به بأس».

وقال الدوري، عن ابن معين: «ضعيف».

وقال ابن حبان: «منكر الحديث يروي مراسيل كثيرة، ويحدث عن أقوام مجاهيل».

وقال ابن عدي: «عامة ما يرويه لا يتابع عليه».

وقال الحافظ في التقريب: «لين الحديث، كثير الإرسال»، مات بعد سنة (١٥٠). =

- (ع) مبشر بن إسماعيل الْحلبِي.

ثقَةٌ، تُوفي سنَةَ مئَتَين.

- (د) ومعان بن رِفَاعةَ دمشْقي.

قَالَ أَبو حاتمٍ[1] وغَيره: «لاَ يحتَج بِه».

- (د س ق) عبد الْوهابِ بن بخْت الْمكي.

مولًى لِبني مروان.

عن: أَبِي إِدرِيس الْخَولاَني، وزِر، وغَيرِهما.

وعنْه: معاوِيةُ بن صالِحٍ، ومالِك.

كَان يشَبه بِأَبِي محمد الْبطال في الشجاعة، وقُتلَ معه سنَةَ ثَلاَثَ عشْرةَ ومئَة، وكَان كَثير الْحج والْعمرة والْجِهاد حتى استُشْهِد، وغَزا مع الْبطال، فَانْكَشَفُوا، فَجعلَ عبد الْوهابِ يكر فَرسه، ويقُولُ: ما رأَيتُ فَرسا أَجبن منْك، سفَك الله دمي إِن لَم أَسفك دمك، ثُم أَلْقَى بيضتَه عن رأْسه، وصاح أَنَا عبد الْوهابِ بن بخْت أَمن الْجنة تَفرون؟ ثُم تَقَدم في نُحورِ الْعدو، وخَالَطَ الْعدو، فَقُتلَ وقُتلَ فَرسه[2].

روى لَه أَبو داود والنسائِي والْمصنفُ.

=انظر: الكامل (٣٢٨/٦)، الجرح والتعديل (٤٢١/٨)، المجروحين (٣٦/٣)، تهذيب التهذيب (٤٥٥/٥) ت (٧٩٥٦)، «التقريب» ت (٦٧٤٧).

قلت: هو لين الحديث.

- عبد الوهاب بن بخْت المكي، سكن الشام ثم المدينة، ثقة، مات سنة (١١٣)، وقيل: سنة (١١١). «التقريب» ت (٤٢٥٤).

الحكم على الحديث:

إسناده ضعيف جدا، فيه محمد بن إبراهيم منكر الحديث، وأما المتن فهو صحيح كما مر معنا.

قال البوصيري في مصباح الزجاجة (٢١٨/١) برقم (٩٠): «هذا إسناد فيه محمد بن إبراهيم الشامي، وهو متهم، ونسبه ابن حبان للوضع». انظر المجروحين (٣٠١/٢).

قلت: وقد أخرجه أحمد في مسنده (٢٢٥/٣).

(١) انظر: «الجرح والتعديل» (٤٢١/٨) ت (١٩١٩). وانظر أيضا: «الضعفاء والمتروكين» لابن الجوزي (١٢٦/٣)، «الضعفاء الكبير» (٢٥٦/٤)، «الكامل في الضعفاء» (٣٢٨/٦)، «المجروحين» (٣٦/٣)، «تهذيب الكمال» (١٥٧/٢٨)، «تهذيب التهذيب» (١٨١/١٠).

(٢):تاريخ الطبري(١٤٩/٤)،تاريخ دمشق(٣٠٩/٣٧)،تهذيب الكمال (٤٩٠/١٨). قلت:ومحمدبن بطال أبوعبدا أحد أمراء بني أمية شهد عدة حروب. تاريخ الإسلام(٤٠٦/٧).

(١٩) بَابُ مَنْ كَانَ مِفْتَاحاً لِلْخَيْرِ

(٢٥٦/أ)

٢٣٧- حدثَنَا الْحسين بن الْحسن الْمروزِي، أَخْبرنَا محـ ـمد بن أَبِي عدي، حدثَنَا محمد بن أَبِي حميد، حدثَنَا حفْص بن عبيد الله، عن أَنَس مرفُوعا: **«إِن من الناس مفَاتيح لِلْخَير[1]، مغَالِيقَ لِلشر، وإِن من الناس مفَاتيح لِلشر، مغَالِيقَ لِلْخَير، فَطُوبى لِمن جعلَ الله مفَاتيح الْخَير على يديه، وويلٌ لِمن جعلَ الله مفَاتيح الشر على يديه»**[2].

---

(١) زاد بعده في الأصل: **«على يديه، وويل لمن جعل مفاتيح للشر»** وضرب عليه.

(٢) ابن ماجه (٢٢٤/١) برقم (٢٣٧) في المقدمة، باب من كان مفتاحا للخير.

رجال إسناد ابن ماجه:

- الحسين بن الحسن بن حرب السلمي، أبو عبد ا المروزي، نزيل مكة.

قال ابن أبي حاتم: سمع منه أبي بمكة، وسئل عنه فقال: صدوق.

وذكره ابن حبان في الثقات.

وقال مسلمة: ثقة.

وقال الحافظ في التقريب: صدوق. مات سنة (٢٤٦).

انظر: الثقات (١٨٧/٨)، الجرح والتعديل (٤٨/٣)، تهذيب التهذيب (٥٨٢/١) ت (١٥٥٥)، «التقريب» ت (١٣١٥).

قلت: هو صدوق.

- محمد بن إبراهيم بن أبي عدي، وقد ينسب لجده، وقيل: هو إبراهيم أبو عمرو البصري، ثقة، مات سنة (١٩٤) على الصحيح. «التقريب» ت (٥٦٩٧).

- محمد بن أبي حميد إبراهيم الأنصاري الزرقي، أبو إبراهيم المدني، لقبه: حماد، ضعيف. «التقريب» ت (٥٨٣٦).

- حفص بن عبيد ا بن أنس بن مالك، ويقال فيه: عبيد ا بن حفص، ولا يصح.

قال أبو حاتم: «لا يثبت له السماع إلا من جده».

وذكره ابن حبان في الثقات.

وقال الحافظ في التقريب: «صدوق، من الثالثة».

انظر: الجرح والعديل (١٧٦/٣)، الثقات (١٥١/٤)، تهذيب التهذيب (٦٢٣/١) ت (١٦٦٩)، «التقريب» ت (١٤١١).

قلت: هو صدوق. =

انْفَرد بِه الْمصنفُ، وابن حبان[1].

* * *

=الحكم على الحديث:

إسناده ضعيف؛ لضعف محمد بن أبي حميد.

قال البوصيري في «مصباح الزجاجة» (٢٢٠/١) برقم (٩١): «هذا إسناد ضعيف من أجل محمد بن أبي حميد فإنه متروك».

قلت: وضعفه لا يصل إلى درجة الترك، فقد أورده ابن عدي في «الكامل» (١٩٦/٦) في ترجمة محمد بن أبي حميد ثم قال: «ولمحمد بن أبي حميد غير ما ذكرت، ولقبه حماد بن أبي حماد، وحديثه متقارب، وهو مع ضعفه يكتب حديثه».

ويشهد لحديث أنس حديث سهل بن سعد الآتي عند ابن ماجه، فقد أخرجه ابن ماجه (٢٢٤/١-٢٢٥) برقم (٢٣٨)، وابن أبي عاصم في «السنة» برقم (٢٩٦)، وأبو يعلى في «مسنده» برقم (١٠٤٩) كلهم من طريق عبد الرحمن بن زيد بن أسلم عن أبي حازم عن سهل بن سعد رفعه، وسيأتي لفظه.

وعبد الرحمن بن زيد بن أسلم العدوي ضعيف، إلا أنه يصلح في الشواهد، وباقي رجال إسناد ابن ماجه ثقات. وله متابعات عند غير ابن ماجه، فبهذا الشاهد يتقوى الحديث إلى مرتبة الحسن.

(١) لم أقف عليه عند ابن حبان، وأخرجه أبو داود الطيالسي في «مسنده» (٢٧٧/١) برقم (٢٠٨٢) عن محمد بن أبي حميد به.

٢٣٨- وحديثُ سهل بن سعد رفَعه: «إِن هذَا الْخَير خزَائِن، (ولتلك)[١] الْخزَائِن مفَاتيح، فَطُوبى لِعبد جعلَه الله مفْتَاحا لِلْخَير، مغْلاقًا لِلشر، وويلٌ لِعبد جعلَه الله مفْتَاحا للشر مغْلاقًا لِلْخَير».

انْفَرد بِه الْمصنفُ أَيضا[٢].

«جعلَ الله لِكُل خَيرٍ وشَر مفْتَاحا وبابا يدخَلُ منْه إِلَيه، كَما جعلَ الشرك والْكبر والإِعراض عما بعثَ الله بِه رسولَه صلى الله عليه وسلم، والْغَفْلَةَ عن ذكْرِه والْقيام بِحقه: مفْتَاحا لِلنارِ، وكَما جعلَ الْخَمر مفْتَاح كُل إِثْمٍ، وجعلَ الْغنَاء مفْتَاح الزنَا، وجعلَ إِطْلَاقَ النظَرِ في الصورِ مفْتَاح الْعشْق، وجعلَ الْكسلَ والراحةَ مفْتَاح الْخَيبة والْحرمان، وجعلَ الْمعاصي مفْتَاح الْكُفْرِ، وجعلَ الْكَذب مفْتَاح النفَاق، [وجعلَ الشح والْحرص مفْتَاح الْبخْل][٣] وقَطيعة الرحم، وأَخْذ الْمال من غَيرِ حله، وجعلَ

---

(١) في الأصل: **«لتلك»** بغير واو، واستدركتها من سنن ابن ماجه المطبوع.

(٢) ابن ماجه (٢٢٤/١-٢٢٥) برقم (٢٣٨) في المقدمة، باب من كان مفتاحا للخير. قال: حدثنا هارون بن سعيد الأيلي، أبو جعفر، حدثنا عبد الله بن وهب، أخبرني عبد الرحمن بن زيد بن أسلم عن أبي حازم عن سهل بن سعد... فذكره.

رجال إسناد ابن ماجه:

- هارون بن سعيد الأيلي، السعدي، مولاهم، أبو جعفر، نزيل مصر، ثقة فاضل، مات سنة (٢٥٣)، وله ثلاث وثمانون سنة. «التقريب» ت (٧٢٣٠).

- عبد الله بن وهب بن مسلم القرشي، مولاهم، أبو محمد المصري، الفقيه، ثقة حافظ عابد، مات سنة (١٩٧). «التقريب» ت (٣٦٩٤).

- عبد الرحمن بن زيد بن أسلم العدوي مولاهم، ضعيف، مات سنة (١٨٢). «التقريب» ت (٣٨٦٥).

- أبو حازم، سلمة بن دينار، الأعرج، الأفزر، التمار، المدني، القاص، مولى الأسود بن سفيان، ثقة عابد، من الخامسة، مات في خلافة المنصور. «التقريب» ت (٢٤٨٩).

الحكم على الحديث:

إسناده ضعيف، لضعف عبد الرحمن بن زيد العدوي. ولكنه يحسن للشاهد الذي ذكر في الحديث السابق. وذكره البوصيري في مصباح الزجاجة (٢٢١/١) برقم (٩٢)، ولم يصححه ولم يضعفه.

وقد أخرجه أبو يعلى في مسنده (٣٣٨/١٥) قال: حدثنا معمر بن سليمان، قال: سمعت عقبة بن محمد المدني يحدث، عن عبد الرحمن بن زيد بن أسلم، عن أبي حازم عن سهل عن النبي صلى الله عليه وسلم... فذكره بنحوه.

(٣) العبارة في الأصل: **«وجعل الشح والبخل والحرص مفتاح»** ثم بياض قدر كلمة، وكتب في=

الإعراض عما جاء به الرسولُ صلى ا   عليه وسلم مفْتَاح كُل بِدعة وضلالَة.
وهذه الْأمور لاَ يصدقُ بِها إِلا من لَه بصيرةٌ صحيحةٌ وعقْلٌ يعرِض بِه عما في نَفْسه، وأَما في الْوجود في الْخَيرِ والشر فَينْبغي لِلْعبد أَن يعتَني كُل الاعتنَاء بِمعرِفَة الْمفَاتيح، وما جعلَتْ مفَاتيح لَه»[1].
وكَان أَنَس بن مالِك يقُولُ: «إِن الله جعلَ لِلْخَيرِ مفَاتيح ولِلشر مفَاتيح، وإِن (ثَابِتًا)[2] (٢٥٦/ب) الْبنَاني من مفَاتيحِ الْخَيرِ»[3].
وسيأْتي الإِشَارةُ إِلَى (طَرف)[4] من هذَا في بابِ: «مفْتَاح الصلاَة الطهور»[5]، وفي أَول أَبوابِ الأَشْرِبة، (في)[6] بابِ: «الْخَمر مفْتَاح كُل شَر»[7].

* * *

=الحاشية: **«بياض موافق أصل نسخة المنقول عنه»**.
(١) هذا الكلام مع خلاف يسير في «حادي الأرواح» لابن القيم (ص٤٨-٤٩).
(٢) في الأصل: **«ثابت»**، والصواب المثبت، فإنها اسم إن، وهو الموافق لما في مصادر التخريج.
(٣) أخرجه البغوي في مسند ابن الجعد برقم (١٣٧٨)، والخرائطي في مكارم الأخلاق برقم (٢٩٤)، من طريق حماد بن زيد، عن أبيه قال: سمعت أنس بن مالك... فذكره.
وفي إسناده زيد بن درهم، ويقال: زيد بن أبي زياد الأزدي، الجهضمي، مولاهم البصري، والد حماد، قال الحافظ: مقبول. «التقريب» ت (٢١٣٥).
وذكره ابن حبان في الثقات (٢٤٧/٤) ت (٢٧٤٥)، فمثله ممن يتساهل في أمره خاصة في الآثار.
(٤) في الأصل: **«طرق»**، وضرب على القاف، وكتب فوقها فاء.
(٥) ابن ماجه (٢٥١/١-٢٥٢) برقم (٢٧٥-٢٧٦) كتاب الطهارة وسننها، الباب المذكور.
(٦) في الأصل: **«وفي»**، والصواب المثبت.
(٧) ابن ماجه (٢٢٥/٥) برقم (٣٣٧١) في الكتاب والباب المذكورين.

(٢٠) بَابُ ثَوَابِ مَنْ يُعَلِّمُ النَّاسَ الْخَيْرَ[1]

٢٣٩- حدثَنَا عطَاء بن أَبِي مسلمٍ، عن أَبِي الدرداء مرفُوعا: **«إِنه ليستَغْفر لِلْعالِم من في السماوات ومن في الأرض حتى الْحيتَان في الْبحر»**.

انْفَرد بِه الْمصنفُ[2].

---

(١) في سنن ابن ماجه المطبوع: **«باب ثواب معلم الناس الخير»**.

(٢) ابن ماجه (٢٢٥/١) برقم (٢٣٩) في المقدمة، باب ثواب معلم الناس الخير.

قال: حدثنا هشام بن عمار، ثنا حفص بن عمر، عن عثمان بن عطاء، عن أبيه، عن أبي الدرداء... فذكره.

رجال إسناد ابن ماجه:

- هشام بن عمار بن نُصير، السلمي، سبقت ترجمته (ص١٤٣) وهو صدوق.

- حفص بن عمر البزار، قال الحافظ في التهذيب (٣٥٥/٢) ت (٢٧٠): شامي روى عن عثمان بن عطاء الخراساني، وكثير بن شنظير، وعنه: هشام بن عمار، قال أبو حاتم: مجهول، له عند ابن ماجه حديث واحد عن أبي الدرداء في فضل العلم.

- عثمان بن عطاء بن أبي مسلم، الخراساني أبو مسعود المقدسي، قال الحافظ في التقريب: ضعيف، مات سنة (١٥٥). «التقريب» ت (٤٥٠٢).

- عطاء بن أبي مسلم الخراساني، أبو عثمان، واسم أبيه ميسرة، وقيل: عبد ا .

قال ابن معين: «ثقة».

وقال ابن أبي حاتم عن أبيه: «ثقة، صدوق».

وقال النسائي: «ليس به بأس».

وقال الدارقطني: «ثقة في نفسه إلا أنه لم يلق ابن عباس».

وقال أبو داود: «ولم يدرك ابن عباس ولم يره».

وقال حجاج بن محمد، عن شعبة: «ثنا عطاء الخراساني: وكان نسيا».

وقال ابن حبان: «كان رديء الحفظ يخطئ، ولا يعلم فبطل الاحتجاج به».

وقال ابن سعد: «كان ثقة روى عنه مالك».

وقال الطبراني: «لم يسمع من أحد من الصحابة إلا من أنس».

قال الحافظ في التقريب: «صدوق يهم كثيرا، ويرسل، ويدلس، مات سنة (١٣٥)، ولم يصح أن البخاري أخرج له».

انظر: الجرح والتعديل (٣٣٤/٦)، العلل (٧٠/٦)، المجروحين (١٣٠/٢)، تهذيب التهذيب (١٣١/٤) ت (٥٣٩٠)، «التقريب» ت (٤٦٠٦). =

وعطَاء بن أَبِي مسلمٍ لَم يدرِك أَبا الدرداء[1].

واسم أَبِي مسلمٍ: (ميسرةُ)[2]، وقيلَ: عبد الله.

وتَقَدَم في[3] بابِ «فَضل الْعلَماء»[4].

* * *

=قلت: هو صدوق.

الحكم على الحديث:

إسناده ضعيف، لجهالة حفص بن عمر، وضعف عثمان بن عطاء، وفيه انقطاع بين عطاء بن أبي مسلم وأبي الدرداء. كما ذكر المصنف. والمتن صحيح، انفرد به المصنف من هذا الطريق، ولم يذكره البوصيري في مصباح الزجاجة.

قلت: وقد مر تخريج شواهده في الحديث رقم (٢٢٣) وبيان ما فيه، وقد رواه أبو داود (٣٩/٤) برقم (٣٦٤١)، والترمذي (٤٨/٥) برقم (٢٦٨٢).والخلاصة:أنه يرتقي الى درجة الحسن .

(١) انظر: تهذيب الكمال (١٠٧/٢٠)، جامع التحصيل للعلائي (ص٢٣٨) ت (٥٢٢)، الكاشف (٢٣/٢)، تهذيب التهذيب (١٩٠/٧).

(٢) في الأصل: **«مبشر»**، والتصويب من مصادر الترجمة.

(٣) زاد بعده في الأصل: **«فضل»**، وهو سهو من الناسخ.

(٤) ابن ماجه (٢١٣/١) برقم (٢٢٣) في المقدمة، باب فضل العلماء والحث على طلب العلم.

٢٤٠- وحديثُ: سهل بنِ معاذ بنِ أَنَسٍ عن أَبِيه رفَعه: **«من علم علْما فلَه أَجر من عملَ بِه، لا ينْقُص من أَجرِ الْعاملِ».**

انْفَرد بِه الْمصنفُ أَيضا(١).

---

(١) ابن ماجه (٢٢٥/١-٢٢٦) برقم (٢٤٠) في المقدمة، باب ثواب معلم الناس الخير. قال: حدثنا أحمد بن عيسى المصري، ثنا عبد ا بن وهب، عن يحيى بن أيوب، عن سهل بن معاذ بن أنس، عن أبيه... فذكره.

رجال إسناد ابن ماجه:

- أحمد بن عيسى بن حسان المصري، يعرف بابن التستري.

قال أبو داود: «كان ابن معين يحلف أنه كذاب».

وقال أبو حاتم: «تكلم الناس فيه».

وقال سعيد بن عمرو الردعي: «أنكر أبو زرعة على مسلم روايته عن أحمد بن عيسى في الصحيح».

وقال النسائي: «ليس به بأس».

وذكره ابن حبان في «الثقات».

وقال الحافظ في «التقريب»: «صدوق، تُكلم في بعض سماعاته»، قال الخطيب: «بلا حجة»، مات سنة (٢٤٣).

انظر: الجرح والتعديل (٦٤/٢)، الثقات (١٥/٨)، تهذيب التهذيب (١٠٩/١) ت (١١٥)، «التقريب» ت (٨٦).

قلت: هو صدوق متكلم فيه.

- عبد ا بن وهب، سبقت ترجمته (ص٢١٢)، وهو ثقة حافظ.

- يحيى بن أيوب الغافقي، سبقت ترجمته (ص١١٥)، صدوق ربما أخطأ.

- سهل بن معاذ بن أنس، الجهني، نزيل مصر.

قال ابن أبي خيثمة عن ابن معين: «ضعيف».

وذكره ابن حبان في «الثقات» و«المجروحين».

وقال العجلي: «مصري تابعي ثقة».

وقال ابن حجر في التقريب: «لا بأس به، إلا روايات زبان عنه».

انظر: الثقات (٣٢١/٤)، المجروحين (٣٢١/١)، تهذيب التهذيب (٤٤٤/٢) ت (٣١١٩)، «التقريب» ت (٢٦٦٧).

- معاذ بن أنس الجهني، صحابي نزل مصر، وبقي إلى خلافة عبد الملك. الإصابة (١٣٦/٦) ت (٨٠٤٢)، «التقريب» ت (٦٧٢٤).

الحكم على الحديث:

قال البوصيري في «مصباح الزجاجة» (٢٢٣/١) برقم (٩٣): «هذا إسناد فيه مقال، سهل بن=

ويحيى بن أيوب لم يدرك سهلَ بن معاذ بن أنَسٍ.

* * *

=معاذ ضعفه ابن معين، ووثقه العجلي، وذكره ابن حبان في الثقات والضعفاء».

ثم نقل عن المزي قوله في «تحفة الأشراف» (٨/٨٠) برقم (١١٣٠٤): «يحيى بن أيوب لم يدرك سهل بن معاذ بن أنس، وا أعلم. وقد رواه محمد بن عبد ا بن عبد الحكم، عن ابن وهب، عن يحيى بن أيوب، عن زبان بن فائد، عن سهل بن معاذ بن أنس، عن أبيه به».

قلت: وزبان بن فائد، ضعفه الحافظ في «التقريب» ت (١٩٥٨). فالإسناد ضعيف. لكن يشهد لمتنه، جملة من الأحاديث الصحيحة، منها:

حديث: **«من سن في الإسلام سنةً حسنَةً»**، كما عند مسلم (١٠١٦) من حديث جرير، وقد سبق تخريجه (ص٨٢).

وحديث: **«إِذَا ماتَ ابن آدم انْقَطَع عملُه إِلا من ثَلاث: صدقَة جارِية، أَو علمٍ ينْتَفَع بِه، أَو ولد صالِحٍ يدعو له»**، كما عند مسلم (١٦٣١) من حديث أبي هريرة.

وحديث: **«من دل على خَيرٍ فَلَه مثْلُ أَجرِ فَاعله»** كما عند مسلم أيضا برقم (١٨٩٣) من حديث أبي مسعود الأنصاري، وقد سبق تخريجه (ص١٠٠).

٢٤١- وحديثُ: أَبِي قَتَادةَ نَحوه[١].

رواه النسائِي في «الْيومِ والليلَة»[٢].

---

(١) ابن ماجه (٢٢٦/١-٢٢٧) برقم (٢٤١) في المقدمة، باب ثواب معلم الناس الخير. قال: حدثَنَا إِسماعيلُ بن أَبِي كَرِيمةَ الْحراني، حدثَنَا محمد بن سلَمةَ، عن أَبِي عبد الرحيم، حدثَنِي زيد بن أَبِي أُنيسةَ، عن زيد بنِ أَسلَم، عن عبد الله بنِ أَبِي قَتَادةَ، عن أَبِيه قَالَ: قَالَ رسولُ الله صلى ا عليه وسلم: **«خَير ما يخَلِّفُ الرجلُ من بعده ثَلاثٌ: ولَد صالِح يدعو له، وصدقَةٌ تَجرِي يبلُغُه أَجرها، وعلْم يعملُ بِه من بعده»**.

قَالَ أَبو الْحسنِ: وحدثَنَا أَبو حاتِمٍ، حدثَنَا محمد بن يزِيد بنِ سنَانٍ الرهاوِي، حدثَنَا يزِيد بن سنَانٍ - يعنِي: أَباه، حدثَنِي زيد بن أَبِي أُنَيسةَ، عن فُلَيحِ بنِ سلَيمان، عن زيد بنِ أَسلَم، عن عبد الله بنِ أَبِي قَتَادةَ، عن أَبِيه، سمعتُ رسولَ الله صلى ا عليه وسلم... فَذَكَر نَحوه.

رجال إسناد ابن ماجه:

- إسماعيل بن عبيد بن أبي كريمة الأموي مولاهم الحراني، أبو أحمد، ثقة يغرب، مات سنة (٢٤٠). «التقريب» ت (٤٦٨).

- محمد بن سلمة بن عبد ا الباهلي، مولاهم الحراني، ثقة مات سنة (١٩١) على الصحيح. «التقريب» ت (٥٩٢٢).

- خالد بن أبي يزيد بن سماك بن رستم الأموي مولاهم، أبو عبد الرحيم الحراني، ثقة، مات سنة (١٤٤)، وقيل: اسم أبيه يزيد، وقيل: اسم جده سمال بفتح أوله وتشديد الميم، وآخره لام. «التقريب» ت (١٦٩٧).

- زيد بن أبي أنيسة الجزري، أبو أسامة، أصله من الكوفة، ثم سكن الرها، ثقة له أفراد، مات سنة (١١٩) وقيل: (١٢٤). «التقريب» ت (٢١١٨).

- زيد بن أسلم العدوي، مولى عمر، أبو عبد ا ، أو أبو أسامة المدني، ثقة عالم، كان يرسل، مات سنة (١٣٦). «التقريب» ت (٢١١٧).

- عبد ا بن أبي قتادة الأنصاري المدني، ثقة، مات سنة (٩٥). «التقريب» ت (٣٥٣٨).

الحكم على الحديث:

إسناده صحيح، رجاله كلهم ثقات، وقد جاء أبو الحسن القطان بمتابعة، وقد ذكرها المزي في تحفة الأشراف (٢٤٨/٩) عن أبي حاتم.

قال البوصيري في «مصباح الزجاجة» (٢٢٥/١): «ورواه ابن حبان في صحيحه من طريق إسماعيل بن أبي كريمة».

قلت: وهو عند ابن حبان (٢٩٥/١) برقم (٩٣) كتاب العلم، باب ثواب معلم الناس الخير. قال البوصيري (٢٢٥/١): «وله شاهد من حديث أبي هريرة، رواه أصحاب الكتب الستة إلا البخاري وابن ماجه». قلت: سيأتي أثناء تخريج الدميري للحديث التالي، فانظر تخريجه (ص٢٢٠).

(٢) النسائي في الكبرى (١٠٩/٤) برقم (٦٤٧٨) قال: أخبرنا علي بن حجر، قال: حدثنا=

٢٤٢- [حدثَنَا محمد بن يحيى][1]، حدثَنَا محمد بن وهبِ بنِ عطيةَ، حدثَنَا الْوَلِيد بن مسلمٍ، حدثَنَا مرزوقُ بن أَبِي الْهذَيل، حدثَني الزهرِي، حدثَني أَبو عبد الله الأغَر - واسمه: سلْمان، عن أَبِي هريرةَ [قَالَ: قَالَ رسولُ الله صلى ا عليه وسلم][2]: **«إِن مما يلْحقُ الْمؤْمن من عمله وحسنَاته بعد موته: علْما [علمه و][3]نَشَره، وولدا صالِحا تَركَه، ومصحفًا ورثَه، أَو مسجِدا بنَاه، أَو بيتًا لابنِ السبِيل بنَاه، أَو نَهرا أَجراه، أَو صدقَةً أَخْرجها من مالِه في صحته وحياته[4] تَلْحقُه من بعد موته».**

انْفَرد بِه الْمصنفُ[5].

=إسماعيل، قال: حدثنا العلاء، عن أبيه، عن أبي هريرة أن رسول ا صلى ا عليه وسلم قال: **«إِذَا ماتَ الإِنْسان انْقَطَع عنْه عملُه إِلا من ثَلاثَة: من صدقة جارِية، وعلْمٍ ينْتَفَع بِه، أَو ولَد صالِحٍ يدعو لَه».**

(١) ليست في الأصل، وزدتها من سنن ابن ماجه.

(٢) ليست في الأصل، وزدتها من سنن ابن ماجه.

(٣) ليست في الأصل، وزدتها من سنن ابن ماجه.

(٤) تكررت كلمة: **«وحياته»** في الأصل.

(٥) ابن ماجه (١/٢٢٧-٢٢٨) برقم (٢٤٢) في المقدمة، باب ثواب معلم الناس الخير.

رجال إسناد ابن ماجه:

- محمد بن يحيى، هو الذهلي، وسبقت ترجمته (ص٩٧)، وهو ثقة حافظ جليل.

- محمد بن وهب بن عطية الدمشقي.

قال أبو حاتم: «صالح الحديث».

وقال الدارقطني: «ثقة».

وقال ابن عدي: «له غير حديث منكر ولم أر للمتقدمين فيه كلاما، وقد تكلموا فيمن هو خير منه».

وقال الحافظ في «التقريب»: «صدوق، من العاشرة».

انظر: الجرح والتعديل (٨/١١٤)، الكامل (٦/٢٦٩)، تهذيب التهذيب (٥/٣٠١) ت (٧٥٢٥)، «التقريب» ت (٦٣٧٧).

قلت: وهو صدوق.

- الوليد بن مسلم القرشي، مولاهم، أبو العباس الدمشقي، ثقة لكنه كثير التدليس والتسوية، مات آخر سنة (١٩٤)، أو (١٩٥). «التقريب» ت (٧٤٥٦). =

وهو بِمعنَى الْحديث الذي رواه مسلم[1] وَأبو داود[2] والنسائِي[3] عن أَبِي هريرةَ بِلَفْظ: **«إِذَا ماتَ ابن آَدم انْقَطَع عملُه إِلاَ من ثَلاث: صدقَة جارِية، أَو علْمٍ ينْتَفَع بِه، أَو ولَد صالِحٍ يدعو له»**.

=- مرزوق بن أبي الهذيل الثقفي، أبو بكر الدمشقي. ترجم له المصنف.

وانظر ترجمته في: الجرح والتعديل (٢٦٥/٨)، التاريخ الكبير (١٦٦٥/٧)، الكامل (٤٤٦/٦)، المجروحين (٣٨/٣)، الثقات (٤٨٧/٧)، الضعفاء للعقيلي (٢٠٩/٤)، تهذيب التهذيب (٣٨١/٥) ت (٧٧٣٢)، «التقريب» ت (٦٥٥٤).

قلت: وهو صدوق، في حديثه لين.

- الزهري: سبقت ترجمته (ص١٣٠)، وهو إمام حافظ.

- أبو عبد ا الأغر: هو سلمان الأغر أبو عبد ا المدني، مولى جهينة، أصله من أصبهان، ثقة من كبار الثالثة. «التقريب» ت (٢٤٧٨).

الحكم على الحديث:

إسناده ضعيف، للكلام الذي في مرزوق بن أبي الهذيل.

قال البوصيري في «مصباح الزجاجة» (٢٢٧/١) برقم (٩٥): «هذا إسناد مختلف فيه:

وقد رواه ابن خزيمة في «صحيحه» (٢٤٩٠) عن محمد بن يحيى الذهلي به.

ورواه مسلم في «صحيحه»، وأبو داود في «سننه»، والترمذي في «جامعه»، والنسائي في «الصغرى» من طريق العلاء بن عبد الرحمن عن أبيه به مرفوعا بلفظ: **«إذا مات الإنسان انقطع عمله إلا من ثلاث: صدقة جارية وعلم ينتفع به، وولد صالح يدعو له»**.

قال الترمذي: حديث حسن صحيح.

وله شاهد من حديث أنس بن مالك، رواه البزار في «مسنده»، وأبو نعيم في «الحلية»، والبيهقي أيضا من حديث أبي أيوب الأنصاري». انتهى من مصباح الزجاجة.

(١) صحيح مسلم (١٢٢/١١) برقم (١٦٣١) كتاب الوصية، باب ما يلحق الإنسان من الثواب بعد وفاته.

(٢) سنن أبي داود (٢٠١/٣) برقم (٢٨٨٠) كتاب الوصايا، باب ما جاء في الصدقة عن الميت.

(٣) سنن النسائي (٢٥١/٦) برقم (٣٦٥١) كتاب الوصايا، باب فضل الصدقة عن الميت، وفي الكبرى (١٠٩/٤) برقم (٦٤٧٨) كتاب الوصايا، باب فضل الصدقة عن الميت.

وكَذَلِك رواه الترمذي(١) في «الأَحكامِ»، ولَم يخَرجه الْبخَارِي.

- (صد(٢) ق) مرزوقُ بن أَبِي الْهذَيل الثقفي، أَبو بكْر الدمشْقي.

روى عن: الزهرِي. (٢٥٧/أ)

وعنْه: الْوليد بن مسلمٍ.

قَالَ أَبو حاتمٍ(٣): سمعتُ دحيما يقُولُ: «هو صحيح الْحديث عن الزهرِي».

وقَالَ ابن أَبِي حاتمٍ، عن أَبِيه: «حديثُه صالِح».

وقَالَ أَبو بكْرِ بن (خُزيمةَ)(٤): «ثقَةٌ».

وقَالَ الْبخَارِي(٥): «يعرِفُ وينْكر».

وقَالَ ابن عدي(٦): «ما أَعلَم روى عنْه غَير الْولِيد بن مسلمٍ، أَحاديثُه تَحملُ بعضها بعضا، ويكْتَب حديثُه»(٧).

وقَالَ ابن حبان(٨): «(ينْفَرِد)(٩) عن الزهرِي (بِالْمنَاكيرِ)(١٠) التي لاَ أُصولَ لَها، فَكَثُر وهمه، فَسقَطَ الاحتجاج بِما انْفَرد».

وقَالَ الأَزدي: «سأَلْتُ أَبا داود عنْه، فَكَرِه الْجواب فيه».

---

(١) سنن الترمذي (٦٦٠/٣) برقم (١٣٧٦) كتاب الأحكام، باب الوقف.

(٢) يعني: أخرج له أبو داود في **«فضائل الأنصار»**.

(٣) الجرح والتعديل لابن أبي حاتم (٢٦٥/٨) ت (١٢٠٧).

(٤) في الأصل: **«خيثمة»**، والتصويب من تهذيب الكمال (٣٧٢/٢٧).

(٥) «الضعفاء الكبير» للعقيلي (٢٠٩/٤) ت (١٧٩٥).

(٦) الكامل لابن عدي (٤٤٦/٦).

(٧) انظر: تهذيب الكمال (٣٧٢/٢٧) ت (٥٨٥٧).

(٨) انظر: المجروحين (٣٨/٣) ت (١٠٨٦)، وعبارته: «ينفرد عن الزهري بالمناكير التي لا أصول لها من حديث الزهري، كان الغالب عليه سوء الحفظ، فكثر وهمه، فهو فيما انفرد به من الأخبار ساقط الاحتجاج به، وفيما وافق الثقات حجة إن شاء ا ».

(٩) في الأصل: **«تنفرد»**، والصواب ما أثبته.

(١٠) في الأصل: **«بمناكير»**، والمثبت هو الصواب، كما في المجروحين لابن حبان.

روى الْبزار[1] عن أَنَسٍ قَالَ: قَالَ رسولُ الله صلى ا عليه وسلم: **«سبعةٌ يجري لِلْعبد أَجرهن من بعد موته، وهو في قَبره: من علم علْما، أَو (كَرى)[2] نَهرا، أَو حفَر بِئْرا، (أَو غَرس)[3] نَخْلاً، أَو بنَى مسجِدا، أَو ورثَ مصحفًا، أَو تَرك ولدا استَغْفَر له بعد موته»**[4].

---

(١) انظر: البحر الزخار.

(٢) في الأصل: **«كبر»**، والمثبت أصوب، وهو ما في الحلية (٣٤٤/٢)، والشعب (٢٤٨/٣) برقم برقم (٣٤٤٩).

(٣) قوله: **«أو غرس»** تكرر ذكره في الأصل.

(٤) وأخرجه ابن حبان في المجروحين (٢٤٧/٢) وأخرجه أبو نعيم في الحلية (٣٤٤/٢)، والبيهقي في الشعب (٢٤٨/٣) برقم (٣٤٤٩) من طريق أبي نعيم النخعي عبد الرحمن بن هانئ، نا محمد بن عبيد ا ، عن قتادة، عن أنس به.

قلت: وأبو نعيم النخعي، هو: عبد الرحمن بن هانئ بن سعيد الكوفي.

قال عبد ا بن أحمد، عن أبيه: «ليس بشيء».

وقال يحيى بن معين: «بالكوفة كذابان: أبو نعيم النخعي، وأبو نعيم ضرار بن صرد».

وقال أبو داود والنسائي: «ضعيف».

وقال أبو حاتم الرازي: «لا بأس به، يكتب حديثه».

وذكره ابن حبان في «الثقات»، وقال: «ربما أخطأ، في القلب منه؛ لروايته عن الثوري، عن أبي الزبير، عن جابر، عن النبي صلى ا عليه وسلم: **«من قتَلَ ضفْدعا فَعلَيه شَاةٌ محرما كان أَو حلالاً»**.

وقال البخاري: «فيه نظر، وهو في الأصل صدوق».

وقال العجلي: «ثقة».

وقال العقيلي: «ضعفه أبو نعيم الفضل بن دكين».

وقال ابن عدي: «عامة ما له لا يتابعه عليه الثقات».

وقال ابن حجر: «صدوق له أغلاط».

انظر: الجرح والتعديل (٢٩٨/٥)، والضعفاء والمتروكون (١٨٥)، الثقات (٣٧٧/٨)، تهذيب التهذيب (٤٠٩/٣) ت (٤٧١٣).

الحكم على الحديث:

فيه: محمد بن عبيد الله العرزمي، وهو ضعيف[1].

* * *

إسناده ضعيف، للكلام في محمد بن عبيد ا العرزمي، وقد ضعفه المصنف الدميري. =

=وقال الحافظ في «التقريب» ت (٦١٠٨): «متروك».

وقال أبو نعيم في الحلية (٣٤٤/٢): «غريب من حديث قتادة، تفرد به أبو نعيم عن العرزمي».

وقال البيهقي في الشعب (٢٤٨/٣): «محمد بن عبيد ا العرزمي ضعيف».

وقال ابن طاهر المقدسي في «معرفة التذكرة» (١٥٩/١) برقم (٤٨٥): «فيه محمد بن عبيد ا العرزمي، متروك الحديث».

قلت: والخلاصة أنه حسن لغيره، كما ذكر الألباني في صحيح الترغيب برقم (٩٥٩).

(١) انظر: التاريخ الكبير (٥١٣/١)، الضعفاء والمتروكون (٥٢١)، الجرح والتعديل (١/٨)، طبقات ابن سعد (٣٦٨/٦)، تهذيب التهذيب (١٩٣/٥) ت (٧٢٢٧).

٢٤٣- قَالَ: حدثَنَا يعقُوب بن حميد بنِ كاسبٍ الْمدني، حدثَني (إسحاقُ)[(١)] بن إبراهيم، عن صفْوان بن سلَيمٍ، عن عبيد الله بنِ طَلْحةَ، عنِ الْحسنِ الْبصرِي، عن أَبِي هريـرةَ رفَعه: **«أَفْضلُ الصدقَة أَن يتَعلم الْمرء الْمسلم علْما، ثُم يعلمه أَخَاه الْمسلم»**.

انْفَرد بِه الْمصنفُ أَيضا[(٢)].

---

(١) كلمة: **«إسحاق»** زادها الناسخ في الحاشية، وهي في سنن ابن ماجه.

(٢) ابن ماجه (٢٢٨/١) برقم (٢٤٣) في المقدمة، باب من كره أن يوطأ عقبه.

رجال إسناد ابن ماجه:

- يعقوب بن حميد بن كاسب المدني، نزيل مكة، وقد ينسب لجده.

قال مضر بن محمد عن ابن معين: «ثقة».

وقال الدوري عن ابن معين: «ليس بشيء».

وقال في موضع آخر عنه: «ليس بثقة».

وقال ابن أبي حاتم: «قلت لأبي زرعة: ثقة؟ فحرك رأسه، قلت: كان صدوقًا في الحديث، قال: لهذا شروط».

وقال أبو حاتم: «ضعيف الحديث».

وقال البخاري: «لم يزل خيرا، هو في الأصل صدوق».

وقال النسائي: «ليس بشيء».

وقال في موضع آخر: «ليس بثقة».

وقال ابن عدي: «لا بأس به وبرواياته، وهو كثير الحديث كثير الغرائب».

وقال ابن حجر في التقريب : «صدوق، ربما وهم». مات سنة (٢٤٠)، وقيل: (٢٤١).

انظر: الجرح والتعديل (٢٠٦/٩)، تاريخ ابن معين للدوري (٦٨١/٢)، الضعفاء والمتروكون (٦١٦)، الكامل لابن عدي (١٥١/٧)، تهذيب التهذيب (٢٣٥/٦) ت (٩١١٥)، «التقريب» ت (٧٨١٥).

قلت: هو صدوق.

- إسحاق بن إبراهيم بن سعيد الصواف المدني، مولى مزينة.

قال أبو زرعة: «منكر الحديث ليس بقوي».

وقال أبو حاتم: «لين الحديث».

وذكره ابن حبان في «الثقات».

وقال ابن حجر: «لين الحديث، من الثامنة».

انظر: الجرح والتعديل (٢٠٦/٢)، الثقات (١٠٩/٨)، تهذيب التهذيب (١٩٨/١) ت (٤٠١)، «التقريب» ت (٣٢٦)، وقد ترجم له الدميري.

- صفوان بن سليم المدني، أبو عبد ا الزهري، مولاهم، ثقة مفت عابد، رمي بالقدر. مات سنة (١٣٢). «التقريب» ت (٢٩٣٣). =

ورواه الْحافظُ أَبو الشيخ ابن (حيان)[1].

- **(ق) إِسحاقُ بن إِبراهيم بن سعيد الصوافُ الْمدني.**

منْكَر الْحديث، روى لَه الْمصنفُ ثَلاَثَةَ أَحاديثَ، **هذَا أَحدها.**

والثاني: حديثُ أَبِي أُسيد (الساعدي)[2] أَن النبِي صلى ا عليه وسلم دخَلَ إِلَى سوق النبِيط.

وسيأْتي في أَبوابِ «التجارات»، في بابِ «الأَسواق ودخُولِها»[3].

والثالِثُ: حديثُ عبد الله بن دينَارٍ[4]، عن أَبِي صالِحٍ، عن أَبِي هريرةَ: **«تَعس عبد الدينَار وعبد الدرهم»**[5].

=- عبيد ا بن طلحة، أبو المطرف.

ذكره ابن حبان في الثقات.

وقال ابن حجر: «مقبول من السادسة».

انظر: الثقات (١٤٦/٧)، تهذيب التهذيب (١٥/٤) ت (٥٠٣٦)، «التقريب» ت (٤٣٠٢).

- الحسن البصري، سبقت ترجمته (ص١٩٥)، وهو ثقة فقيه.

الحكم على الحديث:

إسناده ضعيف كما قال البوصيري في «مصباح الزجاجة» (٢٢٨/١) برقم (٩٦): «هذا إسناد ضعيف، لضعف إسحاق بن إبراهيم، والحسن لم يسمع من أبي هريرة رضي ا عنه».

وقد وصف الدميري إسحاق بن إبراهيم الصواف بأنه: منكر الحديث.

(١) في الأصل: **«حبان»**، والصواب ما أثبته.

(٢) في الأصل كأنها: **«الباغندي»**، والتصويب من سنن ابن ماجه، ومن مصادرترجمته.

(٣) ابن ماجه (٥٦٩/٣-٥٧٠) برقم (٢٢٣٣) كتاب التجارات، باب الأسواق ودخولها.

(٤) عبد ا بن دينار العدوي، أبو عبد الرحمن المدني مولى ابن عمر.

قال صالح بن أحمد عن أبيه: «ثقة، مستقيم الحديث».

وقال ابن معين وأبو زرعة وأبو حاتم ومحمد بن سعد والنسائي: «ثقة».

وقال العجلي: «ثقة».

وذكره ابن حبان في «الثقات».

وقال ابن حجر: «ثقة»، مات سنة (١٢٧).

انظر: الجرح والتعديل (٤٦/٥)، الثقات (١٠/٥)، تهذيب التهذيب (١٢٦/٣) ت (٣٨٢٨)، التقريب ت (٣٣٠٠).

(٥) ابن ماجه (٥٧٤/٥) برقم (٤١٣٦) كتاب الزهد، باب القناعة. وأخرجه البخاري في صحيحه (٣٤/٤) برقم (٢٨٨٦) كتاب الجهاد، باب الحراسة في الغزو، وأخرجه أيضا (٩٢/٨) برقم (٦٤٣٥) في كتاب الرقاق، باب ما يتقى من فتنة المال.

رواه الْحاكم[1]، وقَالَ: «صحيح علَى شَرط الشيخَين».

- (د ق) وعبيد الله[2] **بن طَلْحةَ بن (عبيد)**[3] **الله بن (كَريز)**[4] **الْخُزاعي، كُنْيتُه أَبو مطَرف.**

ذَكَره ابن حبان في «الثقَات»[5].

روى لَه الْمصنّفُ هذَا الْحديثَ الْواحد.

(وروى)[6] أَبو داود حديثَ أَبِي هريرةَ مرفُوعا: **«من أَحب أَن يكالَ لَه الأَجر بِالْمكْيال الأَوفَى إِذَا صلى علَينَا أَهلَ الْبيت، فَلْيقُل: اللهم [صل]**[7] **على محمد،** (٢٥٧/ب) **وأُمهات الْمؤْمنين، وذُريته، وأَهل بيته، كما صليتَ على إِبراهيم وعلى آل إِبراهيم، إِنك حميد مجِيد»**[8].

---

(١) لم أقف عليه عند الحاكم، ولم أجد أحدا عزاه للحاكم ممن خرجه.

(٢) زاد بعده في الأصل: **«وعبيد»** وهو تكرار.

(٣) في الأصل: **«عبد»** مكبرا، والتصويب من «التقريب» ت (٤٣٠٢).

(٤) في الأصل: **«كرير»**، والتصويب من التقريب قال: بفتح أوله، وآخره زاي.

(٥) الثقات (١٤٦/٧).

(٦) كلمة: **«وروى»** كتبها الناسخ في الحاشية.

(٧) سقطت من الأصل، واستدركتها من «سنن أبي داود».

(٨) أبو داود (٤٢٠/١) برقم (٩٨٢) كتاب الصلاة، باب الصلاة على النبي صلى ا عليه وسلم بعد التشهد. والحديث إسناده ضعيف، فيه محمدبن علي القرشي وهومجهول كما في التقريب:ت(٦١٦٣). وفيه أيضا: **حبان بن يسار الكلابي**.

قال البخاري عن الصلت بن محمد: «رأيته آخر عمره، وذكر منه اختلاطًا».

وقال أبو حاتم: «ليس بالقوي، ولا بالمتروك».

وذكره ابن حبان في «الثقات».

وقال ابن عدي: «حديثه فيه ما فيه لأجل الاختلاط الذي ذُكر عنه».

وقال أبو داود: «لا بأس به».

وقال ابن حجر في «التقريب»: «صدوق اختلط، من الثامنة».

انظر: التاريخ الكبير (٩٠/٣)، الجرح والتعديل (٢٧٠/٣)، الثقات (٢١٤/٨)، تهذيب التهذيب (٤٨٨/١) ت (١٢٧٩)، التقريب ت (١٠٧٩).

قلت: والحديث أخرجه البيهقي في «السنن الكبرى» (١٥١/٢)، وفي «شعب الإيمان» (٣٥/٤) عن أبي داود به.

هذا جميع ما له عنْدهم[1].

روى الترمذي[2] في «الْعلْمِ» عن أبِي الزبيرِ، عن أبِي صالِحٍ، عن أبِي هريرةَ يرفَعه: يرفَعه: **«يوشك أن يضرب الناس أكْباد الإبِل، [يطْلُبون الْعلْم][3]، فَلا يجِدون أحدا أَعلَم من عالِمِ الْمدينَة».**

قَالَ ابن عيينَةَ وعبد الرزاق: «هو مالِك».

وحكي عن ابنِ عيينَةَ أيضا أنه قَالَ: «عبد الْعزيزِ بن عبد الله الْعمرِي، من ولَد عمر ابنِ الْخَطابِ»[4].

---

(١) يعني: هذا جميع ما لعبيد ا بن طلحة من رواية في الكتب الستة.

(٢) الترمذي (٤٧/٥) برقم (٢٦٨٠) كتاب العلم، باب ما جاء في عالم المدينة، وقال الترمذي: هذا حديث حسن.

وأخرجه أحمد (٢٩٩/٢)، وابن حبان (٣٧٣٦)، والطحاوي في مشكل الآثار (٨/٩-١١) وفيه تعليق ماتع على هذا الحديث، والحاكم (٩١/١)، والبيهقي (٣٨٦/١) كلهم من طريق سفيان بن عيينة، عن ابن جريج، عن أبي الزبير، عن أبي صالح، عن أبي هريرة، ورجاله ثقات، إلا أن ابن جريج وأبا الزبير مدلسان، وقد عنعنا، مع ما ذكره الدميري عن نفي سماع أبي الزبير من أبي صالح.

وقد حسنه الترمذي، وصححه ابن حبان، والحاكم، ووافقه الذهبي، وصحح إسناده الإمام النووي في «تهذيب الأسماء واللغات» عند ترجمة الإمام مالك بن أنس.

وأخرجه النسائي في «الكبرى» (٤٨٩/٢) برقم (٤٢٩١) قال: أنبأ علي بن محمد بن علي، قال: حدثنا محمد بن كثير، عن سفيان بن عيينة، عن ابن جريج عن أبي الزناد، عن أبي صالح به.

وفيه: بدل «أبي الزبير»: «أبي الزناد»، قال النسائي: «هذا خطأ، والصواب أبو الزبير، عن أبي صالح».

(٣) ليست في الأصل، وأثبتها من سنن الترمذي.

(٤) وفي سنن الترمذي:

«وقد روي عن ابن عيينة أنه سئل: من عالم المدينة؟ فقال: إنه مالك بن أنس.

وقال إسحاق بن موسى: سمعت ابن عيينة يقول: هو العمري عبد العزيز بن عبد ا الزاهد.

وسمعت يحيى بن موسى يقول: قال عبد الرزاق: هو مالك بن أنس، والعمري هو عبد العزيز بن عبد ا من ولد عمر بن الخطاب».

انظر: سنن الترمذي (٤٧/٥). كذا قال: عبد العزيز بن عبد ا .

والظاهر أنه: عبد ا بن عبد العزيز بن عبد ا بن عبد ا بن عمر بن الخطاب القرشي العدوي العمري المدني، كما ذكره الطحاوي في مشكل الآثار (٨/٩-١١)، وابن حبان في «صحيحه»، بعد

وسئِلَ (خ) عنْه، فَقَالَ: «لَه علةٌ، وهو أَن أَبا الزبيرِ لَم يسمع من أَبِي صالِحٍ، الراوِي عن أَبِي هريرةَ»(1).

روى أَبو داود(2) في آخرِ كتَابِ «الْملاَحمِ» عن [أَبِي](3) علْقَمةَ، عن أَبِي هريرةَ، عن النبِي صلى ا عليه وسلم: «**إِن الله يبعثُ لِهذه الأمة على رأْس كُل مئَة سنَة من**

حديث (٣٧٣٦)، وذكره أيضا في «الثقات» (١٩/٧-٢٠)، وأيضا الذهبي في ترجمته في «سير أعلام النبلاء» (٣٧٣/٨-٣٧٨) ت (١١١)، وأيضا الحافظ ابن حجر في «تهذيب التهذيب»،=

=وكذا في تحفة الأحوذي (٤٤٩/٧) أيضا.

(1) لم أقف على كلام البخاري مسندا، وقد ذكره المصنف في كتابه «حياة الحيوان الكبرى» (٤٧٤/٤) باب الميم، حيث قال: «إنما لم يخرجه مسلم؛ لأنه سأل البخاري عنه فقال: له علة، وهي أن أبا الزبير لم يسمع من أبي صالح».

(2) أبو داود (١٠٩/٤) برقم (٤٢٩١) كتاب الملاحم، باب ما يذكر في قرن المئة، قال: حدثنا سليمان بن داود المهري، أخبرنا ابن وهب، أخبرني سعيد بن أبي أيوب، عن شراحيل بن يزيد المعافري، عن أبي علقمة، عن أبي هريرة... فذكره.

قال أبو داود: «رواه عبد الرحمن بن شريح الإسكندراني، لم يجز به شراحيل».

رجال الإسناد:

- سليمان بن داود بن حماد المهري، أبو الربيع المصري، ابن أخي رشدين، ثقة، مات سنة (٢٥٣). «التقريب» ت (٢٥٥١).

- ابن وهب، هو عبد ا بن وهب، وسبقت ترجمته (ص٢١٢)، وهو ثقة حافظ.

- سعيد بن أبي أيوب الخزاعي، مولاهم، المصري، أبو يحيى بن مقلاص، ثقة ثبت. مات سنة (١٦١). «التقريب» ت (٢٢٧٤).

- شراحيل بن يزيد المعافري، المصري.

ذكره ابن حبان في الثقات.

وقال ابن حجر: «صدوق»، مات بعد سنة (١٢٠).

انظر: الثقات (٤٥٠/٦)، تهذيب التهذيب (٤٨٣/٢) ت (٣٢٢٧)، «التقريب» ت (٢٧٦٣).

قلت: هو صدوق.

- أبو علقمة الفارسي المصري، مولى بني هاشم، ويقال: حليف الأنصار، ثقة، وكان قاضي إفريقية، من كبار الثالثة. «التقريب» ت (٨٢٦٢). ذكر الحافظ في التهذيب (٣٩٠/٦) من مشايخه: أبا هريرة، ومن تلاميذه: شراحيل بن يزيد المعافري.

الحكم على الحديث:

إسناده حسن، فيه شراحيل بن يزيد المعافري، صدوق، وبقية رجاله ثقات.

(3) سقطت من الأصل، واستدركتها من سنن أبي داود.

يجدد لها دينَها».

قَالَ الْغَزَالِي في أَوائِل كِتَابِ «الإِحياء»[1]: «قَالَ (بعضهم)[2]: الْعلَماء سرج الأَزمنَة، كُل واحد مصباح زمانه، يستَضيء بِهِ أَهلُ عصرِهِ».

* * *

(١) إحياء علوم الدين (١١/١).

(٢) غير واضحة في الأصل، وكتب في الحاشية بدله: **«بعضهم»**.

(٢١) بَابُ مَنْ كَرِهَ أَنْ تُوطَأَ عَقِبَيْهِ(١)

٢٤٤- فيه حديثُ: عبد الله بنِ عمرٍو قَالَ: ما رئي النبي صلى ا عليه وسلم يأْكُلُ متكئًا قط، ولا يطأُ عقبيه رجلانِ(٢).

---

(١) كذا في الأصل: **«توطأ عقبيه»**، والذي في سنن ابن ماجه المطبوع: **«يوطأ عقباه»**.

قال السندي في «شرح سنن ابن ماجه»: «قَوله: «من كَرِه أَن يوطَأَ عقبيه» أَي: أَن يمشي أَحد وراءه، فَيطأَ محل عقبيه، وكَأَنه لاعتبارِ حذْف الْمضاف، وتَرك الْمضاف إِلَيه علَى حاله جاء «عقبيه» كَما نَبهت، وإِلا فَالظاهر «عقباه» كَما في بعض النسخ؛ لأنه نَائِب الْفَاعل، ثُم كَأنه وضع هذَا الْباب في كتَاب الْعلْم لأن دأْب الْمشَايخ أَن يتَقَدموا علَى التلامذَة في الْمشْيِ فَنَبه بِهذَا علَى أَن تَركه أَولَى».

(٢) ابن ماجه (٢٢٨/١-٢٢٩) برقم (٢٤٤) في المقدمة، باب من كره أن يوطأ عقباه.

قال: حدثَنَا أَبو بكْرِ بن أَبِي شَيبةَ، حدثَنَا سوِيد بن عمرٍو، عن حماد بنِ سلَمةَ، عن ثَابِت، عن شُعيبِ بنِ عبد الله بنِ عمرٍو عن أَبِيه قَالَ:... فذكره.

قَالَ أَبو الْحسنِ وهوعلي بن ابراهيم بن بحر القزويني توفي(٣٤٥)كما في التقريب(٤٦٨٦): وحدثَنَا خَازِم بن يحيى، حدثَنَا إِبراهيم بن الْحجاجِ السامي، حدثَنَا حماد بن سلَمةَ.

قَالَ أَبو الْحسنِ: وحدثَنَا إِبراهيم بن نَصرٍ الْهمداني - صاحب الْقَفيزِ، حدثَنَا موسى بن إِسماعيلَ، حدثَنَا حماد بن سلَمةَ.

رجال إسناد ابن ماجه:

- أبو بكر بن أبي شيبة، سبقت ترجمته (ص٩٨)، وهو ثقة حافظ.

- سويد بن عمرو الكلبي، أبو الوليد الكوفي العابد، ثقة، أفحش ابن حبان القول فيه، ولم يأت بدليل، توفي سنة (٢٠٤)، أو (٢٠٥). «التقريب» ت (٢٦٩٤).

- حماد بن سلمة بن دينار البصري، أبو سلمة بن أبي صخرة، مولى ربيعة بن مالك بن حنظلة، من بني تميم، ويقال: مولى قريش، ثقة عابد، أثبت الناس في ثابت، وتغير حفظه بأخرة. توفي سنة (١٦٧). «التقريب» ت (١٤٩٩).

- ثابت بن أسلم البناني، أبو محمد البصري، توفي سنة مئة وبضع وعشرين، ثقة عابد. «التقريب» ت (٨١٠).

- شعيب بن محمد بن عبد ا بن عمرو بن العاص القرشي السهمي الحجازي، والد عمرو بن شعيب، وقد ينسب إلى جده.

ذكره ابن حبان في «الثقات»، وذكر البخاري وأبو داود وغيرهما أنه سمع من جده ، ولم يذكر

رواه أَبو داود[1] في «الأَطْعمة»، والْبيهقي في «الشعبِ»[2].

* * *

أحد منهم أنه يروي عن أبيه محمد. =

وقال ابن حجر في «التقريب»: صدوق، ثبت سماعه من جده.

انظر: الثقات (٣٥٧/٤)، التاريخ الكبير (٢١٨/٤)، تهذيب التهذيب (٥٠٤/٢) ت (٣٢٧٤)، «التقريب» ت (٢٨٠٦).

الحكم على الحديث:

إسناده حسن، رواته كلهم ثقات إلا شعيبا، فهو صدوق.

قلت: وقد ذكر أبو الحسن إسنادين غير إسناد ابن ماجه:

الأول: فيه: خازم بن يحيى، وهو الحلواني، قال الخليلي في «الإرشاد» ت (٣٥٩): «كان حافظًا يعرف هذا الشأن»، وله ترجمة في تاريخ بغداد (٣٣٨/٨) ت (٤٤٤١).

وإبراهيم بن الحجاج السامي، روى له النسائي، قال ابن حجر: ثقة يهم قليلا.

والثاني: فيه: إبراهيم بن نصر، وهو ابن أبي الليث، له ترجمة في «تعجيل المنفعة» ت (٢١)، وقد كذبه ابن معين. وفي الجرح والتعديل (١٤١/٢) ت (٤٦١): كان أحمد بن حنبل يجمل القول فيه، وكان يحيى بن معين يحمل عليه. وذكره ابن عدي في الكامل (٢٦٩/١)، وابن حجر في لسان الميزان (٩٣/١) وقال: متروك الحديث.

وموسى بن إسماعيل، هو التبوذكي من رجال الكتب الستة، ثقة ثبت.

(١) أبو داود (٣٧٥/٢) برقم (٣٧٧٠) كتاب الأطعمة، باب ما جاء في الأكل متكئًا.

(٢) شعب الإيمان (١٠٧/٥) برقم (٥٩٧٢). وأخرجه أحمد أيضا (١٦٥/٢).

٢٤٥- حديثُ أبِي أُمامةَ: قالَ: مر النبي صلى ا عليه وسلم في يومٍ شَديد الْحر نَحو بقيعِ الْغَرقَد، وكان الناس يمشُون خَلْفَه، فلَما سمع صوتَ النعال (وجد)[1] ذَلِك في نَفْسه، فَجلَس حتى قَدمهم أَمامه؛ لِئَلا يقَع في نَفْسه شَيء من الْكبرِ.

انْفَرد بِه الْمصنفُ[2].

* * *

---

(١) في الأصل: «**وكل**» وكتب في الحاشية بدله: «**وجد**»، والذي في المطبوع من السنن «**وقر**».

(٢) ابن ماجه (٢٢٩/١) برقم (٢٤٥) في المقدمة، باب من كره أن يوطأ عقباه، قال: حدثَنَا محمد بن يحيى، حدثَنَا أَبو الْمغيرة، حدثَنَا معان بن رِفَاعةَ، حدثَني علي بن يزِيد قَالَ: سمعتُ الْقَاسم بن عبد الرحمنِ يحدثُ، عن أَبِي أُمامةَ قَالَ:... فذكره.

رجال إسناد ابن ماجه:

- محمد بن يحيى، هو الذهلي، وقد سبقت ترجمته (ص٩٧)، وهو ثقة حافظ جليل.
- أبو المغيرة، عبد القدوس بن الحجاج الخولاني، أبو المغيرة الحمصي، ثقة، مات سنة (٢١٢). «التقريب» ت (٤١٤٥).
- معان بن رفاعة، سبقت ترجمته (ص٢٠٨)، وهو لين الحديث كثير الإرسال.
- علي بن يزيد، هو الألهاني، وسبقت ترجمته (ص١٨١)، وهو ضعيف.
- القاسم بن عبد الرحمن، سبقت ترجمته (ص١٨٢)، وهو صدوق يغرب كثيرا.

الحكم على الحديث:

قال البوصيري في مصباح الزجاجة (٢٢٩/١) برقم (٩٧): «هذا إسناد ضعيف؛ لضعف رواته، قال ابن معين: علي بن يزيد، عن القاسم، عن أبي أمامة هي ضعاف كلها».

٢٤٦- وحديثُ جابِرٍ قَالَ: كَان النبي صلى ا   عليه وسلم إِذَا مشَى مشَى أَصحابه أَمامه، وتَركُوا ظَهره لِلْملائِكَة.

انْفَرد بِه الْمصنفُ أَيضا[1].

روى الْحاكم عن عبد الله بنِ مسعود أَنه قَالَ: «لَو تَعلَمون ذُنُوبِي، ما وطئَ عقبِي رجلانِ، ولَحثَيتُم علَى رأْسي التراب، ولَوددتُ أَن الله غَفَر لِي ذَنْبا من ذُنُوبِي، وأَني دعيتُ عبدا   بن روثَة»[2]. (٢٥٨/أ)

وفي «شُعبِ الْبيهقي»[3] و«نهاية الْغَرِيبِ»[4] أَن رجلاً وشَى بِعمارِ بنِ ياسرٍ إِلَى عمر بنِ الْخَطَابِ، فَدعا علَيه عمار، فَقَالَ: «اللهم إِن كَان كَذَب علَي، فَاجعلْه موطأَ الْعقبِ».

---

(١) ابن ماجه (٢٣٠/١) برقم (٢٤٦) في المقدمة، باب من كره أن يوطأ عقباه، قال: حدثَنَا علي بن محمد، حدثَنَا وكيع، عن سفْيان، عن الأسود بنِ قَيسٍ، عن نُبيحٍ الْعنَزِي، عن جابِرِ بنِ عبد الله قَالَ:... فذكره.

رجال إسناد ابن ماجه:

- علي بن محمد بن إسحاق الطَنَافسي، سبقت ترجمته (ص١٦٦)، وهو ثقة عابد.
- وكيع، هو ابن الجراح، ثقة حافظ عابد، مات سنة (١٩٧). التقريب ت (٧٤١٤).
- سفيان، هو الثوري، وسبقت ترجمته (ص١٠٦). وهو ثقة حافظ.
- الأسود بن قيس العبدي، ويقال: العجلي الكوفي، يكنى: أبا قيس، ثقة، من الرابعة. «التقريب» ت (٥٠٦).
- نُبيح بن عبد ا   العنزي، أبو عمرو الكوفي.

قال أبو زرعة: «ثقة».

وذكره ابن حبان في الثقات.

وقال العجلي: «كوفي تابعي ثقة».

وذكره علي بن المديني في جملة المجهولين الذي يروي عنهم الأسود بن قيس.

وصحح الترمذي حديثه، وكذلك ابن خزيمة، وابن حبان والحاكم.

وقال ابن حجر: «مقبول، من الثالثة».

انظر: الثقات (٤٨٤/٥)، تهذيب التهذيب (٥٩١/٥) ت (٨٣٣١)، «التقريب» ت (٧٠٩٣).

الحكم على الحديث:

قال البوصيري في «مصباح الزجاجة» (٢٣٠/١) برقم (٩٨): «هذا إسناد صحيح، رجاله ثقات».

(٢) الحاكم في المستدرك (٣١٦/٣) وصحح إسناده، ووافقه الذهبي.

(٣) لم أقف عليه في «الشعب».

(٤) «النهاية في غريب الحديث والأثر» لابن الأثير (٤٣٥/٥).

أي: كثير الأتْباع، دعا عليه أن يكُون سلْطَانًا أو مقَدما، أو ذَا مالٍ، فَيتْبعه الناس، ويمشُون وراءه(1).

ويأْتي إِن شَاء الله في كتَابِ «الأطْعمة» حكْم الأكْل متكئًا من حديث [أبِي](2) جحيفَةَ، وما فيه من الشر(3).

وأما وطْء العقبين: فَهي عبارةٌ عن الْمشْيِ وراءه؛ لأنها صفَةُ الْمتَكَبرِين، وكَان سيد الْمرسلين صلى ا عليه وسلم لاَ متَكبرا ولاَ متَجبرا.

* * *

(1) وأخرجه ابن سعد في «الطبقات» (٢٥٦/٣)، وهناد في «الزهد» (٣١٠/١) برقم (٥٥١)، وأبو نعيم في «حلية الأولياء» (١٤٢/١)، وابن عساكر في «تاريخ دمشق» (٤٤٧/٤٣) كلهم من طريق الأعمش، عن إبراهيم التيمي، عن الحارث بن سويد قال: خرج رجل إلى عمر يشتكي عمار بن ياسر، قال: فبلغ ذلك عمارا فقال: اللهم إن كان كاذبا فابسط له من الدنيا، واجعله موطأ العقبين.

الحكم على الأثر:

إسناده صحيح.

(2) سقط من الأصل، وأثبته من سنن ابن ماجه. وانظر الحاشية التالية.

(3) ابن ماجه (١١/٥-١٢) برقم (٣٢٦٢) كتاب الأطعمة، باب الأكل متكئًا. قال: حدثَنَا محمد بن الصباحِ، حدثَنَا سفْيان بن عيينَةَ، عن مسعرٍ، عن علي بنِ الأقْمرِ، عن أَبِي جحيفَةَ أَن رسولَ الله صلى ا عليه وسلم قَالَ: **«لا آكُلُ متكئًا»**. وهو صحيح رواه البخاري.

(٢٢) بَابُ الْوَصَاةِ بِطَلَبَةِ الْعِلْمِ

٢٤٧- فيه حديثُ: أَبِي هارون الْعبدي، عن أَبِي سعيد الْخُدرِي أَن النبِـي صـلى الله عليه وسلم قَالَ: **«سيأْتيكُم أَقْوام يطْلُبون الْعلْم، فَإِذَا رأَيتُموهم (فَقُولُوا)**[١] **لَهم: مرحبا مرحبا بِوصية رسول الله صلى الله عليه وسلم (وأَفْتُوهم)**[٢]». قُلْتُ (لِلْحكَمِ)[٣]: (ما أَفْتُوهم)[٤]؟ قَالَ: علموهم[٥].

---

(١) في الأصل: **«تقولوا»**، والمثبت هو الصواب من سنن ابن ماجه.

(٢) في المطبوع: **«وأفنوهم»**، وقال محقق هذه النسخة، محمد فؤاد عبد الباقي: وفي نسخة: **«وأفتوهم»**.

(٣) في الأصل: **«للحاكم»**، والمثبت هو الصواب، كما في «سنن ابن ماجه».

(٤) في المطبوع: **«ما أفنوهم»**.

(٥) ابن ماجه (٢٣٠/١-٢٣١) برقم (٢٤٧) في المقدمة، باب الوصاة بطلبة العلم، قال: حدثنا محمد بن الحارث بن راشد المصري، ثنا الحكم بن عبدة، عن أبي هارون العبدي، عن أبي سعيد الخدري... فذكره.

رجال إسناد ابن ماجه:

- محمد بن الحارث بن راشد بن طارق الأموي المصري المؤذن.

ذكره ابن حبان في الثقات، وقال: يغرب.

وقال ابن حجر: صدوق يغرب، مات سنة (٢٤١).

انظر: الثقات (٨٦/٩)، تهذيب التهذيب (٦٤/٥) ت (٦٨٣١)، «التقريب» ت (٥٧٩٦).

- الحكم بن عبدة الرعيني أو الشيباني، بصري نزل مصر.

قال الآجري، عن أبي داود: الحكم بن عبدة الدمشقي، ما عندي من علمه شيء.

وقال أبو الفتح الأزدي: ضعيف.

وقال ابن حجر: مستور، من السابعة.

انظر: تهذيب التهذيب (٦٤٠/١) ت (١٧١٦)، «التقريب» ت (١٤٥٢).

- أبو هارون العبدي، عمارة بن جوين، متروك، ومنهم من كذبه، شيعي، مات سنة (١٣٤). «التقريب» ت (٤٨٤٠).

الحكم على الحديث:

إسناده ضعيف جدا، من أجل أبي هارون العبدي، ولكن له طريق آخر عند الحاكم إسناده صحيح، وسيأتي بيان إسناده في الصفحة التالية .

رواه الترمذي في «العلم»[1].

ورواه الحاكم[2]، وقال: «صحيح الإسناد».

* * *

(١) الترمذي (٣٠/٥) برقم (٢٦٥٠)، (٢٦٥١) وقال الترمذي: قال علي: قال يحيى بن سعيد: كان شعبة يضعف أبا هارون العبدي.

وقال: «هذا حديث لا نعرفه إلا من حديث أبي هارون، عن أبي سعيد».

(٢) الحاكم في «المستدرك» (٨٨/١) من طريق سعيد بن سليمان الواسطي قال: ثنا عباد بن العوام، عن الجريري، عن أبي نضرة، عن أبي سعيد... فذكره بنحوه.

وقال الحاكم: «هذا حديث صحيح ثابت باتفاق الشيخين على الاحتجاج بسعيد بن سليمان، وعباد بن العوام، والجريري، ثم احتجاج مسلم بحديث أبي نضرة، فقد عددت له في «المسند الصحيح» أحد عشر أصلا للجريري، ولم يخرجا هذا الحديث الذي هو أول حديث في فضل طلاب الحديث، ولا يعلم له علة، فلهذا الحديث طرق يجمعها أهل الحديث، عن أبي هارون العبدي، عن أبي سعيد، وأبو هارون ممن سكتوا عنه».

قلت: فالحديث يصحح بإسناد الحاكم.

٢٤٨- وحديثُ: عبد الله بن عامر بن زرارةَ، حدثَنَا الْمعلى بن هلالٍ، عن إسماعيلَ، قَالَ: دخَلْنَا علَى الْحسن نَعوده حتى ملأنَا الْبيتَ، فَقَبض رِجلَيه ثُم قَالَ: دخَلْنَا علَى أَبِي هريرةَ نَعوده حتى ملأنَا الْبيتَ، [فَقَبض رِجلَيه، ثُم قَالَ: دخَلْنَا علَى رسول الله صلى ا عليه وسلم حتى ملأنَا الْبيتَ، وهو مضطَجِع لِجنْبِه، فَلَما رآنَا قَبض][1] رِجلَيه، ثُم قَالَ: «**إِنه (سيأْتيكُم)[2] أَقْوام [من بعدي][3] يطْلُبون الْعلْم، فَرحبوا [بِهِم][4]، وحيوهم، وعلموهم**».

قَالَ: فَأَدركْنَا والله أَقْواما ما رحبوا بِنَا، ولا حيونَا، ولا علمونَا إِلا بعد أَن كُنا نَذْهب إِلَيهِم فَيجفُونَا[5].

(١) ما بين المعقوفتين بدله في الأصل: «**وهو مضطجع فقبض**»، والمثبت هو الصواب من «سنن ابن ماجه».

(٢) في الأصل: «**سيأتوكم**»، والمثبت هو الصواب، كما في سنن ابن ماجه المطبوع.

(٣) سقط من الأصل، وأثبته من سنن ابن ماجه المطبوع.

(٤) سقط من الأصل، وأثبته من سنن ابن ماجه المطبوع.

(٥) ابن ماجه (٢٣١/١) برقم (٢٤٨) في المقدمة، باب الوصاة بطلبة العلم.

رجال إسناد ابن ماجه:

- عبد ا بن عامر بن زرارة الحضرمي، مولاهم، أبو محمد الكوفي.

قال أبو حاتم: صدوق.

وذكره ابن حبان في الثقات، وقال: مستقيم الحديث.

وقال ابن حجر: صدوق، مات سنة (٢٣٧).

انظر: الجرح والتعديل (١٢٣/٥)، والثقات (٣٥٥/٨)، تهذيب التهذيب (١٦٨/٣) ت (٣٤٠٤)، «التقريب» ت (٣٤٠٤).

- المعلى بن هلال بن سويد، أبو عبد ا الطحان الكوفي، اتفق النقاد على تكذيبه، من الثامنة. «التقريب» ت (٦٨٠٧).

- إسماعيل بن مسلم المكي، أبو إسحاق، كان من البصرة، ثم سكن مكة، وكان فقيها ضعيف الحديث، من الخامسة. «التقريب» ت (٤٨٤).

- الحسن، البصري، وسبقت ترجمته (ص١٩٥)، وهو ثقة فقيه.

الحكم على الحديث:

قال البوصيري في «مصباح الزجاجة» (٢٣١/١) برقم (٩٩): «هذا إسناد ضعيف فيه المعلى بن هلال كذبه أحمد وابن معين وغيرهما، ونسبه إلى وضع غير واحد، وإسماعيل هو ابن مسلم، اتفقوا على ضعفه. =

=وله شاهد من حديث أبي سعيد الخدري، رواه ابن ماجه والحاكم والترمذي في الجامع وقال: لا

٢٤٩- حديثُ: أَبِي هارون الْعبدي قَالَ: كُنا إِذَا أَتَينَا أَبا سعيد الْخُدرِي قَالَ: مرحبا بِوصية رسول الله صلى ا عليه وسلم؛ إِن رسولَ الله صلى ا عليه وسلم قَالَ لَنَا: «إِن الناس لَكُم تَبع، (وإِنهم)[1] سيأْتُونَكُم من أَقْطَارِ الأرض، (يتَفَقهون)[2] في الدين، فَإِذَا جاءوكُم فَاستَوصوا بِهِم خَيرا»[3].

(٢٥٨/ب)

رواه الترمذي في «الْعلْمِ»[4]، وقَالَ: «لاَ يعرفُ إِلا من حديث أَبِي هارون، عن أَبِي سعيد».

ورواه ابن عدي في «الْكَامل» عنْه[5]، والْحاكم وقَالَ: «صحيح علَى شَرط مسلمٍ»[6].

ولَم يروِ الْمصنفُ في كتَابِه عن أَبِي هارون الْعبدي سوى هذَا الْحديث، وحديث آخَر

نعرفه إلا من حديث أبي هارون، عن أبي سعيد».

وقال أيضا: «أبو هارون العبدي ضعيف باتفاقهم».

قلت: اسناده موضوع لأن فيه انقطاع بين الحسن وأبي هريرة، وفيه المعلى بن هلال كذاب.

(١) في الأصل: **«وإنكم»**، والمثبت هو الصواب من سنن ابن ماجه.

(٢) في الأصل: «يتفيقهون»، والمثبت هو الصواب، كما في سنن ابن ماجه.

(٣) ابن ماجه (٢٣١/١-٢٣٢) برقم (٢٤٩) في المقدمة، باب الوصاة بطلبة العلم. قال: حدثنا علي بن محمد، ثنا عمرو بن محمد العنْقَزِي، أنبأنا سفيان، عن أبي هارون العبدي قال: كنا إذا أتينا أبا سعيد الخدري... فذكره.

رجال إسناد ابن ماجه:

- علي بن محمد بن إسحاق الطنافسي، سبقت ترجمته (ص١٦٦)، وهو ثقة عابد.
- عمرو بن محمد العنْقَزِي، أبو سعيد الكوفي، ثقة، مات سنة (١٩٩). «التقريب» ت (٥١٠٨).
- سفيان، هو الثوري، سبقت ترجمته (ص١٠٦). وهو ثقة حافظ.
- أبو هارون العبدي، سبقت ترجمته (ص٢٣٥)، وهو متروك، ومنهم من كذبه.

الحكم على الحديث:

إسناده ضعيف جدا؛ من أجل أبي هارون العبدي، ولكن له طريق آخر عند الحاكم إسناده صحيح، كما سبق بيانه.

(٤) الترمذي (٣٠/٥) برقم (٢٦٥٠)، (٢٦٥١) كتاب العلم، باب ما جاء في الاستيصاء بمن يطلب العمل.

وقال الترمذي: قال علي: قال يحيى بن سعيد: كان شعبة يضعف أبا هارون العبدي.

وقال أيضا: هذا حديث لا نعرفه إلا من حديث أبي هارون، عن أبي سعيد.

(٥) «الكامل» لابن عدي (٧٩/٥) ت (١٢٥٦) ترجمة أبي هارون.

(٦) الحاكم في «المستدرك» (٨٨/١) وقد تقدم الكلام عليه في الحديث الأسبق.

في أبوابِ «الزهد»، في بابِ (الْحلْمِ)[1]: كُنا جلُوسا عنْد رسول الله صلى ا عليه وسلم قَالَ: **«أَتَتْكُم وفُود عبد الْقَيس»**[2].

- (عخ ت ق)[3] عمارةُ بن جوينٍ أبو هارون الْعبدي الْبصرِي.

روى عن: أَبِي سعيد الْخُدرِي، وابنِ عمر.

وعنْه: عبد الله بن عونٍ، وعبد الله بن شَوذَبٍ[4]، والثورِي، والْحمادانِ[5]، والْحكَم والْحكَم بن عبدةَ، وخَالِد بن دينَارٍ[6]، وجعفَر بن سلَيمان[7]، وصالِح الْمرِي[8]، ونُوح ونُوح بن قَيسٍ[9]، (وهشَيم، وعلْي)[1] بن عاصمٍ[2] وآخَرون.

(١) في الأصل: **«الحكم»**، والمثبت هو الصواب.

والحديث أخرجه ابن ماجه (٦٠٢/٥-٦٠٣) برقم (٤١٨٧) قال: حدثَنَا أَبو كُريبٍ محمد بن الْعلاء الْهمداني، حدثَنَا يونُس بن بكيرٍ، حدثَنَا خَالِد بن دينَارٍ الشيباني، عن عمارةَ الْعبدي، حدثَنَا أَبو سعيد الْخُدرِي قَالَ: كُنا جلُوسا عنْد رسول الله صلى ا عليه وسلم فَقَالَ: **«أَتَتْكُم وفُود عبد الْقَيس»**، وما يرى أَحد فينَا نَحن كَذَلِك، إِذْ جاءوا فَنَزلُوا فَأَتَوا رسولَ الله صلى ا عليه وسلم وبقي الأَشَج الْعصرِي، فَجاء بعد، فَنَزلَ منْزِلاً، فَأَنَاخَ راحلَتَه، ووضع ثيابه جانبا، ثُم جاء إِلَى رسول الله صلى ا عليه وسلم فَقَالَ له رسولُ الله صلى ا عليه وسلم: **«يا أَشَج إِن فيك لَخَصلَتَينِ يحبهما الله: الْحلْم والتؤَدةَ»** قَالَ: يا رسولَ الله أَشَيء جبِلْتُ علَيه أَم شَيء حدثَ لِي؟ قَالَ رسولُ الله صلى ا عليه وسلم: **«بلْ شَيء جبِلْتَ علَيه»**.

(٢) تكرر بالأصل قوله: **«قَالَ: أَتَتْكُم وفُود عبد الْقَيس»**.

(٣) في الأصل: **«ع د ق»**، والمثبت هو الصواب كما في التهذيب والتقريب.

(٤) هو: عبد ا بن شَوذَب الخرساني، أبو عبد الرحمن، سكن البصرة، ثم الشام، صدوق عابد، مات سنة (١٥٦)، أو (١٥٧). التقريب ت (٣٣٨٧).

(٥) هما: حماد بن سلمة، وحماد بن زيد. وقد سبقت ترجمة حماد بن سلمة (ص٢٢٩).

وحماد بن زيد، هو: حماد بن زيد بن درهم الأزدي، أبو إسماعيل البصري، ثقة ثبت فاضل فقيه، قيل: إنه كان ضريرا، ولعله طرأ عليه، لأنه صح أنه كان يكتب. مات سنة (١٧٩). التقريب ت (١٤٩٨).

(٦) خالد بن دينار: هو النيلي، نسبة إلى النيل، بلد بين واسط والكوفة، أبو الوليد الشيباني: صدوق، من الخامسة. التقريب ت (١٦٢٨).

(٧) هو: جعفر بن سليمان الضبعي، أبو سليمان البصري، صدوق زاهد، لكنه كان يتشيع، مات سنة (١٧٨). التقريب ت (٩٤٢).

(٨) هو: صالح بن بشير بن وادع المري البصري القاص الزاهد، ضعيف. مات سنة (١٧٢)، وقيل: بعدها. التقريب ت (٢٨٤٥).

(٩) هو: نوح بن قيس بن رباح الأزدي، أبو روح البصري، أخو خالد، صدوق رمي بالتشيع.

قَالَ ابن الْمديني: عن يحيى بن سعيد: «ضعفَه شُعبةُ»[٣].

وما زالَ ابن عونٍ يروي عنْه حتى ماتَ[٤].

وقَالَ الْبخَارِي: «تَركه يحيى بن الْقَطان»[٥].

وقَالَ أحمد: «لَيس بِشَيء»[٦].

وقَالَ (الدورِي)[٧]، عن ابن معينٍ: «كَان عنْدهم لاَ يصدقُ في حديثه، وكَانَتْ عنْده (صحيفَةٌ يقُولُ: هذه)[٨] صحيفَةُ الْوصي»[٩].

وقَالَ أَبو زرعةَ[١٠]: «ضعيفُ الْحديث»[١١].

وقَالَ أَبو حاتمٍ: «ضعيفٌ، أَضعفُ من بِشْرِ بن حربٍ»[١٢].

وقَالَ النسائِي: «متْروك»[١٣].

مات سنة (١٨٣)، أو (١٨٤). التقريب (٧٢٠٩).

(١) في الأصل: **«وهشيم بن علي»**، وهو خطأ؛ فإن هشيما إنما هو: ابن بشير بن القاسم بن دينار السلمي، أبو معاوية بن أبي خازم الواسطي، ثقة، ثبت، كثير التدليس والإرسال الخفي. مات سنة (١٨٣). التقريب ت (٧٣١٢).

(٢) هو: علي بن عاصم بن صهيب الواسطي التيمي مولاهم، صدوق يخطئ ويصر، ورمي بالتشيع. مات سنة (٢٠١). التقريب ت (٤٧٥٨).

(٣) «الجرح والتعديل» لابن أبي حاتم (٣٦٣/٦).

(٤) من قول علي عن يحيى أيضا، الجرح والتعديل (٣٦٤/٦).

(٥) التاريخ الكبير (٤٩٩/٦) ت (٣١٠٧)، والكامل لابن عدي (٧٨/٥).

(٦) الجرح والتعديل (٣٦٤/٦)، الضعفاء الكبير (٣١٣/٣)، والكامل (٧٧/٥).

(٧) في الأصل: **«المروذي»**، وهو تصحيف، والصواب المثبت.

(٨) ما بين القوسين كتبه الناسخ في الحاشية، وله علامة لحق بالمتن.

(٩) التاريخ ليحيى بن معين: رواية الدوري (١٤٦/٤) ت (٣٦٢٤)، والجرح والتعديل (٣٦٤/٦)، والكامل لابن عدي (٧٧/٥)، والضعفاء الكبير (٣١٤/٣).

(١٠) هو: عبيد ا بن عبد الكريم بن يزيد بن فروخ، أبو زرعة الرازي، إمام حافظ ثقة مشهور. مات سنة (٢٦٤). التقريب ت (٤٣١٦).

(١١) الجرح والتعديل (٣٦٤/٦).

(١٢) المصدر السابق (٣٦٤/٦). وبشر بن حرب، هو الأزدي، أبو عمرو الندبي، بصري، صدوق، فيه لين. مات سنة (١٢٠). التقريب ت (٦٨١)، الأنساب للسمعاني (٤٧٧/٥).

(١٣) الضعفاء للنسائي (ص٨٤) برقم (٤٧٦)، والكامل (٧٧/٥).

وقالَ في موضعٍ آخَر: «لَيس بثقَة، ولاَ يكْتَب حديثُه»[1].

وقالَ شُعيب بن حربٍ، عن شُعبةَ: «لأن أُقَدم فَيضرب عنُقي أَحب إلَي من أَن أُحدثَ عنْه»[2].

وقالَ خَالِد بن خداشٍ، عن حماد بنِ زيد: «كَان كَذابا، بالْغَداة شَيء، وبالْعشي شَيء»[3].

وقالَ الْجوزجاني: «كَذاب مفْتَرِي»[4].

وقالَ الْحاكم أَبو أَحمد[5]: «متْروك»[6].

وقالَ الدارقُطْني: «يتَلَون خَارجِي وشيعي، يعتَبر بما يرويه عنْه الثوري»[7].

وقالَ ابن حبان: «كَان يروي عن أَبي سعيد ما لَيس من حديثه، لاَ يحل كَتْب حديثه إِلا علَى جِهة التعجبِ»[8].

قَالَ ابن قَانعٍ: «ماتَ سنَةَ أَربعٍ وثَلاَثين ومئَة»[9].

قَالَ الْقُرطُبِي[10] في تَفْسيرِ قَوله تَعالَى: ﴿وَأَمَّا السَّائِلَ فَلا تَنْهَرْ﴾ [11]: «قيلَ: الْمراد بالسائِل هنَا، السائِلُ عنِ الدينِ. أَي: لاَ تَنْهر بالْغلْظَة، وأَجِبه[12] برِفْق ولِينٍ. قَالَه سفْيان»[13].

---

(١) تهذيب الكمال (٢٣٥/٢١).

(٢) الضعفاء الكبير للعقيلي (٣١٣/٣)، والكامل (٧٨/٥).

(٣) الجرح والتعديل (٣٦٣/٦-٣٦٤)، والضعفاء الكبير (٣١٣/٣).

(٤) «الشجرة في أحوال الرجال» للجوزجاني (ص١٥٩)، برقم (١٤٥)، والكامل (٧٧/٥).

(٥) هو: محمد بن محمد بن أحمد بن إسحاق الكرابيسي الحاكم الكبير. قال الذهبي: الإمام الحافظ الحافظ العلامة الثبت، مؤلف كتاب الكنى. مات سنة (٣٧٨).

انظر: سير أعلام النبلاء (٣٧٠/١٦) ت (٢٦٧)، تذكرة الحفاظ (٩٧٦/٣)، العبر (٩/٣-١٠).

(٦) تهذيب الكمال (٢٥٣/٢١)، وتهذيب التهذيب (٣٦١/٧).

(٧) الضعفاء والمتروكون للدارقطني (ص٢٩٩) برقم (٣٨١).

(٨) المجروحين لابن حبان (١٧٧/٢) برقم (٨٠٨).

(٩) وانظر: تهذيب الكمال (٢٣٢/١١-٢٣٥) ت (٤١٧٨).

(١٠) انظر: تفسير القرطبي (٩٢/٢٠).

(١١) سورة الضحى، آية (١٠).

(١٢) زاد بعده في الأصل: **«برفق»**، وضرب عليه.

(١٣) أخرجه ابن أبي حاتم في «تفسيره»، كما في «الدر المنثور»، قال السيوطي: وأخرج ابن

قَالَ ابن الْعربِي: «وأما السائِلُ عن الدين فَجوابه فَرض على الْعالِمِ على الْكفَاية». (٢٥٩/أ)

وقَد كَان أبو الدرداء ينْظُر في أَصحابِ الْحديث، ويبسطُ رداء لَهم، ويقُولُ: «مرحبا بِأحبة رسول الله صلى ا عليه وسلم»[1].

وفي حديث أَبِي هارون الْعبدي، عن أَبِي سعيد الْخُدرِي قَالَ: كُنا إِذَا أَتَينَا أَبا سعيد يقُولُ: مرحبا (بِوصية)[2]...»[3].

روى الْبيهقي في «الشعبِ»[4]، والْبخَارِي في «التارِيخ»[5] عن أَيوب بنِ الْمتَوكل قَالَ: كَان الْخَليلُ بن أَحمد إِذَا استَفَاد من أَحد شَيئًا أَراه أَنه استَفَاد منْه، فَإِذَا أَفَاد إِنْسانًا شَيئًا لَم يرِه أَنه أَفَاده.

وفي «الشعبِ» لِلْبيهقي[6] بِسنَده عن أَبِي هريرةَ أَن النبِي صلى ا عليه وسلم قَالَ: **«ما عبِد الله بِأَفْضلَ من فقْه في الدينِ، ولَفَقيه واحد أَشَد على الشيطَانِ من أَلْف عابِد، ولِكُل شَيء عماد، وعماد الدينِ الْفقْه»**. وقَالَ أَبو هريرةَ: لأَن أَجلس ساعةً فَأَتَفَقه أَحب إِلَي من أَن أُحيي لَيلَةً إِلَى الصباحِ.

أبي حاتم عن سفيان وَأَمَّا السَّائِلَ فَلا تَنْهَرْ قال : «من جاء يسألك عن أمر دينه فلا تنهره».

(١) «الصلة» لابن بشكوال (ص١٣٢): نا علي بن موسى، نا الغرافي، نا محمد بن يحيى، قال: نا الطوسي، نا علي بن حجر، قال: نا إسحاق بن نجيح، عن عطاء الخراساني قال: كان أبو الدرداء إذا رأى طلبة العلم فرش لهم رداءه وقال: مرحباً بأحبة رسول ا صلى ا عليه وسلم.

(٢) في الأصل: **«بحديث»**، والمثبت هو الصواب. وهذا الحديث الذي يقوم المصنف بشرحه، وهو برقم (٢٤٩) عند ابن ماجه.

(٣) هنا نهاية ما نقله الدميري من «تفسير القرطبي».

(٤) البيهقي في شعب الإيمان (٢٧٧/٢) برقم (١٧٥١) من طريق البخاري.

(٥) رواه البخاري في «التاريخ الكبير» (٤٢٤/١) برقم (١٣٦٠) عن علي بن عبد ا عن أيوب به. وإسناده صحيح، علي بن عبد ا ، هو ابن المديني، إمام أهل الحديث المعروف.

(٦) البيهقي في «الشعب» (٢٦٥/٢) برقم (١٧١٢)، والدارقطني في سننه (٨٠/٣)، وابن عبد البر في جامع بيان العلم وفضله (١٤٥/١) برقم (١٢٥) كلهم من طريق يزيد بن هارون، عن يزيد بن عياض، عن صفوان بن سليم، عن سليمان بن يسار، عن أبي هريرة... فذكره.

وفي إسناده يزيد بن عياض، أحسن أحواله أن يقال: متروك الحديث، كذبه غير واحد. فالحديث ضعيف جدا.

والجملة الثانية سبق تخريجها في حديث (٢٢٢) عند ابن ماجه، وبيان أنها ضعيفة.

وبسنده[1] عن أبي هريرة أيضا أن النبي صلى ا عليه وسلم قال: **«لكل شيء دعامةٌ، ودعامةُ الإسلام الفقه في الدين، والفقيه أشد على الشيطان من ألف عابد»**.

وبسنده[2] عن جابر بن عبد الله قال: قال رسولُ الله صلى ا عليه وسلم: **«يبعثُ العالم والعابد فيقالُ للعابد: أدخل الجنةَ، ويقالُ للعالم: أثبتْ حتى تشفَع للناس بما أحسنْتَ أدبهم»**.

تفرد به مقاتلُ بن سليمان.

ثُم روى[3] عن علي بن خشْرمٍ قال: «(شكوتُ)[4] إلى وكيعٍ قلةَ الحفْظ، فقال: استعن استعن على الحفْظ بقلة الذنُوبِ».

* * *

(١) البيهقي في الشعب (٢٦٧/٢) برقم (١٧١٦) من طريق أبي الربيع السمان، عن أبي الزناد، عن الأعرج، عن أبي هريرة به. ثم قال: تفرد به أبو الربيع عن أبي الزناد.

قلت: وأبو الربيع السمان، هو: أشعث بن سعيد البصري، متروك، كما قال الحافظ في «التقريب» ت (٥٢٣).

(٢) أخرجه البيهقي في الشعب (٢٦٨/٢) برقم (١٧١٧) وفي إسناده مقاتل بن سليمان، كذبوه وهجروه ورمي بالتجسيم، كما قال الحافظ في «التقريب» ت (٦٨٦٨).

(٣) أخرجه البيهقي في الشعب (٢٧٢/٢) برقم (١٧٣٤) قال: أخبرنا أبو عبد ا الحافظ قال: سمعت أبا الطيب محمد بن أحمد الذهلي يقول: سمعت مسدد بن قطن، سمعت علي بن خشرم... فذكره.

(٤) في الأصل: **«ستكون»**، والمثبت هو الصواب.

(٢٣) بَابُ الانْتِفَاعِ بِالْعِلْمِ وَالْعَمَلِ بِهِ

روى الْبيهقي في «الشعبِ»(١) عن مجمع بن جاريةَ قَالَ: كُنا نَسـتَعين علـى حفْـظ الْحديث بِالْعمل بِه.

وروى الْحافظُ أَبو نُعيمٍ(٢) من حديث أَنَسٍ - وضعفَه - أَن النبِي صلى ا عليه وسلم قَالَ: **«من عملَ بِما علم ورثَه الله علْم ما لَم يعلَم»**.

* * *

---

(١) أخرجه البيهقي في الشعب (٢٨٩/٢) برقم (١٧٩٨) قال: أخبرنا أبو حازم الحافظ، قال: سمعت إسماعيل بن أحمد الجرجاني، يقول: سمعت عبد ا بن محمد، يقول: ثنا محمود بن غيلان، ثنا وكيع، قال: سمعت إبراهيم بن إسماعيل، عن مجمع بن جارية يقول:... فذكره.
وأخرجه أيضا (٣٠٦/٢) برقم (١٨٨٤) قال: حدثنا أبو سعد، ثنا أبو سعيد إسماعيل بن أحمد به.

(٢) أخرجه أبو نعيم في «حلية الأولياء» (١٥/١٠) وضعفه أبو نعيم بقوله: «ذكر أحمد بن حنبل هذا الكلام عن بعض التابعين عن عيسى ابن مريم عليه السلام، فوهم بعض الرواة أنه ذكره عن النبي صلى ا عليه وسلم، فوضع هذا الإسناد عليه لسهولته وقربه، وهذا الحديثُ لا يحتمل بهذا الإسناد عن أحمد بن حنبل».

٢٥٠- فيه[1]: حديثُ أبِي هريرةَ قَالَ: كَان من دعاء النبِي صلى ا عليه وسلم: **«اللهم إني أعوذُ بِك من علمٍ لا ينْفَع، ونَفْسٍ لا تَشْبع»**[2].

رواه النسائِي[3]، وزاد فيه[4]: **«وأعوذُ بِك من قَلْبٍ لا يخْشَع، ومن دعاء لا يسمع»**.

رواه الْحاكم[5] بِإسنَاد صحيحٍ.

(١) أي: في باب: الانتفاع بالعلم والعمل به.

(٢) ابن ماجه (٢٣٢/١-٢٣٣) برقم (٢٥٠) في المقدمة، باب الانتفاع بالعلم والعلم به. قال: حدثَنَا أَبو بكْرِ بن أَبِي شَيبةَ، حدثَنَا أَبو خَالِد الأحمر، عن ابنِ عجلان، عن سعيد بنِ أَبِي سعيد، عن أَبِي هريرةَ قَالَ: كَان من دعاء النبي صلى ا عليه وسلم: **«اللهم إني أعوذُ بِك من علمٍ لا ينْفَع، ومن دعاء لا يسمع، ومن قَلْبٍ لا يخْشَع، ومن نَفْسٍ لا تَشْبع»**. والذي ذكره المصنف بعضه فقط!

رجال إسناد ابن ماجه:

- أبو بكر بن أبي شيبة، سبقت ترجمته (ص٩٨)، وهو ثقة حافظ.

- أبو خالد الأحمر، سليمان بن حيان الأزدي، الكوفي، صدوق يخطئ، مات سنة تسعين ومئة أو قبلها، وله بضع وسبعون سنة. «التقريب» ت (٢٥٤٧).

- محمد بن عجلان، صدوق، إلا أنه اختلطت عليه أحاديث أبي هريرة، مات سنة (١٤٨). التقريب ت (٦١٣٦).

- سعيد بن أبي سعيد كيسان المقبري، أبو سعد المدني، ثقة، من الثالثة، تغير قبل موته بأربع سنين، وروايته عن عائشة وأم سلمة مرسلة، مات في حدود العشرين ومئة، وقيل: قبلها، وقيل: بعدها. «التقريب» ت (٢٣٢١).

الحكم على الحديث:

إسناده فيه لين، إلا أن له شواهد يتقوى بها، منها: ما رواه مسلم (٦٣/١٧-٦٤) برقم (٢٧٢٢) كتاب الذكر والدعاء والتوبة والاستغفار، باب التعوذ من شر ما عمل ومن شر ما لم يعمل، من حديث زيد بن أرقم مرفوعا: **«اللهم إني أعوذُ بِك من علمٍ لا ينْفَع، ومن قَلْبٍ لا يخْشَع، ومن نَفْسٍ لا تَشْبع، ومن دعوة لا يستَجاب لها»**.

(٣) أخرجه النسائي في «المجتبى» (٢٨٤/٨) برقم (٥٥٣٦) قال: أخبرنا محمد بن آدم، عن أبي خالد به.

(٤) قلت: الزيادة في ابن ماجه أيضا، وقد تقدم نقل لفظ ابن ماجه بتمامه.

(٥) أخرجه الحاكم (١٨٥/١) برقم (٣٥٤) من طريق الليث بن سعد، أخبرني سعيد بن أبي سعيد المقبري، عن أخيه عباد بن أبي سعيد أنه سمع أبا هريرة يقول:... فذكره. =

وفي رواية لِلْبيهقي[1]، ويقُولُ في آخرِ ذَلِك: **«اللهم إني أعوذُ بِك من هؤُلاء الأربع»**.

وروى الْحاكم[2] أيضا عن ابنِ مسعود قَالَ: كَان من دعاء النبي صلى ا عليه وسلم: **«اللهم إني أعوذُ بِك من علمٍ لا ينْفَع، وقَلْبٍ لا يخْشَع، ودعاء لا يسمع، ونَفْسٍ لا تَشْبع، ومن الْجوع؛ فَإنه بِئْس الضجِيع، ومن الْخيانَة فَبِئْست الْبِطَانَة، ومن الْكَسل والْبخْل والْجبن، ومن الْهرم، وأَن أُرد إِلى أَرذَل الْعمر، ومن فتْنَة الدجال، وعذَابِ الْقَبر، ومن فتْنَة الْمحيا (والْممات)[3]**. (٢٥٩/ب)

اللهم إنا نَسأَلُك قُلُوبا أَواهةً مخْبِتَةً منيبةً في سبِيلك، اللهم إني أَسأَلُك عزائِم مغْفرتك، ومنْجِيات أَمرك، والسلامةَ من كُل إِثْمٍ، والْغَنيمةَ من كُل بِر، والْفَوز بِالْجنة، والنجاةَ من النار».

وكَان إِذَا سجد قَالَ: **«اللهم سجد لك سوادي وخَيالِي، وبِك آمن فُؤَادي، أَبوء بِنعمتك علَي، وهذَا ما جنَيتُ علَى نَفْسي، يا عظيم يا عظيم، اغْفر لِي، فَإِنه لا يغْفر الذنُوب الْعظيمةَ إلا الْعظيم»**.

وقَالَ: «حديثٌ صحيح»[4].

=ثم قال: «هذا حديث صحيح، ولم يخرجاه فإنهما لم يخرجا عباد بن أبي سعيد المقبري، لا لجرح فيه، بل لقلة حديثه، وقلة الحاجة إليه». قلت:هذه الروايه تدل أن سقطا بين سعيدالمقبري وأبي هريرة ، ولعل هذا من اختلاط المقبري .

(١) أخرجه الحاكم (١٨٥/١) برقم (٣٥٦) ثم قال: «قد بلغني أن مسلم بن الحجاج أخرجه من حديث زيد بن أرقم عن النبي صلى ا عليه وسلم».

وقال الذهبي: «وهذا على شرط مسلم».

وأخرجه البيهقي في «شعب الإيمان» عن الحاكم، وعن غيره (٢٨٤/٢) برقم (١٧٧٩) ثم قال: «ورواه أيضا زيد بن أرقم: عن النبي صلى ا عليه وسلم، ومن ذلك الوجه رواه مسلم».

(٢) أخرجه الحاكم في المستدرك (٧١٦/١) برقم (١٩٥٧)، وضعفه المصنف.

(٣) قوله: **«والممات»** تكرر ذكره في الأصل، في أول الوجه (ب).

(٤) وبقية كلامه: «هذا حديث صحيح الإسناد، إلا أن الشيخين لم يخرجا عن حميد الأعرج الكوفي، إنما اتفقا على إخراج حديث حميد بن قيس الأعرج المكي».

قُلْتُ: فيه حميد الأعرج الْكُوفي، وهو متْروك[١].

روى الْحاكم[٢] (والترمذي)[٣] عن عائِشَةَ أن النبي صلى ا عليه وسلم كان يقُولُ: **«اللهم اجعلْ أوسع رِزقك (علي)[٤] عنْد كبر سني، وانْقطاع عمري»**.

وقالَ[٥]: «حسن غَرِيب».

---

(١) حميد الأعرج، قال عنه ابن معين: «ليس بشيء».

وقال البخاري، والترمذي: «منكر الحديث».

وقال النسائي: «ليس بالقوي».

وقال أبو حاتم: «ضعيف الحديث، منكر الحديث».

وقال الدارقطني: «متروك وأحاديثه تشبه الموضوعة».

وذكره العقيلي في الضعفاء.

وقال ابن حجر في التقريب: «ضعيف».

انظر: تاريخ ابن معين للدوري (١٣٧/٢)، التاريخ الصغير (١٠١/٢)، العلل (٢٨٥)، الكامل (٢١١/٢)، سؤالات البرقاني (٩٧)، الضعفاء الكبير (٢٦٨/١)، تهذيب الكمال (٤٠٩/٧-٤١٢) ت (١٥٤٥)، تهذيب التهذيب (٣٥/٢) ت (١٨٤٣)، التقريب ت (١٥٦٦).

(٢) أخرجه الحاكم في المستدرك (٧٢٦/١) برقم (١٩٨٧) من طريق عيسى بن ميمون مولى القاسم بن محمد بن أبي بكر الصديق، عن القاسم بن محمد، عن عائشة رضي ا عنها: أن رسول ا صلى ا عليه وسلم كان يدعو... فذكره.

(٣) كذا بالأصل، والحديث لم يخرجه الترمذي، ولعلها تصحفت عن كلمة: **«الطبراني»** فالحديث أخرجه الطبراني في «المعجم الأوسط» (٦٢/٤) برقم (٣٦١١) من طريق عيسى بن ميمون بمثل طريق الحاكم... فذكره. وقال: «لا يروى هذا الحديثُ عن رسول ا صلى ا عليه وسلم إلا من حديث القاسم عن عائشة».

(٤) كتبها في الحاشية، ولها علامة لحق في المتن.

(٥) أي الحاكم، قال: «هذا حديث حسن الإسناد، والمتن غريب في الدعاء، مستحب للمشايخ، إلا أن عيسى بن ميمون لم يحتج به الشيخان». وتعقبه الذهبي بقوله: «عيسى متهم».

والحديث ضعفه بهذه العلة الذهبي في «تاريخ الإسلام» (٨/٧) قال: «عيسى هذا مدني، يقال له: الخواص، قال بتركه النسائي، وضعفه الدارقطني». انتهى.

وأخرجه ابن الجوزي في «الموضوعات» (١٨١/١) باب سؤال ا الرزق عند علو السن،=

وروى الْحاكم[1] والْمصنف[2] والْبيهقي[3] عن أُم سلَمةَ أَنها قَالَتْ: كَان النبِي صلى ا عليه وسلم إِذَا سلم من صلاَة الصبحِ قَالَ: **«اللهم إِني أَسأَلُك علْما نَافعا، ورِزقًا طَيبا، وعملا متَقَبلا»**.

* * *

=وقال: «هذا حديث لا يصح عن رسول ا صلى ا عليه وسلم».

وانظر: «الفوائد المجموعة» (٤٨٧/١) برقم (٥٤) وتنزيه الشريعة (٧٠)، وتذكرة الموضوعات للفتني (٤٠٢/١)، و«سلسلة الأحاديث الضعيفة والموضوعة» للألباني (٥٦٩/٣) برقم (١٣٨٥).

(١) لم أقف عليه عند الحاكم.

(٢) ابن ماجه (١٨٣/٢) برقم (٩٢٥) كتاب إقامة الصلاة والسنة فيها، باب ما يقال بعد التسليم. قال: حدثَنَا أَبو بكْرِ بن أَبِي شَيبةَ، حدثَنَا شَبابةُ، حدثَنَا شُعبةُ، عن موسى بنِ أَبِي عائِشَةَ عن مولًى لأم سلَمةَ، عن أُم سلَمةَ به. وإسناده ضعيف؛ لجهالة مولى أم سلمة.

قال البوصيري في «مصباح الزجاجة» (٥٩٨/٢) برقم (٣٤٠): «هذا إسناد رجاله ثقات، خلا مولى أم سلمة فإنه لم يسم، ولم أر أحدا ممن صنف في المبهمات ذكره، ولا أدري ما حاله».

قلت: وأخرجه أحمد (٢٩٤/٦، ٣٠٥، ٣١٨، ٣٢٢)، والنسائي في عمل اليوم والليلة (١٠٢)، وأبو يعلى (٦٩٣٠).

(٣) البيهقي في «شعب الإيمان» (٢٨٤/٢) برقم (١٧٨٢) من طريق شعبة به.

٢٥١- وحديثُ: أَبِي هريرةَ كَان رسولُ الله صلى ا   عليه وسلم يقُولُ: **«اللهم انْفَعني بِما علمتَني، وعلمني ما ينْفَعني، وزِدني علْما، والْحمد لِله علَى كُلِّ حالٍ»**[١].

رواه الترمذي[٢] في «الدعوات»، وقَالَ: «غَرِيب من هذَا الْوجه»، والْمصنفُ هنَا، وفي «الدعاء»[٣].

وروى الْمصنفُ[٤] في «ثَوابِ التسبِيحِ»[٥] عن علي بنِ محمد، عن وكيعٍ، عن موسى بنِ عبيدةَ، عن محمد بنِ ثَابِت، عن أَبِي هريرةَ أَن النبِي صلى ا   عليه وسلم كَان يقُولُ: **«الْحمد لِله علَى كُلِّ حالٍ، أَعوذُ بِالله من حال أَهل النارِ»**.

* * *

---

(١) ابن ماجه (٢٣٣/١) برقم (٢٥١) في المقدمة، باب الانتفاع بالعلم والعمل به. قال: حدثنا أبو بكر بن أبي شيبة، ثنا عبد ا   بن نمير، عن موسى بن عبيدة، عن محمد بن ثابت، عن أبي هريرة به.

رجال إسناد ابن ماجه:

- أبو بكر بن أبي شيبة، سبقت ترجمته (ص٩٨)، وهو ثقة حافظ.
- عبد ا   بن نمير، سبقت ترجمته (ص١٩١)، وهو ثقة.
- موسى بن عبيدة بن نَشيط الربذي، أبو عبد العزيز، المدني، ضعيف ولا سيما في عبد ا   بن دينار، وكان عابدا، مات سنة (١٥٣). «التقريب» ت (٦٩٨٩).
- محمد بن ثابت، مجهول، من السادسة، وقيل: هو حفيد شرحبيل. «التقريب» ت (٥٧٧٢).

الحكم على الحديث:

ضعيف، لضعف موسى بن عبيدة، وجهالة محمد بن ثابت. وأورده ابن عدي في «الكامل» (٣٣٥/٦-٣٣٦) ت (١٨١٣) ترجمة موسى بن عبيدة، ثم قال: «وهذه الأحاديث التي ذكرتُها لموسى بن عبيدة بأسانيدها مختلفة، عامتها مما ينفرد بها من يرويها عنه، وعامتها متونها غير محفوظة، وله غير ما ذكرت من الحديث، والضعف على رواياته بين». انتهى.

وأورده الذهبي في «ميزان الاعتدال» (٢١٤/٤) ت (٨٨٩٥) وأورد له هذا الحديث وحديثًا آخر.

وأما المتن فهو صحيح دون جملة الحمد، فقد أخرجه النسائي في الكبرى (٧٨١٩)، والحاكم في المستدرك (٥١٠/١) قال الحاكم: «هذا حديث صحيح على شرط مسلم، ولم يخرجاه»، ووافقه الذهبي.

(٢) الترمذي (٥٧٨/٥) برقم (٣٥٩٩) كتاب الدعوات، باب في العفو والعافية، وقال: «هذا حديث حسن غريب من هذا الوجه».

(٣) ابن ماجه (٣٥٧/٥) برقم (٣٨٣٣) بإسناده، وزاد في متنه: **«وأَعوذُ بِالله من عذَابِ النارِ»**.

(٤) ابن ماجه (٣٣٩/٥) برقم (٣٨٠٤) كتاب الأدب، باب فضل الحامدين.

قال البوصيري في «مصباح الزجاجة» (١٣١/٤): «هذا إسناد فيه موسى بن عبيدة، وهو ضعيف، وشيخه مجهول».

(٥) كذا في الأصل، والذي في المطبوع من سنن ابن ماجه: «باب فضل الحامدين».

٢٥٢- وحديثُ سعيد بنِ يسارٍ، عن أَبِي هريرةَ قَالَ: قَالَ رسولُ الله صلى ا عليه وسلم: **«من تَعلم علْما ابتُغي بِه وجه الله لا (يتَعلمه)[1] إِلا لِيصيب بِه عرضا من الدنْيا، لَم يجِد عرفَ الْجنة يوم الْقيامة»** يعني: رِيحها[2].

---

(١) في الأصل: **«يعمله»**، والمثبت هو الصواب من «سنن ابن ماجه» المطبوع.

(٢) ابن ماجه (١/٢٣٣-٢٣٤) برقم (٢٥٢) قال: حدثَنَا أَبو بكْرِ بن أَبِي شَيبةَ، حدثَنَا يونُس بن محمد، وسريج بن النعمانِ قَالا: حدثَنَا فُلَيح بن سلَيمان، عن عبد الله بنِ عبد الرحمنِ بنِ معمرٍ أَبِي طُوالَةَ، عن سعيد بنِ يسارٍ، عن أَبِي هريرةَ به.

قَالَ أَبو الْحسنِ: أَنْبأَنَا أَبو حاتمٍ، حدثَنَا سعيد بن منْصورٍ، حدثَنَا فُلَيح بن سلَيمان... فَذَكَر نَحوه.

رجال إسناد ابن ماجه:

- أبو بكر بن أبي شيبة، سبقت ترجمته (ص٩٨)، وهو ثقة حافظ.

- يونس بن محمد بن مسلم البغدادي، أبو محمد المؤدب، ثقة ثبت، مات سنة (٢٠٧). «التقريب» ت (٧٩١٤).

- سريج بن النعمان بن مروان الجوهري أبو الحسن البغدادي، أصله من خراسان، ثقة يهم قليلا، مات سنة (٢١٧). «التقريب» ت (٢٢١٨)

- فليح بن سليمان بن أبي المغيرة الخزاعي أو الأسلمي، أبو يحيى المدني، ويقال: فليح: لقب، واسمه عبد الملك.

قال عثمان الدارمي، عن ابن معين: «ضعيف».

وقال الدوري عن ابن معين: «ليس بالقوي، ولا يحتج بحديثه».

وقال أبو حاتم: «ليس بالقوي».

وقال النسائي: «ضعيف».

وقال مرة: «ليس بالقوي».

وقال ابن حجر في التقريب: «صدوق كثير الخطأ».

مات سنة (١٦٨).

انظر: تاريخ ابن معين للدوري (٢/٤٧٧)، الجرح والتعديل (٧/٩١)، الضعفاء والتروكون (٤٨٦)، الكامل (٦/٣٠)، تهذيب التهذيب (٤/٤٨٨) ت (٦٤٠٨)، التقريب ت (٥٤٤٣).

قلت: هو صدوق.

- عبد ا بن عبد الرحمن بن معمر بن حزم الأنصاري، أبو طُوالة، المدني، قاضي المدينة لعمر بن عبد العزيز، ثقة، مات سنة (١٣٤)، ويقال: بعد ذلك. «التقريب» ت (٣٤٣٥).

- سعيد بن يسار أبو الحباب، المدني، اختلف في ولائه لمن هو، وقيل: سعيد بن مرجانة، ولا يصح، ثقة متقن، مات سنة (١١٧)، وقيل: قبلها بسنة. «التقريب» ت (٢٤٢٣).

الحكم على الحديث:

إسناده جيد، كما قال المصنف. =

رواه أبو داود[1] في «العلم»، والمصنفُ هنَا بإسنَاد جيد.

ورواه الحاكم[2]، وقَالَ: «صحيح على شَـرط الشـيخَين». قَـالَ: «وقَـالَ فُلَـيح: (عرفُها)[3]: رِيحها».

والمصنفُ رواه من طَرِيق فُلَيحٍ في الطريق الثاني[4].

وقد تَكَلم عليه القُرطُبي المفَسر[5] - وأَحسن - عنْد قَوله تَعالَى: يَا بَنِي إِسْرَائِيلَ اذْكُرُوا نِعْمَتِيَ الَّتِي أَنْعَمْتُ عَلَيْكُمْ وَأَوْفُوا بِعَهْدِي أُوفِ بِعَهْدِكُمْ وَإِيَّايَ فَارْهَبُونِ وَآمِنُوا بِمَا أَنْزَلْتُ مُصَدِّقًا لِمَا مَعَكُمْ وَلَا تَكُونُوا أَوَّلَ كَافِرٍ بِهِ وَلَا تَشْتَرُوا بِآيَاتِي ثَمَنًا قَلِيلًا [6].

* * *

=وقد تابع يونس وسريجا عن فليح سعيد بن منصور، كما أسنده أبو الحسن القطان.

وللحديث شواهد سيذكرها المصنف عن ابن عمرو وجابر وأنس وكعب بن مالك وحذيفة بعضها عند ابن ماجه وبعضها عند غيره، لا تسلم طرقها من مقال إلا أن بمجموعها يكون الحديث حسنًا.

(١) أبو داود (٤/٤٧) برقم (٣٦٦٤) كتاب العلم، باب في طلب العلم لغير ا تعالى، من طريق ابن أبي شيبة عن سريج به، وهو أحد إسنادي ابن ماجه.

(٢) «مستدرك الحاكم» (١/١٦٠) برقم (٢٨٨) من طريق فليح به، ثم قال: «هذا حديث صحيح، سنده ثقات على شرط الشيخين، ولم يخرجاه، وقد أسنده ووصله عن فليح جماعة غير ابن وهب».

ورواه الحاكم أيضا (١/١٦٠) برقم (٢٨٩) من طريق سعيد بن منصور به، وفي آخره: قال فليح: «وعرفها: ريحها». قال: «وقد روي هذا الحديث بإسنادين صحيحين عن جابر بن عبد ا وكعب بن مالك رضي ا عنهم».

(٣) غير واضحة في الأصل، وكتب في الحاشية بدله: «عرفها».

(٤) رواية ابن ماجه بإسنادين عن فليح، فالطريقان عن فليح. وا أعلم.

(٥) تفسير القرطبي (١/٣٧٣).

(٦) سورة البقرة، الآيتان (٤٠-٤١).

(٢٦٠/أ)

٢٥٣- حديثُ: أَبِي (كَرِبٍ)[1] الأزدي ، عن نَافِعٍ، عنِ ابنِ عمر [عنِ النبِي صلى ا عليه وسلم قَالَ][2]: **«من طَلَبَ العِلْمَ لِيماري بِهِ السفَهاء، أَو لِيباهي بِهِ العُلماء، أَو لِيصرِفَ وجوه الناسِ إِليه، فَهو في النار»**.

انْفَرد بِهِ المُصنفُ[3].

ورواه المُصنفُ من حديث حذَيفَةَ بِصيغَة: **«لاَ تَعلموا العِلْمَ لِتُباهوا بِهِ العلَماء، (أَو)[4] لِتُماروا بِهِ السفَهاء»**[5].

والحديثُ جميع طُرقه في أسانيدها مقَالٌ، كما سيأْتي بيانُه في الحديث الذي خَتَم بِهِ المُصنفُ البَاب.

وروى المُصنفُ نَحوه هنَا عن أَبِي هريرةَ[6].

---

(١) في الأصل: **«كريب»**، والصواب المثبت من سنن ابن ماجه المطبوع.

(٢) سقط من الأصل، وأثبته من سنن ابن ماجه المطبوع.

(٣) ابن ماجه (٢٣٤/١) برقم (٢٥٣) في المقدمة، باب الانتفاع بالعلم والعمل به. قال: حدثنا هشام بن عمار، ثنا حماد بن عبد الرحمن، ثنا أبو كرب الأزدي... فذكره.

رجال إسناد ابن ماجه:

- هشام بن عمار، سبقت ترجمته (ص١٤٣)، وهو صدوق.
- حماد بن عبد الرحمن الكلبي، أبو عبد الرحمن القِنْسريني، ضعيف، من الثامنة. «التقريب» ت (١٥٠٢).
- أبو كَرِب الأزدي، مجهول، من السابعة. «التقريب» ت (٨٣٢٨).
- نافع أبو عبد ا المدني مولى ابن عمر، ثقة ثبت فقيه مشهور، مات سنة (١١٧)، أو بعد ذلك، «التقريب» ت (٧٠٨٦).

الحكم على الحديث:

قال البوصيري في «مصباح الزجاجة» (٢٣٣/١) برقم (١٠٠): «هذا إسناد ضعيفٌ؛ لضعف حماد بن عبد الرحمن وأبي كرب». وقال المصنف الدميري: «جميع طرقه في أسانيدها مقال».

(٤) في الأصل بالواو، والمثبت من سنن ابن ماجه.

قلت: ويشهد له حديث ابن ماجه السابق رقم(٢٥٢) .

(٥) ابن ماجه (٢٥٩)، وسيأتي تخريجه، والكلام عليه قريبا (ص٢٦٥).

(٦) وهو من أحاديث الباب.

وروى الترمذي[1] في «الْعلْمِ» من حديث كَعبِ بن مالِك أَن النبِي صلى ا عليه وسلم قَالَ: **«من طَلَب الْعلْم لِيجارِي بِه الْعلَماء، أَو لِيمارِي بِه السفَهاء، أَو ليصرفَ بِه وجوه الناس إِليه، (أَدخَلَه)[2] الله النار»**.

ثُم قَالَ: «غَرِيب لا نَعرِفُه إِلا من هذَا الْوجه، وفي سنده إِسحاقُ بن يحيى بن طَلْحةَ، ولَيس بِذَاك الْقَوِي عنْدهم، تُكُلم فيه من قبل حفْظه». انْتَهى.

- **(ق) أَبو كَرِبٍ الأزدي.**

عن: نَافعٍ، وعنْه: حماد بن عبد الرحمنِ الْكَلْبِي.

قَالَ ابن حبان[3]: «أَبو (كَرِبٍ)[4] الأزدي يروِي عن نَافعٍ ما لَيس من حديثه».

وهو مجهولٌ، لَيس لَه في الْكُتُبِ الستة غَير هذَا الْحديث عنْد الْمصنف فَقَطْ.

وقَولُه: **«لِيجارِي بِه الْعلَماء»** أَي: في الْمنَاظَرة والْجِدال لِيظْهِر علْمه إِلَى الناسِ رِياء وسمعةً، والْمماراةُ: الْمجادلَةُ.

* * *

(١) الترمذي (٣٢/٥) برقم (٢٦٥٤) كتاب العلم، باب ما جاء فيمن يطلب بعلمه الدنيا.
وفي إسناده إسحاق بن يحيى، قال ابن حجر في «التقريب» ت (٣٩٠): ضعيف.

(٢) في الأصل: **«أدخل»**، والصواب المثبت من سنن ابن ماجه المطبوع.

(٣) ترجم له ابن حبان في «المجروحين» (١٢٦٥) وتمام كلامه: «لا يجوز الاحتجاج به إذا انفرد».

(٤) في الأصل: **«كريب»**، والمثبت هو الصواب.

٢٥٤- قَالَ: حديثُ جابِرٍ أَن النبي صلى ا عليه وسلم قَالَ: **«لاَ تَعلموا الْعلْم لِتُباهوا به الْعلَماء، ولاَ لِتُماروا بِه السفَهاء، ولاَ تَخَيروا بِه الْمجالِس، فَمن فَعلَ ذَلِك فَالنار النار»**.

رواه الْمصنفُ بِإِسنَاد صحيحٍ[1].

* * *

(١) ابن ماجه (٢٣٥/١) برقم (٢٥٤) في المقدمة، باب الانتفاع بالعلم والعمل به. قال: حدثنا محمد بن يحيى، ثنا ابن أبي مريم، أنبأنا يحيى بن أيوب، عن ابن جريج، عن أبي الزبير، عن جابر... فذكره.

رجال إسناد ابن ماجه:

- محمد بن يحيى بن عبد ا بن خالد الذهلي، سبقت ترجمته (ص٩٧)، وهو ثقة حافظ جليل.

- سعيد بن الحكم بن محمد بن سالم بن أبي مريم الجمحي بالولاء، أبو محمد، المصري، ثقة ثبت فقيه، مات سنة (٢٢٤)، وله ثمانون سنة. «التقريب» ت (٢٢٨٦).

- يحيى بن أيوب، الغافقي، سبقت ترجمته (ص١١٥)، وهو صدوق ربما أخطأ.

- عبد الملك بن عبد العزيز بن جريج الأموي مولاهم المكي، ثقة فقيه فاضل، وكان يدلس ويرسل، مات سنة (١٥٠) أو بعدها، وقد جاز السبعين، وقيل: جاز المئة، ولم يثبت. «التقريب» ت (٤١٩٣).

- أبو الزبير، محمد بن مسلم بن تَدرس، صدوق إلا أنه يدلس مات سنة (١٢٦). «التقريب» ت (٦٢٩١).

الحكم على الحديث:

قال البوصيري في «مصباح الزجاجة» (٢٣٥/١) برقم (١٠١): «هذا إسناد رجاله ثقات على شرط مسلم».

قلت: وهو كما قال، لكن فيه عنعنة ابن جريج وأبي الزبير، وهما مدلسان، ولكن الحديث صحيح بشواهده كما مر معنا.

وأيضا الحديث رواه ابن حبان (٢٧٨/١) برقم (٧٧)، والحاكم (٨٦/١)، وابن عبد البر في جامع بيان العلم (٥٢٤/١) برقم (١١٢٧).

٢٥٥- حدثَنَا محمد بن الصباح، أخبرنا الْوليد بن مسلمٍ، عن يحيى بن عبد الرحمن الْكِنْدي، عن عبيد الله بن (الْمغيرة بن)[1] أَبِي بردةَ، عن ابن عباسٍ، عن النبي صلى ا عليه وسلم قَالَ: **«إِن أُنَاسا من أُمتي يتَفَقهون في الدين، ويقْرءون الْقُرآن، ويقُولُون نَأْتي الأمراء فَنُصيب منْهم دنْياهم، ونَعتَزِلُهم بِدينِنَا، ولا يكُون ذَلِك، كَما لا يجتَنَى من الْقَتَاد إِلا الشوك، كَذَلِك لا يجتَنَى من قُربِهِم إِلا»**. قَالَ [محمد بن الصباح][2]: كَأَنه يعني[3]: الْخَطَايا[4].

- محمد بن الصباح.

وثقَه أَبو زرعةَ[5].

---

(١) ما بين القوسين ليس في سنن ابن ماجه، وقد ذكر الدميري بعد ذلك أن ابن ماجه نسبه إلى جده، يعني قال: «عبيد ا بن أبي بردة».

(٢) الزيادة من سنن ابن ماجه المطبوع.

(٣) كتب هنا كلاما سيأتي قريبا، ثم ضرب عليه، وهو من قوله: «روى له المصنف هذا الحديث» إلى قوله: «المغيرة بن أبي بردة».

(٤) ابن ماجه (٩٣/١-٩٤) برقم (٢٥٥) في المقدمة، باب الانتفاع بالعلم والعمل به.

رجال إسناد ابن ماجه:

- محمد بن الصباح بن سفيان الجرجرائي، أبو جعفر التاجر.

قال ابن معين: «ليس به بأس».

وقال ابن حجر: «صدوق»، مات سنة (٢٤٠).

انظر: تهذيب التهذيب (١٣٨/٥) ت (٧٠٥٤)، «التقريب» ت (٥٩٦٥).

- الوليد بن مسلم القرشي مولاهم أبو العباس الدمشقي، ثقة، لكنه كثير التدليس والتسوية، مات آخر سنة (١٩٤)، أو أول سنة (١٩٥). «التقريب» ت (٧٤٥٦).

- يحيى بن عبد الرحمن الكناني، أو الكندي أبو شيبة المصري.

ذكره ابن حبان في الثقات.

وقال ابن حجر: «صدوق، من السادسة».

انظر: الثقات (٦٠٩/٧)، تهذيب التهذيب (١٥٥/٦) ت (٨٨٧١)، «التقريب» ت (٧٥٩٤).

- عبيد ا بن المغيرة بن أبي بردة الكناني، وقد ينسب إلى جده، ويقال له: عبد ا ، مكبر أيضا، مقبول من الرابعة. «التقريب» ت (٤٣٤٢).

الحكم على الحديث:

ضعيف: من أجل عبيد ا بن المغيرة بن أبي بردة، قال البوصيري في مصباح الزجاجة (٢٣٧/١) برقم (١٠٣): «هذا إسناد ضعيف؛ عبيد ا بن أبي بردة لا يعرف».

(٥) الجرح والتعديل (٢٨٩/٧) ت (١٥٧٠) وفيه: «نا عبد الرحمن قال: سئل أبو زرعة عنه، فقال: كان عندنا ثقة».

- **الوليد بن مسلم.**

شَيخُ شَيخِ البُخَارِي، إمام علامةُ، حافظٌ ثقَةٌ.

(٢٦٠/ب)

- **وأبو [شَيبةَ][١] يحيى بن عبد الرحمن الكِنْدي، ويقَالُ: الكِنَاني الحجازي.**

(روى عن)[٢] عبد الله بن المغيرة بن أبِي بردةَ. وقَد ينْسب إِلَى جده، كما صنَع المصنفُ هنَا.

روى لَه المصنفُ هذَا الحديثَ، [فَروى لَه المصنفُ هذَا الحديثَ الواحد، ولَيس لَه غَيره، وكُنْيتُه: أَبو شَيبةَ، المصري، ويقَالُ: إِنه دمشْقي.

وثقَه ابن حبان[٣].

- **وعبيد الله بن المغيرة بن أَبِي بردةَ الكُوفي][٤].**

تَفَرد عنْه أَبو شَيبةَ الكِنْدي.

والحديثُ حسن، رواه الشيخُ أَبو الحسنِ بن البخَارِي[٥]، عن أَبِي (شَيبةَ)[٦] الكِنْدي بإسنَاده إِلَى ابنِ عباسٍ، ولَفْظُه: أَن النبي صلى ا عليه وسلم قَالَ: **«سيكُون قَوم بعدي، يقْرأُون القُرآن، ويتَفَقهون في الدينِ يأْتيهم الشيطَان فَيقُولُ: لَو أَتَيتُم السلْطَان فَأَصلح من دنْياكُم، واعتَزِلُوهم بِدينكُم، ولاَ يكُون ذَلك، كما لا يجتَنَى من القَتَاد إِلاَ الشوك، كذَلك لاَ يجتَنَى من قُربِهم إِلا الخَطَايا».**

القَتَاد: شَجر كثير الشوك، ينْبتُ بِنَجد وتهامةَ، وبِها سمي الرحلُ[٧]، واحدها: قَتَادةُ.

---

(١) سقطت من الأصل، واستدركتها من مصادر ترجمته.

(٢) في الأصل: **«أخو»**، والمثبت هو الصواب.

(٣) «الثقات» لابن حبان (٦٠٩/٧) ت (١١٧٠١) ولم يذكر فيه قولا، ولا قال فيه شيئًا.

(٤) ما بين المعقوفتين كتبه الناسخ بالحاشية، وصحح عليه، ولكن فيه بعض تكرار.

(٥) هو: علي بن أحمد بن عبد الواحد السعدي المقدسي الصالحي الحنبلي، فخر الدين، أبو الحسن، المعروف بابن البخاري، عالم بالحديث، نعته الذهبي بمسند الدنيا.

حدث نحوا من ستين سنة، ببلاد كثيرة بدمشق ومصر وبغداد وغيرها.

وله شعر جيد. له: مشيخة من تخريج الحافظ ابن الظاهري المتوفى سنة (٦٩٦).

توفي بدمشق سنة (٦٩٠).

انظر: شذرات الذهب (٤١٤/٥) وكشف الظنون (١٦٩٦/٢)، الأعلام للزركلي (٢٥٧/٤).

(٦) في الأصل: «اليمن»، وهو خطأ.

(٧) قلت: إنما سمي الرحل بالقتد، وليس بالقتاد، والقَتاد: شجر ذو شوك لا تأكله الإبل إلا في=

في الْمثَل: «دون ذَلِك خَرطُ الْقَتَاد»[1].

وفي الْمثَل أَيضا: «لاَ يجتَنَى من الشوك الْعنَب».

أَي: إِذَا ظَلَمتَ[2] فَاحذَر الانْتصار والانْتقَام.

وقَولُه: **«لاَ يجتَنَى من قُربِهم إِلا»** هو من الاكْتفَاء[3]، وسيأْتي ذَلِك في بابِ «ما جاء في الْخُطْبة في الْعيدين»[4].

* * *

=عام جدب، والقَتَد والقتْد: خشب الرحل، وقيل: القَتَد من أَدوات الرحل، وقيل: جميع أَداته، والجمع أَقْتاد وأَقْتُد وقُتود. لسان العرب (٣٤٢/٣).

(١) خَرطَ الْورقَ: حته، وهو أَن يقْبِض علَى أَعلاه، ثُم يمر يده علَيه إِلَى أَسفَله. مختار الصحاح (ص٤٣).

(٢) في الأصل: «أظلمت».

(٣) أي: الاكتفاء بذكر بعض الكلام، وعدم ذكر الباقي لوضوحه.

(٤) يعني: سيأتي شرح معنى الاكتفاء، والباب رقمه في سنن ابن ماجه (١٥٨)، كتاب إقامة الصلاة والسنة فيها.

٢٥٦- قَالَ: حدثَنَا أَبو معاذ[1]، عن ابنِ سيرِين، عن أَبِي هريرةَ [قَالَ: قَالَ رسولُ الله صلى ا عليه وسلم][2]: «(تَعوذُوا)[3] بِالله من جب الْحزنِ...»[4].

---

(١) ويقال: «أبو معان».

(٢) سقط من الأصل، واستدركته من «سنن ابن ماجه» المطبوع.

(٣) في الأصل: **«نعوذ»**، والمثبت هو الصواب، من سنن ابن ماجه المطبوع.

(٤) ابن ماجه (٢٣٦/١-٢٣٧) برقم (٢٥٦) في المقدمة، باب الانتفاع بالعلم والعمل به. قال: حدثَنَا علي بن محمد، ومحمد بن إِسماعيلَ قَالا: حدثَنَا عبد الرحمنِ بن محمد الْمحارِبِي، حدثَنَا عمار بن سيف، عن أَبِي معاذ الْبصرِي. (ح) وحدثَنَا علي بن محمد، حدثَنَا إِسحاقُ بن منْصورٍ، عن عمارِ بنِ سيف، عن أَبِي معاذ الْبصرِي، عن ابنِ سيرِين، عن أَبِي هريرةَ قَالَ: قَالَ رسولُ الله صلى ا عليه وسلم: **«تَعوذُوا بِالله من جب الْحزنِ»**. قَالُوا: يا رسولَ الله، وما جب الْحزنِ؟ قَالَ: واد في جهنم، يتَعوذُ منْه جهنم كُلَّ يومٍ أَربع مئَة مرة». قيلَ: يا رسولَ الله، من يدخُلُه؟ قَالَ: **«أُعد لِلْقُراء الْمرائِين بِأَعمالِهِم، وإِن من أَبغَضِ الْقُراء إِلَى الله الذين يزورون الأمراء»**. قَالَ الْمحارِبِي: الْجورةَ.

قَالَ أَبو الْحسنِ: حدثَنَا حازِم بن يحيى، حدثَنَا أَبو بكْرِ بن أَبِي شَيبةَ، ومحمد بن نُميرٍ قَالا: حدثَنَا ابن نُميرٍ، عن معاوِيةَ النصرِي وكَان ثقَةً... ثُم ذَكَر الْحديثَ نَحوه بِإِسنَاده.

- حدثَنَا إِبراهيم بن نَصرٍ، حدثَنَا أَبو غَسان مالِك بن إِسماعيلَ، حدثَنَا عمار بن سيف، عن أَبِي معاذ، قَالَ مالِك بن إِسماعيلَ، قَالَ عمار: لا أَدرِي محمد أَو أَنَس بن سيرِين.

رجال إسناد ابن ماجه:

- علي بن محمد بن إسحاق الطنافسي، سبقت ترجمته (ص١٦٦)، وهو ثقة عابد.

- محمد بن إسماعيل بن سمرة الأحمسي، ثقة، مات سنة (٢٦٠)، وقيل: قبلها. «التقريب» ت (٥٧٣٢).

- عبد الرحمن بن محمد بن زياد المحاربي الكوفي.

قال ابن معين والنسائي: «ثقة».

وقال النسائي أيضا: «لا بأس به».

وقال أبو حاتم: «صدوق إذا حدث عن الثقات، ويروي عن المجهولين أحاديث منكرة فيفسد حديثه».

وذكره ابن حبان في الثقات.

وقال ابن حجر: «لا بأس به، وكان يدلس، قاله أحمد». مات سنة (١٩٥).

انظر: تاريخ ابن معين برواية الدوري (٣٥٧/٢)، الجرح والتعديل (٢٩٣/٥)، الثقات (٩٢/٧)، التهذيب (٣٩٥/٣) ت (٤٦٧١)، «التقريب» ت (٣٩٩٩).

- عمار بن سيف الضبي، أبو عبد الرحمن الكوفي، ضعيف الحديث، عابد، من الثامنة، مات بعد الستين ومئة. «التقريب» ت (٤٨٢٦). وقد ترجم له المصنف. =

رواه الترمذي في «الزهد»، وقَالَ: «غَرِيب»[1].

=- أبو معاذ البصري: ويقال بالنون بدل الذال، وهو أرجح، مجهول، من السادسة. «التقريب» ت (٨٣٧٥).

- إسحاق بن منصور السلولي مولاهم، أبو عبد الرحمن.

قال ابن معين: ليس به بأس.

وقال العجلي: كوفي ثقة.

وذكره ابن حبان في الثقات.

وقال ابن حجر: صدوق تُكلم فيه للتشيع، مات سنة (٢٠٤)، وقيل: بعدها.

تاريخ ابن معين رواية الدارمي (١٥)، الثقات (١١٢/٨)، الثقات للعجلي (٦٢)، التهذيب (٢٢٠/١) ت (٤٧٢)، «التقريب» ت (٣٨٥).

- ابن سيرين، هو محمد، سبقت ترجمته (ص٩١)، وهو ثقة عابد.

الحكم على الحديث:

فيه انقطاع ، قال البخاري في الكبير:وأبومعان لا يعرف له سماع من ابن سيرين، وهومجهول.

قال البوصيري في «مصباح الزجاجة» (٢٣٦/١) برقم (١٠٢): «رواه الترمذي في «الجامع» عن أبي كريب عن المحاربي به، دون قوله: «وإن من أبغض القراء...» إلى آخره، وقال: «مئة مرة» بدل: «أربع مئة»، والباقي نحوه. وقال: «هذا حديث غريب».

ورواه الطبراني في «الأوسط» بنحوه إلا أنه قال: «يلقى فيه الغرارون»، قيل: يا رسول ا وما الغرارون؟ قال: «المراؤون بأعمالهم في الدنيا».

وله شاهد من حديث ابن عباس، رواه الطبراني في «الأوسط» كما رواه ابن ماجه.

قال الحافظ عبد العظيم في «الترغيب والترهيب»: «رفع حديث ابن عباس غريب، ولعله موقوف». وا تعالى أعلم». انتهى من مصباح الزجاجة.

قلت: رواه الترمذي (٥٩٣/٤) برقم (٢٣٨٣) كتاب الزهد، باب ما جاء في الرياء والسمعة، والطبراني في الأوسط (١٧٨/٧) من طريق ابن سيرين به.

وانظر: الترغيب والترهيب (٦٧/١).

قال السندي في شرح سنن ابن ماجه: «قَوله: «من جب الْحزن» الْجب: بِضَم الْجِيم وتَشْدِيد الْباء الْموحدة: الْبِئْر التي لم تُطْو. والْحزن: بِفَتْحتَينِ أَو بِضَم فَسكُون: ضد الْفَرح.

قَالَ الطيبِي: هو علَم والإِضافَةُ كما في دارِ السلام، أَي: دار فيها السلام من الآفَات.

قَوله: «تَعوذُ» أَي: يتَعوذ، كما في بعض النسخ، وتَعوذ جهنم، الظاهر أَنه علَى حقيقَته فَإِنه تَعالَى قَادر علَى كُلّ شَيء، والْمراد: سائِر أَودية جهنم، وقيلَ: كنَايةٌ عن شدة عذَابِ هذَا الْمحلّ.

وعلَى التقْديرينِ ينْبغي أَن يراد بِجهنم ما أُعد لِتَعذيبِ الْعصاة لا الْكفَرة والْمنَافقين.

«الْمرائِين» من الرياء.

«الْجورة» كالظلَمة لَفْظًا ومعنًى، جمع جائِر». انتهى كلام السندي.

(١) انظر الحاشية السابقة.

- (ت ق) عمار بن سيف الضبي، أبو عبد الرحمن، الكوفي.

روى عن: الثوري، وإليه كان الثوري أوصى، وابن أبي ليلى[1]، وهشام بن عروة، والأعمش، وعبد الله بن (حسن)[2] بن حسن[3]، وعاصم الأحول[4].

وعنه: ابنه محمد، وابن إدريس[5]، وابن المبارك[6]، والمحاربي، وإسحاقُ بن منصور السلولي، وأبو غسان النهدي[7]، وأبو نعيم[8]، وغيرهم.

قال ابن رزمة[9]: «عن ابن المبارك، عن عمار بن سيف، وأثنى عليه خيرا»[10].

وقال أبو أسامة الكلبي[11]: «حدثنا عبيد بن إسحاق، حدثنا عمار بن سيف وكان شيخ

---

(١) هو: محمد بن عبد الرحمن بن أبي ليلى الأنصاري، أبو عبد الرحمن الكوفي القاضي الفقيه، قال ابن حجر: صدوق سيئ الحفظ جدا. وقال الذهبي: قال أحمد: سيىء الحفظ، وقال أبو حاتم: محله الصدق. توفي سنة (١٤٨هـ).

(٢) في الأصل: **«حسين»**، وهو تصحيف.

(٣) هو: عبد ا بن الحسن بن الحسن بن علي بن أبي طالب القرشي الهاشمي أبو محمد، ثقة جليل، المدني، ولد سنة (٧٠هـ)، توفي سنة (١٤٥هـ)، التقريب ت (٣٢٧٤).

(٤) هو: عاصم بن سليمان الأحول، أبو عبد الرحمن البصري، مولى بني تميم، ويقال: مولى عثمان عفان، ويقال: مولى ابن زياد: ثقة. توفي بعد (١٤٠). التقريب ت (٣٠٦٠).

(٥) هو: عبد ا بن إدريس بن يزيد بن عبد الرحمن بن الأسود، أبو محمد الكوفي، ثقة فقيه، توفي سنة (١٩٢). التقريب ت (٣٢٠٧).

(٦) هو: عبد ا بن المبارك بن واضح الحنظلي التميمي، مولاهم، أبو عبد الرحمن المروزي، أحد الأئمة الأعلام وحفاظ الإسلام، ولد سنة (١١٨)، وتوفي سنة (١٨١). التقريب ت (٣٥٧٠).

(٧) هو: مالك بن إسماعيل بن درهم النهدي، مولاهم أبو غسان الكوفي، ثقة متقن، توفي سنة (٢١٧). التقريب ت (٦٤٢٤).

(٨) هو: أبو نعيم الفضل بن دكين، عمرو بن حماد بن زهير القرشي التيمي الطلحي مولاهم، الأحول، ثقة ثبت، ولد سنة (١٣٠)، وتوفي سنة (٢١٨)، وقيل: سنة (٢١٩). التقريب ت (٥٤٠١).

(٩) كذا في الأصل: «ابن رزمة»، والذي في «تهذيب الكمال» (١٩٥/٢١): «قال محمد بن عبدالعزيز بن أبي رزمة: أخبرني أبي، عن عبد ا بن المبارك، عن عمار بن سيف، وأثنى عليه خيرا».

(١٠) الجرح والتعديل ت (٢١٩١).

(١١) هو: عبد ا بن أسامة أبو أسامة الكلبى، روى عن: علي بن ثابت الدهان، وعاصم بن يوسف، وجندل بن والق، وعون بن سلام، ومحمد بن الصلت. قال ابن أبي حاتم: كتبت عنه مع أبي. وهو ثقة صدوق. انظر: الجرح والتعديل (١٠/٥).

صدق»[1].
وقَالَ ابن أَبِي خَيْثَمةَ، عن ابن معينٍ: «لَيس حديثُه بِشَيء»[2].
وقَالَ أَبو زرعةَ: «ضعيفٌ»[3].
وقَالَ أَبو حاتمٍ: «كَان شَيخًا صالِحا، وكَان ضعيفَ الْحديث، ومنْكَر الْحديث»[4].
وقَالَ أَبو داود: «كَان مغَفلاً»[5].
وقَالَ الْعجلي: «ثقَةٌ ثَبتٌ متَعبد، وكَان صاحب سنة، وكَان يقَالَ: إِنه لَم يكُن بِالْكُوفَة أَحد أَفْضلَ منْه»[6].
روى عنْه ابن إِدرِيس، وقَالَ: «قَديم الْموت، لَيس يحدثُ عنْه إِلا الشيوخُ، وموتُه بعد موت سفْيان بِقَليلٍ».
روى لَه الترمذي، والْمصنفُ[7].
- أَبو معاذ، ويقَالُ: أَبو معانٍ، وهو أَصح، بصرِي. (٢٦١/أ)
عن: أَنَسٍ، ومحمد بن سيرِين.
وعنْه: عمار بن سيف الضبي.
روى لَه الْمصنفُ.
* * *

(١) تهذيب الكمال ت (٤١٦٤).
(٢) انظر: تاريخ ابن معين للدوري (٤٢٣/٢).
(٣) انظر: الجرح والتعديل ت (٢١٩١).
(٤) السابق نفسه.
(٥) انظر: سؤالات الآجري (١٢٤/٣).
(٦) انظر: الثقات للعجلي (ص٤٠).
(٧) انظر: تهذيب الكمال (١٩٦/٢١)، الجرح والتعديل (٣٩٣/٦) ت (٢١٩١)، «التقريب» ت (٤٨٢٦).

٢٥٧- حديثُ: ابنِ مسعود: «لَو أَن أَهلَ الْعلْمِ...»[1].

(١) ابن ماجه (٢٣٧/١-٢٣٨) برقم (٢٥٧) في المقدمة، باب الانتفاع بالعلم والعمل به.

قال: حدثَنَا علي بن محمد، والْحسين بن عبد الرحمن، قَالا: حدثَنَا عبد الله بن نُميرٍ، عن معاويةَ النصري، عن نَهشَلٍ، عن الضحاك، عن الأسود بنِ يزِيد، عن عبد الله بنِ مسعود قَالَ: لَو أَن أَهلَ الْعلْمِ صانُوا الْعلْم، ووضعوه عنْد أَهله، لَسادوا بِه أَهلَ زمانهم، ولَكنهم بذَلُوه لأهل الدنْيا؛ لِينَالُوا بِه من دنْياهم، فَهانُوا علَيهم، سمعتُ نَبِيكُم صلى ا   عليه وسلم يقُولُ: **«من جعلَ الْهموم هما واحدا، هم آخرته: كَفَاه الله هم دنْياه. ومن تَشَعبتْ بِه الْهموم، في أَحوال الدنْيا: لَم يبالِ الله في أَي أَوديتها هلَك»**.

رجال إسناد ابن ماجه:

- علي بن محمد الطنافسي، سبقت ترجمته (ص١٦٦)، وهو ثقة عابد.

- الحسين بن عبد الرحمن الجرجرائي.

ذكره ابن حبان في الثقات.

وقال أبو حاتم: «مجهول».

وقال ابن حجر: «مقبول»، مات سنة (٢٥٣).

انظر: «الثقات» (١٨٨/٨)، «الجرح والتعديل» (٦٢/٣)، «تهذيب التهذيب» (٥٨٧/١) ت (١٥٧٠)، «التقريب» ت (١٣٢٧).

- عبد ا   بن نمير، سبقت ترجمته (ص١٩١)، وهو ثقة.

- معاوية النصري، هو معاوية بن سلمة النصري، الكوفي.

قال البخاري: قال عبد ا   بن نمير: «كان ثقة».

وقال أبو حاتم: «مستقيم الحديث». وقال أيضا: «ثقة».

وقال ابن حجر: «مقبول، من الثامنة».

انظر: التاريخ الكبير (١٤٣٥/٧)، الجرح والتعديل (٣٨٤/٨)، تهذيب التهذيب (٤٥٩/٥)، «التقريب» ت (٦٧٥٩).

- نهشل بن سعيد بن وردان الورداني، بصري الأصل، متروك، وكذبه إسحاق بن راهويه، من السابعة. «التقريب» ت (٧١٩٨).

- الضحاك بن مزاحم الهلالي، أبو القاسم، أو أبو محمد، الخراساني.

قال عبد ا   بن أحمد عن أبيه: «ثقة مأمون».

وقال ابن معين وأبو زرعة: «ثقة».

وذكره ابن حبان في الثقات.

وقال العجلي: «ثقة».

وقال الدارقطني: «ثقة».

وقال ابن حجر: «صدوق كثير الإرسال، من الخامسة، مات بعد المئة».

انظر: تاريخ ابن معين برواية الدروي (٢٧٢/٢)، الثقات (٤٨٠/٦)، الكامل لابن عدي=

ذكره المصنفُ به هنا، وفي «الزهد»، ورواه الْبيهقي في «الشعب»[1] كذلك.

وفيه نَهشَلٌ، وهو ضعيفٌ متْروك.

من أحاديثه الْمنْكرة عن النبي صلى ا عليه وسلم: **«من سره أن يلْقى الله طاهرا مطهرا، فَلْيتزوج الْحرائِر»**[2].

ورواه من طريق أُخْرى فيها معاويةُ (النصرِي)[3].

ثُم روى الْبيهقي[4] بعده بِسنَده عن سفْيان أنه قال: «الْعالِم طبِيب الدين، والدرهم داء

=(٩٥/٤)، معرفة الثقات للعجلي (٢٢٢)، تهذيب التهذيب (٥٦٥/٢) ت (٣٤٦١)، «التقريب» ت (٢٩٧٨).

- الأسود بن يزيد بن قيس النخعي، أبو عمرو أو أبو عبد الرحمن، مخضرم، ثقة مكثر فقيه، من الثانية، مات سنة أربع أخمس وسبعين. «التقريب» ت (٥٠٩).

الحكم على الحديث:

إسناده ضعيف جدا، نهشل متروك كما ذكر المصنف.

قال البوصيري في «مصباح الزجاجة» (٢٣٩/١) برقم (١٠٤): «هذا إسناد ضعيف فيه نهشل بن سعيد.

قال البخاري: «روى عن معاوية النصري أحاديث مناكير».

وقال الحاكم: «روى عن الضحاك المعضلات».

وقال أبو سعيد النقاش: «روى عن الضحاك الموضوعات».

وله شاهد من حديث أنس، رواه الترمذي في الجامع». انتهى.

قلت: ذكره البخاري في التاريخ الكبير (١١٥/٨)، وكلام الحاكم في تهذيب التهذيب (٤٧٩/١٠).

وأما حديث أنس: فقد رواه الترمذي في جامعه (٦٤٢/٤) برقم (٢٤٦٥): **«من كانَت الآخرةُ همه، جعلَ الله غنَاه في قلْبه، وجمع له شَمله، وأَتَتْه الدنْيا وهي راغمةٌ. ومن كانَت الدنْيا همه، جعلَ الله فَقْره بين عينَيه، وفَرقَ عليه شَمله، ولم يأْته من الدنْيا إلا ما قُدر له»**.

وفي إسناده: يزيد بن أبان الرقاشي، وهو: ضعيف، كما قال ابن حجر في التقريب (٧٦٨٣).

وله شاهد آخر أفضل حالا من هذا، من حديث زيد بن ثابت عند ابن ماجه (٥٥٤/٥) برقم (٤١٠٥) كتاب الزهد، باب الهم بالدنيا، وإسناده صحيح.

(١) البيهقي في الشعب (٢٨٩/٧) برقم (١٠٣٤٠) باب من جعل الهموم هما واحدا.

(٢) أخرجه ابن الجوزي في الموضوعات (٢٦١/٢)، وابن عدي في الكامل (١٦٤/٢)، السلسلة الضعيفة للألباني (٤١٦/٣) برقم (١٤١٧).

(٣) في الأصل: **«البصري»**، وهو تصحيف.

(٤) رواه البيهقي في «شعب الإيمان» (٣٠٧/٢) برقم (١٨٨٩) باب العالم طبيب الدين.

الدين، فإذا جر الطبيب الداء إلى نفسه متى يداوي (غيره)[1]».

ثم روى عن الجنيد[2] أنه قال: سمعت الحارث المحاسبي يقول: «لا يرد القيامة أكثر حسرةً من رجلين: عالم [لم][3] ينتفع بعلمه، وزاهد أكل الدنيا بدينه»[4].

وقال الشعبي: «اتقوا الفاجر من العلماء، والجاهل من المتعبدين، (فإنهما)[5] آفة كل مفتون»[6].

ثم روى بسنده عن أبي بكر بن أبي داود[7] أنه (أنشد)[8]:

من غص (داوى)[9] بشرب [الماء][10] غصته فكيف يصنع من قد غص بالماء[11]

* * *

(١) كلمة: **«غيره»** في الأصل: **«نفسه»**، والصواب المثبت من «شعب الإيمان».

(٢) هو: أبو القاسم الجنيد بن محمد بن الجنيد النهاوندي، ثم البغدادي القواريري، والده الخزاز. الأستاذ العارف، شيخ الصوفية، ولد سنة نيف وعشرين ومئتين، وتفقه على أبي ثور، وسمع من السري السقطي وصحبه، ومن الحسن بن عرفة، وصحب أيضا الحارث المحاسبي، وأبا حمزة البغدادي، وأتقن العلم، ثم أقبل على شأنه. وتوفي سنة (٢٩٨).

نقلته من سير أعلام النبلاء للذهبي (٦٦/١٤)، وانظر: حلية الأولياء (٢٥٥/١٠-٢٨٧)، تاريخ بغداد (٢٤١/٧-٢٤٩).

(٣) سقطت من الأصل.

(٤) رواه البيهقي في الشعب (٣٠٨/٢) برقم (١٨٩٥).

(٥) في الأصل: **«فإنهم»**، والصواب المثبت.

(٦) المدخل إلى السنن الكبرى للبيهقي (٣٣٥/١) برقم (٤٣٨) باب اتقوا الفاجر من العلماء.

(٧) هو: أبو بكر عبد الله بن سليمان بن الأشعث، الإمام العلامة الحافظ، شيخ بغداد، أبو بكر السجستاني، صاحب التصانيف. ولد بسجستان في سنة ثلاثين ومئتين. وسافر به أبوه وهو صبي، فكان يقول: رأيت جنازة إسحاق بن راهويه. توفي سنة (٣١٦). قاله الذهبي في سير أعلام النبلاء (٢٢١/١٣ وما بعدها). وانظر: تاريخ بغداد (٤٦٤/٩-٤٦٨)، طبقات الحنابلة (٥١/٢-٥٥).

(٨) في الأصل: «انشل» كذا، وكتب بدله في الحاشية: «أنشد».

(٩) في الأصل: **«دواى»**، وهو تصحيف.

(١٠) سقطت من الأصل، واستدركتها من «شعب الإيمان».

(١١) «شعب الإيمان» (٣٠٩/٢) برقم (١٨٩٨) باب من غص داوى بشرب الماء.

٢٥٨- وحديثُ ابنِ عمر، الذي فيه خَالِد بن دريك الشامي الْعسقَلاَني، عن ابنِ عمر، ولَم يدرِكْه[١].

رواه الترمذي[٢]، والنسائِي[٣]، قَالَ الترمذي: «غَرِيب لاَ نَعرِفُه إِلا من هذَا الْوجه». الْوجه».

* * *

---

(١) ابن ماجه (٢٣٨/١) برقم (٢٥٨) في المقدمة، باب الانتفاع بالعلم والعمل به. قال: حدثَنَا زيد زيد بن أَخْزم، وأَبو بدرٍ عباد بن الْوليد، قَالا: حدثَنَا محمد بن عباد الْهنَائِي، حدثَنَا علي بن الْمبارك الْهنَائِي، عن أَيوب السخْتياني، عن خَالِد بن دريك، عن ابنِ عمر أَن النبِي صلى ا عليه وسلم قَالَ: **«من طَلَب الْعلْم لِغَير الله، أَو أَراد بِه غَير الله، فَلْيتَبوأْ مقْعده من النار»**.

رجال إسناد ابن ماجه:

- زيد بن أخزم، الطائي النبهاني، أبو طالب البصري، ثقة حافظ، استشهد في كائنة الزنج بالبصرة سنة (٢٥٧). «التقريب» ت (٢١١٤).

- أبو بدر عباد بن الوليد بن خالد الغُبري، سكن بغداد، صدوق، مات سنة (٢٥٨)، وقيل: (٢٦٢). «التقريب» ت (٣١٥١).

- محمد بن عباد الهنَائي، أبو عباد البصري، صدوق، من التاسعة. «التقريب» ت (٥٩٩٦).

- أيوب بن أبي تميمة السختياني، أبو بكر البصري، ثقة ثبت حجة من كبار الفقهاء العباد، مات سنة (١٣١). «التقريب» ت (٦٠٥).

- خالد بن دريك، ثقة يرسل، من الثالثة. «التقريب» ت (١٦٢٥).

الحكم على الحديث:

ضعيف للانقطاع؛ فإن خالد بن دريك لم يدرك ابن عمر، كما ذكر المصنف.

(٢) الترمذي (٣٣/٥) برقم (٢٦٥٥) كتاب العلم، باب ما جاء فيمن يطلب بعلمه الدنيا. من طريق طريق محمد بن عباد الهنائي به، وتمام كلام الترمذي: «هذا حديث حسن غريب، لا نعرفه من حديث أيوب، إلا من هذا الوجه».

(٣) رواه النسائي في الكبرى (٤٥٧/٣) برقم (٥٩١٠) كتاب العلم، باب من تعلم العلم لغير ا . من طريق محمد بن عباد الهنائي به.

٢٥٩- وحديثُ: ابنِ سيرِين عن حذَيفَةَ قَالَ: سمعتُ رسولَ الله صلى ا عليه وسلم يقُولُ: **«لا تَعلموا الْعلْم لِتُباهوا بِه الْعلَماء، أَو لِتُماروا بِه السفَهاء، أَو لِتَصرِفُوا وجوه الناس إِلَيكُم، فَمن فَعلَ ذَلِك فَهو في النارِ».**

انْفَرد بِه الْمصنفُ[1].

* * *

---

(١) ابن ماجه (٢٣٨/١-٢٣٩) برقم (٢٥٩) في المقدمة، باب الانتفاع بالعلم والعمل به. قال: حدثَنَا أَحمد بن عاصمٍ الْعباداني، حدثَنَا بشير بن ميمونٍ، قَالَ: سمعتُ أَشْعثَ بن سوارٍ، عن ابنِ سيرِين، عن حذَيفَةَ قَالَ:... فذكره.

رجال إسناد ابن ماجه:

- أحمد بن عاصم بن عنبسة العباداني، أبو صالح، نزيل بغداد، صدوق، من الحادية عشرة. «التقريب» ت (٥٣).

- بشير بن ميمون الواسطي، أصله خرساني، ثم سكن مكة، متروك متهم، من الثامنة، مات سنة بضع وثمانين ومئة. «التقريب» ت (٧٢٥).

- أشعث بن سوار النجار، الأفْرق الأثرم، قاضي الأهواز، ضعيف، مات سنة (١٣٦). «التقريب» ت (٥٢٤).

- ابن سيرين، سبقت ترجمته (ص٩١)، وهو ثقة عابد.

الحكم على الحديث:

اسناده حسن لغيره، وأما المتن فهو صحيح، كما سبق بيانه.

وأما البوصيري فقد قال في «مصباح الزجاجة» (٢٤١/١): «هذا إسناد ضعيف، فيه بشير بن ميمون، قال ابن معين: «أجمعوا على طرح حديثه»، وقال البخاري: «منكر الحديث، متهم بالوضع». انتهى من مصباح الزجاجة.

قلت: انظر: التاريخ الكبير (١٠٥/٢)، والصغير (٢٥٥/٢)، وتهذيب الكمال (١٨٠/٤).

٢٦٠- قَالَ: حديثُ محمد بنِ إسماعيلَ، (أَخْبرنَا)[1] وهب بن إِسماعيلَ الأسدي، حدثَنَا عبد الله بن سعيد الْمقْبرِي، عن جده، عن أَبِي هريرةَ قَالَ: قَالَ رسولُ الله صلى ا عليه وسلم: **«من تَعلم الْعلْم لِيباهي بِه الْعلَماء، (ويماري)[2] بِه السفَهاء، ويصرِفَ بِه وجوه الناس إِليه (أَدخَلَه)[3] الله جهنم»**[4].

خَتَم الْمصنفُ الْباب بِهذَا الْحديث، وقَد تَقَدم في أَول الْكتَابِ أَحاديثُ بِمعنَاه.

وهذَا الْحديثُ رواه أَبو داود[5]، والترمذي[6]، وابن حبان[7]، والْحاكم وصححه[8].

---

(١) في «سنن ابن ماجه» المطبوع: **«أنبأنا»**.

(٢) في «سنن ابن ماجه» المطبوع: **«ويجاري»**.

(٣) في الأصل: **«أدخل»**، والصواب ما أثبته.

(٤) ابن ماجه (٢٣٩/١) برقم (٢٦٠) في المقدمة، باب الانتفاع بالعلم والعمل به.

رجال إسناد ابن ماجه:

- محمد بن إسماعيل بن سمرة الأحمسي، أبو جعفر السراج، ثقة، من العاشرة، مات سنة (٢٦٠)، وقيل: بعدها. «التقريب» ت (٥٧٣٢).

- وهب بن إسماعيل بن محمد بن قيس الأسدي أبو محمد الكوفي، صدوق من كبار التاسعة. «التقريب» ت (٧٤٦٨).

- عبد ا بن سعيد المقبري المدني، أبو عباد الليثي مولاهم، متروك، من السابعة. «التقريب» ت (٣٣٥٦).

- كيسان أبو سعيد المقبري، المدني مولى أم شريك، ثقة ثبت من الثانية، مات سنة (١٠٠). «التقريب» ت (٥٦٧٦).

الحكم على الحديث:

قال البوصيري في «مصباح الزجاجة» (٢٤١/١) برقم (١٠٦): «هذا إسناد ضعيف لاتفاقهم على ضعف عبد ا بن سعيد». يعني: عبد ا بن سعيد المقبري، وتقدم أنه متروك.

قلت: وللحديث شواهد ذكرها المصنف يرتقي بها المتن إلى مرتبة الحسن.

(٥) سنن أبي داود (٤٧/٤) برقم (٣٦٦٤) كتاب العلم، باب في طلب العلم لغير ا تعالى. بأحد إسنادي ابن ماجه برقم (٢٥٢)، وقد تقدم فانظره هناك.

(٦) سنن الترمذي (٣٢/٥) برقم (٢٦٥٤) كتاب العلم، باب ما جاء فيمن يطلب بعلمه الدنيا. من طريق إسحاق بن يحيى بن طلحة، عن ابن كعب بن مالك عن أبيه... فذكره.

قال الترمذي: «هذا حديث غريب لا نعرفه إلا من هذا الوجه، وإسحاق بن يحيى بن طلحة ليس بذالك القوي عندهم، تُكُلم فيه من قبل حفظه».

(٧) صحيح ابن حبان (٢٧٨/١-٢٧٩) برقم (٧٧) من حديث جابر.

(٨) مستدرك الحاكم (١٦١/١) برقم (٢٩٣) من حديث أبي بن كعب.

قَالَ الْحافظُ الْمنْذري: «وقَد روي عن أَبِي هريرةَ من طُرق فيها مقَالٌ، والطرِيقُ التي خَرجها أَبو داود طَرِيقٌ حسن[١]، فَإِنه رواه (التبوذَكي)[٢]، وقَد احتَج بِه الشيخَان[٣]، الشيخَان[٣]، وقَالَ الإِمام أَحمد[٤]: «لَيس بِه بأْس».

وروِي هذَا الْحديثُ أَيضا عن عبد الله بنِ مسعود[٥]، وعبد الله بنِ عباسٍ[٦]، وعبـد الله بنِ عمر بنِ الْخَطابِ[٧]، وعبد الله بنِ عمرِو بنِ الْعاصِ[٨]، وأَبِـي سـعيد الْخُدرِي[٩]، وجابِرِ بنِ عبد الله[١٠]، وأَنَسِ بنِ مالِك[١١]، وعمرِو بنِ (عبسـةَ)[١]، (٢٦١/ب)

---

(١) كذا بالأصل، وهو جائز فإن الطريق يذكر ويؤنث.

(٢) كذا بالأصل، ولم أجد ذكرا للتبوذكي في هذا الحديث، لا عند أبي داود ولا غيره، لاسيما وأن التبوذكي «ثقة ثبت» كما قال ابن حجر، وقال عنه الذهبي: «الحافظ، ثقة ثبت».
والمتكلم فيه في هذا الإسناد، أعني: إسناد أبي داود، هو: فليح بن سليمان، فالظاهر وا أعلم أنه هو المقصود.

(٣) بعده في الأصل: **«التي خرجها»** وضرب عليه.

(٤) كذا بالأصل، والذي وقفت عليه في هذا الراوي الذي ذكرت أنه الصواب، وهو: فليح بن سليمان، هو قول أبي أحمد ابن عدي، فالظاهر وا أعلم أنه سقط «أبو»، قال أبو أحمد ابن عدي في «الكامل» (٣٠/٦): «وقد اعتمده البخاري في «صحيحه»، وروى عنه الكثير، وقد روى عنه زيد بن أبي أنيسة، وهو عندي لا بأس به».

(٥) انظر: المطالب العالية لابن حجر (٣٣/٩)،سنن الدارمي (٢٨٨/١).

(٦) أورد نحوه المتقي الهندي في «كنز العمال» (٨٨/١٠) برقم (٢٩٠٦٦)، ونسبه للديلمي عن ابن عباس، بلفظ: «من طلب العلم لغير العمل فهو كالمستهزئ بربه عز وجل».

(٧) تقدم تخريجه هنا عند الدميري من أحاديث ابن ماجه برقم (٢٥٣)، وبيان أنه ضعيف.

(٨) أورده المتقي الهندي في «كنز العمال» (٨٨/١٠) برقم (٢٩٠٦٣) ونسبه للدارقطني في الأفراد، ولم أقف عليه.

(٩) أورده المتقي الهندي في كنز العمال (٨٨/١٠) برقم (٢٩٠٦٥) ونسبه للديلمي عن أبي سعيد: «من تعلم الأحاديث ليحدث به الناس لم يرح رائحة الجنة، وإن ريحها ليوجد من مسيرة خمس مائة».

(١٠) تقدم بلفظه وتخريجه في شرح الدميري عند حديث ابن ماجه وهو برقم (٢٥٤)، وهو صحيح بشواهده.

(١١) أخرجه البزار (١٧٨)، والطبراني في المعجم الأوسط (٥٨٦٩) وقال الهيثمي في «مجمـع الزوائد» (١٨٤/١): «رواه الطبراني في «الأوسط» والبزار، وفيه: سليمان بن زيـاد الواسـطي، قال الطبراني والبزار: تفرد به سليمان، زاد الطبراني: ولم يتابع عليه. وقال صاحب «الميـزان»: «لا ندري من ذا». انتهى من «مجمع الزوائد».
قلت: وأخرجه الضياء في «المختارة» (٢٤٨٠) وقال: «وفي إسناده من لم أعرف حاله».

وعلي بن طلق[2] بطرق في كل منها مقالٌ.

خاتمةٌ:

قال الغزالي[3] في الباب السادس في «آفات العلم»: «(علماء)[4] (السوء)[5] هم علماء الدنيا الذين قصدهم من العلم التنعم بها، والتوصل إلى الجاه والمنزلة عند أهلها.

قال صلى ا عليه وسلم: **«أشد الناس عذابا يوم القيامة عالم لم ينفعه الله بعلمه»**[6].

وقيل لإبراهيم بن (عيينة)[7]: أي الناس أطول ندامةً؟

فقال: «أما في عاجل الدنيا فصانع المعروف إلى من لا يشكره، وأما عند الموت فعالم لم يعمل بعلمه».

وقال الله تعالى في بلعام بن باعوراء[8]: ﴿وَاتْلُ عَلَيْهِمْ نَبَأَ الَّذِي آتَيْنَاهُ آيَاتِنَا فَانْسَلَخَ مِنْهَا فَأَتْبَعَهُ

---

(١) في الأصل: «عنبسة»، والصواب ما أثبته. والحديث لم أقف عليه.

(٢) لم أقف عليه.

(٣) إحياء علوم الدين (٦٣/١) باب بيان علامات علماء السوء.

(٤) في الأصل: **«العلماء»** والصواب ما أثبته، كما في الإحياء.

(٥) في الأصل: **«اكسو»**، وكتب بدله في الحاشية: **«السوء»**.

(٦) «شعب الإيمان» للبيهقي (٢٩٧/٤) برقم (١٧٣٢)، و«مسند الشهاب» للقضاعي (٢١١/٤) برقم (١٠٤٢)، والطبراني في «المعجم الصغير» (٥٠٨)، وابن عبد البر في «جامع بيان العلم وفضله» (٥٠٧/١) برقم (١٠٧٩) من طريق عثمان بن مقسم البري، عن سعيد المقبري، عن أبي هريرة مرفوعا به.

قال ابن عبد البر: «وهو حديث انفرد به عثمان البري، لم يرفعه غيره، وهو ضعيف الحديث، معتزلي المذهب فيما ذكروا، ليس حديثه بشيء».

وقال الهيثمي في مجمع الزوائد (١١١/١): «رواه الطبراني في «الصغير» وفيه عثمان البري، قال الفلاس: صدوق، لكنه كثير الغلط، صاحب بدعة، ضعفه أحمد والنسائي والدارقطني».

وانظر «سلسلة الأحاديث الضعيفة والموضوعة» للألباني (١٣٨/٤) برقم (١٦٣٤).

(٧) في الأصل: **«علية»** وهو خطأ، والصواب ما أثبته، كما في «إحياء علوم الدين».

وهو: إبراهيم بن عيينة بن أبي عمران الهلالي مولاهم الكوفي، أبو إسحاق (أخو سفيان وعمران ومحمد وآدم بني عيينة)، توفي قبل سنة (٢٠٠)، صدوق يهم. انظر: التقريب ت (٢٢٧).

(٨) انظر: الدر المنثور (٦٠٨/٣-٦١٠).

الشَّيْطَانُ فَكَانَ مِنَ الْغَاوِينَ إلى آخر الآيات[(١)].

وقال[(٢)]: «مثَلُ علماء السوء مثَلُ قَنَاة (الحش)[(٣)] ظاهرها جص، وباطنُها نتن، ومثَلُ القُبور ظاهرها عامر، وباطنُها عظام باليةٌ»[(٤)].

ومن علم الأحكام، ثُم لم يؤْثر الآخرةَ على الدنْيا، فهو أسير الشيطان، وقد أهلكَتْه شهوتُه، وغَلَبتْ عليه شقْوتُه[(٥)].

وقال يحيى بن معاذ: «إنما يذْهب بهاء العلْم والحكْمة، إذَا طُلب بهما الدنْيا»[(٦)].

وقال مالِك بن دينار: «قَرأتُ في بعض الكُتُب أن الله تعالى يقُولُ: إن أهون ما أصنَع بالعالِم إذَا أحب الدنْيا، أن أُخْرج حلاوةَ منَاجاتي من قلْبه»[(٧)].

يا معشَر القُراء يا ملح البلد من يصلح الملح إذَا الملح فسد

وقال عبد الله بن وهبٍ: «بلغَني أن القُضاةَ يحشَرون مع السلاطين، وأن العلَماء يحشَرون مع الأنْبياء»[(٨)].

قال الغَزالي: «وفي معنَى القُضاة: كُل فَقيه طَلَب الدنْيا بعلْمه»[(٩)].

وروى الحافظُ أبو نُعيم[(١٠)]، وابن الجوزي في «الموضوعات»[(١١)] عن معاذ بن جبلٍ مرفُوعا: **«من فتْنَة العالِم أن يكُون الكلام أحب إليه من الاستماع»**.

وروى الدارمي[(١٢)] أن النبي صلى ا عليه وسلم قال: **«خيار الناس خيار العلَماء،**

(١) سورة الأعراف، آية (١٧٥-١٧٧).

(٢) أي: عيسى عليه السلام.

(٣) في الأصل: «الحشيش»، والتصويب من «إحياء علوم الدين».

(٤) ذكره الغزالي في «إحياء علوم الدين» (٦٤/١).

(٥) من كلام الغزالي في «إحياء علوم الدين» (٦٤/١)، ثم عقب عليه بقوله: «فكيف يعد من حزب العلماء من هذه درجته؟».

(٦) الغزالي في «إحياء علوم الدين» (٦٤/١)، ولم أقف عليه في غيره.

(٧) الغزالي في «إحياء علوم الدين» (٦٤/١)، ولم أقف عليه في غيره.

(٨) أخرجه عن عبد ا بن وهب البيهقي في السنن الكبرى (٩٩/١٠).

(٩) إحياء علوم الدين (٦٦/١).

(١٠) كذا قال الدميري، ولم أقف عليه عند أبي نعيم.

(١١) «الموضوعات» لابن الجوزي (٢٦٥/١) أورده مرفوعا وموقوفًا ثم قال: «هذا حديث باطل مسندا وموقوفًا لم يقله رسول ا صلى ا عليه وسلم ولا معاذٌ».

(١٢) سنن الدارمي (٤١٣/١) برقم (٣٧٨) قال: أخبرنا نعيم بن حماد: حدثنا بقية، عن=

وشرار الناس شرار العلماء».

وقال أبو الدرداء: «ويلٌ لِمن لا يعلم مرةً واحدةً، وويلٌ لِمن يعلم ولا يعملُ سبع مرات»[1].

روي عن حاتمٍ الأصم[2] تلميذ شَقيق البلْخي[3] أنه قالَ له شَقيقٌ: منْذُ كم صحبتَني؟ (٢٦٢/أ)

=الأحوص بن حكيم عن أبيه قال: سأل رجل النبي عن الشر؟ فقال: «لا تسألوني عن الشر، واسألوني عن الخير»، يقولها ثلاثًا. ثم قال: «ألا إن شر الشر شرار العلماء، وإن خير الخير خيار العلماء».

قلت: وهذا مرسل، حكيم أبو الأحوص تابعي، و هو صدوق يهم. ومن دونه كلهم ضعفاء!

ورواه ابن عدي (٣٨٩/٢) عن حفص بن عمر أبي إسماعيل: حدثنا ثور بن يزيد، عن خالد بن معدان، عن مالك بن يخامر، عن معاذ بن جبل قال: كنت أطوف مع رسول ا صلى ا عليه وسلم، فقلت: يا رسول ا ، من أشر الناس؟ فأعرض عني، ثم سألته، فأعرض عني، ثم سألته، فقال: «شرار العلماء». وقال: «لا أعرفه إلا من حديث حفص بن عمر الأبلي، وأحاديثه كلها؛ إما منكر المتن، أو منكر الإسناد، وهو إلى الضعف أقرب».

قلت: وكذبه أبو حاتم والساجي ، ولكنه لم يتفرد به، فقد رواه البزار (٩٣/٧) عن الخليل بن مـرة عن ثور بن يزيد به نحوه.

وأورده المنذري في «الترغيب» (٧٤/١) وقال: «رواه البزار وفيه الخليل بن مرة، وهو حـديث غريب». والخليل هذا ضعفه الجمهور، وهو من أتباع التابعين.

انظر: «السلسلة الضعيفة والموضوعة» للألباني (٦١١/٣) برقم (١٤١٨).

(١) أخرجه أحمد في الزهد (ص١٧٦)، والخطيب في اقتضاء العلم العمـل (٦٦-٦٨)، وجـامع بيان العلم وفضله لابن عبد البر (٥٥٦/١) برقم (١٢١٢) كلهم من طريق ميمون بن مهران عـن أبي الدرداء به.

(٢) هو: أبو عبد الرحمن، حاتم بن عنوان بن يوسف البلخي، الأصم الزاهد القدوة الرباني، الواعظ الناطق بالحكمة، له كلام جليل في الزهد والمواعظ والحكم، كان يقال له: لقمان هذه الأمة. قيل: إنه لقب بالأصم لأن امرأة سألته مسألة، فخرج منها صوتُ ريحٍ من تحتها، فخجلت، فقال لها: ارفعي صوتك، وأراها من نفسه أنه أصم، حتى سكن ما بها، فغلب عليه الأصم. توفي سنة (٢٣٧).

انظر: سير أعلام النبلاء (٤٨٤/١١)، الجرح والتعديل (٢٦٠/٣)، حلية الأولياء (٧٣/٨،٨٣)، تاريخ بغداد (٢٤١/٨،٢٤٥)، طبقات الأولياء (١٧٨)، النجوم الزاهرة (٢٩١/٢).

(٣) هو: أبو علي شقيق بن إبراهيم الأزدي البلخي. الإمام الزاهد شيخ خراسان، صحب إبراهيم بن أدهم. وروى عن: كثير بن عبد ا الأبلي، وإسرائيل بن يونس، وعباد بن كثير. حدث عنه: عبد الصمد بن يزيد مردويه، ومحمد بن أبان المستملي، وحاتم الأصم، والحسين بن داود البلخي وغيرهم. وهو نزر الرواية. وقتل شقيق في غزاة كولان سنة (١٩٤). الجرح والتعديل=

قَالَ حاتم: منْذُ ثَلَاث وثَلَاثين سنَةً.

قَالَ: فَما تَعلمتَ مني في هذه الْمدة؟

قَالَ: ثَمانِ مسائِلَ.

قَالَ شَقيقٌ الْبلْخي: إنا لِله وإنا إلَيه راجِعون، ذَهب عمري معك، ولَم تَتَعلم إلا ثَماني مسائِلَ؟

قَالَ: يا أُستَاذُ لَم أَتَعلم غَيرها، ولاَ أُحب أَن أَكْذب.

قَالَ: هات هذه الثماني مسائِلَ حتى أَسمعها.

قَالَ حاتم: نَظَرتُ إِلَى هذَا الْخَلْق فَرأَيتُ كُل واحد يحب محبوبا فَهو مع محبوبِه إِلَى الْقَبرِ، فَإِذَا وصلَ إِلَى الْقَبرِ فَارقَه. فَجعلْتُ الْحسنَات محبوبِي، فَإِذَا دخَلْتُ الْقَبر دخَلَ محبوبِي معي.

قَالَ: أَحسنْتَ يا حاتم، فَما الثانيةُ؟

قَالَ: نَظَرتُ إِلَى قَول الله تَعالَى[1]: وَأَمَّا مَنْ خَافَ مَقَامَ رَبِّهِ وَنَهَى النَّفْسَ عَنِ الْهَوَى فَإِنَّ الْجَنَّةَ هِيَ الْمَأْوَى [2] فَعلمتُ أَن قَولَ الله حق، فَأَجهدتُ نَفْسي في دفْعِ الْهوى حتى استَقَرتْ علَى طَاعة الله تَعالَى.

قَالَ: أَحسنْتَ يا حاتم، فَما الثَالِثَةُ؟

قَالَ: نَظَرتُ إِلَى هذَا الْخَلْق، فَرأَيتُ كُل من كَان معه شَيء لَه (قيمةٌ)[3] ومقْدار عنْده اجتَهد في حفْظه، ثُم نَظَرتُ إِلَى قَول الله تَعالَى: مَا عِنْدَكُمْ يَنْفَدُ وَمَا عِنْدَ اللَّهِ بَاقٍ [4] فَكُلما وقَع في يدي شَيء لَه قيمةٌ ومقْدار، وجهتُ بِه إِلَيه، لِكَي أَلْقَاه عنْد ربي محفُوظًا.

قَالَ شَقيقٌ: أَحسنْتَ يا حاتم، فَما الرابِعةُ؟

قَالَ: نَظَرتُ إِلَى هذَا الْخَلْق، فَإِذَا كُل واحد منْهم يرجِع إِلَى الْمال والْحسبِ والشرف والنسبِ. فَنَظَرتُ فَإِذَا هو لاَ شَيء، ونَظَرتُ قَولَ الله تَعالَى عز وجل[5]: إِنَّ أَكْرَمَكُمْ

=(٣٧٣/٤)، سير أعلام النبلاء (٣١٣/٩).

(١) كلمة: «تعالى» كتبها فوق لفظ الجلالة، وبعد لفظ الجلالة كتب: «عز وجل» وضرب عليه.

(٢) سورة النازعات، الآيتان (٤٠-٤١).

(٣) غير واضحة بالأصل، وكتب في الحاشية بدله: **«قيمة»**.

(٤) سورة النحل، آية (٩٦).

(٥) كذا بالأصل: **«تعالى عز وجل»**.

عِنْدَ اللَّهِ أَتْقَاكُمْ [(١)] فعملْتُ في أمرِ التقْوى حتى أكُون عنْد الله شَرِيفًا كَرِيما.
قَالَ: أحسنْتَ يا حاتم، فَما الْخَامسةُ؟
قَالَ: نَظَرتُ إِلَى هؤُلَاءِ الْخَلْق، فَإِذَا هم يطْعن بعضهم علَى بعضٍ، ويلْعن بعضهم[(٢)] بعضا، ونَظَرتُ فَإِذَا أَصلُ هذَا كُله الْحسد. ونَظَرتُ إِلَى قَول الله تَعالَى: نَحْنُ قَسَمْنَا بَيْنَهُمْ مَعِيشَتَهُمْ فِي الْحَيَاةِ الدُّنْيَا [(٣)]، فَرفَعتُ الْحسد، [واجتَنَبتُ الْخَلْقَ][(٤)]، وعلمتُ أَن الْقسمةَ من عنْد الله، وتَركْتُ عداوةَ الْخَلْق.
قَالَ: أحسنْتَ يا حاتم، فَما السادسةُ؟
قَالَ: نَظَرتُ إِلَى هذَا الْخَلْق يبغي بعضهم علَى بعضٍ، ويعادي بعضهم (بعضا)[(٥)]، ونَظَرتُ إِلَى قَول الله تَعالَى: إِنَّ الشَّيْطَانَ لَكُمْ عَدُوٌّ فَاتَّخِذُوهُ عَدُوًّا [(٦)] فَعاديتُه وحده، وأَخَذْتُ (٢٦٢/ب) حذْرِي منْه؛ لأَن الله تَعالَى قَد شَهد علَيه أَنه عدو لِي، فَتَركْتُ عداوةَ الْخَلْق.
قَالَ: أحسنْتَ يا حاتم، فَما السابِعةُ؟
قَالَ: نَظَرتُ إِلَى هذَا الْخَلْق، (فَرأَيتُهم يطْلُبون هذه الْكسوةَ بِبذْل النفْسِ)[(٧)]، وتَرك التفْوِيض إِلَى الله، والدخُول فيما لا يعني، ثُم نَظَرتُ إِلَي قَول الله تَعالَى: وَمَا مِنْ دَابَّةٍ [فِي الأَرْضِ][(٨)] إِلاَّ عَلَى اللَّهِ رِزْقُهَا وَيَعْلَمُ مُسْتَقَرَّهَا وَمُسْتَوْدَعَهَا كُلٌّ فِي كِتَابٍ مُبِينٍ [(٩)] فَعلمتُ أَني واحد من هذه الدواب الْمضمونِ له رِزقُه، فَاشْتَغَلْتُ بِالله وما لَه علَي، وفَوضتُ إِلَيه ما لِي (علَيه)[(١٠)].

---

(١) سورة الحجرات، آية (١٣).
(٢) بعده في الأصل: **«على»**، وضرب عليها، وكلمة: **«بعضا»** كتبها أولا: **«بعض»**، ثم أصلحها إلى: **«بعضا»** بعد أن حذف **«على»**.
(٣) سورة الزخرف، آية (٣٢).
(٤) الزيادة من «إحياء علوم الدين».
(٥) في الأصل: **«بعضهم»**، والمثبت من «الإحياء».
(٦) سورة فاطر، آية (٦).
(٧) كذا بالأصل، وسياق الجملة في «إحياء علوم الدين»: «فرأيت كل واحد منهم يطلب هذه الكسرة فيذل فيها نفسه».
(٨) سقط من الأصل.
(٩) سورة هود، آية (٦).
(١٠) وفي «إحياء علوم الدين»: **«عنده»**.

قالَ: أحسنْتَ يا حاتم، فما هي الثامنَةُ؟

قالَ: نظَرتُ إلى هذَا الْخَلْق، ورأيتُ كُل واحد منْهم متَوكلاً على مخْلُوق مثْله، هذَا على ضيعته، وهذَا على تجارته، وآخَر على صحة بدنه، فَرجعتُ إلى الله تَعالَى في قَوله: ﴿وَمَنْ يَتَوَكَّلْ عَلَى اللَّهِ فَهُوَ حَسْبُهُ﴾ [1] فَتَوكلْتُ على الله وجعلْتُه حسبِي.

قالَ شَقيقٌ: يا حاتم، وفقَك الله، فَإني نَظَرتُ في علْمِ التوراة والإنْجِيل والزبور والفُرقَانِ الْعظيم، فَهو يدور على هذه الثمانِ مسائِلَ، فَمن استعملَها فَقَد استَعملَ الْكُتُب الأربعةَ»[2].

* * *

---

(١) سورة الطلاق، آية (٣).

(٢) إحياء علوم الدين (٧٠/١).

(٢٤) بَابُ مَنْ سُئِلَ عَنْ عِلْمٍ فَكَتَمَهُ

٢٦١- حدثَنَا أبو بكْرِ بن أبِي شَيبةَ، حدثَنَا أسود بن عامرٍ، حدثَنَا عمارةُ بن زاذَان، حدثَنَا علي بن الْحكَمِ، حدثَنَا عطاء، عن أبِي هريرةَ رفَعه: **«ما من رجلٍ يحفَظُ (علْما)**(١) **فَيكْتُمه إلا أُتي [بِه]**(٢) **يوم الْقيامة ملْجما بِلجامٍ من (النارِ)**(٣)**»**(٤).

---

(١) في الأصل: **«علمه»**، والمثبت هو الصواب، كما في سنن ابن ماجه.

(٢) زيادة من سنن ابن ماجه المطبوع.

(٣) في الأصل: **«نار»**، والمثبت من سنن ابن ماجه المطبوع.

(٤) ابن ماجه (٢٤٠/١) برقم (٢٦١) في المقدمة، باب من سئل عن علم فكتمه.

قَالَ أَبو الْحسنِ، أَي: الْقَطان: وحدثَنَا أَبو حاتمٍ، حدثَنَا أَبو الْوليد، حدثَنَا عمارةُ بن زاذَان... فَذَكَر نَحوه.

رجال إسناد ابن ماجه:

- أبو بكر بن أبي شيبة، سبقت ترجمته (ص٩٨)، وهو ثقة حافظ.

- أسود بن عامر الشامي، نزيل بغداد، يكنى أبا عبد الرحمن، ويلقب شاذان، ثقة، مات في أول سنة (٢٠٨). «التقريب» ت (٥٠٣).

- عمارة بن زاذان الصيدلاني، أبو سلمة البصري.

قال الإمام أحمد: «شيخ ثقة ما به بأس».

وقال ابن معين: «صالح».

وقال البخاري: «ربما يضطرب في حديثه».

وقال الآجري عن أبي داود: «ليس بذاك».

وقال أبو زرعة: «لا بأس به».

وقال أبو حاتم: «يكتب حديثه، ولا يحتج به، ليس بالمتين».

وذكره ابن حبان في الثقات.

وقال الدارقطني: «ضعيف».

وقال العجلي: «بصري ثقة».

وقال ابن حجر: «صدوق كثير الخطأ. من السابعة».

انظر: العلل لأحمد (٣٠٢/١)، تاريخ ابن معين برواية الدوري (٤٢٥/٢)، التاريخ الكبير (١٢٨/٦)، الجرح والتعديل (٣٦٥/٦)، الكامل (٨٠/٥)، الثقات لابن حبان (٢٦٣/٧)، معرفة الثقات للعجلي (٣٥٣)، تهذيب التهذيب (٢٥٠/٤) ت (٥٦٧٢)، «التقريب» ت (٤٨٤٧).

قلت: هو صدوق. =

رواه أبو داود[1]، والترمذي، وقال: «حسن»[2].

قال في «الأطراف»[3]: «ورواه صدقةُ بن موسى الدقيقي، عن مالك بن دينار، عن عطاء، عن أبي هريرةَ».

ورواه ابن حبان[4]، والحاكم وصححه[5].

وسيأتي في آخر الباب ذكره من رواية أنس[6]، وأبي سعيد الخُدري[7]، وأبي هريرةَ[8] أيضا: **«الممسك على الكلام ممثلٌ بمن ألجم نفْسه بلجام»**[9].

والمراد بالعلم: ما يلزمه تعليمه، ويتعين عليه، كمن يرى رجلاً حديثَ عهد بالإسلام، ولا يحسن الصلاةَ، وقد حضر وقتُها فيقولُ: علموني كيفَ أُصلي.

وكمن جاء مستفْتيا في حلالٍ وحرامٍ، فإنه يلزمه في هذا وأمثاله تعريفُ الجواب.

ومن منَعه استحق الوعيد. (٢٦٣/أ)

=- علي بن الحكم البناني، أبو الحكم البصري، ثقة، ضعفه الأزدي بلا حجة، مات سنة (١٣١). «التقريب» ت (٤٧٢٢).

- عطاء بن أبي رباح، واسم أبي رباح أسلم، القرشي مولاهم المكي، ثقة فقيه فاضل، لكن كثير الإرسال. قيل: إنه تغير بأخرة، ولم يكثر ذلك منه. مات سنة (١١٤). «التقريب» ت (٤٥٩١).

الحكم على الحديث:

المتن صحيح، وإسناده حسن، لأن عمارة بن زاذان متكلم فيه، ولكنه لم ينفرد بهذا الحديث، فقد تابعه حماد بن سلمة، فرواه عن علي بن الحكم بإسناده ومتنه، كما هو عند الإمام أحمد في مسنده، وأبي داود في سننه، وابن حبان في صحيحه. كما ذكر المصنف.

أخرجه الطيالسي (٢٥٣٤)، وابن أبي شيبة (٩/٥٥)، وأحمد (٢٦٣/٢، ٣٠٥، ٣٤٤، ٤٩٩، ٥٠٨).

(١) سنن أبي داود (٤٥/٤) برقم (٣٦٥٨) كتاب العلم، باب كراهية منع العلم.

(٢) الترمذي (٢٩/٥) برقم (٢٦٤٩) كتاب العلم، باب ما جاء في كتمان العلم. من طريق عمارة ابن زاذان به، وقال: «حديث حسن».

(٣) تحفة الأشراف (٧٢/١٠) حديث (١٤١٩٦).

(٤) ابن حبان (٢٩٧/١) برقم (٩٥). من طريق علي بن الحكم به.

(٥) الحاكم (١٠١/١). من طريق عطاء به، وقال: «هذا الإسناد صحيح على شرط الشيخين، ولم يخرجاه».

(٦) ابن ماجه (٢٤٢/١) برقم (٢٦٤).

(٧) ابن ماجه (٢٤٢/١-٢٤٣) برقم (٢٦٥).

(٨) ابن ماجه (٢٤٣/١) برقم (٢٦٦).

(٩) كذا قال، ولفظه في المواضع المذكورة، نحو لفظ الحديث المذكور (٢٦١).

وقَالَ سحنُون[1]: «هذَا الْحديثُ إِنما جاء في الشهادة».

قَالَ ابن (الْعربِي)[2]: والصحيح خلاَفُه؛ لأن في الْحديث: **«من سئِلَ عن علْمٍ...»** ولَم ولَم يقُلْ: عن شَهادة، ونَحن مأْمورون بِالْعمل بِالنظَائِرِ حتى يرِد ما يزِيلُه.

وروى الْحافظُ أَبو نُعيمٍ في «فَضل الْحاكمِ الْعفيف» عنِ ابنِ مسعود، وهو في «الْخلَعيات»[3] عن أَبِي هريرةَ أَن النبِي صلى ا عليه وسلم قَالَ: **«ما (آتَى)[4] الله الله عالِما علْما، إلا أَخَذَ عليه من الْميثَاق ما أَخَذَ من النبِيين أَن يبينَه ولا يكْتُمه»**[5].

* * *

(١) هو: أبو سعيد عبد السلام بن سعيد التنوخي القيرواني المالكي، الإمام العلامة فقيه المغرب، صاحب المدونة، مولده سنة (١٦٠)، ووفاته (٢٤٠). انظر: الديباج المذهب (٢/٣٠-٤٠)، وفيات الأعيان (١٨٠/٣)، سير أعلام النبلاء (٦٣/١٢).

(٢) غير واضحة في الأصل، وكتب بدله في الحاشية: **«العربي»**.

(٣) الخلعيات: نسبة إلى الخلعي، وهو: علي بن الحسن بن الحسين بن محمد أبو الحسن، الخلعي الشافعي، مسند الديار المصرية في عصره، أصله من الموصل، ومولده ووفاته بمصر.

صنف كتاب الفوائد في الحديث، ويعرف بفوائد الخلعي. سمي بالخلعي لأنه كان يبيع الخلع لأولاد الملوك بمصر.

وخرج أحمد بن الحسين الشيرازي أجزاء من مسموعاته في الحديث، وهي عشرون جزءا، سماها الخلعيات. ولد سنة (٤٠٥)، وتوفي سنة (٤٩٢). انظر: العبر (٣٣٤/٣)، وفيات الأعيان لابن خلكان (٣١٨/٣)، الأعلام للزركلي (٢٧٣/٤).

(٤) في الأصل: **«آتاه»**، والمثبت هو الصواب.

(٥) قال العراقي في تخريج الإحياء: أخرجه أبو نعيم في «فضل العالم العفيف» من حديث ابن مسعود، وفي «الخلعيات» نحوه من حديث أبي هريرة برقم (٤١)، وعزاه المتقي الهندي في «كنز العمال» (١٩٠/١٠) برقم (٢٩٠٠٠) لابن النظيف في جزئه، وابن الجوزي عن أبي هريرة.

قلت: وقد أورده ابن حجر في القول المسدد من طريق ابن النظيف، ثم قال: فيه موسى بن محمد هو البلقاوي، متهم لكن له شاهد بإسناد صالح من حديث ابن مسعود، رويناه في كتاب «فضل العالم العفيف على الجاهل الشريف» لأبي نعيم الحافظ. انتهى.

٢٦٢- قَالَ: حديثُ الأعرجِ أنه سمع أبا هريرةَ يقُولُ: والله لَولاَ آيتَانِ في كتَابِ الله ما حدثْتُ عنْه، يعني: عنِ النبي صلى ا عليه وسلم شَيْئًا أبدا، لَولاَ قَولُ الله عز وجل: ﴿إِنَّ الَّذِينَ يَكْتُمُونَ مَا أَنْزَلَ اللَّهُ مِنَ الْكِتَابِ﴾[1] الآيتَينِ[2].

أراد أبو هريرةَ قَولَه تَعالَى: ﴿إِنَّ الَّذِينَ يَكْتُمُونَ مَا أَنْزَلْنَا مِنَ الْبَيِّنَاتِ وَالْهُدَى﴾[3].

رواه (خ) في «الْعلْمِ»[4]، ومسْلم في «الْفَضائِل»[5]، والنسائِي في «الْعلْمِ»[6].

بِهاتَينِ الآيتَينِ استَدل الْعلَماء علَى وجوبِ تَبليغِ الْعلْمِ وتبيانه علَى الْجملَة، دون أخْذ الأُجرة علَيه، إِذْ لاَ يستَحق أحد[7] أُجرةً علَى ما علَيه فعلُه.

وتَحقيقُ الآية أن الْعالِم إِذَا قَصد كتْمان الْعلْمِ عصى، وإِذَا لَم يقْصده لَم يلْزمه التبليغُ إِذَا عرفَ أن معه غَيره.

وأما من سئِلَ فَقَد وجب علَيه التبليغُ لِهذه الآية ولِلْحديث[8]. ولاَ يجوز تَعليم الْكَافرِ

(١) سورة البقرة، آية (١٧٤).

(٢) ابن ماجه (٢٤٠/١-٢٤١) برقم (٢٦٢) في المقدمة، باب من سئل عن علم فكتمه.

قال: حدثَنَا أبو مروان الْعثْماني محمد بن عثْمان، حدثَنَا إِبراهيم بن سعد، عن الزهرِي، عن عبدالرحمنِ بنِ هرمز الأعرجِ، أنه سمع أبا هريرةَ يقُولُ:... فذكره.

رجال إسناد ابن ماجه:

- أبو مروان العثماني، سبقت ترجمته (ص٩٤). وهو صدوق يخطئ.

- إبراهيم بن سعد بن إبراهيم بن عبد الرحمن بن عوف الزهري، أبو إسحاق المدني، نزيل بغداد، ثقة حجة تُكلم فيه بلا قادح، مات سنة (١٨٥). «التقريب» ت (١٧٧).

- الزهري، سبقت ترجمته (ص١٣٠)، وهو إمام حافظ.

- عبد الرحمن بن هرمز الأعرج، أبو داود المدني، مولى ربيعة بن الحارث، ثقة ثبت عالم، مات سنة (١١٧). «التقريب» ت (٤٠٣٣).

الحكم على الحديث:

صحيح، وقد اتفق عليه الشيخان من طريق أخرى .

(٣) سورة البقرة، آية (١٥٩).

(٤) البخاري (٣٥/١) برقم (١١٨، ١١٩) كتاب العلم، باب حفظ العلم.

(٥) مسلم (٧٩/١٦)، برقم (٢٤٩٢) باب في فضائل أبي هريرة.

(٦) أخرجه النسائي في الكبرى (٤٣٩/٣-٤٤٠) برقم (٥٨٦٧، ٥٨٦٨) كتاب العلم، باب حفظ العلم. العلم.

(٧) زاد بعده في الأصل: **«إلا»**، وضرب عليها الناسخ.

(٨) الذي يظهر لي أنه يشير إلى الحديث المشهور الذي أخرجه البخاري (١٧٠/٤) برقم (٣٤٦١)

الْقُرآن والْعلْم حتى يسلم، ولاَ يجوز تَعليم الْمبتَدع الْجِدالَ لِيجادلَ بِه أَهلَ الْحق.

ولاَ تُعلمِ الْخَصم حجةً يقْتَطع بِها مالَ غَرِيمه، ولاَ السلْطَان تَأْوِيلاً يتَطَرقُ بِه إِلَى أَذَى الرعية، ولاَ ينْشئُ الرخَص لِلسفَهاء، فَيتخذُوا ذَلِك طَرِيقًا إِلَى ارتكَابِ الْمحظُورات وتَرك الْواجِبات ونَحو ذَلِك.

وقَولُه: مِنَ الْبَيِّنَاتِ وَالْهُدَى (١) يعم الْمنْصوص علَيه، والْمستَنْبطَ، كَشُمول اسمِ الْهدى لِلْجميع.

واخْتَلَفُوا في الْمراد بِاللاعنين في الآية:

فَقيلَ: الْمراد الْملاَئِكَةُ والْمؤْمنُون[٢].

قَالَ ابن عطيةَ[٣]: «وهذَا واضح جارٍ علَى مقْتَضى الْكَلاَمِ».

وقَالَ مجاهد وعكْرِمةُ[٤]: هم الْحشَراتُ والْبهائِم يصيبهم الْجدب بِذُنُوبِ علَماء السوء (الْكَاتمين)[٥]، فَيلْعنُوهم.

ويؤَيد هذَا أَن الْمصنفَ روى بِإِسنَاده عنِ الْبراء بنِ عازِبٍ أَن النبِي صلى ا عليه وسلم قَالَ في قَوله تَعالَى: وَيَلْعَنُهُمُ اللاَّعِنُونَ (٦) قَالَ: **«دواب الأرض»** (٧).

فَإِن قيلَ: كَيفَ جمع من لاَ يعقلُ جمع من يعقلُ؟ (٢٦٣/ب)

قيلَ: لأَنه أَسنَد إِلَيهِم فعلَ من يعقلُ، كَما قَـالَ: رَأَيْتُهُمْ لِي سَاجِدِينَ (٨)، ولَـم يقُـلْ:

(٣٤٦١) كتاب أحاديث الأنبياء، باب ما ذكر عن بني إسرائيل. بإسناده عن عبد الله بنِ عمرٍو أَن النبِي= =صلى ا عليه وسلم قَالَ: **«بلغُوا عني ولو آيةً، وحدثُوا عن بني إِسرائِيلَ ولا حرج، ومن كَذَب علَي متَعمدا فَلْيتَبوأْ مقْعده من النار»**.

(١) سورة البقرة، آية (١٥٩).

(٢) تفسير الطبري (٢٥٧/٣) عن الربيع بن أنس قال: اللاَّعِنُونَ من ملائكة ا المؤمنين.

(٣) «المحرر الوجيز» لابن عطية (١٧٧/١).

(٤) السابق نفسه.

(٥) في الأصل: **«الكاظمين»**، وكتب في الحاشية بدله: **«الكاتمين»**.

(٦) سورة البقرة، آية (١٥٩).

(٧) ابن ماجه (٤٩٢/٥) برقم (٤٠٢١) كتاب الفتن، باب العقوبات. من طريق لَيث عن الْمنْهال عن زاذَان عن الْبراء بنِ عازِبٍ به، وإسناده ضعيف، لضعف ليث بن أبي سليم، قال ابن حجر في «التقريب» ت (٥٦٨٥): «صدوق اختلط جدا، ولم يتميز حديثه؛ فترك».

(٨) سورة يوسف، آية (٤).

ساجدات. وقالَ: ﴿وَقَالُوا لِجُلُودِهِمْ لِمَ شَهِدْتُمْ عَلَيْنَا﴾[1]، ومثْله كثير.

ولِهذَا قالَ الْبراء بن عازبٍ وابن عباسٍ: ﴿اللاَّعِنُونَ﴾[2] هم كُل الْمخْلُوقات ما عدا الثقَلَينِ الْجِن والإِنْسِ؛ وذَلِك أَن النبي صلى ا عليه وسلم قالَ: **«إِن الْكافر إِذَا عذب في قبره فصاح، سمعه كُل مخْلُوق إِلا الثقلَين، فلعنَه كُل سامعٍ»**[3].

وفي «صحيح مسلمٍ» وغيره[4]: يقُولُون قد أَكْثَر أَبو هريرةَ، والله الْموعد.

أَي: الرجوع إِلَى الله بِحكْمِ الْوعد الصادق، فَيجازِي كُلا علَى قَوله وفعله.

وفيه: أَنهم أَنكَروا علَيه كثْرةَ الْحديث، وأَجابهم عن ذَلِك.

روى الْبيهقي في «الشعبِ»[5] عن أَبِي هريرةَ أَنه قالَ: لَولاَ آيةٌ في كتَابِ الله ما حدثْتُكُم، ثُم قَرأَ: ﴿وَإِذْ أَخَذَ اللَّهُ مِيثَاقَ الَّذِينَ أُوتُوا الْكِتَابَ لَتُبَيِّنُنَّهُ لِلنَّاسِ وَلا تَكْتُمُونَهُ﴾[6].

قالَ الْحسن وقتَادةُ: هي في كُل من أُوتي علْم شيء من الْكتَابِ، فَمن علم شيئًا فلْيعلمه، وإِياكُم وكتْمان الْعلْمِ فَإِنه مهلَكةٌ[7].

وقالَ محمد بن كعبٍ[8]: لاَ يحل لِلْعالِمِ أَن يسكُتَ علَى علْمه، ولاَ يحل لِلْجاهل أَن يسكُتَ علَى جهله، قالَ الله تَعالَى: ﴿وَإِذْ أَخَذَ اللَّهُ مِيثَاقَ الَّذِينَ أُوتُوا الْكِتَابَ لَتُبَيِّنُنَّهُ لِلنَّاسِ﴾ الآيةَ[9]. وقالَ: ﴿فَاسْأَلُوا أَهْلَ الذِّكْرِ إِنْ كُنْتُمْ لا تَعْلَمُونَ﴾[10].

---

(١) سورة فصلت، آية (٢١).

(٢) سورة البقرة، آية (١٥٩).

(٣) هو قطعة من حديث البراء المشهور، أخرجه أبو داود (٥/٧٥-٧٦) برقم (٤٧٥٣) كتاب السنة، باب في المسألة في القبر وعذاب القبر، والنسائي (٢٠٥٩) كتاب الجنائز، باب مسألة الكافر، وابن ماجه (٥/٦٥٣) برقم (٤٢٦٩) كتاب الزهد، باب ذكر القبر والبِلَى.

ولم أقف على قوله: **«فلعنَه كُل سامع»** مسندا، ولكن معناها في الحديث. وإنما نقل المصنف لفظه عن «المحرر الوجيز» لابن عطية (١/١٧٧).

(٤) سبق تخريجه.

(٥) شعب الإيمان (٤/٢٨٨).

(٦) سورة آل عمران، آية (١٨٧).

(٧) تفسير القرطبي (٤/٣٠٤). قلت: والحسن بن عمارة متروك، كما قال ابن حجر في التقريب ت (١٢٦٤).

(٨) السابق نفسه.

(٩) سورة آل عمران، آية (١٨٧).

(١٠) سورة النحل، آية (١٤٣)، سورة الأنبياء، آية (٧).

قَالَ الْحسن بن عمارةَ: أَتَيتُ الزهرِي بعدما تَرك (الْحديثَ)[1]، فَأَلْفَيتُه علَى بابِه، فَقُلْتُ: إِن رأَيتَ أَن تُحدثَني؟

قَالَ: أَما علمتَ أَني تَركْتُ الْحديثَ.

فَقُلْتُ: إِما أَن تُحدثَني، وإِما أَن أُحدثَك.

قَالَ: حدثْني.

قُلْتُ: حدثَني الْحكَم بن (عتَيبةَ)[2]، عن يحيى بنِ الْجزارِ، قَالَ: سمعتُ علي بن أَبِي طَالِبٍ يقُولُ: ما أَخَذَ الله علَى الْجاهلين أَن يتَعلموا حتى أَخَذَ علَى الْعلَماء أَن يعلموا.

قَالَ: فَحدثَني أَربعين حديثًا[3].

* * *

(١) في الأصل: «**بحديث**»، والصواب ما أثبته. وانظر: تفسير القرطبي (٣٠٤/٤).

(٢) في الأصل: «**عيينة**»، والصواب المثبت.

(٣) تفسير القرطبي (٣٠٤/٤).

٢٦٣- قَالَ: حدثَنَا (الْحسين)[1] بن أَبِي السرِي الْعسقَلاني، حدثَنَا خَلَفُ بن تَميمٍ، عن عبد الله بنِ (السرِي)[2]، عن محمد بنِ الْمنْكَدرِ، عن جابِرٍ قَالَ: قَالَ رسولُ الله صلى ا عليه وسلم: **«إِذَا لعن آخر هذه الأمة أَولها، فَمن كَتَم حديثًا، فَقَد كَتَم ما أَنْزلَ الله»**[3].

قَالَ في **«الأَطْراف»**[4]: «هكَذَا رواه محمد بن عبد الرحيمِ صاعقَةُ، وغَير واحد، عن

---

(١) في الأصل: **«الحسن»**، والصحيح هو المثبت، كما في سنن ابن ماجه المطبوع.

(٢) في الأصل: **«السوي»**، وكتب بدله في الحاشية: **«السري»**.

(٣) سنن ابن ماجه (٢٤١/١) برقم (٢٦٣) في المقدمة، باب من سئل عن علم فكتمه.

رجال إسناد ابن ماجه:

- الحسين بن أبي السري المتوكل بن عبد الرحمن، أبو عبد ا ، ضعيف، مات سنة (٢٤٠). «التقريب» ت (١٣٤٣).

- خلف بن تميم بن أبي عتاب، أبو عبد الرحمن الكوفي، نزيل المصيصة.

قال ابن معين: «هو المسكين صدوق».

وقال أبو حاتم: «ثقة صالح».

وذكره ابن حبان في الثقات.

وقال ابن حجر: «صدوق عابد»، مات سنة (٢٠٦).

انظر: الجرح والتعديل (٣٧٠/٣)، الثقات (٢٢٨/٨)، تهذيب التهذيب (٩٢/٢) ت (٢٠٣٧)، «التقريب» ت (١٧٢٧).

- عبد ا بن السري الأنطاكي، أصله من المدائن.

وذكره ابن حبان في الضعفاء.

وقال العقيلي: «لا يتابع».

وقال ابن حجر: «زاهد صدوق، روى مناكير كثيرة، يتفرد بها، من التاسعة».

انظر: المجروحين (٣٣/٢)، ضعفاء العقيلي (٢٦٤/٢)، تهذيب التهذيب (١٤٤/٣) ت (٣٨٨١). «التقريب» ت (٣٣٤٦).

- محمد بن المنكدر بن عبد ا بن الهدير التيمي المدني، ثقة فاضل مات سنة (١٣٠)، أو بعدها. «التقريب» ت (٦٣٢٧).

الحكم على الحديث:

ضعيف جدا، قال البوصيري في مصباح الزجاجة (٢٤٣/١) برقم (١٠٧): «هذا إسناد فيه الحسين ابن أبي السري كذاب، وعبد ا بن السري ضعيف، وذكر المزي في الأطراف أن عبدا بن السري لم يدرك محمد بن المنكدر». ثم ذكر بقية الكلام الذي نقله المصنف عن «تحفة الأشراف».

(٤) «تحفة الأشراف» للحافظ المزي (٤٩٦/٢) حديث (٣٠٥١).

خَلَف بن تَميمٍ.

ورواه أَحمد بن نَصرِ النيسابوري، وأَبو هارون موسى بن النعمانِ الْمصري، وأَحمد بن خُلَيد الْحلَبِي، وغَير واحد، عن عبد الله بنِ السري، عن سعيد بنِ زكَرِيا الْمداِئني، عن عنْبسةَ بنِ عبد الرحمنِ الْقُرشي، عن محمد بنِ زاذَان، عن محمد بنِ الْمنْكَدرِ، عن جابِرِ. وكَذَلِك رواه محمد بن معاوِيةَ بنِ (مالِجٍ)[1] الأَنْماطي، عن سعيد بنِ زكَرِيا الْمدائِني»[2].

(٢٦٤/أ)

- عبد الله بن السري الأَنْطاكي الزاهد[3].

صحب شُعيب بن حربٍ[4] بِالْمدائِنِ، وروى عنْه، وعن حفْصِ بنِ سلَيمان الْقَارِئ، وصالِحِ الْمري، ورِوايتُه عن محمد بنِ الْمنْكَدرِ مرسلَةٌ.

قَالَ ابن عدي[5]: «لاَ بأْس بِه».

وقَالَ خَلَفُ بن تَميمٍ[6]: «كَان من الصالِحين».

روى لَه الْمصنفُ هذَا الْحديثَ الْواحد، ولَيس لَه في الْكُتُبِ الستة سواه.

* * *

---

(١) تصحفت في الأصل إلى: **«صالح»**، والصواب المثبت، قال الحافظ ابن حجر في «التقريب» ت (٦٣٠٩): محمد بن معاوية بن مالج - بميم وجيم - واسم جده يزيد الأنماطي، أبو جعفر البغدادي، صدوق ربما وهم. من العاشرة.

(٢) هنا انتهى كلام المزي في تحفة الأشراف، وزاد بعده في الأصل: **«وعنبسة بن عبد الرحمن، ومحمد بن زاذان»** وهو تكرار.

(٣) انظر ترجمته في: تهذيب الكمال ت (٣٢٩٥)، وتهذيب التهذيب ت (٣٨٨١)، و«التقريب» ت (٣٣٤٦).

(٤) هو: شعيب بن حرب المدائني، أبو صالح البغدادي، نزيل مكة، من أبناء خراسان، ثقة عابد، توفي (١٩٧). التقريب ت (٢٧٩٧).

(٥) الكامل لابن عدي (٢١٣/٤).

(٦) انظر: تهذيب التهذيب (١٤٥/٣) ت (٣٨٨١).

٢٦٤- قَالَ: حديثُ أَنَسٍ أَنه سمع النبي صلى ا عليه وسلم يقُولُ: **«من سئِلَ عن علمٍ فكَتَمه أُلجِم يوم الْقيامة بِلجامٍ من نَار»**.

انْفَرد بِه الْمصنفُ(١).

وتَقَدم في أَول الْبابِ(٢).

* * *

(١) ابن ماجه (٢٤٢/١) برقم (٢٦٤) في المقدمة، باب من سئل عن علم فكتمه. قال: حدثَنَا أَحمد بن الأزهرِ، حدثَنَا الْهيثَم بن جميلٍ، حدثَني عمر بن سلَيمٍ، حدثَنَا يوسفُ بن إِبراهيم، قَالَ: سمعتُ أَنَس بن مالِك يقُولُ:... فذكره.

رجال إسناد ابن ماجه:

- أحمد بن الأزهر بن منيع، أبو الأزهر العبدي النيسابوري، صدوق كان يحفظ ثم كبر فصار كتابه أثبت من حفظه. مات سنة (٢٦٣). «التقريب» ت (٥).

- الهيثم بن جميل البغدادي، أبو سهيل نزيل أنطاكية، ثقة من أصحاب الحديث، وكأنه ترك فتغير، مات سنة (٢١٣). «التقريب» ت (٧٣٥٩).

- عمر بن سليم الباهلي، أو المزني، البصري، صدوق له أوهام، من السابعة. «التقريب» ت (٤٩١١).

- يوسف بن إبراهيم التميمي، أبو شيبة الجوهري الواسطي، ضعيف، من الخامسة. «التقريب» ت (٧٨٥٥).

الحكم على الحديث:

إسناده ضعيف، فيه يوسف بن إبراهيم.

قال البوصيري في «مصباح الزجاجة» (٢٤٤/١) برقم (١٠٨): «هذا إسناد ضعيف، فيه يوسف بن إبراهيم. قال ابن حبان: روى عن أنس ما ليس من حديثه، لا تحل الرواية عنه. وقال البخاري: صاحب عجائب. رواه ابن ماجه والترمذي بهذا اللفظ من حديث أبي هريرة، وقال: حديث حسن. ورواه الحاكم أيضا من حديث أبي هريرة، وفيه حديث عبد ا بن عمرو». انتهى.

قلت: أما المتن فصحيح كما بينا سابقًا.

(٢) يعني: تقدم شرحه.

٢٦٥- قَالَ: حديثُ إسماعيل بن حبان بنِ واقد الثقَفي أبو إسحاقَ الْواسطي، حدثَنَا عبد الله بن عاصمٍ، حدثَنَا محمد بن دابٍ، عن صفْوان بنِ سلَيمٍ، عن عبد الرحمنِ بنِ أَبِي سعيد الْخُدرِي، عن أَبِي سعيد الْخُدرِي قَالَ: قَالَ رسولُ الله صلى ا عليه وسلم: **«من كَتَم علْما مما ينْفَع الله بِه في أَمرِ الناسِ في الدين، أَلْجمه الله يوم الْقيامة بِلجامٍ من نَارٍ»**[1].

إِنما أخر الْمصنفُ هذَا الْحديثَ؛ لأَنه رواه بِإسنَاد ضعيف.

- (ق) عبد الله بن عاصمٍ (الْحماني)[2]، أَبو سعيد الْبصرِي[3].

قَالَ أَبو زرعةَ و[أبو][4] حاتمٍ: «صدوقٌ»[5].

وقَالَ محمد بن مسلمِ بنِ وراةَ: سمعتُ أَبا الْوليد الطيالِسي، وذَكَر عبد الله بن عاصمٍ،

---

(١) ابن ماجه (٢٤٢/١) برقم (٢٦٥) في المقدمة، باب من سئل عن علم فكتمه.

رجال إسناد ابن ماجه:

- إسماعيل بن حبان الثقفي، أبو إسحاق القطان الواسطي، صدوق، من الحادية عشرة. «التقريب» ت (٤٣٢).

- عبد ا بن عاصم الحماني، أبو سعيد البصري، صدوق، من التاسعة. «التقريب» ت (٣٤٠١).

- محمد بن دابٍ، بغير همز، المدني، كذبه أبو زرعة، من الثامنة. «التقريب» ت (٥٨٦٦).

- صفوان بن سليم المدني، أبو عبد ا الزهري، مولاهم، ثقة مفْت عابد، رمي بالقدر، مات سنة (١٣٢). «التقريب» ت (٢٩٣٣).

- عبد الرحمن بن أبي سعيد الخدري سعد بن مالك الأنصاري الخزرجي، ثقة. مات سنة (١١٢). «التقريب» ت (٣٨٧٤).

الحكم على الحديث:

إسناده ضعيف، فيه محمد بن دابٍ، وأما متنه فصحيح كما بينا من قبل.

قال البوصيري في «مصباح الزجاجة» (٢٤٦/١) برقم (١٠٩): «هذا إسناد ضعيف، فيه محمد بن داب، كذبه أبو رزعة وغيره، ونسب إلى وضع الحديث».

(٢) تصحف في الأصل إلى: **«الجمالي»**، والصواب المثبت، وانظر: «التقريب» ت (٣٤٠١).

(٣) انظر ترجمته في: «الجرح والتعديل» لابن أبي حاتم (١٣٤/٥) ت (٦٢٢)، «الثقات» (٣٥٤/٨)، «تهذيب التهذيب» (١٦٧/٣) ت (٣٩٤٣)، «التقريب» ت (٣٤٠١).

(٤) سقطت من الأصل، والصواب إثباتها. وهو: الإمام محمد بن إدريس بن المنذر الحنظلي، أبو حاتم الرازي. كما سبق في ترجمته (ص١٣٢).

(٥) انظر: الجرح والتعديل لابن أبي حاتم (١٣٤/٥) ت (٦٢٢).

فَقَالَ: كَان (يجِيئني)[1]، ولَم أَره ذَكَره (بِسوء)[2].
وذَكَره ابن حبان في «الثقَات»[3].
روى لَه الْمصنفُ هذَا الْحديثَ الْواحد، ولَيس لَه عنْدهم سواه.
- محمد بن دابٍ الْمديني[4].
روى عن: صفْوان بن (سلَيمٍ)[5]، وابنِ أَبِي ذئْبٍ[6].
وعنْه: محمد بن سلامٍ الْجمحي، وعبد الله بن عاصمٍ الْحماني[7] وغَيرهما.
كذاب وضاع.
قَالَ لَه رجلٌ من الأَعرابِ: هذَا شَيء تَمنيتَه أَو رويتَه، يعني: تَعمدتَ كَذبه، أَو رويتَه، والأَماني: الأَكَاذيب.
ويتصلُ بِهذَا حديثُ عثْمان بنِ عفان الآتي في بابِ «كَراهية مس الذكَرِ بِالْيمينِ» عن عثْمان بنِ عفان أَنه قَالَ: «ما تَمنيتُ ولاَ تَغَنيتُ منْذُ أَسلَمتُ»[8].

(١) في الأصل: **«نحبير»** كذا، والمثبت هو الصواب، كما في الجرح والتعديل.
(٢) في الأصل: **«بسر»**، وكتب بدله في الحاشية: **«بسوء»**، وانظر المصدر السابق نفسه.
(٣) الثقات (٣٥٤/٨).
(٤) انظر ترجمته في: تهذيب التهذيب (٩٣/٥) ت (٦٩١٤)، التقريب ت (٥٨٦٦).
(٥) في الأصل: **«سليمان»**، والصواب ما أثبته، وقد ذكره في سند الحديث على الصواب، وسبقت وسبقت ترجمته (ص٢٢٤).
(٦) هو: محمد بن عبد الرحمن بن المغيرة بن الحارث بن أبي ذئب، القرشي العامري، أبو الحارث المدني ، ثقة فقيه فاضل، توفي سنة (١٥٨)، وقيل: سنة (١٥٩). التقريب ت (٦٠٨٢).
(٧) تصحف في الأصل إلى: **«الجمالي»**، وسبق بيانه قريبا.
(٨) ابن ماجه (٢٧٨/١) برقم (٣١١) كتاب الطهارة، باب كراهية مس الذكرِ بِالْيمينِ والاستنْجاء بِالْيمينِ. أن عثْمان بن عفان قال: ما تَغَنيتُ، ولاَ تَمنيتُ، ولاَ مسستُ ذَكَرِي بِيميني منْذُ بايعتُ بِها رسولَ الله صلى ا عليه وسلم.
قال السندي في شرحه على سنن ابن ماجه: «قَوله: **«ما تَغَنيت»** من الْغنَاء بِالْكَسرِ والْمد، وهو صوت مطْرِب معروف عنْد أَهل اللهو واللعب. **«ولا تَمنيت»** أَي: ما كَذَبت من التمني، بِمعنَى: التكْذيب، تَفَعل: من منَى إِذَا قَدر؛ لأَن الْكَاذب يقَدر الْحديث في نَفْسه ثُم يقُوله. **«ولاَ مسست»** بِكَسرِ السين الأُولَى، أَفْصح من فَتْحها. **«منْذُ بايعتُ بِها»** تَعظيما لِلإِسلامِ والْبيعة». انتهى.

وفي رواية عن غير ابن ماجه: «ولا شربتُ خمرا منذُ أسلمتُ»[1].

والتمني: الكذب، قال الله تعالى: ﴿وَمِنْهُمْ أُمِّيُّونَ لاَ يَعْلَمُونَ الْكِتَابَ إِلاَّ أَمَانِيَّ﴾[2].

وقال كعب بن (زهير)[3]:

لا يغُرنْك ما منتْ وما وعدتْ ... إن الأمـاني والأحلام تضليلُ

وقد ذكر ابن الأثير هذا في «النهاية»[4].

* * *

---

(١) مصنف ابن أبي شيبة (٤٩٢/٧) برقم (٣٣)، باب فضل عثمان بن عفان رضي ا عنه.

وقال الدميري عند شرح حديث عثمان المذكور: «تتمة»: قول عثمان رضي ا عنه (٢٩٦/ب): «ما تغنيتُ، ولا تمنيتُ، ولا شربتُ خمرا، في جاهلية، ولا إسلامٍ».

معنى: «ما تمنيتُ»: ما كذبت، فالتمني الكذب: تفعل، من منى يمنى: إذا قدر؛ لأن الكاذب يقدر بحديث في نفسه ثم يقوله.

قال رجل لابن داب وهو يحدث: هذا شيء رويته أم شيء تمنيته، أي: اختلقته، ولا أصل له.

وقال ابن عطية في تفسير قوله تعالى: ﴿وَمِنْهُمْ أُمِّيُّونَ لاَ يَعْلَمُونَ الْكِتَابَ إِلاَّ أَمَانِيَّ﴾ يعني: أنهم لا يعلمون الكتاب والتوارة إلا سماع شيء يتْلى لا علم لهم بصحته.

وقال الطبري: هي من تمنى الرجل إذا حدث بحديث مختلق كذب، وذكر أهل اللغة أن العرب تقول: تمنى الرجل إذا كذب واختلق الحديث، ومنه قول عثمان رضي ا عنه: ما تمنيت ولا تغنيت منذ أسلمت. انتهى.

قلت: وأخرجه أيضا: الطبراني في الكبير (١٢٥/٥)، وأبو يعلى في مسنده (٤٨١/٨).

(٢) سورة البقرة، آية (٧٨).

(٣) زاد بعدها في الأصل: **«قال»**، وكلمة: **«زهير»** كتبت تحتها.

(٤) «النهاية في غريب الحديث والأثر» لابن الأثير (٨٠٤/٤).

٢٦٦- قَالَ: حديثُ: محمد بن عبد الله بن حفْص بن (هشَام)[1] بن زيد بن أَنَس بن مالِك، حدثَنَا أَبو إِبراهيم الْكَرابِيسي، عن ابن عون، عن محمد بن سيرِين، عن أَبِي هريرةَ قَالَ: قَالَ رسولُ الله صلى الله عليه وسلم: **«من سئِلَ عن علْمٍ فَكَتَمه، أَلْجمه الله يوم الْقيامة بِلجامٍ من نَارٍ»**.

انْفَرد بِه الْمصنفُ[2].

- محمد بن عبد الله بن حفْص بن هشَامٍ الأَنْصارِي الْبصرِي[3].

روى عن: إِسماعيلَ بن إِبراهيم الْكَرابِيسي وغَيرِه. (٢٦٤/ب)

---

(١) في الأصل: **«هاشم»** والصواب ما أثبته. وانظر ترجمته في هذه الصفحة.

(٢) ابن ماجه (٢٤٣/١) برقم (٢٦٦) في المقدمة، باب من سئل عن علم فكتمه.

رجال إسناد ابن ماجه:

- محمد بن عبد الله بن حفص بن هشام بن زيد بن أنس بن مالك الأنصاري البصري، صدوق، من الحادية عشرة. «التقريب» ت (٦٠١١).

- أبو إبراهيم الكرابيسي، هو إسماعيل بن إبراهيم الكرابيسي، أبو إبراهيم البصري، صاحب القُوهي.

ذكره ابن حبان في «الثقات».

والعقيلي في «الضعفاء الكبير»، وذكر في ترجمته حديث ابن ماجه المذكور، وقال: «ليس لحديثه أصل مسند (يعني: مرفوعا)، إنما هو موقوف من حديث ابن عون».

وذكره الذهبي في «ميزان الأعتدال» بهذا الحديث، وقال: «الصواب موقوف».

ووثقه الذهبي في «الكاشف».

وقال ابن حجر: «لين الحديث».

انظر: الثقات (٩٤/٨-٩٥)، والعقيلي في الضعفاء (٨٧/١) ت (٧٩)، وميزان الاعتدال (٢١٤/١) ت (٨٣٤)، وتهذيب الكمال (٣٧/٣) ت (٤٢١)، تهذيب التهذيب (٢٣٨/١) ت (٥١٧)، الكاشف ت (٣٥٤)، «التقريب» ت (٤٢٠).

- ابن عون، هو عبد الله بن عون بن أرطبان، أبو عون البصري، ثقة ثبت فاضل، من أقران أيوب في العلم والعمل والسن، من السادسة، مات سنة (١٥٠) على الصحيح. «التقريب» ت (٣٥١٩).

- محمد بن سيرين، سبقت ترجمته (ص٩١)، وهو ثقة عابد.

الحكم على الحديث:

لم يتكلم البوصيري على هذا الحديث مع أنه مما انفرد به ابن ماجه.

إسناده ضعيف، بسبب لين إسماعيل الكرابيسي، أما المتن فهو صحيح كما بينا من قبل.

(٣) انظر ترجمته في: الثقات (١١٦/٩)، تهذيب التهذيب (١٥٢/٥) ت (٧١٠٨)، التقريب ت (٦٠١١).

وعنْه: الْمصنفُ، وابن خُزيمةَ، ويحيى بن محمد بنِ صاعد، وغَيرهم.

ذَكَره ابن حبان في «الثقَات»[١].

- إسماعيلُ بن إبراهيم الْكرابِيسي.

ثقَةٌ[٢]، تُوفي سنَةَ أَربعٍ وتسعين ومئَة. روى لَه الْمصنفُ هذَا الْحديثَ الْواحد[٣].

قَالَ الْقُرطُبِي[٤]: «الْحديثُ الذي رواه ابن ماجه عن أَبِي هريرةَ وغَيرِه: **«من سئِلَ عن علْمٍ فَكَتَمه، أَلْجمه الله يوم الْقيامة بِلجامٍ من نَارٍ»**[٥]: يعارِضه قَولُ ابنِ مسعود: ما أَنْتَ بِمحدث قَوما حديثًا لاَ تَبلُغُه عقُولُهم إلا كَان علَى بعضهم فتْنَةً[٦].

وقَالَ علَيه السلاَم: **«حدثُوا الناس بِما يفْهمون؛ أَتُحبون أَن يكَذب الله ورسولُه؟»**[٧].

ورسولُه؟»[٧].

ثُم قَالَ[٨]: «وهذَا محمولٌ علَى بعضِ الْعلُومِ كَعلْمِ الْكَلاَمِ، أَو ما لاَ يستَوِي في فَهمه جميع الْعوامِ، فَحكْم الْعالِمِ أَن يحدثَ بِما يفْهم عنْه، وينَزلَ كُل إِنْسانٍ منْزِلَتَه.

وشَذ سحنُون فَحملَ حديثَ أَبِي هريرةَ هذَا [علَى][٩] كتْمانِ الشهادة».

قَالَ ابن الْعربِي: «والصحيح خلاَفُه؛ لأَنه قَالَ: **«من سئِلَ علْما فَكَتَمه»** ولَم يقُلْ شَهادةً».

وقَالَ سبحانَه في الشهادة: ﴿وَلَا تَكْتُمُوا الشَّهَادَةَ﴾[١٠].

---

(١) «الثقات» لابن حبان (١١٦/٩).

(٢) كذا قال الدميري، وقال ابن حجر: لين الحديث، كما نقلته في ترجمته.

(٣) تقدم بيان ترجمته، وأقوال العلماء فيه.

(٤) انظر: «تفسير القرطبي» (١٨٤/٢).

(٥) هو الحديث المذكور الذي يشرحه المصنف.

(٦) أخرجه مسلم في مقدمة صحيحه (١١٣/١) برقم (٥) باب: النهي عن الحديث بكل ما سمع.

(٧) أخرجه البخاري في صحيحه (٣٧/١) برقم (١٢٧) كتاب العلم، باب من خَص بِالْعلْمِ قَوما دون قَومٍ كَراهيةَ أَن لاَ يفْهموا، موقوفًا على علي، بلفظ: (حدثوا الناس بما يعرفون ...) .

وأخرج المرفوع الديلمي في «مسند الفردوس»، كما في «فيض القدير» للمناوي برقم (٣٦٩٣)، ولم أقف على إسناده، وضعفه الألباني في «ضعيف الجامع» (٢٧٠١).

(٨) يعني: القرطبي.

(٩) الزيادة من تفسير القرطبي.

(١٠) سورة البقرة، آية (٢٨٣).

وفيه: أنه لما قَالَ تَعالَى: ﴿مِنَ الْبَيِّنَاتِ وَالْهُدَى﴾[1] عم الْمنْصوص علَيه والْمستَنْبطَ.
وفيه دِلِيلٌ علَى وجوبِ قَبول قَول الْواحد؛ لأنه لاَ يجِب علَيه الْبيان، إلا ووجب قَبولُ قَولِه.
ودل علَى أَن ما كَان غَير ذَلِك يجوز كَتْمه، ولِذَلِك تَرك أَبو هريرةَ بيان ما كَان يعلَمه حين خَافَ، وقَالَ: حفظْتُ عن رسول الله صلى الله عليه وسلم وِعاءين: أَما أَحدهما فَبثَثْتُه، وأَما الآخَر فَلَو بثَثْتُه قُطع هذَا الْبلْعوم.
أَخْرجه (خ)[2]، قَالَ أَبو عبد الله[3]: «الْبلْعوم مجرى الطعامِ».
قَالَ الْعلَماء: وهذَا الذي لَم يبينْه أَبو هريرةَ وخَافَ علَى نَفْسه منْه ما يتَعلقُ بِأَمرِ الْفتَنِ، والنص علَى أَعيانِ الْمرتَدين والْمنَافقين، ونَحو هذَا مما لاَ يتَعلقُ بِالْبينَات والْهدى[4].
صلى[5] الله علَى محمد وسلم[6].

* * *

---

(١) سورة البقرة، آية (١٥٩).
(٢) صحيح البخاري (٤٣/١) برقم (١٢٠) كتاب العلم، باب حفظ العلم.
(٣) يعني: الإمام البخاري.
(٤) إلى هنا انتهى ما نقله المصنف من «تفسير القرطبي» بتصرف.
(٥) كذا بالأصل.
(٦) كتب في الحاشية: «آخر الجزء الأول من تجزئة الشيخ كمال الدين، وأول...» كذا بالأصل.

بسم الله الرحمن الرحيم

قَالَ الْمصنفُ رحمه الله:

(٢) أبوَابُ الطَّهَارَةِ وَسُنَنِهَا(١)

الطهارةُ(٢): في اللغَة: النظَافَةُ.

وفي الشرع: فعلُ ما يستَباح بِه الصلاةُ من وضوءٍ أو غُسلٍ أو تَيممٍ أو إزالَة نَجاسة.

ولَفْظُها: يشْملُ طَهارةَ الْجِسمِ، وطَهارةَ النفْسِ.

فَمن الأولى: قَولُه تَعالَى: ﴿وَإِنْ(٣) كُنتُمْ جُنُبًا فَاطَّهَّرُوا﴾ (٤).

ومن الثاني: ﴿إِنَّ اللَّهَ يُحِبُّ التَّوَّابِينَ وَيُحِبُّ الْمُتَطَهِّرِينَ﴾ (٥)، و ﴿أَخْرِجُوهُمْ مِنْ قَرْيَتِكُمْ إِنَّهُمْ أُنَاسٌ

---

(١) في سنن ابن ماجه المطبوع: **«كتاب الطهارة وسننها»**.

(٢) قال المصنف في كتابه «النجم الوهاج» (٢٢/١): «الطهارة في اللغة: مطلق النظافة والنزاهة عن الأقذار، وفي الشرع: رفع الحدث وإزالة النجس وما في معناها: كالتثليث، والمضمضة، والاستنشاق، والأغسال المسنونة والوضوء المجدد... إلخ، وانظر كذلك «النهاية في غريب الحديث والأثر» لابن الأثير (١٤٧/٣).

(٣) تحرف في الأصل إلى: **«وإذا»**.

(٤) سورة المائدة، جزء من آية (٦).

(٥) سورة البقرة، جزء من آية (٢٢٢). قلت: وهو من الأقوال التي قيلت في الآية، وقد رجح الطبري في تفسيره (٣٩٤/٤-٣٩٧) أن المقصود في الآية التطهر بالماء، لأنها سيقت في آية تحريم إتيان النساء في المحيض. قال رحمه ا تعالى: «وأولى الأقوال في ذلك بالصواب قولُ من قال: «إن ا يحب التوابين» من الذنوب، «ويحب المتطهرين» بالماء للصلاة؛ لأن ذلك هو الأغلب من ظاهر معانيه. وذلك أن ا تعالى ذكره ذكر أمر المحيض، فنهاهم عن أمور كانوا يفعلونها في جاهليتهم: من تركهم مساكنة الحائض ومؤاكلتها ومشاربتها، وأشياء غير ذلك مما كان تعالى ذكره يكرهها من عباده. فلما استفتى أصحاب رسول ا رسولَ ا صلى ا عليه وسلم عن ذلك، أوحى ا تعالى إليه في ذلك، فبين لهم ما يكرهه مما يرضاه ويحبه، وأخبرهم أنه يحب من خلقه من أناب إلى رضاه ومحبته، تائبا مما يكرهه.

وكان مما بين لهم من ذلك، أنه قد حرم عليهم إتيان نسائهم وإن طهرن من حيضهن حتى=

يَتَطَهَّرُونَ [(1)].

والسنَن: جمع سنة، وهي ما أمر به النبي صلى ا عليه وسلم، ونَهى عنْه، ونَدب إليه قَولاً وفعلاً، مما ينْطقُ به الْكتَاب الْعزيز. (٢٦٥/أ)

وهنَا يقَالُ: أدلةُ الشرع: الْكتَاب والسنةُ، أي: الْقرآن والْحديثُ[(2)].

* * *

=يغتسلن، ثم قال: «ولا تقربوهن حتى يطهرن، فإذا تطهرن فأتوهن»، فإن ا يحب المتطهرين، يعني بذلك: المتطهرين من الجنابة والأحداث للصلاة، والمتطهرات بالماء من الحيض والنفاس والجنابة والأحداث من النساء.

وإنما قال: «ويحب المتطهرين»، ولم يقل: «المتطهرات» وإنما جرى قبل ذلك ذكر التطهر للنساء، لأن ذلك بذكر «المتطهرين» يجمع الرجال والنساء. ولو ذكر ذلك بذكر «المتطهرات»، لم يكن للرجال في ذلك حظ، وكان للنساء خاصة. فذكر ا تعالى ذكره بالذكر العام جميع عباده المكلفين، إذ كان قد تعبد جميعهم بالتطهر بالماء، وإن اختلفت الأسباب التي توجب التطهر عليهم بالماء في بعض المعاني، واتفقت في بعض.

(١) سورة الأعراف، جزء من آية (٨٢). يعني: يتطهرون من إتيان الرجال في الأدبار. انظر تفسير الطبري (٥٤٩/١٢).

(٢) نقله المصنف عن «النهاية في غريب الحديث والأثر» لابن الأثير (٤٠٩/٢).

(١) بَابُ مَا جَاءَ فِي مِقْدَارِ الْمَاءِ لِلْوُضُوءِ وَلِلْغُسْلِ مِنَ الْجَنَابَةِ

٢٦٧- حدثَنَا أَبو بكْرِ بن أَبِي شَيبةَ، حدثَنَا إِسماعيلُ بن إِبراهيم، عن أَبِي ريحانَةَ، عن سفينَةَ قَالَ: كَان رسولُ الله صلى ا عليه وسلم يتَوضأُ بِالْمد، ويغْتَسلُ بِالصاعِ[1].

رواه مسلم[2]، والترمذي[3]، وقَالَ: «حسن صحيح، وفي الْبابِ عن عائِشَةَ[4] وجابِرِ[5] وأَنَسِ بنِ مالِك[6]».

قَالَ: «وقَالَ الشافعي وأَحمد وإِسحاقُ: لَيس معنَى هذَا الْحديث [علَى][7] التوقيت، أَنه

---

(١) ابن ماجه (٢٤٥/١) برقم (٢٦٧) كتاب الطهارة وسننها، باب ما جاء في مقدار الماء للوضوء والغسل من الجنابة.

رجال إسناد ابن ماجه:

- أبو بكر بن أبي شيبة، سبقت ترجمته (ص٩٨)، وهو ثقة حافظ.
- إسماعيل بن إبراهيم، ابن علَية، وهو ثقة حافظ. مات سنة (١٩٣)، التقريب ت (٤١٦).
- أبو ريحانة، عبد ا بن مطر البصري، ويقال: اسمه زياد بن مطر، مشهور بكنيته، صدوق تغير بأخرة، من الثالثة. «التقريب» ت (٣٦٢٣).

الحكم على الحديث:

إسناده حسن، أبو ريحانة صدوق، وبقية رجاله ثقات.

(٢) مسلم (١١/٤) برقم (٣٢٦) كتاب الحيض، باب القدر المستحب من الماء في غسل الجنابة.

(٣) الترمذي (٨٣/١) برقم (٥٦) أبواب الطهارة، باب في الوضوء بالمد.

(٤) رواه البخاري (٥٩/١) برقم (٢٥٠) كتاب الغسل، باب غسل الرجل مع امرأته، بلفظ: «كنت أغتسل أنا والنبي صلى ا عليه وسلم من إناء واحد، من قدح يقال له الفَرق».

ورواه مسلم (٧/٤) برقم (٣٢١) كتاب الحيض، باب القدر المستحب من الماء في غسل الجنابة، بلفظ: «كنت أغتسل أنا ورسول ا صلى ا عليه وسلم من إناء واحد ونحن جنبان».

(٥) رواه أحمد (٣٠٣/٣)، حدثنا هشيم، عن يزيد بن أبي زياد، عن سالم بن الجعد، عن جابر: «كان النبي يغتسل بالصاع ويتوضأ بالمد». ورواه أبو داود عن أحمد بن حنبل به (٥٨/١) برقم (٩٣).

(٦) رواه البخاري (٥١/١) برقم (٢٠١) كتاب الوضوء، باب الوضوء بالمد، بلفظ: «كان النبي صلى ا عليه وسلم يغسل أو كان يغتسل بالصاع إلى خمسة أمداد، ويتوضأ بالمد».

ورواه مسلم (١٠/٤) برقم (٣٢٥) كتاب الحيض باب القدر المستحب من الماء في غسل الجنابة، بلفظ: «كان رسول ا صلى ا عليه وسلم يغتسل بخمس مكاكيك ويتوضأ بمكوك».

(٧) الزيادة من سنن الترمذي.

لا يجوز أَكْثَر منْه ولا أَقَل منْه، بل ما يكْفي»[1].

ثُم عقبه بِحديث: أُبي بنِ كَعبٍ أَن النبِي صلى ا عليه وسلم قَالَ: **«إِن لِلْوضوء شيطَانًا يقَالُ له: الْولهان؛ فَاتقُوا وسواس الْماء»**[2].

قَالَ أَبو عيسى: «هذَا حديثٌ غَرِيب، لَيس إِسنَاده بِالْقَوِي عنْد أَهل الْحديث؛ لأَنه مـن رِواية خَارِجةَ بنِ مصعبٍ، [لَيس بِالْقَوِي عنْد أَصحابِنَا][3]، وضعفَه ابن الْمبارك»[4].

الْمبارك»[4].

---

(١) سنن الترمذي (٨٤/١).

(٢) سنن الترمذي (٨٤/١) برقم (٥٧) أبواب الطهارة، باب ما جاء في كراهية الإسراف في الوضوء بالماء، وابن ماجه (٣٥٣/١-٣٥٤) برقم (٤٢١) كتاب الطهارة وسننها، باب ما جاء في القصد في الوضوء وكراهية التعدي فيه. قال ابن ماجه: حدثَنَا محمد بن بشارٍ، حدثَنَا أَبو داود، حدثَنَا خَارِجةُ بن مصعبٍ، عن يونُس بنِ عبيد، عن الْحسنِ، عن عتَي بنِ ضمرةَ السعدي، عن أُبي بنِ كَعبٍ قَالَ: قَالَ رسولُ الله صلى ا عليه وسلم: **«إِن لِلْوضوء شيطَانًا يقَالُ له: ولهان، فَاتقُوا وسواس الْماء»**. وهذا إسناد ومتن الترمذي أيضا. والفرق بينهما في حروف معدودة.

رجال إسناد الحديث:

- محمد بن بشار، سبقت ترجمته (ص١٠٦)، وهو ثقة.
- أبو داود الطيالسي، سليمان بن داود بن الجارود البصري، ثقة حافظ، غلط في أحاديث، مات سنة (٢٠٤). «التقريب» ت (٢٥٥٠).
- خارجة بن مصعب بن خارجة، أبو الحجاج السرخسي، متروك، وكان يدلس عن الكذابين، ويقال: إن ابن معين كذبه. مات سنة (١٦٨). «التقريب» ت (١٦١٢).
- يونس بن عبيد بن دينار العبدي، أبو عبيد البصري، ثقة ثبت فاضل ورع، مات سنة (١٣٩). «التقريب» ت (٧٩٠٩).
- الحسن، هو البصري، وسبقت ترجمته (ص١٩٥)، وهو ثقة فقيه.
- عتي - بضم أوله مصغر - ابن ضمرة التميمي السعدي البصري، ثقة، من الثالثة. «التقريب» ت (٤٤٤٥).

الحكم على الحديث:

إسناده ضعيف جدا، للكلام الذي في خارجة. وقال ابن أبي حاتم في العلل (١٣٠): «سئل أبو زرعة عن هذا الحديث فقال: رفعه إلى النبي صلى ا عليه وسلم منكر».

قلت: وأخرجه أحمد (١٣٦/٥)، وابن خزيمة (١٢٢) من طريق أبي داود الطيالسي به.

(٣) الزيادة من سنن الترمذي.

(٤) ونص كلام الترمذي في السنن (٨٥/١): «حديثُ أُبي بنِ كَعبٍ حديثٌ غَرِيب، ولَيس إِسنَاده بِالْقَوِي عنْد أَهل الْحديث؛ لأَنا لا نَعلَم أَحدا أَسنَده غَير خَارِجةَ، وقَد روِي هذَا الْحديثُ من غَيرِ وجه

- (ع) إسماعيلُ بن إبراهيم، هو ابن عليةَ[1].

الإمام المشْهور، قاضي دمشْقَ، كان يقَالُ له: ريحانَةُ الفُقَهاء وسيد المحدثين.

قَالَ أحمد: «إليه المنْتَهى في التثَبت بالبصرة».

قَالَ: «وفَاتَني مالِك، فَأخْلَفَ الله علَي سفْيان بن عيينَةَ، وفَاتَني حماد بن زيد، فَأخْلَفَ الله علَي ابن عليةَ».

وقَالَ أبو داود: «ما أحد من المحدثين إلا قَد أخْطَأ، إلا ابن عليةَ، وبِشْر بن المفَضل[2]، ولا أحفَظُ للشافعي غَلَطًا».

وكانَتْ عليةُ أمه من الصالِحات، قَرأَ عليها صالِح المري وغَيره.

تُوفي سنَةَ ثَلاَث وتسعين ومئَة. روى له الجماعةُ.

وحديثُه في جزء «الغَيلاَنيات»[3]، وفي «جزء ابن عرفَةَ»[4] في غَاية العلُو[5].

- أبو ريحانَةَ - هذَا - السعدي البصري، اسمه: عبد الله بن مطَر، ويقَالُ: زياد بن مطَر.

عن الحسن قَوله، ولا يصح في هذَا البابِ عن النبي صلى ا عليه وسلم شَيء، وخَارجةُ ليس بالقَوي عنْد أصحابِنَا، وضعفَه ابن المبارك».

(١) انظر ترجمته في: الثقات (٩٨/٨)، تهذيب التهذيب (٢٣٤/١) ت (٥١٢)، التقريب ت (٤١٦).

(٢) هو: بشر بن المفضل بن لاحق الرقاشي مولاهم، أبو إسماعيل البصري، ثقة ثبت عابد، مات سنة (١٨٦)، (١٨٧). التقريب ت (٧٠٣).

(٣) هي: أجزاء حديثية، عددها أحد عشر جزءا، من حديث أبي بكر محمد بن عبد ا بن إبراهيم البغدادي الشافعي البزاز، المتوفى سنة (٣٥٤)، تخريج الدارقطني، سميت بالغيلانيات لأنها رواها عنه أبو طالب محمد بن محمد بن إبراهيم ابن غيلان البزاز، المتوفى سنة (٤٤٠)، وهي من أعلى الحديث وأحسنه. قال الذهبي: ومن فاتته الغيلانيات والقطيعيات وجزء الأنصاري نزل حديثه درجة ثم لم يجد شيئًا أعلى من حديث البغوي، ثم ابن صاعد، ومن فاته حديث هذين نزل إلى حديث المحاملي والأصم وإسماعيل الصفار، راوي جزء ابن عرفة. انظر: الرسالة المستطرفة (ص٩٢-٩٣)، سير أعلام النبلاء (٣٩/١٦).

(٤) هو: جزء أبي على الحسن بن عرفة بن يزيد العبدي البغدادي المعمر، المتوفى سنة (٢٥٧)، وقد جاوز المئة.

انظر: الرسالة المستطرفة (ص٨٧)، تهذيب التهذيب (٥٥٨/١-٥٥٩) ت (١٤٨٥).

(٥) انظر ترجمته في: تهذيب الكمال (٢٣/٣) ت (٤١٧)، وتهذيب التهذيب (٢٣٥/١) ت «التقريب» ت (٤١٦).

روى عن: سفينَةَ وغَيره.

روى لَه: (م د ت ق)، لَه عنْد مسلمٍ والترمذي والْمصنف هذَا الْحديثُ الْواحد، وعنْد أَبِي داود حديثٌ واحد في معاقَرة الأَعرابِ[1]. هذَا جميع ما لَه عنْدهم[2].

- (د س ق) وأَبو ريحانَةَ الأزدي، لَه صحبةٌ، اسمه: (شَمعون)[3].

روى عن: النبي صلى ا عليه وسلم.

روى عنْه: أَبو عامرٍ الْحجرِي[4]، وغَيره، روى لَه أَبو داود، والنسائِي، والْمصنفُ.

وشَمعون بِالْعينِ الْمهملَة. ويقَالُ: شَمغُون بِالْغَينِ الْمعجمة.

سكَن دمشْقَ، واتخَذَها دارا، ثُم سكَن بعد ذَلك بيتَ الْمقْدسِ، وكَان يرابِطُ بِعسقَلَان.

ويقَالُ: إِنه والِد ريحانَةَ، سريةُ النبِي صلى ا عليه وسلم.

ركب الْبحر، وكَان يخيطُ فيه بِإِبرة، فَسقَطَتْ إِبرتُه في الْبحرِ فَقَالَ: عزمتُ علَيك يا (٢٦٥/ب) رب إِلا رددتَ علي إِبرتي، فَظَهرتْ حين أَخَذَها.

واشْتَد علَيهِم الْبحر ذَاتَ يومٍ وهاج، فَقَالَ: اسكُن أَيها الْبحر، فَإِنما أَنْتَ عبد حي، فَسكَن حتى صار كَالزيت.

ووقَع[5] في «صحيحِ مسلمٍ» من هذَا الْحديث من منْزِل أَبِي ريحانَةَ أَنه قَالَ عن

---

(١) أخرجه أبو داود (١٦٨/٣) برقم (٢٤٣٧) كتاب الضحايا، باب ما جاء في أَكْل معاقَرة الأَعرابِ. قال: حدثَنَا هارون بن عبد الله، حدثَنَا حماد بن مسعدةَ، عن عوف، عن أَبِي ريحانَةَ، عنِ ابنِ عباسٍ قَالَ: نَهى رسولُ الله صلى الله علَيه وسلم عن معاقَرة الأَعرابِ.

قَالَ أَبو داود: اسم أَبِي ريحانَةَ: عبد الله بن مطَرٍ. وغُنْدر أَوقَفَه علَى ابنِ عباسٍ.

قلت: وحسن الدميري إسناده ووضح معناه في «حياة الحيوان الكبرى» (٣٢٥/٢) قائلا: «وروى أبو داود بإسناد حسن أن النبي صلى ا عليه وسلم نهى عن معاقرة الأعراب. وهي مفاخرتهم، فإنهم كانوا يتفاخرون بأن يعقر كل واحد منهم عددا من إبله، فأيهم كان عقره أكثر كان غالبا، فكره النبي صلى ا عليه وسلم لحمها لئلا يكون مما أُهل به لغير ا تعالى». وانظر النهاية في غريب الحديث والأثر (٢٧٢/٣).

(٢) انظر ترجمته في: تهذيب الكمال (١٤٦/١٦) ت (٣٥٧٥)، وتهذيب التهذيب (٢٥٨/٣) ت (٤٢٠٠)، والتقريب ت (٣٦٢٣).

(٣) في الأصل: **«سمعون»**، والصواب المثبت. وقد ذكره المصنف على الصواب بعده.

(٤) هو: عبد ا بن جابر، وقيل: اسمه عامر، أبو عامر الحجري الأزدي المعافري المصري، مقبول، من الطبقة الثالثة. التقريب ت (٨٢٠٠).

(٥) بعدها في الأصل: **«في صبح»** وضرب عليها.

شَقيقه: «وقَد كان كبر، وما كُنْت أَثق بِحديثه» من (الْوثُوق)[1] الذي هو الاعتماد.

ورواه جماعة: «وما كُنْت أَينقُ» بِياء مثَناة من تَحت، ثُم نُون، أَي: أُعجب بِه وأَرتَضيه.

قال النووي: «ولَم يذْكُر مسلم حديثَه هذَا (معتَمدا)[2] علَيه وحده، بلْ ذَكره متَابعةً لِغَيرِه من الأَحاديث التي ذَكرها»[3].

- سفينَةُ مولى رسول الله صلى ا عليه وسلم.

كان عبدا لأُم سلَمةَ فَأَعتَقَتْه، واشْتَرطَتْ علَيه أَن يخْدم النبِي صلى ا عليه وسلم ما عاشَ.

قَالَ الْواقدي: «اسمه مهران بن فَروخٍ».

وقَالَ ابن سعد: «اسمه بحران».

وقَالَ غَيرهما: «اسمه (قَيس)[4]».

وقيلَ: (شُنْبةُ)[5] - بِإِسكَانِ النونِ، بعد (الشينِ)[6]، وبعدها باء موحدةٌ.

ويقَالُ: (رومان)[7].

وقيلَ: رباح.

كُنْيتُه الْمشْهورةُ: أَبو عبد الرحمنِ.

وقيلَ: أَبو الْبخْتَرِي.

وهو من مولَدي الْعربِ.

وقيلَ: من أَبنَاء فَارِسٍ[8].

---

(١) في الأصل: **«الوثق»**، والمثبت هو الصواب من شرح النووي.

(٢) في الأصل: **«متعمدا»**، والصواب ما أثبته.

(٣) انظر: معجم الصحابة لابن قانع (٣٤٥/١)، الاستيعاب لابن عبد البر (٧١١/٢)، الإصابة في تمييز الصحابة لابن حجر (٦٥٨/٧).

(٤) في الأصل: **«حسن»**، وهو تصحيف.

(٥) في الأصل: **«سفينة»**، وهو تصحيف.

(٦) في الأصل: **«السين»**، وهو تصحيف.

(٧) في الأصل: **«الأمان»** والصواب المثبت.

(٨) فارس: ولاية واسعة وإقليم فسيح أول حدودها من جهة العراق أزجان ومن جهة كرمان السيرجان ومن جهة ساحل بحر الهند سيراف ومن جهة السند مكران. قال أبو علي في القصريات فارس اسم البلد وليس باسم الرجل ولا ينصرف لأنه غاب عليه التأنيث كنَعمان وليس أصله بعربي بل هو فارسي معرب أصله بارس وهو غير مرتضى فعرب فقيل فارس. معجم البلدان (٢٢٦/٤).

خَدم النبِي صلى ا   عليه وسلم عشْر سنين، وروى عن النبِي صلى ا   عليه وسلم أَربعةَ عشَر حديثًا. وروى لَه مسلم منْها هذَا الْحديثَ الْواحد.

وروى عنْه بنُوه الْخَمسةُ: عبد الرحمن، ومحمد، وعمر، وزِياد، وكَثير، وغَيرهم.

وروايةُ قَتَادةَ وصالِحٍ أَبِي [الْخَليل][1] عنْه مرسلَةٌ. وهو من سنَن النسائِي.

وسبب تَسميته سفينَةَ: أَنه حملَ متَاعا كَثيرا لِرفْقَته من الْغَزوِ، فَقَالَ لَه النبِي صلى ا عليه وسلم: **«أَنْتَ سفينَةُ»**. قَالَ: فَلَو جرى علَي من يومئِذ وقْر بعيرٍ أَو بعيرينِ أَو ثَلاثَة أَو خَمسة أَو ستة أَو سبعة ما ثَقُلَ علَي.

وقَالَ أُسامةُ بن زيد الليثي، عنِ ابنِ الْمنْكَدرِ، عن سفينَةَ: ركبتُ الْبحر فَانْكَسرت السفينَةُ، (فَركبتُ)[2] لَوحا منْها، فَطَرحني في لُجة، فيها أَسد، فَقُلْتُ: يا أَبا الْحارِث، أَنَا سفينَةُ مولَى رسول الله صلى ا   عليه وسلم، فَطَأْطَأَ رأْسه، (وجعلَ)[3] يدفَعني بِجنْبِه أَو بِكَتفه حتى وضعني علَى الطرِيق، ثُم همهم. فَظَنَنْتُ أَنه يودعني.

كَذَا رواه الْحاكم والْبيهقي وغَيرهما[4].

وعاشَ سفينَةُ إِلَى بعد السبعين.

وفي «تَارِيخِ الْبخَارِي»[5]: «أَنه بقي إِلَى زمنِ الْحجاجِ. (وفي)[6] إِسنَاده نَظَر».

روى لَه الْجماعةُ إِلا الْبخَارِي[7].

الشَّرْحُ:

أَجمع الْمسلمون علَى أَن الْماء الذي يحدثُ فيه الْوضوء والْغُسلُ (غَير)[1] مقَـدرٍ[2]،

---

(١) الزيادة من مصادر الترجمة، ومكانها في الأصل بياض، وكتب مقابلها في الحاشية: «بياض موافق أصله».

(٢) في الأصل: **«فولى»**، والصواب المثبت.

(٣) في الأصل: **«وتحمل»**، والصواب المثبت.

(٤) رواه الحاكم في المستدرك (٦٧٥/٢) وقال: هذا صحيح الإسناد، ولم يخرجاه، ورواه البيهقي في دلائل النبوة (١٧٩/٦)، والطبراني برقم (٦٤٣٢) ثلاثتمهم عن أسامة بن زيد به.

قلت: هو ضعيف للانقطاع بين ابن المنكدر وسفينة، قال الحافظ في التقريب ت (٦٣٢٧): ومحمد بن المنكدر لم يثبت سماعه من سفينة.

(٥) التاريخ الكبير (٢٠٩/٤).

(٦) في الأصل: «ومن»، وكتب بدله في الحاشية: «وفي».

(٧) انظر: معجم الصحابة (٢٩٠/١)، الاستيعاب (٦٨٤/٢)، الإصابة (١٣٢/٣).

مقَدرٍ[2]، بلْ يكْفي فيه (الْقَليلُ)[3] والْكثير ِإذَا وجِد، بِشَرط الْغَسل، وهو جريان الْمـاء علَى الأعضاء[4].

---

(١) تصحفت في الأصل إلى: «عنه»، والصواب المثبت.

(٢) كذا ذكر فيه الإجماع، وقد حكى الخلاف فيه ابن قدامة في الشرح الكبير (٢٢٣/١) قال: «وقد قيل: لا يجزئ في الغسل دون الصاع، ولا في الوضوء دون المد، وحكي ذلك عن أبي حنيفة؛= =لأن جابرا قال: قال رسول ا صلى ا عليه وسلم: **«يجزئ من الوضوء مد، ومن الجنابة صاع»**. والتقدير بهذا يدل على أنه لا يحصل الإجزاء بدونه».

قال الكاساني في بدائع الصنائع (١٦١/١-١٦٢): «وأما بيان مقْدارِ الماء الذي يغْتسلُ بِه فقد ذُكر في ظاهرِ الرواية وقال: أدنى ما يكْفي في الْغُسل من الْماء صاع، وفي الْوضوء مد.

لِما روِي عن جابِرٍ رضي اللَّه عنْه أن النّبِي صلّى اللّه عليه وسلّم كان يتوضأُ بِالْمد، ويغْتسلُ بِالصاعِ، فقيل له: إن لم يكْفنا فغضب، وقال: لقد كفى من هو خير منْكُم ، وأَكْثر شعرا.

ثُم إن محمدا رحمه اللّه ذكر الصاع في الْغُسل، والْمد في الْوضوء مطْلَقًا عن الأحوال، ولم يفسره.

قال بعض مشايخنا: هذا التّقْدير في الْغُسل إذا لم يجمع بين الْوضوء والْغُسل، فأما إذا جمع بينهما يحتاج إلى عشْرة أرطالٍ رطْلان لِلْوضوء، وثمانيةُ أرطالٍ لِلْغُسل.

وقال عامةُ الْمشايخ: إن الصاع كاف لهما.

وروى الْحسن عن أبِي حنيفة أنّه قال: في الْوضوء إن كان الْمتوضئُ متخففًا، ولا يستنْجِي يكْفيه رطْلٌ واحد لِغسل الْوجه، والْيدين، ومسح الرأْس، وإِن كان متخففًا، ويستنْجِي يكْفيه رطْلان رطْلٌ لِلاستنْجاء ورطْلٌ لِلْباقي.

ثُم هذا التّقْدير الّذي ذكره محمد من الصاع، والْمد في الْغُسل، والْوضوء ليس بِتقْديرٍ لازِمٍ بِحيثُ لا يجوز النقْصان عنْه أو الزيادةُ عليه، بلْ هو بيان مقْدارِ أدنى الْكفاية عادةً حتّى إن من أسبغ الْوضوء، والْغُسل بِدونِ ذلِك أجزأه.

وإِن لم يكْفه زاد عليه؛ لأن طباع النّاسِ، وأحوالهم تخْتلفُ، والدلِيلُ عليه ما روِي أن رسول اللّه صلّى اللّه عليه وسلّم كان يتوضأُ بِثُلُثي مد. لكن ينْبغي أن يزِيد عليه بِقدرِ ما لا إسراف فيه؛ لِما روِي أن النّبِي صلّى اللّه عليه وسلّم مر على سعد بنِ أبِي وقّاصٍ، وهو يتوضأُ، ويصب صبا فاحشًا فقال: **«إياك، والسرفَ»**، فقال: أوفي الْوضوء سرفٌ؟ قال: **«نَعم، ولَو كُنْت علَى ضفة نَهر جارٍ»**، وفي رِواية: **«ولَو كُنْت علَى شَط بحر»**. انتهى من بدائع الصنائع. قلت: فدعوى الإجماع مردودة لما حكي في مذهب أبي حنيفة. وسيأتي حكاية قول أبي حنيفة عند المصنف في شرح حديث (٢٧٠) قريبا.

(٣) في الأصل: «القائل»، والموافق للسياق ما ذكرته.

(٤) وفي مواهب الجليل شرح مختصر خليل (٢٩٤/٢): «وقال الْفاكهاني بعد أن ذكر قول أبِي إِسحاق بِالتّحديد بِالْمد والصاعِ: وهذا لا معنى له وإِنّما هو على حسبِ حال الْمستعمل وعادته في الاستعمال؛ لأن اللّه سبحانه أمر بِالْغُسل ولم يقيده بِمقْدارٍ معينٍ، وذلِك من لُطْف اللّه تعالى بِخلْقه،

قَالَ الشافعي رحمه الله: «قَد يرفَقُ بِالْقَلِيل فَيَكْفِي، ويخْرقُ بِالْكَثِيرِ فَلاَ يكْفي»[1]، والْمستَحب أَن لاَ ينْقُص من الْغُسل عن صاعٍ، ولاَ من الْوضوء عن مد. (٢٦٦/أ)

والصاع: خَمسةُ أَرطَالٍ وثُلُث بِالْبغْدادي.

والْمد: رطْلٌ وثُلُثٌ، وذَلِك معتَبر علَى التقْرِيبِ لاَ علَى التحديد. هذَا هو الصواب الْمشْهور. حكَى بعض الأَصحابِ[2] وجها: أَن الصاع ثَمانيةُ أَرطَالٍ، والْمد: رطْلاَنِ.

وقَد ورد هكَذَا من رِواية، وإِلَيه ذَهب أَبو حنيفَةَ وأَصحابه[3].

قَالَ شَيخُ الإِسلاَمِ الشيخُ عز الدينِ بن عبد السلاَمِ[4]: «إِذَا كَان الْمتَوضئُ ضئِيلاً أَو متَفَاحشَ الطول أَوِ الْعرضِ: يستَحب لَه أَن يستَعملَ ما يكُون نسبتُه إِلَى جسده كَنسبة الْمد إِلَى بدنِ رسول الله صلى ا عليه وسلم»[5].

وكَذَلِك الْغُسلُ، فَلاَ يمكن أَن يكُون في الْوجود أَعلَم منْه صلى ا عليه وسلم ولاَ أَرفَـق ولاَ أَحوطَ ولاَ أَسوس بِأُمورِ الشرِيعةِ (ومكَارِمِ الأَخْلاَق منه)[6] صلى ا عليه وسلم[7].

إذْ لو كان فيه حد للزم الْحرج لِما علم من اخْتلاف عادات النّاس، فمنْهم من يكْفيه الْيسير؛ لِرِفْقه، ومنْهم من لا يكْفيه إلا الْكثير لإِسرافه، فلو كان فيه حد لوجب أن يفارِق كُل واحد عادته، ويستعمل من يكْفيه الْيسير زِيادةً على ما يحتاج إليه، ويقْتصر من لا يتمكّن من أداء الْواجِبِ إلاّ بِالْكثيرِ= =على ما لا يمكنُه أداء الْواجِبِ معه، وهذا فاسد، وإذا علم هذا فالْمستحب لِمن يقْدر على الإِسباغ بِالْقليل أن يقال الْماء، ولا يستعمل زِيادةً على الإِسباغِ». انْتهى. وهو يشبه كلام العز بن عبدالسلام الذي سيذكره المصنف.

(١) العبارة في «النجم الوهاج» للمصنف (٣٩٦/١-٣٩٧): «قال الشافعي رحمه ا : قد يرفق الفقيه بالقليل فيكفي، ويخرق الأخرق بالكثير فلا يكفي. والأخرق: القليل المعرفة بالأمور».

(٢) أي من الشافعية، وانظر المجموع شرح المهذب (١٤٣/٦).

(٣) انظر في مذهب الحنفية: حاشية رد المحتار لابن عابدين (١٧١/١)، وتحفة الفقهاء لعلاء الدين السمرقندي (٣٢٢/١).

(٤) هو: عز الدين بن عبد السلام بن أبي القاسم شيخ الإسلام، ولد سنة (٥٧٧)، وقد انتهت إليه معرفة مذهب الشافعي، بلغ مرتبة الاجتهاد، ولقب بسلطان العلماء، توفي بمصر. موسوعة الأعلام (٣٦٣/١).

(٥) «قواعد الأحكام في مصالح الأنام» للعز بن عبد السلام (٣٨٥/٢) في فصل: في الاقتصاد في المصالح والخيور.

(٦) بدله في الأصل: «من مكارمه الأخلاق»، والتصويب من «عارضة الأحوذي» (٧٦/١).

(٧) هذه الفقرة في «عارضة الأحوذي» (٧٦/١).

* * *

٢٦٨- حدثَنَا أَبو بكْرِ بن أَبِي شَيبةَ، ثَنَا يزِيد بن هارون، عن همامٍ، عن قَتَادةَ، عن صفيةَ بِنْت شَيبةَ، عن عائِشَةَ رضي ا عنها قَالَتْ: كَان رسولُ الله صلى ا عليه وسلم يتَوضأُ بِالْمد (ويغْتَسلُ)[١] بِالصاعِ[٢].

رواه أَبو داود[٣] والنسائِي[٤].

- صفيةُ بِنْتُ شَيبةَ بن عثْمان بن أَبِي طَلْحةَ (الْقُرشيةُ الْعبدريةُ)[٥].

لَها رؤْيةٌ.

وقَالَ الدارقُطْني: «لَيس لَها رؤْيةٌ»[٦].

---

(١) في الأصل: **«ويغسل»**، والتصويب من سنن ابن ماجه.

(٢) ابن ماجه (٢٤٥/١) برقم (٢٦٨) كتاب الطهارة وسننها، باب ما جاء في مقدار الماء للوضوء والغسل من الجنابة.

رجال إسناد ابن ماجه:

- أبو بكر بن أبي شيبة، سبقت ترجمته (ص٩٨)، وهو ثقة حافظ.

- يزيد بن هارون بن زاذان السلمي مولاهم، أبو خالد الواسطي، ثقة متقن عابد، مات سنة (٢٠٦)، وقد قارب التسعين. «التقريب» ت (٧٧٨٩).

- همام بن يحيى بن دينار العوذي، بفتح المهملة وسكون الواو وكسر المعجمة، أبو عبد ا أو أبو بكر، البصري، ثقة ربما وهم، مات سنة (١٦٤)، (١٦٥). «التقريب» ت (٧٣١٩).

- قتادة، سبقت ترجمته (ص١٢٠)، وهو ثقة ثبت.

- صفية بنت شيبة بن عثمان بن أبي طلحة، العبدرية، لها رؤية، وحدثت عن عائشة وغيرها من الصحابة، وفي البخاري التصريح بسماعها من النبي صلى ا عليه وسلم. وأنكر الدارقطني إدراكها. «التقريب» ت (٨٦٢٢).

الحكم على الحديث:

إسناده صحيح.

(٣) أبو داود (٥٧/١) برقم (٩٢) كتاب الطهارة، باب ما يجزئ من الماء في الوضوء، من طريق طريق همام عن قتادة به، ثم قال أبو داود: رواه أبان، عن قتادة قال: سمعت صفية.

(٤) في المجتبى (١٧٩/٢) برقم (٣٤٦) كتاب المياه، باب القدر الذي يكتفي به الإنسان من الماء للوضوء والغسل. من طريق قتادة عن صفية به.

(٥) في الأصل: «القدسية العبد رب»، والصواب المثبت.

(٦) تهذيب الكمال (٢١١/٣٥) ت (٧٨٧٤). ورد ذلك الحافظ ابن حجر في الإصابة (٧٤٣/٧) فقال: «مختلف في صحبتها، وأبعد من قال: لا رؤية لها، فقد ثبت حديثها في صحيح البخاري تعليقًا قال: قال أبان بن صالح، عن الحسن بن مسلم، عن صفية بنت شيبة قالت: سمعت النبي صلى ا عليه وسلم. وأخرج ابن مندة من طريق محمد بن جعفر بن الزبير، عن عبيد ا بن=

روتْ عن: النبي صلى ا عليه وسلم، وأسماء بِنْت أَبِي بكْرٍ، وعائِشَةَ، وأُم حبِيبةَ، وأُم سلَمةَ، أُمهات الْمؤْمنين رضي الله عنْهن.

(وروى)[1] عنْها: إِبراهيم بن مهاجِرٍ[2]، (والْحسن)[3] بن مسلمِ بنِ يناق[4]، وقَتَادةُ، وغَيرهم[5].

* * *

=عبدا بن أبي ثور، عن صفية بنت شيبة، قالت: وا لكأني أنظر إلى رسول ا صلى ا عليه وسلم حين دخل الكعبة... الحديث».

(١) رسمها في الأصل: **«وروز»**.

(٢) هو: إبراهيم بن مهاجر بن جابر البجلي الكوفي، صدوق لين الحفظ، من الخامسة. التقريب ت (٢٥٤).

(٣) في الأصل: **«الحر»** والتصويب من «تهذيب الكمال».

(٤) هو: الحسن بن مسلم بن ينّاق بفتح التحتانية وتشديد النون، وآخره قاف، المكي، ثقة، مات قديما بعد المئة بقليل. التقريب ت (١٢٨٦).

(٥) وانظر ترجمتها في: الإصابة (٧٤٣/٧)، تهذيب الكمال (٢١١/٣٥-٢١٢) ت (٧٨٧٤)، تهذيب التهذيب (٤٥٨/١٢) ت (٤٥٨/١٢).

٢٦٩- حدثَنَا هشَام بن عمارٍ، حدثَنَا الربِيع بن (بدرٍ)[١]، حدثَنَا (أَبو الزبيرِ)[٢]، عن جابِرٍ أَن رسولَ الله صلى ا عليه وسلم كَان يتَوضأُ (بِالْمد)[٣] ويغْتَسلُ بِالصاعِ.

انْفَرد بِه الْمصنفُ[٤].

- الربِيع بن بدرٍ، أَبو الْعلاء الْبصرِي.

ضعيفٌ واه، روى لَه الترمذي حديثًا واحدا (مقْرونًا)[٥] بِغَيرِه، والْمصنفُ[٦].

* * *

(١) في الأصل: **«زيد»**، والتصويب من سنن ابن ماجه، وسيورده المصنف على الصواب.

(٢) في الأصل: **«ابن المزمن»**، والتصويب من سنن ابن ماجه.

(٣) في الأصل: **«بالمدينة»**، وضرب على: **«ينة»**.

(٤) ابن ماجه (٢٤٦/١) برقم (٢٦٩) كتاب الطهارة وسننها، باب ما جاء في مقدار الماء للوضوء والغسل من الجنابة.

رجال إسناد ابن ماجه:

- هشام بن عمار، سبقت ترجمته (ص١٤٣)، وهو صدوق.

- الربيع بن بدر بن عمرو بن جراد التميمي السعدي، أبو العلاء البصري، يلقب: علَيلَة، بمهملة مضمومة ولامين، متروك. مات سنة (١٩٨). «التقريب» ت (١٨٨٣).

- أبو الزبير محمد بن مسلم بن تَدرس، بفتح المثناة وسكون الدال المهملة، وضم الراء، الأسدي مولاهم، صدوق إلا أنه يدلس. مات سنة (١٢٦). «التقريب» ت (٦٢٩١).

الحكم على الحديث:

انفرد به ابن ماجه من حديث جابر، ولم يذكره البوصيري في مصباح الزجاجة

وإسناده ضعيف جدا؛ لأن الربيع بن بدر متروك، كما قال الحافظ ابن حجر، ولكن يشهد له حديث عائشة السابق عند ابن ماجه، وأبي داود والنسائي، وحديث أنس عند البخاري (٣٦٤/١) برقم (٢٠١) كتاب الوضوء، باب الوضوء بالمد، ومسلم (٢٥٨/١) برقم (٥١/٣٢٥) ولفظه: كان النبي صلى ا عليه وسلم يغْسلُ - أو: كان يغتسل - بالصاع إلى خمسة أمداد، ويتوضأ بالمد. وحديث سفينة عند مسلم (٢٥٨/١) برقم (٣٢٦) كان رسول ا صلى ا عليه وسلم يغسله الصاع من الماء من الجنابة، ويوضؤه المد.

(٥) في الأصل: **«معروفًا»**، والصواب المثبت.

(٦) انظر ترجمته في: تهذيب الكمال (٦٣/٩) ت (١٨٥٤)، وتهذيب التهذيب (١٤٦/٢) ت (٢٢١٥)، و«التقريب» ت (١٨٨٣).

٢٧٠- حدثَنَا محمد بن الْمؤَمل بن الصباح، (وعباد)[1] بن الْوليد، قَالاَ: ثَنَا بكْر بن يحيى بن (زبان)[2]، حدثَنَا حبان بن علي، عن يزِيد بن أَبِي زِياد، عن عبد الله بن محمد بن عقيل بن أَبِي طَالِبٍ، عن أَبِيه، عن جده قَالَ: قَالَ رسولُ الله صلى ا عليه وسلم: **«(يجزِئُ)[3] من الْوضوءِ مد، ومن الْغُسلِ صاع»**. فَقَالَ رجلٌ: لاَ (يجزِئُنَا)[4]، فَقَالَ: كَان (يجزِئُ)[5] من هو خَير منْك، وأَكْثَر شَعرا، (يعني)[6]: النبِي النبِي صلى ا عليه وسلم.

انْفَرد بِه الْمصنفُ أَيضا[7].

---

(١) في الأصل: **«وعياذ»**، والمثبت من سنن ابن ماجه المطبوع، ومن مصادرترجمته .

(٢) في الأصل: **«زيان»**، والمثبت من سنن ابن ماجه المطبوع، ومن مصادرترجمته .

(٣) في الأصل: **«يحدث»**، والمثبت من سنن ابن ماجه المطبوع.

(٤) في الأصل: **«يحدثنا»** والصواب المثبت.

(٥) في الأصل: **«يحذر»**، والمثبت من سنن ابن ماجه المطبوع.

(٦) في الأصل: **«نعت»**، والمثبت من سنن ابن ماجه المطبوع.

(٧) ابن ماجه (٢٤٦/١-٢٤٧) برقم (٢٧٠) كتاب الطهارة وسننها، باب ما جاء في مقدار الماء للوضوء والغسل من الجنابة.

رجال إسناد ابن ماجه:

- محمد بن المؤمل بن الصباح، أبو هانئ العبسي، ترجم له الدميري، وقال الحافظ في «التقريب» ت (٦٣٤٣): صدوق.

- عباد بن الوليد بن خالد الغُبري، أبو علي الكوفي، ضعيف، وكان له فقه وفضل، مات سنة (١٧١)، أو (١٧٢)، وله ستون سنة. «التقريب» ت (١٠٧٦).

- بكر بن يحيى بن زبان، عبدي، ويقال: عنَزي، ويقال: عمري، بصري، يكنى أبا علي.

قال أبو حاتم: «شيخ».

وذكره ابن حبان في الثقات.

وقال ابن حجر: «مقبول، من التاسعة».

انظر: الجرح والتعديل (٣٩٤/٢)، الثقات (١٤٩/٨)، تهذيب التهذيب (٣٦٦/١) ت (٩٠٢)، التقريب ت (٧٥٣).

- حبان بن علي العنزي، أبو علي الكوفي: ضعيف، مات سنة (٢٧١)، أو (٢٧٢). التقريب ت (١٠٧٦).

- يزيد بن أبي زياد الهاشمي، مولاهم، الكوفي، ضعيف، كبر فتغير وصار يتلقن. التقريب ت (٧٧١٧). =

- محمد بن المؤمل بن الصباح القيسي، ويقال: الأزدي، أبو القاسم البصري.

روى عن: (بكر بن يحيى بن زبان)[1] وغيره.

(وعنه)[2]: المصنفُ.

تُوفي في حدود سنة خمس وثمانين، وثق[3].

- (وبكر بن يحيى بن زبان)[4]. (٢٦٦/ب)

وثق أيضا.

- وحبان بن علي بن يزيد بن أبي زياد[5].

ثقةٌ.

- وعبد الله بن محمد بن عقيل بن أبي طالبٍ القرشي الهاشمي، أبو محمد، المدني.

أمه زينب الصغرى بنتُ علي بن أبي طالبٍ رضي ا عنه.

عن: أنسٍ، وجابرٍ، وعبد الله بن جعفر بن أبي طالبٍ، وعبد الله بن عمر، وخلائق.

=- عبد ا بن محمد بن عقيل الهاشمي، ترجم له الدميري، وذكر أقوال العلماء فيه، وقد عزوتها فانظرها، وقال الحافظ: «صدوق، في حديثه لين»، ويقال: «تغير بأخرة». مات بعد الـ(١٤٠). «التقريب» ت (٣٥٩٢).

- محمد بن عقيل بن أبي طالب، والد عبد ا ، مقبول من الثالثة. «التقريب» ت (٦١٤٧).

الحكم على الحديث:

قال البوصيري في «مصباح الزجاجة» (٢٥٠/١) برقم (١١٠): «هذا إسناد ضعيف، لضعف حبان ويزيد، ولكن للمتن شاهد في الصحيح مفرق، أما المد والصاع فمن حديث أنس، وأما مراجعة التابعي الصحابي فمن حديث جابر».

قلت: حديث أنس سبق عزوه للصحيحين في الحديث السابق.

وأما حديث جابر فرواه البخاري (٦٠/١) برقم (٢٥٢) كتاب الغسل، باب الغسل بالصاع ونحوه، ومسلم (١٥/٤) برقم (٣٢٩) كتاب الحيض، باب استحباب إفاضة الماء على الرأس وغيره ثلاثًا.

(١) تصحف في الأصل إلى: **«بكير بن بحير بن زيان»**.

(٢) تصحفت في الأصل إلى: **«وغيره»**.

(٣) انظر ترجمته في: تهذيب الكمـال (٥٣٤/٢٦)، وتهـذيب التهـذيب (٢٨٨/٥) ت (٧٤٧٩)، «التقريب» ت (٦٣٤٣).

(٤) تصحف في الأصل إلى: **«وبكير بن بحر بن زيان»**.

(٥) انظر ترجمته في: الجرح والتعـديل (٢٧٠/٣)، تهـذيب التهـذيب (٤٨٧/١) ت (١٢٧٦)، التقريب ت (١٠٧٦).

وعنْه: بِشْر بن الْمفَضل، والْحسن بن صالح بـن (حـي)[1]، وحمـاد بـن سـلَمةَ، والسفْيانَان، وشَرِيك[2]، وابن جريجٍ، وغَيره.

ذَكَره (ابن سعد)[3] في الطبقَة الرابِعة من أَهل الْمدينَة، وقَالَ: «منْكَر الْحديث، لاَ يحتَجون بِحديثه، وكَان كَثير الْعلْمِ»[4].

وكَان مالِك، (ويحيى)[5] بن سعيد لاَ يروِيان عنْه[6].

وقَالَ علي بن (الْمديني)[7]: «لَم يدخلْ مالِك (في كُتُبِه)[8] ابن عقيلٍ، ولاَ ابن أَبِي فَروةَ»[9].

وكَان ابن (عيينَةَ)[10] لاَ (يحمد)[11] حفْظَه[12].

[وقَالَ يحيى بن معينٍ: «هؤُلاَء الأَربعةُ، لَيس حديثُهم حجةً: سهيلُ بن أَبِي صالِحٍ[13]][14]، والْعلاَء بن عبد الرحمنِ، وعاصم بـن (عبيـد)[15]

---

(١) تصحف في الأصل إلى: **«حسن»**، والصواب المثبت، كما في مصادر الترجمة.
وهو: الحسن بن صالح بن حي بن شُفي الثوري، ثقة فقيه عابد. مات سنة (١٦٩). التقريب ت (١٢٥٠).

(٢) هو: شريك بن عبد ا بن أبي شريك النخعي، أبو عبد ا الكوفي، صدوق يخطئ كثيرا، تغير حفظه. مات سنة (١٧٧)، (١٧٨). التقريب ت (٢٧٨٧).

(٣) في الأصل: **«ابن الأسعد»**، والصواب ما أثبته، وهو محمد بن سعد، صاحب الطبقات الكبرى.

(٤) «الطبقات» لابن سعد (٤٢٥/٥).

(٥) تصحف في الأصل إلى: **«وبحر»**، والصواب ما أثبته، وهو يحيى بن سعيد القطان.

(٦) انظر: تهذيب التهذيب (٢٤٦/٣) ت (٤١٦٣).

(٧) في الأصل: **«المدني»**، والصواب ما أثبته.

(٨) في الأصل: **«تر كته»** كذا، والصواب المثبت.

(٩) انظر: تهذيب التهذيب (٢٤٦/٣) ت (٤١٦٣).

(١٠) في الأصل: **«عتيق»**، والصواب المثبت.

(١١) في الأصل كأنها: **«يجد»**، والصواب المثبت.

(١٢) انظر: تهذيب التهذيب (٢٤٦/٣) ت (٤١٦٣).

(١٣) هو: سهيل بن أبي صالح ذكوان السمان، أبو يزيد المدني، صدوق، تغير حفظه بأخرة، روى له البخاري مقرونًا وتعليقًا، من السادسة، مات في خلافة المنصور. التقريب ت (٢٦٧٥).

(١٤) سقط من الأصل، وأثبته من «تهذيب التهذيب».

(١٥) في الأصل: **«عبد»**، والصواب المثبت.

الله[1]، وابن عقيلٍ»[2].

وسيأتي في أول الْبابِ الذي بعد هذَا فيه حديثُ: **«مفْتَاح الصلاة الطهور»** بسطُ الْكَلاَمِ (علَى حال)[3] عبد الله بنِ محمد بنِ عقيلٍ[4].

الشَّرْحُ:

من أحاديث هذَا الْبابِ (ما في)[5] «الصحيحين» عن أَنَسٍ قَالَ: كَان النبي صلى ا عليه وسلم يغْتَسلُ بِخَمسة مكاكيك، ويتَوضأُ بمكوك[6].

وعنْه: كَان يتَوضأُ بِالْمد، ويغْتَسلُ بِالصاع، أَو خَمسة أَمداد[7].

قَالَ الْعلَماء: «الْمراد بِالْمكوك هنَا الْمد».

وفي «الصحيحينِ» أَيضا أَنه كَان يغْتَسلُ من الْفَرق[8].

والْمراد بيان جِنْسِ الإِنَاء (الذي يستَعملُ)[9] في الْغُسل، إِلا أَنه كَان يغْتَسلُ علَيه (بِدلِيل)[10] قَول عائِشَةَ [في][11] الْحديث الآخَرِ: كُنْتُ أَغْتَسلُ أَنَا والنبي صلى ا عليه وسلم من قَدحٍ يقَالُ لَه: الْفَرقُ[12].

---

(١) هو: عاصم بن عبيد ا بن عاصم بن عمر بن الخطاب، ضعيف، من الرابعة، مات في أول دولة بني العباس. التقريب ت (٣٠٦٥).

(٢) انظر: تهذيب التهذيب (٢٤٥/٣) ت (٤١٦٣).

(٣) في الأصل: **«ورجال»**، والصواب المثبت.

(٤) سيأتي في (ص٣٣٤) في الحديث رقم (٢٧٥).

(٥) كُتبت في الأصل: **«ثابت»**.

(٦) أخرجه مسلم بهذا اللفظ (١٠/٤) برقم (٣٢٥) كتاب الحيض، باب القدر المستحب من الماء في غسل الجنابة. وأخرجه البخاري (٥١/١) برقم (٢٠١) كتاب الوضوء، باب الوضوء بالمد. من حديث أنس كان النبي صلى ا عليه وسلم يغْسلُ، أَو كان يغْتَسلُ بِالصاع، إِلَى خَمسة أَمداد، ويتَوضأُ بِالْمد.

(٧) سبق تخريجه. عند حديث رقم (٢٦٧).

(٨) أخرجه البخاري (٥٩/١) برقم (٢٥٠) كتاب الغسل، باب غسل الرجل مع امرأته، ومسلم (٧/٤) برقم (٣٢١) كتاب الحيض، باب القدر المستحب من الماء في غسل الجنابة. من حديث عائشة رضي ا عنها.

(٩) في الأصل: **«أكثر من يشتغل»**.

(١٠) في الأصل: **«بذلك»**، وسياق الكلام في هذا الموضع غير واضح.

(١١) الزيادة أضيفت ليستقيم السياق.

(١٢) سبق تخريج عند حديث (٢٦٧).

وفيه: حديثُ عقيلٍ أن رجلاً قَالَ: ما يكْفيني.

«وقَد روى الشيخَانِ نَحو ذَلِك عن أَبِي (جعفَرٍ)[1] محمد بن علي بن الْحسين بن علي علي بن أَبِي طَالِبٍ كَان هو وأَبوه (عنْد)[2] جابِرِ بن عبد الله، وعنْده قَوم يسأَلُونَه عن عن علي رِضوان الله علَيه، فقَالَ: يكْفيك صاع.

فقَالَ رجلٌ: ما يكْفيني.

فقَالَ جابِر: كَان يكْفي من (هو)[3] أَوفَى منْك شَعرا وبشَرا، وخَيرا منْك، يرِيد النبِي صلى ا عليه وسلم[4].

والرجلُ الْمذْكُور هو: الْحسن بن محمد بن علي بن أَبِي طَالِبٍ[5].

أَبوه: ابن الْحنَفية.

وقَد دلتْ هذه الأَحاديثُ علَى (مقَادير)[6] مخْتَلفَة، وذَلِك - والله أَعلَم - لاخْتلاَف الأَوقَات (والْحالاَت)[7].

وأَبو حنيفَةَ يخَالِفُ في هذَا الْمقْدارِ[8].

ولَما جاء صاحبه أَبو يوسفَ[9] إِلَى الْمدينَة وتَنَاظَر مع مالِك في هذه الْمسأَلَة استَدل (٢٦٧/أ)

---

(١) في الأصل: **«خصيب»**، والصواب ما أثبته، وهو أبو جعفر الباقر، قال الحافظ في «التقريب» «التقريب» ت (٦١٥١): ثقة فاضل.

(٢) في الأصل: **«عبد»** وهو تصحيف.

(٣) في الأصل: **«بين»**.

(٤) أخرجه البخاري (٦٠/١) برقم (٢٥٢) كتاب الغسل، باب الغسل بالصاع ونحوه، ومسلم (١٥/٤) برقم (٣٢٩) بنحوه، كتاب الحيض، باب استحباب إفاضة الماء على الرأس وغيره ثلاثًا.

(٥) هو: الحسن بن محمد بن علي بن أبي طالب الهاشمي، أبو محمد المدني، وأبوه ابن الحنفية، ثقة فقيه، يقال: إنه أول من تكلم في الإرجاء، مات سنة (١٠٠)، أبو قبلها بسنة. التقريب ت (١٢٨٤).

(٦) غير واضحة بالأصل، وكتب بدله في الحاشية: **«مقادير»**.

(٧) في الأصل: **«في الحالات»**، والصواب المثبت.

(٨) سبق بيان مذهبه في شرح حديث (٢٦٧).

(٩) هو: يعقوب بن إبراهيم بن حبيب بن حبيش بن سعد بن بجير بن معاوية الأنصاري الكوفي. الإمام المجتهد، العلامة المحدث، قاضي القضاة، المشهور بأبي يوسف، مولده سنة (١١٣). وتوفي سنة (١٨٢). =

عليه مالك بصيعان أولاد المهاجرين والأنصار التي أخذوها عن آبائهم، فرجع أبو يوسف إلى قول مالك»[(١)].

ويقال: في الصاع: صواع، وصوع، ويجمع على أصوع وآصع[(٢)].

والمد: مذكر، وجمعه: أمداد[(٣)].

وقال بعضهم: مداد، وتأول عليه قوله صلى الله عليه وسلم: «**سبحان الله مداد كلماته**»[(٤)].

ويدل لجواز النقصان عن الصاع والمد - مع الإجماع[(٥)] - حديث عائشة: كُنْتُ أغتسل أنا والنبي صلى الله عليه وسلم من إناء (واحد)[(٦)] يسع ثلاثة أمداد أو قريبا من ذلك. رواه مسلم[(٧)].

وروى غيره بإسناد حسن أن النبي صلى الله عليه وسلم توضأ بإناء به (قدر)[(٨)] ثلثي (مد)[(٩)].

وقال مالك: «رأيت عياش بن عبد الله - وكان فاضلاً - يتوضأ بثلث مد هشام، وهو دون الرطل، ويصلي بالناس»[(١٠)].

=انظر: سير أعلام النبلاء (٥٣٥/٨)، تاريخ بغداد (٢٤٢/١٤-٢٦٢)، أخبار القضاة (٢٥٤/٣).

(١) نقله الدميري عن «إحكام الأحكام شرح عمدة الأحكام» (١٧٤/١) لابن دقيق العيد بتصرف يسير.

(٢) انظر: لسان العرب (٢١٥/٨).

(٣) انظر: لسان العرب (٤٠٠/٣).

(٤) أخرجه مسلم (٦٨/١٧) برقم (٢٧٢٦) كتاب الذكر والدعاء والتوبة والاستغفار، باب التسبيح أول النهار وعند النوم.

(٥) قلت: قد سبق بيان أن دعوى الإجماع فيها نظر، مع خلاف أبي حنيفة في ذلك، وأنه يرى أنه لا يجوز النقصان عن المد في الوضوء وعن الصاع في الغسل.

(٦) في الأصل: «**واسع**» والصحيح المثبت من صحيح مسلم (٤٨٣).

(٧) صحيح مسلم (٧/٤) برقم (٣٢١) كتاب الحيض، باب القدر المستحب من الماء.

(٨) كتبت: «**قد**» فوق السطر، والراء مكتوبة مع السطر.

(٩) كلمة: «**مد**» كتبت في الأصل: «**ممد**». والحديث أخرجه أبو داود (٥٨/١) برقم (٩٤) كتاب الطهارة، باب ما يجزئ من الماء في الوضوء، والنسائي (١٣٣/١) برقم (٧٣)، والبيهقي في الكبرى (١٩٦/١) ثلاثتهم من طريق محمد بن بشار به.

(١٠) وكذا في المنتقى للباجي (١٠٢/١) وتمام كلامه: «ومن اغتسل أو توضأ بأقل من ذلك أجزأه، هذا هو المشهور من المذهب. قال الشيخ أبو إسحاق لا يجزي في الغسل أقل من صاع ولا في الوضوء أقل من مد. وفي «العتبية» من رواية عيسى عن ابن القاسم، عن مالك قال:

واتفَقَ الْعلَماء علَى ذَم الإسراف في الْماء في الْوضوء والْغُسل.

وقَالَ الْبخَارِي في «صحيحه»: «كَرِه أَهلُ الْعلْمِ الإِسرافَ فيه»[١].

والْمشْهور أَنه كَراهةُ تَنْزِيه.

وقَالَ الْبغَوِي والإِسنَوِي من أَصحابِنَا[٢]: إِنه حرام؛ لِما روى [أَبو][٣] داود[٤] وابن حبان[٥] والْحاكم[٦] عن عبد الله بنِ (مغَفلٍ)[٧] أَنه سمع (ابنَه)[٨] يقُولُ: اللهم إِني أَسأَلُك الْقَصر الأَبيض عن يمينِ الْجنة إِذَا دخَلْها. فَقَالَ لَه: يا بنَي سل الله الْجنةَ، وتَعوذْ بِه من النارِ، فَإِني سمعتُ رسولَ الله صلى ا عليه وسلم يقُولُ: **«إِنه سيكُون في هذه الأُمة قَوم يعتَدون في الطهورِ والدعاء»**[٩]. وأحاديث.

هذَا يدل أَيضا علَى أَن الإِقْلاَلَ من صب الْماء سـنةٌ، خـلاَفًا لِلإِباضية مـن

رأَيت عياشَ بن عبد الله بنِ معبد، وكَان فَاضلاً يتَوضأُ بِثُلُث مد هشَامٍ، ويفْضلُ لَه منْه، ويصلي بِالناسِ، فَأَعجب مالِكًا. وثُلُثُ الْمد بِمد هشَامٍ: دون الرطْل».

(١) صحيح البخاري (٢٣٠/١) كتاب الوضوء، باب ما جاء في الوضوء. وتمام كلامه: «وبين النبي صلى ا عليه وسلم أَن فَرض الْوضوء مرةً مرةً وتَوضأَ أَيضا مرتَينِ وثَلاثًا ولَم يزِد علَى ثَلاث وكَرِه أَهلُ الْعلْمِ الإِسرافَ فيه وأَن يجاوِزوا فعلَ النبِي صلى ا عليه وسلم».

(٢) وذكر ذلك أيضا الإمام النووي في المجموع، وقال بدل: «الإسنوي»: «المتولي»، وإليك نصه من المجموع (١٩٠/٢): «فرع: اتفق أصحابنا وغيرهم على ذم الإسراف في الماء في الوضوء والغسل، وقال البخاري في «صحيحه»: «كره أهل العلم الإسراف فيه»، والمشهور أنه مكروه كراهة تنزيه، وقال البغوي والمتولي: حرام، ومما يدل على ذمه حديث عبد ا بن مغفل بالغين المعجمة رضي ا عنه قال: سمعت رسول ا صلي ا عليه وسلم يقول: «إنه سيكون في هذه الأمة قوم يعتدون في الطهور والدعاء» رواه أبو داود بإسناد صحيح».

(٣) سقطت من الأصل، والصحيح إثباتها.

(٤) سنن أبي داود (٥٩/١) برقم (٩٦) كتاب الطهارة، باب الإسراف في الماء.

(٥) صحيح ابن حبان (٦٨/٢٨) برقم (٦٨٨٨) باب ذكر الإخبار عن الاعتداء.

(٦) مستدرك الحاكم (٧٦/٢) برقم (٥٣٥).

(٧) في الأصل: **«مقعد»** والصواب المثبت من مصادر التخريج.

(٨) في الأصل: **«أنه»**، والصواب المثبت من مصادر التخريج.

(٩) ورواه أحمد في «مسنده» (١٥٦/٣٤) برقم (١٦١٩٩)، وابن أبي شيبة في «مصنفه» (٦٥/٧)، والبيهقي في السنن الكبرى (١٩٦/١)، وقال ابن حجر في «التلخيص الحبير»: «وهو صحيح».

الْخَـوارِجِ[1].

وقَالَ بعض الْمالِكية[2]: «هذه الأَحاديثُ حجةٌ لِمالِك علَى وجوبِ التدلِيك في الطهارة؛

---

(١) **الإباضية:** فرقة من فرق الخوارج، وهم الذين خرجوا على أمير المؤمنين الخليفة الراشد علي علي بن أبي طالب رضي الله عنه. وهم فرق شتى، تنقسم إلى سبع فرق رئيسية كبرى، وهي المحكمة الأولى، والأزارقة، والنجدات، والصفرية، والعجاردة، والإباضية، والثعالبة.

وأما الإباضية: فهم أتباع عبد الله بن إباض المري التميمي، الذي صحب نافع بن الأزرق إلى البصرة، حينما تفرق الخوراج عن عبد الله بن الزبير رضي الله عنهما. وقد عرف عن ابن إباض أنه كان ألين الخوارج قولاً، وأحبهم للمسالمة.

وقد افترقت الإباضية بعد عبد الله بن إباض إلى سبع فرق وهي: اليزيدية وهم أتباع يزيد بن أبي أنيسة، والحفصية وهم أتباع حفص بن أبي المقدام، والحارثية وهم أتباع الحارث بن يزيد الإباضي، والإبراهيمية وهم أتباع رجل من الإباضية يقال له: إبراهيم، والميمونية وهم أتباع ميمون الإباضي، والواقفية وهم الذين توقفوا فلم يكفروا إبراهيم ولم يوافقوه، كما أنهم لم يكفروا ميمونًا ولم يوافقوه، والبيهسية وهم أتباع أبي بهيس الهيصم بن جابر الضبعي.

معتقداتهم:

١- يعتبرون دار مخالفيهم من أهل القبلة دار توحيد إلا معسكر السلطان فهي دار بغي عندهم.

٢- اختلفوا في النفاق على ثلاثة أقوال فقالت طائفة منهم هو براءة من الشرك والإيمان جميعا لقول الله تعالى: ﴿مُذَبْذَبِينَ بَيْنَ ذَلِكَ لاَ إِلَى هَؤُلاَءِ وَلاَ إِلَى هَؤُلاَءِ﴾ [النساء:١٤٣].

وقالت طائفة منهم: إن النفاق قاصر على من سماهم الله عز وجل به عند نزول القرآن فلا نزيل اسم النفاق من موضعه ولا نسمي به غير من سمى الله عز وجل.

وقالت طائفة منهم: المنافقون أهل توحيد ولكنهم أصحاب كبائر لا يدخلون في الشرك وإن سميناهم كفارا.

٣- ومن مذهبهم أن من زنا أو سرق أقيم عليه الحد ثم استتيب فإن تاب وإلا قتل.

٤- لم يستبيحوا قتل النساء والأطفال.

٥- أباحوا قتل المشبهة وأتباع مدبرهم وسبي نسائهم وذراريهم بناء على أنهم مرتدون وأن أبا بكر رضي الله عنه فعل هذا بالمرتدين.

انظر: الأديان والفرق والمذاهب المعاصرة، لعبد القادر شيبة الحمد (ص٢٠٠-٢٠٥).

(٢) انظر: شرح مختصر خليل للخرشي (٢٦٩/٢)، حاشية العدوي على شرح كفاية الطالب الرباني (٤٩٤/١) وفيه: «وإنما كره الإسرافَ في الْماء مخَافَةَ أَن يتكلَ علَى كثْرة صب الْماء ويتْرك التدلِيك».

الطهارة؛ ولأن اغْتساله بالصاع لا يمكن التعميم به، إلا بالتدليك، وإمرار اليد على جميع الْجسد».

فالْجواب: أنها لا تدل على أن التدليك واجب وجوب الْمقاصد، وإنما تدل على أنه واجب على جهة التوسل به إلى تعميم الْجسد بالْماء.

ومحل النزاع بيننَا وبينَهم في وجوبه وجوب الْمقاصد، فالْحديثُ لا يدل على محل النزاع[1].

* * *

(١) قلت: لعدم ذكر الدلك فيه.

قال الحافظ ابن حجر في فتح الباري (٣٩٠/١): «واخْتُلفَ في وجوبِ الدلْك: فلَم يوجبه الأكْثَر، ونُقلَ عن مالك والْمزني وجوبه». وكذا قال النووي في شرح صحيح مسلم (٣٧٣/١): «واتفَقَ الْجمهور على أنه يكْفي في غسل الأعضاء في الْوضوء والْغُسل: جريان الْماء على الأعضاء. ولا يشْترط الدلْك، وانْفَرد مالك والْمزني باشْتراطه. والله أعلم». وكذا صرح به في موطن آخر (١٥/٢) قال: «هذَا مذْهبنَا ومذْهب كثيرين من الأئمة، ولم يوجب أحد من الْعلماء الدلْك، في الْغُسل ولا في الْوضوء إلا مالك والْمزني، ومن سواهما يقُول: هو سنة، لو تَركه صحتْ طهارته في الْوضوء والْغُسل».

(٢) بَابُ لاَ يَقْبَلُ اللَّهُ صَلاةً بِغَيْرِ طُهُورٍ

بهذه الترجمة افْتَتَح الترمذي كتَابه «الْجامع».

٢٧١- حدثَنَا محمد بن بشار، حدثَنَا (يحيى)[1] بن سعيد ومحمد بن جعفَرٍ. (ح) وحدثَنَا بكْر بن خلَف أَبو بِشْرٍ (ختَن)[2] الْمقْرِئ، حدثَنَا يزِيد بن زريعٍ، قَالُوا: حدثَنَا شُعبةُ، عن قَتَادةَ، عن أَبِي الْمليحِ، عن أَبِيه أُسامةَ بنِ عميرٍ (الْهذَلِي)[3] قَالَ: قَالَ رسولُ الله صلى الله عليه وسلم : **«لا يقْبلُ الله صلاةً إِلا بِطُهورٍ، ولا يقْبلُ صدقَةً من غُلُولٍ»**. (٢٦٧/ب)

حدثَنَا أَبو بكْرِ بن أَبِي شَيبةَ، حدثَنَا عبيد بن سعيد، وشَبابةُ بن سوارٍ، عن شُعبةَ... نَحوه[4].

---

(١) تصحفت في الأصل إلى: **«محمد»**، والصواب ما أثبته من السنن، وتحفة الأشراف (٦٤/١).

(٢) تصحفت في الأصل إلى: **«حسن»**، والصواب ما أثبته من السنن، وتحفة الأشراف (٦٤/١). و«ختن المقرئ» يعني: زوج ابنته. انظر: لسان العرب (١٣٨/١٣)، مختار الصحاح (ص٧١).

(٣) غير واضحة بالأصل، وكتب بدله في الحاشية: **«الهذلي»**.

(٤) ابن ماجه (٢٤٧/١-٢٤٨) برقم (٢٧١) كتاب الطهارة وسننها، باب لا يقبل الله صلاة بغير طهور.

رجال إسناد ابن ماجه:

- محمد بن بشار، سبقت ترجمته (ص١٠٦)، وهو ثقة.
- يحيى بن سعيد، هو القطان، وسبقت ترجمته (ص١٠٦)، وهو ثقة متقن.
- محمد بن جعفر، الهذلي، البصري، المعروف بغندر، ثقة صحيح الكتاب إلا أن فيه غفلة، مات سنة (١٩٣) أو (١٩٤). «التقريب» ت (٥٧٨٧).
- بكر بن خاف، البصري، ختن المقرئ، أبو بشر.

قال أبو حاتم: «ثقة».

وذكره ابن حبان في الثقات.

وقال ابن حجر: «صدوق، من العاشرة».

انظر: الجرح والتعديل (٣٨٥/٢)، الثقات (١٥٠/٨)، تهذيب التهذيب (٣٦١/١) ت (٨٨٥)، «التقريب» ت (٧٣٨).

- يزيد بن زريع، بتقديم الزاي، مصغر، البصري، أبو معاوية، ثقة ثبت، مات سنة (١٨٢). «التقريب» ت (٧٧١٣).
- شعبة، سبقت ترجمته (ص١٠٦). وهو ثقة حافظ.
- قتادة، سبقت ترجمته (ص١٢٠). وهو ثقة ثبت. =

رواه أبو داود والنسائي[1].

- يزيد بن زريع، أبو معاوية، (العيشي)[2]، وقيل: (التيمي)[3]، البصري.

الحافظ، أحد الأعلام.

عن: أيوب، وحميد[4]، والجريري[5]، وسليمان التيمي[6]، ويونس[7]، وخالد الحذاء[8]، وحبيب المعلم[9]، وحسين المعلم[10]، وابن عون، وخلق كثير.

=- أبو المليح بن أسامة بن عمير، أو عامر بن عمير بن حنيف بن ناجية الهذلي، اسمه عامر، وقيل: زيد، وقيل: زياد، ثقة. مات سنة (٩٨)، وقيل: (١٠٨). «التقريب» ت (٨٣٩٠).

الحكم على الحديث:

إسناده صحيح، وقد تابع أبو بكر بن أبي شيبة محمد بن بشار وبكر بن خلف، وهو إمام ثقة معروف. وتابع عبيد بن سعيد بن أبان الأموي وهو ثقة، وشبابة بن سوار المدائني، وهو ثقة حافظ كلا من يحيى بن سعيد القطان، ومحمد بن جعفر ويزيد بن زريع.

(١) أخرجه أبو داود (٤١/١) برقم (٥٩) كتاب الطهارة، باب فرض الوضوء، والنسائي في المجتبى (٨٧/١) برقم (١٣٩) كتاب الطهارة، باب فرض الوضوء. كلاهما من طريق شعبة به.

قلت: وأخرجه أيضا من نفس الطريق: ابن أبي شيبة في مصنفه (٥/١)، وأحمد في مسنده (٧٤/٥)، وأبو عوانة في مسنده (٢٣٥/١)، والطبراني في الكبير (٥٠٥)، والبيهقي في السنن الكبري (٢٣٠/١).

(٢) في الأصل: **«العبسي»** والصواب المثبت، قال البخاري في التاريخ الكبير (٣٣٥/٨) ت (٣٢٢٣): «العائشي... ويقال: من بني عائش، من بكر بن وائل». وقال السمعاني في الأنساب (٢٧٠/٤): «لوط بن محمد العيشي، هو ابن عم يزيد بن زريع العيشي».

(٣) في الأصل: **«الشمسي»** والصواب المثبت، كما في ترجمته في تهذيب الكمال (١٢٤/٣٢) ت (٦٩٨٧)، تهذيب التهذيب (٢٠٠/٦) ت (٨٩٩٦).

(٤) هو: حميد بن أبي حميد الطويل البصري أبو عبيدة الخزاعي، ويقال: السلمي، ويقال: الدارمي، من صغار التابعين، ثق مدلس، توفي (١٤٢)، ويقال: (١٤٣). التقريب ت (١٥٤٤).

(٥) هو: سعد بن إياس الجريري، أبو مسعود البصري، من صغار التابعين، ثقة اختلاط قبل موته بثلاث سنين، توفي (١٤٤). التقريب ت (٢٢٧٣).

(٦) هو: سليمان بن طَرخَان التيمي، أبو المعتمر البصري، ثقة، توفي سنة (١٤٣). التقريب ت (٢٥٧٥).

(٧) هو: يونس بن عبيد بن دينار العبدي، أبو عبد ا ، ويقال: أبو عبيد البصري، مولى عبد القيس. ثقة ثبت فاضل ورع. توفي سنة (١٣٩). التقريب ت (٧٩٠٩).

(٨) هو: خالد بن مهران الحذاء، أبو المنازل البصري، مولى قريش، وقيل: مولى بني مجاشع، من صغار التابعين، ثقة يرسل. من الطبقة الخامسة. التقريب ت (١٦٨٠).

(٩) هو: حبيب المعلم، أبو محمد البصري، مولى معقل بن يسار، صدوق، توفي سنة (١٤٥). التقريب ت (١١١٥).

(١٠) هو: الحسين بن ذكوان المعلم البصري، ثقة ربما وهم، توفي سنة (١٤٥). التقريب ت (١٣٢٠).

وعنْه: علي بن الْمديني، ومسدد[1]، وقُتَيبةَ[2]، وخَليفةُ بن خَياط[3]، وبنْدار، ونَصر ونَصر بن علي، وخَلْقٌ.

قَالَ يحيى الْقَطان[4]: «لَم يكُن فينَا أَحد أَثْبتَ من يزِيد بن زريعٍ».

وقَالَ أَحمد[5]: «إِلَيه الْمنْتَهى في (التثَبت)[6] بِالْبصرة».

وقَالَ أَحمد أَيضا[7]: «كَان (ريحانَةَ الْبصرة)[8]، ما أَتْقَنَه وأَحفَظَه».

وقَالَ ابن معينٍ[9]: «ثقَةٌ مأْمون».

وقَالَ أَبو (عوانَةَ)[10]: «صحبتُه أَربعين سنَةً يزداد في كُل (سنَة خَيرا)[11]».

وقَالَ أَبو حاتمٍ[12]: «(ثقَةٌ إِمام)[13]».

وِلد سنَةَ إِحدى ومئَة، وماتَ سنَةَ اثْنَتَين وثَمانين ومئَة.

وقَالَ ابن حبان[14]: «كَان من أَورعِ أَهل زمانه. ماتَ أَبوه وكَان والِيا علَى الأُبلة[15]. وخَلَّفَ خَمس مئَة أَلْف، فَما أَخَذَ يزِيد منْها حبةً».

---

(١) هو: مسدد بن مسرهد بن مسربل الأسدي، أبو الحسن، البصري، ويقال: اسمه عبد الملك بن عبد العزيز، ومسدد لقب، ثقة حافظ، توفي سنة (٢٢٨). التقريب ت (٦٥٩٨).

(٢) هو: قتيبة بن سعيد بن جميل بن طريف الثقفي، أبو رجاء البلخي، ويقال: اسمه يحيى، وقيل: وقيل: علي، ثقة ثبت. توفي سنة (٢٤٠). التقريب (٥٥٢٢).

(٣) هو: خليفة بن خياط بن خليفة بن خياط العصفري، أبو عمرو البصري المعروف بشباب، صدوق ربما أخطأ. توفي سنة (٢٤٠). التقريب ت (١٧٤٣).

(٤) انظر: الجرح والتعديل (٢٦٣/٩) ت (١١١٣)، تهذيب الكمال (١٢٤/٣٢).

(٥) المرجع السابق.

(٦) في الأصل: **«البيت»** والتصويب من تهذيب الكمال، وتهذيب التهذيب.

(٧) الجرح والتعديل (٢٦٣/٩) ت (١١١٣)، تهذيب الكمال (١٢٤/٣٢).

(٨) في الأصل: **«الحانتة الصرة»** والتصويب من مصادر ترجمته السابقة.

(٩) الجرح والتعديل (٢٦٣/٩) ت (١١١٣)، تهذيب الكمال (١٢٨/٣٢).

(١٠) في الأصل: **«زرعة»**، والمثبت هو الصواب.

(١١) في الأصل: **«سنته خبر»**، والمثبت هو الصواب. وأخرجه ابن حبان في الثقات (٦٣٢/٧). وانظر: سير أعلام النبلاء (٢٩٧/٨)، وفيه: «وكان يزداد في كل سنة خيرا».

(١٢) الجرح والتعديل (٢٦٣/٩) ت (١١١٣)، تهذيب الكمال (١٢٩/٣٢).

(١٣) في الأصل: **«بقة أيام»** كذا، والتصويب من مصادر ترجمته السابقة.

(١٤) انظر: الثقات لابن حبان (٦٣٢/٧)، الجرح والتعديل (٢٦٣/٩) ت (١١١٣)، تهذيب الكمال (١٢٩/٣٢).

(١٥) الأبلة: بضم الهمزة والباء واللام المشددة: مدينة بالعراق، بينها وبين البصرة أربعة=

وقَالَ نَصر بن علي[1]: «رأَيتُ يزِيد بن زريعٍ في الْمنَامِ، فَقُلْتُ لَه: ما فَعل الله بِك؟ قَالَ: دخَلْتُ الْجنةَ. قُلْتُ: لمِ؟ قَالَ: (بِكَثْرة)[2] الصلاَة»[3].

روى لَه الْجماعةُ.

- أَبو الْمليحِ بن أُسامةَ بنِ عميرِ الْهذَلي عامر، وقيلَ: زيد.

عن: أَبِيه، وجابِر، وأَنَسٍ، وعبد الله بنِ عمرٍو، وعائِشَةَ، وعوف بنِ مالِك، وجماعة.

وعنْه: أَبو قلاَبةَ[4]، وسالِم بن أَبِي الْجعد، ويزِيد الرشْك[5]، وقَتَادةُ، وأَيوب، وخَالِد (الْحذاء)[6]، وحجاج بن أَرطَاةَ، وأَبو بكْرٍ الْهذَلي[7]، وخَلْقٌ.

وثقَه أَبو زرعةَ، وغَيره[8].

تُوفي سنَةَ ثَمانٍ وتسعين، وقيلَ: ثَمانٍ ومئَة.

قَالَ خَليفَةُ بن خَياط: «ووالِده أُسامةُ بن عميرٍ الْهذَلي صحابِي».

روى عنْه: أَبو الْمليح فَقَطْ[9].

=فراسخ، ونهرها الذي في شمالها وجانبها الآخر على غربي دجلة، كان خالد بن صفوان يقول: ما رأيت أرضا مثل الأبلة مسافة، ولا أغذى نطفة، ولا أوطأ مطية، ولا أربح لتاجر، ولا أخفى لعائذ.

وقال الأصمعي: «جنان الدنيا ثلاث: غوطة دمشق، ونهر بلخ، ونهر الأبلة».

انظر: معجم البلدان لياقوت الحموي (٤٣/١).

(١) السابق نفسه.

(٢) في الأصل: **«بكر»** والتصويب من مصادر ترجمته.

(٣) انظر ترجمته في: تهذيب الكمال (١٢٤/٣٢) ت (٦٩٨٧)، تهذيب التهذيب (٢٠٠/٦) ت (٨٩٦٦)، «التقريب» ت (٧٧١٣).

(٤) هو: عبد ا بن زيد بن عمرو، ويقال: ابن عامر بن ناتل بن مالك، الجرمي، أبو قلابة البصري، ثقة فاضل كثير الإرسال، توفي سنة (١٠٤). التقريب ت (٣٣٣٣).

(٥) هو: يزيد بن أبي يزيد الضبعي مولاهم، أبو الأزهر البصري الذارع، يعرف بالرشك، ثقة عابد، وهم من لينه، توفي سنة (١٣٠). التقريب ت (٧٧٩٣).

(٦) في الأصل: **«الحداد»** والتصويب من مصادر ترجمته.

(٧) هو: أبو بكر الهذلي البصري، قيل: اسمه سلْمى بن عبد ا بن سلمى، وقيل: روح، أخباري متروك الحديث. توفي سنة (١٦٧). التقريب ت (٨٠٠٢).

(٨) الجرح والتعديل (٢٦٣/٩) ت (١١١٣)، تهذيب الكمال (٣١٦/٣٤) ت (٧٦٤٨).

(٩) انظر ترجمته في: تهذيب الكمال (٣١٦/٣٤) ت (٧٦٤٨)، تهذيب التهذيب في الكنى (٤٣٦/٦) ت (١٠٣٦٥)، «التقريب» ت (٨٣٩٠).

٢٧٢- حدثَنَا علي بن محمد، حدثَنَا وكيع، حدثَنَا إسرائِيلُ، عن سماك.

(ح)[1] وحدثَنَا محمد بن يحيى، حدثَنَا وهب بن جرِيرٍ، [حدثَنَا شُعبةُ، عن سماك بن حربٍ][2]، عن مصعبِ بن (سعد)[3] عن [ابن][4] عمر قَالَ: قَالَ رسولُ الله صلى الله عليه وسلم: **«لا يقْبلُ الله صلاةً إلا بِطُهورٍ، ولا صدقَةً من غُلُولٍ»**[5].

ولهذَا الْحديث قصةٌ، رواها مسلم[6] (عن)[7] مصعبِ بن (سعد)[8] قَالَ:

---

(١) في الأصل: **«حدثنا»**، والصواب ما أثبته من سنن ابن ماجه، وهو علامة تحويل الإسناد.

(٢) سقط من الأصل، وأثبته من سنن ابن ماجه المطبوع.

(٣) في الأصل: **«سعيد»**، والصواب المثبت من سنن ابن ماجه.

(٤) سقط من الأصل، وأثبته من سنن ابن ماجه المطبوع.

(٥) ابن ماجه (٢٤٨/١-٢٤٩) برقم (٢٧٢) كتاب الطهارة وسننها، باب لا يقبل الله صلاة بغير طهور.

رجال إسناد ابن ماجه:

- علي بن محمد بن أبي الخَصيب، بفتح المعجمة وكسر المهملة، القرشي، الكوفي، قال الحافظ ابن حجر: «صدوق ربما أخطأ»، مات سنة (٢٥٨).

وذكره ابن حبان في الثقات، وقال: ربما أخطأ.

انظر: الثقات (٤٧٥/٨)، تهذيب التهذيب (٢٢٧/٤) ت (٥٦١٠)، «التقريب» ت (٤٧٩٢).

- وكيع هو ابن الجراح، سبقت ترجمته (ص٢٣٣)، وهو ثقة حافظ عابد.

- إسرائيل بن يونس بن أبي إسحاق السبيعي الهمداني، أبو يوسف الكوفي، ثقة، تُكُلم فيه بلا حجة، مات سنة (١٦٠)، وقيل: بعدها. «التقريب» ت (٤٠١).

- سماك - بكسر أوله وتخفيف الميم - ابن حرب بن أوس بن خالد الذهلي، البكري، الكوفي، أبو المغيرة، صدوق، وروايته عن عكرمة خاصة مضطربة، وقد تغير بأخرة فكان ربما تلقن. مات سنة (١٢٣). «التقريب» ت (٢٦٢٤).

- محمد بن يحيى الذهلي، سبقت ترجمته (ص٩٧)، وهو ثقة حافظ جليل.

- شعبة، سبقت ترجمته (ص١٠٦)، وهو ثقة حافظ.

- مصعب بن سعد بن أبي وقاص الزهري، أبو زرارة، المدني، ثقة أرسل عن عكرمة بن أبي جهل. مات سنة (١٠٣). «التقريب» ت (٦٦٨٨).

الحكم على الحديث:

إسناده حسن رجاله كلهم ثقات، إلا سماك بن حرب فإنه صدوق.

(٦) صحيح مسلم (١٢٨/٣) برقم (٢٢٤) كتاب الطهارة، باب وجوب الطهارة للصلاة.

(٧) تصحف في الأصل إلى: **«بن»**، والتصويب من صحيح مسلم.

(٨) تصحف في الأصل إلى: **«سعيد»**، والتصويب من صحيح مسلم.

«دخَلَ عبد الله بن عمر علَى ابنِ عامرٍ يعوده، وهو مرِيض، فقَالَ: ألاَ تَدعو الله لِي يا ابن عمر؟ قَالَ: إِني سمعتُ رسولَ الله صلى ا عليه وسلم يقُولُ:... وساقَ بِلفْظه... وقَالَ: كُنْتَ علَى الْبصرة».

ولَم يخَرجه الْبخَارِي.

(٢٦٨/أ)

ورواه الترمذي[1] وقَالَ: «هذَا أَصح حديث في الْبابِ».

ورواه الْفريابِي[2] عن مصعبِ بنِ سعد قَالَ: دخَلْتُ علَى عبد الله بنِ عامرٍ وعنْده قَوم قَوم يدعون لَه بِالْعافية فقَالَ[3]: يا أَبا عبد الرحمنِ ما لَك لاَ تَدعو؟ فَقَالَ: إِني من أَودهم لَك وأَحرصهم علَى خَلاَصك، وإِني سمعتُ رسولَ الله صلى ا عليه وسلم يقُولُ: **«لاَ يقْبلُ الله صلاَةً من غَيرِ طُهور، ولاَ صدقَةً من غُلُولٍ»** وقَد كُنْتَ علَى الْبصرة، وما أَراك إِلا قَد أَصبتَ منْها[4].

- مصعب بن (سعد)[5] بنِ أَبِي وقاصٍ الزهرِي، الْكُوفي، أَبو زرارةَ الْمدني.

عن: أَبِيه، وعلي، وطَلْحةَ، وصهيبٍ، وعدي بنِ حاتمٍ، وابنِ عمرٍ رضي ا عنهم.

وعنْه: ابن أَخيه إِسماعيلُ بن محمد[6]، وطَلْحةُ بن مصرف[7]، وعمرو بن مرةَ[8]، مرةَ[8]، وإِسماعيلُ السدي[1]، وأَبو إِسحاقَ السبِيعي[2]، وخَلاَئِقُ.

---

(١) الترمذي (٥/١) برقم (١) أبواب الطهارة، باب ما جاء: لا تقبل صلاة بغير طهور. من طريق سماك بن حرب به.

(٢) أورده عن الفريابي أيضا ابن العربي في «عارضة الأحوذي» (٨/١).

(٣) زاد هنا في الأصل: **«لي»**، والصواب حذفها، فإن كنية مصعب بن سعد أبو زرارة، كما سيأتي في ترجمته للمصنف، وإنما هي كنية عبد ا بن عمر.

(٤) في عارضة الأحوذي: «قد أصبت شرا».

(٥) في الأصل: **«سعيد»**، وكتب بدله في الحاشية: **«سعد»**.

(٦) هو: إسماعيل بن محمد بن سعد بن أبي وقاص القرشي، أبو محمد المدني، ثقة حجة، توفي سنة (١٣٤). التقريب (٤٧٩).

(٧) هو: طلحة بن مصرف بن عمرو بن كعب الهمداني اليامي، أبو محمد، ويقال: أبو عبد ا الكوفي، ثقة قارئ فاضل، توفي سنة (١١٢). التقريب ت (٣٠٣٤).

(٨) هو: عمرو بن مرة بن عبد ا بن طارق بن الحارث المرادي، أبو عبد ا ، وقيل: أبو عبد الرحمن الكوفي الأعمى، ثقة عابد كان لا يدلس، توفي سنة (١١٨). التقريب ت (٥١١٢).

قَالَ ابن سعد[٣]: «ثقَةٌ كَثِير الْحدِيث».

وقَالَ جماعةُ: ماتَ سنَةَ ثَلاَث ومئَة.

روى لَه الْجماعةُ.

* * *

(١) هو: إسماعيل بن عبد الرحمن بن أبي كريمة السدي، أبو محمد القرشي الكوفي، صدوق يهم، توفي سنة (١٢٧). التقريب ت (٤٦٣).

(٢) هو: عمرو بن عبد ا بن عبيد أو علي أو ابن أبي شعيرة الهنداني، أبو إسحاق السبيعي الكوفي، ثقة مكثر عابد اختلط بأَخَرة، توفي سنة (١٢٩). التقريب ت (٥٠٦٥).

(٣) «الطبقات الكبرى» لابن سعد (١٦٩/٥).

٢٧٣- حدثَنَا سهلُ بن أَبِي سهلٍ، حدثَنَا أَبو زهيرٍ، عن محمد بنِ إِسحاقَ، عن يزِيد بنِ أَبِي حبِيبٍ، عن سنَانِ بنِ سعد، عن أَنَسِ بنِ مالِك رضي ا عنه قَالَ: سمعتُ رسولَ الله صلى ا عليه وسلم يقُولُ: **«لا يقْبلُ الله (صلاةً)[1] بِغَيرِ طُهورٍ، ولا صدقَةً من غُلُولٍ».**

انْفَرد بِه الْمصنفُ[2].

---

(١) تصحفت في الأصل إلى: **«صدقة»** والتصويب من سنن ابن ماجه.

(٢) ابن ماجه (٢٤٩/١) برقم (٢٧٣) كتاب الطهارة وسننها، باب لا يقبل ا صلاة بغير طهور.

رجال إسناد ابن ماجه:

- سهل بن أبي سهل، هو ابن أبي زنْجلة بن أبي الصغدي الرازي، أبو عمرو الخياط الأشتر الحافظ.

قال أبو حاتم: «صدوق».

وذكره ابن حبان في الثقات.

وقال ابن حجر: «صدوق»، مات في حدود (٢٤٠).

انظر: الجرح والتعديل (١٩٨/٤)، الثقات (٢٩١/٨)، تهذيب التهذيب (٤٤٠/٢) ت (٣١٠٦)، «التقريب» ت (٢٦٥٧).

- أبو زهير، ترجم له المصنف، وهو عبد الرحمن بن مغْراء الدوسي، أبو زهير الكوفي، صدوق تكلم في حديثه عن الأعمش، مات سنة بضع وتسعين ومئة. «التقريب» ت (٤٠١٣).

- محمد بن إسحاق، سبقت ترجمته (ص١٩١)، وهو صدوق.

- يزيد بن أبي حبيب، سبقت ترجمته (ص٩١)، وهو ثقة.

- سنان بن سعد، سبقت ترجمته (ص٩١)، وبيان الاختلاف في اسمه، هل هو سنان بن سعد أو سعد بن سنان، وهو صدوق له أفراد.

الحكم على الحديث:

قال البوصيري في «مصباح الزجاجة» (٢٥١/١) برقم (١١١): «هذا إسناد ضعيف؛ لضعف التابعي، وقد تفرد يزيد بالرواية عنه، فهو مجهول، اختلف عليه في اسمه، فقال الليث: سعد بن سنان، وقال ابن إسحاق وابن لهيعة: سنان بن سعد، وقال أحمد بن حنبل: لم أكتب حديثه لاضطرابهم في اسمه». ثم قال: «وعنعنة ابن إسحاق وإن كانت علة في الخبر فليست مما توهنه، فقد رواه أبو عوانة في صحيحه، وأبو بكر بن أبي شيبة وأبو يعلى في «مسنديهما» من طريق الليث بن سعد عن يزيد به». انتهى.

قلت: ومراد البوصيري أن الليث بن سعد تابع ابن إسحاق في الرواية عن يزيد والليث ثقة، فانتفى الخوف من عنعنة ابن إسحاق بمتابعته إياه. ويشهد لهذا الحديث ما مر من حديث أسامة بن عمير الهذلي، وحديث ابن عمر، وسبق تخريجهما.

- **أبو زهير[١] عبد الرحمن بن (مغْراء)[٢] بن عياض الدؤلي الكوفي.**

عن: الأعمش، (ويحيى)[٣] بن سعيد الأنْصاري[٤]، ومجالد[٥]، وابن إسحاق، وإسماعيلَ بن أبي خالد[٦]، وخلْق.

ولي قضاء الأردن، وحدثَ بالشام، والعراق.

يروي عنْه: خلائق، آخرهم موتًا: موسى بن نصر بن دينار الرازي، ثقةٌ صدوقٌ.

وقالَ [ابن][٧] عدي: «هو من جملة الضعفاء الذين يكْتَب حديثُهم، وله عن الأعمش أحاديثُ لا يتابِعه عليها الثقاتُ»[٨].

وذَكَره ابن حبان في الثقات[٩].

تُوفي سنَةَ نَيف وتسعين ومئة.

- **سنَان بن سعد، ويقالُ: سعد بن سنَانٍ الكنْدي المصري[١٠].**

عن: أنَس.

وعنْه: يزيد بن أبي حبيبٍ. ثقَةٌ.

* * *

---

(١) انظر ترجمته في: تهذيب الكمال (٤١٨/١٧) ت (٣٩٦٤)، وتهذيب التهذيب (٤٠٠/٣) ت (٤٦٨٩)، و«التقريب» ت (٤٠١٣).

(٢) في الأصل: **«جعفر»**، والتصويب من مصادر ترجمته.

(٣) في الأصل: **«ومحمد»** والصواب ما أثبته.

(٤) هو: يحيى بن سعيد بن قيس الأنصاري النجار، أبو سعيد المدني القاضي، ثقة ثبت، توفي سنة (١٤٤). التقريب ت (٧٥٥٩).

(٥) هو: مجالد بن سعيد بن عمير الهمداني، أبو عمرو، ويقال: أبو عمير، ويقال: أبو سعيد الكوفي، ليس بالقوي، وقد تغير في آخر عمره، توفي ت (١٤٤). التقريب ت (٦٤٧٨).

(٦) هو: إسماعيل بن أبي خالد هرمز، ويقال: سعد، ويقال: كثير الأحمسي مولاهم البجلي، أبو عبد ا الكوفي، ثقة ثبت، توفي سنة (١٤٦). التقريب ت (٤٣٨).

(٧) سقطت من الأصل، والصواب إثباتها.

(٨) الكامل لابن عدي (١٦٩/٢).

(٩) الثقات (٩٢/٧).

(١٠) سبقت ترجمته (ص٩١)، والكلام على الخلاف في اسمه، وهو ضعيف إلا أن يتابع.

٢٧٤- حدثَنَا محمد بن عقيلٍ، أنبأنا الْخَلِيلُ بن زكريا، أنبأنا هشَام بن حسان، عن (الْحسنِ)(١)، عن أَبِي بكْرةَ قَالَ: قَالَ رسولُ الله صلى ا عليه وسلم: **«لا يقْبلُ الله صلاةً بِغَيرِ طُهورٍ، ولا صدقَةً من غُلُولٍ»**.

انْفَرد بِه الْمصنفُ(٢).

الشَّرْحُ:

هذه الأَحاديثُ نَص في وجوبِ الطهارة ِللصلاَة.

وقَد أَجمعت الأُمةُ علَى أَن الطهارةَ شَرطٌ في صحة الصلاَة(٣).

---

(١) في الأصل: **«سنان»** وهو خطأ، والتصويب من سنن ابن ماجه، وتحفة الأشراف (٤٢/٩) برقم (١١٦٦٨).

(٢) ابن ماجه (٢٤٩/١-٢٥٠) برقم (٢٧٤) كتاب الطهارة وسننها، باب لا يقبل ا صلاة بغير طهور.

رجال إسناد ابن ماجه:

- محمد بن عقيل، بفتح أوله، ابن خويلد بن معاوية الخزاعي، النيسابوري.

قال النسائي: «ثقة».

وذكره ابن حبان في الثقات.

وقال ابن حجر: «صدوق، حدث من حفظه بأحاديث فأخطأ في بعضها». مات سنة (٢٥٧).

انظر: الثقات (١٤٧/٩)، تهذيب التهذيب (٢٠٨/٥) ت (٧٢٦٩)، «التقريب» ت (٦١٤٦).

- الخليل بن زكريا الشيباني، أو العبدي، البصري، متروك، من التاسعة. «التقريب» ت (١٧٥٢).

- هشام بن حسان الأزدي القُردوسي، بالقاف وضم الدال، أبو عبد ا البصري، ثقة من أثبت الناس في ابن سيرين، وفي روايته عن الحسن وعطاء مقال؛ لأنه قيل: كان يرسل عنهما. مات سنة (١٤٧) أو (١٤٨). «التقريب» ت (٧٢٨٩).

- الحسن هو البصري، وقد سبقت ترجمته (ص١٩٥). وهو ثقة فقيه.

الحكم على الحديث:

إسناده ضعيف جدا؛ لأن الخليل بن زكريا متروك، كما قال البوصيري في مصباح الزجاجة (٢٥٢/١) برقم (١١٢): «هذا إسناد ضعيف؛ لضعف الخليل بن زكريا». قلت: وفيه محمد بن عقيل حدث بأحاديث فأخطأ في بعضها، وأيضا رواية الحسن عن أبي بكرة فيها مقال.

ويشهد لمتن الحديث الأحاديث التي سبقت من رواية أسامة بن عمير الهذلي، وابن عمر، وأنس بن مالك.

(٣) وانظر شرح النووي على صحيح مسلم فقد نقل الإجماع أيضا (٣٧١/١).

قَالَ الْقَاضي عياض رحمه ا : «واخْتَلَفُوا (مَتَى فُرِضت)[1] الطهارةُ لِلصلاَة[2]:

وذَهب ابن (الْجهمِ)[3] إِلَى أَن الْوضوء في أَول الإِسلاَمِ كَان سنةً، ثُم نَزلَ فَرضيتُه في (٢٦٨/ب)

---

(١) في الأصل: «في فرض»، والتصويب من اكمال المعلم، وشرح النووي لمسلم.

(٢) وفي مواهب الجليل شرح مختصر خليل للحطاب (٧٨/٢): «**فَوائِد: الْأولَى:** اخْتُلافَ متَى فُرِضت الطهارةُ لِلصلاة؟ فقَالَ الْجمهور: من أَول الأمرِ حين فُرِضت الصلاةُ، وأَن جِبرِيلَ نَزلَ صبيحةَ الإِسراء فَهمز النبي صلى ا عليه وسلم بِعقبِه، فَتَوضأَ وعلمه الْوضوء.

وقَالَ ابن الْجهمِ: كانَتْ في أَول الإِسلامِ سنةً، ثُم فُرِضتْ في آية التيممِ.

وجزم ابن حزمٍ بِأَن الْوضوء لَم يشرع إلا بِالْمدينَة، ورده ابن حجر.

الثانيةُ: ذَكَر السهيلي في «الروضِ الْأُنُف» في غَزوة السويق في شَرحِ قَوله: «وكَان أَبو سفْيان نَذَر أَن لا يمس رأْسه ماء من جنَابة حتى يغْزو محمدا» ما نَصه فيه: أَن الْغُسلَ من الْجنَابة كَان معمولا بِه في الْجاهلية من بقَايا دينِ إِبراهيم علَيه الصلاةُ والسلام، كَما بقي فيهِم الْحج والنكاح، ولِذَلِك سموها جنَابةً، وقَالُوا: رجلٌ جنُب لِمجانَبتهِم الْبيتَ الْحرام في تلْك الْحال، ولِذَلِك عرفُوا معنَى هذه الْكَلمة في الْقُرآنِ أَعني قَوله: ﴿وَإِنْ كُنتُمْ جُنُبًا فَاطَّهَّرُوا﴾ ولَم يحتَاجوا إِلَى تَفْسيرِه بِخلاف الْوضوء فَإِنه لَم يكُن معروفًا قَبلَ الإِسلامِ فَلذَلِك لَم يقُلْ لَهم: من كَان محدثًا فَلْيتَوضأْ، بلْ قَالَ الله تَعالَى: ﴿فَاغْسِلُوا وُجُوهَكُمْ وَأَيْدِيَكُمْ﴾ الآيةَ فَبين الْوضوء وأَعضاءه وكَيفيتَه وسببه، ولَم يحتَج إِلَى ذَلك في الْجنَابة، انْتَهى.

الثالِثَةُ: قَالَ الأَصيلي وغَيره: هذَا الْحديثُ يدل علَى أَن الْوضوء مما اخْتَصتْ بِه هذه الْأُمةُ، وعارضه غَيره بِقَوله صلى ا عليه وسلم: **«هذَا وضوئِي ووضوء الْأَنْبِياء من قَبلي»**، والْأُمةُ مخْتَصةٌ بِالْغُرة والتحجِيل لا بِالْوضوء. وأُجِيب: بِأَنه حديثٌ ضعيفٌ، أَو أَنه اخْتَصتْ بِه الأَنْبِياء دون أُممها، إلا أُمةَ محمد صلى ا عليه وسلم. انْتَهى .

قُلْتُ: وقَالَ في «الإِكْمال» في كتَابِ «الْبِر والصلَة» في حديث جرِيجٍ: وفي الْبخَارِي: فَتَوضأَ وصلى. فَيتجِه حجةً علَى أَن الْوضوء كَان في غَيرِ هذه الأمة، وفيه رد علَى من زعم أَنه مخْتَص بِها وتَصحيح لِتأْوِيل اخْتصاصها بِالْغُرة والتحجِيل انْتَهى بِالْمعنَى.

فَتَحصلَ منْها أَن هذه الْأُمةَ مخْتَصةٌ بِالْغُرة والتحجِيل، واخْتُلافَ في اخْتصاصها بِالوضوء والصحيح: عدم اخْتصاصها».

(٣) في الأصل: **«الحميم»**، والتصويب من شرح النووي لمسلم.

وهو: محمد أبو بكر بن أحمد بن محمد بن الجهم بن حبيش، ويعرف بابن الوراق المروزي، هذا الصحيح، وأخطأ من قال: اسمه أحمد بن محمد، وكان جده وراقاً للمعتضد.

ألف كتبا جليلة على مذهب مالك منها: كتاب الرد على محمد بن الحسن وكتاب بيان السنة: خمسون كتابا كتاب مسائل الخلاف والحجة لمذهب مالك وشرح مختصر بن عبد الحكم الصغير.

قال الخطيب: له مصنفات حسان محشوة بالآثار يحتج لمذهب مالك، ويرد على مخالفيه، وكتب حديثًا كثيرا، وكتبه تنبئ عن مقدار علمه. وتوفي سنة (٣٢٩)، وقيل: سنة (٣٣٣). =

آية التيمم[1].

وقال الجمهور: بل كان قبل ذلك فرضا.

قال: واختلفوا في أن الوضوء فرض على كل قائم إلى الصلاة، [أم][2] على المحدث خاصةً؟

فذهب ذاهبون من السلف إلى أن الوضوء لكل صلاة فرض، بدليل قوله تعالى: ﴿إِذَا قُمْتُمْ إِلَى الصَّلَاةِ﴾ الآية[3].

[و][4]ذهب قوم إلى أن ذلك قد كان ثم نسخ.

=انظر: الديباج المذهب لابن فرحون (١٣٢/١)، تاريخ بغداد (١: ٢٨٧)، معجم المؤلفين (٣/٩).

(١) بعدها كلمة: **«الطهارة»** وضرب عليها.

(٢) سقطت من الأصل، واستدركتها من شرح النووي على صحيح مسلم.

(٣) سورة المائدة، آية (٦). استوفى الشوكاني في تفسيره فتح القدير (٢٧٦/٢) الكلام على ذلك فقال: «وقد اختلف أهل العلم في هذا الأمر عند إرادة القيام إلى الصلاة، فقالت طائفة: هو عام في كل قيام إليها سواء كان القائم متطهرا أو محدثًا، فإنه ينبغي له إذا قام إلى الصلاة أن يتوضأ. وهو مروي عن علي وعكرمة.

وقال ابن سيرين: كان الخلفاء يتوضئون لكل صلاة.

وقالت طائفة أخرى: إن هذا الأمر خاص بالنبي صلى الله عليه وسلم وهو ضعيف، فإن الخطاب للمؤمنين والأمر لهم.

وقالت طائفة: الأمر للندب طلبا للفضل.

وقال آخرون: إن الوضوء لكل صلاة كان فرضا عليهم بهذه الآية. ثم نسخ في فتح مكة.

وقال جماعة: هذا الأمر خاص بمن كان محدثًا.

وقال آخرون: المراد إذا قمتم من النوم إلى الصلاة، فيعم الخطاب كل قائم من نوم.

وقد أخرج مسلم وأحمد وأهل السنن عن بريدة قال: كان النبي صلى الله عليه وسلم يتوضأ عند كل صلاة. فلما كان يوم الفتح، توضأ ومسح على خفيه، وصلى الصلوات بوضوء واحد، فقال له عمر: يا رسول الله، إنك فعلت شيئًا لم تكن تفعله، فقال: «عمدا فعلته يا عمر»، وهو مروي من طرق كثيرة بألفاظ متفقة في المعنى.

وأخرج البخاري وأحمد وأهل السنن عن عمرو بن عامر الأنصاري سمعت أنس بن مالك يقول: كان النبي صلى الله عليه وسلم يتوضأ عند كل صلاة قال: قلت: فأنتم كيف كنتم تصنعون؟ قال: كنا نصلي الصلوات بوضوء واحد ما لم نحدث.

فتقرر بما ذُكر أن الوضوء لا يجب إلا على المحدث، وبه قال جمهور أهل العلم وهو الحق».

وانظر: تفسير القرطبي (٨٠/٦).

(٤) الزيادة من شرح النووي على صحيح مسلم.

وقيلَ: الأمر بِه لِكُل صلاَة علَى الندبِ.

وقيلَ: بلْ لَم يشْرع إِلا من حدث، ولَكن تَجديده لِكُل صلاَة (مستَحب)[1]، وعلَى هذَا أَجمع أَهلُ (الْفَتْوى)[2] بعد ذَلِك، ولَم يبقَ بينَهم فيه خلاَفٌ.

(ومعنَى)[3] الآَية عنْدهم: إِذَا (كُنْتُم محدثين)[4]. هذَا كَلاَم الْقَاضي رحمه ا تعالى[5].

قَالَ النووِي: «واخْتَلَفَ أَصحابنَا في الْموجِبِ لِلْوضوء علَى ثَلاَثَة أَوجه:

أَحدها: أَنه يجِب بِالْحدث وجوبا موسعا.

والثاني: لاَ يجِب إِلا عنْد الْقيامِ إِلَى الصلاَة.

الثالِثُ: يجِب بِالأَمرينِ، وهو الراجِح عنْد أَصحابِنَا.

وأَجمعت الْأُمةُ علَى تَحرِيمِ الصلاَة بِغَيرِ طَهارة من ماء أَو تُرابٍ، ولاَ فَرقَ بين الصلاَة الْمفْروضة والنافلَة، وسجود التلاَوة والشكْرِ[6]، وصلاَة الْجنَازة، إِلا ما حكي عنِ الشعبِي، ومحمد بنِ جرِيرٍ من قَولِهما: يجوز صلاَةُ الْجنَازة بِغَيرِ طَهارة.

وهذَا مذْهب باطلٌ، أَجمع الْعلَماء علَى خلاَفه[7].

---

(١) في الأصل: **«يجب»**، والتصويب من شرح النووي على مسلم.

(٢) في الأصل: **«الفنون»**، والتصويب من شرح النووي على مسلم.

(٣) في الأصل: **«معتبر»**، والتصويب من شرح النووي على مسلم.

(٤) في الأصل: **«قمتم بحدثين»**، والتصويب من شرح النووي على مسلم.

(٥) انظر: شرح النووي لمسلم (١٠٢/٣-١٠٣).

(٦) قلت: سجود الشكر لا يحتاج إلى وضوء.

(٧) وكذا قال المصنف في «النجم الوهاج» (٥٢/٣) عن صلاة الجنازة: «قال النووي: (وتشترط شروط الصلاة) من ستر وطهارة واستقبال؛ لأنها صلاة شرعية فعموم الأدلة يشملها.

وقال أبو حنيفة: تصح بالتيمم مع وجود الماء إذا خاف فوتها لو اشتغل بالوضوء، وهو قول جماعة من السلف، ورواية عن أحمد.

وقال محمد بن جرير الطبري، تبعا للشعبي والشيعة: تصح من غير طهارة مع إمكان الوضوء والتيمم؛ لأنها دعاء.

قال الماوردي: وهو قول خارق للإجماع لا يلتفت إليه، ووهم ابن العربي في شرح الترمذي=

=فنقل ذلك عن ابن جرير والشافعي؛ فتصحف عليه الشعبي بالشافعي».

ولو صلى محدثًا متعمدا بلا عذْرٍ أثم[1]، ولا يكْفُر عنْدنَا، وعنْد الْجماهيرِ.

وحكي عن أبي حنيفَةَ رحمه الله أنه يكْفُر (لتَلاَعبِه)[2].

ودليلُنَا: أن الْكُفْر بالاعتقَاد[3]، وهذَا الْمصلي اعتقَاده صحيح، وهذَا كُله إذَا لم يكُن (للْمصلي)[4] محدثًا عذْر.

أما الْمعذُور كمن لاَ يجِد ماء ولاَ ترابا فَفيه أربعةُ أقْوالٍ للشافعي، وهي (مذَاهب لِلْعلَماء)[5]، قَالَ بِكُل واحد منْها (قَائِلُون)[6]:

(١) تكرر هنا قوله: «الجنازة بغير طهارة، وهو مذهب» وضرب عليه.

(٢) في الأصل: **«لتلاعنه»**، والتصويب من شرح مسلم للنووي.

وانظر مذهب الحنفية في البحر الرائق شرح كنز الدقائق (٤٨٠/١٣-٤٨١) قال: «ويترك الصلاة متعمدا غَير نَاوٍ لِلْقَضاء، وغَير خَائِف من الْعقَابِ، وبِصلاته لِغَيرِ الْقبلَة متَعمدا، أو في ثَوبٍ نَجِسٍ أو بِغَيرِ وضوء عمدا. قال: والْمأْخُوذُ بِه الْكُفْر في الأَخيرة فَقَطْ، وقيلَ: لا في الْكُل، ومحل الاخْتلاف إذَا لم يكُن استخْفَافًا بِالدين لا بِسجوده بِغَيرِ طَهارة».

قلت: وهو أوضح في مجمع الأنهر في شرح ملتقى الأبحر (٤٢٤/٤): «وبِصلاته لِغَيرِ الْقبلَة متَعمدا، أو في ثَوبٍ نَجِسٍ، أو بِغَيرِ وضوء عمدا، والْمأْخُوذُ بِه الْكُفْر في الأَخيرِ فَقَطْ، وقيلَ: لا في الْكُل. ومحل الاخْتلاف إذَا لم يكُن استخْفَافًا بِالدين، وإِن علَى وجه الاستهزاء والاستخْفَاف فَيصير كافرا بِالاتفَاق».

(٣) قلت: هذا تعليل، وليس دليلاً.

(٤) في الأصل: **«المصلى»**، والصواب المثبت.

(٥) في الأصل: **«مذهب العلماء»**، والمثبت من شرح مسلم للنووي.

(٦) في الأصل: **«ما يكون»**، والتصويب من شرح ملسم للنووي.

وقد زاد ذلك تفصيلا ابن رجب في فتح الباري (١٢/٣-١٣) حيث قال: «واختلاف العلماء في حكم من لم يجد ماء ولا ترابا على أربعة أقوال:

أحدها: أنه يصلي بحسب حاله، ولا قضاء عليه.

وهو قول مالك وأحمد في رواية عنهما، وأبي ثور والمزني وغيرهم، وحكي قولا قديما للشافعي.

وعليه بوب البخاري، واستدل بحديث عائشة الذي خرجه هاهنا؛ فإنهم شكو ذَاك إلى النبي صلى ا عليه وسلم، ولم يذكر أنه أمرهم بقضاء صلاتهم؛ ولأن الطهارة شرط، فإذا عجز عنها سقطت عنه، كاستقبال القبلة وستر العورة.

والثاني: يصلي ويعيد، وهو قول مالك في رواية، والشافعي، وأحمد في رواية عنه، نقلها عنه أكثر أصحابه.

والثالث: لا يصلي ويعيد صلاته، وهو قول الثوري والأوزاعي وأبي حنيفة، وهو قول قديم للشافعي.

أصحها: عنْد أصحابِنَا: يجِب علَيه أن يصلي علَى حالِه، ويجِب أن يعيد إِذَا تمكن من الطهارة.

والثاني: يحرم علَيه أن يصلي ويجِب الْقَضاء.

والثالِثُ: يستَحب أن يصلي ويجِب الْقَضاء.

والرابِع: يجِب أن يصلي ولاَ يجِب الْقَضاء.

وهذَا الْقَولُ اخْتيار الْمزني وأَشْهب، وهو أَقْوى الأَقْوال دلِيلاً.

فَأَما وجوب الصلاَة فَلقَولِه صلى الله عليه وسلم: **«إِذَا أَمرتُكُم بِأَمرٍ فَافْعلُوا (منْه)[1] ما استَطَعتُم»**[2].

وأَما الإِعادةُ فَإِنها (تَجِب)[3] بِأَمرٍ مجدد، والأَصلُ (عدمه)[4].

وكَذَا يقُولُ الْمزني: كُل صلاَة أُمر بِفعلها في الْوقْت علَى نَوعٍ من (الْخَلَل)[5] لاَ يجِب قَضاؤُها، والله أَعلَم»[6].

واستدلوا: بقوله صلى الله عليه وسلم: «لا يقبل الله صلاة بغير طهور».

ويجاب عنه: بأن ذلك مع القدرة، كما في قوله صلى الله عليه وسلم: «لا يقبل الله صلاة أحدكم إذا أحدث حتى يتوضأ»، ولا خلاف أنه لو عدم الماء وصلى بالتيمم قبلت صلاته.

والرابع: أنه لا يصلى ولا إعادة عليه، وهو رواية عن مالك، وقول بعض الظاهرية، وحكاه بعضهم رواية عن أبي ثور.

وهو أردأ الأقوال وأضعفها، ويرده قول الله تعالى: ﴿فَاتَّقُوا اللَّهَ مَا اسْتَطَعْتُمْ﴾ [التغابن:١٦]، وقول النبي صلى الله عليه وسلم: «إذا أمرتكم بأمر فأتوا منه ما استطعتم».

وليس هذا كالحائض؛ فإن الحائض ليست من أهل الطهارة، ولا يصح منها لو فعلتها، وهذا من أهلها وهو عاجز عنها.

وقد استحب الثوري وأحمد: حمل التراب للمسافر كما يستحب له حمل الماء للطهارة، ومن المتأخرين من أنكره، وقال: هو بدعة».

(١) في الأصل: **«فيه»**، والمثبت من شرح مسلم للنووي.

(٢) أخرجه البخاري (٩٤/٩) برقم (٧٢٨٨) كتاب الاعتصام بالكتاب والسنة، باب الاقتداء بسنن رسول الله صلى الله عليه وسلم.

(٣) في الأصل: **«لا يجب»**، والتصويب من شرح مسلم للنووي.

(٤) في الأصل: **«عدم»**، والمثبت من شرح صحيح مسلم للنووي.

(٥) في الأصل: **«الحدث»**، والتصويب من شرح صحيح مسلم للنووي.

(٦) شرح صحيح مسلم للنووي (١٠٣/٣).

وحكى ابن الْعربي[1] قولاً خَامسا: أَنه يومئُ إِلَى التيمم، إِشَارَةً إِلَيه.

وقَولُه صلى ا عليه وسلم: **«ولاَ صدقَةً من غُلُولٍ»** هو بِضمة الْغَينِ، والْغُلُولُ: (٢٦٩/أ) الْخِيانَةُ، وأَصلُه السرِقَةُ في (مالٍ)[2] يغْتَنمه قَبلَ الْقسمة[3].

وأَما قَولُ ابنِ عامرٍ: **«أُدع لِي»** فَقَالَ ابن عمر: سمعتُ رسولَ الله صلى ا عليه وسلم يقُولُ: **«[لا][4] يقْبلُ الله صلاةً بِغَيرِ طُهورٍ، ولاَ صدقَةً من غُلُولٍ»**، وكُنْتَ علَى علَى [الْبصرة][5]».

فَمعنَاه: أَنك لَستَ بِسالِمٍ من الْغُلُول، فَقَد كُنْتَ والِيا علَى الْبصرة، وتَعلقَتْ بِك تَبِعاتٌ من حقُوق الله تَعالَى، وحقُوق الْعباد، ولاَ يقْبلُ الدعاء لِمن هذه صفَتُه، كَما لاَ يقْبلُ الله تَعالَى الصلاَةَ والصدقَةَ إِلا من متَصونٍ[6].

والظاهر - والله أَعلَم - أَن ابن عمر رضي ا عنه (قَصد زجر)[7] ابنِ عامرٍ وحثه وحثه علَى التوبة، وتَحرِيضه علَى الإِقْلاَعِ عنِ الْمخَالَفَات، [والْخُروج من الْمظَالِمِ، وكَأَنه يشير إِلَى أَن الدعاء مع الإِثْمِ أَو علَى الْمظَالِمِ لاَ يمنَع الإِقْلاَع عنِ الْمخَالَفَات، والْخُروج من الْمظَالِمِ، كَما لاَ تَنْفَع صلاَةٌ بِغَيرِ طُهورٍ، ولاَ صدقَةٌ من غُلُولٍ][8].

ولَم يرِد الْقَطْع حقيقَةً بِأَن الدعاء لِلْفُساق لاَ ينْفَع، ولَم يزل النبِي صلى ا عليه وسلم والسلَفُ والْخَلَفُ يدعون لِلْكُفارِ وأَصحابِ الْمعاصي بِالْهداية والتوبة[9].

---

(١) انظر: «عارضة الأحوذي» لابن العربي (٩/١). قلت: والذي ذكره ابن العربي ستة أقوال. وقال: «الأظهر قول أشهب؛ لأن الطهارة شرط أداء لا شرط وجوب، فعدمها لا يمنع من فعلها، كسائر شروطها من ستر وطهارة ثوب واستقبال قبلة».

(٢) في الأصل: **«مالا»**، والصواب المثبت.

(٣) وقال ابن الأثير في النهاية في غريب الحديث والأثر (٣٨٠/٣): «قد تكرر ذكر الغُلُول في الحديث، وهو الخيانة في المغْنَم، والسرقَة من الغَنيمة قبل القسمة. يقال: غَل في المغْنم يغُل غُلولاً فهو غَال. وكل من خان في شيء خفْيَةَ فقد غَل. وسميت غُلولاً لأن الأيدي فيها مغلولة: أي: ممنوعة مجعول فيها غُل، وهو الحديدة التي تَجمع يد الأسير إلى عنُقه. ويقال لها جامعة أيضا».

(٤) سقطت من الناسخ، والصواب إثباتها، كما في الحديث.

(٥) سقطت من الأصل، ونقلتها من شرح النووي على صحيح مسلم.

(٦) كذا بالأصل.

(٧) في الأصل: **«مصدر حرير»**، والتصويب من شرح النووي على صحيح مسلم.

(٨) ليست في شرح النووي على صحيح مسلم المطبوع.

(٩) شرح النووي لمسلم (١٠٣/٣-١٠٤).

قَالَ ابن الْعربِي[(١)]: «والصحيح أَن الْعاصي ينْتَفع بِالدعاء، ولِذَلِك يدعى لِلْميت، وإِن كان عاصيا. والظاهر أَن ابن عمر أَراد بِذَلِك عظَةَ ابنِ عامرٍ وغَيرِه».

قَالَ[(٢)]: «ومن فَوائِد هذَا الْحديث: أَن الْكَافر إِذَا أَسلَم، ولَم يكُن منْه بعد إِسلامه موجِب موجِب لِلطهارة من جنَابة ولاَ حدث، هلْ يغْتَسلُ أَو لاَ؟ قَالَ الشافعي: يغْتَسلُ استحبابا. وقَالَ مالِك وابن الْقَاسمِ وأَحمد وأَبو ثَورٍ: الْغُسلُ واجِب؛ لِقَولِه صلى ا عليه وسلم: **«لا يقْبلُ الله صلاةً بِغَيرِ طُهورٍ»**. وقَد أَجمعت الأُمةُ علَى وجوبِ الْوضوء، فَالْغُسلُ مثْلُه»[(٣)].

وقَالَ أَبو سلَيمان الْخَطابِي[(٤)]: «في قَوله صلى ا عليه وسلم: **«ولا صدقَةً من غُلُولٍ»**

(١) «عارضة الأحوذي» (١/١٠).

(٢) أي: ابن العربي في «عارضة الأحوذي» (١/٩).

(٣) وأوفى كلام وجدته عن هذه المسألة كلام الخطابي في «معالم السنن» (١/١٨١): «هذَا الْغُسل عنْد أَكْثَر أَهل الْعلْم علَى الاستحباب لا علَى الإِيجاب.

وقَالَ الشافعي: إِذَا أَسلَم الْكَافر أحببت لَه أَن يغْتَسل، فَإِن لَم يفْعل ولَم يكُن جنُبا أَجزأَه أَن يتَوضأ ويصلي.

وكَان أَحمد بن حنْبل وأَبو ثَور يوجِبانِ الاغْتسال علَى الْكَافر إِذَا أَسلَم قَولا بِظَاهرِ الْحديث.

وقَالُوا: لا يخْلُو الْمشْرِك في أَيام كُفْره من جِماع أَو احتلام وهو لا يغْتَسل، ولَو اغْتَسلَ لَم يصح منْه، لأَن الاغْتسال من الْجنَابة فَرض من فُروض الدين وهو لا يجزِئه إِلا بعد الإِيمان كالصلاة والزكَاة ونَحوهما.

وكَان مالِك يرى أَن يغْتَسل الْكَافر إِذَا أَسلَم.

واخْتَلَفُوا في الْمشْرِك يتَوضأ في حال شركه ثُم يسلم، فَقَالَ بعض أَصحاب الرأْي: لَه أَن يصلي بِالْوضوء الْمتَقَدم في حال شركه، ولَكنه لَو تَيمم ثُم أَسلَم لَم يكُن لَه أَن يصلي بِذَلِك التيمم حتى يستَأْنف التيمم في الإِسلام إِن لَم يكُن واجِدا لِلْماء، والْفَرق بين الأَمرينِ عنْدهم أَن التيمم مفْتَقر إِلَى النية، ونية الْعبادة لا تَصح من مشْرِك، والطهارة بِالْماء غَير مفْتَقرة إِلَى النية، فَإِذَا وجِدتْ من الْمشْرِك صحتْ في الْحكْم كَما تُوجد من الْمسلم سواء.

وقَالَ الشافعي: إِذَا تَوضأَ وهو مشْرِك أَو تَيمم ثُم أَسلَم كَان علَيه إِعادة الْوضوء لِلصلاة بعد الإِسلام، وكَذَلِك التيمم لا فَرق بينهما، ولَكنه لَو كَان جنُبا فَاغْتَسلَ ثُم أَسلَم، فَإِن أَصحابه قَد اخْتَلَفُوا في ذَلِك، فَمنْهم من قال: يجب علَيه الاغْتسال ثَانيا كالْوضوء سواء وهذَا أَشْبه.

ومنْهم من فَرقَ بينهما. فَرأَى أَن علَيه أَن يتَوضأ علَى كُلّ حال ولَم ير علَيه الاغْتسال، فَإِن أَسلَم وقَد علم أَنه لَم تَكُن أَصابتْه جنَابة قَط في حال كُفْره فَلا غُسل علَيه في قَولهم جميعا، وقَول أَحمد في الْجمع بين إِيجاب الاغْتسال والْوضوء علَيه إِذَا أَسلَم أَشْبه بِظَاهرِ الْحديث وأَولَى بِالْقياسِ». انْتَهى كلامه.

(٤) «معالم السنن» (١/٤٢).

غُلُول» وَأَنه يدل علَى أَن من سرقَ أَو خَان، ثُم تَصدقَ بِه لَم يجز، وإِن كَان نَواه عن صاحبِه. وفيه مستَدل لِمن ذَهب إِلَى أَنه إِن تَصدقَ بِه علَى صاحبِ الْمال لَم يسقُطْ عنْه تَبِعتُه، وإِن كَان طَعاما فَأَطْعمه إِياه، لَم يبرأْ منْه ما لَم يعلَم بِذَلِك. وإِطْعام الطعامِ لأَهلِ الْحاجة صدقَةٌ، ولِغَيرِهم معروفٌ، ولَيس من بابِ أَداء الْحقُوق ورد الظلاَمات». انْتَهى.

وهذه الْمسأَلَةُ ذَكَرها أَصحابنَا في بابِ «الْغَصبِ»[1]: أَن الْغَاصب إِذَا حملَ الْمغْصوب منْه علَى إِتْلاَفه بِأَن قَدم لَه طَعاما مغْصوبا ضيافَةً.

ولِلشافعي قَولاَن:

(٢٦٩/ب)

أَحدهما: أَن قَرار الضمان علَى الْغَاصبِ؛ لأَنه غَر الْمالِك.

والْقَولُ الثاني: وهو الأَظْهر: أَن الْغَاصب برِئَ بِذَلِك في ضمان الْمغْصوبِ؛ لأَن الْمالِك هو الْمباشر لإِتْلاَفه، (وإِلَيه عادتْ)[2] منْفَعتُه.

وهذَان الْقَولاَن يعرفَان بِقَول الْمباشَرة (والْغُرورِ)[3]، ومحلهما عنْد الجاهل بالأَكْل، أَما عنْد علْمه فَيبرأُ الْغَاصب قَطْعا.

أَما إِذَا أَمر الْغَاصب رجلاً بِإِتْلاَف الْمغْصوبِ بِقَتْل أَو إِحراق فَفَعلَه جاهلاً بِالْحال، فَالْمذْهب الْقَطْع بِأَن الْعداء علَى الْمتْلاف؛ لأَن الْفعلَ حرام.

وقيلَ: علَى الصوابِ ولَو لَم يطْعمه الْغَاصب، بلْ أَكَلَه الْمالِك ظَانا أَنه طَعام الْغَاصبِ برِئَ وجها واحدا.

لَو صالَ الْعبد الْمغْصوب علَى الْمالِك فَقَتَلَه بِالدفْعِ لَم يبرأ الْغَاصب هو أَعلَم أَن عنْده أَم[4] لاَ؛ لأَن الإِتْلاَفَ لِهذه الْجِهة كَإِتْلاَف الْعبد نَفْسه، ولِهذَا لَو كَان الْعبد لِغَيرِه لَم يضمنْه.

وقيلَ: لاَ يبرأُ عنْد الْعلْمِ، وهو ضعيفٌ.

وإِذَا قَالَ الْغَاصب لِلْمالِك: أَعتقْ هذَا الْعبد، فَأَعتَقَه جاهلاً بعد الْعتْق، ويبرأُ الْغَاصب علَى الأَصح.

ولَو زوج الْغَاصب الْجارِيةَ الْمغْصوبةَ من مالِكها، فَتَزوجها جاهلاً بِالْحال، فَتَلَفَتْ عنْده

---

(١) انظر: كشف الأسرار للبزدوي (٤٣١/١)، شرح التلويح على التوضيح (١٥٧/٢).

(٢) في الأصل: **«والدعاوى»**، وهو تصحيف.

(٣) في الأصل: **«والمفرد»** والصواب المثبت.

(٤) كذا سياق الكلام بالأصل.

لم يبرأْ، كما لو أودعها عنْده فَتَلفَتْ.

ولو استَولَدها من مالِكها فتَزوجها جاهلاً بعد الاستيلاد قطْعا برِئَ الْغَاصب.

تَتِمَّةٌ:

- عبد الله بن عامر بن (كُريز)[1] بن موسى بن ربيعةَ (العبشَمي)[2].

ابن خَال عثمان بن عفان، وِلد [على][3] عهد النبي صلى ا عليه وسلم، وأُتي به إليه، وهو صغير، فقَالَ: **«هذا يشْبِهنا»**، وجعلَ يتْفُلُ عليه ويعوذُ، فَجعلَ عبد الله يبتَلع رِيقَ رسول الله صلى ا عليه وسلم، فقَالَ رسولُ الله صلى ا عليه وسلم: **«إنه لمسقي»** فكَان لا يعالِج أَرضا إلا ظَهر له الْماء[4].

وكَان كريما، ميمون (النقيبة)[5]، استَعمله عثْمان على الْبصرة سنَةَ تسعٍ وعشْرِين بعد أَبِي موسى فقَالَ: يأْتيكُم غُلَام خَراج ولاج، كَرِيم الْجدات والْخَالات والْعمات.

وكَان عمر عبد الله بن كُريزٍ[6] يومئِذ خَمسا وعشْرِين سنَةً، وجمع له عثْمان رضي الله عنْه جنْد أَبِي موسى، وجنْد عثْمان بن الْعاصِ الثقَفي، [وكَان][7] شَهما شُجاعا، فَافْتَتَح بِلاد فَارِسٍ وبِلاد خُراسان جميعا في سنَة ثَلاثين، وهرب بين يديه يزدجرد بن كسرى، وجهز وراءه جيشًا عليهم مجاشع بن مسعود، وأَهلَكهم الثلْج، وسلم مجاشع، ولَم يزلْ يزدجرد ماشيا إِلَى أَن أُوتي بِبيت رجلٍ ينْقُر الأَرحاء، فَلَما نَام عنْده قَتَلَه.

وكَان ملْكُه عشْرِين سنَةً، منْها أَربع سنين في دعة، وست عشَرةَ في تَعبٍ من محاربة الْعربِ إِياه، وغلْظَتهم علَيه.

ولَما تَمتْ لابن عامرٍ هذه الْفُتُوحاتُ، قَالَ له الناس: ما فُتـح لأَحد ما فُتـح علَيك

---

(١) في الأصل: **«كدير»** والصواب المثبت.

(٢) في الأصل: **«العبشي»**، وكتب بدله في الحاشية: **«العبشمي»**.

(٣) سقطت من الأصل، وزدتها من مصادر الترجمة.

(٤) أخرجه الحاكم في «المستدرك» (٧٤١/٣) برقم (٦٦٩٧) وفي إسناده مصعب بن ثابت، لين الحديث، كما قال الحافظ في «التقريب» ت (٦٦٨٦)، وقال الذهبي: «لين لغلطه».

(٥) في الأصل: «النعقبة»، والصواب المثبت. قلت: والنقيبةُ: النفس، يقال: هو ميمون النقيبة، أي مبارك النفس، وقيل: ميمون الأمر، ينجح فيما يحاول ويظفر، وقيل: ميمون المشورة. لسان العرب (٧٧٠/١)، النهاية في غريب الحديث والأثر لابن الأثير (١٠١/٥)، مختار الصحاح (ص٢٨١).

(٦) غير واضحة بالأصل، والصواب المثبت.

(٧) ما بين المعكوفتين زدته ليستقيم السياق.

(٢٧٠/أ)

فَارِس وكرمـان[١] وسجِستَان[٢] وخُراسان.

فَقَالَ: لأجعلن شُكْرِي لله على ذَلِك أَن أخْرج محرما من موضعي هذَا إِلَى مكةَ، فَخَرج محرما بِالْعمرة من نَيسابور[٣]، وخَلَّفَ على خُراسان الأَحنَفَ بن قَيس[٤]، فَاجتَمع أَهلُ خُراسان جميعا في جمعٍ لم يسمع مثْلُه، (فَالْتَقى بِهِم)[٥] الأَحنَفُ، فَهزمهم.

ثُم قَضى عامر عمرتَه منْه، وعاد إِلَى عثْمان بِالْمدينَة. فَقَالَ عثْمان: صلْ قَرابتَك

---

(١) كرمان: بالفتح ثم السكون وآخره نون، وربما كسرت والفتح أشهر بالصحة، وكرمان في الإقليم الرابع طولها تسعون درجة، وعرضها ثلاثون درجة وهي ولاية مشهورة وناحية كبيرة معمورة ذات بلاد وقرى ومدن واسعة بين فارس ومكران وسجستان وخراسان فشرقيها مكران، ومفازة ما بين مكران والبحر من وراء البلُوص وغربيها أرض فارس، وشمالها مفازة خراسان وجنوبيها بحر فارس ولها في حد السيرجان دخْلَة في حد فارس مثل الكم، وفيما يلي البحر تقويس، وهي بلاد كثيرة النخل، والزروع، والمواشي، والضرع تشبه بالبصرة في كثرة التمور، وجودتها وسعة الخيرات. معجم البلدان (٤٥٤/٤).

(٢) سجِستَان: بكسر أوله وثانيه وسين أخرى مهملة وتاء مثناة من فوق وآخره نون، وهي ناحية كبيرة وولاية واسعة ذهب بعضهم إلى أن سجستان اسم للناحية وأن اسم مدينتها زرنج وبينها وبين هراة عشرة أيام، ثمانون فرسخًا، وهي جنوبي هراة، وأرضها كلها رملة سبخة، والرياح فيها لا تسكن أبدا، ولا تزال شديدة تدير رحيهم وطحنهم كله على تلك الرحى، وقال حمزة: في اشتقاقها واشتقاق أصبهان أن أسباه وسك، اسم للجند وللكلاب مشترك واحد منهما اسم للشيئين فسميت أصبهان والأصل أسباهان وسجستان والأصل سكان وسكستان لأنهما كانتا بلدتي الجند. قال الإصطخري: أرض سجستان سبخة ورمال حرة، بها نخيل، ولا يقع بها الثلج، وهي أرض سهلة لا يرى فيها جبل. معجم البلدان (١٩٠/٣).

(٣) نَيسابور: بفتح أوله والعامة يسمونه نَشَاوور: وهي مدينة عظيمة ذات فضائل جسيمة، معدن الفضلاء ومنبع العلماء. طولها خمس وثمانون درجة وعرضها تسع وثلاثون درجة، طول نيسابور ثمانون درجة ونصف وربع وعرضها سبع وثلاثون درجة. واختلف في تسميتها بهذا الاسم فقال بعضهم إنما سميت بذلك لأن سابور مر بها، وفيها قصب كثير فقال: يصلح أن يكون ههنا مدينة، فقيل لها: نيسابور وكان المسلمون فتحوها في أيام عثمان بن عفان رضي ا عنه والأمير عبد ا بن عامر بن كُريز في سنة (٣١) صلحا وبنى بها جامعا، وقيل: إنها فتحت في أيام عمر رضي ا عنه على يد الأحنف بن قيس وإنما انتقضت في أيام عثمان فأرسل إليها عبد ا بن عامر ففتحها ثانيةً. معجم البلدان لياقوت الحموي (٣٣١/٥).

(٤) هو: الأحنف بن قيس بن معاوية بن حصين التميمي السعدي، أبو بحر، اسمه: الضحاك، وقيل: صخر، مخضرم، ثقة، قيل: مات سنة (٦٧)، وقيل: (٧٢). التقريب ت (٢٨٨).

(٥) في الأصل: «**فالتفاهم**».

وقومك، فَفَرقَ في قُريش والأَنْصار مالاً عظيما، ثُم عاد إلَى عمله.

ولَما كثُرت الْفُتُوحاتُ في هذَا الْعامِ وأَتَى الْخَراج من كُل جِهة، اتخَذَ عثْمان لَه الْخَزائِن، ثُم قَسمه فَكَان يأْمر لِلرجل بِمئَة أَلْف.

قَالَ الأصمعي[1]: استَعملَ عبد الله بن عامرٍ قَطَن بن عبد عوف[2] علَى كرمان، فَأَقْبلَ جيشُ الْمسلمين، فَمنَعهم سيلٌ في واد من الْعبورِ، وخَشي قَطَن الْفَوتَ، فَقَال: من عبر فَلَه أَلْفُ درهمٍ، فَحملُوا أَنْفُسهم وعبروا، وكَانُوا أَربعةَ آلاف فَأَعطَاهم أَربعةَ آلاف أَلْف درهمٍ، فَأَبى ابن عامرٍ أَن يجرِي ذَلِك لَه، وكَتَب إِلَى عثْمان، فَكَتَب عثْمان: أَن احسبها لَه فَإِنه إِنما أعان بِها في سبِيل الله.

ولَما سمع قُسطَنْطين بِما فَعلَه عبد الله بن عامرٍ سار يرِيد أَرض الْمسلمين في أَلْف مركَبٍ قَبلَ أَن يقْتَلَ عثْمان رضي ا عنه، فَسلطَ الله علَيها رِيحا عاصفًا غَرقَهم ونَجا قُسطَنْطين، فَأَتَى صقَلّيةَ يدخُل حماما، فَقَتَلُوه فيه.

وعبد الله بن عامرٍ (أَولُ)[3] من اتخَذَ السيوفَ بِالْبصرة، وأَولُ من اتخَذَ الْحياض بِعرفَات، وأَجرى إِلَيها الْعين. ولَم يزلْ والِيا علَى الْبصرة إِلَى أَن قُتلَ عثْمان، فَلَما سمع ابن عامرٍ بِقَتْله حملَ ما في بيت الْمال، وسار إِلَى مكةَ، فَرآه بِها طَلْحةُ والزبير وعائِشَةُ، وهم يرِيدون الشام. فَقَالَ: بل ائْتُوا الْبصرةَ، فَإِن لِي بِها صنَايِع، وهي أَرض الأَموال، وبِها عدد الرجال، فَساروا إِلَى الْبصرة ومنْه وقْعةُ الْجمل معهم، فَلَما انْهزموا ساروا إِلَى دمشْقَ، فَأَقَام بِها ولَم يسمع لَه بِذكْرٍ في صفين، ولَكن لَما تَابع الْحسن معاوِيةَ، وسلم إِلَيه الأَمر استَعملَ معاوِيةُ بِشْر بن أَرطَاةَ علَى الْبصرة وخُراسان وسجِستَان ثَلاثَ سنين.

وتُوفي ابن عامرٍ سنَةَ تسعٍ وخَمسين بِمكةَ، ودفن بِعرفَات، وأَوصى إِلَى عبد الله بن الزبيرِ، وكَان أَجود الأَجواد الْمدحين.

ومن الأَمثَال السائِرة: « رب ساعٍ لِقَاعد، وآكلٍ غَير حامد».

---

(١) الخبر في تاريخ دمشق (٢٢٩/٣٩-٢٣٠)، والبداية والنهاية لابن كثير (٢٤٢/٧)، والإصابة لابن حجر (٥٢٨/٥).

(٢) انظر مواضع ترجمته في الحاشية السابقة.

(٣) تكررت بالأصل.

وأولُ من قاله معاويةُ بن أبي سفيان، وذلك أنه أخذ من الناس البيعة ليزيد ابنه، ثم (٢٧٠/ب) قال: يا بني إني اخترتك ولي عهدي بعدي، وأعطيتك ما تمنيت، فهل بقيت لك حاجةٌ، وفي نفسك أمر تحب أن أفعله؟ قال: يا أمير المؤمنين، ما بقيتْ لي حاجةٌ، ولا في نفسي غُصةٌ ولا أمر أحب أن أناله إلا أمر واحد، (وهو أن أتزوج امرأة خالد بن عامر بن كريز)[1]، فهي غاية سعيي من الدنيا.

فكتب معاويةُ إلى عبد الله بن عامر فاستقدمه، فلما قدم بالغ في إكرامه أياما، ثم خلا به فأخبره بحال يزيد ومكانه منه وإيثاره هواه، وسأله طلاق أم خالد على أن يطعمه فارس خمس سنين.

(فأجابه إلى ذلك وكتب عهده، فطلق أم خالد، وكتب معاويةُ إلى الوليد بن عقبة وهو عاملٌ على المدينة أن يعلم أم خالد)[2] أن عبد الله طلقها (لتعتد)[3]، فلما انقضتْ عدتها دعا معاويةُ (أبا)[4] هريرة فدفع إليه ستين ألفًا، وقال له: ارحلْ إلى المدينة حتى تأتي أم خالد فتخطبها ليزيد وتعلمها أنه ولي العهد[5]، وأنه سخي كريم، وأن مهرها عشرون ألف دينار، وكرامتها مثل ذلك، وهديتها مثل ذلك.

فقدم أبو هريرة[6] المدينة ليلاً، فلما أصبح أتى قبر رسول الله صلى الله عليه وسلم، فلقيه الحسن بن علي، فسلم عليه وسأله فيم قدم، فأخبره بالقصة، فقال له: اذكرني لها. قال: نعم، ثم مضى فلحقه الحسين بن علي، فقال له مثل ذلك. [وكذلك][7] قال عبيدالله بن عباس، وكذلك قال عبد الله بن الزبير، وعبد الله بن مطيع بن الأسود.

ثم أقبل أبو هريرة حتى دخل إليها، وكلمها ما أمر به معاويةُ، ثم قال لها: إن الحسن، والحسين، وعبد الله بن جعفر، وعبيد الله بن عباس، وابن الزبير، وابن مطيع سألوني أن أذكرهم لكي.

---

(١) كذا بالأصل، والصواب: «وهو أن أتزوج أم خالد، امرأة عبد الله بن عامر بن كريز».

(٢) ما بين القوسين تكرر في الأصل.

(٣) في الأصل: **«لتعبد»**، والصواب ما أثبته.

(٤) في الأصل: **«أبي»** والصواب ما أثبته.

(٥) بعدها في الأصل: **«وتعلمها»** وضرب عليها.

(٦) بعدها في الأصل: **«إلى»** وضرب عليها.

(٧) سقطت من الأصل، وزدتها ليستقيم السياق.

فَقَالَتْ: إِن همتي الْخُروج إِلَى بيت الله، والْمجاورةُ حتى أَموتَ. أَو تُشير علَي بِغَيرِ ذَلِك؟

فَقَالَ أَبو هريرةَ: أَما أَنَا فَلاَ أَخْتَار لَك هذَا.

قَالَتْ: فَاخْتَر لِي.

قَالَ: اخْتَارِي بِنَفْسك.

قَالَتْ: بلْ اخْتَر لِي أَنْتَ.

قَالَ لَها: قَد اخْتَرتُ لَك سيدا شَبابِ أَهل الْجنة.

قَالَتْ: رضيتُ بِالْحسنِ، فَخَرج إِلَيه أَبو هريرةَ فَأَخْبره بِذَلِك، وزوجها منْه، وانْصرفَ إِلَى معاوِيةَ بِالْمال، وقَد كَان بلَغَ معاوِيةَ الْقصةُ، فَلَما دخَلَ علَيه قَالَ لَه: إِنما بعثْتُك خَاطبا ولَم أَبعثْك محتَسبا. (٢٧١/أ)

فَقَالَ أَبو هريرةَ: إِنها استَشَارتْني، والْمستَشَار [مؤْتَمن][١].

فَقَالَ معاوِيةُ عنْد ذَلِك: «اسلَمي أُم خَالِد، رب ساعٍ لِقَاعد، وآكلٍ غَيرِ حامد» فَذَهبتْ مثَلاَ»[٢].

* * *

(١) سقطت من الناسخ، والصواب إثباتها.

(٢) انظر: فصل المقال في شرح كتاب الأمثال لأبي عبيد البكري (ص٢٨٧).

قلت: وهذه القصة لم أقف لها على إسناد، ولا شك أنها موضوعة، فإن هؤلاء الصحابة رضي ا عنهم منزهون عن أن يظن بهم ذلك.

(٣) بَابٌ مِفْتَاحُ الصَّلَاةِ الطُّهُورُ

تَقَدم قَبلَ هذَا بِيسيرٍ في بابِ «من كان مفْتَاحا لِلْخَيرِ»، ذكْر مفَاتيح الْخَيرِ والشر.

ويأْتي إِن شَاء الله تَعالَى في أَول أَبوابِ «الأَشْربة»، في بابِ «الْخَمر مفْتَاح كُل شَر»، جملَةٌ من الْمفَاتيح التي من وفقَ لِمعرِفَتها والْعمل بِها كان من الْفَائِزِين، فَإِن الله تَعالَى جعلَ لِكُل مطْلُوبٍ مفْتَاحا يفْتَح، فَجعلَ مفْتَاح الصلاة الطهور، ومفْتَاح الْحج الإِحرام، ومفْتَاح الْبِر الصدقَ، ومفْتَاح الْخَيرِ التوحيد.

وفي «مسنَد أَبِي داود الطيالِسي»[1] من حديث مجاهد، عن جابِرٍ: «مفْتَاح الْجنة الصلاَةُ، ومفْتَاح الصلاَة الْوضوء، ومفْتَاح الْعلْمِ حسن السؤَال، ومفْتَاح النصرِ والصبرِ الظفَر، ومفْتَاح الْمزِيد الشكْر، ومفْتَاح الْولاَية والْمحبة الذكْر، ومفْتَاح الْعلاَجِ التقْوى، ومفْتَاح الإِجابة الدعاء، ومفْتَاح الرغْبة في الآخرة الزهد في الدنْيا، ومفْتَاح الشكْرِ مما دعا الله إِلَيه عباده إِلَى التفَكرِ فيه».

في «شُعبِ الْبيهقي»[2]: عن معروف الْكَرخي أَنه قَالَ: «إِذَا أَراد الله بِعبد خَيرا فَتَح علَيه باب الْعمل، وأَطْبقَ علَيه باب الْجدل، وإِذَا أَراد الله بِعبد شَرا أَغْلَقَ علَيه باب الْعمل، وفَتَح علَيه باب الْجدل».

* * *

(١) لم أقف عليه بهذا التمام في شيء من المصادر، وأخرجه الطيالسي في مسنده (١٧٩٠) قال: حدثنا سليمان بن معاذ الضبي، عن أبي يحيى القتات، عن مجاهد، عن جابر بن عبد ا قال: قال رسول ا صلى ا عليه وسلم: **«مفْتَاح الصلاة الْوضوء، ومفْتَاح الْجنة الصلاةُ»**.

وإسناده ضعيف: فيه أبو يحيى القتات، قال الحافظ في «التقريب» ت (٨٤٤٤): «لين الحديث».

وسليمان بن معاذ، هو سليمان بن قرم، قال الحافظ في «التقريب» ت (٢٦٠٠): «سيئ الحفظ يتشيع».

والحديث أخرجه أحمد في مسنده (٣٤٠/٣)، والترمذي برقم (٤) أبواب الطهارة، باب ما جاء أن مفتاح الصلاة الطهور. من طريق سليمان بن قرم به، فالحديث ضعيف.

(٢) شعب الإيمان (٢٩٥/٢) برقم (١٨٣٢).

٢٧٥- حدثَنَا علي بن محمد، حدثَنَا وكيع، عن سفْيان، عن عبد الله بن محمد بن عقيلٍ، عن محمد ابنِ الْحنَفية، عن أَبِيه رضي ا عنه قَالَ: قَالَ رسولُ الله صلى ا عليه وسلم: **«مفْتَاح الصلاة الطهور، وتَحريمها التكْبِير، وتَحليلُها التسليم»**[1].

رواه الشافعي[2] وأَحمد[3] والْبزار[4] وأَبو داود[5] والترمذي[6] وقَالَ: «إِنه أَصح شَيء في الْبابِ».

ورواه الْحاكم وقَالَ: «إِنه حديثٌ مشْهور»[7].

وقَالَ الْبغَوي[8]: «إِنه حسن»[9].

---

(١) ابن ماجه (٢٥٠/١) برقم (٢٧٥) كتاب الطهارة وسننها، باب مفتاح الصلاة الطهور.

رجال إسناد ابن ماجه:

- علي بن محمد، سبقت ترجمته (ص١٦٦)، وهو ثقة عابد.
- وكيع، سبقت ترجمته (ص٢٣٣)، وهو ثقة حافظ عابد.
- سفيان، هو الثوري، وسبقت ترجمته (ص١٠٦)، وهو ثقة حافظ.
- عبد ا بن محمد بن عقيل، سبقت ترجمته (ص٣٠٥)، وهو صدوق، في حديثه لين.
- محمد ابن الحنفية، هو محمد بن علي بن أبي طالب الهاشمي، أبو القاسم ابن الحنفية، المدني، ثقة عالم، مات بعد سنة (٨٠). «التقريب» ت (٦١٥٧).

الحكم على الحديث:

إسناده حسن، رجاله كلهم ثقات، غير عبد ا بن محمد بن عقيل، فهو صدوق لين الحديث. وللحديث شواهد، منها عن جابر وأبي سعيد الخدري تأتي بعد هذا الحديث.

(٢) مسند الشافعي (٣٤/١) برقم (١٣٣).

(٣) مسند أحمد (١٢٣/١، ١٢٩).

(٤) مسند البزار (٢٣٦/٢) برقم (٦٣٣) وقال البزار: «وهذا الحديث لا نعلمه يروى عن علي إلا من هذا الوجه بهذا الإسناد».

(٥) سنن أبي داود (٤٢/١) برقم (٦١) كتاب الطهارة، باب فرض الوضوء. من طريق وكيع عن سفيان به.

(٦) سنن الترمذي (٨/١) برقم (٣) أبواب الطهارة، باب ما جاء أن مفتاح الصلاة الطهور. من طريق وكيع عن سفيان به.

(٧) مستدرك الحاكم (٢٢٣/١) وقال: «وأشهر إسناد فيه حديث عبد ا بن محمد بن عقيل، والشيخان قد أعرضا عن حديث ابن عقيل أصلا».

(٨) هو: أبو محمد الحسين بن مسعود الفراء البغوي، الإمام الحافظ شيخ الإسلام محيي السنة، أحد أحد العلماء الذين خدموا الكتاب العزيز، والسنة النبوية بالعكوف على دراستهما، والتأليف فيهما وإحياء ما درس من معالمهما، وكشف كنوزهما. له: مصابيح السنة، وشرح السنة، ومعالم التنزيل في التفسير. توفي سنة (٥١٦).

(٩) شرح السنة للبغوي (١٧/٣).

وقَالَ الرافعي في «شَرح المُسنَد»[1]: «إنه حديثٌ ثَابِتٌ».

قَالَ الترمذي: «وعبد الله بن محمد بن عقيلٍ صدوقٌ، وقَد تَكلم فيه بعض أَهل العِلْم من قبل حفْظه. وسمعتُ محمد بن إسماعيلَ يقُولُ: «كَان أَحمد بن حنْبلٍ، وإسحاقُ، والحُميدي[2] يحتَجون بحديثه». قَالَ محمد: «وهو مقَارِب الحديث». وفي البابِ عن جابِرٍ[3] وَأَبِي سعيد[4]». انْتَهى[5].

«ولَفْظُ: «مقَارب» يروى بِفَتْحِ الراء وكَسرِها، فَمن فَتَح أَراد: غَيره يقَارِبه في الحفْظ، ومن كَسرها أَراد أَنه يقَارِب غَيره، فَهو في الأول مفْعولٌ، وفي الثاني فَاعلٌ، (والمعنَى)[6] واحد»[7].

(٢٧١/ب)

قَالَ الشيخُ تَقي الدينِ السبكي[8] رحمه الله: «الترمذي يصحح أَحاديثَ محمد بن

---

(١) يعني: «شرح مسند الشافعي». والرافعي هو: عبد الكريم بن محمد بن عبد الكريم، أبو القاسم القاسم الرافعي القزويني: فقيه، من كبارالحنفية، كان له مجلس بقزوين للتفسير والحديث، ولد سنة (٥٥٧)، وتوفي سنة (٦٢٣) بقزوين. ونسبته إلى رافع بن خديج الصحابي. وهو صاحب كتاب «التدوين في ذكر أهل العلم بقزوين» وله «المحرر» في الفقه. انظر: طبقات الشافعية (١١٩/٥)، والأعلام للزركلي (٥٦/٤).

(٢) هو: عبد ا بن الزبير بن عيسى، أبو بكر الحميدي القرشي المكي، الفقيه أحد الأعلام، وصاحب ابن عيينة، سمع مسلما الزنجي، وإبراهيم بن سعد، وعبد ا بن المؤمل، وعنه: البخاري، وأبو زرعة، وأبو حاتم، وخلق. قال الفسوي: ما لقيت أنصح للإسلام وأهله منه. مات سنة (٢١٩). انظر: التقريب ت (٣٣٢٠)، الكاشف ت (٢٧٢١).

(٣) أخرجه أحمد والترمذي وأبو داود الطيالسي، وقد سبق قبل صفحتين.

(٤) هو الحديث الآتي في شرح الدميري، وهو برقم (٢٧٦) من أحاديث ابن ماجه.

(٥) سنن الترمذي (٩/١).

(٦) في الأصل: «والمعين»، والصواب ما أثبته، وهو الموافق للسياق.

(٧) قاله أبو بكر ابن العربي في «عارضة الأحوذي» (١٦/١).

(٨) هو: علي بن عبد الكافي بن علي بن تمام السبكي الأنصاري الخزرجي، أبو الحسن، تقي الدين، شيخ الإسلام في عصره، وأحد الحفاظ المفسرين المناظرين. وهو والد التاج السبكي صاحب «الطبقات».

ولد في سبك من أعمال المنوفية بمصر سنة (٦٨٣)، وانتقل إلى القاهرة، ثم إلى الشام. وولي قضاء الشام سنة (٧٣٩)، واعتل فعاد إلى القاهرة، فتوفي فيها سنة (٧٥٦)، من كتبه «الدر النظيم» في التفسير، ولم يكمله، و«مختصر طبقات الفقهاء»، و«السيف المسلول على من سب الرسول»، و«الابتهاج في شرح المنهاج». انظر: طبقات الشافعية (١٤٦/٦-٢٢٦)، حسن المحاضرة (١٧٧/١)، الأعلام للزركلي (٣٠٢/٤).

عقيلٍ، وله حديثٌ معلقٌ بالأصول فرده؛ لِتفرده لِما في ابن عقيلٍ من الْكلامِ، وهو حديثُ عبد الله بن أُنَيسٍ في الصوت.

وقد صنفَ فيه الْمقْدسي شيخُ الْحافظ الْمنْذري جزأً، أَنْبأَنَا به الْحافظُ شرفُ الدين الدمياطي[1] أَن جابِر بن عبد الله حدثَه قَالَ: بلَغني عن رجلٍ من أَصحابِ رسول الله صلى ا عليه وسلم حديثٌ سمعه من رسول الله صلى ا عليه وسلم لم أَسمعه، قَالَ: فَابتَعتُ بعيرا فَشددتُ عليه رحلي، وسرتُ عليه شهرا حتى أَتَيتُ الشام، فَإِذَا هو عبدالله بن أُنَيسٍ الأَنْصاري، قَالَ: فَأَرسلْتُ إِلَيه أَن جابِرا على الْبابِ، قَالَ: فَخرج إِلَي واعتَنَقَني واعتَنَقْتُه، فَقُلْتُ لَه: حديثٌ بلَغَني عنْك سمعتَه من رسول الله صلى ا عليه وسلم خَشيتُ أَن أَموتَ أَو تَموتَ قَبلَ أَن أَسمعه. قَالَ: سمعتُ النبِي صلى ا عليه وسلم قَالَ: **«يحشُر الله الْعباد»** أَو قَالَ: **«يحشُر الله تَعالَى الناس»** قَالَ: وأَومأَ بِيده إِلَى الشامِ **«عراةً غُرلاً بهما»**، قَالَ: **«لَيس معهم شَيء، فَيناديهم بِصوت يسمعه من بعد، كَما يسمعه من قَرب: أَنَا الْملك، أَنَا الديان، لا ينْبغي لأَحد من أَهل الْجنة أَن يدخُلَ الْجنةَ، ولا أَحد من أَهل النارِ يطْلُبه بِمظْلَمة، ولا ينْبغي لأَحد من أَهل النارِ أَن يدخُلَ النار وأَحد من أَهل الْجنة يطْلُبه مظْلَمةً حتى اللطْمةَ»**، قَالَ: فَقُلْتُ (لِنَفْسي)[2]: وإِنما نَأْتي عراةً غُرلاً فَأَنى الْحسنَاتُ والسيئَاتُ؟

قَالَ الْحافظُ الْمقْدسي: هذَا حديثٌ لَم يسنده أَحد من الْمشْهورِين بِتَخْرِيجِ السنَنِ والصحاحِ ولاَ الْحسانِ كَالْبخَارِي ومسلمٍ وأَبِي داود والترمذي والنسائِي وابن ماجه، وإِنما ذَكَره الْبخَارِي تَعليقًا بِغَيرِ إِسنَاد متصلٍ (فَقَالَ)[3]: «ويذْكَر عن جابِرِ بن

(١) هو: عبد المؤمن بن خلف الدمياطي، أبو محمد، شرف الدين، حافظ للحديث، من أكابر الشافعية. ولد بدمياط. وتنقل في البلاد، وتوفي فجأة في القاهرة. وكان مليح الهيأة، حسن الخلق، بساما، فصيحا لغويا مقرئًا، جيد العبارة، كبير النفس، صحيح الكتب، مفيدا جدا في المذاكرة. من كتبه: «معجم» ضمنه أسماء شيوخه وهم نحو ألف وثلاث مئة، في أربع مجلدات، و«كشف المغطى، في تبيين الصلاة الوسطى»، و«المتجر الرابح في ثواب العمل الصالح». ولد سنة (٦١٣)، وتوفي سنة (٧٠٥).

انظر: فوات الوفيات (١٧/٢)، الرسالة المستطرفة (١٠٣)، البداية والنهاية (٤٠/١٤)، الأعلام للزركلي (١٦٩/٤-١٧٠).

(٢) في الأصل: «بنفسه».

(٣) في الأصل: «فيقال».

عبدالله، عن عبد الله بن (أُنَيسٍ)[1] قَالَ: سمعتُ رسولَ الله صلى ا عليه وسلم يقُولُ: **«يحشُر الله الْعباد، (فَينَاديهم بِصوت)[2]، يسمعه من بعد، كما يسمعه من قَرب»**[3].

فَاحتَرز الْبخَارِي من أَن يضافَ إِلَيه تَصحيحه بِقَوله: «ويذْكَر»؛ لأَنه لَيس كُل ما يذْكَر صحيحا[4]، ولَم يسم ابن عقيلٍ؛ لأَنه لَيس من شَرط كتَابِه، وذَلِك من عادته في تَخْرِيجِ حديث (لاَ يكُون)[5] علَى شَرطه[6].

- وعبد الله بن أُنَيسٍ مخْتَلَفٌ في نَسبِه، قيلَ: جهني، وقيلَ: أَنْصارِي[7].

---

(1) تصحف في الأصل إلى: **«أوس»**.

(2) في الأصل: **«فناد الله»**.

(3) ذكره البخاري تعليقًا (١٤١/٩) قبل رقم (٧٤٨١)، كتاب التوحيد، باب قول ا تعالى: وَلاَ تَنْفَعُ الشَّفَاعَةُ عِنْدَهُ إِلاَّ لِمَنْ أَذِنَ لَهُ .

قلت: والحديث وصله البخاري في «الأدب المفرد» (٩٧٠)، وفي «خلق أفعال العباد» (ص١٣١) بلفظ التعليق و(ص١٩٣) موصولاً، وأحمد في «المسند» (٤٩٥/٣)، وحسن إسناده المنذري في «الترغيب والترهيب»، وأخرجه الحاكم (٥٧٤/٤)، وقال: «صحيح الإسناد»، ووافقه الذهبي، ورواه البيهقي في «الأسماء والصفات» من طريق الحاكم (ص٧٨-٧٩)، وابن أبي عاصم في «السنة» (٥١٤)، وأبو يعلى، والطبراني، كما قال الحافظ، كلهم من طريق عبد ا بن محمد بن عقيل عن جابر عن عبد ا بن أُنيس.

وقال الحافظ: «وللحديث طريق أخرى أخرجها الطبراني في «مسند الشاميين»، وتمام في «فوائده» من طريق الحجاج بن دينار عن محمد بن المنكدر عن جابر، وإسناده صالح.

وله طريق ثالثة: أخرجها الخطيب في «الرحلة» (ص٢٠٣،٢٠٤) عن أبي الجارود العنْسي عن جابر قال: بلغني حديث في القصاص، فذكر الحديث نحوه... وفي إسناده ضعف.

وانظر: فتح الباري (١٧٤/١)، (٤٥٧/١٣)، ومقدمة الفتح (ص٧١). وقال الشيخ الألباني في تخريج السنة (٥١٤): «حديث صحيح».

(4) قلت: وقد ذكره بصيغة الجزم، في موضع آخر من «صحيحه» (٢٦/١) كتاب العلم، باب الخروج في طلب العلم، بقوله: «ورحلَ جابِر بن عبد الله مسيرةَ شَهرٍ إِلَى عبد الله بن أُنَيسٍ في حديث واحد».

(5) في الأصل: **«بن الملون»**.

(6) وهل كل حديث ليس في صحيح البخاري ليس صحيحا، وهل اشترط البخاري أن يجمع كل حديث على شرطه، معلوم أن الأمر ليس كذلك؛ فإن البخاري لم يشترط جمع الصحيح، وقد صحح أحاديث لا تحصى، ولم يدخلها في صحيحه!!

(7) انظر: تهذيب التهذيب (٩٤/٣) ت (٣٧٣٦)، (٣٧٣٧). وقال: «وجعلهما واحدا أبو علي ابن ابن السكن وغير واحد، وهو المعتمد، فإن كونه أنصاريا لا ينافي كونه جهنيا لما تقدم في الجهني

ومخْتَلَفٌ في أنهما اثْنَان أو واحد، ومخْتَلَفٌ في قَدمَـة جابِرٍ علَيـه هلْ هو إلَى الشام (٢٧٢/أ) أو إلَى مصر.

وروِي عنْه من طَرِيق لَيس فيه ذكْر الصوت، ذَكَر الْحافظُ ابن عساكر أَن فيه ذكْر النداء خَاصةً، (وقَدم له الدلِيلَ الْعقْلي)[1] علَى استحالَة قيامِ الصوت بِالْقَديرِ سبحانَه وتَعالَى، ولَفْظُ النداء لاَ يحتَاج إِلَى تَأْوِيلٍ، بلْ إِطْلاَقُه ورد بِه الْكتَاب الْعزِيز.

ولَفْظُ الصوت يقْبلُ (التَّأْوِيلَ)[2].

ومعنَاه: أَنه يأْمر منَاديا ينَادي (بِصوت)[3] أَن الله يقُولُ: أَنَا الْملك أَنَا الديان، فَاتفَقَ المنْقُولُ مع الْمعقُول.

هذَا مع كَونِ ابن[4] عقيلٍ معروفٌ بِالاضطرابِ وسوء الْحفْظ، واخْتلاف الرواية عنْه، هلْ كَان في مصر أَوِ الشامِ، وتَكَلَّم فيه أَبو زرعةَ وابن معينٍ (وابن مهدي)[5] وأَبو حاتمٍ»[6].

وهذَا ملَخص ما قَالَه الْمقْدسي، وكَان محدثًا فَقيها مالِكيا، من أَكْبرِ أَصحابِ السلَفي.

أنه= =حليف الأنصار».

(١) في الأصل: **«وقده له الدليل العقيلي»**، كذا بالأصل، والمثبت أقرب للصواب.

(٢) في الأصل كلمة أصلحها الناسخ، وكتب بدلها في الحاشية: **«التأويل»**.

قلت: ومذهب السلف أنه إذا ثبتت صفة سبحانه وتعالى لا يعدل إلى تأويلها إلا بنص، وقد ثبت ذلك عندنا بهذا الحديث فلا نلجأ إلى تأويله إلا بنص صحيح أيضا، ونقول في هذه الصفة كما نقول في غيرها من الصفات، إنها ثابتة سبحانه وتعالى كما ينبغي لعظمته من غير تمثيل ولا تشبيه ولا تعطيل، فإنه سبحانه وتعالى يتكلم بصوت كيف شاء ومتى شاء، ولا يشبه صوته صوت المخلوقين، كما لا يشبه كلامه كلام المخلوقين، وا أعلم.

وذلك هو المسطر في كتب أهل السنة: «أن ا تعالى تكلم بصوت يسمع، وكما أنه له ذات لا تشبه الذوات، فكذا صفاته لا تشبه الصفات وكذلك صوته لا يشبه صوت أحد من خلقه، ونحن نتكلم بالقرآن بأصواتنا، فأصواتنا مخلوقة ولكن كلام ا تعالى غير مخلوق». انظر: اعتقاد أهل السنة للأشعري، شرح محمد بن عبد الرحمن الخميس (ص٦٦).

(٣) تصحفت بالأصل إلى: «بسوط».

(٤) في الأصل: **«من»**، والصواب المثبت.

(٥) في الأصل: **«وابن مهيذب»**.

(٦) وقد تقدم الكلام عليه في ترجمته (ص٣٠٥).

قَالَ ابن دقيق الْعيد: «وناهيك بِالْمقْدسي[1]. عنْه الْحافظُ عبد الْعظِيم الْمنْذرِي وغَيره».
قَالَ الشيخُ: «وقَد كُنْتُ أَسمع بعض الْفُضلاء الْمحدثين ممن نَدب لِهذَا الْمذْهبِ الْخَبِيث: الْحرف والصوت يثْني علَى ابنِ عقيلٍ بِخَيرٍ أَو بِطْريه، ويذْكُر تَصحيح الترمذي أَحاديثَه، وما كُنْتُ أَعرِفُ سبب ذَلِك، فَلَما وقَفْتُ علَى هذَا (الْحديث)[2] [علمتُ][3] أَن هذَا الإِطْراء كَان سببه هذَا الدسيسةَ في الْمعتَقَد، فَلاَ ينْبغي أَن لاَ يقْبلَ قَولُ أَحد من أَحد من الْجرحِ والتعديل خَشْيةً من غَلَبة (الْهوى)[4]»[5].

---

(١) بعدها في الأصل بياض قدر كلمة.
والمقدسي: هو: علي بن المفضل بن علي بن مفرج بن حاتم بن حسن بن جعفر، الشيخ الإمام المفتي الحافظ الكبير المتقن شرف الدين أبو الحسن ابن القاضي الأنجب أبي المكارم المقدسي ثم الإسكندراني المالكي. برع في المذهب المالكي، وسمع من الحافظ أبي طاهر السلفي، ولازمه سنوات، وأكثر عنه، وانقطع إليه، وأسمع ولده محمدا منه.
وجمع وصنف وكان مقدما في المذهب المالكي، وفي الحديث، وله تصانيف محررة، له كتاب «الصيام» بالأسانيد، وله «الأربعون في طبقات الحفاظ». ذكره تلميذه الحافظ أبو محمد المنذري، وبالغ في توقيره وتوثيقه. ولد سنة (٥٤٤). توفي سنة (٦١١).
انظر: سير أعلام النبلاء (٦٦/٢٢-٦٧)، التكملة للمنذري (٢/ت١٣٥٤)، وفيات الأعيان (٢٩٠/٣-٢٩٢)، تذكرة الحفاظ (١٣٩٠/٤-١٣٩٢)، العبر (٣٨/٥-٣٩).
(٢) في الأصل: «حديث».
(٣) الزيادة أضيفت ليستقيم المعنى.
(٤) في الأصل: «الهون» والصواب المثبت.
(٥) قلت: وأرى أن أجعل خاتمة هذا الكلام بما يرده، ويفحمه من كلام السلف من كلام شيخ الإسلام ابن تيمية في جامع الرسائل (ص١٦٤)، قال رحمه الله تعالى: «واستفاضت الآثار عن النبي صلى الله عليه وسلم والصحابة والتابعين ومن بعدهم من أئمة السنة أنه سبحانه ينادي بصوت، نادى موسى، وينادي عباده يوم القيامة بصوت، ويتكلم بالوحي بصوت، ولم ينقل عن أحد من السلف أنه قال: إن الله يتكلم بلا صوت، أو بلا حرف، ولا أنه أنكر أن يتكلم الله بصوت، أو بحرف، كما لم يقل أحد منهم: إن الصوت الذي سمعه قديم، ولا أن ذلك النداء قديم، ولا قال أحد منهم: إن هذه الأصوات المسموعة من القراء هي الصوت الذي تكلم الله به، بل الآثار مستفيضة عنهم بالفرق بين الصوت الذي يتكلم، وبين أصوات العباد.
وكان أئمة السنة يعدون من أنكر تكلمه بصوت من الجهمية، كما قال الإمام أحمد لما سئل عمن قال: إن الله لا يتكلم بصوت، فقال: هؤلاء جهمية، إنما يدورون على التعطيل. وذكر بعض الآثار المروية في أنه سبحانه يتكلم بصوت».

٢٧٦- حدثَنَا سويد بن سعيد، حدثَنَا علي بن مسهرٍ، عن أَبِي سفْيان طَرِيف السعدي. (ح) وحدثَنَا أَبو كُريبٍ، حدثَنَا أَبو معاوِيةَ، عن أَبِي سفْيان السعدي، عن أَبِي نَضرةَ، عن أَبِي سعيد الْخُدرِي، عن النبِي صلى ا عليه وسلم قَالَ: **«مفْتَاح الصلاة الطهور، وتَحرِيمها التكْبِير، وتَحلِيلُها التسليم»**[1].

رواه الترمذي[2] في أَبوابِ (الطهارة)[3].

ثُم قَالَ: حديثُ علي أَجود إِسنَادا (من)[4] حديث أَبِي سعيد.

- أَبو سفْيان طَرِيفُ بن شهابٍ[5].

تَأْتي تَرجمتُه في بابِ «الْقراءة خَلْفَ الإِمامِ»[6].

(١) ابن ماجه (٢٥١/١-٢٥٢) برقم (٢٧٦) كتاب الطهارة وسننها، باب مفتاح الصلاة الطهور.

رجال إسناد ابن ماجه:

- سويد بن سعيد بن سهل الهروي الأصل، ثم الحدثاني، بفتح المهملة والمثلثة، ويقال له: الأنباري، بنون ثم موحدة، أبو محمد، صدوق في نفسه إلا أنه عمي فصار يتلقن ما ليس من حديثه فأفحش فيه ابن معين القول، مات سنة (٢٤٠)، وله مئة سنة. «التقريب» ت (٢٦٩٠).

- علي بن مسهر، بضم الميم وسكون المهملة وكسر الهاء، القرشي، الكوفي، قاضي الموصل، ثقة له غرائب بعد أن أضر. مات سنة (١٨٩). «التقريب» ت (٤٨٠٠).

- أبو كريب، محمد بن العلاء بن كُريب الهمداني، مشهور بكنيته، ثقة حافظ، مات سنة (٢٤٧) وهو ابن سبع وثمانين. «التقريب» ت (٦٢٠٤).

- أبو سفيان السعدي، طريف بن شهاب، أو ابن سعد، البصري الأشل، بالمعجمة، ويقال له: الأعسم، بمهملتين، ضعيف من السادسة.

وانظر ترجمته في: التاريخ الكبير (٣٥٧/٤)، الجرح والتعديل (٤٩٢/٤)، الضعفاء والتروكون للنسائي (ص٣١٨)، المجروحين (٣٨١/١)، «التقريب» ت (٣٠١٣).

- أبو نضرة، المنذر بن مالك بن قُطَعة، بضم القاف وفتح المهملة، العبدي، العوقي، بفتح المهملة والواو ثم قاف، البصري، مشهور بكنيته، ثقة، مات سنة (١٩٨) أو (١٩٩). «التقريب» ت (٦٨٩٠).

الحكم على الحديث:

إسناده ضعيف: لضعف أبي سفيان طريف السعدي، ولكن يشهد له حديث علي السابق.

(٢) سنن الترمذي (٣/٢) برقم (٢٣٨) أبواب الصلاة، باب ما جاء في تحريم الصلاة وتحليلها.

(٣) كذا في الأصل، والصواب **«الصلاة»**.

(٤) في الأصل: **«في»**.

(٥) وهو ضعيف، وانظر ترجمته في تخريج الحديث من نفس الصفحة.

(٦) يعني: عند شرحه لما رواه ابن ماجه (١٢٦/٢) برقم (٨٣٩) كتاب إقامة الصلاة والسنة=

الشَّرْحُ:

قَالَ ابن الْعربِي[1]: «قَوله: **«مِفْتَاح الصلَاة»** من مجاز التسمية؛ لِأَن الْحدثَ لما كَان مانعا من الصلَاة كَان (كَالْقُفْل)[2] الْموضوع علَى الْمحدث، حتى إِذَا تَوضأَ انْحل (الْغَلْقُ)[3]. وهذه الاستعارةُ بديعةٌ، وكَذَلِك قَوله: **«مِفْتَاح الْجنة الصلَاةُ»** بين فيه أَن أَبواب الْجنة مغْلَقَةٌ تَفْتَحها الطاعاتُ، وركْن الطاعات الصلَاةُ. وقَد ذَكَر الْبخَارِي[4] عن وهبِ بنِ منَبه[5] أَنه قَالَ: «لاَ إِلَه إِلا الله مفْتَاح الْجنة، وما من مفْتَاحٍ إِلا لَه أَسنَان. (يعني)[6]: الطاعات، فَإِن جِئْتَ بِالْمفْتَاحِ لَه أَسنَان فُتح لَك، وإِلا لَم يفْتَح»، وتَتَفَاضلُ الْأَسنَان من الصغيرِ والْكَبِيرِ، والتَّأْصيل والتفْرِيعِ، فَكَذَلِك الْعباداتُ». (٢٧٢/ب)

وقَوله: **«وتَحرِيمها»** قَالَ الْأَزهرِي[7]: «أَصلُ التحرِيمِ، من قَولِك: حرمتُ كَلاَم كَذَا أَي منَعتُه، وكُل ممنُوعٍ حرام، فَسمى التكْبِير تَحرِيما؛ لِأَنه يمنَع الْمصلي من الْكَلَامِ والْأَكْل وغَيرِ ذَلِك من الْكَلَامِ والْأَفعال الْخَارِجة عن كَلَامِ الصلَاة وأَفْعالِها، ولِهذَا سميتْ بِتَكْبِيرة الإِحرامِ».

=فيها، الباب المذكور. قال: حدثَنَا أَبو كُريبٍ، حدثَنَا محمد بن الْفُضيل. (ح) وحدثَنَا سويد بن سعيد، حدثَنَا علي بن مسهرٍ، جميعا عن أَبِي سفْيان السعدي، عن أَبِي نَضرةَ، عن أَبِي سعيد قَالَ: قَالَ رسولُ الله صلى ا عليه وسلم: **«لاَ صلاةَ لِمن لَم يقْرأْ في كُل ركْعة بِالْحمد لِله، وسورة، في فَرِيضة، أَو غَيرِها»**.

(١) «عارضة الأحوذي» (١/١٦).

(٢) في الأصل: **«كالعقل»** والصواب المثبت.

(٣) في الأصل: **«المعتق»** والصواب المثبت.

(٤) أي: تعليقًا في «صحيحه» (٢/٧١) قبل حديث رقم (١٢٣٧) كتاب الجنائز، باب ما جاء في الجنائز، قال البخاري: «باب ما جاء في الْجنَائِزِ، ومن كان آخر كلامه لا إله إلا الله، وقيلَ لِوهبِ بنِ منَبه: أَلَيس لاَ إِلَه إِلا الله مفْتَاح الْجنة؟ قَالَ: بلَى، ولَكن لَيس مفْتَاح إِلا لَه أَسنَان، فَإِن جِئْتَ بِمفْتَاحٍ لَه أَسنَان فُتح لَك، وإِلا لَم يفْتَح لَك».

(٥) هو: وهب بن منبه بن كامل اليماني الصنعاني الذماري، أبو عبد ا الأبناوي، أخو همام، ومعقل ، وغيلان بني منبه، ولد سنة (٣٤)، وتوفي سنة (١٠٠) وبضع عشرة، قال ابن حجر: ثقة، وقال الذهبي: أخباري، علامة، قاص، صدوق، صاحب كتب. انظر: التقريب ت (٧٤٨٥)، الكاشف ت (٦١١٦).

(٦) في الأصل: **«تعين»** والصواب المثبت.

(٧) انظر: تهذيب اللغة للأزهري (٢/١١٠)، لسان العرب (١٢/١٢٩).

قَالَ الْخَطابِي[(١)]: «وفيه من الْفقْه أَن تَكْبِيرةَ الإِحرامِ جزء من الصلاَة؛ لأَنه أَضافَه إِلَيها كَما يضافُ إِلَيها سائِر أَجزائِها من ركُوعٍ وسجود، وإِذَا كَانَتْ كَذَلِك لَم يجز أَن تَعرى مباديها عنِ النية، كَما لَو تَعرتْ عنِ الستَارة والاستقْبال ونَحوهما[(٢)].

وفيه دلِيلٌ علَى: أَن الصلاَةَ لاَ يجوز افْتتَاحها إِلا بِلَفْظ التكْبِيرِ دون غَيرِه من الأَذْكَارِ؛ وذَلِك لأَنه قَد عينَه بِالأَلِف واللامِ اللتَينِ هما لِلتعرِيف[(٣)].

وفيه دلِيلٌ علَى: أَن [التحليلَ][(٤)] لاَ (يقَع)[(٥)] بِغَيرِ التسليمِ[(٦)]».

* * *

---

(١) «معالم السنن» (٤٢/١).

(٢) الذي في «معالم السنن» (٤٢/١): «وإذا كان كذلك، لم يجز أن تعرى مباديها عن النية، لكن تضامها، كما لا يجزيه إلا بمضامة سائر شرائطها، من استقبال القبلة، وستر العورة، ونحوهما».

(٣) «قَوله: (التكْبِير) يقْتَضي اخْتصاص إِحرام الصلاة بِالتكْبِيرِ، دون غَيره من صفَات تَعظيم ا تَعالى، وهو تَخْصيص لعمومِ قَوله: ﴿وَذَكَرَ ٱسْمَ رَبِّهِۦ فَصَلَّىٰ﴾، فَخَص التكْبِير بِالسنة من الذكْر المطْلَق في القُرآن، لاسيما وقَد اتصل في ذَلك فعله بِقَولَه: فَكَان يكَبر صلى ا عليه وسلم، ويقُول: «ا أَكْبر».

وقَال أَبو حنيفَة: يجوز بِكُل لفْظ فيه تَعظيم ا تَعالى لعمومِ القُرآن.

وقَال الشافعي: ويجوز بِقَولك: ا الأَكْبر. فَأَشَار إِلى أَن الأَلف واللام زِيادة لم تُخل بِاللفْظ ولا بِالمعنَى.

وقَال أَبو يوسف: يجوز بِقَولك: ا الكَبِير. فَتَعلقَ بِأَنه لم يخْرج من اللفْظ الذي هو التكْبِير.

قُلنَا لأَبِي يوسف: إِن كَان لا يخْرج من اللفْظ الذي هو في الحديث فَقَد خَرج من اللفْظ الذي جاء بِه الفعل، فَفَسر المطْلَق في القَول، وذَلك لا يجوز في العبادات التي لا يتَطَرق إِليها التعليل، وبِهذَا يرد على الشافعي أَيضا، فَإِن العبادات إِنما تُفْعل على الرسم الوارِد دون نَظَر إِلى شَيء من المعنَى».

انظر: عون المعبود (٦٤/١-٦٧).

(٤) بياض قدر كلمة، وما أثبته هو الصواب.

(٥) في الأصل: **«يتبع»**، والصواب المثبت.

(٦) «وقَوله: (وتَحليلها التسليم) فيه حصر الخُروج عن الصلاة في التسليم دون غَيره من سائِر الأَفْعال والأَقْوال المنَاقضة للصلاة، خلافًا لأَبِي حنيفَة حيثُ يرى الخُروج منْها بِكُل فعل وقَول مضاد، كَالحدث وغَيره، حملا على السلام، وقياسا عليه، وهذَا يقْتَضي إِبطَال الحصر». انظر: عون المعبود (٦٧/١-٦٨).

(٤) بَابُ الْمُحَافَظَةِ عَلَى الْوُضُوءِ

الْمحافَظَةُ: الْمراقَبةُ، يقَالُ: إِنه لَذُو حفَاظ، وذُو محافَظَة: إِذَا كَانَتْ لَه أَنَفَةٌ.

والتحفظُ: التيقظُ، وقلةُ الْغَفْلَة، قَالَ الله تَعالَى: حَافِظُوا عَلَى الصَّلَوَاتِ وَالصَّلَاةِ الْوُسْطَى [1]

قَالَ مسروقٌ[2]: «والْمحافَظَةُ علَيها: مراعاةُ وقْتها، والسهو عنْها: تَرك وقْتها»[3].

وسيأْتي في أَبوابِ «الصلاَة» الْحديثُ الذي رواه الْمصنفُ في بابِ «الْمشْيِ إِلَى الصلاَة» في حديث ابنِ مسعود أَنه قَالَ: «من سره أَن يلْقَى الله غَدا مسلما، فَلْيحافظْ علَى (هذه)[4] الصلَوات الْمكْتُوبات، حيثُ ينَادى بِهِن...» إِلَى آخرِه[5].

روى الْبخَارِي أَن بِلالاً كَان (إِذَا)[6] تَوضأَ صلى قَالَ: «إِنه أَرجى عملٍ لَه»[7].

---

(١) سورة البقرة، آية (٢٣٨).

(٢) هو: مسروق بن الأجدع بن مالك الهمداني الوادعي، أبو عائشة الكوفي، ثقة فقيه عابد، مخضرم من الثانية، مات سنة (٦٢)، ويقال: سنة (٦٣). التقريب ت (٦٦٠١).

(٣) انظر: تفسير الطبري (١٦٧/٥) برقم (٥٣٧٨).

(٤) كلمة: «هذه» كتبها الناسخ فوق كلمة: «على».

(٥) ابن ماجه (٨٥/٢-٨٦) برقم (٧٧٧) قال حدثَنَا محمد بن بشارٍ، حدثَنَا محمد بن جعفَرٍ، حدثَنَا شُعبةُ، عن إِبراهيم الْهجرِي، عن أَبِي الأَحوصِ، عن عبد الله قَالَ:

«من سره أَن يلْقَى الله عز وجل غَدا مسلما فَلْيحافظْ علَى هؤُلَاء الصلَوات الْخَمسِ حيثُ ينَادى بِهِن، فَإِنهن من سنَنِ الْهدى، وإِن الله شَرع لِنَبِيكُم صلى ا عليه وسلم سنَن الْهدى، ولَعمرِي لَو أَن كُلَّكُم صلى في بيته لَتَركْتُم سنةَ نَبِيكُم، ولَو تَركْتُم سنةَ نَبِيكُم لَضلَلْتُم، ولَقَد رأَيتُنَا، وما يتَخَلَّفُ عنْها إِلا منَافقٌ معلُوم النفَاق، ولَقَد رأَيتُ الرجلَ يهادى بين الرجلَينِ حتى يدخُلَ في الصف. وما من رجلٍ يتَطَهر فَيحسن الطهور، فَيعمد إِلَى الْمسجِد، فَيصلي فيه، فَما يخْطُو خَطْوةً إِلا رفَع الله لَه بِها درجةً، وحط عنْه بِها خَطيئَةً».

والحديث صحيح أخرجه مسلم في «صحيحه» (٢١٧/٥) برقم (٦٥٤) كتاب المساجد ومواضع الصلاة، باب: صلاة الجماعة من سنن الهدى.

(٦) في الأصل: **«من»** والصواب المثبت.

(٧) أخرجه البخاري (٥٣/٢) برقم (١١٤٩) كتاب الجمعة، باب فَضل الطهورِ بِالليل والنهارِ، وفَضل الصلاة بعد الْوضوء بِالليل والنهارِ. قال: حدثَنَا إِسحاقُ بن نَصرٍ، حدثَنَا أَبو أُسامةَ، عن أَبِي حيان، عن أَبِي زرعةَ، عن أَبِي هريرةَ رضي ا عنه أَن النبِي صلى ا عليه وسلم قَالَ لِبِلالٍ عنْد صلاة الْفَجرِ: **«يا بِلالُ حدثْني بِأَرجى عملٍ عملْتَه في الإِسلامِ؛ فَإِني سمعتُ دف نَعلَيك بين يدي في الْجنة»** قَالَ: ما عملْتُ عملا أَرجى عنْدي أَني: لَم أَتَطَهر طَهورا في ساعة لَيلٍ أَو نَهارٍ إِلا صليتُ بِذَلِك الطهورِ ما كُتب لِي أَن أُصلي. قَالَ أَبو عبد الله: دف نَعلَيك يعني: تَحرِيك.

وروى الْحاكم[1] في حديث بريدةَ قَالَ: أَصبح النبي صلى ا عليه وسلم يوما فَدعا بِلاَلاً فَقَالَ: **«يا بِلاَلُ بِم سبقْتَني إِلَى الْجنة؛ إِني دخلْتُ الْبارِحةَ فَسمعتُ خَشْخَشَتَك أَمامي»**. فَقَالَ: يا رسولَ الله صلى ا عليه وسلم، ما أَذنْتُ إِلا صليتُ ركْعتَينِ، وما أَصابني حدثٌ قَط إِلا تَوضأْتُ عنْدها. فَقَالَ علَيه الصلاَةُ والسلاَم: **«بِهذَا»**.

ثُم قَالَ: «صحيح علَى شَرط الشيخَينِ».

وروى الْحاكم[2] أَيضا من حديث ابنِ عباسٍ، قَالَ: دخلَتْ فَاطمةُ علَى رسول الله صلى ا عليه وسلم وهي تَبكي، فَقَالَ: **«يا بنَيةُ، ما يبكيك؟»** قَالَتْ: يا أَبت ما لِي لاَ أَبكي وهؤُلَاءِ الْملأُ من قُريشٍ بِالْحجرِ (يتَعاقَدون)[3] بِاللات والْعزى ومنَاة الثَالِثَة الْأُخْرى، لَو قَد رأَوك لَقَاموا إِلَيك فَيقْتُلُونَك، ولَيـْس منْهم (رجلٌ)[4] إِلا ويعرفُ نَصيبه من دَمك. (٢٧٣/أ)

فَقَالَ: **«يا بنَيةُ، ائْتني بِوضوء»**، فَتَوضأَ رسولُ الله صلى ا عليه وسلم، ثُم خَرج إِلَى الْمسجِد، فَلَما رأَوه قَالُوا: ها هو ذَا، فَطَأْطَئُوا رءوسهم، وسقَطَتْ أَذْقَانُهم (بين)[5] (بين)[5] أَيديهِم، (فَلَم)[6] يرفَعوا أَبصارهم، فَتَنَاولَ رسولُ الله صلى ا عليه وسلم قَبضةً من تُرابٍ فَحصبهم بِها، وقَالَ: **«شَاهت الْوجوه»**، فَما أَصاب رجلاً منْهم حصاةٌ إِلا قُتلَ كَافرا يوم بدرٍ. قَالَ الْحاكم: «هذَا صحيح».

ولاَ خلاَفَ أَن هذَا الْوضوء في ابتداء الإِسلاَمِ قَبلَ نُزول الْمائِدة، فَإِنها نَزلَتْ في حجة الْوداعِ بِعرفَةَ، فَبطَلَ الْقَولُ بِأَن الْوضوء لَم يكُن قَبلَها[7].

---

(١) أخرجه الحاكم في المستدرك (٤٥٧/١) برقم (١١٧٩)، وقد ذكرنا أن الحديث صحيح رواه البخاري من حديث أبي هريرة.

(٢) أخرجه الحاكم في المستدرك (٢٦٨/١) برقم (٥٨٣)، وأخرجه أيضا (١٧٠/٣) برقم (٤٧٤٢) وصححه.

(٣) بدله في الأصل قدر كلمتين غير مقروءتين.

(٤) في الأصل: **«رجلا»** والصواب المثبت.

(٥) في الأصل: **«من»** والصواب المثبت.

(٦) في الأصل: **«منن»** كذا، والصواب المثبت.

(٧) قلت: ويؤيد ما ذكره المصنف أن قوله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِذَا قُمْتُمْ إِلَى الصَّلَاةِ فَاغْسِلُوا وُجُوهَكُمْ وُجُوهَكُمْ وَأَيْدِيَكُمْ إِلَى الْمَرَافِقِ وَامْسَحُوا بِرُءُوسِكُمْ وَأَرْجُلَكُمْ إِلَى الْكَعْبَيْنِ...﴾ الآية من سورة المائدة، نزلت عندما كان النبي صلى ا عليه وسلم راجعا من غزوة المريسيع، فقد أورد القرطبي في تفسيره (٨٠/٦) أن القشيري وابن عطية ذكرا أن هذه الآية نزلت في قصة عائشة حين فقدت العقد في غزوة المريسيع، وهي آية الوضوء. ثم قال: قال ابن عطية: لكن من حيث كان الوضوء متقررا عندهم مستعملا، فكأن الآية لم تزدهم فيه إلا تلاوته، وإنما أعطتهم الفائدة والرخصة في التيمم.

٢٧٧- حدثَنَا علي بن محمد، حدثَنَا وكيع، عن سفْيان، عن منْصورٍ، عن سالِمِ بنِ أَبِي الْجعد، عن ثَوبان (قَالَ)[١]: قَالَ رسولُ الله صلى ا عليه وسلم: **«استَقيموا ولَن تُحصوا، واعلَموا أَن خَير أَعمالِكُم الصلاةَ، (ولا يحافظُ)[٢] علَى الْوضوء إِلا مؤْمن»**.

انْفَرد بِه الْمصنفُ[٣].

---

(١) في الأصل: **«فقال»** والمثبت من سنن ابن ماجه المطبوع.

(٢) في الأصل: **«والحافظ»** والصواب المثبت.

(٣) ابن ماجه (٢٥٢/١) برقم (٢٧٧) كتاب الطهارة وسننها، باب المحافظة على الوضوء.

رجال إسناد ابن ماجه:

- علي بن محمد، سبقت ترجمته (ص١٦٦)، وهو ثقة عابد.
- وكيع، سبقت ترجمته (ص٢٣٣)، وهو ثقة حافظ عابد.
- سفيان، هو الثوري، سبقت ترجمته (ص١٠٦)، وهو ثقة حافظ.
- منصور بن المعتمر بن عبد ا السلمي، أبو عتاب، بمثلثة ثقيلة ثم موحدة، الكوفي، ثقة ثبت، وكان لا يدلس، من طبقة الأعمش، مات سنة (١٣٢). «التقريب» ت (٦٩٠٨).
- سالم بن أبي الجعد، رافع الغطفاني الأشجعي مولاهم، الكوفي، ثقة، وكان يرسل كثيرا، من الثالثة. مات سنة (٩٧) أو (٩٨) وقيل: (١٠٠). «التقريب» ت (٢١٧٠).

الحكم على الحديث:

قال البوصيري في مصباح الزجاجة (٢٥٤/١) برقم (١١٣): «هذا الحديث رجاله ثقات، إلا أنه منقطع بين سالم وثوبان، فإنه لم يسمع منه بلا خلاف. لكن له طريق أخرى متصلة أخرجها أبو داود الطيالسي في «مسنده»، وأبو يعلى الموصلي، والدارمي في «مسنده»، وابن حبان في «صحيحه» من طريق حسان بن عطية أن أبا كبشة حدثه أنه سمع ثوبان.

ورواه الحاكم من طريق سالم عن ثوبان، وقال: «هذا حديث صحيح على شرط الشيخين ولا أعرف له علة».

قلت (البوصيري): علته أن سالما لم يسمع من ثوبان. قاله أحمد وأبو حاتم والبخاري وغيرهم.

ورواه ابن أبي شيبة عن أبي الأحوص عن منصور به فذكره مختصرا.

ورواه محمد بن يحيى بن أبي عمر في مسنده عن سفيان.

ورواه أبو يعلى الموصلي في «مسنده» من طريق أبي كبشة السلولي، سمعت حسان فذكره، وسياقه أتم كما بينته في زوائد المسانيد العشرة». انتهى كلام البوصيري.

قلت: هو عند أبي داود الطيالسي (٩٩٦)، والدارمي (١٦٨/١) كتاب الطهارة، باب ما جاء في الطهور، وابن حبان (٣١١/٣-٣١٢) برقم (١٠٣٧) كتاب الطهارة، باب المحافظة على الوضوء. وابن أبي شيبة في المصنف (٥/١)، وابن أبي عمر العدني في «الإيمان» (٢٢،٢٣)، وسيأتي تخريجه عند الحاكم في كلام المصنف.

قَالَ محمد بن يحيى الذهلي[1]: «سمعتُ أَحمد بن حنْبلٍ ذَكَر أَحاديثَ سالِمِ بنِ أَبِي الْجعد، عن ثَوبان فَقَالَ: لَم يسمع سالِم من ثَوبان، ولَم يلْقَه، وبينَهما معدان بن أَبِي طَلْحةَ[2]، ولَيستْ هذه الأَحاديثُ بِصحاحٍ».

وهذه الأَحاديثُ ذَكَرها مالِك في الْموطأِ في الْوضوء بلاَغًا[3].

قَالَ ابن حبان: «إِنه خَبر منْقَطع»[4].

وكَذَلِك قَالَ الْبغَوِي في «شَرحِ السنة»[5].

ورواه الْحاكم في «الْمستَدرك»[6] من ثَلاَث طُرق دائِرة علَى سالِمِ بنِ أَبِي الْجعد، عن ثَوبان، ثُم قَالَ: «هذَا حديثٌ صحيح علَى شَرط الشيخَين، ولَم يخَرجاه، ولَستُ أَعرِفُ لَه علةً».

[و]أَخْرجه[7] عنِ الأَعمشِ، عن أَبِي سفْيان، عن جابِرٍ مرفُوعا كَذَلِك، وسكَتَ علَيه، ولَم يتَعقبه الذهبِي في «تَلْخيصه».

- منْصور بن الْمعتَمرِ[8] بنِ عبد الله بنِ ربِيعةَ، السلَمي، أَبو (عتابٍ)[1]، الْكُوفي.

---

(١) «الجرح والتعديل» لابن أبي حاتم (١٨١/٤)، وذكره المزي في «تهذيب الكمال» (١٣٢/١٠).

(٢) هو: معدان بن أبي طلحة، ويقال: ابن طلحة، اليعمري، شامي، ثقة، من الثامنة. التقريب ت (٦٧٨٧).

(٣) مالك في الموطأ (٦٨).

(٤) صحيح ابن حبان (٣١٢/٣) قال: «وخبر سالم بن أبي الجعد عن ثوبان خبر منقطع، فلذلك تنكبناه».

(٥) شرح السنة للبغوي (٣٢٧/١) برقم (١٥٥) قال: «هذا منقطع، ويروى متصلاً عن حسان بن عطية، عن أبي كبشة السلولي، عن ثوبان.

وثوبان: أبو عبد ا مولى رسول ا صلى ا عليه وسلم، وأبو كبشة السلولي: لا يعرف له اسم». انتهى.

(٦) الحاكم في المستدرك (٢٢٠/١، ٢٢١) برقم (٤٤٧، ٤٤٨، ٤٤٩) وقال: «هذا حديث صحيح على شرط الشيخين، ولم يخرجاه، ولست أعرف له علة يعلل بمثلها مثل هذا الحديث، إلا وهم من أبي بلال الأشعري، وهم فيه على أبي معاوية».

(٧) الواو أضفتها ليستقيم السياق، والحديث أخرجه الحاكم في المستدرك (٢٢٢/١) برقم (٤٥٠) قال: حدثناه أبو بكر بن إسحاق الفقيه، أنبأ الحسين بن يسار الحناط ببغداد، ثنا أبو بلال الأشعري، ثنا محمد بن خازم، عن الأعمش به.

(٨) انظر ترجمته في: العلل (٣٥٢/٢)، تهذيب التهذيب (٥٢٦/٥) ت (٨١٢٧)، التقريب ت (٦٩٠٨).
(٦٩٠٨).

الكوفي.

روى عن: إبراهيم النخَعي[2]، والحسن البصري، [وأبي صالحٍ باذَام[3]][4]، (والحكمِ بن عتَيبةَ)[5]، وخَالِد الحذاء، (وربعي)[6] بن حراشٍ[7]، وسعيد بن جبيرٍ[8]، وشَقيق بن سلَمةَ[9]، وطَلْحةَ بنِ مصرف[10]، والشعبي[11]، وخَلائِقَ.

وعنْه: إسرائِيلُ بن يونُس، وجرير بن عبد الحميد[12]، والسفْيانَان، والأعمشُ، وأَبو الأحوصِ (سلام بن)[13] سلَيمٍ[14]، وفُضيلُ بن عياضٍ[15]، وغَيرهم.

---

(١) تصحف في الأصل إلى: **«غياث»**، والتصويب من مصادر الترجمة.

(٢) هو: إبراهيم بن يزيد بن قيس النخعي، أبو عمران الكوفي، من صغار التابعين، ثقة إلا أنه يرسل كثيرا، فقيه. توفي سنة (١٩٦). التقريب ت (٢٧٠).

(٣) هو: باذام أبو صالح مولى أم هانئ بنت أبي طالب، ضعيف يرسل، من الطبقة الثالثة. التقريب ت (٦٣٤).

(٤) ما بين المعكوفتين بدله في الأصل: **«روى له»** ثم بعده بياض قدر كلمة، والمثبت من مصادر الترجمة.

(٥) في الأصل: **«والحاكم بن عيينة»**.

(٦) تصحفت في الأصل إلى: **«ومعز»**.

(٧) هو: ربعي بن حراش بن جحش بن عمرو الغطفاني، ثم العبسي، أبو مريم الكوفي، ثقة عابد، توفي سنة (١٠٠). التقريب ت (١٨٧٩).

(٨) هو: سعيد بن جبير بن هشام الأسدي الوالبي، مولاهم الكوفي، أبو محمد، ويقال: أبو عبد ا ، ثقة ثبت فقيه، توفي سنة (٩٥). التقريب ت (٢٢٧٨).

(٩) هو: شقيق بن سلمة الأسدي، أبو وائل الكوفي، ثقة، توفي في خلافة عمر بن عبد العزيز. التقريب ت (٢٨١٦).

(١٠) هو: طلحة بن مصرف بن عمرو، اليامي، أبو محمد، ويقال: أبو عبد ا الكوفي، ثقة قارئ فاضل. توفي سنة (١١٢)، أو بعدها. التقريب ت (٣٠٣٤).

(١١) هو: عامر بن شراحيل، وقيل: ابن عبد ا بن شراحيل، وقيل: ابن شراحيل بن عبد، الشعبي، أبو عمرو الكوفي. ثقة مشهور فقيه فاضل. توفي بعد سنة (١٠٠). التقريب ت (٣٠٩٢).

(١٢) هو: جرير بن عبد الحميد بن قرط الضبي، أبو عبد ا الرازي الكوفي القاضي، ثقة صحيح الكتاب، قيل: كان في آخر عمره يهم من حفظه. توفي سنة (١٨٨). التقريب ت (٩١٦).

(١٣) تصحف في الأصل إلى: **«سلمة وابن»**، والصواب المثبت، كما في مصادر الترجمة.

(١٤) هو: سلام بن سليم الحنفي مولاهم، أبو الأحوص الكوفي، ثقة متقن، صاحب حديث. توفي (١٧٩). التقريب ت (٢٧٠٣).

(١٥) هو: فضيل بن عياض بن مسعود بن بشر التميمي اليربوعي، أبو علي الزاهد، ثقة عابد

كان من أَوعية الْعلمِ، وكان رأْسا في الْعبادة، (صام)[1] ستين سنَةً، وقَام لَيلَها.

قَالَ ابن مهدي: «لَم يكُن بِالْكُوفَة أَحفَظُ [من منْصورٍ]»[2].

وقَالَ (أَحمد)[3]: «منْصور أَثْبتُ من (إِسماعيلَ)[4] بنِ أَبِي خَالِد».

وقَالَ ابن (معينٍ)[5]: «إِذَا اجتَمع منْصور والأَعمشُ قُدم منْصور، وهو أَثْبتُ من الْحكَمِ بنِ (عتَيبةَ)[6]». (٢٧٣/ب)

وقَالَ علي بن الْمديني: «إِذَا حدثَك عن منْصورٍ ثقَةٌ فَقَد (ملأْتَ يديك)[7]».

ولِي الْقَضاء يسيرا، ثُم أُعفي عنْه.

وقَالَتْ فَتَاةٌ لأَبِيها[8]: أَين تلْك الأُسطُوانَةُ التي كَانَتْ في دارِ منْصورٍ، ما فَعلَتْ؟

قَالَ: يا بنَيةُ، ذَاك منْصور، (يصلي بِالليل)[9] فَمات، وكَان (يبكي)[10] الليلَ كُله.

أَخَذَه يوسفُ بن عمر - عاملُ الْكُوفَة - يرِيده علَى الْقَضاء، فَامتَنَع بعد أَن جِيء لَه بِالْقَيد[11].

وقَالَ سفْيان: «كُنْتُ إِذَا رأَيتُ منْصورا قُلْتُ: الساعةَ يموتُ»[12].

تُوفي سنَةَ اثْنَتَينِ وثَلاثين ومئَة.

إمام. توفي سنة (١٨٧). التقريب ت (٥٤٣١).

(١) في الأصل: **«حياته»**، والصواب المثبت ، كما في مصادر ترجمته.

(٢) سقطت من الأصل، وأثبتها من مصادر الترجمة.

(٣) في الأصل: **«أجهت»**، وهو تصحيف.

(٤) في الأصل: **«الجعد»**، وهو خطأ.

(٥) في الأصل: **«معى»**، وهو تصحيف.

(٦) تصحف في الأصل إلى: **«عيينة»**، والصواب المثبت، كما في مصادر الترجمة.

(٧) في الأصل: **«ملكت بذاك»**، وهو تصحيف، والمثبت من مصادر الترجمة.

(٨) زاد بعده في الأصل: **«له»**، وهي مقحمة.

(٩) بدله في الأصل: **«فصل ما ليلك»**، وهو تحريف واضح.

(١٠) تصحف في الأصل إلى: **«سكن»**، والصواب المثبت، كما في مصادر الترجمة.

(١١) وتمام القصة كما في تهذيب الكمال (٥٤٦/٢٨): «أخذه يوسف بن عمر - عامل الكوفة - يريده على القضاء، فامتنع وأبى، فدخلت عليه [الداخل: زائدة بن قدامة]، وقد جيء بالقيد ليقيده، فجاءه خصمان، فقعدا بين يديه، فلم يسألهما، و لم يكلمهما، قال: فقيل ليوسف بن عمر: إنك لو نثرت لحمه لم يل القضاء. قال: فخلى عنه». انتهى.

(١٢) الذهبي في «سير أعلام النبلاء» (٤٠٦/٥).

ولَم يتَكَلم منْصور بن الْمعتَمرِ بعد الْعشَاء أَربعين سنَةً.
وقُتلَ بِجامعِ دمشْقَ.
روى لَه الْجماعةُ.

الشَّرحُ:

هذَا الْحديثُ ذَكَره الرافعي رحمه الله في الْمجلسِ الْعشْرِين من «أَمالِيه»[1]، قَالَ ما ملَخصه: «هذَا حديثٌ ثَابِتٌ مروِي عنِ النبِي صلى ا عليه وسلم في رِواية جماعة من الصحابة منْهم: ابن عباسٍ، وعبد الله بن (عمرٍو)[2]، وأَبو أُمامةَ.
ومشْهور من رِواية ثَوبان، ولَم يروِه عنْه سوى سالِمِ بنِ أَبِي الْجعد، ولَم يروِه عن سالِمٍ سوى منْصورٍ.
وأَخْرجه أَبو داود الطيالِسي[3] والْمصنفُ من رِواية منْصورٍ عن سالِمٍ.

- وثَوبان هو ابن بجدد، ويقَالُ: جحدر[4].

من أَصحابِ رسول الله صلى ا عليه وسلم وموالِيه. وأَصلُه من الْيمنِ من جمرٍ، ويقَالُ: كَان من السراة موضع بين مكةَ [والْيمنِ][5].
روى عنْه: شَداد بن أَوسٍ[6]، وحسن بن (يسارٍ)[7]، ومعدان بن أَبِي طَلْحةَ.

---

(١) هو: أبو القاسم عبد الكريم بن محمد بن عبد الكريم بن الفضل القزويني الرافعي (ت٦٢٣)، وأماليه ثلاثون مجلسا على عدد كلمات الفاتحة، أملى فيها ثلاثين حديثًا بأسانيدها، وتكلم عليها وشرحها بفصول، وهي المسماة بـ«الأمالي الشارحة لمفردات الفاتحة»، في مجلد. انظر: الرسالة المستطرفة (ص١٦٠).

(٢) تصحف في الأصل إلى: **«عمر»** وإنما هو من حديث عبد ا بن عمرو، وسيأتي عند المصنف على الصواب في الحديث التالي ونقله كلام المزي من «تحفة الأشراف»، وقوله أن الصواب أنه من حديث عبد ا بن عمرو.

(٣) أخرجه أبو داود الطيالسي (٩٩٦).

(٤) انظر ترجمته في: الإصابة (٤١٣/١)، الاستيعاب (٢١٨/١)، معجم الصحابة (١١٩/١).

(٥) الزيادة من مصادر الترجمة.

(٦) هو: شداد بن أوس بن ثابت الأنصاري، أبو يعلى، ويقال: أبو عبد الرحمن المدني، صحابي جليل، توفي قبل سنة (٦٠)، أو بعدها. التقريب ت (٢٧٥٢).

(٧) تصحفت في الأصل إلى: «نضر». وهو: الحسن بن أبي الحسن البصري، يسار، ثقة فقيه فاضل فاضل مشهور، وكان يرسل كثيرا، ويدلس، مات سنة (١١٠)، وقد قارب التسعين. التقريب ت (١٢٢٧).

سكَن حمص، وماتَ بِها سَنَةَ أَربعٍ وخَمسين.

ويروى عن ثَوبان أَن رسولَ الله صلى ا   عليه وسلم قَالَ: **«من تكَفلَ لِي بِواحدة أَتكَفلْ له بِالْجنة»**. قَالَ ثَوبان: فَقُلْتُ: أَنَا يا رسولَ الله. قَالَ: **«لا تَسأَلن أَحدا شيئًا»**.

فَقَالَ: كَان ثَوبان ربما وقَع سوطُه، فَينْزِلُ حتى يتَنَاولَه». انْتَهى.

وهذَا الْحديثُ في «سنَنِ أَبِي داود»[(1)] في كتَابِ «الزكَاة».

ثُم قَالَ:

- **«وسالِم بن أَبِي الْجعد (الْغَطَفَاني)[(2)] الأَشْجعي مولاهم الْكُوفي[(3)]**.

سمع: جابِر بن عبد الله، والنعمان بن بشيرٍ، وأَنَس بن مالِك، وابن عمر.

وروى عنْه: قَتَادةُ، وعمرو بن مرةَ[(4)]، ومنْصور[(5)]، وغَيرهم.

كَانَتْ [وفَاتُه][(6)] سنَةَ سبعٍ أَو ثَمانٍ وتسعين».

ثُم قَالَ بعد ذَلِك:

«الاستقَامةُ: الاعتدالُ، يقَالُ: استَقَام الأَمر وقَومتُه فَهو مسقيم وقَوِيم، وأَصلُ مستَقيمٍ: مستَقْوِم.

وقَولُه صلى ا   عليه وسلم: «**استَقيموا ولَن تُحصوا**» قيلَ: معنَاه: ولَن تُطيقُـوا الْقيـام بِشَرط الاستقَامة، (وإِحصاء حدودها، وذَلِك لِصعوبة أَمرِها، وعسرِ الْحفَاظ علَيها)[(7)]».

ثُم روى بِإِسنَاده عن عمر بنِ الْخَطابِ قَالَ: قَالَ رسولُ الله صلى ا   عليه وسلم: **«لَو**

(٢٧٤/أ)

(١) أخرجه أحمد (٢٧٥/٥-٢٧٦)، وأبو داود (٢٠١/٢-٢٠٢) برقم (١٦٤٣) كتاب الزكاة، باب كراهية المسألة. من طريق عاصمٍ، عن أَبِي الْعالِية، عن ثَوبان... فذكره. وأخرجه أحمد (٢٧٧/٥، ٢٧٩، ٢٨١)، والنسائي (٩٦/٥) برقم (٢٥٩٠)، وابن ماجه (١٨٣٧) كلهم من طريق عبد الرحمن بن يزيد بن معاوية، عن ثوبان... فذكره. وقال المنذري في الترغيب والترهيب (٨١٣) كما في صحيح الترغيب للألباني: «رواه أحمد والنسائي وابن ماجه وأبو داود بإسناد صحيح».

(٢) تصحفت في الأصل إلى: «القطاني».

(٣) انظر ترجمته في: تاريخ ابن معين للدوري (١٨٦/٢)، الثقات لابن حبان (١٨٦/٢)، تهذيب التهذيب (٢٥٧/٢) ت (٢٥٥٣)، التقريب ت (٢١٧٠).

(٤) هو: عمرو بن مرة بن عبد ا   بن طارق الجملي، أبو عبد ا   الكوفي الأعمى، ثقة عابد، كان لا يدلس. توفي سنة (١١٨). التقريب ت (٥١١٢).

(٥) هو: منصور بن المعتمر بن عبد ا   السلمي، أبو عتاب، ثقة ثبت، وكان لا يدلس. مات سنة (١٣٢). التقريب ت (٦٩٠٨).

(٦) سقطت من الأصل، وزدتها ليستقيم السياق.

(٧) رسمها في الأصل هكذا: «ورى وحدودها، وذلك لذمة أمرها، وعشر الحافظ عليها».

صليتم حتى تكونوا كالحنايا، وصمتم حتى تكونوا كالأوتار، ثم كان الاثنان أحب إليكم من الواحد، لم تبلغوا حد الاستقامة»[1].

ثم قالَ: «الحنيةُ القَوس، فَعيلٌ بِمعنَى مفْعولٍ، لأنها محنيةٌ، أي: معطوفَةٌ».

وقيلَ: «**لن تحصوا**» لن تؤَدوا، ولن تُحيطُوا علْما بما تجِدون من ثوابِ الاستقَامة؛ وذَلك لعظَمة خَطَرِها، ووفُور فَضلها.

وقوله: «**واعلموا أَن خَير أَعمالِكُم**» من شَرف هذه العبادة وكونها أَشْرفَ الطاعات.

وقوله: «**ولا يحافظُ علَى الوضوء إِلا مؤْمن**» فَتُوجه المحافَظَةُ [علَى][2] معانٍ:

أَحدها: مراقَبة أَوقَاته، حتى لاَ يقَع فيه إِهمالٌ، كما قَالَ تَعالَى: حَافِظُوا عَلَى الصَّلَوَاتِ [3].

والثاني: إِدامتُه.

والثالِثُ: إِسباغُه والاعتنَاء بِآدابِه.

وقَد يشْعر ذكْر الصلاَة والوضوء عقيب الأمرِ بالاستقَامة بِأَن الاستقَامة بالمحافَظَة علَيهما، ثم وقَد قيلَ: إِن لَفْظَ الصلاَة مأْخُوذٌ من الاستقَامة، يقَالُ: صليتُ العود إِذَا قَومتُه (بِالنارِ)[4].

والاستقَامةُ من أَرفَعِ الدرجات والمراتبِ، قَالَ الله تَعالَى: إِنَّ الَّذِينَ قَالُوا رَبُّنَا اللَّهُ ثُمَّ اسْتَقَامُوا [5]، وقَالَ: فَاسْتَقِيمُوا إِلَيْهِ [6]، والسين فيهما سين الموافَاة والمطَاوعة، كما كما يقَالُ: أَرضيتُه فَاسترضى.

---

(١) أخرجه ابن مندة في مسند إبراهيم بن أدهم (٢٢) من طريق شقيق بن إبراهيم البلخي، عن إبراهيم بن أدهم، عن مالك بن دينار، عن أبى مسلم الخولاني، عن عمر بن الخطاب رضي ا عنه قال: قال رسول ا صلى ا عليه وسلم:... فذكره. ومن طريقه أخرجه ابن عساكر في «تاريخ دمشق» (١٣٢/٢٣). وإسناده ضعيف جدا، شقيق بن إبراهيم البلخي، منكر الحديث، كما قال الذهبي في «ميزان الاعتدال» (٢٧٩/٢).

(٢) الزيادة أضفتها ليستقيم السياق.

(٣) سورة البقرة، آية (٢٣٨).

(٤) في الأصل: «باليقين»، وقال الفيومي في «المصباح المنير»: «قَالَ ابن فَارِسٍ: ويقَالُ: إن الصلاةَ من صليتُ العود بِالنارِ، إذَا لَينْتَه؛ لأن المصلي يلين بِالخُشُوعِ والصلاةُ».

(٥) سورة فصلت، آية (٣٠)، سورة الأحقاف، آية (١٣).

(٦) سورة فصلت، آية (٦).

وعن الإمام أبي بكر بن فورك[1]: «أن سينها سين الطلب المعين، أنهم طلبوا من الله أن يقيمهم على التوحيد وحفظ الحلال».

والآثار والأخبار في قصد الاستقامة لا تحصى». انتهى[2].

وقال غيره: «**استقيموا ولن تحصوا**» أي: استقيموا في كل شيء، حتى لا تميلوا، ولن تطيقوا الاستقامة في قوله تعالى: ﴿عَلِمَ أَنْ لَنْ تُحْصُوهُ﴾[3] أي: لن تطيقوا عده وحفظه.

وقال العلماء: معنى الاستقامة لزومه لما حد الله تعالى وسهب لطاقة الأمور[4].

وقيل: هي الإخلاص في الطاعة.

وقال ابن فورك: «هي سؤال الله تعالى أن يثبتهم على الدين».

وكان الحسن إذا قرأ: ﴿إِنَّ الَّذِينَ قَالُوا رَبُّنَا اللَّهُ ثُمَّ اسْتَقَامُوا﴾[5]، قال: «اللهم أنت ربنا فارزقنا الاستقامة»[6].

وهذا الحديث معدود من جوامع كلمه صلى الله عليه وسلم، وبه استدل ابن الصلاح لاستحباب صلاة الرغائب[7]، وقال: «خرجه ابن ماجه في «سننه»، وله طرق صحاح»[8].

---

(١) هو: محمد بن الحسن بن فورك الأنصاري الأصبهاني، أبو بكر: واعظ عالم بالأصول والكلام، من فقهاء الشافعية. سمع بالبصرة وبغداد. وحدث بنيسابور، وبنى فيها مدرسة، وتوفي سنة (٤٠٦) على مقربة منها، فنقل إليها. له كتب كثيرة، منها: «مشكل الحديث وغريبه»، و«أسماء الرجال»، و«حل الآيات المتشابهات»، و«غريب القرآن». انظر: الوافي بالوفيات (١٦/٣)، النجوم الزاهرة (٢٤٠/٤)، الأعلام لخير الدين الزركلي (٨٣/٦).

(٢) يعني: انتهى ما نقله عن الإمام الرافعي رحمه الله في المجلس العشرين من «أماليه».

(٣) سورة المزمل، آية (٢٠).

(٤) كذا سياق الكلام بالأصل.

(٥) سورة فصلت، آية (٣٠)، سورة الأحقاف، آية (١٣).

(٦) أخرجه الطبري في «تفسيره» (٤٦٥/٢١).

(٧) قال النووي في «المجموع شرح المهذب» (٥٦/٤): «الصلاة المعروفة بصلاة الرغائب وهي: ثنتى عشرة ركعة تصلي بين المغرب والعشاء ليلة أول جمعة في رجب، وصلاة ليلة نصف شعبان مائة ركعة، وهاتان الصلاتان بدعتان ومنكران قبيحتان، ولا يغتر بذكرهما في كتاب «قوت القلوب» و«إحياء علوم الدين»، ولا بالحديث المذكور فيهما فإن كل ذلك باطل، ولا يغتر ببعض من اشتبه عليه حكمهما من الأئمة فصنف ورقات في استحبابهما، فإنه غالط في ذلك، وقد صنف الشيخ الإمام أبو محمد عبد الرحمن بن إسماعيل المقدسي كتابا نفيسا في إبطالهما فأحسن فيه وأجاد رحمه الله».

(٨) نقل هذا الكلام عن الدميري المناوي في «فيض القدير» (٦٣٦/١) برقم (٩٩٤).

٢٧٨- حدثَنَا إِسحاقُ بن إِبراهيم بن حبِيبٍ، حدثَنَا الْمعتَمر بن سلَيمان، عن لَيث، عن مجاهد، عن عبد الله بن عمرٍو قَالَ: قَالَ رسولُ الله صلى ا عليه وسلم: **«استَقيموا ولَن تُحصوا، واعلَموا أَن (خَير)[1] أَعمالِكُم الصلاةَ، ولا يحافظُ علَى الْوضوء إِلا مؤْمن»**.

انْفَرد بِه الْمصنفُ[2].

قَالَ الشيخُ في «الأَطْراف»[3]: «ونَكَره أَبو الْقَاسمِ[4] في مسنَد ابن عمر اعتمادا منْه علَى (٢٧٤/ب) علَى ما وقَع في بعضِ النسخِ الْمتَأَخرة. وهو وهم، والصواب: عبد الله بن عمرٍو.

وكَذَلِك وقَع في عدة نُسخٍ، منْها: نُسخَةُ الْحافظ أَبِي الْعباسِ أَحمد بنِ محمد بنِ أَحمد الأَسدابانِي[5]، التي كَتَبها بِخَطه عنِ (الْمقَومي)[6].

وكَذَلِك رواه إِبراهيم بن دينَارٍ عنِ ابنِ ماجه».

(١) في المطبوع من سنن ابن ماجه: **«من أفضل»**.

(٢) ابن ماجه (٢٥٣/١) برقم (٢٧٨) كتاب الطهارة وسننها، باب المحافظة على الوضوء.

رجال إسناد ابن ماجه:

- إسحاق بن إبراهيم بن حبيب بن الشهيد، أبو يعقوب البصري الشهيدي، ثقة، مات سنة (٢٥٧). «التقريب» ت (٣٢٤).

- المعتمر بن سليمان التيمي، أبو محمد البصري، يلقب: الطفيل، ثقة، مات سنة (١٥٧)، وقد جاوز الثمانين. «التقريب» ت (٦٧٨٥).

- ليث، هو ابن أبي سليم، سبقت ترجمته (ص٩٨)، وترك لاختلاطه.

- مجاهد، هو ابن جبر، سبقت ترجمته (ص١٤٦)، وهو ثقة إمام.

الحكم على الحديث:

إسناده ضعيف، لضعف ليث بن أبي سليم. قال البوصيري في «مصباح الزجاجة» (٢٥٥/١-٢٥٦) برقم (١١٤): «وهكذا أخرجه أبو بكر بن أبي شيبة في «مسنده» من هذا الوجه في مسند عبد ا بن عمرو بن العاص، وإسناده ضعيف؛ من أجل ليث بن أبي سليم». انتهى. ولكن يشهد لمتنه حديث ثوبان المتقدم.

(٣) «تحفة الأشراف» (١٣١/٦) حديث (٨٩٢٣).

(٤) يعني: ابن عساكر.

(٥) هو: أبو العباس أحمد بن محمد بن أحمد، الأسداباذي، النعالي، محدث رحال، كان حافظًا كثير كثير الحديث. توفي سنة (٥٣١)، وأسداباذ: قرية ببيهق بناها أسد بن عبد ا بن يزيد بن أسد بن كرز القسري بحدود سنة (١٢٠). انظر ترجمته في: «تاريخ الإسلام» (٢٣٢/٣٦)، «الأنساب» (١٣٧/١).

(٦) في الأصل: **«المقومين»**، والصواب المثبت، كما في «تحفة الأشراف».

وهو: محمد بن الحسين بن أحمد بن الهيثم القزويني، أبو منصور، المقومي، الهيثمي، شيخ مشهور، عارف بالحديث، واللغة، والشعر، وقد سمع وكتب الكثير، وانتشر من روايته سنن أبي عبد ا ابن ماجه. (ت٤٨٧)، أو (٤٨٨). انظر: «التدوين في أخبار قزوين» (٢٦٣/١)، «العبر» (٣٠٨/٣)، «شذرات الذهب» (٣٧٢/٣).

٢٧٩- حدثَنَا محمد بن يحيى الذهلي، حدثَنَا ابن أَبِي مريم، حدثَنَا يحيى[١] بن أَيوب، حدثَني إِسحاقُ بن أَسيد، عن أَبِي حفْصٍ الدمشْقي، عن أَبِي أُمامةَ يرفَع الْحديثَ قَالَ: **«استَقيموا ونعما إِن استَقَمتُم، وخَير أَعمالكُم الصلاةُ، ولا يحافظُ علَى الْوضوء إِلا مؤْمن».**

انْفَرد بِه الْمصنفُ أَيضا[٢].

ورواه أَبو الْقَاسمِ الطبراني[٣].

ابن أَبِي مريم جماعةٌ:

منْهم: سعيد بن الْحكَمِ الْمصرِي هذَا.

ومنْهم: بريد بن أَبِي مريم الْبصرِي[٤].

---

(١) في الأصل: «محمد»، والصواب المثبت، كما في سنن ابن ماجه المطبوع.

(٢) ابن ماجه (٢٥٣/١-٢٥٤) برقم (٢٧٩) كتاب الطهارة وسننها، باب المحافظة على الوضوء.

رجال إسناد ابن ماجه:

- محمد بن يحيى الذهلي، سبقت ترجمته (ص٩٧)، وهو ثقة حافظ جليل.

- ابن أبي مريم، ترجم له المصنف، سعيد بن الحكم بن محمد بن سالم بن أبي مريم الجمحي بالولاء، أبو محمد المصري، ثقة ثبت فقيه، مات سنة (٢٢٤)، وله ثمانون سنة. «التقريب» ت (٢٢٨٦).

- يحيى بن أيوب، ترجم له المصنف، سبقت ترجمته (ص١١٥)، وهو صدوق ربما أخطأ.

- إسحاق بن أَسيد، بالفتح، الأنصاري، أبو عبد الرحمن الخراساني، كذا يقول فيه الليث، ويقال: أبو محمد المروزي، نزيل مصر، فيه ضعف، من الثامنة. «التقريب» ت (٣٤٢).

- أبو حفص الدمشقي، ترجم له المصنف، مجهول، من الخامسة، قيل: هو عمر الدمشقي، وقيل: عثمان بن أبي العاتكة. «التقريب» ت (٨٠٥٧).

الحكم على الحديث:

إسناده ضعيف؛ لضعف إسحاق بن أسيد، وجهالة أبي حفص الدمشقي. ولكن يشهد لمتنه حديث ثوبان المتقدم. قال البوصيري في مصباح الزجاجة (٢٥٦/١) برقم (١١٥): «هذا إسناد ضعيف، لضعف تابعيه، ورواه ابن حبان في صحيحه، والحاكم من حديث ثوبان، كما تقدم».

(٣) أخرجه الطبراني في «الكبير» (٢٩٣/٨) برقم (٨١٢٤) قال: حدثنا يحيى بن علي بن صالِحٍ، ثنا سعيد بن أبي مريم... فذكره بنحوه. كذا في المعجم الكبير (يحيى بن علي)، وهو على الصواب في تهذيب الكمال (٢٥٤/٣٣) (يحيى بن عثمان بن صالح، وهو: السهمي) كما أخرجه المزي من طريق الطبراني.

(٤) انظر ترجمته في: تهذيب الكمال (٥٢/٤) ت (٦٦٠)، وتهذيب التهذيب (٣٣١/١) ت=

ومنْهم: يزيد بن أبي مريم الشامي[1].

ومنْهم: أبو بكْرِ بن عبد الله بن أبي مريم الْغَساني[2].

- سعيد بن الْحكَم [ابن][3] محمد بن سالِمٍ الْمعروفُ بابن أبي مريم الْجمحي، أبو محمد (الْمصري)[4].

روى عن: أُسامةَ بن زيد بن أسلَم، (وسفْيان)[5] بن عيينَةَ، وابن لَهيعةَ، والليث، ويحيى بن أيوب الْمصري.

روى عنْه: الْبخَارِي، ومحمد بن إِسحاقَ الصاغَاني[6]، ومحمد بن يحيى الذهلي، وآخَرون من الْمصريين، وغَيرهم.

قَالَ الْحسين بن (الْحسن)[7] الرازِي[8]: «سأَلْتُ أَحمد بن حنْبلٍ عن من أَكْتُب بِمصر؟ قَالَ: عن [ابن][9] أبِي مريم»[10].

وقَالَ أَبو داود: «هو عنْدي حجةٌ»[11].

=(٧٩٧)، «التقريب» ت (٦٥٩).

(١) انظر ترجمته في: تهذيب الكمال (٢٤٣/٣٢) ت (٧٠٤٩)، وتهذيب التهذيب (٢٢١/٦) ت (٩٠٦٥)، «التقريب» ت (٧٧٧٥).

(٢) انظر ترجمته في: تهذيب الكمال (١٠٨/٣٣) ت (٧٢٤١)، تهذيب التهذيب (٢٩٥/٦) ت (٩٣٨٠)، «التقريب» ت (٧٩٧٤).

(٣) سقطت من الأصل، واستدركتها من مصادر الترجمة.

(٤) في الأصل: **«البصري»**، والصواب المثبت. وانظر ترجمته في: الجرح والتعديل (١٣/٤)، الثقات لابن حبان (٢٦٦/٨)، تهذيب التهذيب (٣٠٠/٢) ت (٢٦٨٩).

(٥) في الأصل: **«وسعيد»**، والصواب المثبت.

(٦) هو: محمد بن إسحاق بن جعفر، ويقال: ابن محمد، أبو بكر الصاغاني، نزيل بغداد، ثقة ثبت، توفي سنة (٢٧٠). التقريب ت (٥٧٢١).

(٧) تصحف في الأصل إلى: «الحسين».

(٨) هو: أبو معين الحسين بن الحسن الرازي. الحافظ الإمام، سمع: سعيد بن أبي مريم، وأبا سلمة موسى بن إسماعيل، وأبا توبة، وأحمد بن يونس، ونعيم بن حماد، ويحيى بن معين. أخذ عنه: عبدالرحمن بن أبي حاتم، وغيره. من كبار حفاظ الحديث. انظر: سير أعلام النبلاء (١٥٤/١٣)، تذكرة الحفاظ (٦٠٦/٢-٦٠٧)، العبر في خبر من غبر (٤٩/٢)، شذرات الذهب (١٦٢/٢).

(٩) سقطت من الأصل، واستدركتها من مصادر الترجمة.

(١٠) الجرح والتعديل لابن أبي حاتم (١٤/٤) ت (٤٩).

(١١) سؤالات الآجري لأبي داود (١٨٠/٢) ت (١٥٢٦).

وقالَ العجلي[1]: «ثقَةٌ، وكَان من عقَلاء (أهل)[2] مصر وفُقَهائِهم»[3].
تُوفي سنَةَ (أربعٍ وعشْرين ومئَتَين)[4].
روى لَه الْباقُون.

- ويحيى بن أيوب الغَافقي[5]، أبو العباس المصري.

عن: (إسحاقَ)[6] بن أُسيد، وحميد الطويل[7]، ومالِك بن أنَس، ويزيد بن أبي حبيبٍ، حبيبٍ، وغَيرهم.
وعنْه: جرير بن حازمٍ[8]، وسعيد بن الْحكَمِ بن أبي مريم، وعبد الله بن الْمبارك، وغَيرهم.
ثقَةٌ، صالِح، محله الصدقُ.
تُوفي سنَةَ ثَمانٍ وستين ومئَة.
روى لَه الْجماعةُ أيضا.

- إسحاقُ بن أَسيد بِالْفَتْح، الأَنْصاري، أبو عبد الرحمن الْخُراساني الْمروزي[9].

نَزِيلُ مصر.
روى عن: أبِي إسحاقَ السبِيعي، وأبِي حفْصٍ الدمشْقي، وغَيرهما.

---

(١) كتب عليها في الأصل بدله، وكتب في الحاشية: **«العجلي»**.
(٢) كلمة: **«أهل»**، مكتوبة بين السطور.
(٣) معرفة الثقات للعجلي (٣٩٦/١) ت (٥٨١).
(٤) في الأصل: **«أربع مئة واثنين وعشرين»**، وهو خطأ، والتصويب من مصادر الترجمة.
(٥) انظر ترجمته في: تهذيب الكمال (٢٣٣/٣١) ت (٦٧٩٢)، تهذيب التهذيب (١١٧/٦) ت (٨٧٨٤)، «التقريب» ت (٧٥١١).
(٦) تصحف في الأصل إلى: **«إسماعيل»**، وهو خطأ، والتصويب من مصادر الترجمة.
(٧) هو: حميد بن أبي حميد الطويل، البصري، أبو عبيدة الخزاعي، ويقال: السلمي، ويقال: الدارمي، ثقة مدلس، توفي سنة (١٤٢)، ويقال: (١٤٣). التقريب ت (١٥٤٤).
(٨) هو: جرير بن حازم بن زيد بن عبد ا الأزدي، ثم العتكي، وقيل: الجهضمي، أبو النضر البصري، ثقة لكن في حديثه عن قتادة ضعف، وله أوهام إذا حدث من حفظه. توفي سنة (١٧٠). التقريب ت (٩١١).
(٩) انظر ترجمته في: الجرح والتعديل (٢١٣/٢)، الثقات (٥٠/٦)، تهذيب التهذيب (٢٠٦/١) ت ت (٤١٩).

[وعنْه][1]: حيوةُ بن شُريحٍ[2]، وسعيد بن أَبِي أَيوب، وابن لَهيعةَ، وعقْبةُ بن نَافعٍ، والليثُ، ويحيى بن أَيوب، الْمصريون.

قَالَ أَبو حاتمٍ[3]: «شَيخٌ لَيس بِالْمشْهورِ، لاَ يشْتَغَلُ بِه».

وقَالَ ابن عدي[4]: «مجهولٌ».

روى لَه أَبو داود والْمصنفُ.

- أَبو حفْصٍ الدمشْقي.

روى عن: أَبِي أُمامةَ (صدي)[5] بنِ عجلاَن. (٢٧٥/أ)

عن: مكْحولٍ الشامي[6]، عن أَبِي أُمامةَ.

قَالَ الْحافظُ الْبيهقي[7]: «أَبو حفْصٍ هذَا مجهولٌ، ومكْحولٌ لَم يسمع من أَبِي أُمامةَ شَيئًا. قَالَه الدارقُطْني».

---

(١) سقطت من الأصل.

(٢) هو: حيوة بن شريح بن صفوان بن مالك التجيبي، أبو زرعة المصري، ثقة ثبت فقيه زاهد، توفي سنة (١٥٨)، وقيل: سنة (١٥٩). التقريب ت (١٦٠٠).

(٣) الجرح والتعديل لابن أبي حاتم (٢١٣/٢) ت (٧٢٨).

(٤) ذكر قول ابن عدي المزي في تهذيب الكمال (٤١٣/٢) وقال محققه: «كذا قال المزي، وليس وليس للرجل ترجمة في «الكامل»، وقد لاحظ ذلك قبلي العلامة مغلطاي، والحافظ ابن حجر، ونبها عليه، قال مغلطاي: «وقال أبو أحمد الحاكم في «كتاب الكنى»: مجهول... وفي قول المزي: (قال أبو أحمد ابن عدي: مجهول) نظر؛ لأن هذا الرجل لم أر له في كتاب الكامل - تأليف أبي أحمد - ذكرا، والذي رأيت أن قائل ذلك فيما أظن هو الحاكم أبو أحمد، فكأنه اشتبه عليه أبو أحمد الحاكم بأبي أحمد ابن عدي، وا تعالى أعلم».

وذكره ابن حبان البستي في كتاب الثقات: (١/الورقة٢٦) وقال: «وهو الذي يروي عنه الليث بن سعد، ويقول: حدثنا أبو عبد الرحمان الخراساني. كان يخطئ». وانظر: «تاريخ البخاري الكبير» (٣٨١/١/١)». انتهى من تعليق المحقق.

(٥) في الأصل: **«منصور»**، وهو خطأ.

(٦) هو: مكحول الشامي، أبو عبد ا ، ويقال: أبو أيوب، ويقال: أبو مسلم، ثقة فقيه كثير الإرسال الإرسال مشهور، توفي سنة (١٠٠). التقريب ت (٦٨٧٥).

(٧) قاله البيهقي في «معرفة السنن والآثار» (٤٨٤/٧) برقم (٦٠١٩، ٦٠٢٠)، وكذا قاله البيهقي البيهقي في «السنن الكبرى» (٢٧١/١٠)، بعد ذكره حديث: «أَدِّ الأَمانَةَ إِلَى منِ ائْتَمنَكَ» قال: «وروي عن أبي حفص الدمشقي عن مكحول عن أبي أمامة عن النبي صلى ا عليه وسلم، وهذا ضعيف؛ لأن مكحولاً لم يسمع من أبي أمامة شيئًا، وأبو حفص الدمشقي هذا مجهول».

وقالَ الْحافظُ أبو الْقَاسمِ بن عساكر[1]: «أَظُن أن أبا حفْص هذَا: عمر الدمشْقي، الذي روى عنْه الْمصريون. والله أعلَم».

روى لَه الْمصنفُ هذَا الْحديثَ الْواحد.

وقالَ الذهبِي في «الْميزان»[2] و«الْمغْني»[3]: «أبو حفْص هذَا لاَ يعرفُ أبدا».

وسيأْتي في آخرِ الْكتَابِ في بابِ «كَف اللسان» الْكَلاَم علَى حديث سفْيان بن عبد الله الثقَفي[4]، إِن شَاء الله تَعالَى.

* * *

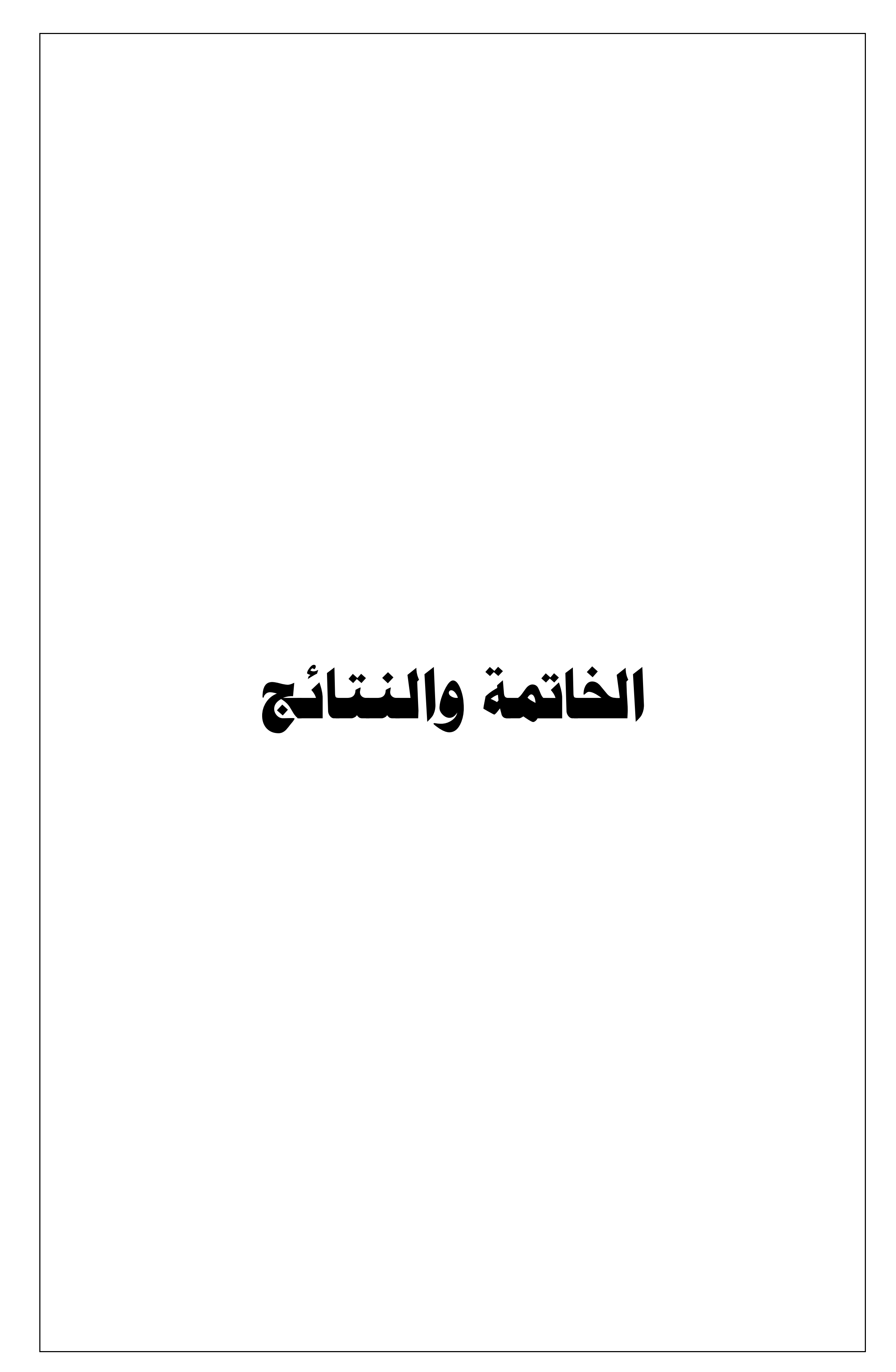
(١) «تاريخ دمشق» لابن عساكر (١٥٠/١٦) ت (٨٤٧٣).

(٢) الذهبي في «ميزان الاعتدال» (٥١٦/٤) ت (١٠١١٠).

(٣) الذهبي في «المغني في الضعفاء» (٧٨٠/٢) ت (٧٤٠٩).

(٤) وهو ما رواه ابن ماجه (٤٥٨/٥-٤٥٩) برقم (٣٩٧٢) كتاب الفتن، باب كف اللسان في الفتنة. قال: حدثَنَا أبو مروان محمد بن عثْمان الْعثْماني، حدثَنَا إِبراهيم بن سعد، عن ابن شهابٍ، عن محمد بن عبد الرحمن بن ماعزٍ الْعامري، أن سفْيان بن عبد الله الثقَفي قَالَ: قُلْتُ: يا رسولَ الله حدثْني بِأَمرٍ أعتَصم بِه؟ قَالَ: **«قُلْ ربي الله، ثُم استَقم»**. قُلْتُ: يا رسولَ الله، ما أَكْثَر ما تَخَافُ علَي؟ فَأَخَذَ رسولُ الله صلى الله عليه وسلم بِلسانِ نَفْسه، ثُم قَالَ: **«هذَا»**. والحديث في صحيح مسلم بنحوه (١١/٢-١٢) برقم (٣٨) كتاب الإيمان، باب جامع أوصاف الإسلام.

ومناسبة ذكره هنا أنه يتكلم عن الاستقامة، وهذا الحديث وثيق الصلة بالاستقامة، ويتبين أهم ما فيها، وهو حفظ اللسان، والله أعلم.



الخاتمة والنتائج

الخاتمةُ والنَّتَائِجُ

أحمد الله جل وعلا على ما من به علي من خدمة حديث رسوله صلى ا عليه وسلم مع ما لازم ذَلِك من تَقْصِيرٍ، وهذَا جهد الْمقل، فَما كَان من صوابٍ فَإِنه من ربـي لاَ أُحصي ثَنَاء علَيه، هو كَما أَثْنَى علَى نَفْسه، وما كَان فيه من خَطَإٍ فَمني، وأَنَـا أَهـلٌ لِذَلِك، فَأَدعوك إِلَهي أَن تَستُر الْخَطَأ، وتَغْفر الزلَلَ، ومن يغْفر إِلا أَنْتَ، ومن يجود إِلا أَنْتَ، إِلَهي جد وتَفَضلْ بِالإِحسانِ وأَنْتَ أَهلُه، ومن بِـالْغُفْرانِ، وأَنْـت أَهلُـه، فَأَنْـتَ سبحانَك أَهلُ التقْوى وأَهلُ الْمغْفرة.

وبعد، فَقَد تَلَخص لَدي عدد من النتَائِجِ من خلاَل تَحقيقي لِهذَا الْجزء من شَرحِ الْعلامة الدميرِي علَى كتَابِ السنَنِ لابنِ ماجه، وهي:

أَولاً: أَن هذَا الْكتَاب اشْتَملَ علَى شَرحِ الأَحاديث، وبيانِ مراتبِ الرواة فـي الْجـرحِ والتعديل، فَلاَ يعتَبر الْكتَاب مصنفًا في الشرح، ولاَ في التراجِمِ، بلْ يشْـملُ الأَمـرينِ جميعا، وهو يميلُ إِلَى بسط الْقَول في التراجِمِ أَكْثَر.

ثَانيا: أَن كتَاب الديباجة يعد مصدرا مهما من مصادرِ شَرحِ السنَنِ لابـن ماجـه، إِذ اعتَمد علَيه كَثير ممن جاء بعده من الأَئِمة.

ثَالِثًا: أَن الدميرِي في كتَابِه هذَا لَم يعتَمد اعتمادا كُليا علَى مصنفات الشافعية فَحسب إِذْ هو شَافعي الْمذْهبِ، بلْ نَقَلَ عن غَيرِهم، مما تَقْتَضي الْمصلَحةُ وتَمام الْفَائِـدة النقْـلَ عنْهم، فَقَد نَقَلَ عنِ الْقَاضي عياضٍ، والْقُرطُبِي، وهما من الْمالِكية، ونَقَلَ عنِ الرافعي وهو من الْحنَفية، ونَقَلَ عن غَيرِهم.

رابِعا: أَن الدميرِي لَم يكُن نَاقلاً فَحسب، بلْ كَان مجتَهِدا في الترجِيحِ بـين الأَحاديـث والْمعاني، وبيانِ درجات الرواة ومراتبِهِم.

خَامسا: لَم يستَوعبِ الدميرِي ذكْر شُيوخِ وتَلاَميذ رواة السنَنِ، بل اقْتَصر علَى ذكْـرِ الأَشْهرِ، والأَحفَظ، وربما يذْكُر من أَخْرج لَهم ابن ماجه في السنَنِ.

سادسا: اعتَمد الدميرِي في ذكْرِ رواة وشُيوخِ رِجال السنَنِ لابنِ ماجه علَـى كتَـابِ «تَذْهيبِ تَهذيبِ الْكَمال» لِلذهبِي.

سابِعا: أَن التصنيفَ في الْقَرنِ الثامنِ الْهِجرِي اشْتُهِر بِالنقْل والْجمعِ والشرحِ.

ثامنًا: أن الاضطرابات السياسية وما تبعها من الحروب والاختلافات في عصر الدميري لم تؤثر على الحركة العلمية، فشهدت مصر نهضة علمية قوية تمثلت في قوة رجالها، ووفرة مؤسساتها.

وفي الختام أسأل الله جل وعلا أن يغفر زللي، وأن يجعل عملي هذا خالصا لوجهه الكريم، إنه سميع مجيب، وصلى الله وسلم وبارك على النبي الكريم، وآله وصحبه أجمعين.

* * *

الكشَّافَاتُ:

وتشتمل على ما يلي:

١- كشاف الآيات.

٢- كشّافُ الأحاديثِ.

٣- كشَّافُ الآثارِ.

٤- كَشَّاف الأعلامِ.

٥- كشافُ الأَشْعَارِ.

٦- كشافُ الأَماكنِ.

٧- كَشافُ الغَرِيبِ.

٨- كشَّافُ المصادرِ والمَرَاجعِ.

٩- كشَّافُ المَوْضُوعاتِ.

أولا: كشاف الآيات:

* * *

ثانياً: كشاف الأحاديث:

طرف الحديث	رقـم الصفحة

* * *

ثالثاً: كشاف الآثار:

طرف الأثر	رقـم الصفحة

* * *

رابعاً: كشاف الأعلام:

الاسم	رقـم الصفحة

الكنى:

النساء:

* * *

خامساً: **كشاف الأشعار**:

طرف البيت	**رقم الصفحة**

* * *

سادساً: كشاف الأماكن:

اسم المكان	رقـم الصفحة

* * *

سابعاً: كشاف الغريب:

الكلمة	رقـم الصفحة

* * *

ثامناً: كشاف المصادر والمراجع:

١- «أبجد العلوم»، لصديق بن حسن القنوجي (ت١٣٠٧هـ)، دار الكتب العلمية، بيروت (١٩٧٨م)، تحقيق: عبد الجبار زكار.

٢- «آثار البلاد وأخبار العباد»، لزكريا بن محمد بن محمود القزويني، دار صادر، بيروت، لبنان.

٣- «إحكام الأحكام في شرح عمدة الأحكام»، لتقي الدين ابن دقيق العيد (ت٧٠٢)، بيت الأفكار الدولية، اعتنى به: حسان عبد المنان.

٤- «الإحكام في أصول الأحكام»، لأبي محمد علي بن أحمد بن حزم الأندلسي (ت٤٦٥)، دار الحديث، القاهرة (١٤٢٦هـ، ٢٠٠٥م)، تحقيق: د. محمود حامد عثمان.

٥- «أحوال الرجال»، لأبي إسحاق إبراهيم بن يعقوب الجوزجاني (ت٢٥٩)، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط الأولى (١٤٠٥هـ)، تحقيق: صبحى البدري السامرائي.

٦- «إحياء علوم الدين»، لأبي حامد محمد بن محمد الغزالي (ت٥٠٥)، دار المعرفة، بيروت.

٧- «أخبار مكة في قديم الدهر وحديثه»، لأبي عبد ا محمد بن إسحاق بن العباس الفاكهي (ت٢٧٥)، دار خضر، بيروت، ط الثانية (١٤١٤هـ)، تحقيق: د. عبد الملك بن عبد ا بن دهيش.

٨- «أخبار مكة وما جاء فيها من الآثار»، لأبي الوليد محمد بن عبد ا بن أحمد الأزرقي، دار الأندلس للنشر، بيروت (١٤١٦هـ، ١٩٩٦م)، تحقيق: رشدي الصالح ملحس.

٩- «إرواء الغليل في تخريج أحاديث منار السبيل»، لمحمد ناصر الدين الألباني (ت١٤٢٠)، المكتب الإسلامي، بيروت، دمشق، ط الثانية (١٤٠٥هـ، ١٩٨٥م)، بإشراف زهير الشاويش.

١٠- «أسامي من روى عنهم محمد بن إسماعيل البخاري من مشايخه في

جامعه الصحيح»، لأبي أحمد عبد ا بن عدي الجرجاني (ت٣٦٥)، دار البشائر الإسلامية، بيروت، ط الأولى (١٤١٤هـ)، تحقيق: د. عامر حسن صبري.
١١- «الأسامي والكنى»، لأبي أحمد الحاكم محمد بن محمد بن أحمد بن إسحاق (ت٣٧٨)، مكتبة الغرباء الأثرية، المدينة المنورة، ط الأولى (١٤١٤هـ، ١٩٩٤م)، تحقيق: يوسف بن محمد الدخيل.
١٢- «الأسامي والكنى»، لأحمد بن حنبل الشيباني (ت٢٤١)، مكتبة دار الأقصى، الكويت، ط الأولى (١٤٠٦هـ، ١٩٨٥م)، تحقيق: عبد ا بن يوسف الجديع.
١٣- «الاستيعاب في معرفة الأصحاب»، ليوسف بن عبد ا بن محمد ابن عبد البر (ت٤٦٣)، دار الجيل، بيروت، ط الأولى (١٤١٢هـ)، تحقيق: علي محمد البجاوي.
١٤- «أسد الغابة في معرفة الصحابة»، لعز الدين بن الأثير أبي الحسن علي ابن محمد الجزري (ت٦٣٠)، دار إحياء التراث العربي، بيروت، لبنان، ط الأولى (١٤١٧هـ، ١٩٩٦م)، تحقيق: عادل أحمد الرفاعي.
١٥- «الأسرار المرفوعة في الأخبار الموضوعة»، المعروف بالموضوعات الكبرى، لنور الدين علي بن محمد بن سلطان المشهور بالملا علي القاري، دار الأمانة، مؤسسة الرسالة، بيروت (١٣٩١هـ، ١٩٧١م)، تحقيق: محمد الصباغ.
١٦- «أسماء الصحابة الرواة، وما لكل واحد من العدد»، لأبي محمد علي بن أحمد ابن سعيد بن حزم الظاهري الأندلسي (ت٤٥٦)، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط الأولى (١٤١٢هـ، ١٩٩٢م)، تحقيق: سيد كسروي حسن.
١٧- «الإصابة في تمييز الصحابة»، لأبي الفضل أحمد بن علي بن حجر العسقلاني الشافعي (ت٨٥٢)، دار الجيل، بيروت، ط الأولى (١٤١٢هـ/ ١٩٩٢م)، تحقيق: علي محمد البجاوي.
١٨- «أطراف الغرائب والأفراد من حديث رسول ا صلى ا عليه وسلم للدارقطني»، تصنيف: الإمام الحافظ أبي الفضل محمد بن طاهر المقدسي (ت٥٠٧)، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط الأولى (١٤١٩هـ، ١٩٩٨م)،

تحقيق: محمود محمد نصار، السيد يوسف.
١٩- «الأعلام»، لخير الدين الزركلي، دار العلم للملايين، بيروت، لبنان، ط الأولى (٢٠٠٥م).
٢٠- «إغاثة الأمة بكشف الغمة»، لتقي الدين أحمد بن علي المقريزي (ت٨٤٥)، مطبعة التأليف والترجمة والنشر، القاهرة (١٣٥٩هـ).
٢١- «الاغتباط بمعرفة من رمي بالاختلاط»، لبرهان الدين أبي إسحاق إبراهيم ابن محمد بن خليل سبط ابن العجمي، دار الكتاب العربي، بيروت، لبنان.
٢٢- «الإكمال في رفع الارتياب عن المؤتلف والمختلف في الأسماء والكنى»، لعلي بن هبة ا بن أبي نصر بن ماكولا (ت٤٧٥)، دار الكتب العلمية، بيروت، ط الأولى (١٤١١هـ).
٢٣- «الإمام ابن ماجه وكتابه السنن»، رسالة ماجستير، مقدمة من الطالب: محمد الفقير التمسماني، إشراف: د. فاروق حمادة (١٤١١هـ، ١٩٩٠م)، جامعة محمد الخامس، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، المملكة المغربية.
٢٤- «الأمصار ذوات الآثار»، لأبي عبد ا محمد بن أحمد بن عثمان الذهبي (ت٧٤٨)، دار البشائر الإسلامية، بيروت، ط الأولى (١٤٠٦هـ)، تحقيق: د. قاسم علي سعد.
٢٥- «إنباء الغمر بأنباء العمر»، تأليف الحافظ أحمد بن علي بن حجر العسقلاني (ت٨٥٢)، دائرة المعارف العثمانية، ط الثانية (١٤١٥هـ، ١٩٩٥م).
٢٦- «إنباه الرواة على أنباه النحاة»، لجمال الدين القفطي، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، المكتبة العصرية، بيروت، لبنان، ط الأولى (١٤٢٤هـ).
٢٧- «الأنساب المتفقة في الخط المتماثلة في النقط»، لمحمد بن طاهر بن علي ابن القيسراني (ت٥٠٧)، دار الكتب العلمية، بيروت، ط الأولى (١٤١١هـ)، تحقيق: كمال يوسف الحوت.
٢٨- «الأنساب»، لأبي سعيد عبد الكريم بن محمد بن منصور التميمي السمعاني (ت٥٦٢)، دائرة المعارف العثمانية، حيدرآباد، الهند (١٣٨٢هـ، ١٩٦٢م)، تحقيق: الشيخ عبد الرحمن المعلمي.

٢٩- «إيضاح المكنون في الذيل على كشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون»، لإسماعيل باشا بن محمد أمين بن مير سليم البابانى، دار إحياء التراث العربي، بيروت، لبنان.

٣٠- «الباعث الحثيث شرح اختصار علوم الحديث»، لأحمد بن محمد شاكر، دار الفيحاء، دمشق، ط الأولى (١٤١٤هـ، ١٩٩٢م)، اعتنى به: بديع السيد اللحام.

٣١- «البحر الذي زخر في شرح ألفية الأثر»، للحافظ جلال الدين أبي الفضل عبدالرحمن بن أبي بكر السيوطي (ت٩١١)، مكتبة الغرباء الأثرية، المدينة النبوية، ط الأولى (١٤٢٠هـ، ١٩٩٩م)، تحقيق ودراسة: أبي أنس أنيس بن أحمد بن طاهر الأندونوسي.

٣٢- «البحر الزخار» (المعروف بمسند البزار)، لأبي بكر أحمد بن عمرو بن عبد الخالق البزار (ت٢٩٢)، مكتبة العلوم والحكم، المدينة النبوية، ط الأولى (١٤٢٤هـ، ٢٠٠٣م)، تحقيق: د. محفوظ الرحمن زين ا .

٣٣- «البحر المحيط في أصول الفقه»، لبدر الدين محمد بن بهادر بن عبد ا الزركشي (ت٧٩٤)، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط الأولى (١٤٢١هـ، ٢٠٠٠م)، ضبط نصوصه، وخرج أحاديثه، وعلق عليه: د. محمد محمد تامر.

٣٤- «البدء والتاريخ»، لمحمد بن طاهر المقدسي (ت٥٠٧)، مكتبة الثقافة الدينية، بورسعيد.

٣٥- «البداية والنهاية»، لأبي الفداء إسماعيل بن عمر بن كثير القرشي (ت٧٧٤)، مكتبة المعارف، بيروت.

٣٦- «البدر الطالع بمحاسن من بعد القرن السابع»، لمحمد بن علي الشوكاني (ت١٢٥٠)، مطبعة السعادة، القاهرة، ط الأولى (١٣٤٨هـ).

٣٧- «البدر المنير في تخريج الأحاديث والآثار الواقعة في الشرح الكبير»، لسراج الدين أبي حفص عمر بن علي بن أحمد الأنصاري الشافعي، المعروف بابن الملقن (ت٨٠٤)، دار الهجرة، الرياض، ط الأولى (١٤٢٥هـ، ٢٠٠٤م).

٣٨- «برنامج محمد بن جابر الوادي آشي التونسي»، دار الغرب، بيروت، ط

الثالثة (١٩٨٢م).
٣٩- «بستان المحدثين»، لعبد العزيز بن ولي ا الدهلوي (ت١٢٣٩)، دار الداعي، الرياض، مركز العلامة ابن باز، الهند، ط الأولى (١٤٢١هـ)، مراجعة محمد لقمان السلفي.
٤٠- «بغية الطلب في تاريخ حلب»، لكمال الدين عمر بن أحمد بن أبي جرادة ، دار الفكر، تحقيق: د. سهيل زكار.
٤١- «بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة»، لجلال الدين عبد الرحمن السيوطي (ت٩١١)، المكتبة العصرية، صيدا، لبنان، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم.
٤٢- «بلدان الخلافة الشرقية»، كي لسترنج، ترجمة: بشير فرنسيس، كوركيس عواد، مؤسسة الرسالة، بيروت، لبنان، الطبعة الثانية (١٤٠٥هـ، ١٩٨٥م).
٤٣- «بهجة الناظرين إلى تراجم المتأخرين من الشافعية البارعين»، للغزي، دار ابن حزم، تحقيق: عبد ا الكندري.
٤٤- «بيان الوهم والإيهام في كتاب الأحكام»، للحافظ ابن القطان الفاسي (ت٦٢٨)، دار طيبة، الرياض، ط الأولى (١٤١٨هـ، ١٩٩٧م)، تحقيق: د. الحسين آيت سعيد.
٤٥- «البيان والتعريف في أسباب ورود الحديث الشريف»، لإبراهيم بن محمد الحسيني، دار الكتاب العربي، بيروت، ط الأولى (١٤٠١هـ)، تحقيق: سيف الدين الكاتب.
٤٦- «تاج العروس من جواهر القاموس»، لمحمد مرتضى الحسيني الزبيدي، دار الهداية، تحقيق: مجموعة من المحققين.
٤٧- «تاريخ ابن خلدون»، لعبد الرحمن بن محمد بن خلدون الحضرمي، دار القلم، بيروت، ط الخامسة (١٩٨٤م).
٤٨- «تاريخ أبي زرعة الدمشقي»، للحافظ عبد الرحمن بن عمرو بن عبد ا ابن صفوان النصري (ت٢٨١)، مجمع اللغة العربية، دمشق: شكر ا ابن نعمة

ا القوجاني.
٤٩- «تاريخ أسماء الثقات»، لأبي حفص عمر بن أحمد بن شاهين (ت٣٨٥)، الدار السلفية، الكويت، ط الأولى (١٤٠٤هـ، ١٩٨٤م)، تحقيق: صبحي السامرائي.
٥٠- «تاريخ أصبهان»، لأبي نعيم أحمد بن عبد ا بن مهران المهراني الأصبهاني (ت٤٣٠)، دار الكتب العلمية، بيروت، ط الأولى (١٤١٠هـ، ١٩٩٠م)، تحقيق: سيد كسروي حسن.
٥١- «تاريخ الإسلام ووفيات المشاهير والأعلام»، لشمس الدين أبي عبد ا محمد بن أحمد بن عثمان الذهبي (ت٧٤٨)، دار الغرب الإسلامي، بيروت، ط الأولى (١٤٢٤هـ، ٢٠٠٣م)، تحقيق: د. بشار عواد معروف.
٥٢- «تاريخ الأمم والملوك»، لأبي جعفر محمد بن جرير الطبري (ت٣١٠)، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان.
٥٣- «التاريخ الأوسط»، لمحمد بن إسماعيل أبو عبد ا البخاري الجعفي (ت٢٥٦)، مكتبة الرشد، الرياض، ط الأولى (١٤٢٦هـ، ٢٠٠٥م)، تحقيق: د. تيسير أبو حميد، د. يحيى الثمالي.
٥٤- «تاريخ التراث العربي»، فؤاد سزكين، ترجمة: د. محمود حجازي، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، الرياض (١٤٠٣هـ).
٥٥- «تاريخ الخلفاء»، لعبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي (ت٩١١)، مطبعة السعادة، مصر، ط الأولى (١٣٧١هـ، ١٩٥٢م)، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد.
٥٦- «التاريخ العباسي السياسي والحضاري»، للدكتور إبراهيم أيوب، الشركة العالمية للكتب، بيروت، لبنان، ط الثانية.
٥٧- «التاريخ الكبير»، لأبي عبد ا محمد بن إسماعيل بن إبراهيم البخاري (ت٢٥٦)، المكتبة الإسلامية، ديار بكر، تركيا.
٥٨- «تاريخ المدينة المنورة»، لأبي زيد عمر بن شبة النميري البصري، دار الكتب العلمية، بيروت (١٤١٧هـ، ١٩٩٦م)، تحقيق: علي محمد دندل، وياسين

سعد الدين بيان.
٥٩- «تاريخ بغداد»، لأحمد بن علي أبو بكر الخطيب البغدادي (ت٤٦٣)، دار الكتاب العربي، بيروت، لبنان.
٦٠- «تاريخ مدينة دمشق وذكر فضلها وتسمية من حلها من الأماثل»، لأبي القاسم علي بن الحسن بن هبة ا بن عبد ا الشافعي (ت٥٧١)، دار الفكر، بيروت، (١٩٩٥م).
٦١- «تاريخ مولد العلماء ووفياتهم»، لمحمد بن عبد ا بن أحمد بن سليمان ابن زبر الربعي (ت٣٩٧)، دار العاصمة، الرياض، ط الأولى (١٤١٠هـ)، تحقيق: د. عبدا أحمد سليمان الحمد.
٦٢- «تاريخ يحيى بن معين» (رواية الدوري)، مركز البحث العلمي وإحياء التراث الإسلامي، مكة المكرمة، ط الأولى (١٣٩٩هـ، ١٩٧٩م)، تحقيق: د. أحمد محمد نور سيف.
٦٣- «تاريخ يحيى بن معين» (رواية عثمان بن سعيد الدارمي)، دار المأمون للتراث، دمشق (١٤٠٠هـ)، تحقيق: د. أحمد محمد نور سيف.
٦٤- «تاريخ يحيى بن معين» (رواية ابن طهمان)، دار القلم، بيروت، تحقيق: عبد ا أحمد حسن.
٦٥- «التبر المسبوك في ذيل السلوك»، لشمس الدين السخاوي (ت٩٠٢)، مكتبة الكليات الأزهرية، القاهرة.
٦٦- «التبصرة في أصول الفقه»، لأبي إسحاق إبراهيم بن علي بن يوسف الفيرزوآبادي الشيرازي (ت٤٧٦)، دار الفكر، دمشق، ط الأولى (١٤٠٣هـ)، تحقيق: د. محمد حسن هيتو.
٦٧- «التبيين لأسماء المدلسين»، لأبي الوفاء إبراهيم بن محمد بن سبط ابن العجمي الحلبي الطرابلسي (ت٨٤١)، مؤسسة الريان للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، ط الأولى (١٤١٤هـ، ١٩٩٤م)، تحقيق: محمد إبراهيم داود الموصلي.
٦٨- «تحفة الأشراف بمعرفة الأطراف»، لجمال الدين أبي الحجاج يوسف بن الزكي عبد الرحمن بن يوسف المزي (ت٧٤٢)، الدار القيمة، هيوندي، بمباي،

الهند، صححه وعلق عليه: عبد الصمد شرف الدين.

٦٩- «تحفة التحصيل في ذكر رواة المراسيل»، لولي الدين أحمد بن عبدالرحيم بن الحسين أبي زرعة العراقي (ت٨٢٦)، مكتبة الرشد، الرياض (١٩٩٩م)، تحقيق: عبد ا نوارة.

٧٠- «التحفة اللطيفة في تاريخ المدينة الشريفة»، لشمس الدين السخاوي (ت٩٠٢)، دار الكتب العلمية، بيروت، ط الأولى (١٤١٤هـ، ١٩٩٣م).

٧١- «تخريج الأحاديث والآثار الواقعة في تفسير الكشاف»، لجمال الدين أبي محمد عبد ا بن يوسف بن محمد الزيلعي (ت٧٦٢)، دار عالم الكتب، الرياض، ط الأولى (١٤١٤هـ، ٢٠٠٣م)، اعتنى به: سلطان بن فهد الطبيشي.

٧٢- «تدريب الراوي في شرح تقريب النووي»، لجلال الدين السيوطي (ت٩١١)، مكتبة الكوثر، الرياض، ط الثالثة (١٤١٧هـ)، تحقيق: أبي قتيبة نظر محمد الفاريابي.

٧٣- «التدوين في أخبار قزوين»، لعبد الكريم بن محمد الرافعي القزويني (ت٦٢٣)، دار الكتب العلمية، بيروت (١٩٨٧م)، تحقيق: عزيز ا العطاري.

٧٤- «تذكرة الحفاظ»، لشمس الدين أبي عبد ا محمد بن أحمد بن عثمان الذهبي (ت٧٤٨)، دار الكتب العلمية، بيروت، ط الأولى.

٧٥- «التذكرة بأحوال الموتى وأمور الآخرة»، لأبي عبد ا محمد بن أحمد بن أبي بكر بن فرح الأنصاري الخزرجي القرطبي (ت٦٧١)، دار المنهاج، الرياض، ط الثانية (١٤٢٦هـ)، تحقيق: د. الصادق بن محمد بن إبراهيم.

٧٦- «تذهيب تهذيب الكمال في أسماء الرجال»، لشمس الدين أبي عبد ا محمد بن أحمد بن عثمان الذهبي (ت٧٤٨)، دار الفاروق، مصر، ط الأولى (١٤٢٥هـ، ٢٠٠٤م)، تحقيق: غنيم عباس غنيم، مجدي السيد أمين.

٧٧- «الترغيب والترهيب من الحديث الشريف»، لأبي محمد عبد العظيم بن عبدالقوي المنذري (ت٦٥٦)، دار الكتب العلمية، بيروت، ط الأولى (١٤١٧هـ)، تحقيق: إبراهيم شمس الدين.

٧٨- «تسمية فقهاء الأمصار من أصحاب رسول ا صلى ا عليه وسلم ومن

بعدهم»، لأحمد بن شعيب أبو عبد الرحمن النسائي (٣٠٣هـ)، دار الوعي، حلب، ط الأولى (١٣٦٩هـ)، تحقيق: محمود إبراهيم زايد.

٧٩- «تعجيل المنفعة بزوائد رجال الأئمة الأربعة»، لأحمد بن علي بن حجر العسقلاني (ت٨٥٢)، دار البشائر الإسلامية، بيروت، لبنان، ط الأولى (١٤١٦هـ، ١٩٩٦م)، تحقيق وتعليق: إكرام ا   إمداد الحق.

٨٠- «التعديل والتجريح، لمن خرج له البخاري في الجامع الصحيح»، لسليمان ابن خلف بن سعد أبو الوليد الباجي (ت٤٧٤)، دار اللواء، الرياض، ط الأولى (١٤٠٦هـ، ١٩٨٦م)، تحقيق: د. أبو لبابة حسين.

٨١- «تعريف أهل التقديس بمراتب الموصوفين بالتدليس»، لأحمد بن علي بن حجر العسقلاني الشافعي (ت٨٥٢)، مكتبة المنار، عمان، ط الأولى (١٤٠٣هـ، ١٩٨٣م)، تحقيق: د. عاصم بن عبد ا   القريوتي.

٨٢- «تفسير العز بن عبد السلام»، للإمام عز الدين عبد العزيز بن عبد السلام السلمي الدمشقي الشافعي (ت٦٦٠)، دار ابن حزم، بيروت، ط الأولى (١٤١٦هـ، ١٩٩٦م)، تحقيق: الدكتور عبد ا   بن إبراهيم الوهبي.

٨٣- «تفسير القرآن العظيم»، لإسماعيل بن عمر بن كثير الدمشقي أبو الفداء (ت٧٧٤)، دار الفكر، بيروت، (١٤٠١هـ).

٨٤- «تفسير غريب ما في الصحيحين البخاري ومسلم»، لمحمد بن أبي نصر ابن عبد ا   الحميدي (ت٤٨٨)، كتبة السنة، القاهرة، ط الأولى (١٤١٥هـ، ١٩٩٥م)، تحقيق: د. زبيدة محمد سعيد عبد العزيز.

٨٥- «تقريب التهذيب»، لأحمد بن علي بن حجر أبو الفضل العسقلاني الشافعي (ت٨٥٢)، دار ابن حزم، بيروت، توزيع: دار الوراق، الرياض، ط الأولى (١٤٢٠هـ، ١٩٩٩م)، تحقيق: محمد عوامة.

٨٦- «التقييد لمعرفة الرواة والسنن والمسانيد»، لأبي بكر محمد بن عبد الغني الحنبلي البغدادي، الشهير بابن نقطة (ت٦٢٩)، دائرة المعارف العثمانية، حيدر آباد الدكن، الهند (١٤٠٤هـ، ١٩٨٤م).

٨٧- «التقييد والإيضاح شرح مقدمة ابن الصلاح»، للحافظ زين الدين عبد

الرحيم بن الحسين العراقي (ت٨٠٦)، دار الفكر، بيروت، لبنان، ط الأولى (١٣٨٩هـ، ١٩٧٠م)، تحقيق: عبد الرحمن محمد عثمان.

٨٨- «تكملة الإكمال»، لأبي بكر محمد بن عبد الغني الحنبلي البغدادي، الشهير بابن نقطة (ت٦٢٩)، جامعة أم القرى، مكة المكرمة، ط الأولى (١٤٠٨هـ، ١٩٨٧م)، تحقيق: د. عبد القيوم عبد رب النبي.

٨٩- «التكملة لكتاب الصلة»، لأبي عبد ا محمد بن عبد ا القضاعي، دار الفكر، لبنان (١٤١٥هـ، ١٩٩٥م)، تحقيق: عبد السلام الهراس.

٩٠- «تلخيص الحبير في تخريج أحاديث الرافعي الكبير»، لأحمد بن علي بن حجر العسقلاني (ت٨٥٢)، المدينة النبوية (١٣٨٤هـ، ١٩٦٤م)، تحقيق: السيد عبد ا هاشم اليماني المدني.

٩١- «تلقيح فهوم أهل الأثر في عيون التاريخ والسير»، لجمال الدين أبي الفرج عبد الرحمن ابن الجوزي، شركة دار الأرقم بن أبي الأرقم، بيروت، ط الأولى (١٩٩٧م).

٩٢- «التمهيد لما في الموطأ من المعاني والأسانيد»، لأبي عمر يوسف بن عبدا بن عبد البر النمري (ت٤٦٣)، وزارة عموم الأوقاف والشئون الإسلامية، المغرب (١٣٨٧هـ)، تحقيق: مصطفى بن أحمد العلوي، ومحمد عبد الكبير البكري.

٩٣- «تهذيب الآثار»، لأبي جعفر محمد بن جرير الطبري (ت٣١٠)، دار المأمون للتراث، دمشق، ط الأولى (١٤١٦هـ، ١٩٩٥م)، تحقيق: علي رضا بن عبد ا بن علي رضا.

٩٤- «تهذيب الأسماء واللغات»، لأبي زكريا محيي الدين بن شرف النووي (ت٦٧٦)، دار النفائس، بيروت، ط الأولى (١٤٢٦هـ، ٢٠٠٥م)، تحقيق: علي محمد معوض، والشيخ عادل أحمد عبد الموجود.

٩٥- «تهذيب الكمال»، لجمال الدين أبي الحجاج يوسف المزي (ت٨٤٢)، دار الفكر، بيروت، لبنان، ط الأولى (١٤٢٢هـ، ٢٠٠٢م)، تحقيق: د. بشار عواد معروف.

٩٦- «تهذيب التهذيب»، لأحمد بن علي بن حجر العسقلاني الشافعي (ت٨٥٢)، دار الفكر، بيروت، ط الأولى (١٤٠٤هـ، ١٩٨٤م).

٩٧- «تهذيب اللغة»، لأبي منصور محمد بن أحمد الأزهري (ت٣٧٠)، دار إحياء التراث العربي، بيروت، ط الأولى (٢٠٠١م)، تحقيق: محمد عوض مرعب.

٩٨- «توشيح الديباج وحلية الابتهاج»، لبدر الدين القرافي (ت٩٤٦)، دار الغرب الإسلامي، ط الأولى (١٤٠٣هـ، ١٩٨٣م)، تحقيق: أحمد الشتيوي.

٩٩- «توضيح الأفكار لمعاني تنقيح الأنظار»، لمحمد بن إسماعيل الأمير الحسني الصنعاني، المكتبة السلفية، المدينة النبوية، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد.

١٠٠- «توضيح المشتبه في ضبط أسماء الرواة وأنسابهم وألقابهم وكناهم»، لابن ناصر الدين شمس الدين محمد بن عبد ا بن محمد القيسي الدمشقي (ت٨٤٢)، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط الأولى (١٤١٤هـ، ١٩٩٣م)، تحقيق: محمد نعيم العرقسوسي.

١٠١- «التوقيف على مهمات التعاريف»، لمحمد عبد الرؤوف المناوي (ت١٠٣١)، دار الفكر، بيروت، ط الأولى (١٤١٠هـ، ١٩٩٠م).

١٠٢- «الثقات»، لمحمد بن حبان بن أحمد أبو حاتم التميمي البستي (ت٣٥٤)، دار الفكر، بيروت، ط الأولى (١٣٩٥هـ، ١٩٧٥م)، تحقيق: السيد شرف الدين أحمد.

١٠٣- «جامع البيان عن تأويل آي القرآن»، لأبي جعفر محمد بن جرير بن يزيد بن خالد الطبري (ت٣١٠)، دار الفكر، بيروت، (١٤٠٥هـ).

١٠٤- «جامع التحصيل في أحكام المراسيل»، لأبي سعيد بن خليل العلائي (ت٧٦١)، عالم الكتب، بيروت، ط الثانية (١٤٠٧هـ، ١٩٨٦م)، تحقيق: حمدي عبد المجيد السلفي.

١٠٥- «الجامع الصحيح المختصر»، لمحمد بن إسماعيل أبو عبد ا البخاري الجعفي (ت٢٥٦)، دار ابن كثير، اليمامة، بيروت، ط الثالثة (١٤٠٧هـ،

١٩٨٧م)، تحقيق: د مصطفى ديب البغا.
١٠٦- «الجامع الصحيح»، لمسلم بن الحجاج أبو الحسين القشيري النيسابوري (ت٢٦١)، دار إحياء التراث العربي، بيروت، تحقيق: محمد فؤاد عبد الباقي.
١٠٧- «الجامع المختصر من السنن عن رسول ا صلى ا عليه وسلم ومعرفة الصحيح والمعلول وما عليه العمل»، لأبي عيسى محمد بن عيسى بن سورة الترمذي (ت٢٧٩)، دار إحياء التراث العربي، بيروت، تحقيق: أحمد محمد شاكر.
١٠٨- «الجامع لأحكام القرآن»، لأبي عبد ا محمد بن أحمد الأنصاري القرطبي (ت٦٧١)، دار الشعب، القاهرة.
١٠٩- «الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع»، لأبي بكر أحمد بن علي بن ثابت الخطيب البغدادي (ت٤٦٣)، مكتبة المعارف، الرياض (١٤٠٣هـ)، تحقيق: د. محمود الطحان.
١١٠- «الجامع لشعب الإيمان»، لأبي بكر أحمد بن الحسين البيهقي (ت٤٥٨)، الدار السلفية، بومباي، الهند، ط الأولى (١٤١٦هـ، ١٩٩٦م)، أشرف على تحقيقه وتخريج أحاديثه: مختار أحمد الندوي.
١١١- «الجرح والتعديل»، لأبي محمد عبد الرحمن بن أبي حاتم محمد بن إدريس بن المنذر التميمي الحنظلي الرازي (ت٣٢٧م)، دائرة المعارف العثمانية، حيدر آباد الدكن، الهند، ط الأولى (١٣٧٢هـ، ١٩٥٣م).
١١٢- «جمهرة اللغة»، لأبي بكر محمد بن الحسن بن دريد، دار العلم للملايين، بيروت، الطبعة الأولى (١٩٨٧م)، تحقيق: رمزي منير بعلبكي.
١١٣- «جهود مخلصة في خدمة السنة المطهرة في الهند»، لعبد الرحمن الفريوائي، إدارة البحوث الإسلامية، بنارس، ط الثانية (١٤١٦هـ).
١١٤- «الجواهر المضية في طبقات الحنفية»، لأبي محمد عبد القادر بن أبي الوفاء محمد بن أبي الوفاء القرشي (ت٧٧٥)، مير محمد محمد كتب خانه كراتشي.
١١٥- «الحافظ العراقي وأثره في السنة»، للدكتور أحمد معبد عبد الكريم،

أضواء السلف، الرياض، ط الأولى (١٤٢٥هـ، ٢٠٠٤م).
١١٦- «الحاوي الكبير في فقه مذهب الإمام الشافعي»، لعلي بن محمد بن حبيب الماوردي البصري الشافعي، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط الأولى (١٤١٩هـ، ١٩٩٩م)، تحقيق: الشيخ علي محمد معوض، الشيخ عادل أحمد عبد الموجود.
١١٧- «الحجة في القراءات السبع»، للحسين بن أحمد بن خالويه، دار الشروق، بيروت، ط الرابعة (١٤٠١هـ)، تحقيق: د. عبد العال سالم مكرم.
١١٨- «الحجة في بيان المحجة وشرح عقيدة أهل السنة»، لأبي القاسم إسماعيل ابن محمد بن الفضل التيمي الأصبهاني (ت٥٣٥)، دار الراية، الرياض، ط الثانية (١٤١٩هـ، ١٩٩٩م)، تحقيق: ربيع المدخلي.
١١٩- «حدائق الزهر في ذكر الأشياخ أعيان الدهر»، للحسن بن أحمد عاكش الضمدي، مكتبة العبيكان، الرياض، ط الأولى (١٩٩٢م)، تحقيق: د. إسماعيل ابن محمد البشري.
١٢٠- «حسن المحاضرة في تاريخ مصر والقاهرة»، للحافظ جلال الدين عبدالرحمن السيوطي (ت٩١١)، المكتبة العصرية، صيدا، بيروت، ط الأولى (١٤٢٥هـ، ٢٠٠٤م)، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم.
١٢١- «الحطة في ذكر الصحاح الستة»، لأبي الطيب السيد صديق حسن القنوجي، دار الكتب العلمية، بيروت، ط الأولى (١٤٠٥هـ، ١٩٨٥م).
١٢٢- «حقائق التفسير»، «تفسير السلمي»، لأبي عبد الرحمن محمد بن الحسين ابن موسى الأزدي السلمي (ت٤١٢)، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط الأولى (١٤٢١هـ، ٢٠٠١م)، تحقيق: سيد عمران.
١٢٣- «حلية الأولياء وطبقات الأصفياء»، لأبي نعيم أحمد بن عبد ا الأصبهاني (ت٤٣٠)، دار الكتاب العربي، بيروت، ط الرابعة (١٤٠٥هـ).
١٢٤- «حياة الحيوان الكبرى»، لمحمد بن موسى الدميري (ت٨٠٨)، دار البشائر، دمشق، بيروت، ط الأولى (١٤٢٦هـ، ٢٠٠٥م)، تحقيق: إبراهيم صالح.
١٢٥- «حياة المحدث شمس الحق وأعماله»، لمحمد عزيز شمس السلفي، إدارة

البحوث الإسلامية، بنارس، الهند.
١٢٦- «خراسان» لمحمود شاكر، المكتب الإسلامي، ط الرابعة (١٤٠٦هـ).
١٢٧- «الخصائص الكبرى»، لأبي الفضل جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي (ت٩١١)، دار الكتب العلمية، بيروت، (١٤٠٥هـ، ١٩٨٥م).
١٢٨- «خطط الشام»، لمحمد كرد علي، دار العلم للملايين، ط الثانية (١٩٦٩م).
١٢٩- «خلق أفعال العباد والرد على الجهمية وأصحاب التعطيل»، للإمام أبي عبدا محمد بن إسماعيل البخاري (ت٢٥٦)، دار أطلس الخضراء، الرياض، دمشق، ط الأولى (١٤٢٥هـ، ٢٠٠٥م)، تحقيق: فهد بن سليمان الفهيد.
١٣٠- «الدر المنثور»، لأبي الفضل جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي (ت٩١١)، دار الفكر، بيروت (١٩٩٣م).
١٣١- «درة الغواص في أوهام الخواص»، للقاسم بن علي الحريري، مؤسسة الكتب الثقافية، بيروت، ط الأولى (١٤١٨هـ، ١٩٩٨م)، تحقيق: عرفات مطرجي.
١٣٢- «درر العقود الفريدة في تراجم الأعيان المفيدة»، لتقي الدين أحمد بن علي المقريزي (ت٨٤٥)، دار الغرب الإسلامي، بيروت، ط الأولى (١٤٢٣هـ، ٢٠٠٢م)، تحقيق: محمود الجليلي.
١٣٣- «الدرر الكامنة في أعيان المئة الثامنة»، للحافظ شهاب الدين أبي الفضل أحمد بن علي بن محمد العسقلاني (ت٨٥٢)، مجلس دائرة المعارف العثمانية، حيدر آباد الدكن، الهند، ط الثانية (١٣٩٢هـ، ١٩٧٢م)، تحقيق: محمد عبد المعيد ضان.
١٣٤- «دلائل النبوة»، لأبي بكر أحمد بن الحسين البيهقي (ت٤٥٨)، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط الأولى (١٤٠٥هـ، ١٩٨٥م)، وثق أصوله وعلق عليه: د. عبد المعطي قلعجي.
١٣٥- «الديباج المذهب في معرفة أعيان علماء المذهب»، لإبراهيم بن علي بن محمد بن فرحون اليعمري المالكي، دار الكتب العلمية، بيروت، ط الأولى

(١٤١٧هـ)، تحقيق: مأمون الجنان.
١٣٦- «ذكر أسماء التابعين ومن بعدهم ممن صحت روايته عن الثقات عند البخاري ومسلم»، لأبي الحسن علي بن عمر بن أحمد الدارقطني، مؤسسة الكتب الثقافية، بيروت، لبنان، ط الأولى (١٤٠٦هـ، ١٩٨٥م)، تحقيق: بوران الضناوي، كمال يوسف الحوت.
١٣٧- «ذم الكلام وأهله»، لشيخ الإسلام عبد ا بن محمد الأنصاري الهروي (ت٤٨١)، مكتبة الغرباء الأثرية، المدينة المنورة، ط الأولى (١٤١٩هـ، ١٩٩٨م)، تحقيق: عبد ا بن محمد الأنصاري.
١٣٨- «ذيل التقييد لمعرفة الرواة والسنن والمسانيد»، لأبي الطيب محمد بن أحمد الفاسي المكي (ت٨٣٢)، جامعة أم القرى، مكة المكرمة، ط الأولى (١٤١١هـ، ١٩٩٠م)، تحقيق: محمد صالح بن عبد العزيز المراد.
١٣٩- «ذيل الدرر الكامنة»، لأبي الفضل أحمد بن علي بن حجر العسقلاني (ت٨٥٢)، معهد المخطوطات العربية، القاهرة (١٤١٢هـ، ١٩٩٢م).
١٤٠- «ذيل تاريخ بغداد»، لمحب الدين أبي عبد ا محمد بن محمود بن الحسن المعروف بابن النجار (ت٦٤٣)، مجلس دائرة المعارف العثمانية، حيدر آباد الدكن، الهند، ط الثانية (١٤١٥هـ، ١٩٩٤م).
١٤١- «الرسالة القشيرية في علم التصوف»، لأبي القاسم عبد الكريم بن هوازن القشيري النيسابوري (٤٦٥)، المكتبة العصرية، صيدا، بيروت (١٤٢٤هـ، ٢٠٠٣م)، تحقيق: مصطفى زريق.
١٤٢- «الرسالة المستطرفة لبيان مشهور كتب السنة المشرفة»، لمحمد بن جعفر الكتاني (ت١٣٤٥)، دار البشائر الإسلامية، بيروت، ط الرابعة (١٤٠٦هـ، ١٩٨٦م)، تحقيق: محمد المنتصر محمد الزمزمي الكتاني.
١٤٣- «الرسالة»، لمحمد بن إدريس الشافعي، القاهرة (١٣٥٨هـ، ١٩٣٩م)، تحقيق: أحمد محمد شاكر.
١٤٤- «رفع اليدين في الصلاة»، للبخاري، دار ابن حزم، ط الأولى (١٤١٦هـ، ١٩٩٦م).

١٤٥- «الرواة الذين ترجم لهم ابن حبان في المجروحين وأعادهم في الثقات»، للدكتور مبارك سيف الهاجري، جامعة الكويت (١٤٢١هـ، ٢٠٠٠م).
١٤٦- «الرياض النضرة في مناقب العشرة»، لأبي جعفر أحمد بن عبد ا بن محمد الطبري (ت٦٩٤)، دار الغرب الإسلامي، بيروت، ط الأولى (١٩٩٦م)، تحقيق: عيسى عبد ا محمد مانع الحميري.
١٤٧- «الزهد»، لأبي بكر أحمد بن عمرو ابن أبي عاصم (٢٨٧هـ)، دار الريان للتراث، القاهرة، ط الثانية (١٤٠٨هـ)، تحقيق: عبد العلي عبد الحميد حامد.
١٤٨- «الزهد»، لعبد ا بن المبارك بن واضح المروزي (١٨١هـ)، دار الكتب العلمية، بيروت، تحقيق: حبيب الرحمن الأعظمي.
١٤٩- «الزهد»، لهناد بن السري الكوفي (ت٢٤٣)، دار الخلفاء للكتاب الإسلامي، الكويت، ط الأولى (١٤٠٦هـ)، تحقيق: عبد الرحمن عبد الجبار الفريوائي.
١٥٠- «سؤالات إبراهيم بن عبد ا بن الجنيد (ت٢٦٠) لابن معين (ت٢٣٣)»، مكتبة الدار، المدينة النبوية، ط الأولى (١٤٠٨هـ، ١٩٨٨م)، تحقيق: د. أحمد محمد نور سيف.
١٥١- «سؤالات أبي الحسن عبد الملك بن عبد الحميد الميموني (ت٢٧٤) للإمام أحمد»، مكتبة المعارف، الرياض، ط الأولى (١٤٠٩هـ، ١٩٨٨م)، تحقيق صبحي السامرائي.
١٥٢- «سؤالات أبي بكر الأثرم أبا عبد ا أحمد بن حنبل»، رواية الإمام الحافظ أبي الحسن علي بن أبي طاهر أحمد بن الصباح القزويني (ت بعد:٢٩٠)، دار العاصمة، الرياض، ط الأولى (١٤٤٢هـ، ٢٠٠١م)، تحقيق: خير ا الشريف.
١٥٣- «سؤالات أبي داود سليمان بن الأشعث السجستاني (ت٢٧٥) للإمام أحمد ابن حنبل (ت٢٤١) في جرح الرواة وتعديلهم»، مكتبة العلوم والحكم، المدينة، ط الثانية (١٤٢٣هـ، ٢٠٠٢م)، دراسة وتحقيق: د. زياد محمد منصور.
١٥٤- «سؤالات أبي عبيد الآجري أبا داود سليمان بن الأشعث السجستاني

(ت٢٧٥)، في معرفة الرجال وجرحهم وتعديلهم»، مؤسسة الريان بيروت، لبنان، دار الاستقامة، مكة المكرمة، ط الأولى (١٤١٨هـ، ١٩٩٧م)، تحقيق: د. عبد العليم عبد العظيم البستوي.

١٥٥- «سؤالات الحاكم النيسابوري (ت٤٠٥) للدارقطني (ت٣٨٥)»، مكتبة المعارف، الرياض، ط الأولى (١٤٠٤هـ، ١٩٨٤م)، تحقيق: د. موفق بن عبدا ابن عبد القادر.

١٥٦- «سؤالات حمزة بن يوسف السهمي (ت٤٢٧)، للدارقطني (ت٣٨٥)»، مكتبة المعارف، الرياض، ط الأولى (١٤٠٤هـ، ١٩٨٤م)، تحقيق: د. موفق بن عبد ا بن عبد القادر.

١٥٧- «سؤالات محمد بن عثمان بن أبي شيبة (ت٢٩٧) لعلي بن المديني (ت٢٣٤)»، مكتبة المعارف، الرياض، ط الأولى (١٤٠٤هـ)، تحقيق: د. موفق ابن عبد ا بن عبد القادر.

١٥٨- «سراج الملوك»، لمحمد بن الوليد الطرطوشي (ت٥٢٠)، الدار المصرية اللبنانية، تقديم، شوقي ضيف، تحقيق: محمد فتحي أبو بكر.

١٥٩- «السلوك لمعرفة دول الملوك»، لتقي الدين أبي العباس أحمد بن علي بن عبد القادر العبيدي المقريزي (ت٨٤٥)، دار الكتب العلمية، بيروت، ط الأولى (١٤١٨هـ، ١٩٩٧م)، تحقيق: محمد عبد القادر عطا.

١٦٠- «السنة ومكانتها في التشريع الإسلامي»، لمصطفى السباعي، المكتب الإسلامي، بيروت، دمشق، ط الرابعة (١٤٠٥هـ، ١٩٨٥م).

١٦١- «السنة»، لأبي عبد ا محمد بن نصر بن الحجاج المروزي (ت٢٩٤)، مؤسسة الكتب الثقافية، بيروت، ط الأولى (١٤٠٨هـ)، تحقيق: سالم أحمد السلفي.

١٦٢- «السنة»، لعمرو بن أبي عاصم الضحاك الشيباني، المكتب الإسلامي، بيروت، ط الأولى (١٤٠٠هـ)، تحقيق: محمد ناصر الدين الألباني.

١٦٣- «سنن أبي داود»، لسليمان بن الأشعث السجستاني الأزدي (ت٢٧٥)، دار الفكر، بيروت، تحقيق: محمد محيى الدين عبد الحميد.

١٦٤- «سنن البيهقي الكبرى»، لأبي بكر أحمد بن الحسين بن علي البيهقي

(ت٤٥٨)، مكتبة دار الباز، مكة المكرمة (١٤١٤هـ، ١٩٩٤م)، تحقيق: محمد عبد القادر عطا.
١٦٥- «سنن الدارقطني»، لعلي بن عمر أبو الحسن الدارقطني البغدادي (ت٣٨٥)، دار المعرفة، بيروت (١٣٨٦هـ، ١٩٦٦م)، تحقيق: السيد عبد ا هاشم اليماني المدني.
١٦٦- «سنن الدارمي»، لأبي محمد عبد ا بن عبد الرحمن الدارمي (ت٢٥٥)، دار ابن حزم، بيروت، ط الأولى (١٤٢١هـ)، تحقيق: حسين سليم أسد.
١٦٧- «السنن الصغرى»، لأبي بكر أحمد بن الحسين بن علي البيهقي (ت٤٥٨)، مكتبة الدار، المدينة النبوية، ط الأولى (١٤١٠هـ، ١٩٨٩م)، تحقيق: د. محمد ضياء الرحمن الأعظمي.
١٦٨- «السنن الكبرى»، لأبي عبد الرحمن أحمد بن شعيب بن علي النسائي (ت٣٠٣)، دار الكتب العلمية، بيروت، ط الأولى (١٤١١هـ، ١٩٩١م)، تحقيق: د. عبد الغفار سليمان البنداري، سيد كسروي حسن.
١٦٩- «سنن سعيد بن منصور» لسعيد بن منصور الخراساني (ت٢٢٧)، دار الصميعي، الرياض، ط الثانية (١٤٢٠هـ، ٢٠٠٠م)، تحقيق: د. سعد بن عبد ا بن عبد العزيز آل حميد.
١٧٠- «سنن سعيد بن منصور»، لسعيد بن منصور الخراساني (ت٢٢٧)، الدار السلفية، الهند، ط الأولى (١٤٠٣هـ، ١٩٨٢م)، تحقيق: حبيب الرحمن الأعظمي.
١٧١- «سير أعلام النبلاء»، لأبي عبد ا محمد بن أحمد بن عثمان الذهبي (ت٧٤٨)، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط الحادية عشرة (١٤٢٢هـ، ٢٠٠١م)، تحقيق: شعيب الأرناؤوط، محمد نعيم العرقسوسي، مأمون صاغرجي.
١٧٢- «الشذا الفياح من علوم ابن الصلاح»، لإبراهيم بن موسى بن أيوب البرهان الأبناسي (ت٨٠٢)، مكتبة الرشد، الرياض، ط الأولى (١٤١٨هـ، ١٩٩٨م)، تحقيق: صلاح فتحي هلل.
١٧٣- «شذرات الذهب في أخبار من ذهب»، لأبي الفلاح عبد الحي بن أحمد بن محمد العكري، المشهور بابن العماد (ت١٠٨٩)، دار ابن كثير، دمشق، ط

الأولى (١٤٠٨هـ، ١٩٨٨م)، تحقيق: عبد القادر الأرناؤوط، محمود الأرناؤوط.

١٧٤- «شرح سنن ابن ماجه القزويني»، لأبي الحسن الحنفي المعروف بالسندي (ت١١٣٨)، دار الجيل، بيروت، لبنان.

١٧٥- «شرح علل الترمذي»، للإمام الحافظ ابن رجب الحنبلي (ت٧٩٥)، مكتبة الرشد، الرياض، ط الرابعة (١٤٢٦هـ، ٢٠٠٥م)، تحقيق: الدكتور همام عبدالرحيم سعيد.

١٧٦- «شرح مشكل الآثار»، لأبي جعفر أحمد بن محمد بن سلامة الطحاوي (ت٣٢١)، مؤسسة الرسالة، بيروت، لبنان، ط الثانية (١٤٢٧هـ، ٢٠٠٦م)، تحقيق: شعيب الأرناؤوط.

١٧٧- «شرح معاني الآثار»، لأبي جعفر أحمد بن محمد بن سلامة الطحاوي (ت٣٢١)، دار الكتب العلمية، بيروت، ط الأولى (١٣٩٩هـ)، تحقيق: محمد زهري النجار.

١٧٨- «شرف أصحاب الحديث»، لأبي بكر أحمد بن علي بن ثابت البغدادي (ت٤٦٣)، مكتبة ابن تيمية، القاهرة، ط الأولى (١٤١٧هـ، ١٩٩٦م)، تحقيق عمرو عبد المنعم سليم.

١٧٩- «شروط الأئمة الستة»، للحافظ أبي الفضل محمد بن طاهر المقدسي (ت٥٠٧)، مكتب المطبوعات الإسلامية، حلب، ط الأولى (١٤١٧هـ، ١٩٩٧م)، اعتنى به: عبد الفتاح أبو غدة، ضمن ثلاث رسائل في علوم الحديث.

١٨٠- «الشريعة»، لأبي بكر محمد بن الحسين الآجري (ت٣٦٠)، دار الوطن، الرياض، ط الثانية (١٤٢٠هـ، ١٩٩٩م)، تحقيق: د. عبد ا بن عمر بن سليمان الدميجي.

١٨١- «الصحاح» لأبي نصر إسماعيل بن حماد الجوهري الفارابي (٣٩٨هـ)، دار إحياء التراث العربي، بيروت لبنان، ط الرابعة (١٤٢٦هـ، ٢٠٠٥م).

١٨٢- «صحيح ابن حبان بترتيب ابن بلبان» «الإحسان»، لأبي حاتم البستي محمد بن حبان (ت٣٥٤)، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط الثالثة (١٤١٨هـ، ١٩٧٧م)، تحقيق: شعيب الأرناؤوط.

١٨٣- «صفة الصفوة»، لعبد الرحمن بن علي بن محمد أبو الفرج ابن الجوزي (ت٥٩٧)، دار الوعي، حلب، ط الأولى (١٣٩٣هـ، ١٩٧٣م)، تحقيق: محمود فاخوري، د. محمد رواس قلعه جي.

١٨٤- «الصلة»، لأبي القاسم خلف بن عبد الملك، المعروف بابن بشكوال (ت٥٧٨)، الدار المصرية للتأليف والترجمة، القاهرة.

١٨٥- «الضعفاء الصغير»، لمحمد بن إسماعيل أبي عبد ا البخاري الجعفي (ت٢٥٦)، دار الوعي، حلب، ط الأولى (١٣٩٦هـ)، تحقيق: محمود إبراهيم زايد.

١٨٦- «الضعفاء وأجوبة الرازي على سؤالات البرذعي»، لأبي زرعة عبيد ا بن عبد الكريم بن يزيد الرازي (ت٢٦٤)، دار الوفاء، المنصورة، مصر، ط الثانية (١٤٠٩هـ، ١٩٨٩م)، تحقيق: د. سعدي الهاشمي.

١٨٧- «الضعفاء والمتروكين»، لأبي الفرج عبد الرحمن بن علي بن محمد ابن الجوزي (ت٥٧٩)، دار الكتب العلمية، بيروت، ط الأولى (١٤٠٦هـ)، تحقيق: عبدا القاضي.

١٨٨- «الضعفاء والمتروكين»، لأبي عبد الرحمن أحمد بن شعيب بن علي النسائي (ت٣٠٣هـ)، دار الوعي، حلب، ط الأولى (١٣٩٦هـ)، تحقيق: محمود إبراهيم زايد.

١٨٩- «الضعفاء، ومن نسب إلى الكذب ووضع الحديث، ومن غلب على حديثه الوهم، ومن يتهم في بعض حديثه، ومجهول روى ما لا يتابع عليه، وصاحب بدعة يغلو فيها ويدعو إليها، وإن كانت حاله في الحديث مستقيمة». لأبي جعفر محمد بن عمرو بن موسى بن حماد العقيلي (ت٣٢٢)، دار الصميعي، الرياض، ط الأولى (١٤٢٠هـ، ٢٠٠٠م)، تحقيق: حمدي بن عبد المجيد السلفي.

١٩٠- «الضوء اللامع لأهل القرن التاسع»، لشمس الدين محمد بن عبد الرحمن السخاوي (ت٩٠٢)، دار مكتبة الحياة، بيروت.

١٩١- «طبقات الحفاظ»، لأبي الفضل عبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي (ت٩١١)، دار الكتب العلمية، بيروت، ط الأولى (١٤٠٣هـ).

١٩٢- «طبقات الحنابلة»، لأبي الحسين محمد بن أبي يعلى (ت٥٢١)، دار المعرفة، بيروت، تحقيق: محمد حامد الفقي.
١٩٣- «طبقات الشافعية الكبرى»، لتاج الدين بن علي بن عبد الكافي السبكي (ت٧٧١)، دار هجر للطباعة والنشر، ط الثانية (١٤١٣هـ)، تحقيق: د. محمود محمد الطناحي، د. عبد الفتاح محمد الحلو.
١٩٤- «طبقات الشافعية»، لأبي بكر بن أحمد بن محمد بن عمر بن قاضي شهبة (ت٨٥١)، عالم الكتب، بيروت، ط الأولى (١٤٠٧هـ)، تحقيق: د. الحافظ عبد العليم خان.
١٩٥- «طبقات الفقهاء»، لأبي إسحاق إبراهيم بن علي بن يوسف الشيرازي (ت٤٧٦)، دار القلم، بيروت، تحقيق: خليل الميس.
١٩٦- «الطبقات الكبرى»، لأبي عبد ا محمد بن سعد بن منيع البصري الزهري (ت٢٣٠)، دار صادر، بيروت.
١٩٧- «طبقات المحدثين بأصبهان والواردين عليها»، لأبي محمد عبد ا بن محمد بن جعفر بن حيان الأنصاري (ت٣٦٩)، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط الثانية (١٤١٢هـ، ١٩٩٢م)، تحقيق: عبد الغفور عبد الحق حسين البلوشي.
١٩٨- «الطبقات»، لأبي عمر خليفة بن خياط الليثي العصفري (ت٢٤٠)، دار طيبة، الرياض، ط الثانية (١٤٠٢هـ، ١٩٨٢م)، تحقيق: د. أكرم ضياء العمري.
١٩٩- «عارضة الأحوذي بشرح صحيح الترمذي»، لابن العربي المالكي (ت٥٤٣)، دار إحياء التراث العربي، بيروت، لبنان، ط الأولى (١٤١٥هـ، ١٩٩٥م)، إعداد: هشام سمير البخاري.
٢٠٠- «العبر في خبر من غبر»، لشمس الدين محمد بن أحمد بن عثمان الذهبي (ت٧٤٨)، مطبعة حكومة الكويت، ط الثانية (١٩٨٤م)، تحقيق: د. صلاح الدين المنجد.
٢٠١- «عدد ما لكل واحد من الصحابة من الحديث»، لبقي بن مخلد القرطبي (ت٢٧٦)، ط الأولى (١٤٠٤هـ، ١٩٨٤م)، تحقيق: د. أكرم ضياء العمري.
٢٠٢- «العزلة»، لأبي سليمان حمد بن محمد بن إبراهيم الخطابي البستي

(ت٣٨٨)، المطبعة السلفية، القاهرة، ط الثانية (١٣٩٩هـ).
٢٠٣- «العقد الثمين في تاريخ البلد الأمين»، لتقي الدين محمد بن أحمد الحسني الفاسي المكي (ت٨٣٢)، مطبعة السنة المحمدية، مصر، تحقيق: محمد حامد الفقي، وفؤاد سيد، ومحمود محمد الطناحي.
٢٠٤- «العقد الفريد»، لأحمد بن محمد بن عبد ربه الأندلسي (ت٣٢٨)، دار إحياء التراث العربي، بيروت، لبنان، ط الثالثة (١٤٢٠هـ، ١٩٩٩م).
٢٠٥- «العقد المذهب في طبقات حملة المذهب»، لسراج الدين أبي حفص عمر بن علي الأنصاري (ت٨٠٤)، دار الكتب العلمية، بيروت، ط الأولى (١٤١٧هـ، ١٩٩٧م)، تحقيق: أيمن نصر الأزهري، وسيد مهنا.
٢٠٦- «العلل الواردة في الأحاديث»، لأبي الحسن علي بن عمر بن أحمد بن مهدي الدارقطني (ت٣٨٥)، دار طيبة، الرياض، ط الثالثة (١٤٢٤هـ، ٢٠٠٣م)، تحقيق: محفوظ الرحمن زين ا السلفي.
٢٠٧- «العلل»، لأبي محمد عبد الرحمن بن أبي حاتم محمد بن إدريس الحنظلي الرازي (ت٣٢٧)، ط الأولى (١٤٢٧هـ، ٢٠٠٦م)، إشراف وعناية: د. سعد بن عبد ا آل حميد، د. خالد بن عبد الرحمن الجريسي، وتحقيق: فريق من الباحثين.
٢٠٨- «العلل ومعرفة الرجال»، للإمام أحمد بن محمد بن حنبل (ت٢٤١)، دار القبس، الرياض، ط الثانية (١٤٢٧هـ)، تحقيق: وصي ا بن محمد عباس.
٢٠٩- «عمدة القاري شرح صحيح البخاري»، لبدر الدين محمود بن أحمد العيني (ت٨٥٥)، دار إحياء التراث العربي، بيروت.
٢١٠- «عمل اليوم والليلة»، لأحمد بن شعيب بن علي النسائي (ت٣٠٣)، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط الثانية (١٤٠٦هـ)، تحقيق: د. فاروق حمادة.
٢١١- «العنوان الصحيح للكتاب»، للدكتور الشريف حاتم العوني، دار عالم الفوائد، مكة المكرمة، ط الأولى (١٤١٩هـ).
٢١٢- «عون المعبود شرح سنن أبي داود»، لمحمد شمس الحق العظيم آبادي، دار الكتب العلمية، بيروت، ط الثانية (١٩٩٥هـ).

٢١٣- «العين»، للخليل بن أحمد الفراهيدي (ت١٧٥)، دار ومكتبة الهلال، تحقيق: د. مهدي المخزومي، د. إبراهيم السامرائي.
٢١٤- «غريب الحديث»، لأبي سليمان حمد بن محمد بن إبراهيم الخطابي البستي (ت٣٨٨)، جامعة أم القرى، مكة المكرمة (١٤٠٢هـ)، تحقيق: عبد الكريم إبراهيم العزباوي.
٢١٥- «غريب الحديث»، لأبي محمد عبد ا بن مسلم بن قتيبة الدينوري (ت٢٧٦)، مطبعة العاني، بغداد، ط الأولى (١٣٩٧هـ)، تحقيق: د. عبد ا الجبوري.
٢١٦- «الفائق في غريب الحديث»، لمحمود بن عمر الزمخشري (ت٥٣٨)، دار المعرفة، بيروت، لبنان، ط الثانية، تحقيق علي محمد البجاوي، محمد أبو الفضل إبراهيم.
٢١٧- «فتح الباب في الكنى والألقاب»، لأبي عبد ا محمد بن إسحاق بن مندة الأصبهاني، مكتبة الكوثر، الرياض، ط الأولى (١٤١٧هـ، ١٩٩٦م)، تحقيق: أبو قتيبة نظر محمد الفاريابي.
٢١٨- «فتح الباري شرح صحيح البخاري»، لأحمد بن علي بن حجر العسقلاني الشافعي (ت٨٥٢)، دار المعرفة، بيروت، تحقيق: محب الدين الخطيب.
٢١٩- «فتح القدير الجامع بين فني الرواية والدراية من علم التفسير»، لمحمد بن علي بن محمد الشوكاني (ت١٢٥٠)، دار الفكر، بيروت (١٤١٤هـ، ١٩٩٣م).
٢٢٠- «فتوح البلدان»، لأحمد بن يحيى بن جابر البلاذري (ت٢٧٩)، دار الكتب العلمية، بيروت، (١٤٠٣هـ)، تحقيق: رضوان محمد رضوان.
٢٢١- «الفهرس الشامل للتراث العربي الإسلامي المخطوط»، قسم الحديث النبوي الشريف وعلومه ورجاله، مؤسسة آل البيت للفكر الإسلامي، عمان، الأردن.
٢٢٢- «الفهرست»، لمحمد بن إسحاق أبي الفرج النديم (ت٣٨٥)، دار المعرفة، بيروت، لبنان.
٢٢٣- «الفوائد البهية في تراجم الحنفية»، لأبي الحسنات محمد بن عبد الحي

اللكنوي الهندي، دار الكتاب الإسلامي، القاهرة، عني بتصحيحه وتعليق بعض الزوائد عليه: محمد بدر الدين أبو فراس النعماني.

٢٢٤- «فوات الوفيات»، لمحمد بن شاكر بن أحمد الكتبي (ت٧٦٤)، دار الكتب العلمية، بيروت، ط الأولى (٢٠٠٠م)، تحقيق: علي محمد، عادل أحمد عبدالموجود.

٢٢٥- «فيض القدير شرح الجامع الصغير»، لعبد الرؤوف المناوي، المكتبة التجارية الكبرى، مصر، ط الأولى (١٣٥٦هـ).

٢٢٦- «القاموس الجغرافي للبلاد المصرية».

٢٢٧- «القاموس المحيط»، لمحمد بن يعقوب الفيروزآبادي (ت٨١٧)، مؤسسة الرسالة، بيروت.

٢٢٨- «قواعد الأحكام في مصالح الأنام»، لأبي محمد عز الدين بن عبد السلام السلمي، دار الكتب العلمية، بيروت.

٢٢٩- «الكاشف في معرفة من له رواية في الكتب الستة»، لشمس الدين أبي عبد ا محمد بن أحمد بن عثمان الذهبي (ت٧٤٨)، دار القبلة، مؤسسة علوم القرآن، جدة، ط الأولى (١٤١٣هـ، ١٩٩٢م)، تحقيق وتعليق: محمد عوامة، أحمد محمد نمر الخطيب.

٢٣٠- «الكامل في التاريخ»، لأبي الحسن علي بن أبي الكرم محمد بن محمد بن عبد الكريم الشيباني (ت٦٣٠)، دار الكتب العلمية، بيروت، ط الثانية (١٤١٥هـ)، تحقيق: عبد ا القاضي.

٢٣١- «الكامل في ضعفاء الرجال»، لعبد ا بن عدي بن عبد ا بن محمد الجرجاني (ت٣٦٥)، دار الفكر، بيروت، ط الثالثة (١٤٠٩هـ، ١٩٨٨م)، تحقيق: يحيى مختار غزاوي.

٢٣٢- «كتاب البلدان»، لابن الفقيه الهمذاني، عالم الكتب، ط الأولى (١٤١٦هـ)، تحقيق: يوسف الهادي.

٢٣٣- «كتاب البلدان»، لليعقوبي، دار صادر.

٢٣٤- «كتاب القراءة خلف الإمام»، لأبي بكر أحمد بن الحسين بن علي البيهقي

(ت٤٥٨)، دار الكتب العلمية، بيروت، ط الأولى (١٤٠٥هـ)، تحقيق: محمد السعيد بن بسيوني زغلول.

٢٣٥- «الكتاب المصنف في الأحاديث والآثار»، لأبي بكر عبد ا بن محمد بن أبي شيبة الكوفي (ت٢٣٥)، مكتبة الرشد، الرياض، ط الأولى (١٤٠٩هـ)، تحقيق: كمال يوسف الحوت.

٢٣٦- «كشف الخفاء ومزيل الإلباس عما اشتهر من الأحاديث على ألسنة الناس»، لإسماعيل بن محمد العجلوني (ت١١٦٢)، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط الثانية (١٤٢١هـ)، تحقيق: أحمد القلاش.

٢٣٧- «كشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون»، لمصطفى بن عبد ا القسطنطيني الرومي الحنفي (ت١٠٦٧)، دار الكتب العلمية، بيروت، ط الأولى (١٤١٣هـ، ١٩٩٢م).

٢٣٨- «كشف المشكل من حديث الصحيحين»، لأبي الفرج عبد الرحمن ابن الجوزي (ت٥٩٧)، دار الوطن، الرياض (١٤١٨هـ، ١٩٩٧م)، تحقيق: علي حسين البواب.

٢٣٩- «الكنى والأسماء»، لأبي بشر محمد بن أحمد بن حماد الدولابي (ت٣١٠)، دار ابن حزم، بيروت، لبنان، ط الأولى (١٤٢١هـ، ٢٠٠٠م)، تحقيق: نظر محمد الفاريابي.

٢٤٠- «الكنى والأسماء»، لمسلم بن الحجاج بن مسلم القشيري (ت٢٦١)، الجامعة الإسلامية، المدينة النبوية، ط الأولى (١٤٠٤هـ)، تحقيق: عبد الرحيم محمد أحمد القشقري.

٢٤١- «الكواكب النيرات في معرفة من اختلط من الرواة الثقات»، لمحمد بن أحمد بن يوسف أبو البركات الذهبي الشافعي المعروف بابن الكيال (ت٩٢٩)، المكتبة الإمدادية، مكة المكرمة، ط الثانية (١٤٢٠هـ، ١٩٩٩م)، تحقيق ودراسة: عبدالقيوم عبد رب النبي.

٢٤٢- «اللآلئ المصنوعة في الأحاديث الموضوعة»، لجلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي (ت٩١١)، دار الكتب العلمية، بيروت، ط الأولى

(١٤١٧هـ، ١٩٩٦م)، تحقيق: صلاح بن محمد بن عوضة.
٢٤٣- «لحظ الألحاظ بذيل طبقات الحفاظ»، لأبي الفضل تقي الدين محمد بن محمد بن فهد الهاشمي المكي (ت٨٧١)، دار الكتب العلمية، بيروت.
٢٤٤- «لسان العرب»، لمحمد بن مكرم بن منظور الأفريقي المصري (ت٧١١)، دار صادر، بيروت، ط الأولى (١٤١٠هـ، ١٩٩٠م).
٢٤٥- «لسان الميزان»، لأحمد بن علي بن حجر العسقلاني الشافعي (ت٨٥٢)، مؤسسة الأعلمي للمطبوعات، بيروت، ط الثالثة (١٤٠٦هـ، ١٩٨٦م)، تحقيق: دائرة المعارف النظامية.
٢٤٦- «ما تمس إليه الحاجة لمن يطالع سنن ابن ماجه»، لمحمد عبد الرشيد النعماني، دار البشائر الإسلامية، بيروت، لبنان، ط السادسة (١٤١٩هـ)، اعتنى به: عبدالفتاح أبو غدة.
٢٤٧- «المجتبى من السنن»، لأبي عبد الرحمن أحمد بن شعيب بن علي النسائي (ت٣٠٣)، مكتب المطبوعات الإسلامية، حلب، الطبعة الثانية (١٤٠٦هـ، ١٩٨٦م)، تحقيق: عبد الفتاح أو غدة.
٢٤٨- «المجتمع المصري في عصر سلاطين المماليك»، للدكتور سعيد عاشور.
٢٤٩- «المجررحين من المحدثين والضعفاء والمتروكين»، للإمام محمد بن حبان بن أحمد بن أبي حاتم التميمي البستي (٣٥٤هـ)، دار الوعي، حلب، ط الأولى (١٣٩٦هـ)، تحقيق: محمود إبراهيم زايد.
٢٥٠- «مجلة الحكمة»، العدد (٣١).
٢٥١- «مجمع الزوائد ومنبع الفوائد»، لعلي بن أبي بكر الهيثمي (ت٨٠٧)، دار الريان، القاهرة، دار الكتاب العربي، بيروت، ط الأولى (١٤٠٧هـ).
٢٥٢- «المجمع المؤسس للمعجم المفهرس»، مشيخة الحافظ أبي الفضل أحمد بن علي بن حجر العسقلاني (ت٨٢٥)، دار المعرفة، بيروت، لبنان، ط الأولى (١٤١٣هـ، ١٩٩٢م)، تحقيق: د. يوسف بن عبد الرحمن المرعشلي.
٢٥٣- «المجموع شرح المهذب»، لأبي زكريا يحيى بن شرف بن مري النووي (ت٦٧٦)، مكتبة الإرشاد، جدة، حققه وعلق عليه وأكمله بعد نقصانه: محمد

نجيب المطيعي.
٢٥٤- «مجموع فتاوى شيخ الإسلام أحمد عبد الحليم بن تيمية الحراني» (ت٧٢٨)، عالم الكتب، الرياض (١٤١٢هـ)، تحقيق: عبد الرحمن بن محمد بن قاسم العاصمي النجدي.
٢٥٥- «المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز»، لأبي محمد عبد الحق بن غالب بن عطية الأندلسي (ت٥٤٦)، دار الكتب العلمية، لبنان، ط الأولى (١٤١٣هـ، ١٩٩٣م)، تحقيق: عبد السلام عبد الشافي محمد.
٢٥٦- «المحلى»، لأبي محمد علي بن أحمد بن سعيد بن حزم الظاهري (٤٥٦هـ)، دار الآفاق الجديدة، بيروت، تحقيق: لجنة إحياء التراث العربي.
٢٥٧- «مختصر استدراك الحافظ الذهبي على مستدرك أبي عبد ا الحاكم»، لسراج الدين عمر بن علي بن أحمد الأنصاري المعروف بابن الملقن (ت٨٠٤)، دار العاصمة، الرياض، ط الأولى (١٤١١هـ)، تحقيق ودراسة د. سعد بن عبد ا آل حميد.
٢٥٨- «المدخل إلى السنن الكبرى»، لأبي بكر أحمد بن الحسين بن علي البيهقي (ت٤٥٨)، دار الخلفاء للكتاب الإسلامي، الكويت (١٤٠٤هـ)، تحقيق: د. محمد ضياء الرحمن الأعظمي.
٢٥٩- «المدخل إلى توثيق السنة»، لرفعت فوزي عبد المطلب، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط الأولى (١٩٩٨م).
٢٦٠- «مرآة الجنان وعبرة اليقظان»، لأبي محمد عبد ا بن أسعد بن علي بن سليمان اليافعي (ت٧٦٨)، دار الكتاب الإسلامي، القاهرة (١٤١٣هـ، ١٩٩٣م).
٢٦١- «مرآة الزمان في تاريخ الأعيان»، لسبط ابن الجوزي شمس الدين أبي المظفر يوسف بن قزاوغلي (ت٦٥٤)، جامعة أم القرى، مكة المكرمة (١٤٠٧هـ)، تحقيق: د. مسفر بن سالم الغامدي.
٢٦٢- «المراسيل»، لعبد الرحمن بن محمد بن إدريس الرازي (ت٣٢٧)، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط الثانية (١٤١٨هـ، ١٩٩٨م)، تحقيق: شكر ا نعمة ا قوجاني.

٢٦٣- «مراصد الاطلاع على أسماء الأمكنة والبقاع»، لصفي الدين عبد المرمن بن عبد الحق البغدادي (ت٧٣٩)، وهو مختصر لمعجم البلدان لياقوت الحموي، دار الجيل، بيروت، ط الأولى (١٤١٢هـ، ١٩٩٢م)، تحقيق: علي محمد البجاوي.

٢٦٤- «مروج الذهب ومعادن الجوهر»، لأبي الحسن علي بن الحسين بن علي المسعودي (ت٣٤٦)، مطبعة السعادة، القاهرة، ط الرابعة (١٣٨٤هـ، ١٩٦٤م)، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد.

٢٦٥- «مسالك الممالك»، للإصطخري، مطبعة بريل بمدينة ليدن، تصوير دار صادر.

٢٦٦- «المستدرك على الصحيحين»، لمحمد بن عبد ا أبو عبد ا الحاكم النيسابوري (ت٤٠٥)، دار الكتب العلمية، بيروت، ط الأولى (١٤١١هـ، ١٩٩٠م)، تحقيق: مصطفى عبد القادر عطا.

٢٦٧- «المستفاد من ذيل تاريخ بغداد»، لأحمد بن أيبك بن عبد ا الحسامي الدمياطي (ت٧٤٩)، مؤسسة الرسالة، بيروت، لبنان، ط الأولى (١٤٠٦هـ، ١٩٨٦م)، تحقيق: محمد مولود خلف، د. بشار عواد معروف.

٢٦٨- «مسند أبي بكر محمد بن هارون الروياني» (ت٣٠٧)، مؤسسة قرطبة، القاهرة، ط الأولى (١٤١٦هـ)، تحقيق: أيمن علي أبو يماني.

٢٦٩- «مسند أبي داود سليمان بن داود الطيالسي» (ت٢٠٤)، دار المعرفة، بيروت.

٢٧٠- «مسند أبي عوانة» يعقوب بن إسحاق الإسفرائيني (ت٣١٦)، دار المعرفة، بيروت.

٢٧١- «مسند أبي يعلى» أحمد بن علي الموصلي (ت٣٠٧)، دار المأمون للتراث، دمشق، ط الأولى (١٤٠٤هـ، ١٩٨٤م)، تحقيق: حسين سليم أسد.

٢٧٢- «مسند الإمام أحمد بن حنبل الشيباني» (ت٢٤١)، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط الأولى (١٤٢١هـ، ٢٠٠١م).

٢٧٣- «مسند الشاميين»، لسليمان بن أحمد بن أيوب أبو القاسم الطبراني (ت٣٦٠)، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط الأولى (١٤٠٥هـ، ١٩٨٤م)، تحقيق:

حمدي عبد المجيد السلفي.
٢٧٤- «مسند الشهاب»، لمحمد بن سلامة بن جعفر القضاعي (ت٤٥٤)، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط الثانية (١٤٠٧هـ، ١٩٨٦م)، تحقيق: حمدي بن عبد المجيد السلفي.
٢٧٥- «المسند المستخرج على صحيح الإمام مسلم»، لأبي نعيم أحمد بن عبد ا بن أحمد بن إسحاق بن موسى بن مهران المهراني الأصبهاني (ت٤٣٠)، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط الأولى (١٤١٧هـ، ١٩٩٦م)، تحقيق: محمد حسن محمد حسن إسماعيل الشافعي.
٢٧٦- «مسند علي بن الجعد» (ت٢٣٠)، مؤسسة نادر، بيروت، ط الأولى (١٤١٠هـ، ١٩٩٠م)، تحقيق: عامر أحمد حيدر.
٢٧٧- «مسند محمد بن إدريس الشافعي» (ت٢٠٤)، دار الكتب العلمية، بيروت.
٢٧٨- «المسند»، لأبي بكر عبد ا بن الزبير الحميدي (ت٢١٩)، دار الكتب العلمية، بيروت، مكتبة المتنبي، القاهرة، تحقيق: حبيب الرحمن الأعظمي.
٢٧٩- «مشارق الأنوار على صحاح الآثار»، للقاضي أبي الفضل عياض بن موسى بن عياض اليحصبي السبتي المالكي (ت٥٤٤)، المكتبة العتيقة، دار التراث.
٢٨٠- «مشاهير علماء الأمصار»، لمحمد بن حبان بن أحمد أبو حاتم التميمي البستي (ت٣٥٤)، مؤسسة الكتب الثقافية، بيروت، ط الأولى (١٤٠٨هـ، ١٩٨٧م)، تحقيق: مرزوق علي إبراهيم.
٢٨١- «مصباح الزجاجة في زوائد ابن ماجه»، لأحمد بن أبي بكر بن إسماعيل البوصيري الكناني (ت٨٤٠)، دار العربية، بيروت، ط الثانية (١٤٠٣هـ)، تحقيق: محمد المنتقى الكشناوي.
٢٨٢- «مصباح الزجاجة في زوائد ابن ماجه»، لأحمد بن أبي بكر بن إسماعيل البوصيري الكناني (ت٨٤٠)، الجامعة الإسلامية، المدينة المنورة، ط الأولى (١٤٢٥هـ، ٢٠٠٤م)، تحقيق: د. عوض بن أحمد الشهري.
٢٨٣- «مصر والشام في عصر الأيوبيين والمماليك»، للدكتور سعيد عبد الفتاح

عاشور، دار النهضة العربية، بيروت، لبنان.

٢٨٤- «المصنف»، لأبي بكر عبد الرزاق بن همام الصنعاني (ت٢١١)، المكتب الإسلامي، بيروت، ط الثانية (١٤٠٣هـ)، تحقيق: حبيب الرحمن الأعظمي.

٢٨٥- «المصنوع في معرفة الحديث الموضوع» (الموضوعات الصغرى)، لعلي بن سلطان محمد الهروي القاري، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط الثانية (١٣٩٨هـ)، تحقيق: عبد الفتاح أبو غدة.

٢٨٦- «معارف السنن شرح جامع الترمذي»، لمحمد يوسف البنوري الديوبندي (ت١٣٩٧)، كراتشي، باكستان، ط الثانية (١٣٩٤هـ).

٢٨٧- «المعارف»، لأبي محمد عبد ا بن مسلم بن قتيبة (ت٢٧٦)، دار المعارف، القاهرة، تحقيق: د. ثروت عكاشة.

٢٨٨- «معالم السنن»، لأبي سليمان حمد بن محمد بن إبراهيم الخطابي (ت٣٨٨)، مطبوع ضمن سنن أبي داود، محمد علي السيد، حمص، ط الأولى (١٣٨٨هـ، ١٩٦٩م)، إعداد وتعليق: عزت عبيد دعاس.

٢٨٩- «معجم الأدباء» (إرشاد الأريب إلى معرفة الأديب)، لأبي عبد ا ياقوت بن عبد ا الرومي الحموي (ت٦٢٦)، دار الكتب العلمية، بيروت، ط الأولى (١٤١١هـ، ١٩٩١م).

٢٩٠- «المعجم الأوسط»، لأبي القاسم سليمان بن أحمد الطبراني (ت٣٦٠)، دار الحرمين، القاهرة، (١٤١٥هـ)، تحقيق: طارق بن عوض ا بن محمد، عبدالمحسن بن إبراهيم الحسيني.

٢٩١- «معجم البلدان»، لأبي عبد ا ياقوت بن عبد ا الحموي (ت٦٢٦)، دار الفكر، بيروت.

٢٩٢- «معجم الصحابة»، لأبي الحسين عبد الباقي بن قانع (ت٣٥١)، مكتبة الغرباء الأثرية، المدينة المنورة، ط الأولى (١٤١٨هـ)، تحقيق: صلاح بن سالم المصراتي.

٢٩٣- «معجم المؤلفين»، لعمر رضا كحالة، مؤسسة الرسالة، بيروت، لبنان، ط الأولى (١٤١٤هـ).

٢٩٤- «معجم المعالم الجغرافية في السيرة النبوية»، لعاتق بن غيث البلادي، دار مكة، مكة المكرمة، ط الأولى (١٤٠٢هـ، ١٩٨٢م).
٢٩٥- «المعجم الوسيط»، لإبراهيم مصطفى، أحمد الزيات، حامد عبد القادر، محمد النجار، دار الدعوة، تحقيق: مجمع اللغة العربية.
٢٩٦- «المعجم في مشتبه أسامي المحدثين»، لأبي الفضل عبيد ا بن عبد ا بن أحمد الهروي (ت٤٠٥)، مكتبة الرشد، الرياض، ط الأولى (١٤١١هـ)، تحقيق: نظر محمد الفاريابي.
٢٩٧- «معجم ما استعجم من أسماء البلاد والمواضع»، لأبي عبيد ا عبد ا بن عبدالعزيز البكري (ت٤٨٧)، عالم الكتب، بيروت، ط الثالثة (١٤٠٣هـ)، تحقيق: مصطفى السقا.
٢٩٨- «معرفة الثقات من رجال أهل العلم والحديث ومن الضعفاء وذكر مذاهبهم وأخبارهم»، لأبي الحسن أحمد بن عبد ا بن صالح العجلي (ت٢٦١)، مكتبة الدار، المدينة المنورة، ط الأولى (١٤٠٥هـ، ١٩٨٥م)، تحقيق: عبد العليم عبد العظيم البستوي.
٢٩٩- «معرفة القراء الكبار على الطبقات والأعصار»، لأبي عبد ا محمد بن أحمد بن عثمان بن قايماز الذهبي (ت٧٤٨)، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط الأولى (١٤٠٤هـ)، تحقيق: د. بشار عواد معروف، شعيب الأرناؤوط، صالح مهدي عباس.
٣٠٠- «معرفة أنواع علوم الحديث»، لأبي عمرو عثمان بن عبد الرحمن الشهرزوري، المعروف بابن الصلاح (ت٦٤٣)، دار الفكر المعاصر، بيروت، ط الأولى (١٣٩٧هـ، ١٩٧٧م)، تحقيق: نور الدين عتر.
٣٠١- «المعرفة والتاريخ»، لأبي يوسف يعقوب بن سفيان الفسوي (ت٢٧٧)، دار الكتب العلمية، بيروت (١٤١٩هـ، ١٩٩٩م)، تحقيق: خليل المنصور.
٣٠٢- «المعلم بما استدركه الحاكم وهو في البخاري ومسلم»، لأبي عبد ا عبد السلام بن محمد بن عمر علوش، مكتبة الرشد، الرياض، ط الأولى (١٤٢٤هـ، ٢٠٠٣م).

٣٠٣- «المعين في طبقات المحدثين»، لأبي عبد ا محمد بن أحمد بن عثمان قايماز الذهبي (ت٧٤٨)، دار الفرقان، عمان، الأردن، ط الأولى (١٤٠٤هـ)، تحقيق: د. همام عبد الرحيم سعيد.
٣٠٤- «المغني عن حمل الأسفار»، لأبي الفضل العراقي (ت٨٠٦)، مكتبة طبرية، الرياض، ط الأولى (١٤١٥هـ، ١٩٩٥م)، تحقيق: أشرف عبد المقصود.
٣٠٥- «المغني في الضعفاء»، لشمس الدين محمد بن أحمد بن عثمان الذهبي (ت٧٤٨)، دار إحياء التراث الإسلامي، قطر، تحقيق: د. نور الدين عتر.
٣٠٦- «مفتاح السعادة ومصباح السيادة»، لطاش كبرى زاده، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط الأولى (١٤٠٥هـ).
٣٠٧- «المفهم لما أشكل من تلخيص كتاب مسلم»، لأبي العباس أحمد بن عمر بن إبراهيم القرطبي (ت٦٥٦)، دار ابن كثير، بيروت، دمشق، ط الثالثة (١٤٢٦هـ، ٢٠٠٥م)، تحقيق: محيي الدين ديب مستو، يوسف علي بديوي، أحمد محمد السيد، محمود إبراهيم بزال.
٣٠٨- «المقاصد الحسنة في بيان كثير من الأحاديث المشتهرة على الألسنة»، لمحمد بن عبد الرحمن السخاوي (ت٩٠٢)، دار الكتاب العربي، بيروت، ط الأولى (١٤٠٥هـ، ١٩٨٥م)، تحقيق: محمد عثمان الخشت.
٣٠٩- «المقتضب»، لأبي العباس محمد بن يزيد المبرد (ت٢٨٥)، عالم الكتب، بيروت، تحقيق: محمد عبد الخالق عضيمة.
٣١٠- «المقتنى في سرد الكنى»، لأبي عبد ا محمد بن أحمد بن عثمان الذهبي (ت٧٤٨)، الجامعة الإسلامية، المدينة النبوية، ط الأولى (١٤٠٨هـ)، تحقيق: محمد صالح عبد العزيز المراد.
٣١١- «مقدمة ابن خلدون»، لعبد الرحمن بن محمد بن خلدون الحضرمي، دار القلم، بيروت، ط الخامسة (١٩٨٤م).
٣١٢- «المقفى الكبير»، لتقي الدين أحمد بن علي المقريزي (ت٨٤٥)، دار الغرب الإسلامي، ط الأولى (١٤١١هـ، ١٩٩١م)، تحقيق: محمد اليعلاوي.
٣١٣- «الملل والنحل»، لمحمد بن عبد الكريم بن أبي بكر أحمد الشهرستاني

(ت٥٤٨)، دار المعرفة، بيروت (١٤٠٤هـ)، تحقيق: محمد سيد كيلاني.

٣١٤- «من تكلم فيه وهو موثق أو صالح الحديث»، لأبي عبد ا محمد ابن أحمد بن عثمان بن قايماز الذهبي (ت٧٤٨)، ط الأولى (١٤٢٦هـ، ٢٠٠٥م)، تحقيق: عبدا بن ضيف ا الرحيلي.

٣١٥- «المنار المنيف»، لأبي عبد ا محمد بن أبي بكر الزرعي الدمشقي (ت٦٩١)، مكتب المطبوعات الإسلامية، حلب، ط الثانية (١٤٠٣هـ)، تحقيق: عبد الفتاح أبو غدة.

٣١٦- «مناهج المحدثين»، للدكتور سعد بن عبد ا آل حميد، دار علوم السنة، الرياض، ط الأولى (١٤٢٠هـ، ١٩٩٩م)، اعتنى به: أبو عبيدة ماهر بن صالح آل مبارك.

٣١٧- «المنتخب من مسند عبد بن حميد»، لأبي محمد عبد بن حميد بن نصر (ت٢٠٩)، مكتبة السنة، القاهرة، ط الأولى (١٤٠٨هـ، ١٩٨٨م)، تحقيق: صبحي البدري السامرائي، محمود محمد خليل الصعيدي.

٣١٨- «المنتظم في تاريخ الملوك والأمم»، لأبي الفرج عبد الرحمن بن علي بن محمد ابن الجوزي (ت٥٩٧)، دار صادر، بيروت، ط الأولى (١٣٥٨م).

٣١٩- «المنهاج شرح صحيح مسلم بن الحجاج»، لأبي زكريا يحيى بن شرف ابن مري النووي (ت٦٧٦)، دار إحياء التراث العربي، بيروت، ط الثانية (١٣٩٢هـ).

٣٢٠- «المنهل الروي في مختصر علوم الحديث النبوي»، لمحمد بن إبراهيم ابن جماعة، دار الفكر، دمشق، ط الثانية (١٤٠٢هـ)، تحقيق: د. محيي الدين عبدالرحمن رمضان.

٣٢١- «الموسوعة الميسرة في الأديان والمذاهب والأحزاب المعاصرة»، الندوة العالمية للشباب الإسلامي، إشراف: د. مانع بن حماد الجهني.

٣٢٢- «الموضوعات»، للحسن بن محمد بن الحسن القرشي الصاغاني (ت٦٥٠)، دار المأمون للتراث، دمشق، ط الثانية (١٤٠٥هـ)، تحقيق: نجم عبدالرحمن خلف.

٣٢٣- «الموضوعات»، لأبي الفرج عبد الرحمن بن علي بن محمد القرشي، دار الكتب العلمية، بيروت، ط الأولى (١٤١٥هـ، ١٩٩٥م)، تحقيق: توفيق حمدان.
٣٢٤- «ميزان الاعتدال في نقد الرجال»، لشمس الدين أبي عبد ا محمد بن أحمد الذهبي (ت٧٤٨)، دار الكتب العلمية، بيروت، ط الأولى (١٩٩٥هـ)، تحقيق: الشيخ علي محمد معوض، الشيخ عادل أحمد عبد الموجود.
٣٢٥- «الناصر محمد بن قلاوون»، للدكتور محمد مرزوق عبد العزيز، وزارة الثقافة والإرشاد القومي، المؤسسة المصرية العامة للتأليف والترجمة والطباعة والنشر.
٣٢٦- «النجوم الزاهرة في ملوك مصر والقاهرة»، لجمال الدين أبي المحاسن يوسف بن تغري بردي الأتابكي (ت٨٧٤)، وزارة الثقافة والإرشاد القومي، مصر.
٣٢٧- «نزهة الخواطر وبهجة المسامع والنواظر»، لعبد الحي الحسيني، دار عرفات، (١٤٢٢هـ).
٣٢٨- «نزهة المشتاق في اختراق الآفاق»، للشريف الإدريسي، عالم الكتب، ط الأولى (١٤٠٩هـ).
٣٢٩- «النهاية في غريب الحديث والأثر»، لأبي السعادات المبارك بن محمد الجزري (ت٦٠٦)، المكتبة العلمية، بيروت، (١٣٩٩هـ، ١٩٧٩م)، تحقيق: طاهر أحمد الزاوي، محمود محمد الطناحي.
٣٣٠- «الهداية والإرشاد في معرفة أهل الثقة والسداد»، لأبي نصر أحمد بن محمد بن الحسين البخاري الكلاباذي (ت٣٩٨)، دار المعرفة، بيروت، ط الأولى (١٤٠٧هـ)، تحقيق: عبد ا الليثي.
٣٣١- «هدية العارفين في أسماء المؤلفين وآثار المصنفين»، لإسماعيل باشا البغدادي، دار إحياء التراث العربي، بيروت، لبنان.
٣٣٢- «الوافي بالوفيات»، لصلاح الدين خليل بن أيبك الصفدي، دار إحياء التراث، بيروت، (١٤٢٠هـ، ٢٠٠٠م)، تحقيق: أحمد الأرناؤوط، تركي مصطفى.
٣٣٣- «وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان»، لأبي العباس شمس الدين أحمد بن

محمد بن أبي بكر بن خَلكان (ت٦٨١)، دار الثقافة، بيروت، لبنان، تحقيق: إحسان عباس.
٣٣٤- «اليواقيت والدرر في شرح نخبة ابن حجر»، لعبد الرؤوف المناوي (ت١٠٣١)، مكتبة الرشد، الرياض، ط الأولى (١٩٩٩م)، تحقيق: المرتضى الزين أحمد.

* * *

تاسعاً: **كشاف الموضوعات**:

الموضوع	**رقـم الصفحة**

* * *